

# المُتَّقِنُ

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

و :

# الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الترج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

# الإضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الحليم بن عبد الحميد الترمي

الجزء السادس

الجنانز - الزكاة

هجر

لطباعة النشر والتوزيع والإعلان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م

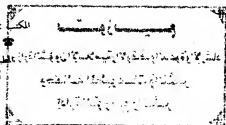
المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - حيوة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٢

ص . ب ٦٣ إسبابة



يوزع

على نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك محمد بن عبد العزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ووفقه لرضائه





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْجَنَائِزِ

المقنع

### كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الشرح الكبير

يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَكْثَرُ مَا ذُكِرَ هَازِمُ اللَّذَاتِ ، فَمَا ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلِيلُهُ ، وَلَا فِي قَلِيلٍ إِلَّا كَثَرُهُ » .  
 رَوَى الْبُخَارِيُّ أَوَّلَهُ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : مَعْنَاهُ ، مَتَى ذُكِرَ فِي قَلِيلٍ مِنَ الرِّزْقِ اسْتَكْتَرَهُ [ ١٠٩/١ ] الْإِنْسَانُ ؛ لِاسْتِقْلَالِ مَا بَقِيَ مِنْ عُمْرِهِ ، وَمَتَى ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ قَلَّ لَهُ ؛ لِأَنَّ كَثِيرَ الدُّنْيَا إِذَا عَلِمَ انْقِطَاعَهُ بِالْمَوْتِ قَلَّ عِنْدَهُ .

### كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الإنصاف

**فائدة :** الْجَنَائِزُ ، بَفَتْحِ الْجِيمِ ، جَمْعُ جِنَازَةٍ ، بِالْكَسْرِ ، وَالْفَتْحُ لَعْنَةٌ . وَيُقَالُ : بِالْفَتْحِ ؛ لِلْمَيِّتِ ، وَبِالْكَسْرِ ؛ لِلنُّعْشِ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ . وَيُقَالُ : عَكُسُهُ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمَشَارِقِ » <sup>(٢)</sup> . وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَيِّتُ عَلَى السَّرِيرِ ، لَا يُقَالُ لَهُ : جِنَازَةٌ ، وَلَا نُعْشٌ . وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ : سَرِيرٌ .

(١) كَذَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَلَمْ نَعْرِ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَانْظُرْ تَلْخِصَ الْحَبِيرِ ٢ / ١٠١ ، وَالْفَتْحَ الرَّبَاعِي ٧ / ٣٢ . وَأُخْرِجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّهْدِ ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ... مِنْ أَبْوَابِ الْقِيَامَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٩ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٨٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَلِمَةِ ذِكْرِ الْمَوْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَجْتَمَعُ ٤ / ٤٠ ، ٥٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَالِاسْتِعْدَادِ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٤٢٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٩٣ . كُلُّهُمْ يَدِينُونَ نِزَادَةً فَمَا ذَكَرَ ... إِلَى آخِرِهِ . وَهَذِهِ الزَّهَادَةُ عِزَاهُ النَّبَهَائِيُّ فِي الْفَتْحِ الْكَبِيرِ لِلْبَهَقِيِّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ الْبَزَّازِ . الْفَتْحُ الْكَبِيرُ ١ / ٢٢٥ . وَانْظُرْ لِإِرْوَاءِ الْغُلِيلِ ٣ / ١٤٥ .

(٢) انْظُرْ : مَشَارِقَ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ ، لِلْقَاضِي عِيَاضَ ١ / ١٥٦ .

وَيُسْتَحَبُّ الاسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾<sup>(١)</sup> . وإذا مَرَضَ الْإِنْسَانُ اسْتَحَبَّ أَنْ يَصْبِرَ ؛ لِمَا وَعَدَ اللَّهُ الصَّابِرِينَ مِنَ الْأَجْرِ ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَيُكْرَهُ الْأَيْنُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ طَاوُسٍ كَرَاهَتُهُ . وَلَا يَتِمَّنَى الْمَوْتُ لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتِمَّنَى أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ ، وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ أَخِينِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وقال التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُحْسِنُ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ تَعَالَى ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ : « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » . رواه مسلمٌ بِمَعْنَاهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وقال مُعْتَمِرٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ : حَدَّثَنِي

(١) سورة الكهف ١١٠ .

(٢) سورة الزمر ٤ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب تمنى المريض الموت ، من كتاب الطب ، وفي : باب الدعاء بالموت والحياة ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٧ / ١٥٦ ، ٨ / ٩٤ . ومسلم ، في : باب كراهية تمنى الموت لضر نزل به ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٦٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن التمني للموت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأخوذى ٤ / ١٩٥ . والنسائي ، في : باب تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣ ، ٤ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤٧ ، ٢٨١ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بحسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٤ / ٢٢٠٥ ، ٢٢٠٦ ، وأبو داود ، في : باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب =

تُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَتَذَكِيرُهُ التَّوْبَةَ وَالْوَصِيَّةَ ، ..... المقنع

الشرح الكبير

بالرُّخص .

٧٢١ - مسألة : و ( تُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَتَذَكِيرُهُ التَّوْبَةَ وَالْوَصِيَّةَ ) عِيَادَةُ الْمَرِيضِ مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ ؛ أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعِ الْجِنَازَةِ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ <sup>(١)</sup> .  
وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا ، إِلَّا ابْتَعَثَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، أَى سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ كَانَتْ حَتَّى يُمِيسَ ، وَأَى سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ كَانَتْ حَتَّى

قوله : وَتُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ . يعنى ، مِنْ حِينَ شُرُوعِهِ فِي الْمَرَضِ . وهذا الإِنصاف المذهب ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وقيل : يُسْتَحَبُّ عِيَادَتُهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : تَجِبُ الْعِيَادَةُ . وَاخْتَارَهُ الْآجُرِّيُّ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ مَرَّةً . وَقَالَ فِي أَوَاخِرِ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : عِيَادَةُ الْمَرِيضِ

= الجنائز . سنن أبى داود ١٦٨ / ٢٥٠ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب التوكل واليقين ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ١٣٩٥ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٣ / ٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٩٠ .  
(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفى : باب آنية الفضة ، من كتاب الأشرية ، وفى : باب وجوب عيادة المريض ، من كتاب الطب ، وفى : باب الميتة الحمراء ، وباب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، وفى : باب تشميت العاطس إذا حمد ، من كتاب الأدب ، وفى : باب إفشاء السلام ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٢ / ٩٠ ، ٣ / ١٦٩ ، ٧ / ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٨ / ٦١ ، ٦٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٥٢ . والنسائى ، فى : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٤ / ٤٤ ، ٧ / ٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٨٧ ، ٢٩٩ .

يُصْبِحُ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَزَادَ: «وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْجَنَّةِ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: طِبْتَ وَطَابَ مَمْشَاكَ، وَتَبَوَّاتَ مِنَ الْجَنَّةِ

فَرَضُ كِفَايَةٍ. قَالَ الشَّيْخُ بَقِي الدِّينِ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّصُّ. وَصَوَّبَ ذَلِكَ. فَيَقَالُ: هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ. وَاسْتَنَاهُ فِي «الْفَائِتِ». وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: السَّنَةُ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَمَا زَادَ، نَافِلَةٌ.

فَوَائِدُ؛ الْأُولَى، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي ابْنُ مُتَجَّى: ثَلَاثَةٌ لَا تُعَادُ، وَلَا يُسَمَّى صَاحِبُهَا مَرِيضًا؛ وَجَعُ الضَّرْسِ، وَالرَّمْدُ، وَالذُّمْلُ. وَاسْتَحْتَجَّ بِقَوْلِهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُعَادُ»<sup>(٣)</sup>، فَذَكَرَهُ. رَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا. وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ». وَقَالَ فِي «الْآدَابِ»: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ [١٧١/١ ط] يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ هَذَا. وَكَذَا ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ. وَالْحَبَرُ الْمَذْكُورُ لَا تُعْرَفُ صِحَّتُهُ، بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ. وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «تَارِيخِهِ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَوْلَهُ. وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، مِنْ وَجَعِ عَيْنِي. انْتَهَى. الثَّانِيَةُ، لَا يُطِيلُ الْجُلُوسَ عِنْدَ الْمَرِيضِ. وَعَنهُ، قَدْرُهُ، كَمَا بَيْنَ حُطْبَتَيْ الْجُمُعَةِ. قَالَ فِي

(١) أخرجه الإمام أحمد بلفظه في: المسند ٩٧/١، ١١٨. وأخرجه بمعناه أبو داود في: باب في فضل العبادة على وضوء، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٦٥/٢. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ما جاء في عيادة المريض، من أبواب الجنائز. عارضة الأحمدي ١٩٣/٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في ثواب من عاد مريضاً، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٦٣/١، ٤٦٤. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/١، ١٣٨.

(٢) الحريفي: الرطب المجتني.

(٣) رواه ابن الجوزي، في: الموضوعات ٢٠٨/٣، ٢٠٩. وابن عدي، في: الكامل ٢٣١٤/٦.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف. الجمع ٣٠٠/٢.

مَنْزِلًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ (١) ، وَهَذَا لَفْظُهُ . وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ (٢) مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي . قَالَ : يَا رَبِّ ، كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ ، فَلَمْ تَعُدَّهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ » . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣) . وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَرِيضِ سَأَلَهُ (٤) عَنْ حَالِهِ وَدَعَا لَهُ ، وَرَقَاهُ . قَالَ ثَابِتٌ لِأَنْسٍ : يَا أَبَا حَمْزَةَ ، اسْتَكَيْتُ . قَالَ أَنْسٌ : أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبِّ النَّاسِ ، مُذْهَبِ الْبَاسِ ، اشْفِ أَنْتَ

« الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَالْعَمَلِ بِالْقَرَأَتَيْنِ وَظَاهِرِ الْحَالِ ، وَمُرَادُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ . انْتَهَى . وَهُوَ الصَّوَابُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّاطِظَ قَطَعَ بِهِ . الثَّلَاثَةُ ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَعُوذُ الْمَرِيضُ بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا . وَقَالَ عَنْ قُرْبٍ وَسَطِ النَّهَارِ : لَيْسَ هَذَا وَقْتُ عِيَادَةٍ . فَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُكْرَهُ إِذْنٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ : لَا بَأْسَ بِهِ فِي آخِرِ النَّهَارِ . وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الْعِيَادَةَ فِي رَمَضَانَ لَيْلًا . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : وَتَكُونُ الْعِيَادَةُ غِيًّا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ جَمَاعَةٍ ، يَخْلَافُ ذَلِكَ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَالْعَمَلِ بِالْقَرَأَتَيْنِ وَظَاهِرِ الْحَالِ . قَالَ : وَمُرَادُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الْجُمْلَةِ . الرَّابِعَةُ ، نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، أَنَّ الْمُتَبَتِّعَ لَا يُعَادُ . وَقَالَ فِي « التَّوَادِرِ » : تَحْرُمُ عِيَادَتُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُعَادُ الدَّاعِيَةُ

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی زیارة الإخوان ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذی ١٧٠/٨ . وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی ثواب من عاد مریضاً ، من کتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٦٤/١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) فی : باب فضل عیادة المریض ، من کتاب البر والصلة والآداب . صحیح مسلم ١٩٩٠/٤ .

(٤) فی : م : « سأل » .

الشَّافِي ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ سَقَمًا<sup>(١)</sup> . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، اسْتَكَيْتَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ أَرْفِقْ ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ

فقط . وَاعْتَبَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ . وَأَمَّا مَنْ جَهَرَ بِالْمَعْصِيَةِ مُطْلَقًا مَعَ بَقَاءِ إِسْلَامِهِ ، فَهَلْ يُسَنُّ هَجْرُهُ ؟ وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَدَّمَهُ ابْنُ عَبِيدٍ الْقَوِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي « آدَابِهِ » ، وَ « الْآدَابُ الْكُبْرَى » ، وَ « الْوَسْطَى » لِابْنِ مُفْلِحٍ ، أَوْ يَجِبُ إِنْ ارْتَدَّ ، أَمْ يَجِبُ مُطْلَقًا إِلَّا مِنَ السَّلَامِ ، أَوْ تَرَكَ السَّلَامَ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَيُكْرَهُ لِبَقِيَّةِ النَّاسِ ؟ فِيهِ أَوْجُهُ لِلْأَصْحَابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَتَرَكَ الْعِيَادَةَ مِنَ الْهَجْرِ . الْخَامِسَةُ ، تُكْرَهُ عِيَادَةُ الذَّمِّيِّ . وَعَنْهُ ، ثُبَاحٌ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : قُلْتُ : وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْبَقَاءِ وَالْكَثْرَةِ لِأَجْلِ الْجِزْيَةِ . السَّادِسَةُ ، يُخَسِّنُ الْمَرِيضُ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ . قَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ ذَلِكَ . قَالَ الْمَجْدُ : يَنْبَغِي أَنْ يُخَسِّنَ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُغْلَبُ رَجَاءُهُ عَلَى خَوْفِهِ . وَقَالَ فِي « النَّصِيحَةِ » : يُغْلَبُ الْخَوْفُ . وَنَصَّ أَحْمَدُ ، يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ وَاجِدًا . زَادَ فِي رِوَايَةٍ ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ صَاحِبُهُ هَلَكَ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا هُوَ الْعَدْلُ . السَّابِعَةُ ، تَرَكَ الدُّوَاءَ أَفْضَلُ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ ، فِعْلَهُ أَفْضَلُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفْصَاحِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ . زَادَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب رقية النبي ﷺ ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ١٧١ / ٧ .  
وأبو داود ، في : باب كيف الرق ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٨ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ١٩٦ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٥١ ، ٢٦٧ .

(٢) هو محمد بن عبد القوي بن بدران ، تقدمت ترجمته في ١٨ / ١ .

حَاسِدٍ<sup>(١)</sup> اللَّهُ يَشْفِيكَ<sup>(٢)</sup> . قال أبو زُرْعَةَ : كَلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup> .  
وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَنَفْسُوا لَهُ فِي  
الْأَجْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْئًا ، وَإِنَّهُ يُطِيبُ نَفْسَ الْمَرِيضِ » .  
رواه ابنُ ماجه<sup>(٤)</sup> .

بعضهم ، إن ظنَّ نفعه . ويحرمُ بمُحَرَّمٍ مأكولٍ وغيره ، وصَوَّبَ مُلْهَاءَ وغيره ،  
ويجوزُ التَّدَاوِي بَيُّوْلِ الْإِبِلِ فقط . ذكره جماعة . نصُّ عليه . وظاهرُ كلامه في  
مَوْضِعٍ ، لا يجوزُ . وهو ظاهرُ « التَّيَصُّرَةِ » وغيرِها . قال : وكذا كُلُّ مأكولٍ  
مُسْتَحَبٍّ ، كَبَيُّوْلٍ مأكولٍ أو غيره ، وكلُّ مائعٍ نَجِسٍ . ونَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ ،  
وَالْمُرُودِيُّ ، وابنُ هَانِيٍّ ، وغيرُهم . ويجوزُ بَيُّوْلُ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ . وفي  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّرْغِيبِ » ، يجوزُ بِدِفْلَى<sup>(٥)</sup> ونحوه لانتضُرُ . نقل ابنُ هَانِيٍّ ،  
وَالْفَضْلُ ، في حَثِيثَةِ تُسْكِرُ ، تُسْنَحُ وتُطْرَحُ مع دَوَاءٍ ، لا بِأَسٍ إِلَّا مع الماءِ فلا .  
وذكر غير واحدٍ ، أَنَّ الدَّوَاءَ الْمَسْمُومَ إِن غَلَبَتْ مِنْهُ السَّلَامَةُ - زادَ بعضهم ، وهو  
مَعْنَى كَلَامٍ غيرِه - وَرَجَى نَفْعُهُ ، أَيْبَحُ شَرْبُهُ ؛ لَدَفْعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ ، كغيرِه مِنَ  
الْأَدْوِيَةِ . وقيل : لا . وفي « الْبُلْغَةِ » ، لا يجوزُ التَّدَاوِي بِخَمْرِ في مَرَضٍ . وكذا

(١) في م : « حاسدة » .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الطب والمرض والرق ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٨ .  
والترمذی ، في : باب ما جاء في التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ١٩٦ . وابن  
ماجه ، في : باب ما عُوذ به النبي ﷺ وما عُوذ به ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٤ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٨ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٥ .

(٣) انظر : عارضة الأحوذی ٤ / ١٩٧ .

(٤) في : باب ما جاء في عيادة المريض ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٢ . كما أخرجه  
الترمذی ، في : باب حدثنا عبد الله بن سعيد .... ، من أبواب الطب . عارضة الأحوذی ٨ / ٢٣٨ .

(٥) الدفل : شجرة مُرَّة ، وهى من السموم . تهذيب اللغة ١٤ / ١٢٦ .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَغَّبَ فِي التَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ ،** وفي الوصية ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ ، وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

بِنَجَاسَةِ أَكْلٍ وَشَرَبٍ . وَظَاهِرُهُ ، يَجُوزُ بغير أَكْلٍ وَشَرَبٍ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بِطَاهِرٍ . وفي « الْغَنِيَّةِ » ، يَحْرُمُ بِمُحْرَمٍ ؛ كَخَمْرِ وَشَيْءٍ <sup>(٢)</sup> نَجَسٍ . وَنَقَلَ الشَّالَنْجِي ، لَا بِأَسٍّ بِجَعْلٍ الْمُسْلِكِ فِي الدَّوَاءِ ، وَيُشْرَبُ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي ، يَجُوزُ اكْتِحَالُهُ بِمِيلٍ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ . وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : لِأَنَّهَا حَاجَةٌ . وفي « الْإِبْضَاحِ » ، يَجُوزُ يَتْرِيَاقِي . انْتَهَى . وَلَا بِأَسٍّ بِالْحِمِيَّةِ . نَقَلَهُ حَنْبَلٌ . الثَّامِنَةُ ، يُكْرَهُ الْأَيْنُ عَلَى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَالْمَذْهَبِ مِنْهُمَا .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَتَذَكِيرُهُ التَّوْبَةَ وَالْوَصِيَّةَ . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَرَضُهُ مَخُوفًا أَوْ لَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَصَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِحُصُوصِ التَّوْبَةِ ، فَإِنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَتَتَأَكَّدُ فِي الْمَرَضِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » : هَذَا فِي الْمَرَضِ

(١) أخرجه البخاري ، في : أول كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٢ / ٤ . ومسلم ، في : أول كتاب الوصايا . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١ / ١٠١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحديث على الوصية ، من أبواب الجنائز ، وفي : باب ما جاء في الحديث على الوصية ، من أبواب الوصايا . غارضة الأحوذى ٤ / ١٩٧ ، ٨ / ٢٧٣ . والنسائي ، في : باب الكراهية في تأخير الوصية ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٦ / ١٩٩ . وابن ماجه ، في : باب الحديث على الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠١ . والدارمي ، في : باب من استحب الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن الدارمي ٢ / ٤٠٢ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوصية ، من كتاب الوصايا . الموطأ ٢ / ٧٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤ ، ١٠ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٨٠ ، ١١٣ .

(٢) في النسخ : « مَنَى » . والمثبت كما في الغنية ٤١/١ .



فَإِذَا نَزَلَ بِهِ ، تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ ، وَنَدَى [ ٣٨ ] شَفْتَيْهِ الْمُنْفَعِ بِقُطْنَةٍ ، وَلَقَّنَهُ قَوْلَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مَرَّةً ، .....

٧٢٢ - مسألة : ( وَإِذَا نَزَلَ بِهِ ، تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ ، وَنَدَى شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَّ الْمَرِيضَ أَرْفَقُ أَهْلِهِ بِهِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِسِيَاسَتِهِ ، وَأَتَقَاهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى . فَإِذَا رَأَاهُ مَنْزُولًا بِهِ تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ ، بِتَقْطِيرِ مَاءٍ أَوْ شَرَابٍ فِيهِ ، وَيُنْدَى شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْشَفُ حَلْقُهُ مِنْ شِدَّةِ مَا نَزَلَ بِهِ ، فَيَعْجِزُ عَنِ الْكَلَامِ .

٧٢٣ - مسألة : ( وَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ ( يُلْقَنَهُ قَوْلَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مَرَّةً )

الْمَحْشُوفِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَالْإِنْصَافِ ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي الْوَصِيَّةِ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا فِي التَّوْبَةِ .

قوله : فَإِذَا نَزَلَ بِهِ ، تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ ، وَنَدَى شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ . بَلَا نِزَاعٍ .

وقوله : وَلَقَّنَهُ قَوْلَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مَرَّةً ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِلُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ . [ ١٧٢/١ ] « الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ » ، أَنَّهُ يُلْقَنُ ثَلَاثًا ، وَيُعْجِزُ مَرَّةً ، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأً ، وَأَبُو طَالِبٍ ، يُلْقَنُ مَرَّةً . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ الثَّلَاثَةِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : الْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى مَرَّةٍ ، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ ، وَإِنَّمَا اسْتَحْبَبُّ تَكَرُّرُ الثَّلَاثِ ، إِذَا لَمْ يُجِبْ أَوَّلًا ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ سَاهِيًا أَوْ غَافِلًا ، وَإِذَا كُرِّرَ الثَّلَاثُ ، عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مَانِعًا .

فائدة : قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يُكْرَهُ تَلْقِينُ الْوَرْتَةِ لِلْمُحْتَضِرِ بَلَا عَذْرِ .

وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدَ تَلْقِينَهُ بِلُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ.

لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ الْحَسَنُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَمُوتَ يَوْمَ تَمُوتُ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٧٢٤ - مسألة: (ولا يزيد على ثلاث) لئلا يضجره (إلا  
[١١٠/٢] أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ) بشيء (فيعيد تلقينه بلطفٍ ومداراةٍ) ليكون  
آخِرُ كَلَامِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
الْمُبَارَكِ، أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ جَعَلَ رَجُلٌ يُلْقِنُهُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَأَنْكَرَ  
عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا قُلْتَ مَرَّةً فَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مَا لَمْ أَتَكَلَّمْ. قَالَ  
التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا أَرَادَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ آخِرُ  
كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى سَعِيدُ<sup>(٤)</sup>،  
بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: أَجْلِسُونِي.

تنبيه: قوله: وَلَقِّنْهُ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ الْأَصْحَابُ: لِأَنَّهُ إِقْرَارُهُ بِهَا إِقْرَارٌ  
بِالْآخِرَى. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ بِأَنَّهُ يُلْقِنُهُ الشَّهَادَتَيْنِ. كَمَا ذَكَرَهُ

(١) في: باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٣١/٢. كما أخرجه أبو داود،  
في: باب في التلقين، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٦٩/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في تلقين  
المریض.... من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ١٩٩/٤. والنسائي، في: باب تلقين الميت، من كتاب  
الجنائز. المجتبى ٥/٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله، من كتاب الجنائز. سنن  
ابن ماجه ٤٦٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣.

(٢) في: عارضة الأحوذى ٢٠١/٤.

(٣) في: باب في التلقين، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٦٩/٢. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند

٢٤٧، ٢٣٣/٥.

(٤) سقط من النسخ، وأثبتناه من المغنى.

وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ يَسَّ ، ..... المقنع

الشرح الكبير

فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ : كَلِمَةٌ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنْتُ أَخْبُوها ، وَلَوْلَا مَا حَضَرَنِي مِنَ الْمَوْتِ مَا أَخْبَرْتُكُمْ بِهَا ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، إِلَّا هَدَمْتُ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبِ ، فَلَقْنُوهَا مَوْتَاكُمْ » . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ هِيَ لِلْأَحْيَاءِ ؟ قَالَ : « هِيَ أَهْدَمُ وَأَهْدَمُ » (١) .

٧٢٥ - مسألة : ( وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ يَسَّ ) لِمَا رَوَى مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَقْرَأُوا يَسَّ عَلَى مَوْتَاكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَقَالَ أَحْمَدُ : وَيَقْرَعُونَ عِنْدَ الْمَيِّتِ إِذَا حُضِرَ ؛ لِيُخَفَّفَ عَنْهُ بِالْقُرْآنِ ، يَقْرَأُ يَسَّ . وَأَمَرَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣) : « يَسَّ قَلْبُ الْقُرْآنِ ، لَا يَقْرَءُهَا رَجُلٌ يُرِيدُ اللَّهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ ، إِلَّا غَفِرَ لَهُ ، وَأَقْرَعُوهَا عَلَى مَرَضَاتِكُمْ » .

جماعة مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَبَعَ ، فَلِهَذَا اقْتَصَرَ فِي الْخَبَرِ عَلَى الْأُولَى . الإِنصاف  
قوله : وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ يَسَّ . قَالَ الْأَصْحَابُ : وَكَذَا يَقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةَ

(١) أوردته السيوطي في جمع الجوامع ١/ ٨٢٧ بدون : فلقنوها ... إلى آخره ، وعزاه لأبي يعلى وابن عساكر . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود ، في : باب تلقنة المريض ، من كتاب الجنائز . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٣٨٧ .

(٢) في : باب القراءة عند الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٠ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حضر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) في : المسند ٥ / ٢٦ . بلفظ : « مواتكم » بدل : « مرضاكم » .

٧٢٦ - مسألة : ( وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ) التَّوَجُّيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ مُسْتَحَبٌّ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالتَّخَعُّيْ ، وَمَالِكٍ ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَهْلِ الشَّامِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَأَنْكَرَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يُحَوِّلُوهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، قَالَ : أَلَمْ أَكُنْ عَلَى الْقِبْلَةِ إِلَى يَوْمِي هَذَا <sup>(١)</sup> ؟ وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ؛ لِأَنَّهُ حَذِيقَةٌ ، قَالَ : وَجَّهُونِي . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ فَعَلَهُمْ ذَلِكَ بِسَعِيدٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَهُمْ ، يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ بِمَوَاتَاهُمْ . وَصِفَةُ تَوَجُّيْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ أَنْ يُوضَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، كَمَا يُوضَعُ فِي اللَّحْدِ ، إِنْ كَانَ الْمَكَانُ وَاسِعًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّي عَلَى جَنْبِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ ضَيِّقًا جُعِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ، وَيُجْعَلُ رَأْسُهُ عَلَى مَوْضِعِ مُرْتَفَعٍ ؛ لِيَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ . هَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى ظَهْرِهِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ : وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةٌ أَوْ غَيْرُهَا . وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِهِ .

الفاغحة . وَنَصَّ عَلَيْهِمَا ، وَاقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ عَلَى ذَلِكَ . وَقِيلَ : يَقْرَأُ أَيْضًا سُورَةَ تَبَارَكَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .  
قَوْلُهُ : وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ . وَهَذَا مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ ، لَكِنَّ أَكْثَرَ التَّصَوُّصِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، عَلَى أَنْ يُجْعَلَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب غسل المرأة إذا حضره الموت ... إلخ ، من كتاب الجنائز ، المصنف ٣/ ٣٩٢ .

(٢) تقدم ترجمته في ٣/ ٣٩٧ .

وَيُسْتَحَبُّ تَطْهِيرُ ثِيَابِ الْمَيِّتِ قَبْلَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ دَعَا بِثِيَابٍ جَدِيدٍ فَلَبَسَهَا ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْمَيِّتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) .

« الفائق » : وهو الأفضَل . قال المَجْدُ : وهو المشهور عنه ، وهو أصحُّ . وقَدَّمَهُ في « الفروع » . وقال : نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ . وقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، و « الرِّعَايَةُ » . وعنه ، مُسْتَلْقٍ عَلَى قَفَاهُ أَفْضَلُ . وعليها أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالشَّيْخُ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وعليها الْأَصْحَابُ . قال في « الفروع » : وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قال أَبُو الْمَعَالِي : اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا . قُلْتُ : وَهَذَا الْمَعْمُولُ بِهِ ، بَلْ رُبَّمَا شَقَّ جَعْلُهُ عَلَى جَنْبِ الْأَيْمَنِ . وَزَادَ جَمَاعَةٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا ؛ لِتَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ دُونَ السَّمَاءِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وعنه ، هُمَا سَوَاءٌ . قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وقال الْقَاضِي : إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ وَاسِعًا ، فَعَلَى جَنْبِهِ ، وَإِلَّا فَعَلَى ظَهْرِهِ . وقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » .

تَنْبِيهِهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَإِذَا نَزَلَ بِهِ (٢) ، فَعَلَّ كَذَا وَيُوجَّهُهُ . أَنَّهُ لَا يُوَجَّهُهُ قَبْلَ النَّزُولِ بِهِ ، وَثَبَّتْ مَوْتُهُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَوَّلَى التَّوَجُّعُ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ .

**فائدة :** اسْتَحَبَّ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، تَطْهِيرَ ثِيَابِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ .

(١) في : باب ما يستحب من تطهير ثياب الميت عند الموت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٦٩/٢ .

(٢) زيادة من : ١ .

فَإِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنَيْهِ ، وَشَدَّ لَحْيَيْهِ ، وَلَئِنْ مَفَاصِلُهُ ، وَخَلَعَ ثِيَابَهُ ، وَسَجَّاهُ بِثَوْبٍ يَسْتُرُهُ ، وَجَعَلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةً أَوْ نَحْوَهَا ، وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غَسَلَهُ ، مُتَوَجِّهًا ، مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ .

٧٢٧ - مسألة : ( فَإِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنَيْهِ ، وَشَدَّ لَحْيَيْهِ ، وَلَئِنْ مَفَاصِلُهُ ، وَخَلَعَ ثِيَابَهُ ، وَسَجَّاهُ بِثَوْبٍ يَسْتُرُهُ ، وَجَعَلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةً أَوْ نَحْوَهَا ، وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غَسَلَهُ ، مُتَوَجِّهًا ، مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ ) يُسْتَحَبُّ تَغْمِيزُ الْمَيِّتِ عَقِيبَ الْمَوْتِ . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَضَرَ الْمَيِّتَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ ، وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ <sup>(١)</sup> ، فَأَغْمَضَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » . فَصَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَوْمُنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » . ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمُقَرَّبِينَ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْعَاكِرِينَ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا

تَسِيَهُ : قَوْلُهُ : فَإِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنَيْهِ . هَذَا صَحِيحٌ ؛ فَلِلرُّجُلِ أَنْ يُغْمِضَ ذَاتَ حِمَامِهِ ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تُغْمِضَ ذَا مَحْرَمِهَا . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ أَنْ يُغْمِضَهُ جُنْبٌ ، أَوْ حَائِضٌ ، أَوْ يَقْرَبَاهُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ تَغْمِيزِهِ : بِاسْمِ اللَّهِ ،

(١) شق بصره : شخص ، أى نظر إلى شيء ولم يترد إليه طرفه .

(٢) فى : باب فى إغماض الميت .... ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٤ . كما أخرجه أبو داود ،

فى : باب تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ ، وابن ماجه ، فى : باب ما

جاء فى تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند

حَضَرْتُمْ مَوْتَكُمْ فَأَغْمَضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ ، وَقُولُوا خَيْرًا ؛ فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتِ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ شَدُّ ذَقْنِهِ بِعَصَاةٍ عَرِيضَةٍ ، يَرِبْطُهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْعَيْنَيْنِ وَالْفَمِ قَبِحَ مَنْظَرُهُ ، وَلَا يُؤْمِنُ دُخُولُ الْهَوَامِّ فِيهِ ، وَالْمَاءُ فِي وَقْتِ غَسْلِهِ . قَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزِينِيُّ : وَيَقُولُ الَّذِي يُغْمِضُهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى وَفَاةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيُجْعَلُ [ ١١٠/٢ ] ظ على بطنه شيءٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، كَالْمِرَاةِ وَنَحْوِهَا ، لِئَلَّا يَنْتَفِخَ بَطْنُهُ ، وَيُلْكِنَ مَفَاصِلَهُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَرُدُّ ذِرَاعَيْهِ إِلَى عَضُدَيْهِ ، وَعَضُدَيْهِ إِلَى جَنْبَيْهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ، وَيَرُدُّ سَاقَيْهِ إِلَى فَخْذَيْهِ ، وَفَخْذَيْهِ إِلَى بَطْنِهِ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْقَى لِلنَّيَةِ ، فَيَكُونَ أَمْكَنَ لِلْغَاسِلِ فِي تَمَكُّنِهِ وَتَمْدِيدِهِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ عَقِيبَ مَوْتِهِ ، قَبْلَ قَسْوَتِهَا بِرُودَيْهِ . فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَرَكَهُ . وَيَخْلَعُ ثِيَابَهُ ؛ لِئَلَّا يَحْمَى فَيُسْرِعَ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَالتَّغْيِيرُ ، وَيُسَجِّجَهُ بِثَوْبٍ يَسْتُرُهُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تَوَفَّى سَجَّى بِرِدِّ حَبْرَةٍ <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ

وعلى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . نصُّ عليه .

قوله : وجعل على بطنه مرآة أو نحوها . يعنى ، مِنَ الْحَدِيدِ ، أَوِ الطَّيْنِ ، وَنَحْوِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا وَهُوَ عَلَى ظَهْرِهِ . قَالَ : فَيُجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ شَيْءٌ عَالٍ ؛ لِيُجْعَلَ مُسْتَقْبِلًا بَوَجهِهِ الْقَبْلَةَ .

(١) مسند أحمد ٤ / ١٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ .

(٢) الحبرة ، وزان عتبة : ثوب بمائى من قطن أو كتان مخطط .

عليه<sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَّ ذَلِكَ مِنْهُ أَرْفَقُ النَّاسِ بِهِ ، بِأَرْفَقِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : تُغْمِضُ الْمَرْأَةُ عَيْنَيْهَا إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَحْرَمٍ . قَالَ : وَيُكْرَهُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ تَغْمِيزُهُ ، وَأَنْ يَقْرِبَاهُ . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَلْقَمَةُ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَكَرِهَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، أَنْ تُغْسَلَ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ الْمَيِّتُ . وَنَحْوَهُ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يُغْسَلُ الْجُنُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ »<sup>(٢)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي صِحَّةِ تَغْمِيزِهِمَا وَتَغْمِيزِهِمَا لَهُ ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُتَوَلَّى لِذَلِكَ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَحْسَنُ . وَيُوضَعُ عَلَى سَرِيرِ غَسْلِهِ ، أَوْ لَوْحٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفْظُ لَهُ ، وَلَا يَدْعُهُ عَلَى الْأَرْضِ ، لِئَلَّا يُسْرِعَ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ بِسَبَبِ نَدَاةِ الْأَرْضِ . وَيَكُونُ مُتَوَجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ ؛ لِيَنْصَبَّ عَنْهُ مَاءُ الْغَسْلِ . وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ ، وَلَا يَسْتَنْقِعُ تَحْتَهُ فَيُفْسِدَهُ . .

٧٢٨ - مسألة : ( وَيُسَارِعُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ ) لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ،

تبيينه : قوله : وَيُسَارِعُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ . وكذا قال الأصحاب . قال في « الفروع » : « وَالْمُرَادُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، يَجِبُ ذَلِكَ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الثُّرُودِ وَالْجَبَرَةِ وَالشَّمْلَةِ ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٧ / ١٩٠ . ومسلم ، في : باب تسجئة الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الميت يسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٥٣ ، ٢٦٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ٦٤/١ .



وَتَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ ، وَتَجْهِيزِهِ إِذَا تُيَقِّنَ مَوْتَهُ ، ..... المقنع

وابن ماجه ، والترمذى<sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن . وعن سمره قال : صَلَّى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ ، فقال : « هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ ؟ » قالوا : نعم . قال : « فَإِنَّ صَاحِبَكُمْ مُحْتَبَسٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ » . رواه الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> . وإن تَعَذَّرَ إيفاء دَيْنِهِ في الحال ، اسْتَحْبَبَ لوارِثِهِ أو غيره أن يَتَكَفَّلَ به عنه ، كما فعل أبو قتادة لما أتى النبي ﷺ بجنازة ، ولم يُصَلِّ عليها ، قال أبو قتادة : صَلَّ عليها يا رسول الله وعلى دَيْنِهِ . رواه البخاري<sup>(٣)</sup> .

٧٢٩ - مسألة : ( و ) يُسَارِعُ في ( تَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ ) لِيَتَعَجَّلَ له ثَوَابُهَا بِجَرَيَانِهَا على الموصى له . . .

٧٣٠ - مسألة : ( و ) يُسْتَحَبُّ المُسَارَعَةُ في ( تَجْهِيزِهِ إِذَا تُيَقِّنَ مَوْتَهُ ) لَأَنَّهُ أَصَوْنٌ له ، وأَحْفَظُ له مِنَ التَّغْيِيرِ . قال أحمد : كرامة المَيِّتِ

قوله : وتجهيزه . قال في « الفروع » : قال الأصحاب : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ

(١) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال : نفس المؤمن معلقة بدينه ... إلخ ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٩٧/٤ . وابن ماجه ، في : باب التشديد في الدين ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨٠٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٠/٢ ، ٤٧٥ ، ٥٠٨ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما جاء في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢٦٢/٢ .

(٢) في : المسند ١١/٥ ، ١٣ ، ٢٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع ٢٢١/٢ . والنسائي ، في : باب التغليظ في الدين ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٧٧/٧ .

(٣) في : باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز ، من كتاب الحوالة ، وفي : باب من تكفل عن ميت ديناً .... ، من كتاب الكفالة . صحيح البخاري ٣ / ١٢٤ ، ١٢٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٩٠ / ٤ . والنسائي ، في : باب الصلاة على من عليه =

بأنْخَسَفَ صُدْغَيْهِ، وَمِيلَ أَنْفِهِ، وَأَنْفَصَلَ كَفِّهِ، وَاسْتَرَحَاءَ رِجْلَيْهِ. المفرد

تَعَجَّلَهُ . لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي لَأَرَى طَلْحَةَ <sup>(١)</sup> قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ ، فَأَذْنُونِي بِهِ ، وَعَجَّلُوا ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَظَرَ بِهَا مَقْدَارًا مَا الشرح الكبير

فِي تَجْهِيزِهِ . وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » . قَالَ : وَ « لَا يَنْبَغِي » لِلتَّحْرِيمِ . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ الشَّارِعِ ، كَقَوْلِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، فِي الْحَرِيرِ : « لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ » <sup>(٣)</sup> . وَاعْلَمْ أَنَّ مَوْتَهُ تَارَةً يَكُونُ فَجَاءَةً ، وَتَارَةً يَكُونُ غَيْرَ فَجَاءَةٍ . فَإِنْ كَانَ غَيْرَ فَجَاءَةٍ ، بَأْسٌ يَكُونُ عَنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَيُسْتَحَبُّ الْمُسَارَعَةُ فِي تَجْهِيزِهِ ، إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَظَرَ بِهِ مَنْ يَخْضَرُهُ ، إِنْ كَانَ قَرِيبًا ، وَلَمْ يُخَشَّ عَلَيْهِ ، أَوْ يَشُقَّ عَلَى الْحَاضِرِينَ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، لَمَّا يُرْجَى لَهُ بَكْرَةُ الْجَمْعِ ، وَلَا بَأْسَ أَيْضًا أَنْ يَنْتَظَرَ وَلِيِّهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَقِيلَ : لَا يَنْتَظَرُ . وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ تَعَجَّلَهُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ فَجَاءَةً ؛ الإيضاح

= دِين ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ الْكَفَالَةِ بِالْدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . الْمُجْتَبَى ٤ / ٥٢ ، ٥٣ ، ٧ / ٢٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٢١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٣٠ ، ٥ / ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ .

(١) هُوَ طَلْحَةُ بْنُ الْبَرَاءِ ، أَنْصَارِيُّ لَهُ صَحِيحَةٌ . أَسَدُ الْغَايَةِ ٣ / ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) فِي : بَابِ التَّعَجُّلِ بِالْجَنَازَةِ وَكَرَاهِيَةِ حَبْسِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَبَاءِ وَفُرُوجِ حَرِيرٍ ... مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ١٨٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِثَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ... مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٦٤٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الْحَرِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْقَبَلَةِ . الْمُجْتَبَى ٢ / ٥٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

يَجْتَمِعُ لَهَا جَمَاعَةٌ ؛ لِمَا يُؤْمَلُ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ ، إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ ، أَوْ يَشُقَّ عَلَى النَّاسِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ شَكَّ فِي أَمْرِ الْمَيِّتِ ، اغْتَبَرَ بِظُهُورِ أَمَارَاتِ الْمَوْتِ ، مِنْ انفصال كَفِّهِ ، واسْتِرْخَاءِ رَجْلَيْهِ ، ومِيلِ أُنْفِهِ ، وانْخِسَافِ صُدْغَتَيْهِ وامتدادِ جِلْدَةِ وَجْهِهِ . فَإِنْ مَاتَ فَجَاءَ ، كَالْمَصْعُوقِ ، أَوْ خَائِفًا مِنْ حَرْبٍ أَوْ سَبْعٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، اِنْتَظَرَ

كالموتِ بالصَّعْقَةِ ، والهِدْمِ ، والغَرَقِ ، ونحو ذلك ، فينتظرُ به حتى يُعْلَمَ موتهُ . الإِنْصَافُ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : سَاعَ تَأْخِيرُهُ قَلِيلًا . وَعَنْهُ ، يَنْتَظَرُ يَوْمٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَتْرُكُ يَوْمًا . وَقَالَ أَيْضًا : يَتْرُكُ مِنْ غُدُوَّةٍ إِلَى اللَّيْلِ . وَقِيلَ : يَتْرُكُ يَوْمَيْنِ مَا لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ . قَالَ الْأَمِيدِيُّ : أَمَّا الْمَصْعُوقُ ، وَالْخَائِفُ ، وَنَحْوُهُ ، فَيَتَرَبَّصُ بِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ عِلَامَةُ الْمَوْتِ ، يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ . وَقَالَ : [ ١٧٢/١ ] ظ [ لَمْ يَطَّلِ مَرَضُهُ ، بُدِرَ بِهِ عِنْدَ ظُهُورِ عِلَامَاتِ الْمَوْتِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتْرُكُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، مَا لَمْ يُخَفْ فَسَادُهُ .

قوله : إِذَا تَيَقَّنَ موتهُ ، بِانْخِسَافِ صُدْغَتَيْهِ ، وَمِيلِ أُنْفِهِ ، وَانْفِصَالِ كَفِّهِ ، وَاسْتِرْخَاءِ رَجْلَيْهِ . هَكَذَا قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيشِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَزَادَ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَامْتَدَّتْ جِلْدَةُ وَجْهِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي « الْخُلَاصَةِ » انفصال كَفِّهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ موتهُ يَتَيَقَّنُ بِانْخِسَافِ صُدْغَتَيْهِ ، وَمِيلِ أُنْفِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ .

به هذه العَلَامَاتُ ، حتى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ . قال الحسنُ في المَصْعُوقِ : يُنْتَظَرُ به ثلاثًا . قال أحمدُ : وربما تَغَيَّرَ في الصَّيْفِ في اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . قيل<sup>(١)</sup> : فكيف تقول ؟ قال : يَتَرَكُ بِقَدْرِ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ . قيل له : من غَدَوَةٍ إلى اللَّيْلِ ؟ قال : نعم .

تبيين ؛ أحدهما ، ظاهرُ كلامِ المصنِّف ، أنَّ ذلك يُعْتَبَرُ في كُلِّ مَيِّتٍ ، والأصحابُ إنما ذكروا ذلك في موتِ الفُجَاءَةِ ونحوه ، إذا شكَّ فيه . قلتُ : ويُعْلَمُ الموتُ بذلك في غيرِ الموتِ فُجَاءَةً بطريقِ أُولَى . الثاني ، قوله : إذا تُيَقَّنَ مَوْتُهُ : راجِعٌ إلى المُسَارَعَةِ في تجهيزِهِ فقط ، في ظاهرِ كلامِ السَّامُرِيِّ ، وصاحبِ « التَّلْخِصِ » . قاله في « الحَواشِي » . قال : وظاهرُ كلامِ ابنِ تيمية ، أَنَّهُ راجِعٌ إلى قوله : ولين مفاصيله . وما بعده . قال ابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » : هو راجِعٌ إلى قَضَاءِ الدِّينِ ، وتَفْرِيقِ الوَصِيَّةِ ، والتَّجْهِيزِ . قال : وهذا ظاهرُ كلامِهِ في المذهبِ . فوائده ؛ الأوْلَى ، قال الأَجَرِيُّ في مَنْ مَاتَ عَشِيَّةً : يُكْرَهُ تَرْكُهُ في بَيْتٍ وَحَدِهِ ، بل يَبِيتُ معه أهْلُهُ . انتهى . ولا بأسَ بِتَقْبِيلِ المَيِّتِ ، والنَّظَرِ إليه ، ولو بعدَ تَكْفِينِهِ . نصٌّ عليه . الثانيةُ ، لا يُسْتَحَبُّ التَّعْنِي ؛ وهو النَّدَاءُ بمَوْتِهِ ، بل يُكْرَهُ . نصٌّ عليه . ونقلَ صالحٌ ، لا يُعْجَبِي . وعنه ، يُكْرَهُ إِغْلَامُ غيرِ قَرِيبٍ ، أو صديقٍ . ونقلَ حَنْبَلٌ ، أو جارٍ . وعنه ، أو أَهْلُ دِينٍ . قال في « الفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اسْتِحْبَابُهُ . قال : وَلَقَلَّ المُرَادُ لِإِغْلَامِهِ ، عليه أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، أَصْحَابُهُ بِالنَّجَاشِيِّ . وقَوْلُهُ عن الذي كَانَ يَقُمُ المَسْجِدَ : « أَلَا أَذْثَمُونِي »<sup>(٢)</sup> . انتهى . الثالثةُ ، إذا مَاتَ له أَقَارِبٌ في دَفْعَةِ وَاحِدَةٍ ، كَهَدمِ ونحوه ، ولم يُمَكِّنْ تَجْهِيزَهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً ،

(١) في النسخ : « قال » ، والمثبت من المعنى .

(٢) سيأتي ترجمته في صفحة ١٧٨ .

**فَصْلٌ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ : غَسْلُ الْمَيِّتِ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ الْمَقْبُوعَةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ .**

**فصل في غسل الميت : ٧٣١ - مسألة :** ( غَسْلُ الْمَيِّتِ وَدَفْنُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، فَرَضٌ كِفَايَةٌ ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الذِّي وَقَصَّتْهُ

بَدَأَ بِالْأَخَوَفِ فَلَا أَخَوَفَ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا بَدَأَ بِالْأَبِ ، ثُمَّ بِالْإِخْوَةِ ، ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ . فَإِنْ اسْتَوَوْا ، كَالْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ ، قَدَّمَ أَفْضَلَهُمْ . جَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَسَنُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَخَوَفَ ، ثُمَّ الْفَقِيرَ ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ اسْتَوَوْا فِي الْأَفْضَالِيَّةِ ، قَدَّمَ أَسْتَهُمْ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي السِّنِّ ، قَدَّمَ أَحَدَهُمَا بِالْفُرْعَةِ .

**فوائد :** قوله : غَسْلُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ . اعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِعَسْلِهِ شُرُوطٌ ؛ مِنْهَا ، أَنْ يَكُونَ بِمَاءٍ طَهُورٍ . وَمِنْهَا ، أَنْ يَكُونَ الْغَائِلُ مُسْلِمًا ، فَلَا يَصِحُّ غَسْلُ كَافِرٍ . لِمُسْلِمٍ ، إِنْ اغْتَبَرَتْ لَهُ النِّيَّةُ ، وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ لَهُ النِّيَّةُ ، صَحَّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا يُغَسَّلُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَفِيهِ وَجْهٌ ، يَجُوزُ إِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ النِّيَّةُ . وَهُوَ تَخْرِيجُ لِلْمَجْدِدِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قُلْتُ : الصَّحِيحُ مَا قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ ، سِوَا مَا اغْتَبَرْنَا لَهُ النِّيَّةَ أَمْ لَا . وَأَمَّا إِذَا حَضَرَ مُسْلِمٌ ، وَأَمَرَ كَافِرًا بِمُبَاشَرَةِ غَسْلِهِ ، فَعَسَلَهُ نَاقِبًا عَنْهُ ، صَحَّ غَسْلُهُ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْمَجْدِدُ : يَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَصِحَّ الْغَسْلُ هُنَا ؛ لَوْجُودِ النِّيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْغَسْلِ ، فَيَصِحُّ ، كَالْحَيِّ إِذَا نَوَى رَفْعَ الْحَدَثِ ، فَأَمَرَ كَافِرًا بِغَسْلِ أَعْضَائِهِ . وَكَذَا الْأَضْحَجِيَّةُ إِذَا بَاشَرَهَا ذِمِّيٌّ عَلَى الْمَشْهُورِ ، اغْتِمَادًا عَلَى نِيَّةِ الْمُسْلِمِ . انْتَهَى . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ . وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي « الْفُرُوعِ » . وَوَجْهٌ فِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » . وَأُطْلِقَهُمَا هُوَ وَصَاحِبُ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ إِنْ صَحَّ غَسْلُ الْكَافِرِ ، يَتَّبَعِي

رَأِحَلَّتْهُ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفُّوهُ فِي ثَوْبَيْنِ <sup>(١)</sup> » . مُتَّفَقٌ

أَنْ لَا يُمَكَّنَ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَإِنْ غَسَّلَهُ الْكَافِرُ ، وَقَلْنَا : يَصِيحُ ، يَمَّمَهُ مَعَهُ مُسْلِمٌ . وَيَأْتِيُ غَسْلُ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَمِنْ الشُّرُوطِ ، كَوْنُ الْغَاسِلِ عَاقِلًا . وَيَجُوزُ كَوْنُهُ جُنُبًا وَحَائِضًا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ فِيهِمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكُبْرَى » . وَعَنْهُ ، فِي الْحَائِضِ ، لَا يَعْجِئُنِي ، وَالْجُنُبُ أَيْسَرُ . وَقِيلَ : الْمُحَدِّثُ مِثْلُهُمَا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَيَجُوزُ أَنْ يُغَسَّلَ حَلَالٌ مُخْرَمًا ، وَعَكْسُهُ . قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ ثَقَّةً عَارِفًا بِأَحْكَامِ الْغَسْلِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يَجِبُ ذَلِكَ . نَقَلَ حَتَبَلٌ : لَا يَتَّبِعِي إِلَّا ذَلِكَ . وَقِيلَ : تُعْتَبَرُ الْمَعْرِفَةُ . وَقِيلَ : تُعْتَبَرُ الْعَدَالَةُ . وَيَصِيحُ غَسْلُ الْمُمَيِّزِ لِلْمَيِّتِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » : وَيَجُوزُ مِنْ مُمَيِّزٍ فِي أَصْحَى الْوَجْهَيْنِ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَالصَّحِيحُ السَّقُوطُ [ ١٧٣/١ ] . وَقَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » : يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ مُمَيِّزًا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِيحُ غَسْلُ الْمُمَيِّزِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : كَأُذَانِهِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ الصَّحَّةَ : قَالَ الْمَجْدُ : وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَقَلَّ بِغَسْلِهِ ، لَمْ يَعْتَدَ بِهِ ، كَمَا لَمْ يَعْتَدَ بِأُذَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَدَاءِ الْفَرْضِ ، بَلْ يَقَعُ فَعْلُهُ نَفْلًا . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : حَكَى بَعْضُهُمْ فِي جَوَازِ كَوْنِهِ غَاسِلًا لِلْمَيِّتِ ، وَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ ، رِوَايَتَيْنِ . وَطَائِفَةٌ وَجْهَيْنِ . قَالَ : وَالصَّحِيحُ السَّقُوطُ كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي

(١) فِي م : « ثَوْب » . وَفِي الْأَصْلِ « ثَوْبَهُ » . وَالتَّحْيِثُ مِنَ الْبِخَارَى .

عليه<sup>(١)</sup> . وقال صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا عَلَيَّ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »<sup>(٢)</sup> . وَدَفَنُهُ

« الفروع » : وفي مُمَيِّزِ رَوَاتَيْنِ كَأَذَانِهِ . فَذَلَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ . وَوَجَّهَ  
ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وَقَالَ فِي « الْإِتِّصَارِ » : يَكْفِي إِنْ عَلِمَ . وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي  
فِي « التَّغْلِيْقِ » . وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي ، وَيَتَوَجَّهُ فِي مُسْلِمِ الْجَنِّ  
كَذَلِكَ وَأَوَّلَى ؛ لِتَكْلِيفِهِمْ . انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » . وَتَأْتِي النَّيَّةُ  
وَالْتَّسْوِيَةُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَيَأْتِي كَذَلِكَ هُنَاكَ أَيْضًا ، هَلْ يُشْتَرَطُ الْعَقْلُ ؟  
قوله: غَسْلُ الْمَيْتِ، وَتَكْفِيْنُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ، فَرَضُ كِفَايَةٍ . بِلَا نِزَاعٍ .  
فَلَوْ دُفِنَ قَبْلَ الْعَسَلِ مِنْ أَمَكْنِ غَسْلِهِ ، لَزِمَ نَبْشُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ  
عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَغْنِيِّ » ، وَغَيْرِهِ . وَأَطْلَقَهُ  
بَعْضُهُمْ . وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَجِبُ نَبْشُهُ ، إِذَا لَمْ يُحْشَ تَفْسُخُهُ . زَادَ  
بَعْضُهُمْ ، أَوْ تَغْيِيرُهُ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ نَبْشُهُ مُطْلَقًا . وَمِثْلُهُ مَنْ دُفِنَ غَيْرَ مُتَوَجِّهِ إِلَى  
الْقَبْلَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قَالَ أَصْحَابُنَا : يُنْبَشُ ، إِلَّا أَنْ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الكفن في ثوبين ، وباب الحنوط للميت ، وباب كيف يكفن الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، وباب المحرم يموت بعرفة ... ، وباب سنة المحرم إذا مات ، من كتاب حزاء الصيد . صحيح البخاري ٢ / ٩٦ ، ٣ / ٢٠ ، ٢٣ . ومسلم ، في : باب ما يفعل المحرم إذا مات ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٥ . والنسائي ، في : باب كيف يكفن المحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تحميم المحرم وجهه ورأسه ، وباب غسل المحرم بالسدر إذا مات ، وباب في كم يكفن المحرم إذا مات ، وباب النهي عن أن يحنط المحرم إذا مات ، وباب النهي عن أن يتغير وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهي عن تحميم رأس المحرم إذا مات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٤ / ٣٢ ، ٥ / ١١٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يموت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٠ . والدارمي ، في : باب في المحرم إذا مات ما يصنع به ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ .  
(٢) تقدم تحريجه في ٣ / ٣٩ .

فَرَضُ كِفَايَةٍ ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِه أَذَى لِلنَّاسِ بِهِ وَهَبَكَ حُرْمَتِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

يَخَافُ أَنْ يَتَفَسَّخَ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ نَبْشُهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَدْ أَمَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ نَبْشُهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا . وَلَوْ دُفِنَ قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، فَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ دُفِنَ قَبْلَ الْغَسْلِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي «الْوَسِيلَةِ» : نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَدْ أَمَرَ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَقِيلَ : لَا ، كَسْتَرِهِ بِالثَّرَابِ . وَصَحَّحَهُ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ، وَ «النَّاطِقِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ «مُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» ، وَ «الْفُصُولِ» ، وَ «الْمُعْنَى» ، وَ «الشَّرْحِ» . وَفِي «الْمُسْتَحَبِّ» فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : وَقِيلَ : وَلَوْ بَلَى . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ . فَمَعَ تَفْسِيخُهُ لَا يَنْبَشُ ، فَإِذَا بَلَى كُلَّهُ فَأَوَّلَى لَا يَنْبَشُ . وَلَوْ كَفَّنَ بِحَرِيرٍ ، فَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي نَبْشِهِ وَجْهَيْنِ ، وَتَبِعَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . قُلْتُ : الْأَوَّلَى عَدَمُ نَبْشِهِ . وَلَوْ دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، فَكَالْغَسْلِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِوُجْدِ شَرْطِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْحَائِلِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ ، وَالْقَاضِي : لَا يَنْبَشُ ، وَيُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِإِمْكَانِهَا عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُخَيَّرُ . قَالَ بَعْضُهُمْ : فَكَذَا غَيْرُهَا . وَيَجُوزُ نَبْشُهُ لِعَرَضِ صَحِيحٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، كَتَحْسِينِ كَفْنِهِ ، وَدَفْنِهِ فِي بُعْثَةٍ خَيْرٌ مِنْ بُعْثَةٍ ، وَدَفْنِهِ لَعْنَدٍ بَلَا غَسْلٍ وَلَا حَنْوُطٍ ، وَكَأَفْرَادِهِ ؛ لِإِفْرَادِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لِأَبِيهِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . قَالَ الْقَاضِي فِي «أَحْكَامِهِ» : يُمْنَعُ مِنْ نَقْلِ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ إِذَا دُفِنُوا فِي مَبَاحٍ . وَيَأْتِي إِذَا وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَالُهُ قِيمَةً ، أَوْ كَفَّنَ بِعَصَبٍ ، أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ ، هَلْ يَنْبَشُ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَقْلُهُ لِعَرَضِ صَحِيحٍ ؟



وَأُولَى النَّاسِ بِهِ وَصِيَّهُ ، ثُمَّ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ مِنَ عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ ، إِلَّا الصَّلَاةَ ؛ فَإِنَّ الْأَمِيرَ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ وَصِيهِ .

الشرح الكبير

٧٣٢ - مسألة : ( وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهِ وَصِيَّهُ ، ثُمَّ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ [ ١١١/٢ ] مِنَ عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ ، إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْأَمِيرَ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ وَصِيهِ ) أَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِ الْمَيِّتِ وَصِيَّهُ فِي ذَلِكَ . وقال أصحاب الشافعي : أُولَى النَّاسِ بِغَسْلِ الْمَيِّتِ عَصَبَاتُهُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ ، فَهَلْ تُقَدَّمُ عَلَى الْعَصَبَاتِ ؟ فِيهِ وَجْهَان . ولنا ، على تقديم الوصي ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَوْصَى أَنْ تُغَسَّلَ امْرَأَتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ . وَأَوْصَى أَنَسُ أَنْ يُغَسَّلَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، فَقَدَّمَا بِذَلِكَ . وَلَا يُعْرَفُ لهما مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، وَلأنَّهُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ فَقَدَّمُ فِيهِ وَصِيَّهُ عَلَى غَيْرِهِ ، كَتَفْرِيقِ ثَلَاثِهِ .

قوله : وَأُولَى النَّاسِ بِهِ وَصِيَّهُ . هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو الإِنصاف من مُفْرَدَاتِ المذهب . وقيل : لَا يُقَدَّمُ الوصيُّ عَلَى الْوَلِيِّ . وَأُطْلِقَ لهما ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ .

تنبيه : أفادَنَا الْمُصَنِّفُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ بِالْغَسْلِ . وهو الصَّحِيحُ مِنَ المذهب . وهو مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وقيل : لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ . وقيل : لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ وَلَوْ صَحَّحْنَا الْوَصِيَّةَ بِالصَّلَاةِ .

فائدة : حيثُ قلنا : يُغَسَّلُ الْوَصِيُّ . فالصَّحِيحُ مِنَ المذهب ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، وعليه الأكثر . وقيل : لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ .

**فصل :** فإن لم يكن له وصي فالعصبات أولى الناس به ، وأولاهم أبوه ، ثم جدّه وإن عبلا ، ثم ابنته ، ثم ابن ابنته وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب من عصباته ، على ترتيب الميراث ؛ لأنهم أحق بالصلاة عليه .

قوله : ثم أبوه . بلا نزاع بين الأصحاب . ووجهه في « الفروع » « تخريجاً من النكاح بتقديم الابن على الأب .

قوله : ثم جدّه . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، يقدم الابن على الجد فقط . وعنه ، يقدم الأخ وبنوه على الجد . حكاه الآمدي ، وغيره . وعنه ، هما سواء .

قوله : ثم الأقرب فالأقرب من عصباته . نسباً ونعمة ، فيقدم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب . على الصحيح من المذهب . وقال القاضي : إذا قلنا : هما سواء في ولاية النكاح . فكذا هنا . وحكاه الآمدي رواية ، واختارها . وقدمه ناظم المفردات . وهو منها . ذكره في كتاب النكاح . قلت : ويتبين أن يكون الغم من الأبوين ومن الأب كذلك . وكذلك أعمام الأب ونحوه ، وبنو الإخوة من الأبوين أو الأب . ثم وجدت المصنّف والشارح وغيرهما ، ذكروا ذلك .

قوله : ثم ذوّ أرحامه . كالـميراث في الترتيب . ثم من بعدهم الأجانب . [ ١٧٣/١ ط ] قاله ابن تميم ، وغيره . وقال في « الفروع » : قال صاحب « المحرر » ، أو صاحب « النظم » : ثم بعد ذوّ الأرحام صديقه . ووجهه في « الفروع » عن هذا القول تقديم الجار على الأجنبية . قال : وفي تقديمه على الصديق نظر . انتهى . وقال في « مجمع البحرين » : ثم ذوّ رحمه الأقرب فالأقرب ، ثم أصدقائه من الأجانب ، ثم غيرهم ، الأدين الأعرف ، الأولى فالأولى . تنبيه : محلّ هذا كله في الأحرار . أمّا الرقيق ، فإن سيده أحقّ بمسئله عبده بلا

الشرح الكبير

**فصل : وأحقُّ الناس بالصلاة عليه وصيه .** وهذا قول سعيد بن زيد ، وأنس ، وأبي بَرَزَةَ<sup>(١)</sup> ، وزيد بن أَرْقَم<sup>(٢)</sup> ، وأُمِّ سَلَمَةَ . وقال الثَّوْرِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفة : تُقَدَّمُ الْعَصَبَاتُ ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ تَتَرْتَّبُ بِتَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ ، فَالْوَلِيُّ فِيهَا أَوْلَى ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ عُمَرُ . قَالَ أَحْمَدُ . قَالَ : وَعُمَرُ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ضُهَيْبٌ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ أَوْصَتْ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَبُو بَكْرَةَ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَبُو بَرَزَةَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : عَائِشَةُ أَوْصَتْ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ ، وَأَبُو سَرِيحَةَ<sup>(٣)</sup> أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ حُرَيْثٍ ، وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ ، لِيَتَقَدَّمَ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالَ ابْنُهُ : أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ . فَقَدَّمَ زَيْدًا . وَهَذِهِ قَضَايَا اشْتَهَرَتْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهَا مُخَالَفٌ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا . وَلِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهَا شَفَاعَةٌ لَهُ ، فَقَدَّمَ وَصِيَّهُ فِيهَا ، كَتَفَرِيقِ

نِزَاعٍ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : لِأَحَقِّ لِلْقَاتِلِ فِي الْمَقْتُولِ أَنْ يَرْتَه ؛ لِمُبَالَاغَتِهِ فِي قَطْعَةِ الرَّحِمِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَهُ ، وَلَا يَتَّجِعُهُ فِي قَتْلِ لَا يَأْتُمُّ فِيهِ . انْتَهَى .

(١) هو الأسلمي نضلة بن عبيد بن الحارث الصحابي الجليل ، توفي بخراسان أيام يزيد بن معاوية . أسد الغابة ٣٢١ / ٥ .

(٢) زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري الخزرجي ، شهد الخندق وما بعدها ومات بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين . الإصابة ٥٨٩ / ٢ .

(٣) أبو سريعة حذيفة بن أسيد الغفاري الصحابي ، شهد الحديبية ، وقيل إنه بايع تحت الشجرة ، توفي سنة الثنتين وأربعين . أسد الغابة ٤٦٦ / ١ . تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٩ .

(٤) في النسخ : « عليها » . والمثبت من المعنى .

ثُلُثُهُ . وولاية النكاح يُقَدَّمُ عِنْدَنَا فِيهَا الْوَصِيُّ أَيْضًا عَلَى الْبَصِيحِ ، وَإِنْ سَلِمَتْ فَلَيْسَتْ حَقًّا ، إِنَّمَا هِيَ حَقٌّ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ فِي الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَالْمَيِّتُ يَحْتَاجُ<sup>(١)</sup> لَذَلِكَ مَنْ هُوَ أَظْهَرُ صِلَاحًا ، وَأَقْرَبُ إِجَابَةً ، بِخِلَافِ وِلَايَةِ النِّكَاحِ . فَإِنْ كَانَ الْوَصِيُّ فَاسِقًا أَوْ مُبْتَدِعًا ، لَمْ تُقْبَلِ الْوَصِيَّةُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْوَصِيُّ ذِمِّيًّا . وَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ كَذَلِكَ لَمْ يُقَدَّمْ ، وَصَلَّى غَيْرُهُ ، كَمَا يُمْنَعُ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ<sup>(٢)</sup> .

وَالْأَمِيرُ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْوَصِيِّ . وَقَالَ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يُقَدَّمُ الْوَلِيُّ قِيَاسًا عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي النِّكَاحِ . وَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ »<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : شَهِدْتُ حُسَيْنًا حِينَ مَاتَ الْحَسَنُ يَدْفَعُ فِي قَفَا سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، وَيَقُولُ :

قَوْلُهُ : إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْأَمِيرَ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ وَصِيِّهِ . هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ فِي التَّقْدِيمِ ، إِنَّمَا هُوَ فِي غَسَلِهِ . أَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، فَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَا وَصِيِّهِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، ثُمَّ الْأَمِيرُ ، كَمَا قَالَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَمِيرُ عَلَى الْوَصِيِّ . اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَبُ عَلَى الْوَصِيِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَنِ ابْنِ أَحْمَدَ . نَقَلَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الْوَلِيُّ عَلَى السُّلْطَانِ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ

(١) فِي م : « يَخْتَارُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي النِّسْخِ : « مَسْأَلَةٌ » .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٤ / ٢٧٨ .

تَقَدَّمَ ، لَوْلَا السُّنَّةُ مَا قَدَّمْتُكَ <sup>(١)</sup> . وسعيدُ أميرِ المَدِينَةِ . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ . وروى أحمدُ ، بإسنادِهِ ، عن عَمَارِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، قال : شَهِدْتُ جِنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ عَلِيٍّ ، وزيدِ بنِ عُمَرَ ، فَصَلَّى عليهما سعيدُ بنُ العاصِ ، وكان أميرَ المَدِينَةِ ، وخَلَفَهُ يَوْمَئِذٍ ثَمَانُونَ مِنْ أَصْحَابِ محمدٍ ﷺ ، فيهم ابنُ عُمَرَ ، والحسنُ ، والحسينُ <sup>(٢)</sup> . وقال عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه : الإمامُ أَحَقُّ مَنْ صَلَّى عَلَى الجِنَازَةِ <sup>(٣)</sup> . وعن ابنِ مسعودٍ نَحْوُ ذلك . وهذا أَشْهُرُ ، ولم يُنْكَرْ ، فكان إجماعًا ، ولأنَّها صلاةٌ شَرَعَتْ فيها الجَمَاعَةُ ، فَقَدَّمَ فيها الأَمِيرُ ، كسائرِ الصَّلَواتِ ، وقد كان النبيُّ ﷺ وخُلَفَاؤُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الجَنَائِزِ ، ولم يُثَقَّلْ إلينا أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوا أَوْلِيَاءَ المَيِّتِ فِي التَّقْدِيرِ . والمُرَادُ بِالْأَمِيرِ هَهُنَا الإمامُ ، فإن لم يكنْ فالأَمِيرُ مِنْ جِهَتِهِ ، فإن لم يكنْ فَالنَّائِبُ مِنْ قِبَلِهِ فِي الإِمَامَةِ ، فإن لم يكنْ فَالْحَاكِمُ .

الإصناف

في « التَّذَكُّرَةِ » .

تنبيه : أفادنا المصنّف ، رَحِمَهُ اللهُ ، صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بالصَّلَاةِ عليه . وهو صحيحٌ . واعلمْ أَنَّ صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بالصَّلَاةِ عليه ، حُكْمُهَا حُكْمُ الوَصِيَّةِ إِلَيْهِ بالنِّكَاحِ ، على ما يَأْتِي فِي أَثْنَاءِ بَابِ أَرْكَانِ النِّكَاحِ ، وَإِنْ حَاسُ الْأَبِ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من أحق بالصلاة على الميت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) أخرجه نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣ / ٣١٤ ، ٣١٥ . وليس في مسند الإمام أحمد . انظر الفتح الرباني ٧ / ٢٤٥ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في تقدم الإمام على الجنابة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٢ / ٢٨٦ .

**فصل :** وأحقُّ النَّاسِ بالصَّلَاةِ بعدَ ذلكِ الْعَصَبَاتُ ، وَأَحَقُّهُمُ الْأَبُ ، ثمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَلَا ، ثمَّ الْإِبْنُ ، ثمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، ثمَّ الْأَخُ الْعَصْبَةُ ، ثمَّ ابْنُهُ ، ثمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ، ثمَّ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ، ثمَّ عَصْبَاتُهُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِي تَقْدِيمِ الْأَخِ عَلَى الْجَدِّ قَوْلَانِ . وَحِكْمَى عَنْ مَالِكٍ ( ١١١/٢ ط ) تَقْدِيمُ الْإِبْنِ عَلَى الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى تَعْصِيًّا مِنْهُ ، وَالْأَخُ عَلَى الْجَدِّ ؛ لِأَنَّهُ يُذَلِّي بِالْإِبْنِ ، وَالْجَدُّ يُذَلِّي بِالْأَبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْإِدْلَاءِ ، وَالْأَبُ أَرْقُ وَأَشْفَقُ ، وَدَعَاؤُهُ لِابْنِهِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ ، فَكَانَ أَوْلَى ، كَالْقَرِيبِ مَعَ الْبَعِيدِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالصَّلَاةِ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ .

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ وَعَصَبَاتُهَا ، فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرْقِيِّ ، وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُقَدِّمُ زَوْجَ الْمَرْأَةِ عَلَى ابْنِهَا مِنْهُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَهِيَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى عَلَى زَوْجَتِهِ ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، صِحَّةُ وَصِيَّتِهِ إِلَى فَاسِقٍ يَتَّبِعُنِي عَلَى صِحَّةِ إِمَامَتِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي ، وَغَيْرُهُ : لَا تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ صَحَّحْنَا إِمَامَتَهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ الزُّرْكَشِيُّ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ وَصَّى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، قِيلَ : يَصَلِّيَانِ مَعَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ : فِيهِ نَظَرٌ . وَقِيلَ : يَصَلِّيَانِ مُتَفَرِّدَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّلَاثَةُ ، الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْأَمِيرِ هُنَا ، هُوَ السُّلْطَانُ ، وَهُوَ الْإِمَامُ

إِخْوَتَهَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَإِسْحَاقُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ أَمْرَاتِهِ : أَنْتُمْ أَحَقُّ بِهَا <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ زَالَتْ زَوْجِيَّتُهُ بِالْمَوْتِ ، فَصَارَ أَجْنَبِيًّا ، وَالْقَرَابَةُ لَمْ تَزَلْ ، فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ ، فَالزَّوْجُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ لَهُ سَبَبًا وَشَفَقَةً ، فَكَانَ أَوْلَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ .

**فصل : فَإِنْ اجْتَمَعَ أَخٌ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَأَخٌ مِنْ أَبٍ ، فَفِي تَقْدِيمِ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ التَّسْوِيَةِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي وَلايَةِ النِّكَاحِ . وَالْحُكْمُ فِي الْأَعْمَامِ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ الْإِخْوَةِ كَذَلِكَ . فَإِنْ انْقَرَضَ الْعَصَبَةُ فَالْمَوْلَى الْمُتَنِعِمُ ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ ، ثُمَّ الرَّجَالُ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ . فَإِنْ اسْتَوَى وَلِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ ، فَأَحَقُّهُمَا**

الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ السُّلْطَانُ وَغَيْرُهُ ، قُدِّمَ السُّلْطَانُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضَرْ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضَرْ أَمِيرُ الْبَلَدِ ، فَالْحَاكِمُ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » . وَقُدِّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَذَكَرَ غَيْرُ صَاحِبِ « الْفُصُولِ » ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمِيرُ ، فَالنَّائِبُ مِنْ قَبْلِهِ فِي الْإِمَامَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَالْحَاكِمُ . الرَّابِعَةُ ، لَيْسَ تَقْدِيمُ الْخَلِيفَةِ وَالسُّلْطَانِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَجُّبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَبَعْدَ الْوَصِيِّ وَالْحَاكِمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصَبَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غَسَلِهِ . فَيُقَدِّمُ الْأَخَ وَالْعَمُّ وَعَمُّ الْأَبِ وَابْنُ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى مَنْ كَانَ لأَبٍ مِنْهُمْ . وَجَعَلَهُمَا الْقَاضِي فِي التَّسْوِيَةِ كَالنِّكَاحِ . وَقَطَعَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : فِي تَقْدِيمِ أَخِ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الزوج والأخ أيهما أحق بالصلاة ، من كتاب الجنائز . المصنف

أولاهما بالإمامة في المَكْتُوبات . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الْأَسْنِ . وهو ظاهرُ مَذْهَبِ الشافعي ؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى إِجَابَةِ الدُّعَاءِ ، وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرًا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » (١) .

الأبوين على آخر لأبٍ ، رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُمَا سَوَاءٌ . قَالَ : وَهُوَ الْأَشْبَهُ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي ، أَنَّهُ قِيلَ : فِي التَّرْجِيحِ بِالْأُمُومَةِ وَجْهَانِ ، كَيْنَاكَحَ وَتَحْمِلَ عَقْلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي وَلَايَةِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » : يُقَدِّمُ بَعْدَ الْأُمِيرِ أَقْرَبَ الْعَصْبَةِ . فَيَحْتَمِلُ مَا قَالَ الْأَصْحَابُ ، وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الْإِبْنِ عَلَى الْأَبِ . وَلَمْ أَرَهُ هُنَا لِلْأَصْحَابِ . ثُمَّ الزَّوْجُ بَعْدَ الْعَصْبَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ . مِنْ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَقَالَ : أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ عَلَى الزَّوْجِ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : هَذَا أَشْهُرُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ ، يُقَدِّمُ الزَّوْجَ عَلَى الْعَصْبَةِ كَغُسْلِهَا . وَهِيَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْأَجَرِيُّ ، وَالْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » ، وَالْأَمِيدِيُّ ، وَأَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْخِلَافِ » ، وَابْنُ الزَّاعُوْنِي ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَهِيَ أَصَحُّ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ سَوْسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَقَدَّمَهُ « ابْنُ تَمِيمٍ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَذَكَرَ الشَّرِيفُ ، يُقَدِّمُ الزَّوْجَ عَلَى ابْنِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَاقْتَصَرَ ابْنُ تَمِيمٍ عَلَى كَلَامِ الشَّرِيفِ .

(١) تقدم ترجمته في ٤ / ٣٣٦ .



وَفَضِيلَةُ السَّنِّ مُعَارَضَةٌ بِفَضِيلَةِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ رَجَّحَهَا الشَّارِعُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، مَعَ أَنَّهُ يُقْصَدُ فِيهَا إِجَابَةُ الدُّعَاءِ ، وَالْحِظُّ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَيْمَنُكُمْ شُفَعَاؤُكُمْ » <sup>(١)</sup> . وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْمُسِنَّ الْجَاهِلَ أَعْظَمُ قَدْرًا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَالِمِ وَالْأَقْرَبُ <sup>(٢)</sup> إِجَابَةً . فَإِنْ اسْتَوَوْا وَتَشَاحَوْا أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، كَمَا فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

**فصل :** وَمَنْ قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ تَبَيَّنَتْ لَهُ ، فَكَانَتْ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ فِيهَا ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْقَرِيبُ عَبْدًا ، فَالْحُرُّ الْبَعِيدُ أَوْلَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ

وَأَبْطَلَهُ أَبُو الْمَعَالِي بِتَقْدِيمِ أَبِي عَلَى جَدِّ . وَفِي بَعْضِ نُسَخِ « الْخِلَافِ » لِلْقَاضِي ، الزَّوْجُ أَوْلَى مِنَ ابْنِ الْمَيْتَةِ مِنْهُ . وَفِي [ ١٧٤/١ ] وَ [ ١٧٤/١ ] بَعْضِ النُّسخِ ، أَوْلَى مِنْ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَقَاسَ عَلَيْهِ ابْنَهُ مِنْهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَخَرَّجُ مِنْ تَقْدِيمِ الزَّوْجِ ، تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ عَلَى ذَوَاتِ قَرَابَتِهِ . وَعِنْدَ الْآجِرِيِّ ، يُقَدَّمُ السُّلْطَانُ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْعَصَبَاتِ عَلَى الزَّوْجِ ، يُقَدَّمُ ذَوُو الْأَرْحَامِ عَلَى الزَّوْجِ أَيْضًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ثُمَّ السُّلْطَانُ ، ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ ، ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ . وَالْمُرَادُ ثُمَّ الزَّوْجُ ، إِنْ لَمْ يُقَدَّمْ عَلَى عَصْبَةٍ . انْتَهَى . فَيَبَيَّنُ أَنَّ مُرَادَ الْأَصْحَابِ ، إِذَا قَدَّمْنَا الْعَصْبَةَ عَلَى الزَّوْجِ ، يُقَدَّمُ عَلَيْهِ ذَوُو الْأَرْحَامِ . وَإِذَا قَدَّمْنَاهُ عَلَى الْعَصْبَةِ ، فَيُقَدَّمُ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ بِطَرِيقِ أَوْلَى .

**تنبيه :** مَحَلُّ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْأَحْرَارِ . وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْمَيْتُ رَقِيقًا ، فَإِنَّ سَيِّدَهُ

(١) ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٧٠/١ ، ٢٧١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ قَرِبَ » .

لا ولاية له في النكاح ولا المال ، كذلك هذا . فإن اجتمع صبي ومملوك ونساء ، فالمملوك أولى ؛ لأنه تصح إمامته بهما ، فإن لم يكن إلا نساء وصبيان ، فقياس المذهب أنه لا يصح أن يؤم أحد الجنسين الآخر . ويصلى كل نوع لأنفسهم ، وإمامهم منهم ، ويصلى النساء جماعة وإمامتهن في وسطهن . نص عليه أحمد . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يصلي منفردات ، لا يسبق بعضهن بعضا ، وإن صليين جماعة جاز . ولنا ، أنهن من أهل الجماعة ، فسن أن يصليين جماعة ، كالرجال ، وما ذكروه من كونهن منفردات ، لا يسبق بعضهن بعضا تحكم لا يصار إليه إلا بدليل ، وقد صلى أزواج النبي ﷺ على سعد ابن أبي وقاص . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

أحق بالصلاة عليه من السلطان . على الصحيح من المذهب . وعنه ، السلطان أحق . وهو من المفردات . وهو احتمال في « مختصر ابن تيميم » .

فوائد ؛ من قدمه الولي فهو بمنزلة . قاله في « الفروع » . وقال في « مجمع البحرين » : ووكيل كل يقوم مقامه في رتبته ، إذا كان ممن يصح مباشرته للفعل ، كولاية النكاح . وأولى . وقال أبو المعالي : فإن غاب الأقرب بمكان نفوت الصلاة بحضوره تحوّل للأبعد ، فله منع من قدم بوكالة ورسالة . قال في « الفروع » : كذا قال . ولو قدم الوصي غيره فوجهان . وأطلقهما في « الرعاية الكبرى » ، و « الفروع » . قلت : الأولى أنه ليس له ذلك ، ويتنقل إلى من بعد الوصي ، أو يفعله الوصي . ولو تساوى اثنان في الصفات ، فالصحيح من

(١) في : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ .

**فصل :** فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَائِزُ ، فَتَبَاحُ أَوْلِيَائِهِمْ فِي مَنْ يَتَقَدَّمُ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، قَدَّمَ أَوْلَاهُمْ بِالْإِمَامَةِ فِي الْفَرَائِضِ . وقال القاضي : يُقَدَّمُ مَنْ سَبَقَ مَيِّتُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ تَسَاوَوْا ، فَاشْتَبَهُوا الْأَوْلِيَاءَ إِذَا تَسَاوَوْا فِي الدَّرَجَةِ ، مع قَوْلِهِ ﷺ : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » . وَإِنْ أَرَادَ وَلِيُّ كُلِّ مَيِّتٍ إِفْرَادَ مَيِّتِهِ بِصَلَاةٍ جاز .

المذهب ، يُقَدَّمُ الْأَوْلَى بِالْإِمَامَةِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُعْنَى » ، والإِنصاف ، و « الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَسَنُّ . قال القاضي : يَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الْأَسَنِّ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى إِجَايَةِ الدُّعَاءِ ، وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرًا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْبُلْغَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ » ، و « نَظْمِيهَا » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » . وقال : فَإِنْ اسْتَوَوْا أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ . قال فِي « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » : لَوْ اجْتَمَعَ اثْنَانِ مِنْ أَوْلِيَائِ الْمَيِّتِ ، وَاسْتَوَيَا وَتَشَاحَا فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا . وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » أَحْتِمَالًا بِتَقْدِيمِ الْقَرِيبِ . وَيُقَدَّمُ الْعَبْدُ الْمُكَلَّفُ عَلَى الصَّبِيِّ الْحُرِّ وَالْمَرَأَةِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَلَوْ تَقَدَّمَ أَجَنَبِيٌّ وَصَلَّى ، فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ خَلْفَهُ ، صَارَ إِذَا . قال أَبُو الْمَعَالِي : وَيُسَبِّهُ تَصَرَّفَ الْفَضُولِيُّ إِذَا أُجْبِرَ ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَعْبُدَ الصَّلَاةَ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ ، لَا يَعْبُدُ غَيْرَ الْوَلِيِّ . قال : وَتَشْبِيهُهُ الْمَسْأَلَةَ بِتَصَرُّفِ الْفَضُولِيِّ يَقْتَضِي مَنَعَ التَّقْدِيمِ بِلَا إِذْنٍ . قال : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ كَتَقْدِيمِ غَيْرِ صَاحِبِ الْبَيْتِ ، وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ بِلَا إِذْنٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَيَحْتَمِلُ الْمَنَعُ هُنَا ؛ لَمَنَعِ الصَّلَاةِ ثَانِيًا ، وَكَوْنِهَا نَفْلًا عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . انْتَهَى . وقال فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : فَلَوْ صَلَّى الْأَبْعَدُ ، أَوْ أَجَنَبِيٌّ مع حُضُورِ الْأَوْلَى بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، صَحَّ ، كَصَلَاةِ غَيْرِ إِمَامِ الْمَسْجِدِ الرَّائِبِ ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ ، وَقَدْ حَصَلَ ، وَلَيْسَ فِيهَا كِبِيرُ افْتِثَاتٍ تَشِيْعُ بِهِ

وَعَسَلُ الْمَرَأَةِ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ الْأَقْرَبُ مِنْ نِسَائِهَا . المقنع

٧٣٣ - مسألة : ( وأحقُّ النَّاسِ بِعَسَلِ الْمَرَأَةِ ) وَصِيَّهَا ، ثم ( الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا ) أُمُّهَاتُهَا<sup>(١)</sup> ، ثم بَنَاتُهَا ، ثم أَخَوَاتُهَا ، كما ذَكَرْنَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ . وَكُلُّ مَنْ لَهَا رَجَمٌ وَمَحْرَمٌ ، بِمِثْلِ مَا كَانَتْ رَجُلًا لَمْ يَجِلْ لَهُ نِكَاحُهَا ، أَوْلَىٰ بِهَا مِمَّنْ لَا رَجَمَ لَهَا وَبَعْدَهَا الَّتِي لَهَا رَجَمٌ وَلَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ ، كَبَنَاتِ الْعَمِّ ، وَالْعَمَّاتِ ، وَبَنَاتِ الْخَالِ ،

الشرح الكبير

الأنفُسُ عَادَةً ، بِخِلَافِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ . وَلَوْ مَاتَ بَارِضٌ فَلَاةً ، فَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَقْدُمُ أَقْرَبُ أَهْلِ الْقَافِلَةِ إِلَى الْخَيْرِ ، وَالْأَشْفَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ كَالْإِمَامَةِ .

الإنصاف

قوله : وَعَسَلُ الْمَرَأَةِ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا . حُكْمُ عَسَلِ الْمَرَأَةِ إِذَا أَوْصَتْ ، حُكْمُ الرَّجُلِ إِذَا أَوْصَى ، عَلَى مَا سَبَقَ . وَأَمَّا الْأَقَارِبُ ، فَأَحَقُّ النَّاسِ بِعَسَلِهَا ، أُمُّهَا ، ثُمَّ أُمُّهَاتُهَا وَإِنْ عَلَتْ ، ثُمَّ بَنَاتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ ، ثُمَّ الْقُرْبَى ، كَالْمِيرَاثِ ، وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا سَوَاءٌ ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْقُرْبِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ . وَكَذَا بَنَتْ أَخِيهَا وَبَنَتْ أُخْتَهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » : يَقْدُمُ بَنَاتُ الْأَخِ عَلَى بَنَاتِ الْأُخْتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَدَلَّ أَنْ مَنْ كَانَتْ عَصَبَةً ، وَلَوْ كَانَتْ ذَكَرًا ، فَهِيَ أَوْلَىٰ . لَكِنَّهُ سَوَّى بَيْنَ الْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ . قَالَ : وَالضَّائِبُ فِي ذَلِكَ ، أَنَّ أَوْلَىٰ النِّسَاءِ ذَاتُ الرَّجَمِ الْمَحْرَمِ ، ثُمَّ ذَاتُ الرَّجَمِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ . وَيَقْدُمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ ، فَإِذَا اسْتَوَيْتَا أَمْرًا فِي الْقُرْبِ مَعَ

(١) فِي م : « أُمُّهَا » .

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ [ ٣٨ ط ] ، فِي أَصَحِّ الْمَنَعِ  
الرَّوَايَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ .

وَالْحَالَةَ ، فَهِنَّ أُولَى مِنَ الْأَجَانِبِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ .  
فَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ ، فَهَلْ يُقَدَّمُ عَلَى النِّسَاءِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَدَّمُ ؛  
لَأَنَّهُ يَنْظَرُ مِنْهَا إِلَى مَا لَا يَنْظُرُ النِّسَاءُ . وَالثَّانِي ، يُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَى الزَّوْجِ ؛  
لَأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَزُولُ بِالمَوْتِ ، وَالرَّجَمَ لَا يَزُولُ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ .  
٧٣٤ - مَسْأَلَةٌ : ( وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ فِي  
إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، كَذَلِكَ السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ ) اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ،  
رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي غَسْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ ، فُرِئَ عَنْهُ

الْمَحْرُمِيَّةُ فِيهِمَا ، أَوْ عَدَمُهَا ، فَعِنْدَنَا هُمَا سَوَاءٌ ، اِغْتِيَابًا بِالْقُرْبِ وَالْمَحْرُمِيَّةِ فَقَطْ .  
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، مَنْ كَانَتْ فِي مَحَلِّ الْعُصُوبَةِ لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا ، فَهِيَ أُولَى . وَبِهِ قَالَ  
أَبُو الْخَطَّابِ فِي بِنْتِي الْأَخْرِ وَالْأُنْثَى دُونَ الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ . وَلَمْ يَخْضَرْنِي لَتَفَرِّقَتَهُ  
وَجْهَةٌ . انْتَهَى . وَيُقَدَّمُ مِنْهُنَّ مَنْ يُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي الصَّلَاةِ  
عَلَيْهِ : حَتَّى وَآلِيهِ وَقَاضِيهِ [ ١٧٤/١ ط ] . ثُمَّ بَعْدَ أَقَارِبِهَا ، الْأَجْنَبِيَّاتُ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ،  
أَوِ السَّيِّدُ . عَلَى الصَّحِيحِ ، عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا .

قَوْلُهُ : وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ  
لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُغَسَّلَ زَوْجُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا . وَجَزَمَ بِهِ  
الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وَنَفَى الْخِلَافَ فِيهِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَنْصُوصُ الْمَشْهُورُ الَّذِي  
قُطِعَ بِهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ، أَوْ بَعْدَ طَلَاقِ رَجْعِيٍّ ، إِنْ  
أَيَّحَتِ الرَّجْعِيَّةُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : أَوْ حُرِّمَتْ . وَكَذَا لَوْ لَدَّثَ عَقَبَ

الشرح الكبير . وَرَوَى عَنْهُ حَنْبَلٌ . وَرَوَى عَنْهُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، حَكَاهَا ابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَرَوَى عَنْهُ الثَّقَفِيُّ ، وَهُوَ جَوَازُ غَسْلِ الزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ . وَالْقَوْلُ بِجَوَازِ غَسْلِ الْمَرَأَةِ زَوْجَهَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ إجمالًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاؤَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> . وَأَوْصَى أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنْ تُغَسَّلَ امْرَأَتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ، فَفَعَلْتُ . وَغَسَلَ أَبُو مُوسَى امْرَأَتَهُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّاسِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . حَكَى عَنْهُ صَالِحٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا فُرِقَتْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، أَشْبَهَتْ الطَّلَاقَ ، وَلِأَنَّهَا أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، أَشْبَهَتْ الْآخَرَ .

الإِنصاف مؤتة . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَفِيهِ وَجْهٌ ، لَا تُغَسَّلُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تُغَسَّلُهُ مُطْلَقًا ، كَالصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، فِي مَنْ أَبَاتَهَا فِي مَرَضِهِ . وَحُكِيَ عَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، تُغَسَّلُهُ لِعَدَمِ مَنْ يُغَسَّلُهُ فَقَطْ . فَيُحْرَمُ عَلَيْهَا النَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَةِ . قَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : وَلِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ الْآخَرِ لَضَرُورَةٍ .

فَالِدَةٌ : قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : وَلَوْ وَطِئَتْ بِشَبَّهَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ ، أَوْ قَبِلَتْ ابْنَهُ لَشَهْوَةٍ ، لَمْ تُغَسَّلْ ؛ لَرَفْعِ ذَلِكَ جِلِّ النَّظَرِ وَاللَّمَسِ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَلَوْ وَطِئَتْ أُخْتَهَا بِشَبَّهَةٍ ، ثُمَّ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ ، لَمْ تُغَسَّلْ إِلَّا أَنْ تَضَعَ عَقِيبَ مَوْتِهِ ؛ لِزَوَالِ الْحُرْمَةِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) فِي : بَابِ فِي سِتْرِ الْمَيْتِ عِنْدَ غَسْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَغَسَلَ الْمَرَأَةُ زَوْجَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٧٠ . وَإِسْنَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٢٦٧ .

(٢) أَخْرَجَهُمَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي الْمَصْنَفِ ٣ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

الشرح الكبير

**فصل :** والمَشْهُورُ عن أحمدَ جوازُ غَسْلِ الرجلِ زَوْجَتَهُ . وهو قولُ غَلَقَمَةَ ، وعبدِ الرحمنِ بنِ يزيد<sup>(١)</sup> ، وجابرِ بنِ زيدٍ ، وسُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ ، وأبي سَلَمَةَ ، وأبي قَتَادَةَ ، وَحَمَّادٍ ، ومالكٍ ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاق . وعن أحمدَ روايةً ثَانِيَةً ، ليس للزَّوْجِ غَسْلُهَا . وهو قولُ أبي حنيفةً ، والثَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ فُرْقَةٌ تُبَيِّحُ اخْتِهَا ، وَأَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَحَرَمَتِ اللَّمَسَ وَالنَّظَرَ ، كَالطَّلَاقِ . وَلَنَا ، مارَوْى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، غَسَلَ فَاطِمَةَ ، عَلَيْهَا السَّلَامُ<sup>(٢)</sup> . واشتَهَرَ ذلك ، فلم يُنْكَرْ ، فكان إجماعًا ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعائشة : « لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَعَسَلْتُكَ وَكَفَنْتُكَ » . رواه ابنُ ماجه<sup>(٣)</sup> . والأصْلُ في إِصْافَةِ الْفِعْلِ إِلَى الشَّخْصِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُبَاشَرَةِ ، فَإِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْأَمْرِ يُطِيلُ فَائِدَةَ

**تنبيه :** أثبتَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وصاحبُ « الْمُذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، والمُصَنِّفُ ، وغيرُهم . وحكى المَجْدُ ، أَنَّ ابْنَ حَامِدٍ وَغَيْرَهُ اثْبَتَهَا ، وَلَمْ يُثْبِتْهَا الْمَجْدُ وَجَمَاعَةٌ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَحَكِي عَنْهُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، فَذَكَرَهَا بِصِغَةِ

(١) هو عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، تابعي ثقة ، قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين . تهذيب التهذيب ٢٦٩/٦ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في الموضوع السابق .

(٣) في : باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٠/١ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في وفاة النبي ﷺ ، من المقدمة . سنن الدارمي ٣٧ / ١ ،

٣٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٨ / ٦ . والجميع بلفظ : « فغسلتك » .

قال ابن حجر : قوله : « لغسلتك » باللام تحريف ، والذي في الكتب المذكورة : « فغسلتك » بالفاء وهو الصواب ، والفرق بينهما أن الأولى شرطية والثانية للتمني ١ . هـ . تلخيص الحبير ١٠٧ / ٢ .

التخصيص ، ولأنه أخذ الزوجين ، فأبيح له غسل صاحبه ، كالأخر . والمعنى في ذلك أن كل واحد من الزوجين يسهل عليه اطلاع الآخر على عورته ؛ إما كان بينهما في الحياة ، ويأتى بالغسل على ما يمكنه ، إما كان بينهما من المودة والرحمة . وما قاسوا عليه لا يصح ؛ لأنه يمنع الزوجة من النظر ، بخلاف هذا ، ولأنه لا فرق بين الزوجين إلا بقاء العدة . ولو وضعت حملها عقيب موته كان لها غسله وقد انقضت عدتها .

**فصل :** فإن طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثم مات أحدهما في العدة ، لم يجز لواحد منهما غسل الآخر ؛ لأن اللبس والنظر مُحَرَّم حال الحياة ، فبعد الموت أولى . وإن كان الطلاق رجعيًا ، قلنا : الرجعية مُحَرَّمة .

التمريض . وأما الرجل ، فالصحيح من المذهب ، أنه يجوز له أن يغسل امرأته . وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وجزم به في « الجامع الصغير » ، والشریف ، وأبو الخطاب في « خلافيهما » ، والشيخ الرازي في « المنبهج » ، و « الإيضاح » ، وصاحب « الوجيز » ، و « المنور » . وقدمه في « الفروع » ، و « المحرر » ، و « الفائق » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « الشرح » . وقال : هو المشهور عن أحمد . ونصره هو والمصنف وغيرهما . وقال الزركشي : هو المشهور عند الأصحاب . وعنه ، لا يغسلها مطلقًا . وأطلقهما في « الكافي » . وعنه ، يغسلها عند الضرورة . وهو ظاهر كلامه في رواية صالح ، وقد سئل ، هل يغسل الرجل زوجته ، والمرأة زوجها ؟ فقال : كلاهما واحد ، إذا لم يكن من يغسلهما ، فأرجو أن لا يكون به بأس . واختاره الخرقى ، وابن أبي موسى . وجزم به في « الإفادات » .



فكذلك . وإن قلنا : هي مُباحة ، فحكمُها حُكْمُ الزَّوْجَيْنِ ؛ لأنها ترثه ويرثها ، ويباح له وطؤها والخلوة والنظر إليها ، أشبه سائر الزَّوجَاتِ .

**فصل :** وحكمُ أُمِّ الْوَلَدِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ فيما ذكرنا . واختار ابن عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا غَسْلُ سَيِّدِهَا ؛ لأنها عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، وَلَمْ يَبْقَ عُلُقَةٌ مِنْ مِيرَاثٍ وَلَا غَيْرِهِ . وهو قولُ أُنَى حَنِيفَةٍ ، وأحدَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . ولنا ، أَنَّهَا فِي مَعْنَى الزَّوْجَةِ فِي اللَّمَسِ وَالنَّظَرِ وَالِاسْتِمَاعِ ، فكذلك في

تَنْبِيهِ : حَمَلَ الْمُصْنُفُ ، وَمَنْ تَابَعَهُ ، كَلَامَ الْخَرَقِيِّ عَلَى التَّنْزِيهِ . وَنَفَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ . وَحَمَلَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي عَلَى ظَاهِرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ أَوْفَقُ لِنَصِّ أَحْمَدَ .

قوله : وكذا السَّيِّدُ مع سُرَّتَيْهِ . وهي معه . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ لِلْسَّيِّدِ غَسْلَ سُرَّتَيْهِ . وكذا الْعَكْسُ ، لِبَقَاءِ الْمِلْكِ مِنْ وَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَجْهِيضُهَا ، أَوْ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا انْتَهَى تَقَرَّرَ حُكْمُهُ . وعنه ، لَا يُغَسِّلُهَا وَلَا تُغَسَّلُ . وقيل : لَهُ تَغْسِيلُهَا دُونَهَا .

**فائدتان ؛** إحداهما ، أُمُّ الْوَلَدِ مع السَّيِّدِ وَهُوَ مَعَهَا ، كَالسَّيِّدِ مع أَمَّتِهِ وَهِيَ مَعَهُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ بِالْمَنْعِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ ، وَإِنْ جَوَّزَاهُ لِلْأَمَةِ ؛ لِبَقَاءِ الْمِلْكِ فِي الْأَمَةِ مِنْ وَجْهِ ، كَقَضَاءِ ذَيْنِ وَوَصِيَّةٍ . الثَّانِيَةُ ، حَيْثُ جَازَ الْغَسْلُ ، جَازَ النَّظَرُ لِكُلِّ مِنْهُمَا غَيْرَ الْعَوْرَةِ . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ ، وَجَوَّزَهُ فِي « الْإِنْصَارِ » ، وَغَيْرِهِ بَلَا لَذَّةٍ . وَجَوَّزَ فِي « الْإِنْصَارِ » ، وَغَيْرِهِ ، اللَّمَسَ وَالْخُلُوتَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَكَلَامِ ابْنِ شِهَابٍ . وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الْقَاضِي فِي نَظَرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَرَّةٌ أَجَازَهُ بَلَا لَذَّةٍ ، وَمَرَّةٌ مَنَعَ . قَالَ : وَالْمُعِينُ فِي الْغَسْلِ وَالْقِيَامِ عَلَيْهِ ، كَالْغَاسِلِ فِي الْخُلُوتِ بِهَا ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا . وَقَالَ

العُسلِ ، والميراث ليس من جُمْلَةِ الْمُقْتَضَى ، بدليلِ مالو كان أحدُ الرُّوَجَيْنِ رَقِيقًا ، والاستبراء هُهنا كالْعِدَّةِ . فأما غيرها من الإماء ، فيَجُوزُ

ابنُ تميمٍ : ولكل واحدٍ مِنَ الرُّوَجَيْنِ النَّظَرُ إِلَى الْآخَرِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، ما عدا الفَرَجَ . قاله أصحابنا ، وسئِلَ الإمامُ أحمدُ عن ذلك ، فقال : قد اختلفَ في نظَرِ الرَّجُلِ إِلَى امرأته . وجَزَمَ به في « الفائقِ » وغيره .

**فائدة :** تركُ التَّغْسِيلِ مِنَ الرُّوَجِ وَالرُّوَجَةِ وَالسَّيِّدِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ يُقَدَّمُ عَلَى الرُّوَجَةِ . جَزَمَ به ابنُ تميمٍ وغيره . وصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ الْأَشْهُرُ . وَقِيلَ : لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ ، تُقَدَّمُ عَلَى الرُّوَجِ وَالسَّيِّدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : لَا تُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي السَّيِّدِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الرُّوَجَةَ أَوْلَى مِنْ أُمِّ الْوَلَدِ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » [ ١٧٥/١ ] . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَفِيهِ وَجْهٌ ، هُمَا سَوَاءٌ ، فَيُفَرِّعُ بَيْنَهُمَا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي تَقْدِيرِ أُمِّ الْوَلَدِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَعَكْسِهِ وَجْهَانِ ، فَحَكَى الْخِلَافَ فِي أَنَّ الرُّوَجَةَ هِيَ أَوْلَى مِنْ أُمِّ الْوَلَدِ ، أَوْ أُمُّ الْوَلَدِ أَوْلَى مِنَ الرُّوَجَةِ ؟ وَأُطْلِقَهُمَا . وَإِنَّمَا الْخِلَافُ الَّذِي رَأَيْنَاهُ ، هَلِ الرُّوَجَةُ أَوْلَى ، أَوْ هُمَا سَوَاءٌ ؟ فَلَعَلَّهُ أَطْلَعَ عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ . وَفِي تَقْدِيرِ زَوْجٍ عَلَى سَيِّدٍ وَعَكْسِهِ ، وَتَسَاوِيهِمَا ، فَيُفَرِّعُ ، أَوْجَةً . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الْحَوَاشِي » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : الرُّوَجُ أَوْلَى مِنَ السَّيِّدِ ، فِي أَصَحِّ الْأَحْتِمَالَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ تَسَاوِيَهُمَا . قُلْتُ : الصَّوَابُ مَا صَحَّحَهُ .

لَسَيِّدِهَا غَسَلُهَا فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ كَفُّهَا وَدَفْنُهَا وَمَوْتُهَا ، فَهِيَ أَوَّلَى مِنَ الزَّوْجَةِ . وَهَلْ يَجُوزُ لَهَا غَسْلُ سَيِّدِهَا ؟ قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ انْتَقَلَ فِيهَا إِلَى غَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ لِسُرِّيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ اسْتِمْتَاعِهِ ، وَيَلْزَمُهَا [ ١١٢/٢ ط ] الْاسْتِبْرَاءُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، أَشْبَهَتْ أُمَّ الْوَلَدِ . فَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِأَمْرَاتِهِ ، احْتَمَلُ أَنْ لَا يُبَاحَ لَهَا غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ اسْتِمْتَاعٌ حَالَ الْحَيَاةِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ ذِمِّيَّةً ، فَلَيْسَ لَهَا غَسْلُ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُغَسَّلُ الْمُسْلِمَ ، لِأَنَّ النَّيَّةَ وَاجِبَةً فِي الْغَسْلِ ، وَلَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ .

**تنبيه :** ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ . أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ أُمَّتُهُ الْمُزَوَّجَةُ وَلَا الْمُعْتَدَّةُ مِنْ زَوْجٍ . وَقَدْ قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا يُغَسَّلُ أُمَّتُهُ الْمُزَوَّجَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ مِنْ زَوْجٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي اسْتِبْرَاءٍ ، فَوَجْهَانِ ، وَلَا الْمُعْتَقُّ بَعْضُهَا . انْتَهَى . وَهَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ ، وَوَجْهُهُ ، أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، جَوَازُ غَسْلِ السَّيِّدِ لِأُمَّتِهِ . وَهُوَ كَالصَّرِيحِ مِنْ قَوْلِهِمْ : إِذَا اجْتَمَعَ سَيِّدٌ وَزَوْجٌ هَلْ يُقَدَّمُ الزَّوْجُ أَوِ السَّيِّدُ ؟ كَمَا تَقَدَّمَ . فَلَوْ لَمْ يَجُوزُوا لِلْسَّيِّدِ غَسْلَهَا ، لَمَّا تَأَتَّى الْخِلَافُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجِ ، وَلَمْ يَخْضُرْنِي عَنْ ذَلِكَ جَوَابٌ . وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي فِي « الْفُرُوعِ » ، فَيَكُونُ مِنْ تَنْمِةِ كَلَامِهِ ، وَيَكُونُ قَوْلًا لَا تَفْرِيعَ عَلَيْهِ .

**فائدة :** لِلْسَّيِّدِ غَسْلُ مُكَائِنَتِهِ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ لَهَا غَسْلُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَطْأُهَا .

(١) فِي : الْمَغْنَى ٤٦٣/٣ .

وقال الشافعي: يُكْرَهُ لَهَا غَسْلُهُ، فَإِنْ غَسَلَتْهُ جاز؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْظِيفُ، وليس لزوجها غَسْلُهَا؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُغْسَلُ الْكَافِرَ، وَلَا يَتَوَلَّى دَفَنَهُ عَلَى مَا يَأْتِي، وَلَئِنَّهُ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا، وَلَا مُوَالَاةَ، وَقَدْ انْقَطَعَتِ الزَّوْجِيَّةُ بِالْمَوْتِ. وَيَتَخَرَّجُ جَوَازُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

**فصل:** وليس لغير من ذَكَرْنَا مِنَ الرِّجَالِ غَسْلُ أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ غَسْلُ غَيْرٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا مِنَ الرِّجَالِ، وَإِنْ كُنَّ ذَوَاتَ رَجَمٍ مَحْرَمٍ. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ حُكِيَ لَهُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ غَسْلُ ابْنَتِهِ<sup>(١)</sup>، فَاسْتَعْظَمَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعْجِبْهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُحْرَمَةٌ حَالُ الْحَيَاةِ، فَلَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا، كَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَأُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ. فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يُغْسِلُهَا مِنَ النِّسَاءِ، فَقَالَ مُهَنَّأٌ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يُغْسِلُ أُخْتَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ نِسَاءً. قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يُغْسِلُهَا وَعَلَيْهَا ثِيَابُهَا، يَصُبُّ الْمَاءَ صَبًّا. قُلْتُ لِأَحْمَدَ: وَكَذَلِكَ كُلُّ ذَاتِ مَحْرَمٍ تَغْسَلُ وَعَلَيْهَا ثِيَابُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَسُّهَا. وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا تُيَمَّمُ، كَالْأَجْنَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ، وَلَا إِرَاةُ النَّجَاسَةِ، بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتْ، أَشْبَهَ مَالُو عَدِمَ الْمَاءِ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَمُحَمَّدٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِغَسْلِ ذَاتِ مَحْرَمَةٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب ما قالوا في الرجل يغسل ابنته، من كتاب الجنائز. المصنف ٣/ ٢٥١.

وَلِلرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ غَسْلٌ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِتْنِينَ . وَفِي ابْنِ السَّبْعِ الْمَنَعِ  
وَجَهَانَ ، .....

٧٣٥ - مسألة : ( وللرجل والمرأة غَسْلٌ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِتْنِينَ ،  
وفي ابنِ السَّبْعِ وَجَهَان ) أَمَّا غَسْلُ النِّسَاءِ لِلطُّفْلِ الصَّغِيرِ فَهُوَ لِإِجْمَاعٍ .  
حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِّهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَهْنُ غَسْلُ  
مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِتْنِينَ . وَقَالَ الْحَسَنُ : إِذَا كَانَ فَطِيمًا ، أَوْ قَوْفَهُ . وَقَالَ  
الْأَوْزَاعِيُّ : ابْنُ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : الَّذِي لَمْ يَتَكَلَّمْ .  
وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِتْنِينَ لَمْ يُؤْمَرْ بِالصَّلَاةِ ، وَلَمْ يُخَيَّرْ بَيْنَ أَبْوَيْهِ ،  
وَلَا عَوْرَةِ لَهُ ، أَشْبَهَ مَالُو سَلْمُوهُ . فَأَمَّا مَنْ بَلَغَ السَّبْعَ ، فَفِيهِ وَجَهَان ؛

قوله : وَلِلرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ غَسْلٌ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِتْنِينَ . مِنْ ذِكْرِ أَوْ أَتَى ، وَلَوْ كَانَ  
دُونَهَا بِلَحْظَةٍ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ  
فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ : اخْتَارَهُ  
أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْذَهَبِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،  
وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْبُلْغَةِ » ، وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ،  
التَّوَقُّفُ فِي غَسْلِ الرَّجُلِ لِلجَّارِيَةِ . وَقَالَ : لَا أُجْتَرَى عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُنْتَعَمُ مِنْ  
غَسْلِهَا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْوَجِيزِ » . وَعَنْهُ ، غَسْلُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ دُونَ سَبْعٍ إِلَى ثَلَاثٍ .  
وَقَالَ الْخَلَّالُ : يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ الْغَرِيبِ غَسْلُ ابْنَةِ ثَلَاثٍ سِتْنِينَ ، وَالتَّنَظُّرُ إِلَيْهَا . وَحَكَى  
ابْنُ تَمِيمٍ وَجْهًا ، لِلرَّجُلِ غَسْلُ بَنَاتِهِ خَمْسٍ فَقَطْ .

الفتح وَفِي غَسَلٍ مَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَجْهَانِ .

الشرح الكبير

أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَ السَّبْعِ .  
وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ  
الْأَثَرِمْ ، وَقِيلَ : سُئِلَ عَنْ غُلَامٍ ابْنِ سَبْعٍ سِنِينَ تُعَسِّلُهُ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ :  
هُوَ ابْنُ سَبْعٍ ، وَهُوَ يُؤَمِّرُ بِالصَّلَاةِ ، وَلَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ سَبْعٍ كَانَ أَهْوَنَ  
عِنْدِي . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي مَنْ بَلَغَ السَّبْعَ " (وَلَمْ يَبْلُغْ) رِوَايَتَيْنِ .  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ بَلَغَ عَشْرًا لَيْسَ لِلنِّسَاءِ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » (١) . وَأَمَرَ بِضَرْبِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ لَعَشْرٍ .  
فَأَمَّا مَنْ بَلَغَ السَّبْعَ وَالْعَشْرَ ، فَفِيهِ اخْتِمَالَانِ ، وَوَجْهُهُمَا مَا ذَكَرْنَا . وَأَمَّا  
الْجَارِيَةُ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ سَبْعًا ، فَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ لِلرَّجَالِ

الإنصاف

قوله : وَفِي غَسَلٍ مَنْ لَهُ سَبْعٌ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ،  
وَالْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
وَالْفَائِقِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، لَيْسَ لَهُ  
ذَلِكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ . وَاخْتَارَهُ  
ابْنُ حَامِدٍ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ حَامِدٍ . فَلَعَلَّهُ أَطْلَعَ عَلَى قَوْلِ  
لَأَبِي بَكْرٍ . وَهَذَا الْوَجْهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ،  
وَالْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ،  
وَالْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَ« تَجْرِيدِ  
الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِاتِّصَارِهِمْ عَلَى جَوَازِ غَسَلِ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ سِنِينَ . وَالْوَجْهُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) تقدم تحريجه في ١٩ / ٣ .

غَسَلُهَا . وقال الخَلَّالُ : القِيَّاسُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ . فعلى قَوْلِنَا حُكْمُهَا حُكْمُ الْغُلَامِ . ولا يُغَسَّلُ الرَّجُلُ مَنْ بَلَغَتْ عَشْرًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّبِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحَدَّ ذَلِكَ بِتَسَعٍ فِي حَقِّ الْجَارِيَةِ ؛ لقَوْلِ عَائِشَةَ : إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ<sup>(١)</sup> . وفيما قَبْلَ ذَلِكَ الْوَجْهَانِ . ونُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَرَاهَةُ ذَلِكَ ، وقال : النِّسَاءُ أُعْجِبُ إِلَى . وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ الثَّوْرِيَّ قَالَ : تُغَسَّلُ الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّةُ ، وَالرَّجُلُ الصَّبِيَّةُ . فقال : لَا بَأْسَ أَنْ تُغَسَّلَ الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّةُ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ يُغَسَّلُ الصَّبِيَّةُ فَلَا أُجْتَرَى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ . وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، أَنَّهُ غَسَلَ ابْنَتَهُ لَهُ صَغِيرَةً<sup>(٢)</sup> . وهو قَوْلُ الْحَسَنِ . وَكَرِهَ غَسْلَ الرَّجُلِ الصَّغِيرَةَ سَعِيدٌ ، وَالزُّهْرِيُّ . وقال شيخنا<sup>(٣)</sup> : وهذا أَوْلَى مِنْ

الثَّانِي ، يَجُوزُ لَهَا غَسْلُهُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي « نِهَائِهِ » . قال الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . قال فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَحَكَّى بَعْضُهُمُ الْجَوَازَ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ . انْتَهَى . وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا قَوْلَانِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ غَسْلُهُ دُونَ الرَّجُلِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ؛ فَقَالَا : وَلِلْأُنْثَى غَسْلُ ذَكَرٍ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ وَلَا عَكْسَ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّنْصِيحِ » . فَجَعَلَهُ الْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ . وَأَمَّا الشَّارِحُ ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، فَإِنَّمَا حَكَّيَا الْوَجْهَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَاهُمَا أَوَّلًا . وهو أَوْلَى .

(١) سبق تحريجه في ٢/ ٣٨٥ .

(٢) تقدم في صفحة ٤٨ .

(٣) في : المعنى ٣/ ٤٦٥ .

وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ ، أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ ، أَوْ خُنْتُ مُشَكِّلًا ، يُمَسُّ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَفِي الْأُخْرَى ، يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، وَلَا يُمَسُّ .

قَوْلُ الْأَصْحَابِ [ ١١٣/٢ ] : لِأَنَّ عَوْرَةَ الْجَارِيَةِ أَفَحَشُ مِنْ عَوْرَةِ الْغُلَامِ ، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ مُبَاشَرَةُ الْمَرْأَةِ لِلْغُلَامِ الصَّغِيرِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى عَوْرَتِهِ فِي حَالِ تَرْبِيَّتِهِ ، وَمُسْهَاهَا ، وَلَمْ تَحْرَجِ الْعَادَةُ لِلرَّجُلِ بِمُبَاشَرَةِ عَوْرَةِ الْجَارِيَةِ حَالَ الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ حَالَةُ الْمَوْتِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَيَصِحُّ أَنْ يُغَسَّلَ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ ، وَالْحَلَالَ الْمُحْرِمَ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ وَغَسْلُهُ .

٧٣٦ - مسألة : ( وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ ، أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ ، أَوْ خُنْتُ مُشَكِّلًا ، يُمَسُّ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَفِي الْأُخْرَى ، يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، وَلَا يُمَسُّ ) إِذَا مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَجَانِبَ ،

**تنبيه :** مفهوم كلام المصنف ، أنه لا يجوز لهما غسل من له أكثر من سبع سنين ، قولاً واحداً . وهو صحيح . قال ابن منجي في « شرحه » : صرح به أبو المعالي في « النهاية » . وقدمه في « الفروع » وغيره . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وعنه ، يجوز غسل من له سبع إلى عشر . اختاره أبو بكر . وهو احتيمال في « المغني » ، و « الشرح » ، أمكن الوطء أم لا . قاله في « الفروع » . وقال : فلا عورة إذن . وقال ابن تميم : والصحيح ، أنها لا تغسل إذا بلغ عشرين . وجهها واحداً . انتهى . وقيل : تحدد الجارية بتسع . وقيل : يجوز لهما غسلهما إلى البلوغ . وحكاها أبو الخطاب رواية .

قوله [ ١٧٥/١ ] : وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسَاءٍ ، أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ ، أَوْ خُنْتُ



أو امرأة بين رجالٍ أجنبٍ ، أو مات خُتْنِي مُشَكِّلٌ ، فإنه يُتِمُّ في الصَّحِيحِ من المذهب . وهذا قولُ سعيد بنِ المُسَيَّبِ ، والنَّخَعِيِّ ، وَحَمَادٍ ، ومالكٍ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وابنِ المُنْذِرِ ، وهو أحدُ الوجهَيْن لأصحابِ الشافعي . والوجهُ الثاني ، يُعَسَّلُ في قَمِيصٍ ، وَيَجْعَلُ الغَاسِلُ على يَدِهِ خِرْقَةً . وفيه روايةٌ أُخرى ، أَنَّهُ يُعَسَّلُ مِنْ فوقِ القَمِيصِ ، يُصَبُّ عليه الماءُ صَبًّا ، وَلَا يُمَسُّ . وهو قولُ الحسنِ ، وإسحاق . ولنا ، ما رَوَى وإثلهُ بنُ الأَسْقَعِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجَالِ ، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ مَحْرَمٌ ، تُتِمُّ كَمَا يُتِمُّ الرَّجَالُ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّ العَسْلَ مِنْ غيرِ مَسٍّ لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ وَلَا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ، بل رُبَّمَا كَثُرَتْ ، وَلَا يَسْلَمُ مِنَ النَّظَرِ ، فكانَ العُدُولُ إِلَى التَّيْمُمِ أَوْلَى ، كما لو عَدِمَ الماءُ . فَأَمَّا إِنْ مَاتَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ مَحَارِمِهَا الرَّجَالِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

مُشَكِّلٌ ، يُتِمُّ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . والرَّوَايَةُ الْإِنْصَافِ الْاُخْرَى ، يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ . وعنه ، التَّيْمُمُ وَصَبُّ الْمَاءِ سَوَاءً . فعلى المذهبِ ، يَكُونُ التَّيْمُمُ بِحَائِلٍ عَلَى الصَّحِيحِ . وقيل : أَوْ بِدُونِ حَائِلٍ . وعلى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَا يُمَسُّ عَلَى الصَّحِيحِ . وقيل : يُمَسُّ بِحَائِلٍ .

**فائدة :** يَجُوزُ أَنْ يَلِيَّ الْخُتْنَى الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، وَالرَّجَالُ أَوْلَى مِنْهُنَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقيل : هُنَّ أَوْلَى مِنْهُمْ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » .

(١) أخرجه أبو داود ، مرسلًا عن مكحول ، في : باب في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . المراسيل ١٧٧ . والبيهقي ، مرسلًا ، في : باب المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٩٨ / ٣ .

وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا يَدْفَنُهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ يُوَارِيهِ  
غَيْرُهُ .

٧٣٧ - مسألة : ( وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا يَدْفَنُهُ ، إِلَّا أَنْ لَا  
يَجِدَ مَنْ يُوَارِيهِ غَيْرُهُ ) إذا مات كافرٌ مع مُسْلِمِينَ لم يُغَسَّلَوْهُ ، سواءً كان  
قَرِيبًا لهم أو لا ، وَلَا يَتَوَلَّوْا دَفْنَهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدُوا مَنْ يُوَارِيهِ . وهذا قولُ  
مالكٍ . وقال أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ : يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ ، وَدَفْنُهُ .  
وَحَكَاهُ قَوْلًا لِأَحْمَدَ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ  
اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ عَمَكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدِمَات ، فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « اذْهَبْ فَوَارِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّيَمِيُّ (١) . وَلَنَا ، أَنَّهُ

قوله : وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا يَدْفَنُهُ ، وَكَذَا لَا يُكَفِّنُهُ ، وَلَا يَتَّبِعُ جِنَازَتَهُ .  
وهذا المذهبُ في ذلك كُلِّهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعنه ، يَجُوزُ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ  
الْأَجَرِيُّ ، وَأَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ . قَالَ أَبُو حَفْصٍ : رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ، وَلَعَلَّ مَا رَوَاهُ  
ابْنُ مُشَيْشٍ قَوْلٌ قَدِيمٌ ، أَوْ يَكُونُ قَرَابَةً بَعِيدَةً ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً مِثْلَ  
مَا رَوَاهُ حَنْبَلٌ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، وَعنه ، يَجُوزُ فِعْلُ ذَلِكَ بِهِ  
دُونَ غَسْلِهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .  
قَالَ الْمَجْدُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، لَا بَأْسَ أَنْ يَلْتَمِسَ قَرَابَتَهُ الْكَافِرِ .  
وَعنه ، يَجُوزُ دَفْنُهُ خَاصَّةً . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُنَا . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، إِذَا غُسِّلَ ، أَنَّهُ كَتُوبٌ نَجِسٌ ، فَلَا يُؤْضَأُ وَلَا يُتَوَلَّى

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يموت له قرابة مشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩١/٢ .  
والتيماني ، في : باب الغسل من مواراة المشرك ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب مواراة المشرك ، من كتاب  
الجنائز . المجتبى ٩٢/١ ، ٦٥/٤ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٧/١ ، ١٠٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَلَا يَدْعُو لَهُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَسْلُهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَالْحَدِيثُ  
يَدُلُّ عَلَى مُوَارَاتِهِ ، وَلَهُ ذَلِكَ إِذَا خَافَ مِنَ التَّعْثُرِ بِهِ ، وَالصَّرَرِ بَبَقَائِهِ . قَالَ  
أَحْمَدُ ، فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ مَاتَ ، وَلَهُ وَلَدٌ مُسْلِمٌ : فَلْيَرَكَبْ دَابَّةً ، وَيَسِرْ  
أَمَامَ الْجَنَازَةِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْفِنَ رَجَعَ مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> .

الْغَسْلُ ، وَيُلْقَى فِي حُفْرَةٍ . قُلْتُ : هَذَا مُتَعَيِّنٌ قَطْعًا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ  
الْأَصْحَابِ : وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهَا ، رَكِبَ وَسَارَ أَمَامَهَا . قُلْتُ : قَدْ رَوَى ذَلِكَ  
الطَّبْرَانِيُّ ، وَالْخَلَّالُ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ  
وَالسَّلَامِ ، أَمْرًا ثَابِتَ بِنَ قَيْسٍ بِذَلِكَ ، لَمَّا مَاتَتْ أُمُّهُ ، وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ . فَيُعَانِي بِهَا .

تَسْيِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ ، إِذَا كَانَ الْكَافِرُ قَرَابَةً أَوْ زَوْجَةً أَوْ أُمَّ وَلَدٍ . فَأَمَّا  
إِنْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً ، فَالصَّحِيحُ ، أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ بِهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَسَوَى فِي  
« التَّبْصِيرَةِ » بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْأَجْنَبِيِّ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأَمَّا  
غَسْلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ ، فَتَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ .

قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مِنْ يُوَارِيهِ غَيْرَهُ . فَيَدْفِنُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَمَنْ  
تَابَعَهُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ ، لَزِمْنَا دَفْنَهُ ، ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ حَرِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ  
أَصْحَابِنَا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ : لَا يَلْزِمُنَا ذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي أَيْضًا : مَنْ  
لَا أَمَانَ لَهُ ، كَمُرْتَدٍّ ، فَتَرَكُهُ طُعْمَةَ الْكَلْبِ ، وَإِنْ غَيَّبْنَاهُ فَكَحِيفَةٍ .

(١) عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ : مَاتَتْ أُمِّي وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ ، فَأَتَيْتُ عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : ارْكَبْ دَابَّةً ،  
وَسِرْ أَمَامَهَا . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ لَهُ الْقَرَابَةُ الْمَشْرُوكُ بِحَضْرِهِ أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ .  
الْمُصَنَّفُ ٣ / ٣٤٨ .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجَرَّدَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُغَسِّلُهُ  
فِي قَمِيصٍ خَفِيفٍ ، وَاسِعِ الْكُمَيْنِ ، .....

٧٣٨ - مسألة : ( وَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجَرَّدَهُ . وقال  
القاضي : يُغَسِّلُهُ<sup>(١)</sup> فِي قَمِيصٍ خَفِيفٍ<sup>(٢)</sup> ، وَاسِعِ الْكُمَيْنِ ) يَجِبُ سَتْرُ  
عَوْرَةِ الْمَيِّتِ بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ لَعَلَى : « لَا تَنْظُرُوا إِلَى فَخِذِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَرَوَى : « النَّاطِرُ مِنَ الرُّجَالِ إِلَى فُرُوجِ  
الرُّجَالِ ، كَالنَّاطِرِ مِنْهُمْ إِلَى فُرُوجِ النِّسَاءِ ، وَالْمُتَكَشِّفُ مَلْعُونٌ »<sup>(٤)</sup> .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : الصَّبِيُّ يُسْتَرُّ كَمَا يُسْتَرُّ الْكَبِيرُ ، أَعْنَى الصَّبِيُّ  
الْمَيِّتَ ، فِي الْغَسْلِ ؟ قَالَ : أَيْ شَيْءٍ يُسْتَرُّ مِنْهُ ؟ ! لَيْسَتْ عَوْرَتُهُ بِعَوْرَةٍ ،  
وَيُغَسِّلُهُ النِّسَاءُ .

قوله : وَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّهَا . بِلَا نِزَاعٍ ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا صَغِيرًا دُونَ سَبْعٍ ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ مَجْرَّدًا بِغَيْرِ سِتْرَةٍ ، وَيَجُوزُ مَسُّ  
عَوْرَتِهِ .

**فائدة :** يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدَأَ فِي الْغَسْلِ بِمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ  
بَعْدَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْأَسْنُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
« الْفُرُوجِ » . وَأُطْلِقَ الْآجُرِيُّ ، يُقَدَّمُ الْأَخْوَفُ ، ثُمَّ الْفَقِيرُ ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ .

(١) في م : « يغسل » .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٠٢/٣ .

(٤) التمهيد : ١٦٠/٢ . وآخره فيه : « والناطر والمتكشف ملعون » .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَجْرِيدُ الْمَيِّتِ عِنْدَ غَسْلِهِ مَا سِوَى عَوْرَتِهِ . رَوَاهُ الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ أَيْ الْخَطَّابِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتَ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ ، يُدْخِلُ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ . قَالَ : وَكَانَ أَبُو قَلَابَةَ إِذَا غَسَلَ مَيِّتًا جَلَّهْ بِثَوْبٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : السُّنَّةُ أَنْ يُغْسَلَ فِي قَمِيصٍ رَقِيقٍ يَنْزِلُ الْمَاءُ فِيهِ ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَصِلَ إِلَى بَدَنِهِ . وَيُدْخِلُ يَدَهُ فِي كُمِّ الْقَمِيصِ فَيُفْرِغُهَا عَلَى بَدَنِهِ وَالْمَاءُ يُصَبُّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَمِيصُ ضَيِّقًا فَتَقَرُّ رَأْسُ الدَّخَارِيصِ <sup>(١)</sup> ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غُسِّلَ فِي قَمِيصِهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ سَعْدٌ : اصْنَعُوا لِي كَمَا صَنَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : غُسِّلَ النَّبِيُّ ﷺ [ ١١٣/٢ ظ ]

قوله : وَجَرَّدَهُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِنصَافِ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الْخِرَقِيُّ : فَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ ، سَتَرَ مِنْ سِرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،

(١) الدخريص ، واحد الدخاريص : ما يوصل به بدن الثوب أو الدرع ليتسع .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل النبي ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧١/١ . والبيهقي ، في : باب ما يستحب من غسل الميت في قميص ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٣٨٧ .

(٣) في م : رسول .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب في اللحد ونصب اللبن على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٥/٢ . والنسائي ، في : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٦/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٩/١ ، ١٨٤ ، ١٧٣ .

في قَمِيصِهِ ، وقد أَرَادُوا خَلَعَهُ ، فَتَوَدُّوا ، أَلَّا تَخْلَعُوهُ ، وَاسْتُرُوا نِيَّكُمْ<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ تَجْرِيدَ الْمَيِّتِ أَمْكَنُ لَتَغْسِيلِهِ وَتَطْهِيرِهِ ، وَالْحَيُّ يَتَجَرَّدُ إِذَا اغْتَسَلَ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ ، وَلَآئِنَّ إِذَا غُسِّلَ<sup>(٢)</sup> فِي ثَوْبِهِ يَنْجُسُ الثَّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وَقَدْ لَا يَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَنْجَسَ الْمَيِّتُ بِهِ . فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَذَلِكَ خَاصٌّ لَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : نَجَرْدُهُ كَأَنُجَرْدُ مَوْتَانَا . كَذَلِكَ رَوَتْهُ عَائِشَةُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ عَنْهَا مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ . فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَجْرِيدَ الْمَيِّتِ فِيمَا عدا الْعَوْرَةَ كَانَ مَشْهُورًا عَنْهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا لِيُخْفَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ بِأَمْرِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَهُونَ إِلَى رَأْيِهِ ، وَيَصْدُرُونَ عَنْ أَمْرِهِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، وَاتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَفِعْلُهُ أَوْلَى مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِهِ . وَلَآنَّ مَا يُخْشَى مِنْ تَنْجِيسِ قَمِيصِهِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ كَانَ مَا مُؤْمِنًا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيِّتًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَإِنَّمَا قَالَ سَعْدٌ : الْحَدُّوْا لِي لَحْدًا ، وَأَنْصِبُوا عَلَى اللَّيْنِ نَضْبًا ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

و « الْفَائِقِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، وَنَصْرَاهُ ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالشَّيْخُ إِزِيدُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : يُغْسَلُ فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ الْكُتْمَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ « التَّغْلِيْقِ » ، وَالشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِمَا » ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ ، وَالْمَجْدُ فِي

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٥ / ٢ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٧ / ٦ .

(٢) في م : اغتسل .

وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ عَنِ الْعُيُونِ . وَلَا يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي غَسْلِهِ .  
المقنع

الشرح الكبير

٧٣٩ - مسألة : ( وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ عَنِ الْعُيُونِ ، وَلَا يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي غَسْلِهِ ) يَسْتَحَبُّ سِتْرُ الْمَيِّتِ ، وَأَنْ يُغَسَّلَ فِي بَيْتٍ إِنْ أُمِكنَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْتٌ ، جُعِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ سِتْرًا . وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ الَّذِي يُغَسَّلُ فِيهِ مُظْلِمًا . ذَكَرَهُ أَحْمَدُ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادٍ لَهُ ، قَالَ : أَوْصَى الضَّحَّاكُ أَخَاهُ سَالِمًا ، قَالَ : إِذَا

« شَرَحَهُ » ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ . انْتَبَهَى . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ <sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُغَسَّلَ الْمَيِّتُ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ ؛ يُدْخَلُ يَدُهُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ ، فَإِنْ كَانَ الْقَمِيصُ ضَيِّقَ الْكُمَيْنِ ، فَتَقَى الدُّخَارِيصَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ جَرَّدَهُ .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . قَالَ فِي « الْبُلْغَةِ » : وَلَا يَنْزِعُ قَمِيصَهُ إِلَّا أَنْ لَا يَتِمَّكَنَ ، فَيَفْتَقِ الْكُمُ ، أَوْ رَأْسَ الدُّخَارِيصِ ، أَوْ يُجَرِّدَهُ وَيُسْتَرُّ غَوْرَتَهُ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » .

قوله : وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ عَنِ الْعُيُونِ . فَيَكُونُ تَحْتِ سِتْرٍ ، كَسْتَفِيفٍ أَوْ خَيْمَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، يُغَسَّلُ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ .  
قوله : وَلَا يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي غَسْلِهِ . وَيُكْرَهُ لغيرِهِمُ الْحُضُورُ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ : لَوْلِيهِ الدُّخُولُ [ ١٧٦/١ ] وَ عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ . وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ .

(١) لم نجده في سنته .

(٢) انظر : الإيضاح ، لابن هبيرة ١٨٢/١ .

غَسَلْتَنِي فَأَجْعَلَ حَوْلِي سِتْرًا ، وَاجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَ السَّمَاءِ سِتْرًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ ، فَجَعَلْنَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّقْفِ سِتْرًا<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِقَلَّا يَسْتَقْبِلُ السَّمَاءَ بَعُورَتِهِ ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ سِتْرُ الْمَيِّتِ ، وَأَنْ لَا يَحْضُرَهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ فِي غَسْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بِالْمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُهُ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنْهُ أَمْرٌ يُكْرَهُ الْحَيُّ أَنْ يُطْلَعَ مِنْهُ عَلَى مِثْلِهِ ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِيهِ شَيْءٌ هُوَ فِي الظَّاهِرِ مُنْكَرٌ فَيُتَحَدَّثُ بِهِ ، فَيَكُونُ فَضِيحَةً ، وَرُبَّمَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ فَشَاهَدَهَا . وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاضِرِينَ غَضُّ أَبْصَارِهِمْ عَنْهُ ، إِلَّا لِلْحَاجَةِ كَذَلِكَ ، وَلِهَذَا أُحِبُّبْنَا أَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ ثِقَةً أَمِينًا ؛ لِيَسْتُرَ مَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ . وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لِيُغْسَلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لِيَلَهُ أَقْرَبُكُمْ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنْ »<sup>(٣)</sup> عِنْدَهُ خَطَأٌ مِنْ وَرَعٍ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : لَوْلِيَّهِ أَنْ

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُعْطَى وَجْهُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ يُسْنُّ ذَلِكَ ، وَأَوْثَمًا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَغَيَّرَ لَدَمٌ ، أَوْ غَيْرُهُ ، فَيُظَنُّ بِهِ السُّوءُ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، إِنْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَه ،

(١) لَمْ نَجِدْ هَذَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَالْأَحَادِيثُ فِي تَغْسِيلِ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ وَأُمِّ سَلِيمٍ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَه ١ / ٤٦٩ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .



ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِرَفْقٍ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْجُلُوسِ ، وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا  
رَفِيقًا ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ ، .....

يَدْخُلُ كَيْفَ شَاءَ . وَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرْنَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَقْتَضِي  
التَّعْمِيمَ .

٧٤٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِرَفْقٍ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْجُلُوسِ ،  
وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ ) يُسْتَحَبُّ لِلغَائِلِ  
أَنْ يَبْدَأَ فَيُخَيِّئَ الْمَيِّتَ حَتَّى رَفِيقًا ، لَا يَتْلُعُ بِهِ الْجُلُوسَ ؛ لِأَنَّ فِي الْجُلُوسِ  
أَذْيَةً ، ثُمَّ يُمِرُّ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ ، يَعْصِرُهُ عَصْرًا ؛ لِيُخْرِجَ مَا مَعَهُ مِنْ نَجَاسَةٍ ،  
كَيْلَا يَخْرُجَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ ، لِيُخَفِيَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ،  
وَيَذْهَبَ بِهِ الْمَاءُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِهِ مَجْمَرٌ فِيهِ بَخُورٌ حَتَّى لَا يَظْهَرَ  
مِنْهُ رِيحٌ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يَعْصِرُ بَطْنَ الْمَيِّتِ فِي الْمَرَّةِ  
الْأَوَّلَى ، وَلَكِنْ فِي الثَّانِيَةِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : يَعْصِرُ بَطْنَهُ فِي الثَّالِثَةِ ،  
يَمْسَحُ مَسْحًا رَفِيقًا مَرَّةً وَاحِدَةً . وَقَالَ أَيْضًا : عَصْرُ بَطْنِ الْمَيِّتِ فِي الثَّانِيَةِ  
أَمْكَنُ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَلِينُ حَتَّى يُصِيبَهُ الْمَاءُ .

فَلَا بَأْسَ . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَوَجِّهُهُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ . وَكَذَا عَلَى مُتَعَسِّلِهِ مُسْتَلْقِيًا .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَهُ ، وَقَالَ : وَنَصُوصُهُ ، يَكُونُ كَوَقْتِ الْإِحْتِضَارِ .  
قَوْلُهُ : ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِرَفْقٍ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْجُلُوسِ ، وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا ،  
وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ . يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ كُلُّ غَسَلَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَعَنْهُ ، لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا فِي الْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ .  
تَنْبِيهِ : مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَطْلَقَ ، غَيْرَ الْحَامِلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْصِرُ بَطْنَهَا ؛

ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيه بِهَا. وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ. وَيُسْتَحَبُّ  
الْأَيْمَسُّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ حَامِلًا لَمْ يَعْصِرْ بَطْنُهَا ؛ لئَلَّا يُؤْذَى الْوَلَدُ<sup>(١)</sup> ،  
لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلِيمٍ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَوَفَّيْتَ الْمَرْأَةَ ،  
فَارَادُوا غَسْلَهَا ، فَلْيَبْدَأَنَّ بِبَطْنِهَا ، فَلْيُمْسَحْ مَسْحًا رَفِيقًا إِنْ لَمْ تَكُنْ حُبْلَى ،  
فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلَا يَحْرُكْنَهَا » . رَوَاهُ الْخَلَالُ<sup>(٢)</sup> .

٧٤١ - مسألة : ( ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً ، فَيُنَجِّيه . وَلَا يَحِلُّ  
[ ١١٤/٢ ] مَسُّ عَوْرَتِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ )  
يُسْتَحَبُّ لِلغَائِلِ إِذَا عَصَرَ بَطْنَ الْمَيِّتِ أَنْ يُنَجِّيه ، فَيُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً

لئَلَّا يُؤْذَى الْوَلَدُ . صَرَّحَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْحَوَاشِي » ، وَغَيْرُهُمَا .  
قوله : ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيه . وَصَفْتُهُ ، أَنْ يُلْفَهَا عَلَى يَدِهِ ، فَيَغْسِلُ  
بِهَا أَحَدَ الْفَرْجَيْنِ ، ثُمَّ يُنَجِّيه ، وَيَأْخُذُ أُخْرَى لِلْفَرْجِ الْآخَرِ . وَفِي « الْمُجَرَّدِ » ،  
يَكْفِي خِرْقَةً وَاحِدَةً لِلْفَرْجَيْنِ . وَحُجِّلَ عَلَى أَنَّهَا غُسِلَتْ وَأُعِيدَتْ .  
تنبيه : قوله : وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ . وَلَا النَّظَرُ إِلَيْهَا . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ

(١) فِي النسخ : « أَمِ الْوَلَدُ » . وَالْمُتَّبِعُ مِنَ الْمَعْنَى .

(٢) حَدِيثُ أُمِّ سَلِيمٍ فِي تَغْسِيلِ الْمَرْأَةِ عِزَاهُ الْمَرْيُ فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ لِلترمذى وَلَمْ يَذْكُرْ مَوْضِعَ رِوَايَتِهِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ  
حَجَرٍ فِي النُّكْتِ الْظَرَافِ . انْظُرْ تَحْقِيقَ الْأَشْرَافِ ١٣ / ٨٥ . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ فِي غَسْلِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ  
كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، ثُمَّ عِزَاهُ لِلترمذى . وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ بِقَوْلِهِ : لَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ التَّرمِذِيِّ وَمَا  
رَأَيْتُ أَحَدًا غَيْرَ الْبَيْهَقِيِّ عِزَاهُ إِلَيْهِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٤ / ٥ . وَالَّذِي عِنْدَ التَّرمِذِيِّ هُوَ قَوْلُهُ - بَعْدَ رِوَايَةِ حَدِيثِ أُمِّ  
عَطِيَّةٍ - وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ . انْظُرْ عَارِضَةَ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢١١ بَابَ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ  
الْجَنَائِزِ . وَأَوْرَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٣ / ٢١ وَعِزَاهُ لِلطُّغْرَايَ فِي الْكَبِيرِ . وَهُوَ فِيهِ . انْظُرْ : الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ  
٢٥ / ١٢٦ ، ١٢٥ / ٢٥ .

ثُمَّ يَتَوَيَّ غَسَلَهُ ، وَيُسَبِّحُ ، ..... المقتنع

الشرح الكبير

حَشِينَةً فَيُنَجِّبُهُ<sup>(١)</sup> بها ؛ لئلا يَمَسَّ عَوْرَتَهُ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ حَرَامٌ ، فَمَسُّهَا أَوَّلَى . وَيُرِيْلُ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَبْدَأُ بِذَلِكَ فِي اغْتِسَالِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، غَسَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَبِيَدِهِ خِرْقَةً ، يَمْسَحُ بِهَا مَا تَحْتَ الْقَمِيصِ<sup>(٢)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : يُعَدُّ الْغَاسِلُ خِرْقَتَيْنِ ، يَغْسِلُ بِأَحَدَاهُمَا السَّيْلَيْنِ ، وَبِالْأُخْرَى سَائِرَ بَدَنِهِ .

٧٤٢ - مسألة : ( ثُمَّ يَتَوَيَّ غَسَلَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَيُسَبِّحُ ) النِّيَّةُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْغَاسِلِ ، وَفِي وُجُوبِ التَّسْمِيَةِ رِوَايَتَانِ ، كَغَسْلِ

الإنصاف

كَبِيرًا ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ . وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال ابن عَقِيل : بَدَنُهُ كُلُّهُ عَوْرَةٌ إِكْرَامًا لَهُ ، مِنْ حَيْثُ وَجِبَ سِتْرُ جَمِيعِهِ ، فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ . وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَحْضُرَهُ إِلَّا مَنْ يُعِينُ عَلَى أَمْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ . وَقَالَ فِي « الْغُنَّةِ » كَقَوْلِ الْأَصْحَابِ ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ : جَمِيعَ بَدَنِهِ عَوْرَةٌ ؛ لِوُجُوبِ سِتْرِ جَمِيعِهِ .

قوله : ثُمَّ يَتَوَيَّ غَسَلَهُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النِّيَّةَ لَغَسْلِهِ قَرْضٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَرْضٌ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قَرْضٌ فِي ظَاهِرِ

(١) في م : « يمسحه » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الميت يغسل من قال بستر ولا يجرد ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٠/٣ .

(٣) في م : « غسلهما » .

الْجَنَابَةِ ، وَإِنَّمَا أَوْجِبْنَاهَا عَلَى الْغَائِلِ لِتَعَذُّرِهَا مِنَ الْبَيْتِ ، وَلَأنَّ الْحَيَّ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِالْعَسَلِ . وقال القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْظِيفُ ، فَأَشْبَهَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَجِبَ غَسْلُ مُتَنَظِّفٍ ، وَلَجَازَ غَسْلُهُ بِمَاءِ الْوَرْدِ ، وَكُلُّ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّنْظِيفُ ، وَإِنَّمَا هُوَ غَسْلُ تَعَبُّدٍ ، فَأَشْبَهَ غَسْلَ الْجَنَابَةِ .

المذهب ، وعليه الجمهور . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وابنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَغَيْرِهِ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنهُ ، لَيْسَتْ بِفَرْضٍ . وَذَكَرَهَا الْقَاضِي وَجْهًا . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وابنُ أَبِي مُوسَى . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ لِحُصُولِ تَنْظِيفِهِ بِدُونِهَا ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : إِنْ قُلْنَا : يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ ، صَحَّ غَسْلُهُ بِلَا نِيَّةٍ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

فائدة : لَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ فِعْلِ الْغَسْلِ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » : وَهُوَ ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُعْتَبَرُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ غَسْلِ الْغَرِيقِ عَلَى الْأَظْهَرِ . فظَاهِرُهُ اغْتِبَارُ الْفِعْلِ . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ ، لَوْ تَرَكَ الْمَيِّتُ تَحْتَ مِيزَابٍ ، أَوْ أَثْبُوتَةٍ ، أَوْ مَطَرٍ ، أَوْ كَانَ غَرِيقًا ، فَحَضَرَ مَنْ يَصْلُحُ لِعَسْلِهِ وَنَوَى غَسْلَهُ ، إِذَا اشْتَرَطْنَاهَا ، وَمَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ غَسْلُهُ فِيهِ ، أَجْزَأُ ذَلِكَ . وَعَلَى الثَّانِي ، لَا تُجْزِئُهُ . وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مَاتَ بِغَرَقٍ أَوْ مَطَرٍ ، فَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يَجِبُ تَغْسِيلُهُ ، وَلَا يُجْزِئُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَاءِ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ : هَذَا إِنْ اغْتَبَرْنَا الْفِعْلَ أَوْ لَمْ يَكُنْ

وَيُدْخِلُ إصْبَعَيْهِ مَبْلُوتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ ، <sup>المقنع</sup>  
 وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا ، وَيُوضِّئُهُ ، وَلَا يُدْخِلُ [ ٣٩ ط ] الْمَاءَ فِي  
 فِيهِ وَلَا أَنْفَهُ ، .....

٧٤٣ - مسألة ؛ قال : ( وَيُدْخِلُ إصْبَعَيْهِ مَبْلُوتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ ،  
 فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا ، وَيُوضِّئُهُ ، وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ  
 وَلَا أَنْفَهُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَجَّى الْمَيِّتَ وَأَزَالَ عَنْهُ <sup>(١)</sup> التَّجَاسَةَ ، بَدَأَ بَعْدَ  
 ذَلِكَ فَوْضَاءَهُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ، فَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ خِرْقَةً خَشَنَةً فَيُفِلُّهَا  
 وَيَجْعَلُهَا عَلَى إصْبَعَيْهِ ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ ، حَتَّى يَنْظِفَهُمَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ  
 فِي رَفْقٍ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، وَيَتِمُّمُ وَضُوءَهُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ  
 اللَّاتِي غَسَلْنَ آبَتَهُنَّ : « اَبْدَانُ بِمَيَامِينِهَا ، وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا » . مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الْحَيَّ يَبْدَأُ بِالْوُضُوءِ فِي غُسْلِهِ ، وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ وَلَا

ثُمَّ مَنْ نَوَى غُسْلَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . قَالَ : وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا حَاجَةَ إِلَى غُسْلِهِ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ <sup>الإصناف</sup>  
 الْفِعْلُ وَلَا النَّيَّةُ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَيَجِبُ غَسْلُ الْعَرِيقِ ، عَلَى أَصْحَابِ الْوُجْهَيْنِ .  
 وَمَأْخُذُهُمَا وَجُوبُ الْفِعْلِ .

قوله : وَيُسَمَّى . حُكْمُ التَّسْمِيَةِ هُنَا ، فِي الْوُجُوبِ وَعَدَمِهِ ، حُكْمُهَا فِي الْوُضُوءِ  
 وَالْغُسْلِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهَا .

قوله : وَيُدْخِلُ إصْبَعَيْهِ مَبْلُوتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ  
 فَيَنْظِفُهُمَا . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ

(١) سقط من : م .

(٢) بَأَنِّي تخريجه من حديث أم عطية .

وَيَضْرِبُ السِّدْرَ ، فَيَغْسِلُ بَرَعَوْتَهُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ وَسَائِرَ بَدَنِهِ ، ....

الشرح الكبير

أَنَّهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُمَضِّمُهُ وَيُنَشِّقُهُ كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ . وَلَنَا ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ وَصُولُهُ إِلَى جَوْفِهِ ، فَيُفَضِّي إِلَى الْمُثَلَّةِ بِهِ ، وَلَا يُؤْمَنُ مِنْ خُرُوجِهِ فِي أَكْفَانِهِ فَيُفْسِدَهَا .

٧٤٤ - مسألة : ( ثُمَّ يَضْرِبُ السِّدْرَ ، فَيَغْسِلُ بَرَعَوْتَهُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ

الإنصاف

مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يَفْعَلُ ذَلِكَ بِخِرْقَةٍ خَشِينَةٍ مَبْلُولَةٍ ، أَوْ بِقُطْنَةٍ يَلْفُهَا عَلَى الْخِلَالِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا الْأَوَّلَى . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَكَذَا الزَّرْكَشِيُّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى فِيهِ وَأَنْفِهِ ، وَلَا يُدْخِلُهُ فِيهَا .  
فَالثَّانِي : فَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَعَامَّةِ أَصْحَابِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِقِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : وَاجِبٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْخِلَافِ » ، وَكَالْمَضْمُضَةِ .

فَالثَّانِي : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِخِرْقَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : وَيُوضَعُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ وَضْعَهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ [ ١٧٦/١ ظ ] الْأَصْحَابِ ؛ لِقِيَامِ مُوجِبِهِ ، وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِهِ . وَقِيلَ : وَاجِبٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِهِ مِنْ « تَلْقِيهِ » ، وَابْنُ الرَّائِغُونِيِّ . قَوْلُهُ : وَيَضْرِبُ السِّدْرَ ، فَيَغْسِلُ بَرَعَوْتَهُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ . بِلَا نِزَاعٍ .

وَقَوْلُهُ : وَسَائِرَ بَدَنِهِ . هُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَجَمَاعَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،

ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ  
بَدَنِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، .....

الشرح الكبير

وسائر بدنه ، ثم يغسل شقه الأيمن ، ثم الأيسر ، يفعل ذلك ثلاثاً (يُستحبُّ أن يبدأ الغاسل بعد وضوء الميت بغسل رأس الميت ، فيغسله برغوة السدر ، ويغسل بدنه بالثقل<sup>(١)</sup> ، يفعل ذلك ثلاثاً . والمنصوص عن أحمد ، رحمه الله ، أنه يستحبُّ أن يغسل ثلاثاً بماء وسدر . قال صالح : قال أبو : الميت يغسل بماء وسدر ، ثلاث غسلات . قلت : فيبقى عليه ؟ قال : أي شيء يكون هو أنقى له . وذكر عن عطاء ، أن ابن جريج قال له : إنه يبقى عليه السدر إذا غسل به كل مرة . قال عطاء : هو طهور . واحتج أحمد بحديث أم عطية ، أن رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته قال : « اغسلنها ثلاثاً ، أو أربعاً<sup>(٢)</sup> ، أو خمسا ، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء

الإنصاف

و « شرح ابن منجي » . والصحيح من المذهب ، أنه لا يغسل برغوة السدر إلا رأسه ولحيته فقط . واقتصر عليه في « المحرر » ، و « الوجيز » ، وغيرهما . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » . واختاره أبو الخطاب وغيره . وإذا ضرب السدر وغسل برغوته رأسه ولحيته ، أو رأسه ولحيته وسائر بدنه ، وأراد أن يغسله ، فالصحيح من المذهب ، أنه يجعل السدر في كل مرة من الغسلات . نص عليه . قال المصنف في « المغني »<sup>(٣)</sup> ، والشارح ، والزركشي : ومنصوص أحمد ، والخريزي ، أن السدر يكون في الغسلات الثلاث . وجزم به الخريزي وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . قال في « مجمع البحرين » : وهو ظاهر كلام

(١) الثقل : خثالة الشيء ، وهو التخين الذي يبقى أسفل الصافي .

(٢) هكذا ورد هذا اللفظ في الأصل ، م . ولم نجده في مصادر الحديث .

(٣) ٣٧٥/٣

وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup> وَقَالَ فِي الْمُحْرِمِ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ ، إِلَى أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ فِي الْمَاءِ سِدْرٌ يُغَيِّرُهُ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُطْرَحُ فِي كُلِّ الْمِيَاهِ شَيْءٌ يَسِيرٌ مِنَ السِّدْرِ لَا يُغَيِّرُهُ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ ، وَيَكُونَ الْمَاءُ بَاقِيًا عَلَى إِطْلَاقِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يُغَسَّلُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ يُغَسَّلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ<sup>(٤)</sup> ،

المُصَنِّفُ هُنَا ؛ لِقَوْلِهِ : يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . بَعْدَ ذِكْرِ السِّدْرِ وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يُجْعَلُ السِّدْرُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ . وَعَنهُ ، يُجْعَلُ السِّدْرُ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ ، فَيَكُونُ فِي الثَّلَاثَةِ الْكَافُورُ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَيْضًا ، ثَلَاثًا بِسِدْرٍ ، وَآخِرُهَا بِمَاءٍ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُمَرَّخُ جَسَدُهُ كُلُّ مَرَّةٍ بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التيمم في الوضوء والغسل ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ، وباب ما يستحب أن يغسل وترا ، وباب يبدأ بميامن الميت ، وباب مواضع الوضوء من الميت ، وباب هل تكفن المرأة في إزار الرجل ، وباب يجعل الكافور في الأضحية ، وباب نقض شعر المرأة ، وباب كيف الإشعار للميت ، وباب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ، وباب يلقى شعر المرأة خلفها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ٥٣ ، ٢ / ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٩ - ٢١١ . والنسائي ، في : باب غسل الميت بالماء والسدر ، وباب نقض رأس الميت ، وباب غسل الميت وترا ، وباب غسل الميت أكثر من خمس ، وباب غسل الميت أكثر من سبع ، وباب الكافور في غسل الميت ، وباب الإشعار ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٤ - ٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والإمام مالك ، في : باب غسل الميت ، من كتاب الجنائز . للموطأ ١ / ٢٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٤٠٧ / ٦ ، ٤٠٨ .

(٢ - ٣) سقط من م . والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٧ .

(٣) القراح : الخالص .



فَيَكُونُ الْجَمِيعُ غَسْلَةً وَاحِدَةً ، وَيَكُونُ الْاِعْتِدَادُ بِالْآخِرِ دُونَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، شَبَّهَ غَسْلَهُ بِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَلِأَنَّ السُّدْرَ إِنْ غُيِّرَ الْمَاءُ سَلَبَهُ الطُّهُورِيَّةَ ، وَإِنْ لَمْ يُغَيَّرْ فَلَا فَائِدَةَ فِي تَرْكِ يَسِيرٍ لَا يُؤَثِّرُ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَيَكُونُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ذَالًا عَلَى أَنْ تُغَيَّرَ الْمَاءُ بِالسُّدْرِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ طُهُورِيَّتِهِ . [ ١١٤/٢ ط ] فَإِنْ لَمْ يَجِدِ السُّدْرَ غَسْلَهُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ ، كَالْخَطْمِيِّ <sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ ، وَإِنْ غَسْلَهُ بِذَلِكَ مَعَ وُجُودِ السُّدْرِ جَازٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِهَذَا لِمَعْنَى مَعْقُولٍ ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ مَا وَجَدَ فِيهِ الْمَعْنَى . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْضِبَ رَأْسَ الْمَرْأَةِ ، وَلِخِيَةِ الرَّجُلِ بِالْحِنَاءِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَهُ الْيُمْنَى مِنَ الْمَنْكِبِ إِلَى الْكَفَّيْنِ ، وَصَفْحَةَ عُنُقِهِ الْيُمْنَى ، وَشِقَّ صَدْرِهِ ، وَجَنْبِهِ ، وَفَخْذَهُ ،

يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَذْلُكُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُمَرَّخُ بِسِدْرٍ مَضْرُوبٍ <sup>الإنصاف</sup> أَوَّلًا . وَأَمَّا صِفَةُ السُّدْرِ مَعَ الْمَاءِ ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يَكُونُ فِي كُلِّ الْمِيَاهِ شَيْءٌ مِنَ السُّدْرِ . قَالَ فِي « الْمَعْنَى » <sup>(٢)</sup> ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » : هَذَا الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ السُّدْرِ يَسِيرًا ، وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ الْقَرَّاحُ بَعْدَ ذَلِكَ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي الْأَوَّلِ ، وَنَصُّهُ فِي الثَّانِي . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقِيلَ : يُذَرُّ السُّدْرُ فِيهِ وَإِنْ غَيَّرَهُ . وَقَالَ فِي « الْمَعْنَى » <sup>(٣)</sup> : وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ مَعَ الْمَاءِ سِدْرٌ يُغَيَّرُهُ . ثُمَّ

(١) الخطمي : نبات منضج محلل .

(٢) ٣٧٥/٣

(٣) ٣٧٦/٣

وساقه ، وهو مُسْتَلَقٍ ، ثم يَصْنَعُ ذلك بالجانب الأيسر ، ثم يَرْفَعَهُ مِنْ جَانِبِهِ ، وَلَا يَكْبَهُ لَوَجْهَهُ ، فَيَغْسِلُ الظَّهْرَ وما هناك مِنْ وَرِكِهِ ، وَفَخْذِهِ ، وساقه ، ثم يَعُودُ فَيَحْرِفُهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ . هَكَذَا ذَكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، والقاضى ؛ وذلك لِقَوْلِهِ ﷺ : « اَبْدَأَنَّ بِمَيَّامِنِهَا » . وهو أَشْبَهُ بِغُسْلِ الْحَيِّ .

**فصل :** والواجبُ غَسْلَةُ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ وَاجِبٌ مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ أَصَابَتْهُ ، فَكَانَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ . قَالَ عَطَاءٌ : يُجْزِئُهُ غَسْلَةُ وَاحِدَةٍ إِنْ نَقَّوْهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي إِنْ غُسِلَ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا » . وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهَةِ دُونَ الْإِجْزَاءِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرَمِ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ »<sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا .

**فصل :** والحائِضُ والجُنُبُ إِذَا مَاتَا كَغَيْرِهِمَا فِي الْعَسَلِ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا قَوْلٌ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ . وَقَدْ قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : مَا مَاتَ مَيِّتٌ إِلَّا جُنُبٌ . وَقِيلَ عَنِ الْحَسَنِ : إِنَّهُ

اِخْتَلَفُوا ؛ فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُطْرَحُ فِي كُلِّ الْمَاءِ شَيْءٌ يَسِيرُ مِنَ السِّدْرِ لَا يَغْيِرُهُ . وَقَالَ : الَّذِي وَجَدْتُ عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا ، أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْعَسَلَةِ وَزْنُ ذِرْهِمٍ وَنَحْوُهُ مِنَ السِّدْرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَثِيرًا سَلَبَهُ الطُّهُورِيَّةُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَطَائِفَةٌ مِمَّنْ تَبِعَهُمَا : يُغْسَلُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِثَقْلِ السِّدْرِ ، ثُمَّ يُغْسَلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ غَسْلَةً وَاحِدَةً ، وَالِاغْتِدَادُ بِالْآخِرِ دُونَ الْأَوَّلِ ، سَوَاءً زَالَ

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٢٧ .

يُغَسِّلُ الْجَنْبَ لِلْجَنَابَةِ ، وَالْحَائِضُ لِلْحَيْضِ ، ثُمَّ يُغَسِّلَانِ لِلْمَوْتِ <sup>(١)</sup> .  
وَالأَوَّلُ أَوَّلِي ؛ لِأَنَّهُمَا خَرَجَا مِنْ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ ، وَلَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِمَا عِبَادَةَ  
وَاجِبَةً ، وَإِنَّمَا الْغَسْلُ لِلْمَيِّتِ تَعَبُّدٌ ، وَلِيَكُونَ فِي حَالِ خُرُوجِهِ مِنَ الدُّنْيَا  
عَلَى أَكْمَلِ حَالٍ مِنَ النِّظَافَةِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِغَسْلَةِ وَاحِدَةٍ ، وَلِأَنَّ الْغَسْلَ  
الْوَاحِدَ يُجْزِئُ مَنْ وَجَدَ فِي حَقِّهِ شَيْئَانِ ، كَالْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ، كَذَا هَذَا .

السُّدْرُ أَوْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : لَا يُعْتَدُ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَسَلَاتِ الَّتِي فِيهَا  
السُّدْرُ فِي عَدَدِ الْغَسَلَاتِ .

فَالثَّانِي : يَقُومُ الْخَطِيئِيُّ وَنَحْوُهُ مَقَامَ السُّدْرِ .

قوله : ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْيَمِينِ ، ثُمَّ الْاَيْسَرَ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ :  
يَبْدَأُ فِي غَسْلِ شِقِّهِ الْاَيْمَنِ بِصَفْحَةِ عُنُقِهِ ، ثُمَّ بِالْكَتِفِ إِلَى الرَّجْلِ ، ثُمَّ الْاَيْسَرَ كَذَلِكَ ،  
ثُمَّ يَرْفَعُ جَانِبَهُ الْاَيْمَنِ وَيَغْسِلُ ظَهْرَهُ وَوَرِكَهَ وَفَخْذَهُ ، وَيَفْعَلُ بِجَانِبِهِ الْاَيْسَرَ  
كَذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ الَّذِي فِي « الْكَافِي » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ  
تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمَا . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » : وَهُوَ أَشْبَهُ بِفِعْلِ الْحَيِّ . وَقَالَ فِي  
« الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : لَا يَغْسِلُ الْاَيْسَرَ قَبْلَ اِكْتِمَالِ غَسْلِ الْاَيْمَنِ .

فَالثَّانِي : يُقَلِّبُهُ عَلَى جَنْبِهِ مَعَ غَسْلِ شِقِّهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ :  
يُقَلِّبُهُ بَعْدَ غَسْلِهِمَا .

قوله : يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . يَخْتِمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ذَلِكَ مَعَ الْوُضُوءِ . وَهُوَ أَحَدُ  
الْوَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَحُكِّي رَوَايَةٌ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَعَنْهُ ، يُوضَأُ  
لِكُلِّ غَسْلَةٍ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعَبِ » . وَيَخْتِمِلُ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ يَمُوتَانِ مَا يَصْنَعُ هُمَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . مُصَنَّفُ ابْنِ  
أَبِي شَيْبَةَ ٣ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

**فصل :** وقال بعض أصحابنا : يَتَّخِذُ الْغَائِلُ ثَلَاثَةَ آيَةٍ ؛ كَبِيرًا يَجْمَعُ فِيهِ الْمَاءَ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الْمَيِّتُ يَكُونُ بِالْبُعْدِ مِنْهُ ، وَإِنَاءَيْنِ صَغِيرَيْنِ يَطْرَحُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْمَيِّتِ ، وَالثَّلَاثُ يَعْرِفُ بِهِ مِنَ الْكَبِيرِ فِي الصَّغِيرِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الْمَيِّتُ ، لِيَكُونَ الْكَبِيرُ مَصُونًا ، فَإِذَا فَسَدَ الْمَاءُ الَّذِي فِي الصَّغِيرِ ، وَطَارَ فِيهِ مِنْ رَشَاشِ الْمَاءِ ، كَانَ مَا بَقِيَ فِي الْكَبِيرِ كَافِيًا . وَيَسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ أُمُورِهِ الرَّفْقَ بِهِ فِي تَقْلِيلِهِ ، وَعَرَكِ أَعْضَائِهِ ، وَعَصْرِ بَطْنِهِ ، وَتَلْيِينِ مَفَاصِلِهِ ، وَفِي سَائِرِ أُمُورِهِ ، اخْتِرَامًا لَهُ ؛ فَإِنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْحَيِّ فِي حُرْمَتِهِ ، وَلَا يَأْمَنُ إِنْ عَنَفَ بِهِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْهُ عَضْوٌ ، فَيَكُونُ مِثْلَهُ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » <sup>(١)</sup> . وقال : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ » <sup>(٢)</sup> .

مُرَادُهُ بِالثَّلَاثِ ، غَيْرُ الْوُضُوءِ . وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، فَلَا يُؤْضَأُ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ شَيْءٍ ، فَيُعَادُ وَضُوءُهُ . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ .

**فائدة :** يُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ فِي غَسْلِهِ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الحفار يجد العظم هل يتكبد ذلك المكان ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . وابن ماجه ، في : باب في النبي عن كسر عظام الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٦ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الاختفاء ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥٨ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الرفق في الأمر كله ، من كتاب الأدب ، وفي : باب كيف يرد على أهل الذمة السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات ، وفي : باب عرض الذمى وغيره .... ، من كتاب استئابة المرتدين . صحيح البخاري ٨ / ١٤ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ٩ / ٢٠ . ومسلم ، في : باب النبي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام ، وفي : باب فضل الرفق ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٦ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ . وأبو داود ، في : باب في الرفق ، من كتاب =

يُغْرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُنْقِ بِالثَّلَاثِ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، <sup>المقنع</sup> غَسَلَهُ إِلَى خَمْسٍ ، فَإِنْ زَادَ فَإِلَى سَبْعٍ ، .....

٧٤٥ - مسألة: (فإن لم يُنْقِ بِالثَّلَاثِ ، (أَوْ خَرَجَ<sup>١</sup>) مِنْهُ شَيْءٌ ، غَسَلَهُ إلى خَمْسٍ ، فَإِنْ زَادَ فَإِلَى سَبْعٍ ) إِذَا فَرَّغَ الْغَائِسلُ مِنَ الْعَسَلَةِ الثَّالِثَةِ ، لم يُغْرُ يَدَهُ عَلَى بَطْنِ الْمَيْتِ ، لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَإِنْ رَأَى الْغَائِسلُ أَنَّهُ لم يُنْقِ بِالثَّلَاثِ غَسَلَهُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، إِنْ رَأَى ذَلِكَ ، وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ . قال الإمام أحمدُ : وَلَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا » . لم يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَ مَا أَمَرَهُ وَتَرًا .

وعنه ، لَا يُعْجِنِي ذَلِكَ .

قوله : وَيُغْرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ . وهو المذهب . جَزَمَ بِهِ ابْنُ مُتَّجَى فِي « شَرْحِهِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الرُّعَايَةِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ عَقِبَ الثَّانِيَةِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ يَلِينُ فَهُوَ أَمْكَنُ . وَعَنْهُ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ عَقِبَ الثَّالِثَةِ . وَقِيلَ : هَلْ يُغْرُ يَدَهُ ثَلَاثًا ، أَوْ مَرَّتَيْنِ ، أَوْ مَرَّةً ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ .

قوله : فَإِنْ لم يُنْقِ بِالثَّلَاثِ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، غَسَلَهُ إِلَى خَمْسٍ ، فَإِنْ زَادَ فَإِلَى سَبْعٍ . ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا مَسْأَلَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِذَا لم يُنْقِ بِالثَّلَاثِ ، غُسِّلَ إِلَى

= الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٥٤ . والترمذی ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذی ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، في : باب الرفق ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٦ . والدارمی ، في : باب في الرفق ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمی ٢ / ٣٢٣ . والإمام مالك ، في : باب ما يؤمر به من العمل في السفر ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١٢ ، ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٣٧ ، ٨٥ ، ١٩٩ .  
(١ - ١) في م : ١٠ وخرج .

وقال أيضًا : « اغسِلْنَهَا وَتَرَا »<sup>(١)</sup> . فإن لم يُنَقِّ بالسَّبعِ ، فقال شيخنا<sup>(٢)</sup> : الأوَّلَى غَسَلَهُ حَتَّى يُنَقَّى ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « اغسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ » . ولأنَّ الزَّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ إِنَّمَا كَانَتْ لِلإِنْقَاءِ أَوْ لِلحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ السَّبعِ ، وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ .

[ ١١٥/٢ ] **فصل** : فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ نَجَاسَةٌ بَعْدَ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ عَلَى مُغْتَسِلِهِ مِنْ قَبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ ، غَسَلَهُ إِلَى خَمْسٍ ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْخَمْسِ ، غَسَلَهُ إِلَى سَبْعٍ ، وَيُوضِئُهُ فِي الْعُسْلَةِ الَّتِي تَلِي خُرُوجَ النَّجَاسَةِ . قَالَ صَالِحٌ : قَالَ أُمِّي : يُوضِئُ الْمَيِّتُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَيُعَادَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَإِسْحَاقَ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يُغَسَّلُ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ ، وَيُوضِئُ ، وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ غَسْلِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مِنَ الْحَيِّ

خَمْسٍ ، فَإِنْ لَمْ يُنَقِّ بِالْخَمْسِ ، غُسِّلَ إِلَى سَبْعٍ . فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ بِهِ [ ١٧٧/١ ] جَمَاعَةٌ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَالْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، لَا تَجُوزُ الزَّيَادَةُ . وَنَقَلَ ابْنُ وَاصِلٍ ، يُزَادُ إِلَى خَمْسٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ إِلَى أَنْ يُنَقَّى . وَيَقْطَعُ عَلَى وَتَرٍ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ : إِنَّمَا يَذْكُرُ أَصْحَابُنَا ذَلِكَ لِعَدَمِ

(١) تقدم تخريجه من حديث أم سليم في صفحة ٦٢ .

(٢) في : المغني ٣/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

بعدُ غُسلِهِ لا يُطِيلُهُ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ .  
وَلَنَا ، أَنَّ الْقَصْدَ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ خَاتِمَةً أَمْرِهِ الطَّهَارَةَ الْكَامِلَةَ ،  
وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ ،  
بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » . فَإِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ نَجَاسَةٌ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ ،  
فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : الدَّمُ أَسهَلُ مِنَ الْحَدَثِ . يَعْنِي الدَّمُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ

الِاخْتِياجِ إِلَيْهِ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، فَوَقَّهَا عَدَدًا .  
وَقَوْلُ أَحْمَدَ : لَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ . مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا غُسِلَ غَسْلًا مُتَقِيًا  
إِلَى سَبْعٍ ، ثُمَّ خَرَجَتْ مِنْهُ نَجَاسَةٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَدْ ثَبَتَ فِي « صَحِيحِ  
الْبُخَارِيِّ » ، فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ  
سَبْعًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ » . الثَّانِيَةُ ، إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ  
الثَّلَاثِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُغْسَلُ إِلَى خَمْسٍ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ  
ذَلِكَ ، فإِلَى سَبْعٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،  
و « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ ؛  
لَأَنَّ هَذَا الْغُسْلَ وَجِبَ لِرَوَالِ عَقْلِهِ ، فَقَدْ وَجِبَ بِمَا لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَجَازَ أَنْ يُطْلَلَ  
بِمَا تَبَطَّلَ بِهِ الطَّهَارَةُ الصَّغْرَى ، بِخِلَافِ غُسْلِ الْجَنَائَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ أَنْ يُطْلَلَ  
الْغُسْلُ بِمَا لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، كَخَلْعِ الْخُفِّ لَا يُوجِبُ غُسْلَ الرَّجُلِ ، وَتَنْقُضُ  
الطَّهَارَةَ بِهِ . انْتَهَى . مَعَ أَنَّ صَاحِبَ « الْفُرُوعِ » وَغَيْرَهُ قَطَعُوا ، أَنَّ غُسْلَ الْمَيِّتِ  
تَعْبُدِيٌّ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَجِبُ إِعَادَةُ غُسْلِهِ بَعْدَ  
الثَّلَاثِ ، بَلْ تُغْسَلُ النِّجَاسَةُ وَيُوضَأُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَأْتِي إِذَا خَرَجَ مِنْهُ  
شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ قَرِيبًا .

فَائِدَةٌ : لَوْ لَمْ يَسْتَهْ أَتَتْ لَشَهَوَةٍ ، وَانْتَقَضَ طَهَرُ الْمَلْمُوسِ ، غُسْلٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي

وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا . المقنع

الشرح الكبير  
أَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الْحَدَثِ فِي أَنَّهُ لَا يُعَادُ لَهُ الْغَسْلُ ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ  
بِالْإِتْفَاقِ ، وَيُسَوَّى بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْغَسْلَ لَا يُعَادُ  
مِنْ يَسِيرِهِ ، كَمَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ ، بِخِلَافِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ .

٧٤٦ - مسألة : ( وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا ) يُسْتَحَبُّ أَنْ  
يَجْعَلَ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا ؛ لِيَشُدَّهُ وَيُرَدِّدَهُ وَيُطَيِّبَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ ، لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَلْنَ آبَنَتَهُ : « اغْسِلْنَهَا بِالسُّدْرِ وَتَرًا ثَلَاثًا ، أَوْ

الإصناف  
الْحُطَّابِ وَمَنْ تَابَعَهُ . فَيُعَانِي بِهَا . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُوضَأُ فَقَط . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي .  
فَانْدَتَان ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَفْظُ الْمُصَنِّفِ وَإِطْلَاقُهُ يَعُمُّ  
الْخَارِجَ النَّاقِضَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، وَأَنَّهُ يُوجِبُ إِعَادَةَ غَسْلِهِ . وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ  
الْأَثَرِ . وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ ، أَنَّهُ قَالَ : هُوَ أَسْهَلُ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ ، لَا يُعَادُ  
الْغَسْلُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِي كَوْنِهِ حَدَّثًا مِنَ الْحَيِّ خِلَافًا ، فَتَقَصَّصَتْ رُبُّنَتُهُ عَنْ الْمَجْمَعِ  
عَلَيْهِ هُنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ ، لَا يُعَادُ الْغَسْلُ مِنْ يَسِيرِهِ ، كَمَا يَنْقُضُ وَضُوءُ الْحَيِّ .  
انْتَهَى . وَقَدْ أُمِّدَ الرِّوَايَةُ الْأُولَى ابْنُ تَمِيمٍ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . الثَّانِيَةُ ، يَجِبُ الْغَسْلُ  
بِمَوْتِهِ . وَعَلَّلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ بِزَوَالِ عَقْلِهِ . وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ إِذَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ شَيْءٌ .  
وَكَذَا لَوْ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، عَلَى رِوَايَةِ الْأَثَرِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَجَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ  
مُوجِبَاتِ الْوُضُوءِ لَا غَيْرُ . فَيُعَانِي بِهِنَّ .

قوله : وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ  
الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَجْعَلُ الْكَافُورَ فِي كُلِّ الْغَسَلَاتِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . فَعَلَى  
الْمَذْهَبِ ، يَكُونُ مَعَ الْكَافُورِ سِدْرٌ . عَلَى الصَّحِيحِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ . وَاسْتِخَارَهُ الْمُجَدِّ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : يُجْعَلُ



وَالْمَاءُ الْحَارُّ ، وَالْخِلَالُ ، وَالْأَشْنَانُ يُسْتَعْمَلُ إِنْ اِحْتِيجَ إِلَيْهِ .  
المقنع

الشرح الكبير  
خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْقَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا » . وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ غَسَلَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَاجْعَلْنَ مَاءً فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ ، وَشَيْءٌ مِنْ سِدْرٍ ، ثُمَّ اجْعَلْنَ ذَلِكَ فِي جَرَّةٍ جَدِيدَةٍ ، ثُمَّ أَفْرِغْنَهُ عَلَيْهَا ، وَابْدِئِي بِرَأْسِهَا حَتَّى يَبْلُغَ رِجْلَيْهَا » .

٧٤٧ - مسألة : ( والماء الحارُّ ، والخلالُ ، والأشنانُ )<sup>(١)</sup> ، يُسْتَعْمَلُ إِنْ اِحْتِيجَ إِلَيْهِ ) هذه الثلاثة تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، مِثْلَ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الْمَاءِ الْحَارِّ لِشِدَّةِ الْبَرْدِ ، أَوْ الْوَسَخِ لَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَشْنَانُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيْتِ وَسَخٌ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا طَالَ ضَنْئِي الْمَرِيضِ غُسْلٌ بِالْأَشْنَانِ . يَعْنِي أَنَّهُ يَكْثُرُ وَسَخُهُ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْأَشْنَانِ لِزِيلِهِ . وَالْخِلَالُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِخْرَاجِ شَيْءٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ شَجَرَةٍ كَالصَّفْصَافِ وَنَحْوِهِ ، وَمِمَّا يُنْقَى وَلَا يَجْرَحُ ، وَإِنْ جَعَلَ عَلَى رَأْسِهِ قُطْنًا ،

وَحَدَّهُ فِي مَاءٍ قَرَارٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ الْإِنصَافِ » تَعْيِيمٌ .

قوله : والماء الحارُّ ، والخلالُ ، والأشنانُ ، يُسْتَعْمَلُ إِنْ اِحْتِيجَ إِلَيْهِ . إِذَا اِحْتِيجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ بَلَا كَرَاهَةٍ . وَمَفْهُومُهُ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ كَرِهَ فِي الْخِلَالِ وَالْأَشْنَانِ بَلَا زِرَاعٍ ، وَيُكْرَهُ فِي الْمَاءِ الْحَارِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ حَامِدٍ .

(١) الأشنان : مادة تجلو وتنقى .

وَيَقْصُ شَارِبُهُ ، وَيَقْلُمُ أَظْفَارَهُ ، وَلَا يُسْرِحُ شَعْرَهُ ، وَلَا لِحْيَتَهُ .

الشرح الكبير

فَحَسَنَ . وَيَتَّبِعُ مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ فَيَنْقِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُسْتَحَبَّ اسْتِعْمَالُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : وَالْمُسَخَّنُ أَوْلَى ، لَكِنْ حَالٌ أَنَّهُ يُنْقَى مَا لَا يُنْقَى الْبَارِدُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْبَارِدَ يُمَسِّكُهُ وَالْمُسَخَّنُ يُرَخِّهِ ، وَلِهَذَا يُطْرَحُ الْكَافُورُ فِي الْمَاءِ لِيَشُدَّهُ وَيُرَدَّهُ ، وَالْإِنْقَاءُ يَخْصُلُ بِالسَّدْرِ إِذَا لَمْ يَكْثُرْ وَسَخُهُ ، فَإِنْ كَثُرَ وَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِالْحَارِّ صَارَ مُسْتَحَبًّا .

٧٤٨ - مسألة : ( وَيَقْصُ شَارِبُهُ ، وَيَقْلُمُ أَظْفَارَهُ ، وَلَا يُسْرِحُ شَعْرَهُ ، وَلَا لِحْيَتَهُ ) متى كَانَ شَارِبُ الْمَيِّتِ طَوِيلًا اسْتَحَبَّ قَصُّهُ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبِكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فَلَمْ يُسْتَحَبَّ ، كَالْخِتَانِ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ اخْتِلَافٌ كَالْقَوْلَيْنِ . وَلَنَا ، قَوْلُ أَنَسٍ : اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ مَا تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ<sup>(١)</sup> . وَالْعَرُوسُ يُحَسَّنُ ، وَيُزَالُ عَنْهُ مَا يُسْتَقْبَحُ مِنَ الشَّارِبِ وَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ يُقْبَحُ مَنْظَرُهُ ، فَشُرِعَ إِزَالَتُهُ ، كَفَتْحِ عَيْنَيْهِ وَفَمِهِ ، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ مَسْنُونٌ فِي الْحَيَاةِ

الإنصاف

فائدة : لَا تَأْسَ بِغَسْلِهِ فِي الْحَمَامِ . نَقَلَهُ مُهَنَّأٌ .

فائدة : قَوْلُهُ : وَيَقْصُ شَارِبَهُ . بِلَا نِزَاعٍ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ كَذَلِكَ .

(١) عزاه ابن حجر إلى الغزالي في الوسيط مرفوعاً . تلخيص الحبير ١٠٦/٢ .

لا مَضْرَعة فيه ، فشرع بعدَ المَوْتِ ، كالأغْتِسَالِ . وعلى هذا يُخْرَجُ الخِتَانُ ؛ لِما فيه مِنَ المَضْرَعة . وإذا أُخِذَ منه جُعِلَ مع المَيِّتِ في أَكْفَانِهِ ، وكذلك كُلُّ ما أُخِذَ منه مِنْ شَعْرٍ أو ظُفْرٍ أو غيرهما ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُجْعَلُ معه في أَكْفَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ المَيِّتِ ، فَأَشْبَهَ أَعْضَاءَهُ .

**فصل :** فَأَمَّا قَصُّ الْأُظْفَارِ إِذَا طَالَتْ فِيهَا رَوَاتِبَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تُقْلَمُ ، وَيُنْقَى وَسُخْهَا [ ١١٥/٢ ط ] وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ الظُّفْرَ لَا يَظْهَرُ كظُهُورِ الشَّارِبِ ، فلا حَاجةَ إِلَى قَصِّهِ . والثَّانِيَةُ ، يُقَصُّ إِذَا كَانَ فَاحِشًا . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ ، وَلَا مَضْرَعةَ فِيهِ ، فَيُشْرَعُ أَخْذُهُ ، كَالشَّارِبِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَفْحَشْ . وَيُخْرَجُ فِي نَتْفِ الإِبْطِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي قَصِّ الْأُظْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

**فصل :** فَأَمَّا الْعَانَةُ فِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَوُخَذُ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ . وهو قولُ ابنِ سِيرِينَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَرُويَ

قوله : وَيُقْلَمُ أَظْفَارُهُ . هذا المذهبُ ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وهو مِنَ الإِنْصَافِ الْمُفْرَدَاتِ . وعنه ، لَا يُقْلَمُهَا . قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وقيل : إِنَّ طَالَتْ وَقُحِّشَتْ أُخِذَتْ ، وَإِلَّا فَلَا . فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، يَأْخُذُ شَعْرَ إِبْطَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » وَغَيْرِهِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وقيل : لَا يَأْخُذُهُ . وقيل : إِنَّ فَحْشَ أَخْذِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّانِيَةُ ، لَا يَأْخُذُ شَعْرَ عَاتِيَتِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ ، وَالْمُصَنِّفِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ،

عن أحمد ، أن أخذها مَسْنُونٌ . وهو قول الحسن ، وبكر بن عبد الله ، وسعيد بن جبّير ، وإسحاق ؛ لأنَّ سعد بن أبي وقاصٍ جَزَّ عانة مَيِّتٍ<sup>(١)</sup> . ولأنَّه شعَرٌ يُسَنُّ إزالته في الحياة ، أشبه قصَّ الشارب . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لأنَّه يُحْتَاجُ في أخذها إلى كَشْفِ العَوْرَةِ ، ولمسها ، وهتك المَيِّتِ ، وذلك مُحَرَّمٌ لا يُفْعَلُ لغير واجب ، ولأنَّ العانة مَسْتُورَةٌ ، يُسْتَعْنَى بِسِتْرِها عن إزالتها ؛ لأنَّها لا تَظْهَرُ ، بخلاف الشارب . فإذا قلنا بأخذها ، فقال أحمد : تُؤْخَذُ بالموسى أو بالمقراض . وقال القاضي : تُزالُ بالثورة ؛ لأنَّه أسهل ، ولا يَمْسُها . ووجه قول أحمد أنه فَعِلُ سعدٍ ، والثورة لا يُؤْمَنُ أن تُتْلَفَ جِلْدَ المَيِّتِ . ولأصحاب الشافعي وجهان كهذين .

والشارح ، وغيرهما . وقَدِّمه في « الفروع » ، وغيره . وعنه ، يأخذُه . اختاره القاضي في « التعليق » . وجَزَمَ به [ ١٧٧/١ ط ] في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مَبْيُوكِ الدَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « المُنَوَّرِ » ، و « إِذْرَاكِ العَايَةِ » ، و « تَجْرِيدِ العَنَايَةِ » ، و « الفائقِ » ، وغيرهم . وقَدِّمه ابنُ تيمية ، و « الحاويين » . قال الزُّرْكَشِيُّ : هذا اختيارُ الجمهور . وأُطْلِقَهُمَا في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « النُّظْمِ » . وعنه ، إن فَحُشَّ أَخْذُه ، وإلا فلا . وقال أبو المعالي : ويأخذ ما بين فخذيه . فعلى رواية جواز أخذه ، يكون بِنُورَةٍ ؛ لتحرير النَّظَرِ . قال في « الفصول » : لأنَّها أسهل من الحلق بالحديد . واختاره القاضي .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب المريض يأخذ من أطفاره وعانته ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣/٣٩٠ .

**فصل :** فَاَمَّا الْخِتَانُ فَلَا يُشْرَعُ ؛ لِأَنَّهُ إِبَانَةٌ جُزْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَجُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُخْتَنُ . حَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَلَا يُحْلَقُ رَأْسُ الْمَيِّتِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يُحْلَقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جُمَّةٌ ، لِلتَّنْظِيفِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ فِي الْحَيَاةِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ لِرَبِيتَةٍ أَوْ نُسْلِكُ ، وَلَا يُطْلَبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ هُنَا .

وَقِيلَ : يُؤْخَذُ بِحَلْقِ أَوْ قَصِّ . قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « حَوَاشِي ابْنِ مُفْلِحٍ » . وَقَالَ : نَصَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ خَبَلٍ ، وَعَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ وَالشَّارِحُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » . وَظَاهِرُ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، إِطْلَاقُ الْخِلَافِ . وَقِيلَ : يُزَالُ بِأَحَدِهِمَا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَيُزَالُ شَعْرُ عَاتِيهِ بِالثُّورَةِ ، أَوْ بِالْحَلْقِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ ، لَا يُبَاشِرُ ذَلِكَ بِيَدِهِ ، بَلْ يَكُونُ عَلَيْهَا حَائِلٌ . وَكُلُّ مَا أُخِذَ ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُ مَعَ الْمَيِّتِ ، كَمَا لَوْ كَانَ عُضْوًا سَقَطَ مِنْهُ ، وَيُعَادُ غَسْلُ الْمَأْخُوذِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ كَمُضْوَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ يُسْتَحَبُّ غَسْلُهُ . الثَّلَاثَةُ ، يَحْرُمُ خَتْنُهُ . بِلَا نِزَاعٍ فِي الْمَذْهَبِ . الرَّابِعَةُ ، يَحْرُمُ حَلْقُ رَأْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » : وَلَا يُحْلَقُ رَأْسُهُ فِي الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، يُكْرَهُ . قَالَ : وَهُوَ أَظْهَرُ . قَالَ الْمُرُودِيُّ : لَا يُقْصُ . وَقِيلَ :

**فصل :** وإن جُبِرَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ فَجَبَرَ ، ثم مات ، فإن كان طاهرًا لم يَنْزَعْ ، وإن كان نَجَسًا وَأُمْكِنَ إِزَالَتَهُ مِنْ غَيْرِ مُثَلَّةٍ أُرْزِلَ ؛ لِأَنَّهُ نَجَاسَةٌ مَقْدُورٌ عَلَى إِزَالَتِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ . وإن أَقْصَى إِلَى الْمُثَلَّةِ لم يَقْلَعْ ، وإن كان في حُكْمِ الْبَاطِنِ كَالْحَيِّ . وإن كان عليه جَبِيرَةٌ يُفْضَى نَزْعُهَا إِلَى مُثَلَّةٍ ، مُسَحَّ عَلَيْهَا ، كَحَالِ الْحَيَاةِ ، وَإِلَّا نَزَعَهَا وَغَسَلَ مَا تَحْتَهَا . قال أحمدُ ، في الْمَيِّتِ تَكُونُ أَسْنَانُهُ مَرْبُوطَةً بِذَهَبٍ : إن قَدَرَ عَلَى نَزْعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْقُطَ بَعْضُ أَسْنَانِهِ نَزَعَهُ ، وإن خَافَ سُقُوطَ بَعْضِهَا تَرَكَه .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ مُشَنَّبًا ، أَوْ بِهِ حَدَبٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَأُمْكِنَ تَمْدِيدَهُ بِالتَّلْبِينِ وَالْمَاءِ الْحَارِّ ، فَعَلَ ذَلِكَ ، وإن لم يُمَكِّنْ إِلَّا بِعَسْفٍ ، تَرَكَه بِحَالِهِ . فإن كان على صِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَرَكَه عَلَى النَّعْشِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يُشْهَرُ بِالْمُثَلَّةِ ، تَرَكَ فِي تَابُوتٍ ، أَوْ تَحْتَ مِكْبَةٍ ، كَمَا يُصْنَعُ بِالْمَرَأَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَصُونٌ لَهُ وَأَسْتَرٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُتْرَكَ فَوْقَ سَرِيرِ الْمَرَأَةِ شَيْءٌ مِنَ الْخَشَبِ أَوْ الْجَرِيدِ مِثْلُ الْقُبَّةِ ، وَيُتْرَكَ فَوْقَهُ ثَوْبٌ ، لِيَكُونَ أَسْتَرًا لَهَا . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَوَّلَ مَنْ صَنَعَ لَهَا ذَلِكَ بِأَمْرِهَا .

**فصل :** فَأَمَّا تَسْرِيعُ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ فَكَرِهَهُ أَحْمَدُ ، وَقَدْ<sup>(١)</sup> قَالَتْ

يُخْلَقُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّبْيِيرَةِ » . الْخَامِسَةُ ، يُسْتَحَبُّ خِضَابُ شَعْرِ الْمَيِّتِ بِحِنَاءٍ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ لِلشَّائِبِ دُونَ غَيْرِهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَحَمَلَ نَصَّ أَحْمَدَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يُخَضَّبُ مَنْ كَانَ عَادَتُهُ الْخِضَابَ فِي الْحَيَاةِ . قَوْلُهُ : وَلَا يُسَرَّحُ شَعْرُهُ ، وَلَا لِحْيَتُهُ . هَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . قَالَ الْقَاضِي :

الإنصاف

(١) سقط من : م .

وَيُضَفِّرُ شَعْرَ الْمَرَأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدِّلُ مِنْ وَرَائِهَا ، ..... المقنع

الشرح الكبير

عائشة : عَلَامَ تَنْصُونُ<sup>(١)</sup> مَيْتَكُمْ<sup>(٢)</sup> ؟ أَى لَا تُسْرُخُوا رَأْسَهُ بِالْمُشْطِ ،  
وَلَأَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ شَعْرَهُ وَيَنْتِفِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَى حَنِفَةٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ  
أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا  
ضَفَّرَن . وَأَنْكَرَ الْمَشْطَ . فَكَانَ تَأْوِيلَ قَوْلِهَا : مَشَطْنَاهَا . عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ  
ضَفَّرْنَاهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٧٤٩ - مسألة : ( وَيُضَفِّرُ شَعْرَ الْمَرَأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدِّلُ مِنْ  
وَرَائِهَا ) يُسْتَحَبُّ ضَفْرُ شَعْرِ الْمَرَأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَّتَيْهَا ، وَيُلْقَى  
مِنْ خَلْفِهَا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ  
الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُضَفِّرُ ، وَلَكِنْ يُرْسَلُ مَعَ خَدَّيْهَا<sup>(٤)</sup> مِنْ  
بَيْنِ يَدَيْهَا<sup>(٥)</sup> مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، ثُمَّ يُرْسَلُ عَلَيْهِ الْخِمَارُ ؛ لِأَنَّ ضَفْرَهُ يَحْتَاجُ إِلَى

يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَقِيلَ : لَا يُسْرَخُ الْكَثِيفُ . وَاسْتَحَبَّ ابْنُ حَامِدٍ ، يُمَشِّطُ بِمُشْطِ  
الإنصاف واسع الأسنان .

تنبيه : محل ما تقدّم من ذلك كله ، فى غير المُحَرِّمِ ، فَأَمَّا الْمُحَرِّمُ ، فَإِنَّهُ لَا  
يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ ، عَلَى مَا يَأْتِى قَرِيبًا .  
قوله : وَيُضَفِّرُ شَعْرَ الْمَرَأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيُسَدِّلُ مِنْ وَرَائِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ : يُسَدِّلُ أَمَامَهَا .

(١) نصح : حركه . والثمة : الحصلة من الشعر ، أو الشعر الذى يقع على وجهها من مقدم رأسها .  
(٢) أخرجه البيهقي ، فى : باب المريض يأخذ من أظفاره وعاتته ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣/ ٣٩٠ .  
وعبد الرزاق ، فى : باب شعر الميت وأظفاره ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣/ ٤٣٧ .  
(٣) تقدم ترجمته فى صفحة ٦٨ .  
(٤ - ٤) سقط من : م .

ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثُوبٍ . فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ حَشَاهُ بِالْقُطْنِ ،

تَسْرِجُهُ ، فَيَقْطَعُ وَيَنْتِفِفُ<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : صَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، [ ١١٦/٢ ] وَالْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا . تَعْنِي بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ : فَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قَرْنِيهَا وَنَاصِيَتَيْهَا . وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَاضْفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قُصَّةً ، وَقَرْنَيْنِ ، وَلَا تُشَبِّهَنَّهَا بِالرِّجَالِ »<sup>(٢)</sup> .

٧٥٠ - مسألة : ( ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثُوبٍ ) وذلك مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّ تَبَيُّلَ أَكْفَانِهِ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : فَجَفَّفُوهُ بِثُوبٍ<sup>(٣)</sup> . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

٧٥١ - مسألة : ( فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ حَشَاهُ بِالْقُطْنِ ،

قَوْلُهُ : ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثُوبٍ . لِأَنَّ تَبَيُّلَ كَفَتِهِ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : لِأَنَّهُ سُنَّةٌ لِلْحَيِّ فِي رِوَايَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَفِي « الْوَاضِحِ » أَيْضًا ، لِأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ غَسْلِ الْحَيِّ . وَاعْلَمْ أَنَّ تَنْشِيفَ الْمَيِّتِ مُسْتَحَبٌّ ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وَذَكَرَ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي أَثْنَاءِ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، رِوَايَةً بِكَرَاهَةِ تَنْشِيفِ الْأَعْضَاءِ ، كَدَمِ الشَّهِيدِ . وَفِي « الْفُصُولِ » ، فِي تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ ، مَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ .  
فَالْمُتَعَمِّدُ لَا يَتَنَجَّسُ مَا تُشَفِّ بِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَتَنَجَّسُ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ حَشَاهُ بِالْقُطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَيَاطْبِقِ

(١) فِي م : « وَيَنْشِفُ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ٦٨ .

(٣) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِلَفْظٍ : لَفِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثُوبٍ حِرَّةٍ جُفِّفَ فِيهِ . الْمَصْنُفُ



فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَبِالطَّيْنِ الْحُرِّ ، يُغَسَّلُ الْمَحَلُّ ، وَيُوضَأُ .  
المقنع

الشرح الكبير

فإن لم يستمسك فبالطين الحر ( متى خرجت من الميت نجاسة بعد السبع لم يعد إلى الغسل . نص عليه أحمد ؛ لأن إعادة غسله يفيض إلى الحرج ، ولأن النبي ﷺ أمر ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً ، في حديث أم عطية . لكن يحشوه بالقطن ، أو يلجم بالقطن كما تفعل المستحاضة ، ومن به سلس البول ، فإن لم يمسكه ذلك حشى بالطين الخالص الصلب الذى له قوة يمسك المحل .

٧٥٢ - مسألة : ( ثم يغسل المحل ويوضأ ) وقد ذكر عن أحمد ، أنه لا يوضأ . وهو قول لأصحاب الشافعى . والأولى ، إن شاء الله ، أنه يوضأ ، كالجنب إذا أحدث بعد الغسل ؛ لتكون طهارته كاملة .

الحُر . إذا خرج منه بعد السبع شيء ، سد المكان بالقطن والطين الحر ، ولا يكره الإنصاف حشو المحل إن لم يستمسك بذلك . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يكره . حكاه ابن أبى موسى . وأطلقهما ابن تميم .

قوله : ثم يغسل المحل ، ويوضأ . ولا يزد على السبع ، رواية واحدة . لكن إن خرج شيء غسيل المحل . قال فى « مجمع البحرين » : قلت : فإن لم يعد الخارج موضع العادة ، فقياس المذهب ، أنه لا يجزئ فيه الاستجمار .  
قوله : ويوضأ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، لا يوضأ ؛ للمشقة والخوف عليه . وهو ظاهر كلام الخرقى . وهما روايتان منصورتان .

تنبيه : قال ابن منجى فى « شرحه » : لم يتعرض المصنف إلى أنه يلجم المحل بالقطن ، فإن لم يمنع ، حشاه به . قال : وصرح به أبو الخطاب ، وصاحب

المقنع وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْغَسْلِ .

الشرح الكبير

٧٥٣ - مسألة : ( فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْغَسْلِ ) قال شيخنا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، إِذَا كَانَ الْخَارِجُ يَسِيرًا ؛ لِمَا فِي إِعَادَةِ الْغَسْلِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْكَثِيرَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ ، وَإِعَادَةِ غَسْلِهِ ، وَغَسْلِ أَكْفَانِهِ ، وَتَجْفِيفِهَا أَوْ إِبْدَالِهَا ، ثُمَّ لَا يُؤْمَنُ مِثْلُ هَذَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، فَسَقَطَ ذَلِكَ . وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى إِعَادَةِ وَضْعِهِ ، وَلَا غَسْلِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ ، دَفْعًا لِهَذِهِ الْمَشَقَّةِ ، وَيُحْمَلُ بِحَالِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ ابْنَةَ لَهُ لَمَّا لُفَّتْ فِي أَكْفَانِهَا ، بَدَأَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : ارْفَعُوا . وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، فَالظَّاهِرُ عَنْهُ أَنَّهُ يُحْمَلُ أَيْضًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُعَادُ غَسْلُهُ ، وَيُطَهَّرُ كَفَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ مِثْلُهُ فِي الثَّانِي لِلتَّحْفُظِ بِالتَّلْجُمِ وَالشَّدِّ .

الإيضاح

« الثَّانِيَةِ » فِيهَا ، يَعْنِي بِهِ أَبَا الْمَعَالِي ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » .

قوله : وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ ، لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْغَسْلِ . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . قال المَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهُوَ أَصَحُّ . وَعَنْهُ ، يُعَادُ غَسْلُهُ ، وَيُطَهَّرُ كَفَنُهُ . وَعَنْهُ ، يُعَادُ غَسْلُهُ ، إِنْ كَانَ غُسْلٌ دُونَ سَبْعٍ . وَعَنْهُ ، يُعَادُ غَسْلُهُ مِنَ الْخَارِجِ ، إِذَا كَانَ كَثِيرًا قَبْلَ تَكْفِينِهِ وَبَعْدَهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ أَنْصَبُهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَعَنْهُ ، خُرُوجُ الدَّمِ أَيْسَرُ . وَتَقَدَّمَ الْاِحْتِمَالُ فِي ذَلِكَ .

(١) في : المغني ٣/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

وَيُغَسَّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطُ ، وَلَا يُخَمَّرُ <sup>المنع</sup> رَأْسُهُ ، وَلَا يُقَرَّبُ طَبِيًّا .

الشرح الكبير

٧٥٤ - مسألة : ( وَيُغَسَّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطُ ، وَلَا يُخَمَّرُ رَأْسُهُ ، وَلَا يُقَرَّبُ طَبِيًّا ) إِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ لَمْ يَنْطَلِ حُكْمُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ ، وَيُجَنَّبُ مَا يُجَنَّبُهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَلُبْسِ الْمَخِيطِ ، وَقَطْعِ الشَّعْرِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَنْطَلِ إِحْرَامُهُ بِمَوْتِهِ ، وَيُضَنَعُ بِهِ مَا يُضَنَعُ بِالْحَلَالِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَطَاوُسٍ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةُ شَرْعِيَّةٌ ، فَبَطَلَتْ بِالْمَوْتِ ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ <sup>(١)</sup> ، وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيًّا ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِدًا » <sup>(٢)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ : « مُلْبِيًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا خَاصٌّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِيًّا . قُلْنَا : حُكْمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَاحِدٍ حُكْمُهُ فِي مِثْلِهِ ، إِلَّا أَنْ

قوله : وَيُغَسَّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، الْإِنصَافُ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَلَا يُغَسَّلُ كَالْحَلَالِ ؛ [ ١٧٨/١ د ] لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ شَعْرُهُ .

(١) وَقَصَهُ بَعِيرُهُ : رَمَى بِهِ فَدَقَّ عُنُقَهُ .

(٢) مُلْبِدًا : أَي مَلْصَقَ بَعْضُ شَعْرِهِ بِبَعْضِ كَالْبِلَدِ .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٧ .

يُرَدُّ تَخْصِيصُهُ ، وَلِهَذَا ثَبِتَ حُكْمُهُ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ ، وَفِي سَائِرِ الشُّهَدَاءِ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَمْسُ سُنَنِ ؛ كَفَنُوهُ  
 فِي ثَوْبَيْهِ ، أَيْ يُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْنِ . وَأَنْ يَكُونَ فِي الْعَسَلَاتِ كُلِّهَا سِدْرٌ ، وَلَا  
 تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَبِيًّا ، وَكَوْنُ الْكَفَنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ . قَالَ  
 أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ : يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا ، وَلَا يُغَسَّلُ كَمَا يُغَسَّلُ الْحَلَالُ .  
 وَإِنَّمَا كُرِهَ عَرَكُ رَأْسِهِ وَمَوَاضِعُ الشَّعْرِ ، كَيْلَا يَنْقَطِعَ شَعْرُهُ .

**فصل :** واختلفَ عن أحمدَ في تَعْطِيَةِ وَجْهِهِ ، فعنه ، لَا يُعْطَى . نَقَلَهَا  
 عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ : « وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ وَلَا  
 وَجْهَهُ » . وَعَنْهُ ، لَا بَأْسَ بِتَعْطِيَةِ وَجْهِهِ . نَقَلَهَا عَنْهُ سَائِرُ أَصْحَابِهِ ؛  
 لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ ، فَإِنَّهُ أَصَحُّ مَا رَوَى فِيهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ سِوَى  
 الْمَنْعِ مِنْ تَعْطِيَةِ الرَّأْسِ . وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ [ ١١٦/٢ ط ]  
 عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَاخْتَلَفَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا فِي تَعْطِيَةِ  
 رِجْلَيْهِ ، فَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْهُ : لَا تُعْطَى رِجْلَاهُ . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ .

**تنبيه :** مفهومُ قوله : وَلَا يُخَمَّرُ رَأْسُهُ . أَنَّهُ يُعْطَى سَائِرُ بَدَنِهِ ، فَيُعْطَى رِجْلَيْهِ .  
 وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ الْمَنْعَ مِنْ تَعْطِيَةِ رِجْلَيْهِ . جَزَمَ  
 بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » . قَالَ الْحَلَالُ : هُوَ وَهُمْ مِنْ  
 نَاقِلِهِ . وَقَالَ : لَا أَعْرِفُ هَذَا فِي الْأَحَادِيثِ ، وَلَا رَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ غَيْرُ  
 حَنْبَلٍ . وَهُوَ عِنْدِي وَهُمْ مِنْ حَنْبَلٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى أَنَّهُ يُعْطَى جَمِيعُ بَدَنِ الْمُحْرَمِ إِلَّا  
 رَأْسَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّجُلَيْنِ ، وَلِهَذَا لَا يُمْنَعُ مِنْ تَعْطِيَتِهِمَا فِي حَيَاتِهِ ،  
 فَهَكَذَا بَعْدَ مَمَاتِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : قُلْتُ : فَلَا يَقَالُ : كَلَامُ  
 الْخَرَقِيِّ خَرَجَ عَلَى الْمُعْتَادِ ؛ إِذْ فِي الْحَدِيثِ ، أَنَّهُ يُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْهِ ، أَيْ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ .

وقال الخَلَّالُ : لا أعْرِفُ هذا في الأحاديثِ ، ولا رواه أحدٌ عن أبي عبدِ الله الشرح الكبير غيرِ حنبلٍ ، وهو عندى وهَمٌ <sup>(١)</sup> من حنبلٍ ، والعملُ على أنَّه يُعْطَى جميعُ المُحْرَمِ ، إلَّا رأسه ، ولأنَّ المُحْرَمَ لا يُمنَعُ من تَغْطِيَةِ رِجْلَيْهِ في حَيَاتِهِ ، فكذلك بعدَ موْتِهِ . فإن كان المَيِّتُ امرأةً مُحْرَمةً ، ألبستِ القَمِيصَ ، وخُصِرَتْ ، كما تَفْعَلُ في حَيَاتِهَا ، ولم تُقَرَّبْ طَبِيبًا ، ولم يُعْطَ وَجْهُهَا ؛ لأنَّه يَحْرُمُ عليها في حَيَاتِهَا ، فكذلك بعدَ موْتِهَا . فإن ماتتِ المُوْتُفَى عنها رُؤُوسُهَا في عِدَّتِهَا ، اِخْتَمَلَ أن لا تُطَيَّبَ ؛ لأنها ممنوعةٌ حالَ حَيَاتِهَا ، واِخْتَمَلَ أن تُطَيَّبَ ؛ لأنَّ التَّطْيِيبَ إنما حَرُمَ لِكَوْنِهِ يَدْعُو إلى نِكَاحِهَا ، وقد زال بالمَوْتِ . وهو أَصَحُّ . ولأصحابِ الشافعيِّ وَجْهان .

والعادةُ أنَّه لا يُعْطَى من سِرَّتِهِ إلى رِجْلَيْهِ . انتهى . وقال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : الإِنصافُ يُمْكِنُ تَوْجِيهَ تَحْرِيمِ ، أن الإِخْرَامَ يَحْرُمُ تَغْطِيَةَ قَدَمَيِ الْحَيِّ بما جَرَتْ به العادةُ ، كالخُفِّ والجَوْرَبِ والجُمُجُمِ ونحوه ، وقد اسْتَيْقَنَّا تَحْرِيمَ ذلك بعدَ المَوْتِ ، مع كَوْنِهِ ليس بمُعْتَادٍ فِيهِ ، وإِنَّمَا الْمُعْتَادُ فِيهِ ، سِتْرُهُمَا بِالْكَفَنِ ، فكان التَّحْرِيمُ أَوْلَى . انتهى . ومفهومُ كلامِ المُصَنِّفِ أيضًا ، أنَّه يُعْطَى وَجْهَهُ . وهو الصَّحِيحُ مِنَ المذهبِ ، والمشهورُ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ ، بِنَاءً على أنَّه يَجُوزُ تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ في حالِ حَيَاتِهِ . وعنه ، لا يُعْطَى وَجْهَهُ . وأطْلَقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

فوائد : إِحْدَاهَا ، يُجَنَّبُ الْمُحْرَمُ المَيِّتُ ما يُجَنَّبُ في حَيَاتِهِ لِبَقَاءِ الإِخْرَامِ ، لكن لا يَجِبُ الفِدَاءُ على الفَاعِلِ به ما يُوجِبُ الفِدْيَةَ لَوْ فَعَلَهُ حَيًّا . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ . وقيل : تَجِبُ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ . وقال في « التَّبَصُّرَةِ » : يَسْتَرُّ على نَفْسِهِ

(١) الوهم : الغلط .

وَالشَّهِيدُ لَا يُغَسَّلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا ، .....

الشرح الكبير

٧٥٥ - مسألة : ( وَالشَّهِيدُ لَا يُغَسَّلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا ) إدامات الشَّهِيدِ فِي الْمَعْرَكَةِ لَمْ يُغَسَّلْ رِوَايَةً وَاحِدَةً ، إِذَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ (١) خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ الْحَسَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، فَإِنَّهُمَا قَالَا : يُغَسَّلُ ، مَا مَاتَ مَيِّتٌ إِلَّا جُنُبًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شَهِدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَرَكَ الْعَسَلُ لِمَا يَتَّصِفُ بِهِ مِنْ إِزَالَةِ أَثَرِ الْعِبَادَةِ الْمُسْتَطَابِ شَرْعًا ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الإنصاف

بشئٍ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَالْأَصْحَابِ ، أَنَّ بَقِيَّةَ كَفَنِهِ كَحُلَالٍ . وَذَكَرَ الْحُلَالَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُكْفَنُ فِي ثَوْبِهِ لَا يَزَادُ عَلَيْهِمَا . وَاخْتَارَهُ الْحُلَالَ . وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِ . وَذَكَرَ فِي « الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ ، الْجَوَازَ . انْتَهَى .

تنبيه : هَذَا كُلُّهُ فِي أَحْكَامِ الْمُحَرَّمِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِبَاسُهَا الْمَخِيطَ ، وَتَجُنَّبُ مَا سِوَاهُ ، وَلَا يُعْطَى وَجْهُهَا ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . الثَّلَاثَةُ ، لَا تُنْتَعُ الْمُعْتَدَّةُ إِذَا مَاتَتْ مِنَ الطَّبِيبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تُنْتَعُ .

قوله : وَالشَّهِيدُ لَا يُغَسَّلُ . سِوَاءَ كَانَ مُكَلَّفًا أَوْ غَيْرِهِ . وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ غَسَلَهُ مُحَرَّمٌ ، وَيَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ . قَطَعَ أَبُو الْمَعَالِي

(١) سقط من : م .

(٢) لم يروه مسلم . انظر تحفة الأشراف ١٦/٢ .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة على الشهيد ، وباب من لم ير غسل الشهداء ، بدون لفظ : « ولم » =

الشرح الكبير

أَنَّهُ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُكَلِّمُ <sup>(١)</sup> أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مُسْلِكٍ » . رواه البخاري <sup>(٢)</sup> . وروى عبد الله بن ثعلبة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي اللَّهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَذْمَى ، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمُسْلِكِ » . رواه

الإصناف

بالتَّحْرِيمِ . وَحُكِّيَ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَقَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : لَا يَجُوزُ غَسْلُهُ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : لَمْ أَقِفْ عَلَى تَضَرُّعٍ لِأَصْحَابِنَا ، هَلْ غَسَلَ الشَّهِيدَ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ ؟ فَيَحْتَمِلُ الْحَرَمَ ؛ لِمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ . انتهى .

= يصل عليهم . ، وباب من يقدم في اللحد ، وباب اللحد والشق في القبر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ... إلخ ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١١٤ / ٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣١ / ٥ . كما أخرجه أبو داود بدون لفظ : « ولم يصل عليهم » ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٤ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٥٣ / ٤ . والنسائي ، في : باب ترك الصلاة عليهم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٠ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٥ / ١ . والإمام أحمد نحوه ، في : المسند ٢٤٧ / ١ ، ٢٩٩ / ٣ .

(١) الكَلَمُ : الجرح .

(٢) في : باب ما يقع من النجاسات ... إلخ ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب من يجرح في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب المسك ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ٦٨ / ١ ، ٢٢ / ٤ ، ١٢٥ / ٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩٥ / ٣ - ١٤٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يكلم في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٥٧ / ٧ . والنسائي ، في : باب مواراة الشهيد في دمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦٥ / ٤ ، ٢٤ / ٥ ، ٢٥ . وابن ماجه ، في : باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٤ / ٢ . والدارمي ، في : باب في فضل من جرح في سبيل الله جرحاً ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٥ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣١ / ٢ ، ٢٤٢ ، ٣١٧ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٤٣١ / ٥ .

النِّسَائِيُّ<sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَسْلَ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَيِّتَ لَا فِعْلَ لَهُ ، فَأَمَرْنَا بِعَسْلِهِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَمَنْ لَمْ تَجِبِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ عَسْلُهُ ، كَالْحَيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشُّهَدَاءَ فِي الْمَعْرَكَةِ يَكْثُرُونَ ، فَيَشْتَقُّ عَسْلُهُمْ ، فَعُفِيَ عَنْهُ لَذَلِكَ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الشَّهِيدُ جُنُبًا عُسِّلَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعَسَّلُ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِي الشُّهَدَاءِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا شَأْنُ حَنْظَلَةَ ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تُعَسِّلُهُ » . قَالُوا : إِنَّهُ جَامِعٌ ، ثُمَّ سَمِعَ الْهَيْعَةَ<sup>(٢)</sup> فَخَرَجَ إِلَى الْقِتَالِ . رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ ، فِي « الْمَعَارِزِ »<sup>(٣)</sup> . وَلَا أَنَّهُ عُسِّلَ وَاجِبٌ لِغَيْرِ الْمَوْتِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَعَسْلِ النَّجَاسَةِ .

قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا . يَعْنِي ، فَيُعَسَّلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَعَنْهُ ، لَا يُعَسَّلُ أَيْضًا .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، حُكْمُ مَنْ طَهَّرَتْ مِنْ الْخَيْضِ وَالنِّفَاسِ حُكْمُ الْجُنُبِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا . وَكَذَا كُلُّ غُسْلٍ وَجِبَ قَبْلَ الْقَتْلِ ، كَالْكَافِرِ يُسَلِّمُ ثُمَّ يُقْتَلُ . وَقِيلَ فِي الْكَافِرِ : لَا يُعَسَّلُ ، وَإِنْ غُسِّلَ غَيْرُهُ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ . وَأَمَّا إِذَا مَاتَتْ فِي أَثْنَاءِ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ، فَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي بَابِ الْغُسْلِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ،

(١) فِي : بَابٍ مِنْ كَلِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْجَمْعُ ٦ / ٢٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٣١ .

(٢) الْهَيْعَةُ : الصَّوْتُ تَفْرَعُ مِنْهُ وَتَخَافُهُ ، مِنْ عَدُوٍّ أَوْ غَيْرِهِ .

(٣) انْظُرْ : سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ ٣ / ٧٥ . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْجُنُبِ يَسْتَشْهَدُ فِي الْمَعْرَكَةِ ، مِنْ كِتَابِ

الْجَنَائِزِ : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٥٠ .



بَلْ يُنَزَّغُ عَنْهُ السَّلَاحُ وَالْجُلُودُ ، وَيُزَمَّلُ فِي ثِيَابِهِ ، ..... المقنع

وَحَدِيثُهُمْ وَرَدَّ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ ، وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ فِي حَنْظَلَةَ ، وَهُوَ مِنْ شُهَدَاءِ أَحَدٍ ، فَجِبَّ تَقْدِيمُهُ . وَعَلَى هَذَا ، كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ بِسَبَبٍ سَابِقٍ عَلَى الْمَوْتِ ، كَالْمَرَأَةِ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ ثُمَّ تُقْتَلُ ، فَهِيَ كَالْجُنْبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ . وَلَوْ قُتِلَتْ فِي حَيْضِهَا أَوْ نَفَاسِهَا لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ شَرْطٌ فِي الْغُسْلِ ، أَوْ فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهِ . فَإِنْ أَسْلَمَ ، ثُمَّ اسْتُشْهِدَ قَبْلَ الْغُسْلِ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ أَصْبِرَ بْنَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ <sup>(١)</sup> أَسْلَمَ يَوْمَ أَحَدٍ ، ثُمَّ قُتِلَ ، فَلَمْ يُؤَمَّرْ بِغُسْلٍ .

٧٥٦ - مسألة : ( وَيُنَزَّغُ عَنْهُ السَّلَاحُ وَالْجُلُودُ ، وَيُزَمَّلُ فِي ثِيَابِهِ ،

لو مات وعليه حدث أصغر ، فهل يؤضأ ؟ على وجهين . وأطلقهما في الإنصاف « الفروع » ، و « الرعاية » ، و « ابن تميم » ، و « الحواشي » . قلت : الذي ظهر أنه لا يؤضأ ؛ لأنه تبع للغسل ، وهو ظاهر الحديث . الثانية ، لو كان على الشهيد نجاسة غير الدم ، فالصحيح من المذهب ، أنها تغسل . وعليه الأصحاب . وفيه احتمالان ، كالدم . فعل الصحيح من المذهب ، لو لم تزل النجاسة إلا بزوال الدم ، لم يجز إزالتها . ذكره أبو المعالي . قال في « الفروع » : وجزم غيره بغسلها ؛ منهم صاحب « التلخيص » ، وابن تميم ، وابن حمدان في « رعايته » . قلت : فيعاني بها . الثالثة ، صرح المجتد بوجوب بقاء دم الشهيد . قال في « الفروع » : وهو ظاهر كلامهم . وذكرُوا رواية كراهة تشييف الأعضاء ، كدم الشهيد .

(١) سمع عمرو بن ثابت بن وقش . سيرة ابن هشام ٩٠/٣ .

المقنع وَإِنْ أَحَبَّ كَفَّنَهُ [ ٢٩٩ ط ] بِغَيْرِهَا .

الشرح الكبير

وإن أحبَّ (كفَّنَه بغيرها) (أما دفنَه في ثيابه ، فلا نَعْلَم فيه خلافاً ، وقد ثبت بقول النبي ﷺ : « اذْفَنُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ »<sup>(١)</sup> . وعن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ : أَمَرَ بِقَتْلِي أُحَدِّثُ أَنْ يُنَزَّعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ ، بِدِمَائِهِمْ . رواه أبو داود ، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> . وليس ذلك بواجب ، لكنه الأولى . ويجوز للولي أن ينزع ثيابه ويكفنه بغيرها . وقال أبو حنيفة : لا ينزع ثيابه ؛ لظاهر الخبر . ولنا ، ما روى أن صفية أرسلت إلى النبي ﷺ توبين ، ليكفن فيهما حمزة ، فكفنه في أحدهما ، وكفن في الآخر رجلاً آخر . رواه

الإنصاف

قوله : وإن أحبَّ كفَّنَه في غيرها . يعني ، إن أحبَّ كفَّن الشهيد في ثياب غير الثياب التي قُتِلَ فيها . وهذا قول القاضي في « المُجَرَّد » . قال الزركشي : وشذَّ القاضي في « المُجَرَّد » ، فجعل ذلك مُسْتَحَبًّا ، وتبعه على ذلك أبو محمد . قلت : جزم به في « المُعْنَى » ، و « الشرح » ، ونصراه . والصحيح من المذهب ، أنه يجب دفنَه في ثيابه التي قُتِلَ فيها . نصَّ عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : وهو المنصوص ، وعليه جمهور الأصحاب ؛ منهم القاضي في « الخلاف » . قال في « الفروع » : ويجب دفنَه في بَقِيَّة ثيابه في المنصوص . [ ١٧٨/١ ط ] وأطلقهما ابن تميم . فلا يراؤ على ثيابه ، ولا يُقَصُّ عنها بحسب

(١ - ١) في : م : « فيكفنه في غيرها » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩١ ، ٩٢ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٤ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٥ / ١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٧ / ١ .

وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .

المقنع

الشرح الكبير

[ ١١٧/٢ ] يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> ، وقال : هو صالح الإسناد . وحديثهم يُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالِاسْتِحْبَابِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُنْزَعُ عَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَامَّةِ لِبَاسِ النَّاسِ ، مِنَ الْجُلُودِ وَالْفِرَاءِ وَالْحَدِيدِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ قَرَوٌ ، وَلَا خَفٌّ ، وَلَا جِلْدٌ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُنْزَعُ عَنْهُ قَرَوٌ وَلَا خَفٌّ وَلَا مَحْشُوٌّ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ وَهُوَ قَوْلُهُ : « اذْفَنُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ » . وَمَا رَوَيْنَاهُ أَخَصُّ ، فَكَانَ أَوْلَى .

٧٥٧ - مسألة : ( وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ) وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ . إِلَّا أَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَيْهِ

الْمَسْنُونِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ التَّقْصِيرِ لِيَحْصُلَ الْإِنْصَافُ الْمَسْنُونُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « التَّحْرِيجِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ .

قَوْلُهُ : وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَاتِ . وَهُوَ قَوْلُ الْخَرْقِيِّ ، وَالْقَاضِي . قَالَ الرَّزْكَانِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ مِنَ الرَّوَايَاتِ ، وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي ، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) وَأَعْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى جَوَازِ التَّكْفِينِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤٠١ / ٣ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْكَفَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفِ ٤٢٧ / ٣ .

أَجُودُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ أَجْزَأُ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، وَمَا تَضَرَّهُ الصَّلَاةُ ، لَا بَأْسَ بِهِ . فَكَأَنَّ الرَّوَّائِيَيْنِ فِي اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ ، لَا فِي وَجُوبِهَا ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا ، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ<sup>(٣)</sup> . وَوَجَّهَ الرَّوَّايَةُ الْأُولَى مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُعَسِّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَحَدِيثُ عُقْبَةَ مَخْصُوصٌ بِشُهَدَاءِ أُحُدٍ ، فَإِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْقُبُورِ بَعْدَ سِنِينَ ، وَهُمْ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الْقَبْرِ أَصْلًا ، وَنَحْنُ لَا نُصَلِّي عَلَيْهِ بَعْدَ شَهْرٍ . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ

وَالرَّوَّايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْخَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ فِي « التَّنْبِيهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ . وَحُكِيَ عَنْهُ ، تَحْرُمُ

(١) فِي م : « أَجْزَأُهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ أُحُدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ فِي الْخَوْضِ ، مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٤/٢ ، ١١٥ ، ٢٤٠/٤ ، ١٢٠/٥ ، ١٥١/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ إِثْبَاتِ حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِفَاتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧٩٥/٤ ، ١٧٩٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَيِّتِ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ حَيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٣/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِدَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَمِعُ ٤٩/٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤٩/٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ١٣ / ٤ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٩٠ . مَعَ بَيَانِ عَدَمِ رَوَايَةِ مُسْلِمَ لَهُ .

الشرح الكبير

الحسن بن عمارَةَ ، وهو ضَعِيفٌ ، وقد أنكَرَ عليه شُعْبَةُ رِوَايَةَ هذا الْحَدِيثِ . إِذَا ثَبِتَ هذا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ لَكُونِهِمْ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَالصَّلَاةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ فِي حَقِّ الْمَوْتَى ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ لِغَنَاهُمْ عَنِ الشَّفَاعَةِ لَهُمْ ، فَإِنَّ الشَّهِيدَ يُشْفَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَفِيعٍ ، وَالصَّلَاةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِلشَّفَاعَةِ .

**فصل :** والبالغ وغيره سواء في ترك غسله والصلاة عليه ، إذا كان شهيدًا . وبهذا قال الشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الشَّهَادَةِ لغير البالغ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مُسْلِمٌ قُتِلَ فِي مُعْتَرَكِ الْمُشْرِكِينَ بِقِتَالِهِمْ ، أَشْبَهَ الْبَالِغَ ، وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْبَالِغَ فِي غَسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَهِيدًا ، فَيُشَبِّهُهُ فِي سُقُوطِ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّهَادَةِ ، وَقَدْ كَانَ فِي شُهَدَاءِ أَحَدِ حَارِثَةَ بْنِ التُّعْمَانِ ، وَهُوَ صَغِيرٌ ، وَالْحَدِيثُ عَامٌّ فِي الْكُلِّ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطُلُ بِالنِّسَاءِ .

الصلوة عليه . وعنه ، إِنْ شَاءَ صَلَّى ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُصَلِّ . فَعَلَيْهَا ، الصَّلَاةُ أَفْضَلُ . الإِنصاف  
على الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَعَنْهُ ، تَرْكُهَا أَفْضَلُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ .

تنبيه : محلّ الخلاف في الشهيد الذي لَا يُغَسَّلُ ، فَأَمَّا الشَّهِيدُ الَّذِي يُغَسَّلُ ، فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً .

فائدة جليّة : قِيلَ : سُمِّيَ شَهِيدًا لِأَنَّهُ حَيٌّ . وَقِيلَ : لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَشْهَدُ لَهُ . وَقِيلَ : لِإِقْيَامِهِ بِشَهَادَةِ الْحَقِّ حَتَّى قُتِلَ .

وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَائِيهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ، أَوْ حُمِلَ فَأَكَلَ ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .

٧٥٨ - مسألة : (وإن سقط من دأيتيه، «أو وجد ميتًا ولا» أثر به، أو حُمِلَ فأكَلَ، أو طَالَ بَقَاؤُهُ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ) إذا سَقَطَ مِنْ دَائِيهِ فمات، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَتَأَوَّلَ الْحَدِيثَ : « اذْفَنُوهُمْ بِكُلِّ مَوْتِهِمْ »<sup>(١)</sup>. فَإِذَا كَانَ بِهِ كَلَمٌ لَمْ يُغَسَّلْ.

وقيل : لَأَنَّهُ يَشْهَدُ مَا أُعِدَّ لَهُ مِنَ الْكَرَامَةِ بِالْقَتْلِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ شَهِدَ لِلَّهِ بِالْوُجُودِ وَالْإِلَهِيَّةِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا شَهِدَ غَيْرُهُ بِالْقَوْلِ . وَقِيلَ : لِسُقُوطِهِ بِالْأَرْضِ ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِوُجُوبِ الْجَنَّةِ . وَقِيلَ : مِنْ أَجْلِ شَاهِدِهِ ، وَهُوَ دَمُهُ . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَبِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ بِظَاهِرِ حَالِهِ . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ يُشْهَدُ لَهُ بِالْأَمَانِ مِنَ النَّارِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِكَوْنِهِ شَهِيدًا . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ لَا يَشْهَدُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ الَّذِي يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلَاجِ الرُّسُلِ . فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ قَوْلًا ؛ ذَكَرَ السَّبْعَةَ الْأُولَى ، ابْنُ الْجَوَازِيِّ . وَالثَّلَاثَةَ الَّتِي بَعْدَهَا ، ابْنُ قُرْقُولٍ<sup>(٢)</sup> فِي « الْمَطَالِعِ » . وَالْأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَّةَ ، ابْنُ حَجَرٍ فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ »<sup>(٣)</sup> فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَقَالَ : وَبَعْضُ هَذَا يَخْتَصُّ بِمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَبَعْضُهَا يَعُمُّ غَيْرَهُ . انْتَهَى . وَلَا يَخْلُو بَعْضُهَا مِنْ نَوْعٍ تَدْخُلُ .

قوله : وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَائِيهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ . يَعْنِي ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ

(١ - ١) فِي م : « وَوُجِدَ مَيِّتًا لَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣١ / ٥ بِلَفْظِ « زَمَلُوهُمْ » .

(٣) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، الْوَهْرَانِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ قُرْقُولٍ ، أَبُو إِسْحَاقَ . الْإِمَامُ الْعَلَمَاءُ ، وَلَدَ بِالْأَنْدَلُسِ ، وَكَانَ رَحَالًا فِي الْعِلْمِ ، تَقَالَا ، فَقِيهًا . لَهُ كِتَابُ « الْمَطَالِعِ عَلَى الصَّحِيحِ » . تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٢٠ / ٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٤) انْظُرْ : فَتَحَ الْبَارِي ٦ / ٤٢ ، ٤٣ .

وهذا قول أبي حنيفة في الذي يُوجَدُ مَيِّتًا لَا أَثَرَهُ . وقال الشافعي : لَا يُغَسَّلُ بِحَالٍ ؛ لَأَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الْغَسْلِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِحْتِمَالِ ، وَلَأنَّ سُقُوطَ الْغَسْلِ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مَقْرُونٌ بِمَنْ كَلِمَ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ .

**فصل :** وكذلك إن حُمِلَ ، فَأَكَلَ ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَكَانَ شَهِيدًا ، رَمَاهُ ابْنُ الْعُرْقَةِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِسَهْمٍ ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ<sup>(١)</sup> ، فَحُمِلَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَلَبِثَ فِيهِ

عليه . وكذا لو سَقَطَ مِنْ شَاهِقٍ فَمَاتَ ، أَوْ رَفَسَتْهُ دَابَّةٌ فَمَاتَ مِنْهَا . قَالَ الْأَصْحَابُ : وَكَذَا لو مَاتَ حَتْفَ أَثْفِهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَكَذَا مَنْ عَادَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ فِيهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، أَنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَحُكِيَ رِوَايَةٌ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي قَدِيمًا فِي مَنْ سَقَطَ عَنْ دَائِيَّتِهِ ، أَوْ عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ فَمَاتَ ، أَوْ سَقَطَ مِنْ شَاهِقٍ ، أَوْ فِي بَفْرِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِفِعْلِ الْعَدُوِّ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي أَيْضًا فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » فِي مَنْ وَجَدَ مَيِّتًا ، وَلَا أَثَرَهُ . قَدَّمَهُ الشَّيْخُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، أَنَّهُ إِذَا عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ فَقَتَلَهُ ، لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَنَصَرَاهُ .

تنبيه : قوله : وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَهُ . هَكَذَا عِبَارَةُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَزَادَ أَبُو الْمَعَالِي ، وَلَا دَمَ فِي أَثْفِهِ وَذُبْرِهِ ، أَوْ ذَكَرَهُ .

قوله : أَوْ حُمِلَ فَأَكَلَ ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ . يَعْْنِي ، لَوْ جُرِحَ فَأَكَلَ ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ جُرِحَ فَشَرِبَ ، أَوْ نَامَ ، أَوْ بَالَ ، أَوْ تَكَلَّمَ . زَادَ جِهَاتٌ ، أَوْ

(١) الْأَكْحَلُ : عَرَقٌ مَعْرُوفٌ ، إِذَا قَطَعَ فِي الْيَدِ لَمْ يَرَقَا الدَّمَ .

أَيَّامًا ، ثُمَّ مَاتَ<sup>(١)</sup> . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مَتَى طَالَتْ حَيَاتُهُ بَعْدَ حَمْلِهِ غُسْلًا ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ فِي الْمَعْرَكَةِ ، أَوْ عَقِبَ حَمْلِهِ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ بَقِيَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، غُسِّلَ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ : إِنْ تَكَلَّمَ ، أَوْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، صَلَّيْ عَلَيْهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَجْرُوحِ إِذَا بَقِيَ فِي الْمَعْرَكَةِ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ثُمَّ مَاتَ ، فَرَأَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِنْ مَاتَ [ ١١٧/٢ ] حَالَ الْحَرْبِ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ التَّحْدِيدُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ طُولِ الْفَضْلِ وَالْأَكْلِ ، لِأَنَّ الْأَكْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ذِي حَيَاةٍ مُسْتَقِرَّةٍ ، وَطُولُ الْفَضْلِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبِتَ اعْتِبَارُهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ،

عَطَسَ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ الْكَثِيرَى » .. وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَلَوْ لَمْ يُطَلِّ الْفَضْلُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقِيلَ : لَا يُغَسَّلُ إِلَّا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ ، أَوْ أَكَلَ فَقَطْ . اخْتَارَهُ الْمُعْجَدُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَرْجِعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْزَابِ وَخَرَجَهُ إِلَى بَنِي قَرْيَظَةَ وَمَحَاصِرَتِهِ إِلَيْهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ١٢٥ ، ١٤٣/٥ ، ١٤٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ قِتَالٍ مِنْ نَقْضِ الْعَهْدِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/ ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ . وَأَبُو دَاوُدَ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ فِي الْعِيَادَةِ مَرَارًا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ١٦٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا ، فِي : بَابِ ضَرْبِ الْحَيَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَمِعُ ٢/ ٣٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/ ١٤١ ، ٥٦ مُخْتَصَرًا .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ٣/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ .



الشرح الكبير

وَأَمَّا الْكَلَامُ وَالشَّرْبُ ، وَحَالَةُ الْحَرْبِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّحْدِيدُ بِشَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ : « مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ ؟ » فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَنْظُرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَتَنَظَّرَ فَوَجَدَهُ جَرِيحًا بِهِ رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَنْظُرَ فِي الْأَحْيَاءِ أَنْتَ أَمْ فِي الْأَمْوَاتِ ؟ قَالَ : فَأَنَا فِي الْأَمْوَاتِ ، فَأَبْلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِّي السَّلَامَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، قَالَ : ثُمَّ لَمْ أَبْرَحْ أَنْ مَاتَ (١) . وَرَوَى أَنَّ أُصَيْرِمَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَجِدَ صَرِيحًا يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا جَاءَكَ ؟ قَالَ : أَسْلَمْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ . وَهُمَا مِنْ شُهَدَاءِ أُحُدٍ ، دَخَلَا فِي غُيُومٍ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « ادْفِنُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ » . وَلَمْ يُغَسَّلَا (٢) ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمَا (٣) ،

« شَرِّحَهُ » ؛ فَقَالَ : الصَّحِيحُ عِنْدِي ، التَّحْدِيدُ بِطُولِ الْفَصْلِ أَوِ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ ذَوِي الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ ، وَطُولُ الْفَصْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا . فَأَمَّا الشَّرْبُ وَالْكَلَامُ ، فَيُوجَدَانِ مِمَّنْ هُوَ فِي السِّيَاقِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ أَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ . قُلْتُ : وَهُوَ عَيْنُ الصَّوَابِ . وَعَنْهُ ، يُغَسَّلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا مَعَ جِرَاحَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَلَوْ طَالَ الْفَصْلُ مَعَهَا . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَطَاوَلْ بِهِ ذَلِكَ ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الشُّهَدَاءِ . وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقِيلَ : الْاِغْتِبَارُ بِتَقْضَى الْحَرْبِ ، فَمَتَى مَاتَ وَهِيَ قَائِمَةٌ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَوْ وَجَدَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، غُسِّلَ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الْبَنَّا فِي

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الرغبة في الجهاد ، من كتاب الجهاد . المطبوع ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٢) في الأصل : « يغسلهم » .

(٣) في الأصل : « عليهم » .

وقد تَكَلَّمَا وماتا بعدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ . وفي حديث أهلِ الْيَمَامَةِ ، عن ابنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ طَافَ فِي الْقَتْلَى ، فَوَجَدَ أَبَا عَقِيلٍ الْأَيْفِيَّ<sup>(١)</sup> ، قَالَ : فَسَقَيْتُهُ مَاءً ، وَبِهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ جُرْحًا ؛ كُلُّهَا قَدْ خَلَصَ إِلَى مَقْتَلٍ ، فَخَرَجَ الْمَاءُ مِنْ جِرَاحَاتِهِ كُلِّهَا ، فَلَمْ يُغَسَّلْ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الشَّهِيدُ قَدْ عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ فَقَتَلَهُ ، فَهُوَ كَالْمَقْتُولِ بِأَيْدِي الْعَدُوِّ . وقال القاضي : يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِغَيْرِ أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ ، أَشْبَهَ مَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَرِكِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : أَعْرَضْنَا عَلَى حَيٍّ مِنْ جُهَيْنَةَ<sup>(٣)</sup> ، فَطَلَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَضَرَبَهُ فَأَخْطَأَهُ ، فَأَصَابَ نَفْسَهُ بِالسَّيْفِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَخُوكُمْ يَا

الإنصاف « الْعُقُودُ » عَنْ مَذْهَبِنَا . انتهى . قال الآمِدِيُّ : إِذَا خَرَجَ الْمَجْرُوحُ مِنَ الْمَرْكَةِ ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ تَقْضَى الْقِتَالِ ، [ ١٧٩/١ ] فَهُوَ كغَيْرِهِ مِنَ الْمَوْتَى . قال ابنُ تيمية : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ ، أَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِقِيَامِ الْحَرْبِ ، فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ قَائِمَةٌ ، لَمْ يُغَسَّلْ ، وَإِنْ انْقَضَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ ، غُسِّلَ . وَلَمْ يُعْتَبَرْ خُرُوجُهُ مِنَ الْمَرْكَةِ . انتهى . قال في « الْفُرُوعِ » : نَقَلَ الْجَمَاعَةُ ، إِنَّمَا يَتْرَكُ غَسْلُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمَرْكَةِ ، وَإِنْ حُمِلَ وَفِيهِ رَوْحٌ ، غُسِّلَ .  
تنبيه : قوله : أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ عُزْفًا .

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري ، وفي نسبه بـ: أييف بن جشم ، فلعلة نسب إليه . شهد بدرًا ، واستشهد باليمامة . أسد الغابة ٦ / ٢١٩ .

(٢) في : باب في الرجل يموت بسلاحه ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٢٠ .

(٣) جهينة : قبيلة من قضاة .

مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ ». فَأَبْتَدَرَهُ النَّاسُ ، فَوَجَدُوهُ قَدْ مَاتَ ، فَلَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثِيَابِهِ وَدِمَائِهِ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَشْهيدُ هُوَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ ». وَعَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ بَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَذَهَبَ يَسْفُلُ<sup>(١)</sup> لَهُ ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ<sup>(٢)</sup> . فَلَمْ يُفَرِّدْ عَنِ الشُّهَدَاءِ بِحُكْمِهِ . وَلَأنَّهُ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ ، أَشْبَهَ مَالُو قَتْلَهُ الْكُفَّارَ ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ<sup>(٣)</sup> الْمُعْتَرِكِ .

**فصل :** وَمَنْ قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَعْرَكَةِ ، فَحُكِّمَهُ فِي الْغَسْلِ . حُكْمُ مَنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةِ الْمُشْرِكِينَ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، كَالْمَقْتُولِ ظَلْمًا . وَلَنَا ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمْ يُغْسَلْ مَنْ قُتِلَ مَعَهُ ، وَعَمَّارٌ أَوْصَى أَنْ لَا يُغْسَلَ ، وَقَالَ : اذْفُونِي فِي ثِيَابِي ، فَإِنِّي مُخَاصِمٌ . وَلَأنَّهُ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ ، أَشْبَهَ قَتِيلَ الْكُفَّارِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يُغْسَلُونَ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ غَسَلَتْ ابْنَهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ أُخِذَ وَصُلِبَ ، فَصَارَ كَالْمَقْتُولِ ظَلْمًا ، وَلَأنَّهُ لَيْسَ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ . وَأَمَّا الْبَاغِي ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُغْسَلَ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ،

(١) فِي م : « سَيْفٌ . وَيَسْفُلُ أَيُّ يَضْرِبُهُ مِنْ أَسْفَلِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غُرُوزِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣ / ١٤٤٠ .  
وَالْإِنَّمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٥١ ، ٥٢ .

(٣) سَقَطَ مِنْ م : .

(٤) أَيُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ الْبَغَاةَ مَعَ الْإِمَامِ .

المقنع وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ، فَهَلْ يُلْحَقُ بِالشَّهِيدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير والقاضى . وَيَحْتَمِلُ الْحَاقَهُ بِأَهْلِ الْعَدْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ غَسْلُ أَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفَيْنِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَلَأَنَّهُمْ يَكْثُرُونَ فِي الْمُعْتَرِكِ ، فَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ غَسْلُهُمْ ، أَشْبَهُوا أَهْلَ الْعَدْلِ . وَهَلْ يُصَلَّى عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَشْبَهُوا شُهَدَاءَ الْمُشْرِكِينَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى عَلَيْهِمُ وَالْمَرْجُومُ يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَقْتُولُ قِصَاصًا ، كَسَائِرِ الْمَوْتَى .

٧٥٩ - مسألة : ( وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ، فَهَلْ يُلْحَقُ بِالشَّهِيدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ، يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ رُبَّتَهُ دُونَ رُبَّةِ الشَّهِيدِ فِي الْمُعْتَرِكِ ، أَشْبَهَ الْمَبْطُونِ<sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّ هَذَا لَا يَكْثُرُ الْقَتْلُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ

الإنصاف قوله : وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا - كَقَتِيلِ اللَّصُورِ وَغَوَاهُ - فَهَلْ يُلْحَقُ بِالشَّهِيدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَرْكَةِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا يُغَسَّلُ الْمَقْتُولُ ظُلْمًا عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي

(١) وقعة الجمل نسبة إلى جمل عائشة الذي كانت تركبه في المعركة التي كانت سنة خمس وثلاثين بين أهل الشام وفهم معاوية وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم وبين علي بن أبي طالب .

وصفين : موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وكانت وقعة صفين بين علي ومعاوية في سنة سبع وثلاثين . معجم البلدان ٤٠٢ / ٣ .

(٢) المبطون : من اشتكى بطنه من إسهال أو استسقاء أو غيره فمات .

الشرح الكبير

إِلْحَاقَهُ بِشَهِيدِ الْمُعْتَرِكِ . وَالثَّانِيَةُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الشَّهِيدِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ فِي الْعَسَلِ ؛ لِأَنَّهُ شَهِيدٌ ، أَشْبَهَ شَهِيدَ الْمُعْتَرِكِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « [ ١١٨/٢ ] مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »<sup>(١)</sup> .

« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . الرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَرْكَةِ . اخْتَارَهُ الْحَلَّالُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّوَجِيهِ » .

تَبَيَّنَ : قَدْ يُقَالُ : دَخَلَ فِي كَلَامِهِ ، إِذَا قَتَلَ الْبَاغِيَّ الْعَادِلَ ، وَهُوَ أَحَدُ الطَّرِيقَتَيْنِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي . وَقِيلَ : بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ قَتْلِ الْكُفَّارِ . وَهُوَ الْمُتَصَوِّصُ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمُحَدِّثُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، يَلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَرْكَةِ إِنْ قُتِلَ فِي مُعْتَرِكٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، كَقَتْلِ الْبَغَاةِ وَالْخَوَارِجِ فِي الْمَرْكَةِ ، أَوْ قَتْلَهُ الْكُفَّارُ صَبْرًا فِي غَيْرِ حَرْبٍ ، كَحَبِيبٍ<sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا فَلَا .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من قاتل دون ماله ، من كتاب المظالم . صحيح البخاري ٣ / ١٧٩ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهبط الدم في حقه ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٢٥ . وأبو داود ، في : باب في قتال اللصوص ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٤٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد ، من أبواب الدييات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٨٨ - ١٩١ . والنسائي ، في : باب من قتل دون ماله ، وباب من قاتل دون دينه ، وباب من قاتل دون أهله ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ . وابن ماجه ، في : باب من قتل دون ماله فهو شهيد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٦١ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٧٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ .

(٢) حبيب بن عدي بن مالك الأنصاري ، شهد بدرًا ، وكان في الرهط الذين غدرت بهم قبائل من المشركين في سرية عاصم وباعوه إلى قريش ، فوصلوه وقتلوه تآمرًا لمن كان قتل منهم يوم بدر . الإصابة ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٤ .

**فصل : فأما الشهيدُ بغير قتلٍ ، كالمَطْعُونِ<sup>(١)</sup> ، والمَبْطُونِ ، والغَرْقِ ، وصاحبِ الهَدْمِ ، والنَّفْسَاءِ ، فإنَّهم يُعَسَّلُونَ ، وَيُصَلَّى عليهم . لا تَعَلَّمُ فيه خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عن الحسنِ : لا يُصَلَّى على النَّفْسَاءِ ؛ "لأنَّها شَهِيدَةٌ" . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى على امْرَأَةٍ مَاتَتْ في نِفَاسِها ، فَقَامَ وَسَطَها . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَصَلَّى الْمُسْلِمُونَ على عُمَرَ ، وَعَلَى ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ، وهما شَهِيدان . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « الشَّهَدَاءُ خَمْسٌ ؛ الْمَطْعُونُ ، وَالْمَبْطُونُ ، وَالْغَرْقُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ،**

**فوائد ؛ إحداهما ، قيل : إنَّما لم يُعَسَّلِ الشَّهِيدُ دَفْعًا لِلحَرَجِ والمَشَقَّةِ ، لكثَرَةِ الشَّهَدَاءِ في المَرْكَبَةِ . وقيل : لأنَّهم لَمَّا لم يُصَلَّ عليهم ، لم يُعَسَّلُوا . وقيل ، وهو الصَّحِيحُ : لِئَلَّا يَزُولَ أَثَرُ الْعِبَادَةِ الْمَطْلُوبِ بَقَاؤُها . وإنَّما لم يُصَلَّ عليهم ، قيل : لأنَّهم أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، والصَّلَاةُ إِنَّمَا شَرَعَتْ في حَقِّ الْمَوْتَى . وقيل : لِغِنَاهُمْ عَنِ الشَّفَاعَةِ . الثَّانِيَةُ ، قال في « الفُرُوعِ » : الشَّهِيدُ غَيْرُ شَهِيدِ المَرْكَبَةِ ، بِضَعَةِ**

(١) أى من أصابه الطاعون فمات .

(٢) ٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها ، وباب أين يقوم من المرأة والرجل ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١١١ ، ١١٢ . ومسلم ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٢ . والنسائى ، في : باب الصلاة على النفساء ، من كتاب الحيض ، وفي : باب الصلاة على الجنائز قائما ، وباب اجتماع جنازات الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١ / ١٦٠ ، ٤ / ٥٧ ، ٥٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤ ، ١٩ .

وَإِذَا وُلِدَ السَّقَطُ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .  
المقنع

وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
صَحِيحٌ . وَكُلُّهُمْ ، غَيْرُ الشَّهِيدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يُغْسَلُونَ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ،  
وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ غُسْلَ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ ؛ لِمَا يَتَصَمَّنُهُ مِنْ إِزَالَةِ الدَّمِ  
الْمُسْتَطَابِ شَرْعًا ، أَوْ لِمَشَقَّةِ غَسْلِهِمْ ، لِكَثْرَتِهِمْ ، أَوْ لِمَا فِيهِمْ مِنْ  
الجراح ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ هُنَا .

٧٦٠ - مسألة : ( وَإِذَا وُلِدَ السَّقَطُ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ

عَشْرَ ، مُفَرَّقَةً فِي الْأَخْبَارِ ، وَمِنْ أَغْرَبِهَا : « مَوْتُ الْعَرِيبِ ، شَهَادَةٌ »<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ ابْنُ  
مَاجَهٍ وَالْحَلَّالُ مَرْفُوعًا ، وَأَغْرَبُ مِنْهُ : « مَنْ عَشِقَ وَعَفَّ وَكَنَّمْ فَمَاتَ ، مَاتَ  
شَهِيدًا »<sup>(٣)</sup> . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، وَابْنُ مُنْجَى . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ  
الْمُتَأَخِّرِينَ : كَوْنُ الْعَشِيقِ شَهَادَةً مُحَالًا . وَرَدَّهُ فِي « الْفُرُوعِ » .  
تنبيه : مفهوم قوله : وَإِذَا وُلِدَ السَّقَطُ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل التهجير إلى الظهر ، وباب الصف الأول ، بدون لفظ :  
« والشهيد ... » ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الشهادة سبع سوى القتل ، من كتاب الجهاد . صحيح  
البخارى ١٦٧/١ ، ١٨٤ ، ٢٩/٤ . ومسلم ، فى : باب بيان الشهداء ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم  
١٥٢١/٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الشهداء من هم ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/٤  
٢٨٤ . والدارمى ، فى : باب ما بعد من الشهداء ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمى ٢/٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .  
والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى العتمة والصبح ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١/١٣١ ، والإمام  
أحمد ، فى : المسند ٢/٣١٠ ، ٣٢٥ ، ٥٢٢ ، ٤٨٩/٣ ، ٣١٤/٥ ، ٣١٥ ، ٣١٧ . وبدون لفظ :  
« والشهيد ... » فى : ٣/٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٦٥/٦ ، ٤٦٦ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، بلفظ « غربة » ، فى : باب ما جاء فىمن مات غريباً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن  
ماجه ٥١٥/١ . وانظر : اللآلئ المصنوعة ، للسيوطى ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .  
(٣) أخرجه الخطيب ، فى : تاريخ بغداد ١٨٤/١٣ . عن ابن عباس . وانظر : كنز العمال ٣٧٢/٣ .

وَصَلَّى عَلَيْهِ ( السَّقَطُ : الْوَلَدُ<sup>(١)</sup> ) تَضَعُهُ الْمَرْأَةُ لغيرِ تَعَامٍ ، أَوْ مَيِّتًا . فَإِنْ خَرَجَ حَيًّا وَاسْتَهَلَّ ، غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، بغيرِ خِلَافٍ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ إجماعًا . وَإِنْ خَرَجَ مَيِّتًا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا أَتَى لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَإِسْحَاقَ . وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ لَاحِقَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَلَدَ مَيِّتًا<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَهْلَ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْطِفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يَرُثُ ، وَلَا يُورَثُ ، حَتَّى يَسْتَهْلَ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ الْحَيَاةِ ، وَلَا يَرُثُ وَلَا يُورَثُ ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَمَنْ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،

أَنَّهُ لَوْ وَلِدَ لِدُونِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أَنَّهُ لَا يُغُسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدْ مَه فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّنْظِيمِ » ، وَ« نَاطِمِ الْمُفْرَدَاتِ » . فَقَالَ :

بَعْدَ أَرْبَعِ الشُّهُورِ سَقَطَ يُغُسَّلُ وَصَلَّ لَوْ لَمْ يَسْتَهْلَ تَقْلُوا

(١) بعده في م زيادة : « الذي » .

(٢) في النسخ : « لأبيه » . والمثبت من المعنى .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في السقط من قال يصل عليه ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣/٣١٧ . وعبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الصغير والسقط وميراثه ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣/٥٣١ . وقد أخرجه كلاهما بمعناه .

(٤) في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٤٩ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث الصبي ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٩٣ .



والتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وفي رواية التِّرْمِذِيُّ : « وَالطِّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ » . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وذكره أحمد ، واحتج به ، وبحديث أبي بكر الصِّدِّيقِ ، أنه قال : ما أحد أحق أن يُصَلَّى عليه من الطِّفْلِ<sup>(٢)</sup> . ولأنه نَسَمَةٌ تَفْخُ فيها الرُّوحُ ، فَيُصَلَّى عليه ، كالمُسْتَهْلِ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ أخبر في حديث الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ، أنه يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ لأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ<sup>(٣)</sup> . وحديثهم ، قال التِّرْمِذِيُّ : قد اضطرب النَّاسُ فيه ، فرواه بعضهم مرفوعاً . قال التِّرْمِذِيُّ : كأنَّ<sup>(٤)</sup> هذا أصحُّ من المرفوع . وإنما لم يَرِثْ ؛ لأنه لا

وعنه ، متى بان فيه خَلْقُ الْإِنْسَانِ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عليه . واختاره أبو بكر في الإنصاف

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب المشي أمام الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأخوذى ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه بلفظ التِّرْمِذِيِّ النَّسَائِيُّ ، في : باب مكان الراكب من الجنائز ، وباب مكان الماشي من الجنائز ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ . وأخرجه بلفظ أبي داود الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٩ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب السقط يغسل ويكفن ويصل عليه إن استهل أو عرفت له حياة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٩ / ٩ . وعبد الرزاق بلفظ آخر ، في : باب الصلاة على الصغير والسقط وميراثه ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٣٢ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري ، في : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، من كتاب القدر ، وفي : باب ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٤ / ١٣٥ ، ١٦١ ، ٨ ، ١٥٢ ، ٩ ، ١٦٥ . ومسلم ، في : باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٦ . وأبو داود ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٣٠ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم ، من أبواب القدر . عارضة الأخوذى ٨ / ٣٠١ . وابن ماجه ، في : باب في القدر ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ . (٤) في النسخ : « كان » . والمثبت من عارضة الأخوذى ٤ / ٢٤٩ .

يُعَلِّمُ حَيَاتُهُ حَالَ مَوْتٍ مُؤَرِّثَةٍ ، وَذَلِكَ مِنْ شَرْطِ الْإِثْرِ ، وَالصَّلَاةُ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تُصَادِفَ مَنْ كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ ، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ بِمَا ذَكَّرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ ، وَلَأَنَّ الصَّلَاةَ دُعَاءٌ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ ، فَلَمْ يُحْتَجْ فِيهَا إِلَى الْإِحْتِيَاظِ وَالْيَقِينِ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ . فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَلَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُلْفُ فِي حِرْقَةٍ ، وَيُذْفَنُ ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الْحَيَاةِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ<sup>(١)</sup> . وَحَدِيثُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَبْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ نَسَمَةً ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الْجَمَادَاتِ ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى السَّقَطِ إِذَا اسْتَبَانَ فِيهِ بَعْضُ خَلْقِ الْإِنْسَانِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى السَّقَطُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ**

الإنصاف « التَّيْبِيُّ » ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » . وَقَالَ : وَقَدْ ضَبَطَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّهَا مَطْنَةُ الْحَيَاةِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ هَذَا الْمَوْلُودِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُسَمَّى إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . نَقَلَهُ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي السَّقَطِ مَنْ قَالَ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَصْنُف ٣١٧/٣ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالسَّقَطِ وَمِثْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَصْنُف ٥٣١/٣ .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ٤٦٠/٣ .

وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ يُمِّمَ .

المقع

الشرح الكبير

قال : « سَمُوا أَسْقَاطَكُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَسْلَافُكُمْ » <sup>(١)</sup> . رواه ابنُ السَّمَاكِ <sup>(٢)</sup> بإِسْنَادِهِ . قيل : إِنَّهُمْ يُسَمُّونَ لِيَذْعُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِهِمْ . فإذا لم يُعْلَمَ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى ، سُمِّيَ اسْمًا يَصْلُحُ لَهَا جَمِيعًا ؛ كَسَلَمَةَ ، وَقَتَادَةَ ، وَهَبَةَ اللَّهِ ، وَمَا أَشَبَّهُه .

٧٦١ - مسألة : ( وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ يُمِّمَ ) مَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ لِعَدَمِ الْمَاءِ ، أَوْ لِلخَوْفِ عَلَيْهِ مِنَ التَّقَطُّعِ بِالْغَسْلِ ، كَالْمَجْدُورِ ، وَالْعَرِيقِ ،

الجماعةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، قال القاضى وغيره : لَأَنَّهُ لَا يَتَعَثَّرُ قَبْلَهَا . وقال القاضى فى « الْمُعْتَمِدِ » : يَتَعَثَّرُ قَبْلَهَا . وقال : هو ظاهرُ كلامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وهو قولٌ كثيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ . وقال فى « نِهَايَةِ الْمُبْتَدَى » : لَا يَقْطَعُ بِإِعَادَتِهِ وَعَدِّيْهَا كَالْجَمَادِ . وقال فى « الْفُصُولِ » : لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ كَالْعَلَقَةِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعَادُ وَلَا يُحَاسَبُ . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَيْضًا . وَإِنْ جُهِلَ ذَكَرَ أَمْ أُنْثَى ، سُمِّيَ بِاسْمِ صَالِحٍ لَهَا ، كَطَلْحَةَ وَهَبَةَ اللَّهِ . الثَّالِثَةُ ، لو كان السَّقَطُ مِنْ كَافِرٍ ، فَإِنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، فَبِكُمْسَلِمٍ ، وَالْأَفْلَا . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ . الرَّابِعَةُ ، مَنْ مَاتَ فى سَفِينَةٍ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ بَعْدَ تَكْفِينِهِ ، وَالْقَى فى الْبَحْرِ سَلًا ، كإِذْخَالِهِ فى الْقَبْرِ مع خَوْفِ فُسَادٍ أَوْ حَاجَةٍ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، يُثْقَلُ بِشَيْءٍ . وَذَكَرَهُ فى « الْفُصُولِ » عَنْ أَصْحَابِنَا . قال : وَلَا مَوْضِعَ لَنَا ، الْمَاءُ فِيهِ بَدَلٌ عَنِ التُّرَابِ إِلَّا هُنَا . فَيُعَالَى بِهَا . قوله : وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ يُمِّمَ . وَكُفِّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، مِثْلُ اللَّدْبِغِ وَنَحْوِهِ . وَهَذَا

(١) عزاه فى الكتز ١٦/٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ لابن عساكر . وفيه « أفراطكم » بدل « أسلافكم » .  
(٢) عثمان بن أحمد بن عبد الله البغدادي ، ابن السماك ، أبو عمرو ، مسند العراق ، كتب المصنفات الطوال بخطه ، وكان من الفقات . توفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤٤ ، ٤٤٥ .

وَعَلَى الْغَائِلِ سَتْرُ مَا رَأَاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا . المقنع

والْمُخْتَرِقُ يُؤْمَرُ إِذَا أَمَكَنَ ، كَالْحَيِّ الْعَادِمِ لِلْمَاءِ ، أَوِ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْمَاءُ ، وَإِنْ أَمَكَنَ غَسْلَ بَعْضِهِ غَسْلَ وَيُؤْمَرُ لِلْبَاقِي ، كَالْحَيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يُؤْمَرُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِغَسْلِ الْمَيِّتِ التَّنْظِيفُ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّيْمُمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ إِنْ أَمَكَنَ غَسْلَهُ بِأَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا ، وَلَا يُؤْمَسُ ، [ ١١٨/٢ ط ] غَسْلَ كَذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الشرح الكبير

٧٦٢ - مسألة : ( وعلى الغائيل ستر ما رآه إن لم يكن حسنًا ) يَنْبَغِي لِلْغَائِلِ ، وَمَنْ حَضَرَ ، إِذَا رَأَى مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا مِمَّا يُجِبُّ الْمَيِّتَ سَتْرَهُ أَنْ يَسْتَرَهُ ، وَلَا يُحَدِّثَ بِهِ ، لِإِمَارَةِ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ، ثُمَّ لَمْ يُفَشِّرْ مَا عَلَيْهِ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يُؤْمَرُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفُ ، قُلْتُ : فَيَعَانِي بِهَا . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، فِي الْمُخْتَرِقِ وَنَحْوِهِ ، يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ، كَمَنْ يَخِيفُ عَلَيْهِ بِمَعْرَكَةٍ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً ، فِي مَنْ يَخِيفُ ثَلَاثِيهِ بِهِ ، يُغَسَّلُ . وَذَكَرَ [ ١٧٩/١ ط ] أَبُو الْمَعَالِي ، فِي مَنْ تَعَذَّرَ خُرُوجُهُ مِنْ تَحْتِ هَذِمَ ، لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِتَعَذُّرِ الْغَسْلِ كَمُخْتَرِقٍ . الإيضاح

قوله : وعلى الغائيل ستر ما رآه إن لم يكن حسنًا . شمل مسائلتين ؛ إحداهما ، إِذَا رَأَى غَيْرَ الْحَسَنِ . الثَّانِيَةُ ، إِذَا رَأَى حَسَنًا . الْأُولَى صَرِيحَةٌ فِي كَلَامِهِ ، وَالثَّانِيَةُ مَفْهُومَةٌ مِنْ كَلَامِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ سَتْرَ غَيْرِ الْحَسَنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وعلى الغائيل . لِأَنَّ « عَلَى » ظَاهِرَةٌ فِي الْوُجُوبِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُجِبُّ إِظْهَارُ الْحَسَنِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَلْزَمُ

الشرح الكبير

ابن ماجه<sup>(١)</sup> . وقال : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ »<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ رَأَى حَسَنًا مِثْلَ أَمَارَاتِ الْخَيْرِ ، مِنْ وَصَافَةِ الْوَجْهِ ، وَالتَّبَسُّمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، اسْتَحَبَّ إِظْهَارُهُ ، لِيَكْثُرَ التَّرَحُّمُ عَلَيْهِ ، وَالتَّشْبِيهُ بِجَمِيلِ سِيرَتِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْمُوصًا عَلَيْهِ فِي الدِّينِ وَالسُّنَّةِ ، مَشْهُورًا بِبِدْعَةٍ ، فَلَا بَأْسَ بِإِظْهَارِ الشَّرِّ عَلَيْهِ ؛ لِتُحَذَّرَ طَرِيقَتُهُ . وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُمَ مَا يَرَى عَلَيْهِ مِنْ أَمَارَاتِ الْخَيْرِ ، لئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ ، فَيَقْتَدِيَ بِهِ فِي بَدْعَتِهِ .

الغاسيل سَتَرَ الشَّرِّ ، لَا إِظْهَارُ الْخَيْرِ فِي الْأَشْهَرِ فِيهِمَا . نَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ ، لَا يُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَالصَّحِيحُ ، أَنَّهُ وَاجِبٌ . وَالتَّحَدُّثُ بِهِ حَرَامٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » وَغَيْرِهِ . وَقَطَعَ بِهِ أَبُو الْمَعَالَى فِي « شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ سَتْرُ مَا رَأَاهُ مِنَ قَبِيحٍ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ إِظْهَارُ الْحَسَنِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَعْرُوفًا بِبِدْعَةٍ أَوْ قِلَّةٍ دِينٍ أَوْ فُجُورٍ وَنَحْوِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِإِظْهَارِ الشَّرِّ عَنْهُ ، وَسَتْرِ الْخَيْرِ عَنْهُ ؛ لِتُجْتَنَّبَ طَرِيقَتُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَأَبُو الْمَعَالَى ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ فَقَالَ : لَا بَأْسَ عِنْدِي بِإِظْهَارِ الشَّرِّ عَنْهُ ؛ لِتُحَذَّرَ طَرِيقَتُهُ . انْتَهَى . لَكِنْ هَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ أَوْ

(١) في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

(٢) قريب منه ما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٤ .

وانظر ما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، من المقدمة ، وفي : باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ١ / ٨٢ ، ٨٣ / ٨٥٠ .

المقنع **فَصْلٌ فِي الْكَفَنِ** : وَيَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَغَيْرِهِ ، .....

**فصل في الكفن ٧٦٣ - مسألة:** (وَيَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَغَيْرِهِ) مِنَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ ، وَلِأَنَّ سُنَّتَهُ وَاجِبَةٌ فِي الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّ حُمْزَةً وَمُضْعَبًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَمْ يُوجَدْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا تَوْبٌ فَكُفِّنَ فِيهِ ، وَلِأَنَّ لِبَاسَ الْمُفْلِسِ مُقَدِّمٌ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ ، فَكَذَلِكَ كَفْنُ الْمَيِّتِ ، وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرِثَةِ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفِيهِ قَوْلَانِ شَاذَّانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، قَوْلُ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(١)</sup> : إِنْ الْكَفْنَ مِنَ الثَّلَاثِ . وَالْآخَرُ ، قَالَ طَاوُسٌ : إِنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا فَمِنْ الثَّلَاثِ<sup>(٢)</sup> . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَكَذَلِكَ مُؤَوَّنَةٌ دَفْنُهُ وَتَجْهِيْزُهُ ، وَمَا لَا بُدَّ لِلْمَيِّتِ مِنْهُ ، قِيَاسًا عَلَى الْكَفَنِ . فَأَمَّا الْحَنْوَطُ وَالطَّيْبُ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْحَيَاةِ ،

الشرح الكبير

الإِنْصَافُ يُبَاحُ ؟ قَالَ فِي « الثُّكَّتِ » : فِيهِ خِلَافٌ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ . وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِمْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .

قوله : وَيَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَغَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، وَاخْتَارُوهُ . وَقِيلَ : لَا يُقَدِّمُ عَلَى دَيْنِ الرَّفْنِ ، وَأُرْشِرَ الْجِنَايَةِ وَنَحْوِهَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْفَرَائِضِ .

(١) هو خِلاصُ بْنُ عَمْرٍو وَالمُهَجَّرِيُّ البَصْرِيُّ ، تَابَعِيَ ثِقَّةٌ ، تَوَفَّى قَبِيلَ الْمَالَةِ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٧٦/٣ - ١٧٨ .

(٢) أَخْرَجَهُمَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْكَفَنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٤٣٦/٣ .

فكذلك بعد الموت . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَاجِبٌ ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا جَرَتْ  
الْعَادَةُ بِهِ . وليس بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِتَحْسِينِ الْكُفْنِ ، وليس  
بواجبٍ . ولأصحاب الشافعي وجهان كهذين .

**فوائد ؛ الأولى ،** الواجب لحق الله تعالى ، ثوب واحد بلا نزاع . فلو وصى  
بأقل منه ، لم تُسْمَعْ وصيته . وكذا لحق الرجل والمرأة . على الصحيح من  
المذهب . قدمه في « الفروع » . وقال : اختاره جماعة . قال الزركشي : هذا  
المشهور . اختاره ابن عقييل ، وأبو محمد . وقيل : ثلاثة . اختاره القاضي . وحكى  
رواية . قال المجتد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وأطلقهما ابن تميم . فلو  
أوصى أن يكفن بثوب واحد ، صح . قال ابن تميم : قال بعض أصحابنا : وجهها  
واحد . وقال في « التلخيص » : إذا قلنا : يجب ثلاثة أثواب . لم تصح الوصية  
بأقل منها . انتهى . وقيل : يُقَدَّمُ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْإِثْرِ وَالْوَصِيَّةِ ، لا عَلَى الدَّيْنِ ،  
اختاره المجتد في « شرحه » . وجزم به أبو المعالي ، وابن تميم . وأطلق في  
تقديمها على الدين ، وجهين . وقال أبو المعالي : إن كفن من بيت المال ،  
فثوب واحد ، وفي الزائد للجمال وجهان . وقيل : يجب ثلاثة للرجل ، وخمسة  
للمرأة . ويأتي ذلك عند قوله : الواجب من ذلك ثوب يستتر جميعه . الثانية ،  
يجب ملبوس مثله في الجمع والأعياد ، إذا لم يوصر بدونه . على الصحيح من  
المذهب . قال في « الفروع » : ذكره غير واحد . وجزم به المجتد في  
« شرحه » ، وابن تميم . وقال في « الفصول » : يكون بحسب حاله كنفته في  
حياته . الثالثة ، الجديد أفضل من العتيق . على الصحيح من المذهب . نص عليه ،  
وعليه أكثر الأصحاب ، ما لم يوصر بغيره . وقيل : العتيق الذي ليس ببال ،  
أفضل . قاله ابن عقييل ، وجزم به في « الفصول » . وقيل لأحمد : يصلى فيه ، أو  
يُحْرِمُ فيه ، ثم يغسله ويضعه لكفنه ، فراه حسنا . وعنه ، يُعْجِنِي جديداً أو

غَيْبِلَ . وَكَرِهَ لُبْسَهُ حَتَّى يُدْتَسَّه . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » <sup>(١)</sup> : جَرَتْ  
 الْعَادَةُ بِتَحْسِينِهِ ، وَلَا يَجِبُ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْوَاضِحِ » وَغَيْرِهِ : يُسْتَحَبُّ بِمَا  
 جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْحَيِّ . الرَّابِعَةُ ، يُشْتَرَطُ فِي الْكَفَنِ ، أَنْ لَا يَصِفَ الْبَشْرَةَ ، وَيُكْرَهُ  
 إِذَا كَانَ يَحْكِي هَيْئَةَ الْبَدَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِفِ الْبَشْرَةَ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَيُكْرَهُ أَيْضًا بِشَعْرِ  
 وَصُوفٍ ، وَيُحْرَمُ بِجُلُودٍ ، وَكَذَا بِحَرِيرٍ لِلْمَرَأَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ  
 عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَعَلَهُ الْمَجْدُ ، وَمَنْ  
 تَابَعَهُ ، اخْتِمَالًا لِابْنِ عَقِيلٍ . قُلْتُ : صَرَّحَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى  
 النَّصِّ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ . قَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
 وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . وَيَجُوزُ التَّكْفِينُ بِالْحَرِيرِ عِنْدَ الْعَدَمِ  
 لِلضَّرُورَةِ ، وَيَكُونُ تَوْبًا وَاحِدًا ، وَالْمَذْهَبُ مِثْلُ الْحَرِيرِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ .  
 وَيُكْرَهُ تَكْفِينُهَا بِمَزْغَفٍ وَمُعَصْفَرٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَمَا سَبَقَ فِي  
 سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، فَيَجِيءُ الْخِلَافُ ، فَلَا يُكْرَهُهَا ، لَكِنَّ الْبَيَاضَ أَوْلَى . انْتَهَى : وَزَادَ فِي  
 « الْمُسْتَوْعِبِ » ، يُكْرَهُ بِمَا فِيهِ النُّقُوشُ . وَهُوَ مَعْنَى مَا فِي « الْفُصُولِ » . وَجَزَمَ بِهِ  
 ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ . وَيُحْرَمُ تَكْفِينُ الصَّبِيِّ بِحَرِيرٍ ، وَلَوْ قُلْنَا بِجَوَازِ لُبْسِهِ فِي حَيَاتِهِ .  
 قَالَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . الْخَامِسَةُ ، لَا يُكْرَهُ تَغْيِيمُهُ . عَلَى  
 [ ١٨٠/١ ] الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الرَّعَايَةُ الصُّغْرَى » ،  
 وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُكْرَهُ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ،  
 وَ « ابْنِ حَمْدَانَ » . السَّادِسَةُ ، لَوْ سُرِقَ كَفَنُ الْمَيِّتِ كَفَنَ ثَانِيًا . نَصٌّ  
 عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ثَانِيًا ، وَثَالِثًا فِي  
 الْمَنْصُوصِ ، وَسَوَاءٌ قُسِمَتِ التَّرَكَّةُ أَوْ لَا ، مَا لَمْ يُصَرَّفْ فِي دَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ . وَلَوْ



فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ  
كَفَنُ امْرَأَتِهِ .

الشرح الكبير

٧٦٤ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، إِلَّا  
الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفَنُ امْرَأَتِهِ ) إذا لم يَكُنْ لِلْمَيِّتِ مَالٌ ، فكَفَنُهُ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ

جَبِيءٌ لَهُ كَفَنٌ فَمَا فَضَلَ فَلِرَبِّهِ ، فَإِنْ جُهِلَ كَفَنَ بِهِ آخَرُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ  
تُصَدَّقَ بِهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » .  
وَقِيلَ : تُصَرَّفُ الْفَضْلَةُ فِي كَفَنِ آخَرَ ، وَلَوْ عَلِمَ رَبُّهَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ  
الصُّغْرَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكُبْرَى » . وَقَالَ : نَصُّ عَلَيْهِ . وَفِي « مُتَخَبٍ وَلَدِ  
الشَّيْرَازِيِّ » ، هُوَ كَزَكَاةٍ فِي رِقَابِ أَوْ غُرْمٍ . وَجَعَلَ الْمَجْدُ اخْتِلَاطَهُ كَجُهِلَ رَبُّهُ .  
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَكَلَامٌ غَيْرُهُ خِلَافُهُ . وَهُوَ أَظْهَرُ . انْتَهَى . وَقِيلَ : الْفَضْلَةُ  
لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ  
وَرَثَتُهُ رَبُّهُ . فَهُوَ إِذَنْ وَاضِحٌ مُتَعَيَّنٌ . (١) قَالَا : لَضَعْفٍ وَسَهْوٍ (٢) . وَلَوْ أَكَلَ الْمَيِّتُ سَبْعًا ،  
أَوْ أَخَذَهُ بِكَفَنِهِ تَرَكَهُ ، وَإِنْ كَانَ تَبَرَّعَ بِهِ أَجَنَّبِيٌّ ، فَهُوَ لَهُ دُونَ الْوَرَثَةِ . قَطَعَ بِهِ ابْنُ  
تَمِيمٍ ، وَ « الْحَاوِثِينَ » . وَقِيلَ : لِلْوَرَثَةِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأَمَّا لَوْ  
اسْتَعْتَنَى عَنْهُ قَبْلَ الدَّفْنِ ، فَإِنَّهُ لِلْأَجَنَّبِيِّ إِجْمَاعًا . قَالَ فِي « الْحَاوِثِينَ » . وَيَأْتِي بَعْضُ  
ذَلِكَ فِي الْقَطْعِ وَالسَّرِقَةِ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فعلى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ . ثم في بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ  
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فعلى كُلِّ مُسْلِمٍ عَالِمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ .  
قَالَ فِي « الْفُنُونِ » : قَالَ حَنْبَلٌ (٣) : وَيَكُونُ بِتَمَنِيهِ ، كَالْمُضْطَرِّ . وَذَكَرَهُ أَيْضًا  
غَيْرُهُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ بِهِ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ .

(١ - ١) في ط : « وإلا فضعيف انتهى » .

(٢) في الأصل ، ط : « حنبلي » .

مَوُونَتُهُ فِي الْحَيَاةِ ، وَكَذَلِكَ دَفَنُهُ ، وَمَا لَا بُدَّ لِلْمَيِّتِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُهُ

**فائدة :** لَا يُكْفَنُ ذِمِّيٌّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْعُدْمِ كَمُرْتَدٍّ . وَقِيلَ : يَجِبُ كَالْمَحْمَصَةِ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ لَا يَنْفَقُ عَلَيْهِ ، لَكِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ . زَادَ بَعْضُهُمْ ، لِمَصْلَحَتِنَا .

**فائدة :** لَوْ وُجِدَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، وَوُجِدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَمْوَاتِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُجْمَعُ فِي الثَّوْبِ مَا يُمَكِّنُ جَمْعَهُ فِيهِ مِنْهُمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ الْأَشْهُرُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ : قَالَ أَصْحَابُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَقَالَ شَيْخُنَا : يُقَسَّمُ الْكَفَنُ بَيْنَهُمْ وَيُسْتَرُّ بِمَا يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَوْرَتُهُ ، وَلَا يُجْمَعُونَ فِيهِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، تَفَرِّعًا عَلَى الْأَوَّلِ : قُلْتُ : فَإِنْ أُمِكنَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ عَسَبٍ وَنَحْوِهِ ، فَلَا بَأْسَ . انْتَهَى . قُلْتُ : يَتَّبَعِي أَنْ يُسْتَحَبَّ هَذَا . وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يُسْتَرُّ كُلُّ الْمَيِّتِ ، سَتَرُ رَأْسِهِ وَبَاقِيَهُ بِحَشِيشٍ أَوْ وَرَقٍ . قَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : بَلْ يُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ ، وَمَا فَضْلُ يُسْتَرُّ بِهِ رَأْسُهُ ، وَمَا يَلِيهِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْتَبَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْحَوَاشِي » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَلْ يُقَدَّمُ سَتَرُ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ بَاقِيهِ بِحَشِيشٍ ، أَوْ كَحَالِ الْحَيَاةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَقَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ السَّتِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ » : إِذَا اجْتَمَعَ مِثْنَانِ فَبِذَلْ لِمَا كَفَّانِ ، وَكَانَ أَحَدُ الْكَفَنَيْنِ أَحْجَدَ ، وَلَمْ يُعَيَّنِ الْبَازِلُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَإِنَّهُ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا . وَقَطَعَ بِهِ . وَقَالَ : فِي كَلَامِ أَحْمَدَ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ أَخَذَ بِالْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ .

**فائدة :** يُقَدَّمُ الْكَفَنُ عَلَى ذَيْنِ الرَّهْنِ وَأَرْضِ الْجِنَايَةِ وَنَحْوِهِمَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

حَالِ الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ . وَاجْتَحُوا بِأَنْ كُسُوْتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ كَفْنُهَا ، كَسَيِّدِ الْعَبْدِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّفَقَةَ وَالْكُسُوَةَ وَجَبَتْ فِي النِّكَاحِ لِلتَّمْكِينِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ ، وَلِهَذَا تَسْقُطُ بِالنُّشُوزِ وَالتَّبَيُّنَةِ ، وَقَدْ انْقَطَعَ ذَلِكَ بِالْمَوْتِ ، فَأَشْبَهَ مَالُو انْقِطَاعِ الْفُرْقَةِ فِي الْحَيَاةِ ، وَلِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْهُ فِي الْمَوْتِ ، فَأَشْبَهَتْ الْأَجْنَبِيَّةَ ، وَفَارَقَتْ الْمَمْلُوكَ ، فَإِنَّ نَفَقَتَهُ تَجِبُ بِحَقِّ الْمِلْكِ لَا بِالِانْتِفَاعِ ، وَلِهَذَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَفَطْرَتُهُ ، وَالْوَلَدُ تَجِبُ نَفَقَتُهُ بِالْقَرَابَةِ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ ؛ بِذَلِيلِ أَنَّ السَّيِّدَ وَالْوَالِدَ أَحَقُّ بِدَفْنِهِ وَتَوَلِيهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهَا مِنَ الْأَقَارِبِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِي نَيْتِ الْمَالِ ، كَمَنْ لَا زَوْجَ لَهَا .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الْكَفْنِ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ**

المذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُقَدَّمُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْفَرَائِضِ .

قَوْلُهُ : إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَهُوَ

(١) فِي : بَابِ فِي تَحْسِينِ كَفْنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٥١/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧٦/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٧/٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَمَعُ ٢٨/٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهَا بِسُتْحَبٍ مِنَ الْكَفْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ٤٧٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٢٩٥ ، ٣٢٩ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ ، قُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، فَقَالَ : « إِذَا كُفِّنَ أَحَدُكُمْ أَحَاهُ ، فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » . فَإِنْ تَشَاحَّ الْوَرَثَةُ ، جُعِلَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَيَاةِ ، إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، كَانَ حَسَنًا رَفِيعًا ، عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَلْبَسُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَعَلِيَ حَسَبِ حَالِهِ ، وَلَيْسَ لَتَحْمِنَهُ حَدٌّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ وَالْأَوْقَاتِ ، وَلِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا . وَقَالَ الْخَرَقِيُّ : إِذَا تَشَاحَّ الْوَرَثَةُ فِي الْكَفْنِ ، جُعِلَ بِثَلَاثِينَ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَبخْمَسِينَ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ ، وَلَعَلَّ الْجَيِّدَ فِي زَمَانِهِ وَالْمُتَوَسِّطَ كَانَ يَحْصُلُ بِهَذَا الْقَدْرِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ [ ١١٩/٢ ] ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ أَوْصَى أَنْ يُكْفَنَ بَنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ فِي جَدِيدٍ ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ الْمَيِّتُ بغيرِهِ ، فُتُمَثَّلَ وَصِيَّتُهُ ، كَمَا رَوَى عَنِ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : كُفِّنُونِي فِي ثَوْبَيْ هَذَيْنِ ، فَإِنَّ الْحَيَّ أَخْوَجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا هُمَا لِلْمُهَلَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالثَّرَابِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ<sup>(٣)</sup> . وَذَهَبَ ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّ

مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : يُلْزَمُهُ . وَحُكِيَ رِوَايَةٌ . وَقِيلَ : يُلْزَمُهُ مَعَ عَدَمِ التَّرَكَّةِ . اخْتَارَهُ الْآمِدِيُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا تَرَكَّةٌ ، فَعَلِيَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ تَقَعُّطُهَا لَوْ كَانَتْ خَالِيَةً مِنَ الزَّوْجِ .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ذكر الكفن والفساطيط ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

(٢) في م : « المهلة » والمهلة بتثنية الميم : هي الصديد والقيح الذي يذوب فيسيل من الجسد .

(٣) في : باب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٢٧/٢ . كما أخرجه الإمام مالك ،

في : باب ما جاء في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٢٤/١ .

وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفٍ بَيْضٍ ، يُسَطُّ بَعْضُهَا  
فَوْقَ بَعْضٍ بَعْدَ تَجْمِيرِهَا ، .....

الشرح الكبير

التَّكْفِينُ فِي الْخَلِيعِ <sup>(١)</sup> أَوَّلَى لِهَذَا الْخَبَرِ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِدَلَالَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَ أَصْحَابُهُ بِهِ .

٧٦٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بَيْضٍ ، يُسَطُّ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بَعْدَ تَجْمِيرِهَا ) الْأَفْضَلُ عِنْدَ إِمَامِنَا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفٍ بَيْضٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْكَفَنِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ <sup>(٣)</sup> . وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ،

قوله : وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفٍ بَيْضٍ ، يُسَطُّ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بَعْدَ تَجْمِيرِهَا . بِلَا نِزَاعٍ . زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي

(١) أى الثوب المخلوع بعد لبسه .

(٢) فى : عارضة الأحوذى ٢١٧/٤ ، ٢١٨ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن ولا عمامة ، وباب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٥ ، ٩٧ ، ١٢٧ . ومسلم ، فى : باب كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٩ . وأبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى ﷺ ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٧ . والنسائى ، فى : باب كفن النبى ﷺ ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٩ ، ٣٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٢ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٣٣٢ ، ٢٢٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١١٨ ، ١٣٢ . كلهم من حديث عائشة .

فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفَنُوا فِيهِ مَوْتَانُكُمْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> . وَحِكْمِي  
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُكْفَنَ <sup>(٢)</sup> فِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ وَقَمِيصٍ ، لِمَا  
رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُعْقَلِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي قَمِيصِهِ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَمِيصِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ  
عَائِشَةَ : كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ <sup>(٥)</sup> ، لَيْسَ

« الكافي » ، يُجَمَّرُهَا ثَلَاثًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ وَتَرًا ، بَعْدَ رَشِّهَا بِمَاءٍ  
وَرُزْدٍ وَغَيْرِهِ ، لِيَتَلَقَّ بِهَا الْبَخُورُ .

**فائدة** : يُكْرَهُ زِيَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ  
بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ  
الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
وَصَحَّحَهُ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) تقدم تحريره في ٢٧٤/٥ .

(٢) ق م : « يكون » .

(٣) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢٤ . وعزاه للطبراني في الكبير .

(٤) في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٠ ، ٣١ . كما أخرجه البخاري ، في :  
باب الكفن في القميص الذي يُكْفَنُ ... إلخ ، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله ، من كتاب الجنائز ،  
وفي : باب الكسوة للأسارى ، من كتاب الجهاد ، وفي : تفسير سورة التوبة ، باب ﴿ استغفر لهم أولا  
تستغفر لهم ... ﴾ ، وباب ﴿ ولا تصل على أحد منهم ... ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب  
القميص .... ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢ / ٩٦ ، ١١٦ ، ٤ / ٧٣ ، ٨٥ / ٦ ، ٨٦ ،  
٧ / ١٨٥ . ومسلم ، في : كتاب صفات المنافقين . صحيح مسلم ٤ / ٢١٤١ . والترمذي ، في : باب  
تفسير سورة التوبة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب في  
الصلاة على أهل القبلة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ ، ٤٨٨ .  
(٥) سحول ، مثل رسول : بلدة باليمن ، يجلب منها الثياب ، وينسب إليها على لفظها .

الشرح الكبير

فيها قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ يُرْوَى فِي كَفَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَائِشَةُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَعْرِفُ بِأَحْوَالِهِ ، وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ لَهَا قَوْلُ النَّاسِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ فِي بُرْدٍ ، قَالَتْ : قَدْ أَتَى بِالْبُرْدِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يُكْفَنُوهُ فِيهِ ، فَحَفِظْتُ مَا أَغْفَلَهُ غَيْرُهَا . وَقَالَتْ أَيْضًا : أَدْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ كَانَتْ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ ، فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحُلَّةَ ، وَقَالَ : أَكْفَنُ فِيهَا . ثُمَّ قَالَ : لَمْ يُكْفَنُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكْفَنُ فِيهَا . فَتَصَدَّقَ بِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ حَالَ الْإِحْرَامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحَيِّ ، وَهُوَ لَا يَلْبِسُ الْمَخِيطَ ، فَكَذَلِكَ حَالَةُ الْمَوْتِ . وَأَمَّا الْبَاسُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَمِيصِهِ ، فَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَكْرِمَةً لِأَبْنَيْهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَأَلَهُ ذَلِكَ ، لِيَتَبَرَّكَ بِهِ أَبُوهُ ، وَيَتَذَفَعَ عَنْهُ الْعَذَابُ بِرَكَّةِ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقِيلَ : إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءً لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَنْ كُسُوتِهِ الْعَبَاسَ قَمِيصَهُ يَوْمَ بَدْرٍ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُ الْأَكْفَانِ ، وَهُوَ تَبْخِيرُهَا <sup>(٣)</sup> بِالْعُودِ ، فَيُجْعَلُ الْعُودُ عَلَى النَّارِ فِي مِجْمَرٍ ، ثُمَّ يُيَخَّرُ بِهِ الْكَفَنُ حَتَّى تَعْبَقَ رَائِحَتُهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُرْسَ عَلَيْهِ مَاءُ الْوَرْدِ ؛ لِتَعْلُقَ بِهِ الرَّائِحَةُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا » . رَوَاهُ الْإِمَامُ

الإنصاف

(١) انظر تخریج حدیث : « کفن فی ثلاثة أثواب بیض » . المتقدم قبل قليل .

(٢) فی : باب فی کفن الميت ، من کتاب الجنائز . صحیح مسلم ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ .

(٣) فی م : تجمیرها .

ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلَقِيًّا ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ الْيَتِيَّةِ ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةٌ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ ، تَجْمَعُ الْيَتِيَّةُ وَمِثْلَانَتُهُ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ ، وَإِنْ طَيِّبَ جَمِيعُ بَدَنِهِ كَانَ حَسَنًا ،

أحمد<sup>(١)</sup> . وَأَوْصَى أَبُو سَعِيدٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنْ تَجَمَّرَ أَكْفَانُهُم بِالْعُودِ . وَلَأنَّ هَذَا عَادَةُ الْحَيِّ عِنْدَ غُسْلِهِ ، وَتَجْدِيدِ ثِيَابِهِ ، أَنْ تَجَمَّرَ بِالطَّيِّبِ وَالْعُودِ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ .

٧٦٦ - مسألة : ( ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلَقِيًّا ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ<sup>(٢)</sup> فِيمَا بَيْنَهَا ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ يُجْعَلُ بَيْنَ الْيَتِيَّةِ ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةٌ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ ، تَجْمَعُ الْيَتِيَّةُ وَمِثْلَانَتُهُ ، ثُمَّ يُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ ، وَإِنْ طَيَّبَهُ كُلَّهُ كَانَ حَسَنًا ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُؤْخَذَ أَوْسَعُ اللَّفَافِيفِ وَأَحْسَنُهَا ، فَتَبْسُطَ أَوْ لَا ،

قوله : ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلَقِيًّا ، وَيُجْعَلُ [ ١٨٠/١ ط ] الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا . بَلَا نِزَاعٍ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْرَأَ بَيْنَ اللَّفَافِيفِ حَتَّى عَلَى اللَّفَافَةِ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ .

فائدة : الْحَنُوطُ وَالطَّيِّبُ مُسْتَحَبُّ ، وَلَا بَأْسَ بِالْمِسْكِ فِيهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَجِبُ الْحَنُوطُ وَالطَّيِّبُ .

قوله : وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ الْيَتِيَّةِ ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةٌ

(١) في : المسند ٣/٣٢١ .

(٢) الحنوط : طيب يخلط للميت خاصة .



لَتُظْهِرَ لِلنَّاسِ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةُ الْحَيِّ ، يُجْعَلُ الظَّاهِرُ أَفْخَرَ ثِيَابِهِ . وَيَجْعَلُ عَلَيْهَا حَنُوطًا ، ثُمَّ يَسْطُ الثَّانِيَةَ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْحُسْنِ وَالسَّعَةِ عَلَيْهَا ، وَيَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا ، ثُمَّ يَسْطُ فَوْقَهَا الثَّالِثَةَ ، وَيَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنُوطًا وَكَافُورًا ، وَلَا يَجْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْعُلْيَا ، وَلَا عَلَى النَّعْشِ شَيْئًا مِنْ [ ١١٩/٢ ظ ] الْحَنُوطِ ؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَا تَجْعَلُوا عَلَى أَكْفَانِي حَنُوطًا<sup>(١)</sup> . ثُمَّ يُحْمَلُ الْمَيِّتُ مَسْتَوْرًا بِثَوْبٍ فَيُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا ؛ لِأَنَّهُ أَمْكُنُ لِإِدْرَاجِهِ فِيهَا ، وَيُجْعَلُ مِنَ الْحَنُوطِ وَالْكَافُورِ فِي قُطْنٍ ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْتَيْتِهِ بَرْقِي ، وَيُكْثَرُ ذَلِكَ لِيَرُدَّ شَيْئًا إِنْ خَرَجَ مِنْهُ حِينَ تَحْرِيكِهِ ، وَيُسَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ ، وَهُوَ السَّرَاوِيلُ بِلَا أَكْمَامٍ ، لِيَجْمَعَ أَلْتَيْتَهُ وَمَنَاتَتَهُ ، وَيُجْعَلُ بَاقِي الطَّيِّبِ عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ،

الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ ، تَجْمَعُ أَلْتَيْتَهُ وَمَنَاتَتَهُ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِعِ الْإِنْصَافِ سُجُودِهِ .

قوله : وَإِنْ طَيِّبٌ جَمِيعٌ بَدَنُهُ كَانَ حَسَنًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، لَكِنْ يُسْتَنْتَى دَاخِلُ عَيْنِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَنْصُوصُ يَكُونُ دَاخِلَ عَيْنِيهِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَقِيلَ : يُطَيِّبُ أَيْضًا دَاخِلُ عَيْنِيهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ . وَقِيلَ : التَّطْيِيبُ وَعَدْمُهُ سَوَاءٌ .

**فَالِدَتَانِ** ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُوضَعُ فِي عَيْنِيهِ كَافُورٌ . الثَّانِيَةُ ، يُكْرَهُ الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ فِي الْحَنُوطِ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب النهي عن أن تتبع الجنائز بنار ، من كتاب الجنائز . الموطأ / ١ / ٢٢٦ .

ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ  
فَوْقَهُ ، ثُمَّ يُفَعَّلُ [ ١٠٠ ر ] بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ  
رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يَعْقِدُهَا ، .....

في فيه ، ومنخره ، وعينه ، لئلا يحدثَ منهم حادثٌ ، وكذلك في  
الجراحِ النَّافِذَةِ ، ويتركُ منه على مواضعِ السُّجُودِ تَشْرِيفًا لهذه الأَعْضَاءِ  
المُخْتَصَّةِ بِالسُّجُودِ ، وَيُطَيَّبُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَتَطَيَّبُ هَكَذَا ،  
وإن طَيَّبَهُ كُلُّهُ كَانَ حَسَنًا .

٧٦٧ - مسألة : ( ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ،  
ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ) وَإِنَّمَا اسْتَجَبَ ذَلِكَ ، لئلا يَسْقُطَ  
عنه الطَّرَفُ الْأَيْمَنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينِهِ فِي الْقَبْرِ ( ثُمَّ يُفَعَّلُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ  
كَذَلِكَ ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ) لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالسَّتْرِ  
مِنْ رِجْلَيْهِ ، فَالاحتِطَاطُ لَسِتْرِهِ بِتَكْثِيرِ مَا عِنْدَهُ أَوْلَى ، ثُمَّ يَجْمَعُ مَا فَضَّلَ  
( 'عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ' ) ، فَيُرَدُّهُ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ خَافَ انْتِشَارَهَا  
عَقَدَهَا ، فَإِذَا وَضَعَهُ فِي قَبْرِهِ حَلَّهَا ؛ لِأَنَّ عَقْدَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ لِلْخَوْفِ مِنْ

قوله : ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ فَوْقَهُ ، ثُمَّ  
يُفَعَّلُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ . فظَاهِرُهُ ، أَنَّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الَّتِي مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ ، تُرَدُّ  
عَلَى اللَّفَافَةِ الَّتِي مِنْ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » .  
وَقَالَ : لئلا يَسْقُطَ عَنْهُ الطَّرَفُ الْأَيْمَنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينِهِ فِي الْقَبْرِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْحَوَاشِي » . وَعَلَّلَهُ بِذَلِكَ . وَزَادَ فَقَالَ : لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةُ الْأَخْيَاءِ فِي لُبْسِ الْأَقْبِيَةِ

## وَتَحُلَّ الْعُقْدُ فِي الْقَبْرِ ، وَلَا يُخْرَقُ الْكَفَنُ .

انتشارها . وقد أُمنَ بِدَفْنِهِ . وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَدْخَلَ نُعَيْمُ ابْنَ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيَّ الْقَبْرَ ، نَزَعَ الْأُخْلَةَ بَيْنَهُ (١) . وعن ابنِ مَسْعُودٍ ، وَسَمَرَةَ نَحْوَهُ ( وَلَا يُخْرَقُ الْكَفَنُ ) لِأَنَّهُ إِفْسَادٌ لَهُ .

**فصل :** وتكرره الزيادة في الكفن على ثلاثة أثواب ؛ لما فيه من إضاعة المال ، وقد نهى عنه عليه السلام . ويخرم ترك شيء مع الميت من ماله لغير حاجة ؛ لما ذكرنا ، إلا مثل ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَرَكَ تَحْتَهُ

وَالْفَرَجِيَّاتِ (٢) . وعَلَّاهُ ابْنُ مُنَجَّى فِي « شَرْحِهِ » بِالْكَلَامِ الْأَخِيرِ ، وَزَادَ ، وَالْأُرْدِيَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » ، أَنَّهُ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ طَرَفُهَا الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ كَذَلِكَ ، عَكْسُ الْأُولَى . وَقَالَ : جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ . قُلْتُ : مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . قَالَ الْمَجْدُ : لِأَنَّهُ عَادَةٌ لُبْسُ الْحَيِّ فِي قَبَائِهِ وَرَدَائِهِ وَنَحْوِهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » مِنْ عِنْدِهِ : وَيَتَوَجَّهُ اِحْتِمَالٌ ، أَنَّهُمَا سَوَاءٌ .

قوله : وَتَحُلَّ الْعُقْدُ فِي الْقَبْرِ - بلا نزاع - وَلَا يُخْرَقُ الْكَفَنُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَرَاهَةُ تَحْرِيقِ الْكَفَنِ مُطْلَقًا . وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ . وَقَالَ : فَأَيْتُهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِيهَا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : لَا يُخْرَقُ إِلَّا لَخَوْفِ تَبْشِيهِ . قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ : وَلَوْ خِيفَ تَبْشِيهِ لَا يُخْرَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا يُخْرَقُ إِلَّا لَخَوْفِ تَبْشِيهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب عقد الأكفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر ، من كتاب الجنائز .

السنن الكبرى ٣ / ٤٠٧ .

(٢) الفرعيات : ثوب واسع طويل الأهدام يتزيا به علماء الدين .

وَأَنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَمِئْزَرٍ وَلِفَافَةٍ ، جَازٌ .

قَطِيفَةٌ فِي قَبْرِهِ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَرِكَ نَحْوَهُ فَلَا بَأْسَ .

٧٦٨ - مسألة: (وَأَنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَمِئْزَرٍ وَلِفَافَةٍ، جَازٌ) التَّكْفِينُ فِي الْقَمِيصِ وَاللِّفَافَةِ وَالْمِئْزَرِ جَائِزٌ ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ ، وَهَذَا جَائِزٌ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمِيصَهُ لَمَّا مَاتَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . فَيُؤْزَرُ بِالْمِئْزَرِ ، وَيُلْبَسُ الْقَمِيصُ ، ثُمَّ يُلْفُ بِاللِّفَافَةِ بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ جَعَلُوهُ قَمِيصًا ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَمِيصٍ لَهُ كُمَانٌ وَتَخَارِيسَانٌ<sup>(٣)</sup> وَأَزْرَارٌ ، وَلَا يُزَرُّ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ .

**فصل :** قال أبو داود : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يَتَّخِذُ الرَّجُلُ كَفَنَهُ يُصَلِّي فِيهِ أَيَّامًا . أَوْ قُلْتُ : يُحْرِمُ فِيهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ وَيَضَعُهُ لِكَفَنِهِ ؟ فَرَأَاهُ حَسَنًا . قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ جَدِيدًا أَوْ غَسِيلًا . وَكَرِهَ أَنْ يَلْبَسَهُ حَتَّى يُدْنِسَهُ .

**فصل :** وَيَجُوزُ التَّكْفِينُ فِي ثَوْبَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي

قوله : وَأَنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَمِئْزَرٍ وَلِفَافَةٍ ، جَازٌ . مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ» : فَإِنْ تَعَدَّرَتِ اللَّفَافَةُ ، كُفِّنَ فِي مِئْزَرٍ وَقَمِيصٍ وَلِفَافَةٍ ، فَظَاهِرُهُ ، الْكَرَاهَةُ مَعَ عَدَمِ التَّعَدُّرِ ، أَوْ لَا يَجُوزُ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب جعل القطيفة في القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٦٨/٤ . والنسائي ، في : باب وضع الثوب في اللحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٨ ، ٣٥٥ .  
(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٢ .  
(٣) في الأصل : « وَتَخَارِيسَانٌ » . والتخريص لغة في الدخريص . وتقدم معناه في صفحة ٥٧ .

وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: إِزَارٍ، وَخِمَارٍ، وَقَمِيصٍ، وَلِفَافَتَيْنِ. المنع

الشرح الكبير

وَقَصَّتْهُ دَابَّتُهُ : « وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> .

٧٦٩ - مسألة : ( وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ، وَخِمَارٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَلِفَافَتَيْنِ ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَكْثَرُ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ تَكْفِنَ الْمَرْأَةِ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ . مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَالتَّخِيعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : تُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ : دِرْعٍ ، وَثَوْبٍ تَحْتَ الدِّرْعِ تُلْفُ بِهِ ، وَثَوْبٍ فَوْقَهُ تُلْفُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى<sup>(٣)</sup> :

فَالثَّوْبَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَكُونُ الْقَمِيصُ بِكُمَيْنِ وَذَخَارِيصَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا . الثَّانِيَةُ ، الْإِزَارُ ؛ الْقَمِيصُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الْجَرَقِيِّ وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُزْرُ عَلَيْهِ .

قوله : وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ؛ إِزَارٍ ، وَخِمَارٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَلِفَافَتَيْنِ . هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال الزُّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى »<sup>(٤)</sup> : هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ . قَالَ الطُّوفِيُّ فِي « شَرْحِ الْبَجَرَقِيِّ » : وَهُوَ أَوَّلِيُّ وَأَظْهَرُ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ : عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَشْيَاخِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْعُقُودِ » لابن التَّنَائِي ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ،

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٢٧ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق بمعناه ، في : باب كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

(٣) في النسخ : « موسى بن سليمان » وهو خطأ . وأثبتناه على الصواب كما في مصنف عبد الرزاق . وانظر

المعنى ٣٩١/٣ ، وتقدم التعريف به في ٤٠٦/٤ .

(٤) ٣٩٢ ، ٣٩١/٣ .

دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَلِفَافَةٌ<sup>(١)</sup> . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَإِنَّمَا اسْتُحِبَّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
الْمَرْأَةَ تَزِيدُ فِي حَالِ حَيَاتِهَا عَلَى الرَّجُلِ فِي السَّتْرِ لَزِيَادَةِ عَوْرَتِهَا عَلَى عَوْرَتِهِ ،  
فكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَمَّا كَانَتْ تَلْبَسُ الْمَخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا . وَهُوَ أَكْمَلُ  
أَحْوَالِ الْحَيِّ ، اسْتُحِبَّ لِلبَّاسِهَا إِيَّاهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ ،  
[ ١٢٠/٢ ] وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَائِنٍ الثَّقَفِيَّةِ ،  
قَالَتْ : كُنْتُ فِي مَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا ،  
فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا الْحِقَاءَ<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ الدَّرْعُ ، ثُمَّ الْخِمَارُ ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةُ<sup>(٤)</sup> ،

و « التَّلْخِصِر » ، و « الْبُلْعَةُ » ، و « النَّظْم » ، و « الْوَجِيز » . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْمُسْتَوْعِب » ، و « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، و « الْفُرُوع » . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ  
أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ تُكْفَنُ بِخِرْقَةٍ يُشَدُّ بِهَا فَخِذَاهَا ، ثُمَّ مِزْرٌ ، ثُمَّ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ ، ثُمَّ  
لِفَافَةٌ وَاحِدَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرْقِيُّ ، و « الْمُحَرَّر » ، و « الْإِفَادَات » ،  
و « الْمُنَوَّر » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، و « الْفَائِق » ، و « مَجْمَعُ  
الْبَحْرَيْن » . وَقَالَ : هُوَ الْاِخْتِيَارُ . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي  
« شَرْحِهِ » : وَعِنْدِي أَنَّهُ يُشَدُّ فَخِذَاهَا بِالْإِزَارِ تَحْتَ الدَّرْعِ ، وَتُلَفُّ فَوْقَ الدَّرْعِ  
وَالْخِمَارِ بِاللِّفَافَتَيْنِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،  
و « الْحَاوِثَيْن » : وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَخِمَارٍ وَلِفَافَتَيْنِ ، وَمَا يُشَدُّ  
فَخِذَيْهَا . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَشَدُّ فِي « الرَّعَايَةِ

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

(٢) في : باب في كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٨ / ٢ .

(٣) الحقاء : هو الإزار الذي يشد على العورة .

(٤) الملحفة : الملاية التي تلتحف بها المرأة .

ثم أدرجت بعد ذلك في التَّوْبِ الْآخِرِ . قالت : ورسول الله ﷺ عند الباب معه كفنها ، يُناوِلُناها تَوْبًا تَوْبًا . وَرَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَاوَلَهَا إِزَارًا ، وَدِرْعًا ، وَخِمَارًا ، وَتَوْبَتَيْنِ (١) .

**فصل :** قال أحمد : يُكْفَنُ الصَّبِيُّ فِي خِرْقَةٍ ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ . وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَنَحْوَهُ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَغَيْرُهُمْ . لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ تَوْبًا يُجْزِئُهُ ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ .

**فصل :** قال المَرُودِيُّ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : فِي كَمْ تُكْفَنُ الْجَارِيَةُ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ ؟ قَالَ : فِي لِفَافَتَيْنِ ، وَقَمِيصٍ ، لَا خِمَارَ فِيهِ . وَكُفِّنَ ابْنُ سِيرِينَ

الصُّغْرَى « ، فَرَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ مَا يُشَدُّ فِخْذُهَا . انْتَهَى . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : لَا بَأْسَ أَنْ تُنْقَبَ . وَذَكَرَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ وَجْهًا ، أَنَّهَا تُسْتَرُّ بِالْخِرْقَةِ ، وَهُوَ أَنْ يُشَدَّ فِي وَسْطِهَا ، ثُمَّ تُؤْخَذُ أُخْرَى فَيُشَدُّ إِحْدَى طَرَفَيْهَا مِمَّا يَلِي ظَهْرَهَا ، [ ١٨١/١ ] وَالْأُخْرَى مِمَّا يَلِي السُّرَّةَ ، وَيَكُونُ لِحَامُهَا عَلَى الْفَرْجَيْنِ ؛ لِيُوقَنَّ بِذَلِكَ مِنْ غَدَمِ خُرُوجِ خَارِجٍ . وَقَالَ : هُوَ الْأَشْهُرُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ .

**فائدة :** يُكْفَنُ الصَّبِيُّ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَيَجُوزُ فِي ثَلَاثَةٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَإِنْ وَرِثَهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ ، لَمْ تُجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَى تَوْبٍ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ . وَتُكْفَنُ الصَّغِيرَةُ فِي قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ إِنْ كَانَ لَهَا دُونَ تِسْعٍ ، وَكَذَا ابْنَةُ تِسْعٍ إِلَى الْبُلُوغِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدِّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ ، أَنَّهَا مِثْلُ الْبَالِغَةِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَتُكْفَنُ الْجَارِيَةُ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ فِي لِفَافَتَيْنِ وَقَمِيصٍ . ثُمَّ اخْتَلَفَ

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٦٨ .

يُنْتَأَلُهُ قَدْ أَغْصَرَتْ ، أَيْ قَارَبَتِ الْمَحِيضَ فِي قَمِيصٍ وَلِفَاقَتَيْنِ . وَرَوَى فِي بَقِيرٍ وَلِفَاقَتَيْنِ<sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : الْبَقِيرُ الْقَمِيصُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ كُمَانٌ . وَالْحَدُّ الَّذِي تَصِيرُ بِهِ الْجَارِيَةُ فِي حُكْمِ الْمَرَأَةِ فِي الْكَفَنِ هُوَ الْبُلُوغُ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »<sup>(٢)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى خِمَارٍ فِي صَلَاتِهَا ، كَذَلِكَ فِي كَفْنِهَا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ : إِذَا كَانَتْ بِنْتُ تِسْعٍ يُصْنَعُ بِهَا مَا يُصْنَعُ بِالْمَرَأَةِ . وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بِعَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ تِسْعًا فَهِيَ امْرَأَةٌ<sup>(٤)</sup> .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ تُكْفَنَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَرِيرِ . وَكَرِهَ ذَلِكَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا أَحْفَظُ

الإنصاف في حَدِّ الْبُلُوغِ ؛ فَقِيلَ عَنْهُ : إِنَّهُ الْبُلُوغُ الْمُعْتَادُ . وَقِيلَ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ عَنْهُ : إِنَّهُ بُلُوغُ تِسْعٍ سِنِينَ . انْتَهَى . وَحَكَاهُمَا فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » رِوَايَتَيْنِ ، وَأُطْلِقَهُمَا .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَارِيَةِ فِي كَمِ تَكْفِنَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفُ ٢٦٤/٣ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ١٩٧/٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِجِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ ، وَفِي : بَابِ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ ، وَبَابِ تَزْوِجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ ، وَبَابِ مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧١/٥ ، ٢٢/٧ ، ٢٧ ، ٢٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِجِ الصَّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٩٠/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ نِكَاحِ الصَّغَارِ بِزَوْجِهِنِ الْآبَاءِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . ابْنُ مَاجَةَ ٦٠٣/١ ، ٦٠٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزْوِجِ الصَّغَارِ إِذَا زَوَّجَهُنِ آبَاؤُهُنَ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٥٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٤٢/٦ ، ١١٨ ، ٢١١ .

(٤) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ٣٨٥/٢ .



وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ .

المقنع

الشرح الكبير

عن غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وفي جَوَازِ تَكْفِينِ الْمَرَأَةِ بِالْحَرِيرِ احْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ . وهو أَقْسَرُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لُبْسِهَا فِي حَيَاتِهَا . وَالثَّانِي ، الْمَنْعُ . لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْبَسُهُ فِي حَيَاتِهَا ؛ لِأَنَّهَا مَحَلٌّ لِلزَّيْنَةِ وَالشَّهْوَةِ ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ . وعلى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ . وكذلك يُكْرَهُ تَكْفِينُهَا بِالْمُعَصَفِرِ ، وَنَحْوِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . قال الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يُكْفَنُ فِي الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْعَصَبِ ؛ يَعْنِي مَا صُنِعَ بِالْعَصَبِ ، وهو ثَبْتُ بِالْيَمَنِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ أَحَبَّ أَهْلُ الْمَيِّتِ أَنْ يَرَوْهُ لَمْ يُمْنَعُوا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : لَمَّا قُتِلَ أُنِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِهِ وَأَبْكِي ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي <sup>(٢)</sup> . وقالت عائشة : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُ عِثَانَ بْنِ مَظْعُونٍ وهو مَيِّتٌ ، حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمْعَ تَسِيلُ <sup>(٣)</sup> . والحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ .

٧٧٠ - مسألة : ( والواجب من ذلك ثوبٌ يسترُ جميعه ) لِما رَوَتْ

قوله : وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ . يعْنِي ، الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَالْكَبِيرَ

الإنصاف

(١) في اللسان : العصب يرود بمنية يعصب غزلها ، أي يجمع ويشد ، ثم يصبغ وينسج ، فيأتي موشيا لبقاء ما عصب به أبيض .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفته ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٩١ ، ٥ / ١٣١ . ومسلم ، في : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٩١٧ . والنسائي ، في : باب تسجئة الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٨ ، ٣٠٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في تغيب الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تغيب الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وابن ماجه =

أَمْ عَظِيَّةٌ ، قَالَتْ : لَمَّا فَرَعْنَا ، يَغْنَى مِنْ غَسَلِ ابْنَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ ، فَقَالَ : « أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ » . وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ : مَعْنَى أَشْعِرْنَهَا . الْفُقْنَهَا فِيهِ . وَلِأَنَّ الْعَوْرَةَ الْمُعْلَظَةَ يُجْزَى فِي سِتْرِهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، فَكَفَنُ الْمَيِّتِ أَوَّلَى . وَهَذَا وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَظَاهِرٌ مَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْوَاجِبَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، كَالْحَيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزَى لِلْقَادِرِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ . قَالَ : لِأَنَّهُ لَوْ أَجْزَأَ أَقْلٌ مِنْهَا ، لَمْ يُجْزِ التَّكْفِينُ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ أَتْيَامٌ ، اخْتِطَاطًا لَهُمْ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَمَا اخْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّكْفِينُ بِالْحَسَنِ مَعَ حُصُولِ الْإِجْزَاءِ بِمَا دُونَهُ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا يَسْتُرُ جَمِيعَهُ ، سَتَرَ رَأْسَهُ ، وَجُعِلَ عَلَى رِجْلَيْهِ حَشِيشٌ أَوْ وَرَقٌ ، كَمَا رَوَى عَنْ مُصْعَبٍ ، أَنَّهُ قُبِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ يَكْفُنُ فِيهِ ، إِلَّا نَمْرَةً<sup>(٢)</sup> ، فَكَانَتْ إِذَا وُضِعَتْ عَلَى رَأْسِهِ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا وُضِعَتْ عَلَى رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْطَى

وَالصَّغِيرَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : تَجِبُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَقِيلَ : تَجِبُ خَمْسَةٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ أَوَّلُ الْفَصْلِ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا وَزِيَادَةٍ .

= في : باب ما جاء في تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٦٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند

. ٢٠٦ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٣ / ٦ .

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٦٨ .

(٢) النمرة : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الأعراب .

رَأْسُهُ ، وَيُجْعَلُ عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرُ<sup>(١)</sup> . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ سَتَرَهَا ، كَحَالِ الْحَيَاةِ . فَإِنْ كَثُرَ الْقَتْلَى ، وَقَلَّتِ الْأَكْفَانُ ، كَفَّنَ الرَّجُلَانِ<sup>(٣)</sup> وَالثَّلَاثَةَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ . قَالَ أَنَسٌ : كَثُرَ الْقَتْلَى ، وَقَلَّتِ الثِّيَابُ ، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ، قَالَ : فَكَفَّنَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا لَفْظُهُ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

**فصل في الصلاة على الميّت : والصلاة على الميّت [ ١٢٠/٢ ] ط [ فَرَضُ**

فوائد ؛ قوله : **فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ** . تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ . وَتَقَدَّمَ مَنْ أَوْلَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، فِي كَلَامِهِ أَيْضًا . وَتُسَنُّ لَهَا الْجَمَاعَةُ بِلَا نِزَاعٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهَا تَسْقُطُ بِصَلَاةِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَ« مَجْمَعِ

(١) الإذخر : نبات ذكي الريح ، وإذا جف أبيض .

(٢) في : باب إذا لم يجد كفنا ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب غزوة أحد ، وباب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازي ، وفي : باب فضل الفقر ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٩٨/٢ ، ٧١/٥ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١١٩/٨ . كما أخرجه مسلم ، في : باب في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٩/٢ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الدليل على أن الكفن من جميع المال ، من كتاب الرضايا ، وفي : باب كراهية المغلاة في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٠٤/٢ ، ١٧٧ . والترمذي ، في : باب مناقب مصعب بن عمير رضي الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذي ١٣ / ٢٣٨ . والنسائي ، في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٣) في م : « الرجل والرجلان » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قتل أحد وذكر حمزة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤/٢٣٤ .

كِفَايَةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (١) .

الْبَحْرَيْنِ . وعنه ، لا تَسْقُطُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ فِصَاعِدَا . وقيل : لا تَسْقُطُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ فِصَاعِدَا . اخْتَارَهُ صَاحِبُ « الرُّوضَةِ » . وقيل : تَسْقُطُ بِنِسَاءٍ وَخَبَائِثٍ عِنْدَ عَدَمِ الرِّجَالِ ، وَإِلَّا فَلَا . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : وهو ظاهرُ كلامِ بعضِ أَصْحَابِنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، و « الْفَاتَنِ » . وَقَدَّمَ الْمَجْدُ سَقُوطَ الْفَرْضِ بِفِعْلِ الْمُمَيِّزِ كَتُسْلِيهِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وقيل : لا تَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهَا نُقِلَ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرِّعَايَةِ » ، و « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » . وَيَأْتِي هَلْ يُسَنُّ لِلنِّسَاءِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ جَمَاعَةً ؟ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُ النِّسَاءِ ، صَلَّيْنِ عَلَيْهِ . مُسْتَوْفَى .

فَانْدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ الصُّفُوفُ عَنْ ثَلَاثَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ . فُلُو وَقَفَ فِيهَا قَدْماً ، جَازَ عِنْدَ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » ، وَابْنِ عَقِيلٍ ، وَأَبِي الْمَعَالِي ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ أَنْ يَعْيْنَ صَفًّا ثَالِثًا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . قال فِي « الْفُصُولِ » : فَتَكُونُ مَسْأَلَةٌ مُعَايَاقٍ . انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَدَمُ الصَّحَّةِ ، كَصَلَاةِ الْفَرْضِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ؛ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً قَدْماً ، لَمْ يَصِحَّ . الثَّانِيَةُ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِإِمَامٍ ، إِجْمَاعًا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ؛ اخْتَارَ أَمَالَهُ وَتَعْظِيمًا . وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ ، وَالبَزَّازُ ، أَنَّهُ (٢) « أَوْصَى بِذَلِكَ » (٣) . قال فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : وَلَأنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَقَرَّ خَلِيفَةً بَعْدَ ، فَيَقْدَمُ ، فُلُو تَقْدَمُ أَحَدٌ رُبَّمَا أَفْضَى إِلَى شَحْنَاءٍ . انْتَهَى . قُلْتُ : فِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ ، أَنَّ أَبَا

(١) تقدم تحريجه في ٣٩/٣ .

(٢) زيادة من : .

(٣) ذكره الهيثمي في : مجمع الروايات ٢٤/٩ . وقال : رواه البزار ، والطبراني في الأوسط .

السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، وَوَسَطِ الْمَرْأَةِ ، ..... المقنع

٧٧١ - مسألة : ( السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، وَوَسَطِ الْمَرْأَةِ ) الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ جِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، وَوَسَطِ الْمَرْأَةِ . وَإِنْ وَقَفَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ خَالَفَ السُّنَّةَ ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ . وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِقُرْبِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ، فَالْوَاقِفُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا وَاقِفٌ عِنْدَ الْآخَرِ . وَقَالَ

بُكَرٌ تَوَلَّى الْخِلَافَةَ<sup>(١)</sup> قَبْلَ ذَنْبِهِ . الإنصاف

قوله : السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ . هَذَا اخْتَدَى الرَّوَايَتَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ يَقِفُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهَا الْأَكْثَرُ أَيْضًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ التَّرْكَشِيُّ : نَصَّ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةِ عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى »<sup>(٢)</sup> : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقِفُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ ، وَعِنْدَ مَنْكِبَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَ « الْمَذْهَبُ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبُ » ، وَ « التَّلْخِيسُ » ، وَ « الْبُلْغَةُ » ، وَ « الْمُحَرَّرُ » ، وَ « النَّظْمُ » ، وَ « الْإِفَادَاتُ » ، وَ « الْوَجِيزُ » ، وَ « الْمُتَوَرِّدُ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ :

(١) زيادة من : ١ .

(٢) ٤٥٢ / ٣ .

أبو حنيفة : يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ ، فَإِذَا وَقَفَ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ ، فَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَقِفُ عِنْدَ وَسْطِ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَ مَنْكِبِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ أَعَالِيهَا أَمْثَلُ وَأَسْلَمُ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ ابْنُ يَزِيدَ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الدَّمَشَقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : رَأَيْتُ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْقَعِ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ ، فَإِذَا كَانُوا رِجَالًا صَفَّهَم ، ثُمَّ قَامَ وَسَطَهُمْ ، وَإِذَا كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً جَعَلَ رَأْسَ أَوَّلِ امْرَأَةٍ عِنْدَ رُكْبَةِ الرَّجُلِ ، ثُمَّ يَقُومُ وَسَطَ الرِّجَالِ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ أَنْسَا صَلَّى عَلَى رَجُلٍ ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ ، فَقَامَ حِيَالَ وَسْطِ السَّرِيرِ ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْجِنَازَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا ، وَمِنْ الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ ؟ قَالَ نَعَمْ . فَلَمَّا فَرَّغَ ، قَالَ : احْفَظُوا . قَالَ

وصححه ابن هُبَيْرَةَ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ : الْقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ ؛ فَإِنَّ الْوَاقِفَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْآخَرِ لِتَقَارُبِهِمَا ، فَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ وَقَفَ بَيْنَهُمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقِيلَ : يَقُومُ عِنْدَ مَنْكِبَيْهِ . وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ فِي « الْمُعْنَى » .

قوله : وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْأَكْثَرُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، يَقِفُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرِّعَايَةِ » . قَالَ الْخَلَّالُ : رِوَايَةُ قِيَامِهِ عِنْدَ صَدْرِ الْمَرْأَةِ سَهْوٌ ، فِيمَا حَكَّيَ عَنْهُ ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٦٧/٣ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا فيه إذا اجتمع رجل وامرأة كيف يصنع في القيام عليهما ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣١٤/٣ .

وَيُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ ، وَيُجْعَلُ وَسْطُ الْمَرْأَةِ حِذَاءَ رَأْسِ  
الرَّجُلِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ .

الترمذي<sup>(١)</sup> : هذا حديث حسن . وعن سَمُرَةَ ، قال : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ  
ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا ، فَقَامَ وَسْطَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالْمَرْأَةُ  
تُخَالِفُ الرَّجُلَ فِي مَوْقِفِ الصَّلَاةِ ، فَجَازَ أَنْ تُخَالِفَهُ هَهُنَا ، وَقِيَامُ الْإِمَامِ  
عِنْدَ وَسْطِهَا أَسْتَرُّ لَهَا ، فَكَانَ أَوْلَى .

٧٧٢ - مسألة : ( وَيُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ ، وَيُجْعَلُ وَسْطُ الْمَرْأَةِ  
حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ . وقال القاضي : يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ ) إِذَا كَانَتْ

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ ، يَقُومُ  
مِنَ الْخُتْمَيْنِ بَيْنَ الصَّدْرِ وَالْوَسْطِ ، [ ١٨١/١ ط ]<sup>(٣)</sup> وَكَذَا لَوْ اجْتَمَعَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ، عَلَى  
إِحْدَى الرُّوَايَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ » .  
قال : وَالْمُنْتَصِصُ ، وَبِهَا قَطَعَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَ « الْجَامِعِ » ،  
وَالشَّرِيفُ ، يُسَوَّى بَيْنَ رَأْسَيْهِمَا ، وَيَقِفُ حِذَاءَ صَدْرِهِمَا . وَعَنهُ ، التَّخْيِيرُ ، مَعَ  
اخْتِيَارِ التَّنْصِيفِ<sup>(٤)</sup> .

قوله : وَيُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) في : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٥١ ،  
٢٥٢ . كما أخرجه أبو داود مطولا ، في : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن  
أبي داود ٢ / ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائزة ، من كتاب  
الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٨ .  
(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٦ .

(٣-٣) في ط : « وَيَأْتِي الْخِلَافُ ، فِي حُلِّ الْوُقُوفِ إِذَا اجْتَمَعَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ قَرِيبًا ، وَتَحْرِيرُهُ . فَائِدَةٌ : لَمْ  
يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ وَلَا غَيْرُهُ مَوْقِفَ الْمُنْفَرِدِ . قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ : وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ كَالْإِمَامِ . انْتَهَى . وَهُوَ كَمَا قَالَ .

الجنائز نَوْعًا وَاحِدًا ، قُدِّمَ أَفْضَلُهُمْ إِلَى الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ يَلِي الْإِمَامَ فِي صَفِّ الْمَكْتُوبَةِ ، فَكَذَلِكَ هُنَا . وَقَدْ ذُلَّ عَلَى الْأَصْلِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوَّلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ »<sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَسَاوَوْا فِي الْفَضْلِ ، قُدِّمَ الْأَكْبَرُ فَالْأَكْبَرُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُيْمُونِيِّ . فَإِنْ تَسَاوَوْا قُدِّمَ السَّابِقُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقَدِّمُ السَّابِقُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ، وَلَا تُقَدِّمُ الْمَرْأَةَ إِنْ كَانَتْ سَابِقَةً ؛ لِمَوْضِعِ الذِّكُورِيَّةِ . فَإِنْ تَسَاوَوْا قُدِّمَ الْإِمَامُ مَنْ شَاءَ ، فَإِنْ تَشَاخَوْا أقرَعَ بَيْنَهُمْ .

**فصل :** فَإِنْ كَانُوا أَنْوَاعًا ، كَرِجَالٍ وَصِبْيَانٍ وَخَنَائِي وَنِسَاءٍ ، قُدِّمَ الرِّجَالُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ، إِلَّا مَا حَكَيْنَا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي ، إِذَا سَبَقَ الصَّبِيُّ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . ثُمَّ يُقَدِّمُ بَعْدَهُمُ الصَّبِيَّانَ . هَذَا الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ،

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : يُقَدِّمُ الْأَكْبَرُ . وَقِيلَ : يُقَدِّمُ الْأَذْيَنُ . وَقِيلَ : يُقَدِّمُ السَّابِقُ ، إِلَّا الْمَرْأَةَ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي . وَقَالَ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ . انْتَهَى . ثُمَّ الْقُرْعَةُ ، وَمَعَ التَّسَاوِي يُقَدِّمُ مَنْ اتَّفَقَ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ إِلَى الْإِمَامِ الرَّجُلُ الْحُرُّ ، ثُمَّ الْعَبْدُ الْبَالِغُ ، ثُمَّ الصَّبِيُّ الْحُرُّ ، ثُمَّ الْعَبْدُ ، ثُمَّ الْخُنْتِيُّ ، ثُمَّ الْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ ، ثُمَّ الْأُمَةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْبُلْغَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ،

(١) تقدم تخريجه في ٤ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ .



والشافعي . وقال الخرقى : يُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَى الصِّبْيَانِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ شَخْصٌ مُكَلَّفٌ ، فَهِيَ أَحْوَجُ إِلَى الشَّفَاعَةِ . وَرَوَى عَمَّارٌ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، أَنَّهُ شَهِدَ جِنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ وَابْنِهَا ، فَجَعَلَ الْعَلَامُ مِمَّا يَلِى الْقَبْلَةَ ، فَأُنْكَرْتُ ذَلِكَ ، وَفِي الْقَوْمِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقَالُوا : هَذِهِ السُّنَّةُ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ يُقَدَّمُونَ عَلَيْهِنَّ فِي الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا اجْتَمَعُوا ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْجَنَائِزِ ، كَالرِّجَالِ . فَأَمَّا حَدِيثُ عَمَّارٍ ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ جَعَلَهَا مِمَّا يَلِى الْقَبْلَةَ ، وَجَعَلَ ابْنَهَا مِمَّا يَلِىهِ . كَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَعَمَّارٌ مَوْلَى بَنِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ . وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا <sup>(٢)</sup> . وَلَفْظُهُ قَالَ : شَهِدْتُ جِنَازَةَ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ ، فَقَدَّمْتُ الصَّبِيَّ مِمَّا

و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، الْإِنْصَافِ ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيسَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، تُقَدَّمُ الْمَرْأَةُ عَلَى الصَّبِيِّ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَاخْتَارَهَا الْخَرَقِيُّ ، وَأَبُو الْوَفَاءِ ، وَنَصَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، تُقَدَّمُ الْمَرْأَةُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ . وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ إِجْمَاعًا . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الصَّبِيُّ عَلَى الْعَبْدِ . وَاخْتَارَهَا الْحَلَّالُ . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الْعَبْدُ عَلَى الْحُرِّ إِذَا كَانَ دُونَهُ . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ . وَتَقَدَّمُ

(١) انظر ما يأتى فى تخرىج الحديث عند أبى داود والنسائى .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا حضر جنازة رجال ونساء من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٦ . والنسائى ، فى : باب اجتماع جنازة صبي وامرأة ، من كتاب الجنائز ، ونحوه عن نافع ، فى : باب اجتماع جنازة الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٧ ، ٥٨ .

يَلَى الْقَوْمَ ، وَوُضِعَتِ الْمَرْأَةُ وَرَاءَهُ . وَفِي الْقَوْمِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقُلْنَا لَهُمْ : فَقَالُوا : السُّنَّةُ . أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ زَيْدَ بْنَ عُمَرَ هُوَ ابْنُ أُمِّ كَلْثُومٍ ، الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ مَعَهَا ، وَكَانَ رَجُلًا لَهُ أَوْلَادٌ . [ ١٢١/٢ ] كَذَلِكَ قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ . وَلَأَنَّ زَيْدًا ضُرِبَ فِي حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَ بَنِي عَدِيٍّ ، فِي خِلَافَةٍ بَعْضُ بَنِي أُمَيَّةَ ، فَضُرِعَ وَحُمِلَ ، فَمَاتَ . وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا رَجُلًا .

**فصل :** وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي تَقْدِيمِ الْخُنْثَى عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا ، وَأَدْنَى أَحْوَالِهِ مُسَاوَاتُهُ لَهَا . وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِشَرَفِهِ وَتَقْدِيرِهِ عَلَيْهِ فِي الْإِمَامَةِ . وَكَذَلِكَ فِي تَقْدِيمِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّغِيرِ لَذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي جِنَازَةِ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، يُجْعَلُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلَى الْإِمَامَ ،

ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِهِمْ فِي تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْإِمَامِ ، إِذَا اجْتَمَعَتْ جَنَائِزُهُمْ . الثَّانِيَةُ ، يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ أَمَامَهُمَا فِي الْمَسِيرِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . الثَّلَاثَةُ ، قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ : وَالْحُكْمُ فِي التَّقْدِيمِ إِذَا دُفِنُوا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، حُكْمُ التَّقْدِيمِ إِلَى الْإِمَامِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . الرَّابِعَةُ ، جَمْعُ الْمُؤَنَّى فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مُتَّفَرِّدِينَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَكْسُهُ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : إِذَا اجْتَمَعَتْ جَنَائِزُ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ ، فَإِنَّ أَمِنَ التَّغْيِيرُ عَلَيْهِمْ ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَصَلَّى عَلَى كُلِّ جِنَازَةٍ وَحْدَهَا . فَإِنَّ خِيفَ عَلَيْهِمُ التَّغْيِيرُ ، وَأَمَكُنَ أَنْ يُجْعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِمَامٌ ، فَعَلْ ذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ ، صَلَّيْ عَلَيْهِمْ صَلَاةً وَاحِدَةً . انْتَهَى . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » احْتِمَالًا بِالتَّسْوِيَةِ .

والمرأة أمام ذلك ، والكبيرُ ممَّا يلي الإمام ، والصَّغِيرُ أمام ذلك ، والحرُّ ممَّا يلي الإمام ، والمملوكُ أمام ذلك . فَإِنْ اجْتَمَعَ حُرٌّ صَغِيرٌ وَعَبْدٌ كَبِيرٌ ، فقال أحمدُ ، في رواية الحسن بن محمد<sup>(١)</sup> : يُقَدَّمُ الحرُّ وإن كان غلامًا . ونقل أبو الحارث : يُقَدَّمُ الأَكْبَرُ . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : وهو أصحُّ إن شاء الله تعالى ؛ لَأَنَّهُ يُقَدَّمُ فِي الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ . وَقَوْلُ عَلِيٍّ مُتَعَارِضٌ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ : يُقَدَّمُ الْكَبِيرُ عَلَى الصَّغِيرِ ، كَقَوْلِهِ : يُقَدَّمُ الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ .

**فصل :** وإذا اجْتَمَعَ رجلٌ وامرأةٌ فصلَّى عليهما جميعًا ، جُعِلَ رَأْسُ الرجلِ حِذَاءَ وَسْطِ الْمَرْأَةِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِيَكُونَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ .

قوله : وَيُجْعَلُ وَسْطُ الْمَرْأَةِ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ . وهذا بناءٌ منه على ما قاله أولاً ؛ أَنَّهُ يَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ . وَتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَقُومُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسْطِ الْمَرْأَةِ . فَكَذَا يَجْعَلُ إِذَا اجْتَمَعُوا . وهذا الصحيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بَأَنَّهُ يُخَالِفُ بَيْنَ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ . قَالَ فِي «الْمُعْنَى»<sup>(٣)</sup> : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّيٍّ فِي «شَرْحِهِ» : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالشَّيْزَارِيُّ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ

(١) الحسن بن محمد الأماطي البغدادي ، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة . طبقات الحنابلة ١ / ١٣٨ .

(٢) في : المعنى ٥١١/٣ .

(٣) ٤٥٤/٣ (٣) .

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ . اخْتَارَهَا الْقَاضِي . وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَهْلِ مَكَّةَ ، وَأَيُّ حَنِيفَةٍ ، وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ أُمَّ كُثُومٍ بِنْتُ عَلِيٍّ ، وَابْنَتُهَا زَيْدُ بْنُ عُمَرَ تُوُفِّيَا جَمِيعًا ، فَأُخْرِجَتْ جِنَازَتَاهُمَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ، فَسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمَا وَأَرْجُلِهِمَا حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> .

الإنصاف

مِنْ الرِّجَالِ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمُنْصَوِّصَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَاخْتَارَهَا الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » ، وَ « التَّغْلِيْقِ » ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَنَصَّرَهُ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُدْهَبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَعَنْهُ ، التَّخْيِيرُ مَعَ اخْتِيَارِ التَّسْوِيَةِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ جَعَلَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ أَوْ أَسْفَلَهُ ، فَلَا بَأْسَ .

فَالدَّانِ ، إِحْدَاهُمَا ، لَوْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ مَوْتَى فَقَطْ ، أَوْ نِسَاءٌ فَقَطْ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُجْعَلُونَ دَرَجًا ؛ رَأْسُ هَذَا عِنْدَ رِجْلِ هَذَا ، وَأَنَّ هَذَا وَالتَّسْوِيَةُ سَوَاءٌ . قَالَ الْخَلَّالُ : عَلَى هَذَا ثَبَتَ قَوْلُهُ . وَأَمَّا الْخَنَائِي إِذَا اجْتَمَعُوا ، فَإِنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ . الثَّانِيَّةُ ، إِذَا اجْتَمَعَ مَوْتَى ، قُدِّمَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ أَوْلَاهُمْ بِالْإِمَامَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ .

وَيُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ ؛ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ  
 ﷺ فِي الثَّانِيَةِ ، .....  
 المقنع

٧٧٣ - مسألة : ( ثم يُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ ؛ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ ،  
 وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ  
 أَرْبَعٌ ، لَا يَجُوزُ النِّقْصُ مِنْهَا ، وَلَا تَسْنُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ  
 عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَيُكَبِّرُ الْأُولَى ، ثُمَّ يَسْتَعِيدُ ، فِي  
 الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُخَرِّجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، كَلَا اسْتِفْتَا ح .  
 وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ ، يَتَدَلَّيْهَا بِ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ،  
 كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَلَا يُسْنُ الْاسْتِفْتَا حُ ، فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ :  
 سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِ « سُبْحَانَكَ

الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
 وَ « الْمُعْنَى » ، وَنَصَرَهُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ وَلِيُّ أَسْبَقَهُمْ حُضُورًا . اخْتَارَهُ  
 الْقَاضِي . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ وَلِيُّ [ ١٨٢ / ١ ] أَسْبَقَهُمْ مَوْتًا . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ وَلِيُّ أَسْبَقَهُمْ  
 غَسْلًا . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . فَإِنْ تَسَاوَوْا ، أَقْرَعَ . وَلَوْلَى كُلِّ مَيِّتٍ أَنْ يَنْفَرِدَ  
 بِصَلَاتِهِ عَلَى مَيِّتِهِ .

قوله : وَيُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ ؛ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه ، وباب الصلاة على الجنائز بالمصل  
 والمسجد ، وباب التكبير على الجنائز أربعا ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب موت النجاشي ، من كتاب مناقب  
 الأنصار . صحيح البخاري ٢ / ٩٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٦٥ / ٥ . ومسلم ، في : باب في التكبير على  
 الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصلاة  
 على المسلم يموت في بلاد الشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . والنسائي ، في : باب الصفوف  
 على الجنائز ، وباب عدد التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٦ ، ٥٩ . وابن ماجه ، في : =

اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ؟ قال : ما سَمِعْتُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : كان الثَّوْرِيُّ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَفْتِيَ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي كُتُبِ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ فِيهَا مَشْرُوعَةٌ ، فَسُنُّ فِيهَا الْاسْتِفْتَا حُ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ شُرِعَ فِيهَا التَّخْفِيفُ ، وَلِهَذَا لَا يقرأُ فِيهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِشَيْءٍ ، وَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ . فَأَمَّا التَّعَوُّذُ فَهُوَ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي الْاسْتِعَاذَةِ وَالْاسْتِفْتَا حُ وَجْهَانِ .

**فصل : وقراءةُ الفاتحةِ واجبةٌ في صلاةِ الجِنَازَةِ .** رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،

وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يقرأُ الْفَاتِحَةَ إِنْ صَلَّى فِي الْمَقْبَرَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْبَرْزَاطِيِّ .

**تنبيه :** ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْفَاتِحَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يقرأُ غَيْرَهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي مَذْهَبِنَا . وَقَالَ فِي « التَّبْصِيرَةِ » : يقرأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ .

= بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّجَاشِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٤٩٠/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْكَبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٨١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .  
(١) سُورَةُ النَّحْلِ ٩٨ .

ومالك، وأبو حنيفة: لا يُقرأُ فيها بشيء؛ لأنَّ ابن مسعود قال: إنَّ النبيَّ ﷺ لم يُوقَّتْ فيها قولاً ولا قراءةً. ولأنَّ ما لا رُكُوعَ فيه لا قراءةً فيه، كسُجودِ التلاوة. ولنا، ما رَوَتْ أُمُّ شَرِيكٍ، قالت: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ (١). وعن جابر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى الْجِنَازَةِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢). ثُمَّ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ (٣) يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» (٤). وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ، فَوَجَبَتْ فِيهَا الْقِرَاءَةُ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، إِنْ صَحَّ، فَإِنَّمَا قَالَ: لَمْ يُوقَّتْ. أَيْ لَمْ يُقَدَّرْ. وَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى جِنَازَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. ثُمَّ لَا يُعَارِضُ [١٢١/٢ ط] مَا رَوَيْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ نَفَى مُقَدِّمَ عَلَيْهِ الْإِنْبَاتُ، وَفَارَقَ سُجُودَ التَّلَاوَةِ، فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ فِيهِ، وَالْقِرَاءَةُ مَحَلُّهَا الْقِيَامُ. وَيُسْتَحَبُّ إِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

فَالْتِدَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَتَعَوَّذُ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. الْإِنْصَافِ  
وَعَنْهُ، لَا يَتَعَوَّذُ. قَالَ الْقَاضِي: يُخَرِّجُ فِي الْاسْتِعَاذَةِ رِوَايَتَانِ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
«الْمُذْهَبِ»، وَ«التَّلْخِيصِ»، وَ«الْبُلْغَةِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»،  
وَ«الْجَاوِزَتَيْنِ»، وَغَيْرِهِمْ. الثَّانِيَةُ، لَا يَسْتَفْتِحُ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ،

(١) في: باب ما جاء في القراءة على الجنابة، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩.

(٢) في: كتاب صلاة الجنائز وأحكامها. ترتيب المسند ١ / ٢٠٩.

(٣) في م: لا.

(٤) تقدم تحريجه في ٣ / ٤٤٠.

فيها . لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، ولا يَقْرَأُ بعدَ الْفَاتِحَةِ شيئًا . وقد رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ ، أَنَّهُ جَهَرَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ <sup>(١)</sup> . قال أحمدُ : إِنَّمَا جَهَرَ لِيُعَلِّمَهُمْ .

**فصل :** وَيُكَبِّرُ الثَّانِيَةَ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِمَا رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ ، أَنَّهُ صَلَّى على جِنَازَةٍ بِمَكَّةَ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ قرَأَ وَجَّهَهُ ، وَصَلَّى على النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ دَعَا لِصَاحِبِهَا <sup>(٢)</sup> فَأَحْسَنَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وقال : هكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ على الْجِنَازَةِ <sup>(٣)</sup> . وعن أبي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مِنْ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ على الْجِنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بعدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، يَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ، لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ . رواه الشافعيُّ في « مُسْنَدِهِ » <sup>(٤)</sup> . وَصِفَةُ الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ كَصِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي

الإِنصافِ وعليه جماهيرُ الْأَصْحَابِ . وعنه ، بَلَى . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّبَصُّرَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .  
قوله : وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ . كما فِي التَّشَهُُّدِ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ يَقْرَأُ على الْجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُصَنَّفِ ٢٩٨ / ٣ .

(٢) فِي النِّسَخِ : « لِصَاحِبِهِ » . وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْمَعْنَى .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٤٢ .

(٤) فِي : كِتَابِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَأَحْكَامِهَا . تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .



الشرح الكبير

التَّشَهُّدُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ : وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَأَلُوهُ : كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ عَلَّمَهُمْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى غَيْرِ صِفَةِ التَّشَهُّدِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مُطْلَقُ الصَّلَاةِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ الْمُقَرَّبِينَ <sup>(٢)</sup> ، وَأَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ ، مِنْ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلِ الْأَرْضِينَ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُصَلِّي عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ .

٧٧٤ - مسألة : ( وَيَدْعُو فِي ) التَّكْبِيرَةِ ( الثَّالِثَةِ ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » . رَوَاهُ أَبُو

الإنصاف وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . واستحبَّ القاضي أن يقول ، بعد الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ ، وَأَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَأَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ . لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ نَقَلَ : يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْمَلَائِكَةِ وَالْمُقَرَّبِينَ <sup>(١)</sup> . وَقِيلَ : لَا تَتَعَيَّنُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تَكُونَ كَالَّتِي فِي التَّشَهُّدِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » .

تنبيه : قوله : وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو بِمَا وَرَدَ ؛ وَمِمَّا وَرَدَ ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ . وَوَرَدَ غَيْرُهُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الدُّعَاءَ يَكُونُ فِي الثَّالِثَةِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ

(١) تقدم تخريجه من حديث كعب بن عجرة في ٥٤٥/٣ .

(٢) هكذا وردت في نسخ الشرح بدون « و » وفي نسخ الإنصاف بإثباتها . وفي مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله بدونها .

فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا ؛ إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا ، وَأَنْتَ عَلَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا ، [ ٤٠ ظ ]

داود<sup>(١)</sup> . والدُّعَاءُ هَهُنَا وَاجِبٌ ؛ لهذا الحديث ، ولأنَّه الْمَقْصُودُ ، فلا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ ، وَيَكْفِي أَدْنَى دُعَاءٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ : قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ عَلَى الْمَيِّتِ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَوَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ ، قَالَ : ( « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا » ) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ، وَزَادَ : ( « اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ ) عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْ مِنَّا أَجْرَهُ ، وَلَا

الرَّابِعَةُ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَاخْتَجَعَ الْمَجْدُ فِي ذَلِكَ ، عَلَى أَنَّهُ

(١) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ .

(٢) في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المحيى ٤ / ٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٧٠ .

(٣) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٦٨ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، <sup>المنع</sup> وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا ، كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ .

<sup>الشرح الكبير</sup> تُصَلِّتَانِ<sup>(١)</sup> بَعْدَهُ . وفي حديثٍ آخَرَ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا ، جِئْنَا شُفْعَاءَ ، فَاغْفِرْ لَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وعن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جِنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : ( « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا تَنْقِي الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ( وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » ) . حَتَّى تَمْنِيَتْ أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ يَقُولُ

لَا يَتَعَيَّنُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ فِي الثَّلَاثَةِ ، بَلْ يَجُوزُ فِي الرَّابِعَةِ ، وَلَمْ يَحِكْ خِلَافًا . قَالَ <sup>الإنصاف</sup>

(١) في م : « نفقتا » .

(٢) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٨/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٥٩ .

(٣) في : باب الدعاء للميت في الصلاة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٢/٢ ، ٦٦٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٠/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣/٦ ، ٢٨ .

مع ذلك : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى ،  
 لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ ، وَالْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .  
 اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ ، ابْنُ عَبْدِكَ ، ابْنُ أُمْتِكَ ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ ، وَأَنْتَ أُمَّتُهُ  
 وَأَنْتَ نُحْيِيهِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ سِرَّهُ ، جِئْنَاكَ شُفْعَاءَ لَهُ ، فَشَفِّعْنَا فِيهِ ، اللَّهُمَّ  
 إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ ، إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ وَفِّهِ مِنْ فَتْنَةِ  
 الْقَبْرِ ، [ ١٢٢/٢ ] وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَجَازِهِ  
 بِإِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، اللَّهُمَّ قَدْ نَزَلَ بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ  
 مَنْزُولٍ بِهِ ، فَقَبِّرْهُ إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ  
 الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ ، وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ . وَقَالَ الْخَرَقِيُّ : يَقُولُ فِي الدُّعَاءِ : اللَّهُمَّ  
 إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ أُمْتِكَ ، نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا .  
 وَقَوْلُهُ : لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . إِنَّمَا يَقُولُهُ لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ شَرًّا ؛ لِئَلَّا يَكُونَ  
 كَاذِبًا . وَقَدْ رَوَى الْقَاضِي حَدِيثًا ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِيهِ ،  
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَحْيَانِنَا وَأَمْوَاتِنَا ،  
 وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وَابْنَ عَبْدِكَ نَزَلَ  
 بِفِنَائِكَ ، فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » . فَقُلْتُ ، وَأَنَا أَصْعَرُ  
 الْجَمَاعَةِ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ أَعْلَمْ خَيْرًا ؟ قَالَ : « لَا تَقُلْ إِلَّا مَا  
 تَعْلَمُ »<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا شَرَعَ هَذَا لِلْخَبِيرِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَثْنَى عَنْهُ عَلَى

الرُّزْكَشِيِّ ، بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ هُنَا : قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا تَتَعَيَّنُ الثَّالِثَةُ لِلدُّعَاءِ ، بَلِ

(١) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير والأوسط . وقال : فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة ولكنه مدلس .  
 انظر : مجمع الزوائد ٣/٣٣ .

وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا ،

الشرح الكبير

جِنَازَةً بِخَيْرٍ ، قَالَ : « وَجَبَتْ » . وَاثْنِي عَلَى جِنَازَةٍ أُخْرَى بِشَرٍّ ، قَالَ : « وَجَبَتْ » . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ شُهَدَاءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَفِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَشَهِدَ لَهُ اثْنَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ بِخَيْرٍ ، إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَةَ عِبَادِي عَلَى مَا عَلِمُوا ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » <sup>(٢)</sup> . وَفِي لَفْظٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ رَجُلَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ ، فَيَقُولَانِ : اللَّهُمَّ لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعِبْدِي ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمَانِ » . أَخْرَجَهُ اللَّكْكَائِيُّ <sup>(٣)</sup> .

٧٧٥ - مسألة : ( وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ) جَعَلَ مَكَانَ الْاسْتِغْفَارِ لَهُ ( اللَّهُمَّ

الإنصاف

لَوْ أَخَّرَ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ إِلَى الرَّابِعَةِ ، جَازَ .

قوله : وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ ، إِلَى آخِرِهِ . وَكَذَا يُقَالُ

- (١) فِي : بَابِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٩٥/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، وَفِي : بَابِ تَعْدِيلِ كَيْفِ يَجُوزُ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢١/٢ ، ٢٢١/٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ يَثْنِي عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٥٥/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٢٧٩/٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الثَّنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَمِعُ ٤١/٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٤٧٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٦١/٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ١٧٩/٣ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢١١ ، ٢٤٥ ، ٢٨١ .
- (٢) الْمُسْنَدُ ٢ / ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، بِلَفْظٍ : « ثَلَاثَةُ آيَاتٍ » ، ٢٤٢ / ٣ ، بِلَفْظٍ : « أَرْبَعَةُ أَهْلِ آيَاتٍ » .
- (٣) عِزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِلْخَطِيبِ فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَنَسٍ . انْظُرْ جَمْعَ الْجَوَامِعِ ١ / ٧٢٦ . وَهُوَ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ ٧ / ٤٥٦ . وَاللَّكْكَائِيُّ هُوَ هَبَةُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَلَهُ كِتَابُ السَّنَنِ . انْظُرْ تَارِيخَ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ٢١١/٣ . وَابْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْحَافِظُ ، سَمِعَ الْحَدِيثَ وَصَنَّفَ ، =

وَشَفِيعًا مُجَابًا . اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهِمَا ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا ،  
وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَقِهِ  
بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ .

اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ ، وَفَرَطًا<sup>(١)</sup> وَأَجْرًا ، وَشَفِيعًا مُجَابًا ، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ  
مَوَازِينَهِمَا ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَلْحِقْهُ  
بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ ( اللَّهُمَّ اغْفِرْ  
لَأَسْلَافِنَا ، وَأَفْرَاطِنَا ، وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ . وَبِأَيِّ شَيْءٍ دَعَا مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ  
نَحْوَهُ ، أَجْزَأُ .

فِي الْأَثْنَى الصَّغِيرَةِ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ . وَذَكَرَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ ، إِنْ كَانَ  
صَغِيرًا ، زَادَ الدُّعَاءَ لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ؛ لِلخَيْرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » .  
وَأَقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى الدُّعَاءِ لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ؛ لِلخَيْرِ ، لَكِنْ  
زَادَ ، وَالدُّعَاءَ لَهُ . وَزَادَ جَمَاعَةٌ ، سُؤَالَ الْمَغْفِرَةِ لَهُ . وَفِي « الْخِلَافِ » لِلْقَاضِي  
وَغَيْرِهِ ، فِي الصَّبِيِّ ، الْأَثْنَةُ أَنَّهُ يُخَالِفُ الْكَبِيرَ فِي الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ  
عَلَيْهِ . وَكَذَا فِي « الْفُصُولِ » ، أَنَّهُ يَدْعُو لَوَالِدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهُ ، فَالْعُدُولُ إِلَى  
الدُّعَاءِ لَوَالِدَيْهِ هُوَ الْأَثْنَةُ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، إِنْ لَمْ يَعْرِفْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ ، دَعَا لِمَوَالِيهِ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُمْ فِي مَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَمَاتَ ، أَنَّهُ كَصَغِيرٍ . الثَّانِيَةُ ، نَقَلَ  
حَنْبَلٌ وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يُشِيرُ فِي الدُّعَاءِ بِاصْبِعَيْهِ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .  
قَالَ ابْنُ تُمَيْمٍ ، وَ « الْفَائِقِ » : لَا بَأْسَ بِالْإِشَارَةِ حَالِ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ . نَصَّ عَلَيْهِ .

= وتوفي سنة اثنين وسبعين وأربعمائة . الباب ٣٠٠/٣ .

(١) الفراط ؛ بالتحريك : ما تقدمك من أجر أو عمل .

وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ ، ... المنع

الشرح الكبير

٧٧٦ - مسألة : ( ثُمَّ يَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ ) ظاهرُ كلامِ شيخنا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّهُ لَا يَدْعُو بَعْدَ الرَّابِعَةِ . نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ دُعَاءٌ مَشْرُوعٌ لُنْقِلَ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَدْعُو ، ثُمَّ يُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّهُ قِيَامٌ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، فَكَانَ فِيهِ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ، كَالَّذِي قَبْلَ الرَّابِعَةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يَقُولُ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَقِيلَ : يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ . وَالْخِلَافُ هَهُنَا فِي الْاسْتِحْبَابِ ، وَلَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَقَدْ رَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ،

الإنصاف الثالثة ، يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُنْثَى الْمُشْكَلِ : إِنْ كَانَ هَذَا الْمَيِّتُ أَوْ الشَّخْصُ ، إِلَى آخِرِهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُمْ . وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ : إِنَّ هَذِهِ أَمْتُكَ بِنْتُ أَمْتِكَ ، إِلَى آخِرِهِ . قوله : وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْوُقُوفَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَدْعُو بِشَيْءٍ بَعْدَ الرَّابِعَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَإِنَّمَا يَقِفُ قَلِيلًا بَعْدَهَا ؛ لِتَكْبِيرِ آخِرِ الصُّفُوفِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَاسْتَحَارَهُ الْخَرْقِيُّ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي

(١) انظر المغنى ٤١٦/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٠١ .

بإسناده ، أن النبي ﷺ كان يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ، ثم يَقُولُ ما شاء الله ، ثم يَنْصَرِفُ<sup>(١)</sup> . قال الجَوْزْجَانِيُّ : أَحْسَبُ هذه الوقفة لِيُكَبِّرَ آخِرُ الصُّفُوفِ ، فإنَّ الإمامَ إذا كَبَّرَ ثم سَلَّمَ ، خِفْتُ أن يَكُونَ تَسْلِيمُهُ قبل أن يُكَبِّرَ آخِرُ الصُّفُوفِ ، فإن كان هكذا فالله عَزَّ وَجَلَّ الْمُوفُّ لَهُ ، وإن كان غير ذلك فإني أُبْرَأُ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أن أَتَأَوَّلَ على رسولِ الله ﷺ أمرًا لم يُرِدْهُ ، أو أراد خِلافَهُ .

«الْوَجِيزِ» ، و «إِذْ رَأَيْتَ الْغَايَةَ» ، و «الْمُتَّحِبِ» ، و «الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ» .  
وعنه ، يَقِفُ وَيَدْعُو . اختاره أَبُو بَكْرٍ ، وَالْأَجْرِيُّ ، وَأَبُو الْحَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ فِي  
«شَرْحِهِ» ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ،  
و «الرَّغِيبِ» ، و «الْبَلَّغَةِ» ، و «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ، و «الْخُلَاصَةِ» ،  
و «الْإِفَادَاتِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، و «التَّلْخِصِ» [ ١٨٢/١ ط ] ،  
و «الْمُحَرَّرِ» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِي الصَّغِيرِ» ، و «النَّظْمِ» . قَالَ  
فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي «الْمَذْهَبِ» ،  
و «الْكَافِي» ، و «ابْنِ تَمِيمٍ» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ،  
يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ، وَقَنَا عَذَابَ  
النَّارِ . عَلَى الصَّحِيحِ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ،  
و «الْمَذْهَبِ» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و «الْمُسْتَوْعِبِ» ،  
و «الْخُلَاصَةِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» . وَحَكَاهُ ابْنُ الرَّاغُونِيِّ عَنِ  
الْأَكْثَرِينَ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَقَدَّمَهُ فِي  
«الْفُرُوعِ» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . وَقِيلَ : الْمُسْتَحَبُّ أَنْ

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٠ .



**فصل : والتسليم واجب فيها ؛ لقوله عليه السلام : « وتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »<sup>(١)</sup> . والسُّنَّةُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . قال أحمد :**  
**التَّسْلِيمُ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، عَنْ سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،**  
**وليس فيها اختلافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ،**

يقول : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ . اختاره أبو بكر . الإِنصاف  
 قاله ابنُ الزَّاغُونِي . وقال أيضاً : كُلُّ حَسَنٍ . وذكر في « الوَسِيلَةِ » روايةً ، ويقول  
 أَهْمَا شَاءَ . قال في « الإِفَادَاتِ » : يقول : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، إِلَى آخِرِهِ . أَوْ  
 يَدْعُو . وقال في « الْبُلْغَةِ » : وَيَدْعُو بَعْدَ الرَّابِعَةِ دُعَاءَ يَسِيرًا . وعنه ، يُخْلِصُ الدُّعَاءَ  
 لِلْمَيِّتِ فِي الرَّابِعَةِ . نصَّ عليه . واختاره الحَلَّالُ . وتقدَّم ذلك قَرِيبًا .

**فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَتَشَهَّدُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ وَلَا يُسَبِّحُ مُطْلَقًا ،**  
**وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ**  
**وغيره واختارَ حَرَبٌ ، مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا**  
**النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا**  
**إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .**

قوله : وَيُسَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . هذا المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ،  
 ونصَّ عليه . واستحبَّ القاضي أَنْ يُسَلَّمَ تَسْلِيمَةً ثَانِيَةً عَنْ يَسَارِهِ . ذكره الحلوانيُّ  
 وغيره روايةً . فعلى المذهب ، يَجُوزُ الْإِثْنَانُ بِالثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْبَابٍ . وقال في  
 « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ ظَاهِرَ كَلَامِ أَحْمَدَ يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ .

(١) تقدم نغريجه في ٤٠٧/٣ .

وأبو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ<sup>(١)</sup> ، والقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ،  
وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ  
[ ١٢٢/٢ ] وَإِسْحَاقُ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : مَنْ سَلَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ تَسْلِيمَتَيْنِ  
فَهُوَ جَاهِلٌ جَاهِلٌ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَسْلِيمَتَانِ ، وَوَاحِدَةٌ  
تُجْزَى . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .  
وَلَنَا ، مَا رَوَى عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ تَسْلِيمَةً  
وَاحِدَةً<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الْجَوْزَجَانِيُّ . وَلأنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُعْرَفْ  
لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
مُخَالَفٌ لِقَوْلِ إِمَامِهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ  
عَلَيْهِمْ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَلَّمَ هَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَإِنْ سَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَلَا بَأْسَ .  
وَسُئِلَ أَحْمَدُ : يُسَلَّمَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ؟ قَالَ : كُلُّ هَذَا جَائِزٌ ، وَأَكْثَرُ مَا رَوَى  
فِيهِ عَنْ يَمِينِهِ . قِيلَ : خُفْيَةٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ . يَعْنِي أَنَّ الْكُلَّ جَائِزٌ ، وَالتَّسْلِيمُ  
عَنْ يَمِينِهِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا رَوَى ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . قَالَ

قوله : عَنْ يَمِينِهِ . بِلَا زَوَاعٍ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَيَجُوزُ تِلْقَاءُ وَجْهِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ .  
وَجَعَلَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْأَوَّلَى . وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ، هَلْ تَجِبُ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ  
أَمْ لَا ؟

(١) أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، أبو أُمَامَةَ ، وَلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ مِائَةٍ . تَهْذِيبُ  
التَهْذِيبِ ١ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٢) أَبُو مُحَمَّدٍ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْهَلَالِيُّ الْكُوفِيُّ ، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ ، حَافِظُ الْعَصْرِ ، الْمَتَوَقَّعُ سَنَةَ ثَمَانٍ  
وَتَمَعِينَ وَمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٨ / ٤٠٠ - ٤١٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا رَوَى فِي التَّحْلِيلِ مِنْ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ  
الْكَبِيرِ ٤ / ٤٣ .

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ .

المقنع

الشرح الكبير

أَحَدُ : يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . وَرَوَى عَنْهُ عَلَى بْنُ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . أَجْزَأَهُ . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى يَزِيدَ بْنِ الْمُكَفَّفِ ، فَسَلَّمَ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَلَّيْتَ فَلَا تَبْرَحْ مُصَلَّاكَ حَتَّى تُرْفَعَ . قَالَ : وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَا يَبْرَحُ مُصَلَّاهُ ، إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ حَتَّى يَرَاهَا عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا تَنْقُضُ الصُّفُوفَ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ .

٧٧٧ - مسألة : ( وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَّ عَلَى الْجِنَازَةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَالِمٍ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٍ ، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ <sup>(٢)</sup> ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنَ

**فائدة :** قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِالتَّسْلِيمِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، أَنَّهُ يُسِرُّ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : وَالْهَيْئَاتُ رَفَعُ الْيَدَيْنِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ، وَالْإِخْفَاتُ بِالْأَذْكَارِ مَا عَدَا التَّكْبِيرَةَ ، وَالْإِلْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمِ إِلَى الْيَمِينِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في التسليم على الجنائز كم هو ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٧ .

(٢) أبو عبد الله قيس بن أبي حازم حصين بن عوف الكوفي ، أدرك المجاهلية ، ورحل إلى النبي ﷺ لبياعه فقيض وهو في الطريق ، توفي سنة أربع وثمانين . تهذيب التهذيب ٣٨٦/٨ - ٣٨٩ ..

وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ، الْقِيَامُ، وَالتَّكْبِيرَاتُ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَدْنَى دُعَاءٍ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ.

المُنْذِرُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ مَقَامُ رَكْعَةٍ، وَلَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي فِي جَمِيعِ الرَّكْعَاتِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسٍ، أَنَّهُمَا كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ. وَلِأَنَّهَا تَكْبِيرَةٌ حَالِ الْاِسْتِقْرَارِ، أَشْبَهَتْ الْأُولَى، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ. إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَحْطُ بِدَيْهِ إِذَا رَفَعَهُمَا عِنْدَ انْقِضَاءِ التَّكْبِيرَةِ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، كَمَا فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ. وَفِيمَا رَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ، فَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ<sup>(٢)</sup>.

٧٧٨ - مسألة: (وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ، التَّكْبِيرَاتُ، وَالْقِيَامُ وَ) قِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَدْنَى دُعَاءٍ لِلْمَيِّتِ،

قوله: وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ، الْقِيَامُ، تَبِعَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ: وَمُرَادُهُ، إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرْضًا. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الرَّعَايَةِ»، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ»، وَ«الْحَاوِي»، وَغَيْرِهِمْ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ تَكَرَّرَتْ أَنْ يَفْعَلَ

(١) عزاه الزيلعي إلى الدارقطني في «علله» مرفوعا عن ابن عمر. نصب الرأية ٢/٢٨٥. وأخرجه البيهقي،

موقوفا على ابن عمر، في: باب يرفع يديه في كل تكبيرة، من كتاب الجنائز. السنن الكبرى ٤/٤٤٤.

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في رفع اليدين على الجنائز، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى

٤/٢٩٦. والبيهقي، في: باب ما جاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنائز، من كتاب الجنائز.

السنن الكبرى ٤/٣٨.

وَالسَّلَامُ) لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ . وَيُسْتَرْطُ لَهَا النَّيَّةُ ، وَسَائِرُ شُرُوطِ الْمَكْتُوبَةِ قِيَاسًا عَلَيْهَا ، إِلَّا الْوَقْتُ . وَيَسْقُطُ بَعْضُ وَاجِبَاتِهَا عَنِ الْمَسْبُوقِ ، عَلَى مَا

الصَّلَاةُ الثَّانِيَةُ فَرَضٌ . وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : قُلْتُ : وَقِيَاسُ جَوَازِ صَلَاةِ التَّائِلَةِ مِنَ الْقَاعِدِ ، وَجَوَازِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ قَاعِدًا ، إِذَا كَانَ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً . انْتَهَى . قُلْتُ : قَدْ ذَكَرُوا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْعَةِ» ، الْأَرْكَانَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْقِيَامَ . فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَيْرُ رُكْنٍ ، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مُطْلَقًا .

قَوْلُهُ : وَالتَّكْبِيرَاتُ . بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ تَرَكَ تَكْبِيرَةً عَمْدًا ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، وَسَهَوُا يَكْثَرُهَا مَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُعِيدُهَا كَمَا لَوْ طَالَ .

قَوْلُهُ : وَالْفَاتِحَةُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا تَجِبُ . وَلَمْ يُوجِبِ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ الْقِرَاءَةَ ، بَلِ اسْتَحَبَّهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي طَالِبٍ . وَنَقَلَ ابْنُ وَاصِلٍ <sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ ، لَا بِأَسْنٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي الْمَقْبَرَةِ . وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ .

قَوْلُهُ : وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَأُطْلِقَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرُّعَايَةِ الصَّغْرَى» ، وَ«النَّظْمِ» ، وَ«الْحَاوِي» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْحَوَاشِي» . قَالَ فِي «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» : فِي الْأَصَحِّ . وَقَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : يَجِبُ إِنْ وَجِبَتْ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقُطِعَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ» . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا اخْتَارَهُ فِي «التُّكْتِ» .

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ وَاصِلٍ الْمَصْرِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ . عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَسَائِلُ حَسَانٍ . طَبَقَاتُ الْخَتَابَةِ ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

سَيَأْتِي . وَلَا يُجْزَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ رَاكِبًا ؛ لِأَنَّهُ يُفَوْتُ الْقِيَامِ الْوَاجِبِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَفَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ ؛ لِمَا رَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » . قَالَ : فَكَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ إِذَا اسْتَقَلَّ أَهْلَ الْجِنَازَةِ جَزَأَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ أَحْمَدُ : أَحِبُّ إِذَا كَانَ فِيهِمْ قَلَّةٌ

قوله : وَالسَّلَامُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَجُوبُ التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَهِيَ الْأُولَى ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، ثِنْتَانِ . خَرَّجَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

**فائدة :** قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْوَاجِبَ : وَلَعَلَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ ، تَعْيِينُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُولَى ، وَالصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَالِدُّعَاءِ فِي [ ١٨٣/١ ] الثَّلَاثَةِ ، خِلَافًا « لِلْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » . وَلَمْ يَسْتَدِلَّ فِي « الْكَافِي » لِمَا قَالَ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْأُولَى . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي وَغَيْرِهِ . وَسَبَقَ كَلَامُ الْمَجْدِ . انْتَهَى . قُلْتُ : صَرَّحَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » بِالتَّعْيِينِ . فَقَالَ : وَأَقْلَ مَا يُجْزَى فِي الصَّلَاةِ سِتَّةُ أَرْكَانٍ ؛ النَّيَّةُ ، وَالتَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ ، وَالْقَائِمَةُ بَعْدَ الْأُولَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَالِدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ ، وَالتَّسْلِيمَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً . انْتَهَى .

(١) في : باب ما جاء في الصلاة على الجنابة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأهودي ٢٤٦ ، ٢٤٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصفوف على الجنابة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من صلى عليه جماعة من المسلمين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٧٩ .

أَنْ يَجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ أَرْبَعَةٌ ؟ قَالَ : يَجْعَلُهُمْ صَفَيْنِ ، فِي كُلِّ صَفٍّ رَجُلَيْنِ . وَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ فِي صَفٍّ رَجُلٌ وَاحِدٌ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَكَانُوا سَبْعَةً ، فَجَعَلَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ ثَلَاثَةً ، وَالثَّانِي اثْنَيْنِ ، وَالثَّلَاثَ وَاحِدًا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيُعَانِي <sup>(١)</sup> بِهَا ، فَيَقَالُ : أَيْنَ تَجِدُونَ فَذَا [ ١٢٣/٢ ] ، أَنْفِرَاذُهُ أَفْضَلُ ؟ قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَلَا أَحْسَبُ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا ، فَإِنِّي لَمْ أَرَهُ فِي غَيْرِ كِتَابِ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَقَدْ صَارَ أَحْمَدُ إِلَى خِلَافِهِ ، وَلَوْ عَلِمَ فِيهِ حَدِيثًا لَمْ يَعُدَّهُ إِلَى غَيْرِهِ . وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا أَنْ يَجْعَلَ كُلُّ اثْنَيْنِ صَفًّا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقِيلَ لِعَطَاءٍ : اخْذْ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُصَفُّوا عَلَى الْجِنَازَةِ كَمَا يُصَفُّونَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : لَا ، قَوْمٌ يَدْعُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ <sup>(٣)</sup> . وَكَرِهَ أَحْمَدُ قَوْلَ عَطَاءٍ هَذَا . وَقَالَ : يُسَوُّونَ صُفُوفَهُمْ ، فَإِنَّهَا صَلَاةٌ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ <sup>(٥)</sup> ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَالْتَفَتَ ،

(١) مِنَ الْمَعَايَا ، وَهِيَ أَنْ تَأْتِيَ بِكَلَامٍ لَا يَهْتَدَى لَهُ .

(٢) فِي : الْمَعْنَى ٤٢٠/٣ ، ٤٢١ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . الْمَصْنُف ٥٢٩/٣ .

(٤) تَقَدَّمَ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ١٤٥ .

(٥) أَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أَسَامَةَ الْهَذَلِيُّ ، بَاقَى حَدِيثُهُ هَذَا بَيَّانُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٩ .

فقال : اسْتَوُوا ، وَلْتَحْسُنْ شَفَاعَتَكُمْ .

الشرح الكبير

الإصاف

فوائد ؛ يُشْتَرَطُ لصلَاةِ الْجَنَازَةِ مَا يُشْتَرَطُ لِلصلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا الْوَقْتُ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ : وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا حُضُورُ الْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى جَنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ . وَصَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الْمَسْبُوقِ . قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : قُرْبُهَا مِنَ الْإِمَامِ مَقْصُودٌ ، كَقُرْبِ الْمَأْمُومِ مِنَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ الذُّنُوبُ مِنْهَا . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لِلصلَاةِ عَلَى جَنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ مَأْخُذَانِ ؛ الْأَوَّلُ ، اشْتِرَاطُ اسْتِيفَاءِ الْمَحَلِّ ، فَقَدْ يُخْرَجُ فِيهِ مَا فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ ، وَعَلَى الرَّاحِلَةِ مَعَ اسْتِيفَاءِ الْفَرَائِضِ وَإِمَّاكَانِ الْإِتْقَالِ . وَفِيهِ رَوَاتَانِ . وَالثَّانِي ، اشْتِرَاطُ مُحَازَاةِ الْمُصَلِّي لِلْجَنَازَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ كَانَتْ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ ، وَهَذَا قَدْ يُخْرَجُ فِيهِ مَا فِي عُلُوِّ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ ، فَلَوْ وُضِعَتْ عَلَى كُرْسِيِّ عَالٍ ، أَوْ مَنبَرٍ ، ارْتَفَعَ الْمَحْدُورُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي . انْتَهَى . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي أَيْضًا : لَوْ صَلَّيْتُ عَلَى جَنَازَةٍ وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَعْنَاقِ ، أَوْ عَلَى دَائِيَّةٍ ، أَوْ صَغِيرٍ عَلَى يَدَيِ رَجُلٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْجَنَازَةَ بَمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ . وَلَوْ صَلَّيْتُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ ، لَمْ يَصِحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : صَلَاةُ الصَّفِّ الْأَخِيرِ جَائِزَةٌ ، وَلَوْ حَصَلَ بَيْنَ الْجَنَازَةِ وَبَيْنَهُ مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ . وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوْضِعِ الصَّفِّ الْأَخِيرِ بِلَا حَاجَةٍ ، لَمْ يَجُزْ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ فِي تَابُوتٍ مُعْطًى ، وَقِيلَ : إِنْ أَمُكَنْ كَشْفُهُ عَادَةً ، وَلَا مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ أَوْ حَائِثٍ غَيْرِهِ . وَقُلْتُ : يَصِحُّ كَالْمَكْنَةِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » أَيْضًا : وَلَا يَجِبُ أَنْ يُسَامِتَ الْإِمَامُ الْمَيِّتَ ، فَإِنْ لَمْ يُسَامِتْهُ كُرَّةً ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ . انْتَهَى . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا ، تَطْهِيرُ الْمَيِّتِ بِمَاءٍ ، أَوْ تَيْسِيمٍ لَعْنٍ أَوْ عَدَمٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا ، إِسْلَامُ الْمَيِّتِ . وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ عَيْنِ الْمَيِّتِ ، فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَى الْحَاضِرِ . عَلَى



وإن كَبَرَ الْإِمَامُ خَمْسًا كَبَرَ بِتَكْبِيرِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُتَابَعُ فِي زِيَادَةِ الْمُنْعَى عَلَى أَرْبَعٍ . وَعَنْهُ ، يُتَابَعُ إِلَى سَبْعٍ .

الشرح الكبير

٧٧٩ - مسألة : ( وإن كَبَرَ الْإِمَامُ خَمْسًا كَبَرَ بِتَكْبِيرِهِ . وعنه ، لا يُتَابَعُ فِي زِيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ . وعنه ، يُتَابَعُ إِلَى سَبْعٍ ) لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى سَبْعٍ تَكْبِيرَاتٍ ، وَلَا النِّقْصُ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُزَادَ عَلَى أَرْبَعٍ . فَإِنْ كَبَرَ الْإِمَامُ خَمْسًا تَابَعَهُ الْمَأْمُومُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَلَا يُتَابَعُهُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا . كَذَلِكَ رَوَاهُ الْأَثَرُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، لَا يُتَابَعُهُ فِي زِيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَلَكِنْ لَا يُسَلَّمُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ . نَقَلَهَا عَنْهُ حَرْبٌ . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ،

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ جَهَلَهُ نَوَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ . وَقِيلَ : لَا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، الْأَوَّلَى مَعْرِفَةُ ذُكُورِيَّتِهِ وَأُنُوثِيَّتِهِ ، وَاسْمِهِ ، وَتَسْبِيحَتِهِ فِي دُعَائِهِ . وَإِنْ نَوَى أَحَدُ الْمُؤْتَى ، اعْتَبَرَ تَعْيِينَهُ ، كَتَرْوِيحِهِ إِحْدَى مَوْلِيَّتَيْهِ ، فَإِنْ بَانَ غَيْرُهُ ، فَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي ، أَنَّهَا لَا تَصِحُّ . وَقَالَ : إِنْ نَوَى عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ، قَبَانَ امْرَأَةً ، أَوْ عَكْسَهُ ، فَالْقِيَاسُ الْإِجْزَاءُ ، لِقُوَّةِ التَّعْيِينِ عَلَى الصِّفَةِ فِي الْأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ غَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَإِنْ نَوَى أَحَدُ الْمُؤْتَى ، عَيْنَهُ ، فَإِنْ عَيْنَ مَيْتًا قَبَانَ غَيْرَهُ ، احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ .

قوله : وَإِنْ كَبَرَ خَمْسًا كَبَرَ بِتَكْبِيرِهِ . وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَى أَزِيدَ مِنْهَا . وَهَذَا إِحْدَى الرِّوَايَاتِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ أَشْهُرُ الرِّوَايَاتِ . قَالَ الشَّارِحُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُتَابَعُ فِي زِيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي

ومابله ، وأبى حنيفة ، والشافعي ؛ لأنها زيادة غير مسنونة للإمام ، فلا يتابعه المأموم فيها ، كالقنوت في الركعة الأولى . والرواية الأولى هي الصحيحة . قال الخلال : كل من روى عن أبي عبد الله يخالف حرباً . ولنا ، ما روى عن زيد بن أرقم ، أنه كبر على جنازة خمساً ، وقال : كان النبي ﷺ يكبرها . أخرجه مسلم ، ورواه سعيد<sup>(١)</sup> . وفيه : فُسِّلَ عن ذلك ، فقال : سنة رسول الله ﷺ . وروى سعيد ، بإسناده ، عن مؤلفي لحذيفة ، أنه كبر على جنازة خمساً ، فقبل له ؛ فقال : مؤلفي وولئي نعمتي صلى على جنازة وكبر عليها خمساً . وذكر حذيفة ، أن النبي فعل ذلك<sup>(٢)</sup> . وبإسناده ، أن علياً صلى على سهل بن حنيف ، فكبر عليه خمساً . وروى الخلال ، بإسناده<sup>(٣)</sup> ، قال :

الإصناف الخطباء . وجرم به في « المنور » . واختاره ابن عقيل ، وابن عبدوس في « تذكيرته » . وقدمه في « الهداية » ، و « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « إدراك الغاية » ، و « شرح ابن رزين » . وعنه ، يتابع إلى شيعه ، وهي المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . واختارها أبو بكر

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التكبير على الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٣٩ . والنسائي ، في : باب عدد التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من كبر خمساً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز خمساً ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

(٣) سقط من النسخ . وانظر المعنى ٤٤٨/٣ .

الشرح الكبير

كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ، أَرْبَعًا ، وَخَمْسًا ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِأَرْبَعٍ<sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّينَ مَعَهُ كَانُوا يُتَابِعُونَهُ . وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرُوهُ . فَأَمَّا إِنْ زَادَ عَلَى خَمْسٍ ، فَفِيهِ أَيْضًا رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُتَابِعُهُ الْمَأْمُومُ ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ خِلَافُهَا . وَالثَّانِيَةُ ، يُتَابِعُهُ إِلَى سَبْعٍ . قَالَ الْخَلَّالُ : ثَبَتَ الْقَوْلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ يُكَبِّرُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى سَبْعٍ ثُمَّ لَا يُزَادُ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى حَمَزَةٍ سَبْعًا . رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ<sup>(٢)</sup> . وَكَبَّرَ عَلَيَّ عَلَى أَبِي قَتَادَةَ<sup>(٣)</sup> سَبْعًا<sup>(٤)</sup> ، وَعَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْفِيٍّ سِتًّا ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَدَرِي<sup>(٥)</sup> . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ

الْخَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ بَطَّةٌ ، وَأَبُو حَفْصٍ ، وَالْقَاضِي ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ :

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٧/٤ .

(٢) وأخرجه البيهقي ، في : باب من زعم أن النبي ﷺ صل على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ١٣ / ٤ .

(٣) في م : ه ابن أبي قتادة .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٦/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنائز سبعا وتسعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠٤/٣ . وقال صاحب السنن : هكذا روى وهو غلط لأن أبا قتادة رضى الله عنه بقي بعد على رضى الله عنه مدة طويلة . وقد أوردناه كثير في ذكر من توفي سنة أربع وخمسين . البداية والنهاية ٦٨/٨ . أما ابن حجر فقد رجح تأخر وفاته . تهذيب التهذيب ٢٠٤/١٢ ، الإصابة ٣٣٧/٧ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٦/٤ . وعبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٨٠/٣ ، ٤٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في التكبير على الجنائز من كبر أربعاً ، وفي : باب من كان يكبر على الجنائز سبعا وتسعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠١/٣ ، ٣٠٤ .

الله عنه ، جَمَعَ النَّاسَ فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا .  
 (وَقَالَ بَعْضُهُمْ : خَمْسًا) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرْبَعًا . فَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ  
 عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَقَالَ : هُوَ أَطْوَلُ الصَّلَاةِ (١) . وَإِذَا قُلْنَا : لَا يُتَابِعُهُ .  
 لَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى يُسَلِّمْ إِمَامُهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحَدٍ إِذَا كَبَّرَ  
 الْإِمَامُ زِيَادَةً عَلَى أَرْبَعٍ ، أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ قَبْلَ إِمَامِهِ ، عَلَى الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ ،  
 بَلْ يَقِفُ وَيُسَلِّمُ مَعَهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ :  
 يَنْصَرِفُ ، كَمَا لَوْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى خَامِسَةٍ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَعْجَبَ حَالَ  
 الْكُوفِيِّينَ ، سُفْيَانُ يَنْصَرِفُ إِذَا كَبَّرَ الْخَامِسَةَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَبَّرَ خَمْسًا ،  
 وَفَعَلَهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، وَحُذَيْفَةُ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ .  
 وَلَأنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، فَلَمْ يُسَلِّمْ قَبْلَ إِمَامِهِ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ ، كَمَا لَوْ  
 صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَقْتَتُ فِي صَلَاةٍ يُخَالِفُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْقُنُوتِ فِيهَا . وَهَذَا  
 يُخَالِفُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ زِيَادَةَ الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ  
 لَا خِلَافَ فِيهِ . الثَّانِي ، أَنَّ الرَّكْعَةَ زِيَادَةٌ فِعْلٌ ، وَهَذِهِ زِيَادَةٌ قَوْلٌ . وَكُلُّ  
 تَكْبِيرَةٍ قُلْنَا يُتَابِعُ الْإِمَامُ [ ١٢٣/٢ ط ] فِيهَا فَلَهُ فِعْلُهَا ، وَمَا لَا فَلَا .

اخْتَارَهَا عَامَّةُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : تُرْوَجُ عَلَى الْأَطْفَرِ إِلَى سَبْعٍ .  
 وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمَحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ  
 تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَاتِي » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمُتَذَكَّرِ » ،  
 وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَعَلَى الرُّوَايَاتِ كُلِّهَا ، الْمُخْتَارُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٧/٤ .

الشرح الكبير

**فصل:** فإن زاد على سَبْعٍ لم يُتَابِعْهُ . نصَّ عليه أحمدُ . وقال ، في روايةِ أبي داودَ : إن زاد على سَبْعٍ فَيَتَّبِعْهُ أَنْ يُسَبِّحَ بِهِ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى سَبْعٍ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ . قَالَ عُلُقَمَةُ : رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالُوا لَهُ : إِنَّ أَصْحَابَ مُعَاذٍ يُكَبِّرُونَ عَلَى الْجَنَائِزِ خَمْسًا ، فَلَوْ وَقَّتْ لَنَا وَقَّتًا<sup>(١)</sup> . فَقَالَ : إِذَا تَقَدَّمَكُمْ إِمَامٌ ، فَكَبِّرُوا مَا يُكَبِّرُ ، فَإِنَّهُ لَا وَقَّتَ ، وَلَا عَدَدَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ<sup>(٢)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَلَكِنْ لَا يُسَلَّمُ حَتَّى يُسَلَّمَ إِمَامُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل:** وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعٍ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ خُرُوجُ جَا مِنْ الْخِلَافِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعًا ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ وَابْنُهُ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَجَابِرٌ ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وَابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ

الإنصاف

أَرْبَعًا . نصَّ عليه في روايةِ الْأَثَرُمِ .

**فوائد:** إِحْدَاهَا ، لَا يُتَابِعُ الْإِمَامُ إِذَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ ، إِذَا عَلِمَ أَوْ ظَنَّ بِدَعْوَتِهِ أَوْ رَفَضَهُ لِإِظْهَارِ شَعَارِهِمْ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ مَحَلَّ وَفَاقٍ . نَقَلَهُ عَنْهُ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » . فَيَكُونُ مُسْتَشْتَى مِنَ الْخِلَافِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ خِلَافُ ذَلِكَ [ ١٨٣/١ ط ] . الثَّانِيَةُ ، قَالَ الْمَجْدُ فِي

(١) أَى : قَرَرْتُ عَدَدًا مَعِينًا مِنَ التَّكْبِيرِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ ذَهَبَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ التَّخْيِيرِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى

على النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَكَبَّرَ عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا دُفِنَ أَرْبَعًا<sup>(٢)</sup> .  
وَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى أَرْبَعٍ . وَلَأَنَّ أَكْثَرَ الْفَرَائِضِ لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعٍ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ النَّقْصُ مِنْ أَرْبَعٍ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَبَّرَ  
عَلَى الْجِنَازَةِ ثَلَاثًا<sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يُعْجِبْ ذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ : قَدْ كَبَّرَ أَنَسُ  
ثَلَاثًا نَاسِيًا ، فَأَعَادَ . وَلَأنَّهُ خِلَافُ مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَأنَّ الصَّلَاةَ  
الرُّبَاعِيَّةَ إِذَا نَقَصَ<sup>(٤)</sup> مِنْهَا رَكْعَةً ، بَطَلَتْ ، كَذَا هُنَا . فَعَلِيَ هَذَا إِنْ نَقَصَ  
مِنْهَا تَكْبِيرَةً عَامِدًا بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا فِيهَا عَمْدًا . وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا  
احْتَمَلُ أَنْ يُعِيدَهَا ، كَمَا فَعَلَ أَنَسُ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ يُكَبِّرَهَا ، مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ ،  
كَأَنَّ لَوْ نَسِيَ رَكْعَةً ، وَلَا يُشْرَعُ لَهَا سُجُودُ سَهْوٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : يُكَبَّرُ<sup>(٥)</sup> عَلَى الْجِنَازَةِ فَيَجِئُونَ بِأُخْرَى ، يُكَبِّرُ<sup>(٦)</sup>  
إِلَى سَبْعٍ ، ثُمَّ يَقْطَعُ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تُرْفَعَ الْأَرْبَعُ . قَالَ أَصْحَابُنَا :

« شَرْحُهُ » ، وَتَبِعَهُ فِي « مُجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَلْ يَدْعُو بَعْدَ الزِّيَادَةِ ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ  
يُخْرِجَ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ . قَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَدْعُو هُنَا . وَإِنْ قُلْنَا :  
يَدْعُو هُنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَدْعُو هُنَا فِيمَا قَبْلَ الْأَخِيرَةِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَدْعُو  
هُنَا . وَأَطْلَقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ كَبَّرَ ، فَجِئَ بِجِنَازَةٍ ثَانِيَةٍ ، أَوْ أَكْثَرَ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٨/٢ .

(٣) أخرجه أبا عبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٨١ / ٣ . وابن أبي

شيبه ، في : باب من كبر على الجنائز ثلاثاً ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠٣ / ٣ .

(٤) في : م : أنقص .

(٥ - ٥) سقط من : م .

الشرح الكبير

إذا كَبَّرَ على جِنَازَةٍ ، ثم جِئَءَ بِأُخْرَى ، كَبَّرَ الثَّانِيَةَ عَلَيْهِمَا ، و<sup>(١)</sup> يَنْوِيهِمَا ، فَإِنْ جِئَءَ بِثَالِثَةٍ كَبَّرَ الثَّالِثَةَ عَلَيْهِنَّ ، وَنَوَاهُنَّ ، فَإِنْ جِئَءَ بِرَابِعَةٍ ، كَبَّرَ الرَّابِعَةَ عَلَيْهِنَّ ، وَنَوَاهُنَّ ، ثُمَّ يُكْمِلُ التَّكْبِيرَ عَلَيْهِنَّ إِلَى سَبْعٍ ، لِيَحْصُلَ لِلرَّابِعَةِ أَرْبَعٌ ، إِذَا لَا يَجُوزُ التَّنْقِصَانُ مِنْهُنَّ ، وَيَحْصُلُ لِلأُولَى سَبْعٌ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا يَنْتَهَى إِلَيْهِ التَّكْبِيرُ ، فَإِنْ جِئَءَ بِخَامِسَةٍ لَمْ يَنْوِهَا بِالتَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى سَبْعٍ أَوْ يَنْقُصَ فِي تَكْبِيرِهَا عَنْ أَرْبَعٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ . وَهَكَذَا إِنْ جِئَءَ بِثَانِيَةٍ بَعْدَ أَنْ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُكَبِّرَ عَلَيْهَا الْخَامِسَةَ ؛ لِمَا يَنْبَغُ . فَإِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْجِنَازَةِ الأُولَى رَفَعَهَا قَبْلَ سَلَامِ الإِمَامِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ رُكْنٌ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْخَامِسَةِ الْفَاتِحَةَ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّادِسَةِ ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ

فَكَبَّرَ ، وَنَوَاهُمَا ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ أَرْبَعٌ ، جَازَ عَلَى غَيْرِ الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ . نَصُّ الْإِنْصَافِ عَلَيْهِ . وَخَرَجَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » عَدَمُ الْجَوَازِ بِكُلِّ حَالٍ . فَعَلِيَ الْمَنْصُوصُ ، يَدْعُو عَقِيبَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَهُوَ أَصَحُّ . وَقِيلَ : يُكَبِّرُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ مُتَابِعًا ، كَالْمَسْبُوقِ . وَهُوَ اخْتِمَالُ لَابِنِ عَقِيلٍ . وَقِيلَ : يَقْرَأُ فِي الْخَامِسَةِ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فِي السَّادِسَةِ ، وَيَدْعُو فِي السَّابِعَةِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » وَغَيْرِهِ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَطْلَقَ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تَعِيمٍ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يَقْرَأُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ . فِي الرَّابِعَةِ ، وَيُصَلِّيُ

(١) ق م : « أَوْ » .

الشرح الكبير في السابعة ؛ ليُكْمَلَ لِجَمِيعِ الْجَنَائِزِ الْقِرَاءَةُ وَالْأَذْكَارَ ، كَمَا كَمَّلَ لَهُنَّ التَّكْبِيرَاتِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، قَالَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبَّرَ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ مُتَتَابِعًا ، كَمَا قُلْنَا فِي الْقَضَاءِ لِلْمَسْبُوقِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْأَوَّلِيِّ<sup>(١)</sup> جَنَائِزُ ، فَاعْتَبِرَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِنَّ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، كَالأَوَّلِيِّ .

عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الْخَامِسَةِ ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ فِي السَّادِسَةِ ، فَيَحْصُلُ لِلرَّابِعِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي إِعَادَةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الصَّلَاةِ لِلَّتِي حَضَرَتْ الرَّجُلَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا أَيْضًا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالصَّوَابُ ، أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، عَلَى الْجِنَازَةِ لَا تُشْرَعُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ . وَهُوَ مُرَادُ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » . صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَمْدَانَ ، وَابْنُ تَمِيمٍ . وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ : أَوْ الصَّلَاةِ . زَائِدَةٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَوَائِدُ ؛ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ بِمُجَاوَزَةِ سِتْعِ تَكْبِيرَاتٍ عِنْدًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : تَبْطُلُ . وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ ، تَبْطُلُ بِمُجَاوَزَةِ أَرْبَعٍ عِنْدًا ، وَبِكُلِّ تَكْبِيرَةٍ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُسَلِّمَ قَبْلَ الْإِمَامِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهًا ، يَتَوَي مُفَارَقَتَهُ وَيُسَلِّمُ . وَالْمُنْفَرِدُ كَالْإِمَامِ فِي الزِّيَادَةِ . وَالْمَسْبُوقُ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُجَاوِزِ ، إِنْ شَاءَ قَضَى مَا فَاتَهُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ مَعَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَالسَّلَامُ مَعَهُ أَوَّلَى . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : إِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي الرَّابِعَةِ ، ثُمَّ كَبَّرَ الْإِمَامُ

(١) ق م : « الأول » .



وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ [١٥٤] ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ . وَقَالَ  
الْخَرَقِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعًا .

الشرح الكبير

٧٨٠ - مسألة: (وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ. وقال  
الْخَرَقِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعًا ) يُسْتَحَبُّ لِلْمَسْبُوقِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ قَضَاءُ مَا  
فَاتَهُ مِنْهَا . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالتَّخَعُمِيِّ ،

الإنصاف

عَلَى الْجَنَازَةِ الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ، تَمَّتْ لِلْمَسْبُوقِ صَلَاةُ جَنَازَةٍ ، وَهِيَ الرَّابِعَةُ ، فَإِنْ أَحَبَّ  
سَلَّمَ مَعَهُ ، وَإِنْ أَحَبَّ قَضَى ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ لَتَيْتُمْ صَلَاتُهُ عَلَى الْجَمِيعِ . وَيَتَوَجَّهُ  
اِحْتِمَالًا ؛ تَيْتُمْ صَلَاتُهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ ؛ لَتَمَّ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لِلْجَمِيعِ .  
وَالْمَخْذُورُ النَّقْصُ عَنْ ثَلَاثٍ ، وَمُجَاوِزُهُ سَبْعٌ ؛ وَلِهَذَا لَوْ جِئَ بِجَنَازَةٍ خَامِسَةٍ ،  
لَمْ يُكَبَّرْ عَلَيْهَا الْخَامِسَةُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَجُوزُ لِلْمَسْبُوقِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَ  
التَّكْبِيرَيْنِ كَالْحَاضِرِ ، إِجْمَاعًا وَكَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَهُ . وَقَالَ فِي  
« الْفُصُولِ » : إِنْ شَاءَ كَبَّرَ ، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ،  
كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَيَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ لِلتَّكْبِيرَةِ  
الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا سُنَّةٌ . وَيَتَّبِعُهُ ، كَمَسْبُوقٍ يَرْكَعُ إِمَامُهُ . وَاخْتَارَ الْمَجْدُ ، يُتِمُّهَا مَا لَمْ  
يَخْفُ فَوْتُ الثَّانِيَةِ . وَإِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَدْرَكَ التَّكْبِيرَةَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ ، كَالْحَاضِرِ ، وَكَإِذْرَاكِهِ رَاكِعًا . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهًا ، لَا يَذْكُرُ ،  
وَيَدْخُلُ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَدْخُلُ .  
وَقِيلَ : يَدْخُلُ إِنْ قُلْنَا : بَعْدَهَا ذِكْرٌ . وَإِلَّا فَلَا . وَيَقْضِي ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ . عَلَى  
الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : أَرْبَعًا .

قوله : وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ ابْنُ  
مُنَجِّجٍ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الذَّهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « تَذْكِرَةِ

والزُّهْرِيُّ ، وابنِ سِيرِينَ ، وَقَتَادَةَ ، ومالكُ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛ لقوله عليه السَّلامُ : « فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا »<sup>(١)</sup> . وفي لَفْظٍ : « فَأَتِمُّوا »<sup>(٢)</sup> . وقياساً على سائرِ الصَّلَواتِ .  
ويَكُونُ الْقَضَاءُ على صِفَةِ الْأَدَاءِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فعلى هذا إذا أَدْرَكَ الْإِمَامُ في الدُّعَاءِ تَابِعَهُ فِيهِ ، فإذا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ ، وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ ، ثم كَبَّرَ وَصَلَّى على [ ١٢٤/٢ ] النَّبِيِّ ﷺ ، ثم كَبَّرَ وَسَلَّمَ . وقال الشافعيُّ : متى دَخَلَ الْمَسْبُوقُ في الصَّلَاةِ ابْتَدَأَ الْفَاتِحَةَ ، ثم أَتَى بِالصَّلَاةِ في الثَّانِيَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّ الْمَسْبُوقَ في سائرِ الصَّلَواتِ يَقْرَأُ فيما يَقْضِيهِ الْفَاتِحَةَ ، وَسُورَةَ على صِفَةِ مَا فَاتَهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هَهُنَا بِالْقِرَاءَةِ على صِفَةِ مَا فَاتَهُ قِيَاساً عَلَيْهِ . وقال الْخِرَقِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعاً . وكذلك رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، وَحَكَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قال : يُبَادِرُ بِالتَّكْبِيرِ مُتَتَابِعاً ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّهُ قال :

الْإِنْصَافُ ابْنِ عَبْدِوسٍ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وقال الْخِرَقِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعاً . وَنَصَّ عَلَيْهِ . واختاره ابْنُ عَقِيلٍ في « التَّذَكُّرَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ في « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ في « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النُّظْمِ » ، و « الزُّرْكَشِيِّ » ، وقال : هو مَنْصُوصٌ أَحْمَدُ . وقال الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُمَا : إِنْ رُفِعَتِ الْجِنَازَةُ قَبْلَ إِثْمَامِ التَّكْبِيرِ ، قَضَاهُ مُتَوَالِيًا ، وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْ ، قَضَاهُ على صِفَتِهِ . ذَكَرَهُ الشَّارِحُ . وقال الْمَجْدُ ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْقَوَائِنَ الْأَوَّلِينَ : وَمَحَلُّ الْخِلَافِ ، فيما إذا حُشِيَ رَفْعُ الْجِنَازَةِ . أَمَّا إِنْ

(١) هكذا ويبدو أنه سقط منه : « وما فاتكم فاقضوا » . ليتسق مع ما بعده .

(٢) تقدم نغريجه في ٣/٣٩٥ .

فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ .

المفع

لا يَقْضِي<sup>(١)</sup> . فَإِنْ كَبَّرَ مُتَتَابِعًا فَلَا بَأْسَ . وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : يَقْضِيهِ مُتَوَالِيًا . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ رُفِعَتِ الْجِنَازَةُ قَبْلَ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ مُتَوَالِيًا ، وَإِنْ لَمْ تُرْفَعْ قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ ، كَمَا سَبَقَ .

٧٨١ - مسألة : ( فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ،

لَا تَصِحُّ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ ، اخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ . وَقَدَرُوهُ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَلَّيْتُ عَلَى الْجِنَازَةِ ، وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ التَّكْبِيرِ ؟ قَالَ : « مَا سَمِعْتُ فَكَبِّرِي ، وَمَا فَاتَكَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ »<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَلِأَنَّهَا

عُلِمَ ، بِعَادَةِ أَوْ قَرِينَةٍ ، أَنَّهَا تُنْزَلُ ، فَلَا تَرُدُّدُ أَنَّهُ يَقْضِي التَّكْبِيرَاتِ بِذِكْرِهَا ، عَلَى مُقْتَضَى تَعْلِيلِ أَصْحَابِنَا . انْتَهَى . وَأَمَّا صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، فَقَالَ : وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ ، فَإِنْ نَحَشِيَ رَفْعَهَا تَابِعَ ، رُفِعَتْ أَمْ لَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَلَى صِفَتِهِ . وَالْأَصَحُّ إِلَّا أَنْ تُرْفَعَ ، فَيَتَابِعَ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَقَطَعَ غَالِبُ [ ١٨٤/١ ] وَالْأَصْحَابُ بِالْمُتَابَعَةِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، إِنْ رُفِعَتِ الْجِنَازَةُ ، قَطَعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يُتِمُّهُ مُتَتَابِعًا .

قوله : فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يفوته التكبير على الجنابة يقضيه أم لا ، من كتاب الجنائز

المصنف ٣ / ٣٠٦ .

(٢) لم نجده .

الشرح الكبير  
تَكْبِيرَاتِ مَوَالِيَاتِ حَالِ الْقِيَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاءُ مَا فَاتَ مِنْهَا ، كَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ . وَحَدِيثُهُمْ وَرَدَ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ : « فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ » . وَفِي رِوَايَةٍ ، سَعَى فِي جِنَازَةِ سَعْدٍ حَتَّى سَقَطَ رَأْوُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِالْحَدِيثِ هَذِهِ الصَّلَاةَ . وَالْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضَى فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ التَّكْبِيرَ الْمُتَفَرِّدَ ، وَيُطْلَبُ بِتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ .

الإيضاح  
و « التَّلْخِص » ، و « ابْنِ تَمِيم » ، و « الْحَاوِثِينَ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْجَرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « نَازِمِ الْمَفْرَدَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَجِبُ الْقَضَاءُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَالْأَجَرِيُّ ، وَالْحَلَوَائِيُّ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَقَالَ : اخْتَارَهُ شَيْخُنَا . وَقَالَ : وَيَقْضِيهِ بَعْدَ سَلَامِهِ ، لَا يَأْتِي بِهِ ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ .

فائدة : يُكْرَهُ لِمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ مَرَّةً ثَانِيَةً . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَذَكَرَهُ فِي « الْمُتَنَحِّبِ » نَصًّا . وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي ، الْكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الْجَوَازِ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يَصَلِّيْهَا مَرَّتَيْنِ ، كَالْعِيدِ . وَقِيلَ : يَصَلِّي ثَانِيًا . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْقُنُونِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَمَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ ، فَلَا يُعِيدُهَا إِلَّا لِسَبَبٍ ، مِثْلَ أَنْ يُعِيدَ غَيْرَهُ الصَّلَاةَ فَيُعِيدُهَا مَعَهُمْ ، أَوْ يَكُونَ هُوَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيُصَلِّي بِهِمْ . وَأُطْلِقَ فِي « الْوَسِيلَةِ » ،

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ ،  
المنع

الشرح الكبير

**فصل :** إذا أدرك الإمام بين تكبيرتين ، فعن أحمد ، أنه ينتظر الإمام حتى يكبر معه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ؛ لأن التكبيرات كالركعات ، ثم لو فاتته ركعة ، لم يتشغل بقضائها ، كذلك التكبير . والثانية ، يكبر ولا ينتظر . وهو قول الشافعي ؛ لأنه في سائر الصلوات إذا أدرك الإمام ، كبر معه ، ولم ينتظر ، وليس هذا اشتغالا بقضاء ما فاتته ، وإنما يصلي معه ما أدركه ، فيجزئه ذلك ، كالذي يتأخر عن تكبير الإمام قليلا . وعن مالك كالروايتين . قال ابن المنذر : سهل أحمد في القولين جميعا . ومتى أدرك الإمام في التكبير الأولى فكبر ، وشرع في القراءة ، ثم كبر الإمام قبل أن يتمها ، فإنه يكبر ويتابعه ، ويقطع القراءة ، كالمسبوق في بقية الصلوات ، إذا ركع الإمام قبل إتمامه القراءة .

٧٨٢ - مسألة : ( ومن فاتته الصلاة على الجنازة ، صلى على القبر إلى شهر ) من فاتته الصلاة على الجنازة ، فله أن يصلي عليها ، ما لم تدفن ، فإن دفنت ، فله أن يصلي على القبر إلى شهر . هذا قول أكثر أهل العلم .

و « فروع أبي الحسين » ، عن ابن حامد ، أنه يصلي ثانيا ؛ لأنه دعاء . واختار ابن حامد ، والمجد ، يصلي عليها ثانيا تبعا ، لا استقلالا إجماعا . ويأتي قريبا استيجاب الصلاة لمن لم يصل . ويأتي أنه إذا صلى على الغائب ، ثم حضر ، استيجاب الصلاة عليه ، بعد قوله : وإن كان في أحد جانبي البلد ، لم يصل عليه . فهو مستثنى من النصوص .

قوله : ومن فاتته الصلاة على الجنازة ، صلى على القبر إلى شهر . هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « الوجيز » ، و « الإفادات » ،

رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ ، إِلَّا لِلْوَلِيِّ إِذَا كَانَ غَائِبًا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَّا كَذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ ، لَصَلَّى عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا مَاتَ ، فَقَالَ : « فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ » . فَاتَى قَبْرَهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَبْرِ مَنْبُوذٍ ، فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ <sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : وَمَنْ يَشْكُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ! يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سِتَّةِ وُجُوهِ ، كُلُّهَا حَسَنٌ . وَلَأَنَّ غَيْرَ الْوَلِيِّ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ ، فَسُنَّتْ لَهُ الصَّلَاةُ ، كَالْوَلِيِّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَلَّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ .

و « الْمُتَوَرِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كنس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعيدان ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الإذن بالجنائزة ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٩٢ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٣ ، ٣٨٨ .

(٢) أخرجه بألفاظ مختلفة البخاري ، في : باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الصفوف على الجنائزة ، وباب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، وباب سنة الصلاة على الجنائزة ، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وباب الصلاة على القبر بعد ما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ٢١٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٦ . والنسائي ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٣٨ .

**فصل :** ولا يُصَلَّى على القبر بعد شهر ، ويُصَلَّى قبله . وبهذا قال بعض<sup>(١)</sup> أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يُصَلَّى عليه أبداً . واختاره ابن عقيل ؛ لأن النبي ﷺ [ ١٢٤/٢ ط ] صَلَّى على شهداء أُحُدٍ بعد ثمانين سَنِينَ . حديث صحيح<sup>(٢)</sup> . وقال بعضهم : يُصَلَّى عليه ما لم يئَلْ جَسَدُهُ . وقال أبو حنيفة : يُصَلَّى عليه الولي خاصة إلى ثلاث . وقال

و « الحاوِثين » ، و « النَّظْم » ، و « الفائق » ، و « الفروع » . وقيل : يُصَلَّى عليها إلى سَنَةٍ . وقيل : يُصَلَّى عليها ما لم يئَلْ . فعليه ، لو شك في بِلَاه ، صَلَّى . على الصحيح . وقيل : لا يُصَلَّى . وأُطْلَقَهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » . وقيل : يُصَلَّى عليه أبداً . اختاره ابن عقيل . قال ابن رزين في « شَرْحِهِ » : وهو أَظْهَرُ . فعلى المذهب ، ذَكَرَ جماعة مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، لَا تُصَرُّ الزَّيَادَةُ الْيَسِيرَةُ . قال في « الفروع » : وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قال القاضي : كَالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، متى صَلَّى على القبر كان المَيِّتُ كالْإِمَامِ . قاله في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » وَغَيْرِهِ . الثَّانِيَةُ ، حَيْثُ قُلْنَا بِالتَّوْقِيتِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ أَوَّلَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ ذَنْبِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . وقال : هذا

(١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ .

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِهِ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ أَحَدَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صحيح البخاري ١٢٠/٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَيِّتِ يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ حَيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سنن أبي داود ١٩٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٤/٤ .

إسحاق : يُصَلِّي عليه الغائبُ إلى شهرٍ ، والحاضرُ إلى ثلاثٍ . ولنا ، ما رَوَى سعيدُ بنُ المسيَّبِ ، أنَّ أُمَّ سعدٍ ماتَتْ والنبيُّ ﷺ غائبٌ ، فلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عليها ، وقد مَضَى لَذلكَ شَهْرٌ<sup>(١)</sup> . قال أحمدُ : أَكْثَرُ ما سَمِعْتُ أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى على أُمَّ سعدٍ بِنِ عِبَادَةِ بَعْدَ شَهْرٍ . ولأنَّها مُدَّةٌ يُغْلَبُ على الظَّنِّ بقاءُ المَيِّتِ فيها ، أَشْبَهَتِ الثَّلَاثَةَ ، أو كَالْغَائِبِ . وَتَجَوِّزُ الصَّلَاةِ عليه مُطْلَقًا باطِلٌ ، بأنَّ قَبْرَ النبيِّ ﷺ ، لا يُصَلَّى عليه الآنَ إجماعًا ، وكذلك التَّحْدِيدُ بِبَلَى المَيِّتِ ؛ لكَوْنِهِ عليه السَّلَامُ لا يُتَلَّى . فَإِنْ قِيلَ : فالخَبَرُ ذَلَّ على الصَّلَاةِ بَعْدَ شَهْرٍ ، فكيف مَنَعْتُمُوهُ ؟ قُلْنَا : تَحْدِيدُهُ بالشَّهْرِ يَدُلُّ على أَنَّ صَلَاتِهِ ، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ، كانت عندَ رَأْسِ الشَّهْرِ ؛ لِيَكُونَ مُقَارِبًا لِلْحَدِّ . وَتَجَوُّزُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الشَّهْرِ قَرِيبًا مِنْهُ ؛ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ عليه ، ولا يَجُوزُ بَعْدَ ذَلكَ ؛ لَعَدَمِ وُروْدِهِ فيه .

المشهورُ . واختارَه ابنُ أبي موسى . فعليه ، لو لم يُدْفَن مُدَّةٌ تَزِيدُ على شَهْرٍ ، جازَ أَنْ يُصَلَّى عليه . وقيل : أوَّلُ المُدَّةِ مِنْ حينِ الموتِ . اختارَه ابنُ عَقِيلٍ . وأُطْلِقَهُما في « الفروع » ، و « ابنِ تَمِيمٍ » . الثَّلاثَةُ ، وَحيثُ قُلْنَا بالتَّوَقُّيْتِ أيضًا ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَحْرُمُ بَعْدَهُ . نَصَّ عليه . الرَّابِعَةُ ، قَوْلُهُ : صَلَّى على القَبْرِ . هذا مِمَّا لا نِزاعَ فيه أَعْلَمُهُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يُصَلَّى على المَيِّتِ وَهُوَ في القَبْرِ . صَرَّحَ بِهِ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . فَأَمَّا الصَّلَاةُ وَهُوَ خَارِجُ القَبْرِ في المَقْبَرَةِ ، فَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فيه ، في بابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ . الْخَامِسَةُ ، مَنْ شَكَّ في المُدَّةِ ، صَلَّى حَتَّى يَعْلَمَ فَرَاغَهَا . قاله الأصحابُ . وقال في « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ الْوَجْهُ في الشُّكِّ في بَقَائِهِ .

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢٥٨/٤ .



**فصل :** وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا مَرَّةً ، فَلَا تُسَنُّ لَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا . وَإِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ ، لَمْ تَوْضَعْ لِأَحَدٍ يُصَلِّي عَلَيْهَا ، وَيُادَرُ بِدَفْنِهَا . قَالَ الْقَاضِي : إِلَّا أَنْ يُرَجَّى مَجِيءُ الْوَلِيِّ فَيُؤَخَّرُ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ تَغْيِيرُهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي ظَلْحَةِ بْنِ الْبَرَاءِ : « عَجَلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِحَيْفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ »<sup>(١)</sup> . وَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ الْجَنَازَةَ مِمَّنْ لَمْ يُصَلِّ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا ، فَعَلَهُ عَلِيٌّ ، وَأَنْسَ ، وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَأَبُو حَمْزَةَ<sup>(٣)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

السَّادِسَةُ ، حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَرِيقِ وَنَحْوِهِ فِي مِقْدَارِ الْمُدَّةِ ، كَحُكْمِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « تَحْرِيجِهِ » : إِذَا تَفَسَّخَ الْمَيِّتُ فَلَا صَلَاةَ . السَّابِعَةُ ، لَوْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يُصَلِّي مَنْ لَمْ يُصَلِّ إِلَى شَهْرٍ . وَقِيْدَهُ ابْنُ شِهَابٍ . وَقِيلَ : لَا تُجْزِئُهُ الصَّلَاةُ بِنِيَّةِ السَّنَةِ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ بِهَا لِقَضِيئِهَا بِدُخُولِهِ فِيهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ ذَكَرَ وَجْهًا ، أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ ، مَعَ سَقُوطِ الْإِثْمِ بِالْأَوَّلَى . وَقَالَ أَيْضًا : فُرُوضُ الْكِفَايَاتِ ، إِذَا قَامَ بِهَا رَجُلٌ ،

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٢٢ .

(٢) هو سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ، سلمان الخليل ، يقال إن له صحبة ، قتل سنة خمس وعشرين . تهذيب

التهذيب ١٣٦/٤ ، ١٣٧ .

(٣) أبو حمزة عيسى بن سليم الحمصي ، ثقة صدوق . ذكر ابن حجر أن له عند مسلم حديث عوف بن مالك في

الصلاة على الجنابة . تهذيب التهذيب ٨ / ٢١١ .

وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ ، لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

**فصل :** وَيُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ ، وَتُعَادُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً وَفُرَادَى . نَصٌّ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ . وَقَالَ : وَمَا بَأْسٌ بِذَلِكَ ، قَدْ فَعَلَهُ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : انْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

٧٨٣ - مسألة : ( وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ ، لَمْ يَصِلْ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ) تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ فِي بَلَدٍ آخَرَ بِالنِّيَّةِ ، بَعِيدًا كَانَ الْبَلَدُ أَوْ قَرِيبًا ، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ،

الإِنصاف

سَقَطَتْ ، ثُمَّ إِذَا فَعَلَ الْكُلَّ ذَلِكَ ، كَانَ كُلُّهُ فَرْضًا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ مَحَلَّ وَفَاقٍ ، لَكِنْ لَعَلَّهُ إِذَا فَعَلُوهُ جَمِيعًا ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ . وَفِي فِعْلِ الْبَعْضِ بَعْدَ الْبَعْضِ ، [ ١٨٤/١ ظ ] وَجْهَانِ . الثَّامِنَةُ ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ قَبْلَ الدَّفْنِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ . وَسَبَقَ أَنَّهُ كَامِمٌ ، فَيَجِئُ الْخِلَافُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَصَحَّحَ فِي « الرُّعَايَةِ » الصُّحَّةَ كَالْمَكِّيَّةِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا .

قوله : وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُصَلِّي عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ ، وَصَاحِبُ « النَّظْمِ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ .

(٢) في م : ٥ : تصح .

وَيُصَلِّي عَلَيْهِ كصَلَاتِهِ عَلَى الْحَاضِرِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً كَقَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> مِنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ حُضُورُهَا ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَصَلَّى بِهِمُ الْمُصَلِّي ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زُوِيَتْ لَهُ الْأَرْضُ ، فَأَرَى الْجِنَازَةَ . قُلْنَا : لَمْ يَنْقَلْ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ لِأَخْبَرَ بِهِ ، وَلَنَا ، الْأَقْبِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَثْبُتْ مَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ مَعَ الْبُعْدِ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَإِنْ رُئِيَ ، ثُمَّ لَوْ اخْتَصَصَتِ الرُّوْيَةُ بِالنَّبِيِّ ﷺ لِاخْتِصَاصِ الصَّلَاةِ بِهِ ، وَقَدْ صَفَّ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ فَصَلَّى بِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : لَمْ يَكُنْ بِالْحَبَشَةِ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ . قُلْنَا : لَيْسَ هَذَا مَذْهَبَكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَجِيزُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْغَرِيقِ ، وَالْأَسِيرِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ النَّجَاشِيَّ كَانَ مِلْكُ الْحَبَشَةِ ، وَقَدْ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ ، فَيَعْدُ أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ يُصَلِّي عَلَيْهِ .

تبيينه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ ، سَوَاءٌ كَانَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لِأَبَدٍ أَنْ يَكُونَ الْغَائِبُ مُتَفَصِّلًا عَنِ الْبَلَدِ بِمَا يُعَدُّ الذَّهَابُ إِلَيْهِ نَوْعَ سَفَرٍ . وَقَالَ : أَقْرَبَ الْحُدُودِ ، مَا تَجِبُ فِيهِ الْجُمُعَةُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَكْفِي خَمْسُونَ خُطْوَةً .

(١) فِي م : ه لَيْسَ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٤٥ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ مَنْ فِي الْجَانِبِ الْآخَرَ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْحُضُورُ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى قَبْرِهِ ، أَشْبَهَ مَالُو كَانَا فِي جَانِبٍ وَاحِدٍ . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ كَالْوُجْهَيْنِ فِي بَلَدٍ آخَرَ . وَقَدَرُوا عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ مَاتَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ بَغْدَادَ ، وَهُوَ فِي الْآخَرِ .

**فصل :** وَتَنَوَّقَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ بِشَهْرٍ ، كَالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ بِقَاوِهِ مِنْ غَيْرِ تَلَاشٍ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . فَعَلَى هَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ .

**فائدة :** مُدَّةُ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ ، كَمُدَّةِ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : يَصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ بِالنِّتْيَةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَصَلِّي عَلَيْهِ لِلْمَشَقَّةِ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَأَبْطَلَهُ الْمَجْدُ بِمَشَقَّةِ الْمَرَضِ وَالْمَطَرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِيهَا تَحْرِيجٌ .

تبيينه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ ، سَوَاءً كَانَتِ الْبَلَدُ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً . وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ بَعْضِهِمْ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْبَلَدِ الْكَبِيرِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَأَمَّا الْبَلَدُ الصَّغِيرُ ، فَلَا يَصَلِّي عَلَى مَنْ فِي جَانِبِهِ بِالنِّتْيَةِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ قَيَّدُوا مُحَقِّقُوهُمْ بِالْبَلَدِ الْكَبِيرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَقَيِّدْ . انْتَهَى . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ مَنْ أَطْلَقَ ، الْبَلَدَ الْكَبِيرُ .

وَلَا يُصَلِّيَ الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِ ، وَلَا عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ .

الشرح الكبير

[ ١٢٥/٢ ] ، في أَكْبَلِ السَّبْعِ ، وَالْمُحْتَرِقِ بِالنَّارِ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لَذَهَابِهِ ، وَيُصَلَّى عَلَى الْغَرِيقِ ، إِذَا غَرِقَ قَبْلَ الْغُسْلِ ، كَالْغَائِبِ الْبَعِيدِ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ تَعَذَّرَ لِمَانِعٍ ، أَشْبَهَ الْحَيَّ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْغُسْلِ وَالتَّيْمُمِ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ .

٧٨٤ - مسألة : ( وَلَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِ ، وَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ ) الْغَالُ ؛ هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ غَنِيْمَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا ، لِيَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ وَيَخْتَصَّ بِهَا .

الإنصاف

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ الَّذِي كَانَ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ثَانِيًا . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : فِيمَا بَيَّهَا . وَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَا يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ . الثَّانِيَةُ ، لَا يُصَلَّى مُطْلَقًا عَلَى الْمُفْتَرَسِ الْمَأْكُولِ فِي بَطْنِ السَّبْعِ ، وَالَّذِي قَدْ اسْتَحَالَ بِاخْتِرَاقِ النَّارِ وَنَحْوِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : عَلَى الْأَظْهَرِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ فِي بَطْنِ السَّبْعِ ، لَمْ يَصَلَّ عَلَيْهِ مَعَ مُشَاهَدَةِ السَّبْعِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يُصَلَّى عَلَيْهِمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .

قوله : وَلَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِ ، وَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ . مُرَادُهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَهُوَ وَجْهٌ حَكَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَحَكَى رِوَايَةَ حَكَاهَا فِي « الرِّعَايَةِ » . وَهَذَا ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الرَّزْكَانِيُّ . وَقَالَ : هَذَا الْمَذْهَبُ الْمُتَّصِفُ بِالرَّيْبِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُصَلَّى عَلَيْهِمَا حَتَّى عَلَى بَاغٍ وَمُحَارِبٍ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

الشرح الكبير  
فهذا لا يُصَلِّي عليه الإمام ، ولا على قاتل نفسه عمداً . وَيُصَلِّي عليهما  
سائر الناس . نصَّ على هذا أحمد . وقال عُمرُ بن عبد العزيز ، والأوزاعي :  
لا يُصَلِّي على قاتل نفسه بحال ؛ لأنَّ مَنْ لا يُصَلِّي عليه الإمام لا يُصَلِّي  
عليه غيره ، كشهيد المعركة . وقال عطاء ، والنخعي ، والشافعي :  
يُصَلِّي الإمام وغيره على جميع المسلمين ؛ لقول النبي ﷺ : « صَلُّوا  
عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . رواه الخلَّل بإسناده<sup>(١)</sup> . ولنا ، ما روى  
جابر بن سمره ، أن النبي ﷺ جاءوه برجل قد قتل نفسه بمشاقص<sup>(٢)</sup> ،  
فلم يُصَلَّ عليه . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> . وروى أبو داود نحوه<sup>(٤)</sup> . وعن زيد بن  
خالد الجهني ، قال : تُوفِّي رجلٌ من جهنَّه يومَ خيبر ، فدُكِرَ ذلك لرسولِ  
الله ﷺ ، فقال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فَعَبَّرَتْ وَجْوهُ الْقَوْمِ . فَلَمَّا

الإنصاف  
تبيينان ؛ الأوَّل ، مفهوم كلام المُصَنِّف ، أنَّه يُصَلِّي على غير الغالٍ وَمَنْ قَتَلَ  
نفسه ، وذلك قِسْمان ؛ أحدهما ، أهل البدع . والصَّحِيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه لا  
يُصَلِّي عليهم . وعنه ، يُصَلِّي عليهم . وهو ظاهر كلام المُصَنِّف هنا . الثاني ، غير  
أهل البدع . فيُصَلِّي عليهم مُطلقاً . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهب . وعنه ، لا يُصَلِّي  
على أهل الكبائر . وهي مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وجَزَمَ بها في « التَّوْبَةِ » وغيره . وقدَّمها  
في « التَّلْخِصِ » . واختارَ المَجْدُ ، أنَّه لا يُصَلِّي على كُلِّ مَنْ مَاتَ على مَعْصِيَةٍ

(١) تقدم تخريجه في ٣٩/٣ .

(٢) المشقص : سهم ذو نصل عريض .

(٣) في : باب ترك الصلاة على القاتل نفسه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٧٢ / ٢ . كما أخرجه  
النسائي ، في : باب ترك الصلاة على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٣ / ٤ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٨٧ / ٥ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٧ .

(٤) في : باب الإمام لا يصل على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٤ / ٢ .

رَأَى مَا بِهِمْ قَالَ : « إِنَّ صَاحِبَكُمْ عَلٌّ مِنَ الْغَنِيْمَةِ »<sup>(١)</sup> . اِخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ .  
وَإِخْتَصَّ الْأَمْنَانُ بِالْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَالِ ،  
قَالَ : « صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبَكُمْ » . وَرَوَى أَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ ،  
وَكَانَ ﷺ هُوَ الْإِمَامُ ، فَالْحَقُّ بِهِ مَنْ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ  
صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ تَرْكُ صَلَاةٍ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ لَا يُصَلِّي  
عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ ، وَيَأْمُرُهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا خَاصٌّ  
بِالنَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ سَكَنٌ . قُلْنَا : مَا ثَبَتَ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ ، ثَبَتَ  
فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ  
ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ . قُلْنَا : ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدُ ، فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ،  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، فَيَقُولُ : « هَلْ تَرَكَ  
لِدَيْنِهِ مِنْ وَفَاءٍ ؟ » . فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَالَ  
لِلْمُسْلِمِينَ : « صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبَكُمْ » . فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ الْفُتُوْحَ قَامَ ، فَقَالَ :  
« أَنَا أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تُوَفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَرَكَ دَيْنًا

ظَاهِرَةً بِلَا تَوْبَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُتَّجَةٌ . وَعَنْهُ ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ قُتِلَ  
فِي حُدٍّ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِيصِ » : لَا يَخْتَلَفُ الْمَذْهَبُ ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمَحْدُودُ ، أَنَّهُ  
يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، صَلَّى عَلَى الْعَامِدِيَّةِ<sup>(٢)</sup> .  
وَجَزَمَ فِي « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، أَنَّ الشَّارِبَ الَّذِي لَمْ يَحْدُ كَالْغَالِ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في تعظيم الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٢ / ٢ . والنسائي ،  
في : باب الصلاة على من غل ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٢ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب الغلول ، من  
كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٠ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٤ / ٤ .

(٢) سيأتي تخريجُه بعد قليل .

عَلَى قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَورَثَتِهِ»<sup>(١)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَوْلَا النَّسْخُ كَانَ كَمَسَائِلِنَا، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ خَاصَّةٌ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى قَوْلِهِ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

**فصل : قال أحمد : لا أشهدُ الجَهْمِيَّةَ<sup>(٢)</sup> ولا الرَّافِضَةَ<sup>(٣)</sup> ، وَيشْهَدُ مَنْ شَاءَ ، قَد تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ذَا ؛ الدِّينِ ، وَالْعُلُولِ ، وَقَاتِلِ**

وقَاتِلِ النَّفْسَ . وَذَكَرَهُ فِي « الْكُبْرَى » رَوَايَةً . وَعَنْهُ ، وَلَا عَلَى مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، لَمْ يُخَيَّفْ وَفَاءً . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . النَّبِيَّةُ الثَّانِي ، الْمُرَادُ هُنَا بِالْإِمَامِ ، إِمَامُ الْقَرْيَةِ . وَهُوَ وَالْيَا فِي الْقَضَاءِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَذَكَرَهُ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الدين ، من كتاب الكفالة ، وفى : باب الصلاة على من ترك دينها ، من كتاب الاستقراض ، وفى : باب قول النبي ﷺ من ترك كلاً أو ضياعاً فلحقه ، من كتاب النفقات ، فى : باب قول النبي ﷺ من ترك مالا فأتاهه ، و : باب ميراث الأسير ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ١٢٨/٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ . ومسند فى : باب من ترك مالا فلورثته ، من كتاب الفرائض . صحيح مسند ١٢٣٧/٣ ، ١٢٣٨ . وأبو داود ، فى : باب فى ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض ، وفى : باب أرزاق الذرية ، من كتاب الإجارة ، وفى : باب فى التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ١١١/٢ ، ١٣٣ ، ٢٢١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الميوت ، من أبواب الجنائز ، وفى : باب ما جاء من ترك مالا فلورثته ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٢٩١/٤ ، ٢٣٩/٨ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٣/٤ . وابن ماجه ، فى : باب من ترك ديناً أو ضياعاً ... ، من كتاب الصدقات ، وفى : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٨٠٧/٢ ، ٩١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٠/٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٢٩٦/٣ ، ٣٧١ ، ١٣١/٤ .

(٢) الجهمية : هم أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبيرة الخالصة ، الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ، ويضيفونه إلى الله تعالى . الملل والنحل ١ / ١٣٥ .

(٣) كان من مذهب زيد بن علي جواز إمامة المفضل ، فأجاز إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ، فلما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه ، فسموا رافضة . الملل والنحل ١/ ٣٠٤ - ٣٠٦ .



نَفْسِهِ . وَقَالَ : لَا يُصَلِّي عَلَى الرَّافِضِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ : لَا أُصَلِّي عَلَى رَافِضِيٍّ ، وَلَا حَرُورِيٍّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ الْفَرِيَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> : مَنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ ، لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَ : لَا تَمْسُوهُ بِأَيْدِيكُمْ ، اذْفَعُوهُ بِالْخُشْبِ حَتَّى تَوَارُوهُ .

وَقَالَ أَحْمَدُ : أَهْلُ الْبِدْعِ لَا يُعَادُونَ إِنْ مَرَضُوا ، وَلَا تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ إِنْ مَاتُوا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَسَائِرُ الْعُلَمَاءِ يُصَلُّونَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « صَلُّوا عَلَيَّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ بِأَدْوَنَ مِنْ هَذَا ، فَأَوْكَلِي أَنْ تُتْرَكَ الصَّلَاةُ بِهِ ، وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وَإِنَّ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> .

أَبُو بَكْرٍ . نَقَلَ حَرْبٌ ، إِمَامُ كُلِّ قَرْيَةٍ وَآلِيهَا . وَخَطَّاهُ الْخَلَّالُ . قَالَ الْمَجْدُ : وَالصَّوَابُ تَسْوِيَّتُهُ ، فَإِنَّ أَعْظَمَ مُتَوَلٍّ لِلْإِمَامَةِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ ، يَخْصُلُ بِامْتِنَاعِهِ الرَّدْعُ وَالرَّجْرُ . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّبَصُّرَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ : هُوَ أَشْهُرُ

(١) الحرورية أتباع نجدة بن عامر الحروري الحنفى ، وهم فرقة من الخوارج . الملل والنحل ١ / ٢١٢ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن يوسف الفريابي الحافظ ، شيخ البخارى ، المتوفى سنة اثنتى عشرة ومائتين . العبر ١ / ٣٦٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ٣ / ٣٩ .

(٤) في : المسند ٢١ / ٨٦ ، ١٢٥ . كما أخرجه أبو داود مختصراً ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة .

سنن أبى داود ٢ / ٥٢٤ .

**فصل:** ولا يُصَلَّى على أطفال المُشْرِكِينَ ؛ لأنَّ لهم حُكْمَ آبَائِهِمْ ، إِلَّا مَنْ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ ، بَأَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُ آبَائِهِ ، أَوْ يَمُوتَ ، أَوْ يُسَيِّ مُتَفَرِّدًا مِنْ آبَائِهِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ . وقال أبو ثَوْرٍ ، فِي مَنْ سُبِيَ مَعَ أَحَدِ آبَائِهِ : لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، حَتَّى يَخْتَارَ الْإِسْلَامَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ ، أَشْبَهَ مَنْ سُبِيَ مُتَفَرِّدًا مِنْهُمَا .

**فصل:** وَيُصَلَّى عَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ أَهْلَ الْكِبَائِرِ ، وَالْمَرْجُومِ فِي الزَّنَا ، [ ١٢٥/٢ ط ] وَغَيْرِهِمْ . قال أحمدُ : مَنْ اسْتَقْبَلَ قِتْلَتَنَا ، وَصَلَّى صَلَاتَنَا ، نُصَلَّى عَلَيْهِ وَنَذْفَنُهُ . وَيُصَلَّى عَلَى وَلَدِ الزَّنَا ، وَالزَّانِيَةِ ، وَالَّذِي يُقَادُّ مِنْهُ فِي الْقِصَاصِ ، أَوْ يُقْتَلُ فِي حَدٍّ . وَسُئِلَ عَمَّنْ لَا يُعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ ، قال : يُصَلَّى عَلَيْهِ ، مَا نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ ، إِلَّا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَالْغَالِّ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قال : لَا يُصَلَّى عَلَى الْبُغَاةِ ، وَلَا عَلَى الْمُحَارِبِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ بَايَعُوا أَهْلَ الْإِسْلَامِ ، أَشْبَهُوا أَهْلَ دَارِ الْحَرْبِ . وقال مالكٌ : لَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ ؛ لِأَنَّ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ قال : لَمْ يُصَلِّ رَسُولُ اللَّهِ

الإِنصاف [ ١٨٥/١ د ] الرَّوَاثِينَ . وَقِيلَ : الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ .

**فائدة:** إِذَا قُتِلَ الْبَاغِي ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا قَاطِعُ الطَّرِيقِ ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ أَوَّلًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَعَلِيهِ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلَّبُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تِمِيَّةٍ » . وَقِيلَ : يُصَلَّبُ عَقِيبَ الْقَتْلِ ، ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُذْفَنُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي بَابِ الْمُحَارِبِينَ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يُصَلَّبُ قَبْلَ الْقَتْلِ .

عليه السلام على ماعز بن مالك ، ولم ينه عن الصلاة عليه . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .  
ولنا ، قول النبي ﷺ : « صَلُّوا عَلَيَّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . رواه  
الخلال . وروى عن أبي شَمَيْلَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ ، فَاسْتَقْبَلَهُ  
رَهْطٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَحْمِلُونَ جِنَازَةً عَلَى بَابٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا  
هَذَا ؟ » قَالُوا : مَمْلُوكٌ لِفُلَانٍ . قَالَ : « أَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ »  
قَالُوا : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ وَكَانَ . فَقَالَ : « أَكَانَ يُصَلِّي ؟ » قَالُوا : قَدْ كَانَ  
يُصَلِّي وَيَدْعُ . فَقَالَ لَهُمْ : « ارْجِعُوا بِهِ ، فَغَسِّلُوهُ ، وَكَفِّنُوهُ ، وَصَلُّوا  
عَلَيْهِ ، وَادْفِنُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَادَتِ الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي  
وَبَيْنَهُ »<sup>(٢)</sup> . وَأَمَّا أَهْلُ الْحَرْبِ فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ ؛ لِكُفْرِهِمْ ، لَا تُقْبَلُ فِيهِمْ  
شَفَاعَةٌ ، وَلَا يُسْتَجَابُ فِيهِمْ دُعَاءُ ، وَقَدْ نَهَيْنَا عَنْ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ . وَأَمَّا تَرْكُ  
الصَّلَاةِ عَلَى مَاعِزٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لَعُدْوٍ ؛ بِذَلِيلٍ  
أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْغَامِذِيَّةِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تَرْجُمُهَا ، وَتُصَلِّي عَلَيْهَا ؟ فَقَالَ :  
« لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ »<sup>(٣)</sup> . كَذَلِكَ

ويأتي هذا في باب حَدِّ الْمُحَارِبِينَ .

- (١) في : باب الصلاة على من قتلته الحدود ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .  
(٢) أخرجه بنحوه عبد الرزاق في مصنفه ٥٣٩ / ٣ . وعزاه الميمني إلى الطبراني في الكبير . مجمع الزوائد ٣ / ٤١ ، ٤٢ .  
(٣) أخرجه مسلم ، في : باب من اعترف على نفسه بالزنا ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ . وأبو داود ، في : باب في المرأة التي أمر النبي ﷺ بترحها من جهينة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ . والترمذي ، في : باب تريض الرجم بالحبل حتى تضع ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢١١ . والنسائي ، في : باب الصلاة على المرجوم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥١ . والدارمي ، في : باب الحامل إذا اعترفت بالزنا ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ٢ / ١٨٠ .  
وإتمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ .

وَأِنْ وُجِدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ ، .....

رواه الأوزاعي . وروى معمر ، وهشام ، أنه أمرهم بالصلاة عليها . والله أعلم .

٧٨٥ - مسألة : ( وإن وُجدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ ) هذا المشهور في المذهب . وهو مذهب الشافعي . وعنه ، لا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ . نَقَلَهَا عَنْهُ ابْنُ مَنْصُورٍ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْأَوَّلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ .

قوله : وَإِنْ وُجِدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ - يَعْنِي ، تَحْقِيقًا - غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . يَعْنِي ، غَيْرَ شَعْرٍ وَظَفَرٍ وَسِنَّ . وَظَاهِرُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ الْبَعْضُ الْمَوْجُودُ يَعْيشُ مَعَهُ ، كَيَدٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا ، أَوْ لَا ، كِرَأْسٍ وَنَحْوِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، تَبَعًا لِلْمَجْدِ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا أَصَحُّ الرَّوَائِثَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَقَالَ : هُوَ الْمَشْهُورُ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَبَعْضُ الْمَيِّتِ كَكُلِّهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ . قَالَ الْخَلَّالُ : لَعَلَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ هُوَ الْأَوَّلُ . فَعَلَيْهَا ، الْإِغْتِيَابُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُ ، فَإِنْ وُجِدَ الْأَكْثَرُ أَوَّلًا ، صُلِّيَ عَلَيْهِ . وَلَوْ وُجِدَ بَعْدَهُ الْأَقْلُ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ وُجِدَ الْأَقْلُ أَوَّلًا ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ لِفَقْدِ الْأَكْثَرِ . فَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ مَا دُونَ الْعُضْوِ الْكَامِلِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : مَا دُونَ الْعُضْوِ الْقَاتِلِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ فِي بَعْضِ نُسَخِ ابْنِ تَمِيمٍ .

قوله : وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . تَحْرِيرُ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَجَبَتْ

الشرح الكبير

وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن وُجِدَ الْأَكْثَرُ صَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ بَعْضٌ لَا يَزِيدُ عَلَى النَّصْفِ ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، كَالَّذِي بَانَ فِي حَيَاةِ صَاحِبِهِ ، وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ أَحْمَدُ : صَلَّى أَبُو أَيُّوبَ عَلَى رَجُلٍ ، وَصَلَّى عُمَرُ عَلَى عِظَامِ الشَّامِ ، وَصَلَّى أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى رُءُوسِ الشَّامِ . رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَلْقَى طَائِرٌ يَدَا بَمَكَّةَ مِنْ وَقْعَةِ الْجَمَلِ ، عُرِفَتْ بِالْحَاتِمِ ، وَكَانَتْ يَدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَتَّابٍ بْنِ أُسَيْدٍ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا أَهْلُ مَكَّةَ <sup>(٢)</sup> . وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ مِنَ الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا فِي ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ بَعْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا ، فَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَالْأَكْثَرِ ، وَفَارَقَ مَا بَانَ فِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا ، وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ لَا حَيَاةَ فِيهِ .

الْإِنْصَافُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ كَانَ صَلَّى عَلَيْهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ الْأَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَصَحَّحَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَحَيْثُ قُلْنَا : يُصَلَّى . فَإِنَّهُ يَتَوَيَّرُ عَلَى الْبَعْضِ الْمَوْجُودِ فَقَطْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَتَوَيَّرُ الْجُمْلَةُ . وَاخْتَارَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » . وَأَمَّا غَسْلُهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ وَاجِبٌ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ : رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَكَذَا تَكْفِيئُهُ وَدَفْنُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣ / ٣٥٦ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في غسل بعض الأعضاء ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ١٨ / ٤ .

**فصل :** وإن وُجدَ الجُزءُ بعدَ دُفْنِ المَيِّتِ ، غُسلَ وصُلِّيَ عليه ، ودُفِنَ إلى جانبِ القَبْرِ ، أو نُبِشَ بعضُ القَبْرِ ودُفِنَ فيه ، ولا حاجةَ إلى كُشْفِ المَيِّتِ ؛ لأنَّ ضَرَرَ نَبْشِ المَيِّتِ وكُشْفِهِ أعْظَمُ مِنَ الضَّرَرِ بِتَفْرِقَةِ أَجْزَائِهِ .

يُغْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ فِي الْأَصَحِّ . وقيل : لا يَجِبُ ذلك كُلُّهُ . وهو مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وهو ضَعِيفٌ . قال ابنُ تَمِيمٍ : وحكى الْآمِدِيُّ سَقُوطَ الْغُسْلِ إِنْ قُلْنَا : لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا .

فائدتان ؛ إحداهما ، إذا صَلَّيَ عَلَى الْبَعْضِ ، ثُمَّ وُجِدَ الْأَكْثَرُ ، فقال الْمُجَدُّ في « شَرْحِهِ » : اِحْتَمَلُ أَنْ لَا تَجِبَ الصَّلَاةُ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ الْوُجُوبُ ، جَعَلًا لِلْأَكْثَرِ كَالْكُلِّ . وهو الصَّحِيحُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَتَبَعَ الْمُجَدُّ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » . وقيل : لَا يُصَلِّيُ عَلَى الْأَقْلَى . وعنه ، يَصَلِّي . قال ابنُ تَمِيمٍ : وَإِذَا وَجِدَتْ جَارِحَةٌ مِنْ جُمْلَةٍ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهَا . وَإِنْ قُلْنَا بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَوَارِحِ ، وَجِبَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِذَا وَجِدَ الْجُمْلَةُ ، فَهَلْ تَجِبُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ تَقْدَمُ . وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، يَجِبُ هُنَا ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ فِيمَا إِذَا صَلَّى عَلَى الْأَكْثَرِ ، ثُمَّ وَجِدَتْ الْجَارِحَةَ . وَهَلْ يُنْبَشُ لِيُدْفَنَ مَعَهُ أَوْ بِجَنِبِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ حَمْدَانَ » . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : وَإِنْ وُجِدَ الْجُزْءُ بَعْدَ دُفْنِ الْمَيِّتِ ، غُسلَ وصُلِّيَ عَلَيْهِ وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ الْقَبْرِ ، أَوْ يُنْبَشُ بَعْضُ الْقَبْرِ وَيُدْفَنُ فِيهِ . وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ : دُفْنُ بَجْنِيهِ وَلَمْ يُنْبَشْ ؛ لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ . الثَّانِيَةُ ، مَا بَانَ مِنْ حَيٍّ ، كَيَدٍ وَسَاقٍ انْفَصَلَ فِي وَقْتٍ ، لَوْ وَجِدَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ ، لَمْ تُغْسَلْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُصَلِّيُ عَلَيْهَا إِنْ اِحْتَمَلَ مَوْتَهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » .

وَإِنْ اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، صَلَّيَ عَلَى الْجَمِيعِ ، يَتَوَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

٧٨٦ - مسألة : ( وَإِنْ اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، صَلَّيَ عَلَى الْجَمِيعِ ، يَتَوَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ) قال أحمد : وَيَجْعَلُهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ . وهذا قول مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَ ، صَلَّيَ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ بِالْأَكْثَرِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ دَارَ الْمُسْلِمِينَ الظَّاهِرُ فِيهَا الْإِسْلَامُ ؛ لكَثَرَةِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا ، وَعَكْسُهَا دَارُ الْحَرْبِ ؛ لكَثَرَةِ الْكُفَّارِ بِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُمِّكِنَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَوَجَبَ ، كَمَا لَوْ كَانُوا أَكْثَرَ ، وَلَآئِهْ إِذَا جَازَ أَنْ يَقْصِدَ بِصَلَاتِهِ وَدُعَائِهِ الْأَكْثَرَ ، جَازَ أَنْ يَقْصِدَ الْأَقْلَ ، وَيَبْتَغِي مَا قَالُوهُ بِمَا إِذَا اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأُجُنَّبِيَّاتٍ ، أَوْ مَيْتَةً بِمُدْكِيَّاتٍ ، فَإِنَّهُ [ ١٢٦/٢ ] يَثْبُتُ الْحُكْمُ لِلْأَقْلِ ، دُونَ الْأَكْثَرِ .

فصل : وَإِنْ وُجِدَ مَيِّتٌ ، فَلَمْ يُعْلَمِ أُمِّسْلِمٌ هُوَ أَمْ كَافِرٌ ؟ نَظَرُ إِلَى الْعَلَامَاتِ ؛ مِنَ الْخِتَانِ ، وَالثِّيَابِ ، وَالْخِضَابِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ ، وَكَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ غُسِّلَ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْكُفْرِ ، لَمْ يُغُسَّلْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارٍ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ .

قوله : وَإِنْ اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، صَلَّيَ عَلَى الْجَمِيعِ ، الإِنْصَافُ يَتَوَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وكذا حُكْمُ غَسْلِهِمْ وَتَكْفِينِهِمْ ، بِلَا زَوَاعٍ . وعنه ، إِنْ اخْتَلَطُوا بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَلَا صَلَاةَ . وَأَمَّا

المفتح وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ .

الشرح الكبير

٧٨٧ - مسألة : ( وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ )  
 "تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ" إِذَا لَمْ يُخَفَّ تَلْوِيْثُهُ . وَهَذَا قَالَ  
 الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ . وَكَرِهَ ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَأَبُو  
 حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فِي  
 الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
 مُسْلِمٌ (٢) وَغَيْرُهُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : مَا صَلَّى رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، قَالَ :  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَوةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : صَلَّى  
 عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فِي الْمَسْجِدِ (٣) . وَقَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ

الإنصاف دَفْنِهِمْ ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنْ قَدَرُوا دَفَنُوهُمْ مُتَفَرِّدِينَ ، وَالْأَفْضَلُ الْمُسْلِمِينَ .

قوله : وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ . يَعْنِي ، أَنَّهَا لَا تُكْرَهُ فِيهِ . وَهَذَا  
 الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : الصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ . قَالَ  
 الْآجُرِّيُّ : السُّنَّةُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ . وَقِيلَ : عَدَمُ الصَّلَاةِ فِيهِ أَفْضَلُ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) المسند ٢ / ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٥٠٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ،  
 من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنازة في  
 المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

(٣) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ . كما أخرجه أبو  
 داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . والنسائي ،  
 في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء  
 في الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المصنف  
 ٣ / ٥٢٦ .



عُمَرَ ، قال : صَلَّى عَلَى عُمَرَ بِالْمَسْجِدِ <sup>(١)</sup> . وهذا كان بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ . وَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ أَصْلًا ؛ لِضَعْفِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْبَلُ مِنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَرْبٍ خَاصَّةً . ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ خِيفَ مِنْهُ الْإِنْفِجَارُ ، وَتَلَوِيثُ الْمَسْجِدِ .

**فصل :** فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ ، ففِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا بَأْسَ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ وَهُوَ فِي الْمَقْبَرَةِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ذَكَرَ نَافِعٌ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ وَسَطَ قُبُورِ الْبَقِيعِ ؛ صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَحَضَرَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ <sup>(٣)</sup> ، وَفَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُكْرَهُ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ » <sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لَصَلَاةٍ غَيْرِ صَلَاةٍ

وَخَيْرُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِيهِ وَعَدَمِهَا .

**تنبيه :** محلُّ الْخِلَافِ ، إِذَا أَمِنَ تَلَوِيثُهُ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِتَلَوِيثِهِ ، لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٠ / ١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يصلى على الجنائز وسط القبور ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٢٥ / ٣ .

(٤) تقدم تخريجه في ٢٩٧ / ٣ .

المنع وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُ النِّسَاءِ صَلَّيْنِ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

الْجِنَازَةِ ، فَكُرِهَتْ فِيهِ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ ، كَالْحَمَامِ .

٧٨٨ - مسألة : ( وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ إِلَّا النِّسَاءُ صَلَّيْنِ عَلَيْهِ ) لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَمَرَتْ أَنْ يُؤْتَى بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ لِتُصَلِّيَ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ صَلَاةٌ مَشْرُوعَةٌ ، فَتُشْرَعُ فِي حَقِّهِنَّ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

الإنصاف

قوله : وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُ النِّسَاءِ صَلَّيْنِ عَلَيْهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُنَّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ جَمَاعَةً ، إِذَا لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ رِجَالٌ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ كَالْمَكْتُوبَةِ . وَقِيلَ : لَا يُسَنُّ لَهُنَّ جَمَاعَةً . بَلِ الْأَفْضَلُ فُرَادَى . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ يَسْقُطُ فَرَضُ الصَّلَاةِ بِهِنَّ ، وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ . [ ١٨٥/١ ط ] وَيَقْدُمُ مِنْهُنَّ مَنْ يُقَدِّمُ مِنَ الرِّجَالِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : حَتَّى وَلَوْ كَانَ مِنْهُنَّ وَالِيَةٌ وَقَاضِيَةٌ . فَأَمَّا إِذَا صَلَّى الرِّجَالُ ، فَإِنَّهُنَّ يَصَلِّيْنَ فُرَادَى . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : جَمَاعَةً . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حُمْدَانَ .

فائدة : لَهُ بِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ قِيْرَاطٌ . وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ قِيْرَاطٌ نَسَبَتْهُ مِنْ أَجْرِ صَاحِبِ الْمُصِيبَةِ ، وَلَهُ بِتَمَامِ ذَنْبِهَا قِيْرَاطٌ آخَرُ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهًا ، أَنَّ الثَّانِيَّ بَوَاضِعُهُ فِي قَبْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ إِذَا سُتِرَ بِاللِّبَنِ .

فائدة : يُكْرَهُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ لِلْحَمْلِ وَالْحَفْرِ وَالْغَسْلِ وَنَحْوِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَيَجُوزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ بَلَا

فَصَلِّ فِي حَمَلِ الْمَيِّتِ وَدْفِنِهِ : يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمَلِهِ ،  
وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى ،  
ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ ، ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ  
الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ ، .....

الشرح الكبير

**فصل في حمل الميّت ودفنه : ٧٨٩ - مسألة :** ( يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ  
فِي حَمَلِهِ ) وَمَعْنَاهُ الْأَخْذُ بِقَوَائِمِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ . وَهُوَ سُنَّةٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ  
مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ جَنَازَةً ، فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ  
الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ لِيَتَطَوَّعْ بَعْدَ أَوْ لِيَذَرَ ، فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي  
« سُنَنِهِ » <sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ .

**٧٩٠ - مسألة :** قال : ( وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى الْمُقَدَّمَةَ

حَاجَةً . قَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : كَرِهَ أَحَدُ أَخْذِ الْأَجْرَةِ ، إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ مُحْتَاجًا ، فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أُعْطِيَ قَدْرَ عَمَلِهِ . وَعَنْهُ ، لَا بَأْسَ .  
وَالصَّحِيحُ ، جَوَازُ أَخْذِهَا عَلَى مَا لَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ . قَالَهُ بَعْضُ  
أَصْحَابِنَا . انْتَهَى . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَحْرُمُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ . وَقَالَهُ  
الْأَمِيدِيُّ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

قوله : يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمَلِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ  
الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ ، وَالْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا : يُكْرَهُ  
التَّرْبِيعُ إِنْ ارْتَدَّ حَمَلُوا عَلَيْهِ أَتَاهُمْ بِحَمَلِهِ .

قوله : وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى

(١) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ١ / ٤٧٤ .

المقنع وَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ فَحَسَنٌ .

الشرح الكبير

على كَيْفِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخَّرَةِ ، ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخَّرَةِ ( هَذَا صِفَةُ التَّرْبِيعِ فِي الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْخَرْقِيُّ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَدُورُ عَلَيْهَا ، فَيَأْخُذُ بَعْدَ يَاسِرَةِ الْمُؤَخَّرَةِ يَامِنَةَ الْمُؤَخَّرَةِ ثُمَّ الْمُقَدَّمَةَ . وَهُوَ مَذْهَبُ إِسْحَاقَ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَأَيُّوبَ . وَلأنَّهُ أَخْفُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ أَخَذَ الْجَانِبَيْنِ ، فَيَنْتَبِغِي أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ بِمُقَدَّمِهِ ، كَالأَوَّلِ .

٧٩١ - مسألة : ( وَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ فَحَسَنٌ ) حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَثْمَانَ ، وَسَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنَ

الإنصاف

المؤخِّرة . مُرَادُهُ بِقَائِمَةِ السَّرِيرِ الْيُسْرَى ، الْمُقَدَّمَةَ الَّتِي مِنْ جِهَةِ يَمِينِ الْمَيْتِ . قَوْلُهُ : ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخَّرَةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فَتَكُونُ الْبِدْءَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ ، وَالْخِتَامُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَبْدَأُ بِالْمُؤَخَّرَةِ وَهِيَ الثَّلَاثَةُ ، يَجْعَلُهَا عَلَى كَيْفِهِ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ الْمُقَدَّمَةَ ، فَتَكُونُ الْبِدْءَةُ بِالرَّأْسِ ، وَالْخِتَامُ بِهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » .

قَوْلُهُ : وَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ فَحَسَنٌ . يَعْنِي ، لَا يُكْرَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، التَّرْبِيعُ وَالْحُمْلُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ سَوَاءً . فَعَلِيهَا ، الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَوَّلَى . زَادَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، إِذَا جَمَعَ وَحَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ ، فَمِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : مِنْ نَاحِيَةِ رِجْلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا التَّرْبِيعُ .

وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْرَاعُ بِهَا ، ..... المقنع

الزُّبَيْرُ . وقال به الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وكرهه  
التخعي ، والحسن ، وأبو حنيفة ، وإسحاق . والصحيح الأول ؛ لأن  
الصحابه ، رضى الله عنهم ، فعلوه ، وفيهم أسوة حسنة . وقال مالك :  
ليس في حمل الميت توقيت ، يحمل من [ ١٢٦/٢ ط ] حيث شاء . ونحوه  
قال الأوزاعي . وأتباع الصحابة ، رضى الله عنهم ، فيما فعلوه وقالوه  
أحسن .

٧٩٢ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْرَاعُ بِهَا ) لا نعلم فيه خلافا بين  
الأئمة ، رجمهم الله ؛ وذلك لقول النبي ﷺ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ،

فائدة : يُسْتَحَبُّ سِتْرُ نَفْسِ الْمَرُوءِ . ذكره جماعة من الأصحاب ؛ منهم ابن  
حمدان . وقدمه في « الفروع » . قال في « المستوعب » : يُسْتَرُّ بِالْمَكِيَّةِ .  
ومعناه في « الفصول » . قال بعض العلماء : أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ ذَلِكَ لَهُ زَيْنَبُ أُمُّ  
الْمُؤْمِنِينَ <sup>(١)</sup> ، وماتت سنة عشرين . وقال في « التلخيص » : لا بأس بجعل المكبة  
عليه وفوقها ثوب . انتهى . ويكره تغطيته بغير البياض ، ويسن به . وقال ابن  
عقيل ، وابن الجوزي وغيرهما : لا بأس بحملها في تابوت . وكذا من لم يمكن  
نثره على التمشير إلا يمشله ، كالأخذ بنحوه . قال في « الفصول » : الْمُقَطَّعُ تُلْفَقُ  
أَعْضَاؤُهُ بِطِينٍ حَرٍّ وَيُعْطَى حَتَّى لَا يَتَبَيَّنَ تَشْوِيْهُهُ . وقال أيضا : الواجب جمع  
أعضائه في كفن واحد وقبر واحد . وقال أبو حفص وغيره : يُسْتَحَبُّ شَدُّ التَّعْشِيرِ  
بِعِمَامَةٍ . انتهى . ولا بأس بحمل الطفل بين يديه ، ولا بأس بحمل الميت بأعمدة  
للحاجة ، وعلى دابة لغرض صحيح ، ويجوز لبعد قبره . وعنه ، يكره .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْرَاعُ بِهَا . مراده إذا لم يخف عليه بالإسراع ، فإن يخف

(١) أخرج ابن سعد أنه لما ماتت زينب بنت جحش أشارت أسماء بنت عميس على عمر أن يجعل لها نعشا ويقشيه =

الشرح الكبير  
فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُوهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَصْعُقُونَهُ  
عَنْ رِقَابِكُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَاخْتَلَفُوا فِي الإسْرَاعِ الْمُسْتَحَبِّ ، فَقَالَ  
القاضي : هُوَ إِسْرَاعٌ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .  
وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَحْبُ وَيَرْمُلُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ عُيَيْنَةَ  
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ،  
وَكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا ، فَلَحِقْنَا أَبُو بَكْرَةَ<sup>(٣)</sup> ، فَرَفَعَ سَوْطَهُ ، فَقَالَ : لَقَدْ  
رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَرْمُلُ رَمْلًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ

الإِنصاف  
عليه ، تَأَنَّى . قَالَ : وَإِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ ، فَصَرَّ الإِمَامُ أَحْمَدُ ، أَنَّهُ يَسْرِعُ ، وَيَكُونُ دُونَ  
الْحَبَبِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمَجْدُ : يَمْشِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ . وَقَالَ  
فِي « الْمَذْهَبِ » : يُسْرِعُ فَوْقَ الْمَشْيِ وَدُونَ الْحَبَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسْتَحَبُّ  
الِإِسْرَاعُ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : يُسَنُّ الإِسْرَاعُ  
بِهَا يَسِيرًا . قَالَ فِي « الْكَافِي » : لَا يُفْرِطُ فِي الإِسْرَاعِ فَيَمْحَضُهَا وَيُوْذِي مُتَّبِعِيهَا .

= بقوب ، وكانت أول من صنع لها ذلك . الطليقات ١١١/٨ . وتقدم في صفحة ٨٢ حكاية صاحب الشرح  
أن أول من صنع لها ذلك فاطمة بنت رسول الله ﷺ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب السرعة بالجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٨ / ٢ . ومسلم ،  
في : باب الإسراع بالجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥١ / ٢ ، ٦٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في :  
باب في الإسراع بالجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٣ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في  
الإسراع بالجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٣ / ٤ . والنسائي ، في : باب السرعة بالجنائز ، من  
كتاب الجنائز . المجتبى ٣٤ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن  
ابن ماجه ٤٧٤ / ١ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٤٣ / ١ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٤٨٨ .

(٢) في : باب في الإسراع بالجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٣ / ٢ . كما أخرجه النسائي ،  
في : باب السرعة بالجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٣٥ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦ / ٥ - ٣٨ .  
(٣) في م : « أبو بكر » .

الشرح الكبير

ﷺ ، أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ تُمَخَضُ مَخَضًا<sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ فِي جَنَائِزِكُمْ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ »<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْإِسْرَافَ فِي الْإِسْرَاعِ يَمْخَضُهَا ، وَيُؤْذِي حَامِلَهَا وَمُتَبِعَهَا ، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَى الْمَيِّتِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي جِنَازَةِ مَيْمُونَةَ : لَا تُزَلُّزُوا ، وَارْفُقُوا ، فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَاتَّبَاعُ الْجَنَائِزِ سُنَّةٌ ؛ لِقَوْلِ الْبَرَاءِ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَاتَّبَاعُ الْجَنَائِزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا ثُمَّ يَنْصَرِفَ . قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ مَالًا أَحْصَى صَلَّى عَلَى جَنَائِزٍ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا إِلَى الْقَبْرِ ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ . الثَّانِي ، أَنْ يَتَّبِعَهَا إِلَى الْقَبْرِ ، ثُمَّ يَقِفَ حَتَّى تُدْفَنَ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانٌ » . قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانُ ؟ قَالَ :

الإنصاف

انتهى . وكلامهم مُتَقَارِبٌ .

**فائدة :** يُرَاعَى بِالْإِسْرَاعِ الْحَاجَةُ . نَصُّ عَلَيْهِ .

(١) تمخض مخضا : تحرك شديداً .

(٢) مسند أحمد ٤/٤٠٦ عن أبي موسى . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المشي بالجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٤٢ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب انصراف الناس من الجنائز قبل أن يؤذن لهم ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥١٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصلي على الجنائز له أن لا يرجع حتى يؤذن له ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٣١٠ .

« مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . الثالث ، أن يَقِفَ بعد الدَّفْنِ ، فَيَسْتَغْفِرَ لَهُ ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ التَّيْبِتَ ، وَيَدْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَفَنَ مَيِّتًا وَقَفَ ، فَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ <sup>(٢)</sup> » ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ لَهُ التَّيْبِتَ ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ عِنْدَ الدَّفْنِ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا . وَيُسْتَحَبُّ لِمُتَّبِعِ الْجِنَازَةِ أَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا ، مُتَفَكِّرًا فِي مَا إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup> مُتَعِظًا بِالْمَوْتِ ، وَبِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ ، لَا يَتَحَدَّثُ بِأَحَادِيثِ الذُّنْيَا ، وَلَا يَضْحَكُ . قَالَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ : مَا تَبِعْتُ جِنَازَةً فَحَدَّثْتُ نَفْسِي بِغَيْرِ مَا هُوَ مَفْعُولٌ بِهَا . وَرَأَى بَعْضُ السَّلَفِ رَجُلًا يَضْحَكُ فِي جِنَازَةٍ ، فَقَالَ : تَضْحَكُ وَأَنْتَ تَتَّبِعُ الْجِنَازَةَ ؟! لَا كَلَّمْتُكَ أَبَدًا .

- (١) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل اتباع الجنائز ، وباب من انتظر حتى تدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١١٠ / ٢ . ومسلم ، فى : باب فضل الصلاة على الجنابة واتباعها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٢ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فضل الصلاة على الجنائز وتشيعها ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٨٠ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصلاة على الجنابة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٦١ / ٤ . والنسائى ، فى : باب فضل من تبع جنازة ، وباب ثواب من صلى على جنازة ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب شهود الجنائز ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٤٤ / ٤ ، ٦٣ ، ١٠٦ / ٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى ثواب من صلى على جنازة ومن انتظر دفنها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩١ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢ ، ٣ ، ٣١ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥٢١ ، ٢ / ٣ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٩٧ ، ٤ / ٢٩٤ ، ١٣١ / ٥ .
- (٢) فى م : هـ الله .
- (٣) فى : باب الاستغفار عند القبر للميت فى وقت الانصراف ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٢ / ٢ .
- (٤) فى م : هـ حاله .



وَيَكُونُ الْمُشَاءُ أَمَامَهَا ، وَالرُّكْبَانُ خَلْفَهَا [ ٤١ ط ] ..... المقنع

٧٩٣ - مسألة : ( و ) يُسْتَحَبُّ أَنْ ( يَكُونَ الْمُشَاءُ أَمَامَهَا ،  
وَالرُّكْبَانُ خَلْفَهَا ) أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْفَضِيلَةَ لِلْمَاشِي أَنْ يَكُونَ أَمَامَ  
الْجِنَازَةِ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبِي  
هُرَيْرَةَ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَأَبِي أُسَيْدٍ ،  
وَشُرَيْحٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ ؛  
لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْجِنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ ، وَلَا  
تَتَّبَعُ ، لَيْسَ مِنْهَا » (١) مَنْ تَقَدَّمَهَا » (٢) . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَضَّلُ  
الْمَاشِي خَلْفَ الْجِنَازَةِ عَلَى الْمَاشِي قُدَّامَهَا ، كَفَضْلِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى  
التَّطَوُّعِ ، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٣) . وَلَئِنْهَا مَتْبُوعَةٌ فَيَجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ

الإنصاف قوله : وَأَنْ يَكُونَ الْمُشَاءُ أَمَامَهَا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَ صَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » ، يَمْشِي حَيْثُ شَاءَ . وَقَالَ  
الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » : حَيْثُ مَشَى فَحَسَنَ . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَا يُكْرَهُ خَلْفَهَا  
وَحَيْثُ شَاءَ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » .

(١) فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ : « مَعَهَا » . وَفِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ : « فِيهَا » . وَفِي الْمُسْنَدِ ٣٩٤/١ ،  
٤١٥ : « مَتَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٣/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،  
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِنَازَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٣١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي :  
بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٤٧٦ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
٣٧٨ / ١ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٣٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ . الْمُصَنِّفُ ٣ / ٤٤٧ .

كالإمام في الصلاة ، ولهذا قال في الحديث الصحيح : « مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً »<sup>(١)</sup> . ولنا ، ما رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وَعَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ : ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ . وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ . وَلَأَنَّهُمْ شُفَعَاءُ لَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَلْفُفُونَ مِائَةً ، كُلُّهُمْ<sup>(٤)</sup> يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> . وَالشَّفِيعُ يَتَقَدَّمُ [ ١٢٧/٢ ] الْمَشْفُوعَ لَهُ ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَرْوِيهِ أَبُو مَاجِدٍ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ . قِيلَ لِيَحْيَى : مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا ؟ قَالَ : طَائِرٌ طَارَ .

الإِنصاف قوله : وَالرُّكْبَانُ تَخْلَفُهَا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . فَلَوْ رَكِبَ وَكَانَ

- (١) انظر تخریج الحديث المتقدم بلفظ : « من شهد جنازة » . ولفظ : « من تبع » موجود في مصادر التخریج .  
(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٣ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المشي أمام الجنائز ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٢٨ / ٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب مكان الماشي من الجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٦ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب في المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٥ / ١ . والإمام مالك ، في : باب المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٢٥ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٢ / ٨ ، ١٢٢ .  
(٣) في : باب ما جاء في المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٥ / ١ .  
(٤) في م : « لهم » .

- (٥) في : باب من صلى عليه مائة شفعا فيه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٤ / ٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٤٧ / ٤ . والنسائي ، في : باب فضل من صلى عليه مائة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٢ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣١ ، ٩٧ ، ٤٠ ، ٣٢ ، ٢٣١ .

الشرح الكبير

قال الترمذی: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ . وَالْحَدِيثُ  
الْآخِرُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ . وَقَالُوا : هُوَ ضَعِيفٌ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى  
مَنْ تَقَدَّمَهَا إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ أَوِ الدَّفْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا . وَقِيَاسُهُمْ يَبْطُلُ  
بُسْنَةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ ، فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا ، وَتَقْدَمُ مَعَهَا فِي الْوُجُودِ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ؛ لِمَا رَوَى ثَوْبَانُ ، قَالَ :  
خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جِنَازَةٍ ، فَرَأَى نَاسًا رُكْبَانًا ، فَقَالَ : « أَلَا  
تَسْتَحْيُونَ أَنْ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ » .  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ رَكِبَ ، فَالْسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ خَلْفَ الْجِنَازَةِ . قَالَ  
الْحَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي الرَّاكِبِ : لَا أَعْلَمُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ يَكُونُ خَلْفَهَا ؛ « لِقَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup> : « الرَّاكِبُ يَمْشِي خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، وَالْمَاشِي يَمْشِي  
خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ، وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا ، قَرِيبًا مِنْهَا » . رَوَاهُ أَبُو

أَمَامَهَا ، كَرَّةً . قَالَهُ الْمَجْدُ . وَمُرَادُ مَنْ قَالَ : الرُّكْبَانُ خَلْفَهَا . إِذَا كَانَتْ جِنَازَةُ  
مُسْلِمٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ جِنَازَةُ كَافِرٍ ، فَإِنَّهُ يَرْكَبُ وَيَتَقَدَّمُهَا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .  
فَالثَّلَاثَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ الرُّكُوبُ لِمَنْ تَبِعَهَا بِلَا عَذْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ ، كُرْكُوبُهُ [ ١٨٦/١ ] فِي عَزْوِهِ . قَالَ الْقَاضِي فِي  
« تَحْرِيجِهِ » : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ . الثَّانِيَةُ ، فِي رَاكِبِ السَّفِينَةِ وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، هُوَ كَرَاكِبِ الدَّائِيَّةِ ، فَيَكُونُ خَلْفَهَا . وَقَدِّمَهُ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، فِي

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٣٢ .  
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي شُهُودِ الْجَنَائِزِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٧٥ .  
(٢) فِي : مَعَالِمُ السُّنَنِ ١ / ٣٠٨ .  
(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

داود<sup>(١)</sup> ، والتِّرْمِذِيُّ ، وَلَفْظُهُ : « الرَّأِيبُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا ، وَالطُّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> . وقال : هذا حديث صحيح . ولأنَّ سَيْرَ الرَّأِيبِ أَمَامَهَا يُؤْذِي الْمُشَاهِدَ . فَأَمَّا الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنَ الْجِنَازَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ . قال جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جِنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِيًا ، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> : هذا حديث صحيح .

**فصل : وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الْجَنَائِزِ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُتَّبَعَ**

باب جامع الأيمان ، لو حلف لا يركب ، حيث يركوب سفينته ، في المنصوص ، تقديمًا للشرع واللغة . فعلى هذا ، يكون رَاكِبًا خَلْفَهَا . قلت : وهو الصواب . والثاني ، يكون منها كالماشي ، فيكون أَمَامَهَا . وأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية » ، و « الفائق » ، و « الحواشي » . قال بعض الأصحاب : هذان الوجهان مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ كَرَاكِبِ الدَّائِيَةِ ، أَوْ كَالْمَاشِي ، وَأَنَّ عَلَيْهِمَا يَنْبَغِي دَوْرَانَهُ فِي الصَّلَاةِ .

(١) في : باب المشي أمام الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب مكان الراكب من الجنائز ، وباب مكان الماشي من الجنائز ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ .

(٣) في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٣٣ . وهذا لفظه . وعند مسلم بمعناه . في : باب ركوب المصل على الجنائز إذا انصرف ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ .

الْجَنَائِزُ بَصَوْتٍ<sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : رَوَيْنَا عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ<sup>(٢)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ ثَلَاثٍ ؛ عِنْدَ الْجَنَائِزِ ، وَعِنْدَ الذُّكْرِ ، وَعِنْدَ الْقِتَالِ<sup>(٣)</sup> . وَكَرِهَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَإِمَامُنَا ، وَإِسْحَاقُ ، قَوْلَ الْقَائِلِ خَلْفَ الْجِنَازَةِ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : بِدْعَةٌ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي مَرَضِهِ : إِنِّي وَحَادِيهِمْ ، هَذَا الَّذِي يَحْدُو لَهُمْ ، يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . وَقَالَ فَضِيلُ بْنُ عَمْرٍو : بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فِي جِنَازَةٍ ، إِذْ سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يَقُولُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ : سَلِّمْ رَحِمَكَ اللَّهُ . فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ . وَلَكِنْ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . وَيَذْكُرُ اللَّهُ إِذَا تَنَاوَلَ السَّرِيرَ . وَمَسُّ الْجِنَازَةِ بِالْأَيْدِي وَالْأَكْمَامِ وَالْمَنَادِيلِ مُحَدَّثٌ مَكْرُوهٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ مَعَهُ فَسَادُ الْمَيِّتِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْعُلَمَاءُ مَسَّ الْقَبْرِ ، فَمَسُّ الْجَسَدِ مَعَ احْتِمَالِ الْأَذَى أَوْلَى بِالْمَنْعِ .

**فصل : وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُ الْمَيِّتِ بِنَارٍ .** قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَكْرَهُ ذَلِكَ كُلُّ

- (١) أخرجه أبو داود ، في : باب في النار يتبع بها الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ .
- (٢) قيس بن عباد القيسي الضبي ، أبو عبد الله البصري ، تابعي ثقة ، قدم المدينة في خلافة عمر ، رضى الله عنه ، خرج مع ابن الأشعث في فتنه ، قتله الحجاج بعدها . تهذيب التهذيب ٨ / ٤٠٠ .
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في رفع الصوت في الجنائز ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٤/٣ .

مَنْ نَحْفَظُ<sup>(١)</sup> عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(٢)</sup> ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُمْ وَصَّوْا أَنْ لَا يُتَّبَعُوا بِنَارٍ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ أَبَا مُوسَى حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، قَالَ : لَا تُتَّبَعُونِي بِمَجْمَرٍ . قَالُوا لَهُ : أَوْ سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُتَّبَعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ » . فَإِنْ دُفِنَ لَيْلًا فَاحْتَاجُوا إِلَى ضَوْءٍ ، فَلَا بُاسَ بِهِ ، إِنَّمَا كُرْهُ الْمَجَامِرُ فِيهَا الْبُخُورُ . وَفِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا ، فَأُسْرِجَ لَهُ سِرَاجٌ<sup>(٥)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

**فصل : وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُ النِّسَاءِ الْجَنَائِزَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . كَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو أُمَامَةَ ، وَعَائِشَةُ ، وَمِسْرُوقٌ ، وَالْحَسَنُ ،**

- (١) في م : « يحفظ » .  
 (٢) معقل بن يسار بن عبد الله أبو علي ، أسلم قبل الحديبية وشهد بيعة الرضوان ، سكن البصرة وتوفى بها في آخر خلافة معاوية . الإصابة ١٨٤/٦ - ١٨٦ .  
 (٣) في : باب ما جاء في الجنائز لا تؤخر إذا حضرت ولا تتبع بنار ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٦/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٧/٤ .  
 (٤) تقدم تحريجه في الصفحة السابقة .  
 (٥) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الدفن بالليل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلح فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ .  
 (٦) أخرجه البخارى ، في : باب اتباع النساء للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٩ . ومسلم ، في : باب نهى النساء عن اتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٦/٢ . كما أخرجه أبو =

وَالنَّحْيِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، قَالَ: « مَا يُجْلِسُكُمْ؟ ». قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ. قَالَ: « هَلْ تُعْسَلْنَ؟ ». قُلْنَ: لَا. قَالَ: « هَلْ تَحْمِلْنَ؟ ». قُلْنَ: لَا. قَالَ: « هَلْ تُدْلِينَ فِي مَنْ يُدْلِي؟ ». قُلْنَ: لَا. قَالَ: « فَأَرْجِعْنَ مَا زُورَاتٍ، غَيْرَ مَا جُورَاتٍ ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ (١). [ ١٢٧/٢ هـ ] وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ فَاطِمَةَ، قَالَ: « مَا أَخْرَجَكَ يَا فَاطِمَةُ مِنْ بَيْتِكَ؟ ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ، فَرَحَّمْتُ إِلَهُهُمْ مَيْتَهُمْ، أَوْ عَزَّيْتُهُمْ بِهِ. قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فَلَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى » (٢). قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِيهَا مَا تَذْكُرُ. قَالَ: « لَوْ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى ». فَذَكَرَ تَشْدِيدًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣).

**فصل:** فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجِنَازَةِ مُنْكَرٌ يَرَاهُ أَوْ يَسْمَعُهُ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِنْكَارِهِ وَإِزَالَتِهِ أَزَالَهُ. وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِزَالَتِهِ، ففِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يَنْكِرُهُ، وَيَتَّبِعُهَا. فَيَسْقُطُ فَرَضُهُ بِالْإِنْكَارِ، وَلَا يَتْرُكُ حَقًّا لِبَاطِلٍ. وَالثَّانِي، يَرْجِعُ. لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِمَاعِ مُحْظُورٍ وَرُؤْيَيْهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ.

= دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجِنَازَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ. سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١٨٠/٢. وَابْنُ مَاجَهٗ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجِنَازَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ. سَنَنْ ابْنَ مَاجَهٗ ٥٠٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٠٨/٦.

(١) فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجِنَازَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ. سَنَنْ ابْنَ مَاجَهٗ ٥٠٢/١. ٥٠٣.

(٢) الْكُدَى: الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْمَقَابِرُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعٍ صَلْبَةٍ.

(٣) فِي: بَابِ التَّعْزِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ. سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١٧١/٢. كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النِّعَى، مِنْ كِتَابِ الْجِنَازَةِ. الْمُجْتَبَى ٢٣/٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٩/٢.

المقنع وَلَا يَجْلِسُ مَنْ تَبِعَهَا حَتَّى تُوَضَّعَ ، .....

الشرح الكبير

٧٩٤ - مسألة : ( وَلَا يَجْلِسُ مَنْ تَبِعَهَا حَتَّى تُوَضَّعَ ) وَمِمَّنْ رَأَى أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى تُوَضَّعَ عَنْ أَغْنَاكِ الرَّجَالِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَابْنُ عُفَيْرٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا رَوَى مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ » . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا مُتَسَوِّخٌ بِقَوْلِ عَلِيٍّ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . قَالَ إِسْحَاقُ : مَعْنَى قَوْلِ عَلِيٍّ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْجَنَازَةَ قَامَ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدُ . وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ لَا يَصِحُّ دَعْوَى النَّسَخِ . وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ عُمُومٌ فَيَعْمُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَلَمْ يَجْزِ النَّسَخُ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ . يَدُلُّ عَلَى انْتِدَاءِ

الإنصاف

قوله : وَلَا يَجْلِسُ مَنْ تَبِعَهَا حَتَّى تُوَضَّعَ . يَعْنِي ، يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ الْجُلُوسُ ، كَمَنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْهَا .  
تبيينه : قَوْلُهُ : حَتَّى تُوَضَّعَ . يَعْنِي ، بِالْأَرْضِ الدُّفْنِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَعَنْهُ ، حَتَّى تُوَضَّعَ لِلصَّلَاةِ . وَعَنْهُ ، حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّعْدِ .

(١) في : باب القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٨ . وذكر أبو داود - بعد رواية الحديث - الخلاف الآتي بين رواية الثوري وأبي معاوية .  
(٢) في : باب نسخ القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٢ . والترمذي ، في : باب الرخصة في ترك القيام لها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٦٥ . والنسائي ، في : باب الوقوف للجنائز ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٨٢ .



وَإِنْ جَاءَتْ وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَقُمْ لَهَا .

المنع

الشرح الكبير

فَعَلَ الْقِيَامَ ، وَهَهُنَا إِنَّمَا وَجَدَتْ مِنْهُ الْاسْتِدَامَةُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَظَهَرَ  
الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّهُ أُرِيدَ وَضَعُهَا عَنْ أَغْنَاقِ الرِّجَالِ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ .  
وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثُ : « إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجِنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ  
بِالْأَرْضِ » . وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ : « حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ » . وَحَدِيثُ  
سُفْيَانَ أَصَحُّ . فَأَمَّا مَنْ تَقَدَّمَ الْجِنَازَةَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْلِسَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ .  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ (١) : « رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ،  
أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الْجِنَازَةَ ، فَيَجْلِسُونَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِمْ . وَإِذَا جَاءَتْ  
وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَقُمْ لَهَا . لِمَا يَأْتِي بَعْدُ .

٧٩٥ - مسألة : ( وَإِنْ جَاءَتْ وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَقُمْ لَهَا ) لِمَا ذَكَرْنَا  
مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ إِسْحَاقُ بِمَا حَكَّيْنَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحَدٍ ،  
أَنَّهُ قَالَ : إِنْ قَامَ لَمْ أُعَيِّهِ ، وَإِنْ قَعَدَ فَلَا بَأْسَ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ،  
وَالْقَاضِي ، أَنَّ الْقِيَامَ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ  
الْجِنَازَةَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا ، حَتَّى تَخْلُفَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢) . وَقَدْ ذَكَرْنَا

قوله : وَإِنْ جَاءَتْ وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَقُمْ لَهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ  
أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
و « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ  
كَافِرَةً . نَصَّرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) في : عارضة الأحوذى ٢٦٤/٤ .

(٢) في : باب القيام للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥٩ / ٢ ، ٦٦٠ . كما أخرجه البخاري ،

في : باب القيام للجنائز ، وباب متى يقعد إذا قام للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٧/٢ .

أَنَّ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْقِيَامِ لَهَا ، وَالْأَخْذُ مِنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَوْلَى . وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَامًا لِلجَنَازَةِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَكَذَا نَصْنَعُ . فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْقِيَامَ لَهَا<sup>(١)</sup> .

الَّذِينَ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » فِيهِ . وَعَنْهُ ، الْقِيَامُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ حَتَّى تَغِيْبَ أَوْ تُوضَعَ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى هَذَا ، يَقُومُ حِينَ يَرَاهَا قَبْلَ وُضُولِهَا إِلَيْهِ ؛ لِخَبَرٍ .

فَوَائِدُ ؛ إِخْذُهَا ، كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، هُوَ وَلِئُهَا ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى تُدْفَنَ . وَتَقْلُ حَنْبَلٌ ، لَا بِأَسْ بَقِيَامِهِ عَلَى الْقَبْرِ حَتَّى تُدْفَنَ ؛ جَبْرًا وَإِكْرَامًا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا حَسَنٌ لَا بِأَسْ بِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . الثَّانِيَةُ ، اثْبَاطُ الْجِنَازَةِ سُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي آخِرِ « الرَّعَايَةِ » : اثْبَاطُهَا فَرَضٌ كِفَايَةً . انْتَهَى . وَهُوَ حَقٌّ لَهُ وَلِأَهْلِهِ . وَذَكَرَ الْآجُرِّيُّ ، أَنَّ مِنَ الْخَيْرِ أَنْ يَتَّبِعَهَا لِقَضَاءِ حَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ . الثَّلَاثَةُ ، يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَهَا وَمَعَهَا مُنْكَرٌ عَاجِزٌ عَنْ مَنَعِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، نَحْوُ طَبْلٍ أَوْ نُوحٍ أَوْ لَطْمٍ نَسْوَةٍ ، وَتَصْفِيْقٍ وَرَفْعِ أَصْوَاتِهِنَّ . وَعَنْهُ ، يَتَّبِعُهَا وَيُنْكَرُ بِحَسْبِهِ ، وَيَلْزَمُ الْقَادِرَ ، فَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِذَا تَبِعَهَا أُزِيلَ الْمُنْكَرُ ، لَزِمَهُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِحُصُولِ الْمُقْصُودَيْنِ . ذَكَرَهُ الْمَجْدُ . وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . فَيُعَايِي بِهَا . وَقِيلَ فِي الْعَاجِزِ : كَمَنْ دُعِيَ إِلَى غَسْلِ مَيِّتٍ ، فَسَمِعَ طَبْلًا أَوْ نُوحًا ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ . نَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ،

= وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٨١/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَازَةِ . عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٤ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ . وَالسَّائِي ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . الْجَمْعِيُّ ٤ / ٣٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٤٩٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٤٤٥ .  
(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٤٩٣ .

وَيُدْخَلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِ الْقَبْرِ ، إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ، ..... المفتح

٧٩٦ - مسألة : ( وَيُدْخَلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِ الْقَبْرِ ، إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ) الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُوضَعَ رَأْسُ الْمَيِّتِ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، ثُمَّ يُسَلَّ سَلًا إِلَى الْقَبْرِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَأَنَسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(١)</sup> ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَوْضِعُ الْجِنَازَةُ عَلَى جَانِبِ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ يُدْخَلُ الْقَبْرُ مُعْتَرِضًا ؛

لا . وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ وَأَبُو دَاوُدَ ، يُعَسِّلُهُ وَيُنْهَاهُم . قُلْتُ : إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الزُّجْرُ ، غَسَلَهُ ، وَإِلَّا ذَهَبَ . الرَّابِعَةُ ، يُكْرَهُ لِلْمَرَأَةِ اتِّبَاعُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ لِلْأُجْنَبِيَّةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : قَدْ رَخَّصَ بَعْضُهُمْ لَهَا فِي شَهَادَةِ أَبِيهَا وَلَدَيْهَا وَذِي قَرَابَتَيْهَا ، مَعَ التَّحْفِظِ وَالِاسْتِخْبَاءِ وَالتَّسْتُرِ . وَقَالَ الْأَجَرِيُّ : يَحْرُمُ . وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ زَمَنًا هَذَا . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يُمْنَعَنَّ مِنْ اتِّبَاعِهَا . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : هُوَ يَدْعُو ، يُطْرَدَنَّ ، فَإِنْ رَجَعَنَّ ، وَإِلَّا رَجَعَ الرَّجَالُ ، بَعْدَ أَنْ يَخْتُوا عَلَى أَقْوَاهِمُ التُّرَابَ . قَالَ : وَرَخَّصَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي اتِّبَاعِ جِنَازَةِ يَتْبَعُهَا النِّسَاءُ . قَالَ أَبُو حَفْصٍ : وَيَحْرُمُ بُلُوغُ الْمَرَأَةِ الْقَبْرِ .

قوله : وَيُدْخَلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِ الْقَبْرِ ، إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَبْدَأُ بِادْخَالِ رِجْلَيْهِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّاغُونِيِّ .

فوائد : إِحْدَاهَا ، إِذَا كَانَ دُخُولُهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِ الْقَبْرِ يَشْقُ ، أَدْخَلَهُ مِنْ قِبَلَتِهِ

(١) عبد الله بن يزيد بن زيد الأنصاري أبو موسى ، أحد من تابع بيعة الرضوان ، وكان عمره يومئذ سبع عشرة سنة ، له أحاديث عن النبي ﷺ ، مات قبل السبعين وله نحو من ثمانين سنة . سير أعلام النبلاء ١٩٧/٣ ،

لأنه يُروى عن عليٍّ، رَضِيَ اللهُ عنه . وقال النَّخَعِيُّ : حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى أَهْلَ  
 الْمَدِينَةِ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يُدْخِلُونَ مَوْتَاهُمْ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ ، وَأَنَّ السَّلَّ شَيْءٌ  
 أَحَدُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَارِثَ أَوْصَى أَنْ يَلِيَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ عَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ ، فَصَلَّى <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ الْقَبْرَ ، فَأَدْخَلَهُ مِنْ رِجْلِي  
 الْقَبْرِ ، وَقَالَ : هَذِهِ السُّنَّةُ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ  
 الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُلَّ مِنْ  
 قَبْلِ [ ١٢٨٢ ] رَأْسِهِ سَلًّا <sup>(٤)</sup> . وَمَا ذُكِرَ عَنِ النَّخَعِيِّ لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ  
 مَذْهَبَهُ بِخِلَافِهِ ، وَلأنَّه لَا يَجُوزُ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ أَنْ يُعَيَّرُوا سُنَّةً <sup>(٥)</sup> ظَاهِرَةٌ  
 فِي الدَّفْنِ <sup>(٥)</sup> ، إِلَّا بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ ، أَوْ سُلْطَانٍ قَاهِرٍ . وَلَمْ يُنْقَلْ شَيْءٌ مِنْ

مُعْتَرِضًا . قَالَه فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » وَغَيْرِهِمَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا  
 يُدْخَلُ الْمَيِّتُ مُعْتَرِضًا مِنْ قَبْلَتِهِ . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ ، الْأَسْهَلُ ، ثُمَّ سَوَاءٌ . الثَّانِيَّةُ ،  
 أَوْلَى النَّاسِ بِالتَّكْفِينِ وَالدَّفْنِ ، أَوْلَاهُمْ بِالْعَسَلِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي  
 « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَوَلَّى دَفْنَ الْمَيِّتِ غَاسِلُهُ . انْتَهَى . وَالْأَوْلَى لِمَنْ هُوَ أَحَقُّ  
 بِذَلِكَ أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بِنَائِبِهِ إِنْ شَاءَ ، ثُمَّ بَعْدَهُمُ الْأَوْلَى بِالدَّفْنِ ، الرَّجَالُ  
 الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ مُحَارِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّاتُ ، وَمَحَارِمُهُمَا مِنَ الرَّجَالِ أَوْلَى مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : يَصَلِّي .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَيِّتِ يَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ

١٩٠ / ٢ ، ١٩١ .

(٣) أَوْرَدَهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ الرَّبَاعِي فِي الزَّوَالِدِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْمُسْنَدِ . انْظُرْ بُلُوغَ الْأَمَانِيِّ فِي شَرْحِ الْفَتْحِ الرَّبَاعِيِّ ٦٠ / ٨ .

وَهُوَ عِنْدَ أَيْ دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَيِّتِ يَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١٩٠ / ٢ ، ١٩١ .

(٤) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : لَمْ أَجِدْهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَعَلَّهُ مِنْ طُعْيَانِ الْقَلَمِ . تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ

١٢٨ / ٢ . وَأَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ . انْظُرْ تَرْتِيبَ الْمُسْنَدِ ٢١٥ / ١ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

ذلك ، ولو نُقِلَ فَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ مُقَدَّمَةٌ عَلَى فِعْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَخْذُهُ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ ، أَوْ مِنْ رَأْسِ الْقَبْرِ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ، فَلَا حَرَجَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْبَابَ أَخْذِهِ مِنْ عِنْدِ رِجْلِ الْقَبْرِ ، إِنَّمَا كَانَ طَلَبًا لِلْأَسْهَلِ .  
قال أحمدُ : كُلُّ لَا بَأْسَ بِهِ .

الأجانب ، وَمِنْ مَحَارِمِهَا النَّسَاءُ بِذَنبِهَا . وَهَلْ يُقَدَّمُ الزَّوْجُ عَلَى مَحَارِمِهَا الرِّجَالِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ وَأُطْلِقُهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الثُّكَيْتِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقَدَّمُ الْمَحَارِمُ عَلَى الزَّوْجِ . قَالَ الْحَلَّالُ : اسْتَفَاضَتِ الرَّوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْأَوْلِيَاءَ يَقْدَمُونَ عَلَى الزَّوْجِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، الزَّوْجُ أَحَقُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِذَلِكَ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْمَعَالِي . فَإِنَّ عُدَمَ الزَّوْجِ وَمَحَارِمِهَا الرِّجَالِ ، فَهَلِ الْأَجَانِبُ أَوْلَى ، أَوْ نِسَاءُ مَحَارِمِهَا مَعَ عَدَمِ مَحْذُورٍ مِنْ تَكْشُفِهِنَّ بِحَضْرَةِ الرِّجَالِ أَوْ غَيْرِهِ ؟ قَالَ الْمَجْدُ : أَوْ أَتْبَاعُهُنَّ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ، وَأُطْلِقُهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، [ ١٨٦/١ ظ ] وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الثُّكَيْتِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْأَجَانِبُ أَوْلَى . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : هَذَا أَصَحُّ وَأَحْسَنُ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ النَّاطِقُ . وَقَالَ : هُوَ أَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ . وَالثَّانِيَةُ ، نِسَاءُ مَحَارِمِهَا أَوْلَى . جَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْمَعَالِي . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالَ : نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذِهِ الرَّوَايَةُ مَحْمُولَةٌ عِنْدِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَفْنِهِنَّ مَحْذُورٌ مِنَ اتِّبَاعِ الْجِنَازَةِ ، أَوْ التَّكْشُفِ بِحَضْرَةِ الْأَجَانِبِ أَوْ غَيْرِهِ . فَعَلِيَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَالْأَقْرَبُ ، كَمَا فِي حَقِّ الرُّجُلِ . وَعَلَى كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ ، لَا يُكْرَهُ دَفْنُ الرِّجَالِ لِلْمَرْأَةِ ؛ وَإِنْ كَانَ مَحْرَمُهَا حَاضِرًا . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتَوَجَّهَ اخْتِمَالٌ ، يَحْمِلُهَا مِنَ الْمُعْتَسَلِ إِلَى التَّعْشِيرِ . الثَّالِثَةُ ، يُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ الْحَصِيُّ ، ثُمَّ الشَّيْخُ ،

**فصل : قال أحمد :** يُعَمَّقُ الْقَبْرُ إِلَى الصَّدْرِ ، الرجل والمرأة في ذلك سواء . كان الحسن ، وابن سيرين يَسْتَحِبَّانَ ذلك . وروى سعيد ، بإسناده ، أن عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا مَاتَ ابْنُهُ ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْفَرُوا قَبْرَهُ إِلَى السَّرَّةِ ، وَلَا يُعَمَّقُوا ، فَإِنَّ مَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَفْضَلُ مِمَّا سَفَلَ مِنْهَا . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَمَّقَ قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ . وهو قول الشافعي ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « احْفَرُوا ، وَأَوْسِعُوا ، وَأَعْمِقُوا » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَوْصَى بِذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ التَّعْمِيقَ قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ يَشُقُّ ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ . وَقَوْلُهُ ﷺ : « أَعْمِقُوا » لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ قَدْرِ التَّعْمِيقِ ، وَلَمْ يَصِحَّ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَوْ صَحَّ عِنْدَ أَحْمَدَ لَمْ يَعُدَّهُ إِلَى غَيْرِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُهُ وَتَعْمِيقُهُ وَتَوْسِيعُهُ ؛ لِلْخَيْرِ . وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ،

ثم الأفضل دينًا ومعرفَةً . وَمَنْ بَعُدَ عَهْدُهُ بِجَمَاعٍ أَوَّلَى مِمَّنْ قَرَّبَ . الرَّابِعَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَعْمِيقُ الْقَبْرِ وَتَوْسِيعُهُ مِنْ غَيْرِ حُدٍّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا : إِلَى الصَّدْرِ . وَقَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ : قَامَةً وَبَسْطَةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ نَصًّا عَنْ أَحْمَدَ . وَالبَسْطَةُ ، الْبَاغُ . الْخَامِسَةُ ، يَكْفَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَمْنَعُ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ ، وَالسَّبَاغِ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ .

(١) في : باب في تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٠٦ . والنسائي ، في : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة في القبر الواحد ، وباب من يقدم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ - ٦٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في حفر القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩ ، ٢٠ .

وَلَا يُسَجَّى الْقَبْرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِمَرْأَةٍ . وَيُلْحَدُ لَهُ لَحْدًا ، وَيَنْصَبُ  
عَلَيْهِ اللَّيْنُ نَضْبًا ، .....

الشرح الكبير

قال : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ ، فَقَالَ : « اصْنَعُوا كَذَا ، اصْنَعُوا كَذَا » ، ثُمَّ قَالَ : « مَا بِي أَنْ يَكُونَ يُغْنِي عَنْهُ شَيْئًا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ الْعَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ » . قَالَ مَعْمَرٌ : وَبَلَّغْنِي أَنَّهُ قَالَ : « وَلَكِنَّهُ أَطِيبُ لِأَنْفُسِ أَهْلِهِ » . رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ <sup>(١)</sup> .

٧٩٧ - مسألة : قال : ( وَلَا يُسَجَّى الْقَبْرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِمَرْأَةٍ )  
قال الشَّيْخُ <sup>(٢)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ تَعْطِيقِ قَبْرِ الْمَرْأَةِ خِلَافًا  
بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يُعْطَى قَبْرُ الْمَرْأَةِ .  
وَمَرَّةً عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِقَوْمٍ قَدْ دَفَنُوا مَيْتًا ، وَبَسَطُوا عَلَى قَبْرِهِ الثُّوبَ ،  
فَجَذَبَهُ ، وَقَالَ : إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ  
أَنْ يَبْدُوَ مِنْهَا شَيْءٌ فَيَرَاهُ الْحَاضِرُونَ . فَأَمَّا قَبْرُ الرَّجُلِ فَيُكْرَهُ سِتْرُهُ ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا ، وَكَرِهَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .  
وَالأَوَّلُ أَوْلَى ، لِأَنَّ فِعْلَ عَلَى يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَتِهِ ، وَلِأَنَّ كَشْفَهُ أَمْكَنُ وَأَبْعَدُ  
مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ اتِّبَاعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٧٩٨ - مسألة : ( وَيُلْحَدُ لَهُ لَحْدًا ، وَيَنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّيْنُ نَضْبًا )

الإيضاح

قوله : وَيُلْحَدُ لَهُ لَحْدًا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ ، بَلْ

(١) في : باب حسن عمل القبر ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٢) في : المغنى ٣ / ٤٣١ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في ستر القبر بثوب ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٤ .

المقنع وَلَا يُدْخِلُهُ خَشَبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسَّتُهُ النَّارُ ، .....

الشرح الكبير

لِقَوْلِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ : الْجِدُّ إِلَى لَحْدًا ، وَانْصَبُوا عَلَى اللَّيْنِ نَصْبًا ، كَمَا صَنَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَمَعْنَى اللَّحْدِ : أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ أَرْضَ الْقَبْرِ حَفَرَ فِيهِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ مَكَانًا يُوضَعُ فِيهِ الْمَيِّتُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ رُخْوَةً جَعَلَ شِبْهَ اللَّحْدِ مِنَ الْحِجَارَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا أُحِبُّ الشَّقَّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالثَّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ : غَرِيبٌ . فَإِنْ عَجَزَ عَنِ اللَّحْدِ شَقَّ لَهُ فِي الْأَرْضِ ، وَمَعْنَى الشَّقِّ : أَنْ يَحْفَرَ فِي أَرْضِ الْقَبْرِ شَقًّا يَضَعُ الْمَيِّتَ فِيهِ ، وَيَسْقُفُهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .

٧٩٩ - مسألة : ( وَلَا يُدْخِلُ الْقَبْرَ خَشَبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسَّتُهُ النَّارُ )

الإنصاف

يُكْرَهُ الشَّقُّ بِلا عُدْرٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ اللَّحْدُ بِأَفْضَلَ مِنْهُ . ذَكَرَهَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » .

قَوْلُهُ : وَيَنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّيْنُ نَصْبًا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ اللَّيْنَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَصَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُنْصَبُ عَلَيْهِ قَصَبٌ . اخْتَارَهُ الْحَلَّالُ ، وَصَاحِبُهُ ، وَابْنُ عَقِيلٍ .

تَنْبِيهِ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : وَلَا يُدْخِلُهُ خَشَبًا . إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةً ، فَإِنْ كَانَ تَمَّ ضَرُورَةُ أَذْخَلَ الْحَشَبَ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . والنسائي ، في : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قول النبي ﷺ : اللحد لنا والشق لعيرنا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ .



وَيَقُولُ الَّذِي يُدْخِلُهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ .

المقنع

الشرح الكبير

قال إبراهيم : كانوا يَسْتَجِبُونَ اللَّيْنَ ، وَيُكْرَهُونَ الْخَشَبَ<sup>(١)</sup> . ولا يُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ فِي تَابُوتٍ ؛ لِأَنَّهُ خَشَبٌ ، ولم يُنْقَلْ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ، وفيه تشبُّه بأهل الدنيا ، والأرضُ أنْشَفُ لِفَضْلَاتِهِ . وَيُكْرَهُ الْأَجْرُ ، وسائرُ ما مَسَّتْهُ النَّارُ ، تَفَاوُلًا أَنْ لَا تَمَسَّهُ النَّارُ .

٨٠٠ - مسألة : ( وَيَقُولُ الَّذِي يُدْخِلُهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ

رسولِ اللَّهِ ) ، لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَدْخَلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ ، قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ » . وَرَوَى : «<sup>(٢)</sup> وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى

فائدتان ؛ إحداهما ، يُكْرَهُ الدَّفْنُ فِي تَابُوتٍ ، ولو كان المَيِّتُ امرأةً . نصٌّ عليه . زاد بعضهم ، وَيُكْرَهُ فِي حَجَرٍ مَنْقُوشٍ . وقال بعضهم : أو يُجْعَلُ فِيهِ حَدِيدٌ ، ولو كانتِ الْأَرْضُ رُخْوَةً أَوْ نَدِيَّةً . الثَّانِيَةُ ، لَا تُوقِفُ فِي مَنْ يُدْخِلُهُ الْقَبْرَ ، بل ذلك بِحَسَبِ الْحَاجَةِ . نصٌّ عليه . كسائرِ أموره . وقيل : الوَثْرُ أَفْضَلُ . قوله : وَيَقُولُ الَّذِي يُدْخِلُهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . وهذا المذهب .

= وقد عزاه ابن حجر في تلخيص الحبير ٢ / ١٣٧ للإمام أحمد . وانظر : نصب الراية للزيلعي ٢ / ٢٩٦ ، والفتح الرباني ٨ / ٥٢ ، ٥٣ . وأخرجه الإمام أحمد من طريق جرير بن عبد الله . المسند ٤ / ٣٥٧ ، ٣٥٩ . (١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٣٣٣ . (٢) قبله في م زيادة : « في سبيل الله » .

(٣) في : باب ما يقال إذا أدخل الميت القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ . وأخرج الرواية الثانية أبو داود ، في : باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ . وأخرج الرواية الأولى للإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

ابنُ ماجه<sup>(١)</sup> ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قال : حَضَرْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي جِنَازَةٍ ، فَلَمَّا وَضَعَهَا فِي اللَّحْدِ ، قال : بِسْمِ اللَّهِ ، (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . فَلَمَّا أَخَذَ فِي تَسْوِيَةِ اللَّيْنِ عَلَى اللَّحْدِ ، قال : اللَّهُمَّ أَجْرِهَا [ ١٢٨/٢ ظ ] مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتَيْهَا ، وَصَعِّدْ رُوحَهَا ، وَلَقِّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا . قُلْتُ : يَا ابْنَ عُمَرَ أُمِّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ قُلْتَهُ بِرَأْيِكَ ؟ قال : إِنِّي إِذَا لِقَادِرٌ عَلَى الْقَوْلِ ! بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَوَّى عَلَى الْمَيِّتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَهُ إِلَيْكَ الْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَشِيرَةُ ، وَذَنْبُهُ عَظِيمٌ ، فَاغْفِرْ لَهُ . رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وإذا مات في سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ ، فقالَ أَحَدُ : يُنْتَظَرُ بِهِ إِنْ كَانُوا يَرْجُونَ أَنْ يَجِدُوا لَهُ مَوْضِعًا يَدْفِنُونَهُ ، حَبَسُوهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ، مَا لَمْ يَخَافُوا عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا غَسَّلَ ، وَكَفَّنَ ، وَحَنَظَ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُثَقَّلُ بِشَيْءٍ ، وَيُلْقَى فِي الْمَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . قالَ الْحَسَنُ : يُتْرَكُ فِي

وعنه ، يقولُ : اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الْقَبْرِ وَصَاحِبِهِ . قالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَإِنْ قَرَأَ : ﴿ مِنْهَا خَلَقْتُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَنُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾<sup>(٣)</sup> : وَإِنْ أَتَى بِذِكْرِ وَدُعَايَ يَلِيقُ عِنْدَ وَضْعِهِ وَإِلْحَادِهِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِغَلْغَلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَفَعِلَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

(١) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٥/١ .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يقال بعد الدفن ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٦ .

(٤) سورة طه ٥٥ .

وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، ..... المقنع

الشرح الكبير

زَنْبِيل<sup>(١)</sup> ، وَيُلْقَى فِي الْبَحْرِ . وقال الشافعي : يُرْبِطُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ ؛ لِيَحْمِلَهُ الْبَحْرُ إِلَى السَّاحِلِ ، فَرُبَّمَا وَقَعَ إِلَى قَوْمٍ يَذْفُونَهُ ، وَإِنْ أَلْقَوْهُ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَأْتُمُوا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ السَّتْرُ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَفْنِهِ ، وَالْقَاوُهُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ يَعْرِضُ لَهُ التَّغْيِيرُ وَالْهَتْكُ ، وَرُبَّمَا بَقِيَ عَلَى السَّاحِلِ مَهْتَوًى كَأَعْرِيَانَا ، وَرُبَّمَا وَقَعَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَكَانَ مَا ذَكَرْنَا أَوْلَى .

٨٠١ - مسألة : ( وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، مُسْتَقْبِلَ

الْقِبْلَةِ ) بَوَجْهِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ »<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبَنَةً ، أَوْ حَجَرًا ، أَوْ شَيْئًا مُرْتَفِعًا ، كَمَا يَصْنَعُ الْحَيُّ . وَإِنْ تَرَكَه فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : إِذَا جَعَلْتُمُونِي فِي اللَّحْدِ فَأَفْضُوا بِحَدِّي إِلَى الْأَرْضِ .. وَيُذْنَى مِنَ الْحَائِطِ ؛ لِئَلَّا يَنْكَبَ عَلَى وَجْهِهِ ، وَيُسْنَدَ مِنْ وَرَائِهِ بِتُرَابٍ ؛ لِئَلَّا يَنْقَلِبَ .

قوله : وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ . وَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَحَبٌّ ، بَلَا نِزَاعَ . وَكَوْنُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَاجِبٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَطَعَ بِهِ الْآمِدِيُّ ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَالْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ صَاحِبُ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ وَضِعَ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ ، نُبِشَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قَالَ أَصْحَابُنَا : يُنْبَشُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ

(١) الزنبيل : القففة .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٢/٢ .

قال أحمد : ما أحبُّ أن يُجعلَ في القبرِ مُصْرَبَةٌ<sup>(١)</sup> ، ولا مِخْدَةٌ . وقد جعلَ في قبرِ النبي ﷺ قَطِيفَةً حَمْرَاءَ<sup>(٢)</sup> ، فإن جعلوا قَطِيفَةً فَلِعلَّةٍ . فإذا فرغوا نصبوا عليه اللَّبَنَ نَصْبًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ<sup>(٣)</sup> . وَيُسَدُّ عليه بالطَّيْنِ لِئَلَّا يَصِلَ إِلَيْهِ التُّرَابُ ، وإن جعل مكان اللَّبَنِ قَصْبًا ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ ، قال : جعل على لَحْدِ النبي ﷺ طُنً<sup>(٤)</sup> قَصْبٍ<sup>(٥)</sup> . قال الخَلَّالُ : كان أبو عبدِ اللهِ يَمِيلُ إلى اللَّبَنِ ، ويختاره على القَصْبِ ، ثم ترك ذلك ومال إلى استِجَابِ القَصْبِ على اللَّبَنِ ، وأما الخَشَبُ فكَرِهَهُ على كُلِّ حالٍ ، ورَخَّصَ فيه عندَ الضَّرُورَةِ . قال شيخُنَا<sup>(٦)</sup> : وأكثَرُ الرواياتِ عن أحمدَ استِجَابُ اللَّبَنِ ، وتقديمه على القَصْبِ ؛ لحديثِ سَعْدٍ ، وقوله أوَّلَى مِنْ قولِ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ لم يَرِ ، ولم يحضُرْ ، وكِلَاهُمَا حَسَنٌ .

يَتَفَسَّخُ . وعلى القولِ الثَّانِي ، لا يَنْبَشُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ . قاله في « التَّبَكَّتِ » . وتقدَّم ذلك مُستَوْفَى في أوَّلِ فَصلِ غَسْلِ المَيِّتِ بَأَثَمٍ مِنْ هَذَا .

فوائد ؛ منها ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبَنَةً كَالْمِخْدَةِ لِلْحَيِّ ، ويُكْرَهُ وَضْعُ بِسَاطٍ تَحْتَهُ مُطْلَقًا . قدَّمه في « الفروع » . والمنصوصُ عن أحمدَ ، أَنَّهُ لا بَأْسَ

(١) المضربة : وسادة تضرب بالخيوط . التلخيص للعسكري ١ / ٢٣٥

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧ .

(٤) الطن : حزمة القصب أو الحطب .

(٥) أخرجه ابن أبي شبة ، في : باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد ، من كتاب الجنائز . المصنف

٣ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٦) في : المغني ٣ / ٤٢٩ .

وَيَحْثُو التُّرَابَ فِي الْقَبْرِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ، وَيُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ ، ..... المنع

الشرح الكبير

قال حَبْلٌ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَيْنٌ ؟ قال : يُنْصَبُ عَلَيْهِ الْقَصَبُ  
وَالْحَشِيشُ ، وَمَا أَمَكَنَّ مِنْ ذَلِكَ .

٨٠٢ - مسألة : ( وَيَحْثُو التُّرَابَ فِي الْقَبْرِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ، وَيُهَالُ  
عَلَيْهِ التُّرَابُ ) رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ حَضَرَ جِنَازَةً ، فَلَمَّا أَلْقَى عَلَيْهَا  
التُّرَابَ ، قَامَ إِلَى الْقَبْرِ فَحَثَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ . وَقَالَ :  
قَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ وَصَحَّ ، أَنَّهُ حَثَّى عَلَى قَبْرِ ابْنِ الْمُكَفَّفِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ

الإنصاف

بِالْقَطِيفَةِ مِنْ عَلَّةٍ ، قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، لَا بَأْسَ بِهَا مُطْلَقًا . قَالَ ابْنُ  
تَمِيمٍ : وَإِنْ جُعِلَ تَحْتَهُ قَطِيفَةٌ فَلَا بَأْسَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ . وَمِنْهَا ،  
يُكْرَهُ وَضْعُ مُضْرَبَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا بَأْسَ بِهَا .  
وَتُكْرَهُ الْمِجْدَةُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَمِنْهَا ، كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الدَّفْنَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
وَعُرُوبِهَا ، وَكَذَا عِنْدَ قِيَامِهَا ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَجَزَمَ بِهِ نَازِلُهَا . وَقَالَ فِي  
« الْمُعْنَى » <sup>(٢)</sup> : لَا يَجُوزُ . وَذَكَرَ الْمَجْدُ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ . وَمِنْهَا ، الدَّفْنُ فِي النَّهَارِ  
أَوَّلَى ، وَيَجُوزُ لَيْلًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ اتِّفَاقَ الْأُثْمَةِ  
الْأَرْبَعَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا ضَرُورَةً . وَمِنْهَا ، الدَّفْنُ فِي الصَّحَرَاءِ أَفْضَلُ . وَكَرِهَهُ  
أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ فِي الْبَيَّانِ .

قوله : وَيَحْثُو التُّرَابَ فِي الْقَبْرِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، اسْتِحْبَابُ  
فَعْلٍ ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلْقَرِيبِ مِنْهُ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدى ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى  
٤١٠/٣ .

(٢) ٥٠٢/٣ .

وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ مُسْنَمًا ، ..... المقنع

الشرح الكبير أنه قال : إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل فلا بأس . ووجه استجوابه ما روي أن النبي ﷺ صلى على جنازة ، ثم أتى قبر الميت من قبل رأسه ، فحصى عليه ثلاثاً . أخرجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . وعن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ صلى على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعاً . رواه الشافعي<sup>(٢)</sup> . وعن ابن عباس ، أنه لما دفن زيد بن ثابت ، حصى في قبره ثلاثاً ، وقال : هكذا يذهب العلم<sup>(٣)</sup> . فإذا فرغ من لحده أהל عليه التراب ؛ لأن دفته واجب ، وذلك يحصل بإهالة التراب عليه .

٨٠٣ - مسألة : ( وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ مُسْنَمًا ) يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْقَبْرِ عَنِ الْأَرْضِ ؛ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ قَبْرٌ ، فَيُتَوَقَّى ، وَيُتَرَحَّمَ عَلَى صَاحِبِهِ . وقد روى الساجي ، عن جابر ، أن النبي ﷺ رفع قبره عن

الإنصاف فقط . وعنه ، لا بأس بذلك . وحيث قلنا : يحثو . فيأتي به من أي جهة كانت . وقيل : من قبل رأسه . جزم به ابن تميم [ ١٨٧/١ ] .

فائدة : يكره زيادة ترابه . نص عليه . قال في « الفصول » : إلا أن يحتاج إليه . نقل أبو داود ، إلا أن يستوى بالأرض ، ولا يعرف . قال في « الفروع » : والمراد مع أن تراب قبر لا ينقل إلى آخر .

فائدة : لا بأس بتعليقه بحجر ، أو خشبة ونحوهما . نص عليه . ونص أيضاً ،

(١) في : باب ما جاء في حثو التراب في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ .

(٢) في : كتاب الجنائز . ترتيب للمسنند ١ / ٢١٦ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب إهالة التراب في القبر بالمساحي والأيدي ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٤١٠ .

الأَرْضِ قَدَرٌ شَبِيرٌ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : يَا أُمُّهُ ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ . فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ ، لَا مُشْرِفَةَ [ ١٢٩/٢ ] وَلَا لَاطِفَةَ<sup>(٢)</sup> ، مَبْطُوحَةً يَبْطُحَاءِ الْعَرَصَةِ الْحُمْرَاءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَلِّي : « لَا تَدْغُ تَمَثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> ، وَغَيْرُهُ . وَالْمُشْرِفُ مَا رُفِعَ كَثِيرًا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْقَاسِمِ فِي صِفَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ : لَا مُشْرِفَةَ ، وَلَا لَاطِفَةَ . وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْقَبْرِ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَرَابِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَزَادَ عَلَى الْقَبْرِ عَلَى حُفْرَتِهِ<sup>(٥)</sup> .

**فصل : وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَسْطِيحِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو**

**أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ ، وَلَا بِأَسْ بَلَوُحٍ ، نَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ . وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ، يُكْرَهُ . وَنَقَلَ الْإِنصَافُ الْأَثَرُ ، مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشْيَءَ .**

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يزداد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدًا ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤١١/٣ .

(٢) لاطفة : مستوية على وجه الأرض .

(٣) في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٢ / ٢ .

(٤) في : باب الأمر بتسوية القبور ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٦ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٢ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تسوية القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٦٩ / ٤ . والنسائي ، في : باب تسوية القبور إذا رفعت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٣ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٤٥ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يزداد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدًا ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤١٠ / ٣ .

حنيقة ، والثَّورِيُّ . وقال الشافعي : تَسْطِيطُهُ أَفْضَلُ . قال : وَبَلَّغْنَا أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ سَطَّحَ قَبْرَ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ <sup>(١)</sup> . وعن القاسمِ ، قال : رَأَيْتُ قَبْرَ  
النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرَ مُسَطَّحَةً <sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى سُفْيَانُ  
الْتَّمَارُ ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وعن  
الحسنِ مِثْلَهُ . وَلِأَنَّ التَّسْطِيطَ أَشْبَهُ بِأَيْنِيَةِ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِشَعَارِ  
أَهْلِ الْبِدْعِ ، فَكَانَ مَكْرُوهًا . وَحَدِيثُنَا اثْبَتُ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَصَحُّ ، فَكَانَ  
أَوَّلَى .

٨٠٤ - مسألة : ( وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ) لِيَتَلَبَّدَ تَرَابُهُ . قال أبو رافعٍ :  
سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدًا ، وَرَشَّ عَلَى قَبْرِه مَاءً . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ <sup>(٤)</sup> .  
وعن جابرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِه مَاءً <sup>(٥)</sup> . رَوَاهُ الْخَلَّالُ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْقَبْرِ بِحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ ، يَعْرِفُهُ بِهَا . نَصَّ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الْمُطَّلِبِ <sup>(٧)</sup> ، قَالَ : لَمَّا

قوله : وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ . وَكَذَا قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُرَشُّ

(١) أخرجه الشافعي ، في : كتاب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٥ .

(٢) في م : « مسطح » .

(٣) في : باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري  
١٢٨ / ٢ .

(٤) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٥ / ١ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب رش الماء على القبور ووضع الحصباء عليه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى  
٤١١ / ٣ .

(٦) في : باب في جمع الموق في قبر والقبر يعلم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٩ / ٢ ، ١٩٠ .

(٧) في م : « عبد المطلب » .



الشرح الكبير

مات عثمانُ بنُ مظعونٍ أُخْرِجَ بِجِنَازَتِهِ فَدُفِنَ ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا<sup>(١)</sup> أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَقَالَ : « أُعْلِمُ<sup>(٢)</sup> بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup> ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ .

**فصل :** فَأَمَّا التَّلْقِينُ بَعْدَ الدَّفْنِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا<sup>(٤)</sup> : فَلَمْ نَسْمَعْ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ شَيْئًا ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ لِلْإِئِمَّةِ قَوْلًا ، سِوَى مَا رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَهَذَا الَّذِي يَصْنَعُونَ إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ ، يَقِفُ الرَّجُلُ ، فَيَقُولُ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ<sup>(٥)</sup> ، اذْكُرْ مَا فَارَقْتَ عَلَيْهِ ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟

الإِنصاف

عليه الماء . وعنه ، لَا بَأْسَ .  
**فائدة :** يُسْتَحَبُّ تَلْقِينُ الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اسْتَحَبَّهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَأَكْثَرُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . فَيَجْلِسُ الْمَلْفِقُ عِنْدَ رَأْسِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تَلْقِيْنُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ مُبَاحٌ عِنْدَ أَحْمَدَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا . وَقَالَ : الْإِبَاحَةُ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ ، وَلَا يُكْرَهُ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : لَوْ أَنْصَرَفُوا قَبْلَهُ لَمْ يَعودُوا ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ قَبْلَ أَنْصِرَافِهِمْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : لَمْ نَسْمَعْ فِي

(١) سقط من النسخ . والمثبت من سنن أبي داود .

(٢) في سنن أبي داود : « أتعلم » .

(٣) في : باب ما جاء في العلامة في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٨ .

(٤) في : الغني ٣ / ٤٣٧ .

(٥) في م : « فلان » .

فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ ، حِينَ مَاتَ أَبُو الْمُغِيرَةِ <sup>(١)</sup> جَاءَ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ ذَلِكَ . قَالَ : وَكَانَ أَبُو الْمُغِيرَةِ يَرَوِي فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي مَرْثَمَ ، عَنْ أَشْيَاجِهِمْ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْعُلُونَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . وَرَوَى فِيهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ ، فَسَوِّتُمْ عَلَيْهِ التُّرَابَ ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِهِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ . فَإِنَّهُ يَسْمَعُ وَلَا يُجِيبُ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ الثَّانِيَةَ ، فَيَسْتَوِي قَاعِدًا ، ثُمَّ لِيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ . فَإِنَّهُ يَقُولُ : أُرْسِدْنَا يَرْحَمَكَ اللَّهُ . وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ . فَيَقُولُ : اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنْتَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا . فَإِنْ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَتَاخَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَقُولُ : انْطَلِقْ فَمَا يَقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ لَقِّنَ حُجَّتَهُ . وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّتَهُ دُونَهُمَا » .

التَّلْقِينِ شَيْئًا عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ لِلْأَثَمَةِ قَوْلًا ، سِوَى مَا رَوَاهُ الْأَثَرُ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَهَذَا الَّذِي يَصْنَعُونَ إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ ، يَقِفُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ إِلَى آخِرِهِ . فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ ، حِينَ مَاتَ أَبُو الْمُغِيرَةِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ تَلْقِينِ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ ؟ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقْعُلُهُ إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ . وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ ، وَابْنُ شَاهِينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِي » وَغَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي تَلْقِينِ غَيْرِ الْمُكْذِبِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى نُزُولِ الْمَلَائِكِينَ إِلَيْهِ ، وَسُؤَالِهِ وَامْتِحَانِهِ ؛ النَّفْيُ قَوْلُ

(١) هو عبد القدوس بن الحجاج الحولاني الحمصي ، ثقة ، مات سنة اثنتى عشرة ومائتين وصلى عليه الإمام أحمد بن حنبل . تهذيب التهذيب ٣٦٩/٦ .

الشرح الكبير

فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ اسْمَ أُمِّهِ ؟ قَالَ : « فَلْيَسْبِغْهُ إِلَى حَوَاءَ » . رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ ، بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> ، فِي « كِتَابِ ذِكْرِ الْمَوْتِ » .

٨٠٥ - مسألة : ( وَلَا بَأْسَ بِنَطِيقِيهِ ) وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ الْحَسَنُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : تُوَفِّي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَهُوَ غَائِبٌ ، فَقَدِمَ فَسَأَلْنَا عَنْهُ ، فَذَلَّلْنَاهُ عَلَيْهِ ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ الْقَبْرَ ، وَيَأْمُرُ بِإِصْلَاحِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ شِبْرًا ، وَطُيِّنَ بِطِينٍ أَحْمَرَ مِنَ الْعَرَصَةِ ، وَجُعِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَصْبَاءِ . وَإِنْ تَرَكَهُ كَانَ حَسَنًا ؛ لِمَا رَوَى الْحَسَنُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَالْإِنْبَاءُ قَوْلُ أَبِي حَكِيمٍ ، وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ . وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ الْمُتَقَدِّمُ عَنْ الْأَصْحَابِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَهُوَ أَصَحُّ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي « نَهَايَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ » : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ : يُسْأَلُ الْأَطْفَالُ عَنِ الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ حِينَ الذَّرِيَةِ ، وَالْكِبَارُ يُسْأَلُونَ عَنْ مُعْتَقَدِهِمْ فِي الدُّنْيَا ، وَإِقْرَارِهِمُ الْأَوَّلِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَقَالَ شَيْخُنَا : يُلْقَنُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ الْمَذْهَبُ الثَّلَاثِينَ ، وَالتَّقْسُّ تَمِيلُ إِلَى عَدَمِهِ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ ، وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .

قَوْلُهُ : وَلَا بَأْسَ بِنَطِيقِيهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ :

(١) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير ، وقال : فيه من لم أعرفه جماعة . جمع الزوائد ٢/٣٢٤ . وقال ابن القيم : حديث لا يصح رفعه . زاد المعاد ١/٥٢٢ . وانظر تلخيص الحبير ٢/١٣٥ ، وإرواء الغليل ٣/٢٠٣ .

وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ ، وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَالْجُلُوسُ ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ ، وَالْإِتِّكَاءُ إِلَيْهِ .

المقنع

« لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ يَسْمَعُ الْأَذَانَ مَا لَمْ يُطَيَّنْ قَبْرُهُ » . أَوْ قَالَ : « مَا لَمْ يُطَوَّ قَبْرُهُ » <sup>(١)</sup> .

الشرح الكبير

٨٠٦ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ ، وَالْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، وَالْجُلُوسُ ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ ، وَالْإِتِّكَاءُ إِلَيْهِ ، [ ١٢٩/٢ ط ] وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ) لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَزَادَ : وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا . وَقَالَ :

يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : يُكْرَهُ .

الإنصاف

قوله : وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ ، وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ . أَمَّا تَجْصِيسُهُ ، فَمَكْرُوهٌ بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَكَذَا الْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا تَرْوِيقُهُ ، وَتَخْلِيقُهُ ، وَغَوْهُ ، وَهُوَ بِذَعَةٍ . وَأَمَّا الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، فَمَكْرُوهٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، سِوَاءِ لَصَقِ الْبِنَاءِ الْأَرْضَ أَمْ لَا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ ، وَالْأَصْحَابُ . وَقَالَ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ،

(١) رَوَاهُ الدِّهْلَمِيُّ ، فِي : كِتَابِ فِرْدَوْسِ الْأَخْيَارِ ٢٣٤/٥ . وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي : الْمَوْضُوعَاتِ ٢٣٨/٣ . وَأَقْرَهُ السَّيُوطِيُّ ، فِي : اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ ٤٣٩/٢ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٦٧/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٢٧١ / ٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٩٣ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْقَبْرِ ، وَبَابِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمُجْتَمِعُ ٧٢ ، ٧١ / ٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِيسِهَا وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٤٩٨ / ١ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٥ / ٣ ، ٣٣٢ ، ٣٩٩٠ ، ٢٩٩ / ٦ .

الشرح الكبير

حديث حسن صحيح . ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه . وكره أحمد أن يضرب على القبر فسطاطاً ؛ لأن أبا هريرة أوصى حين حضره الموت أن لا تضربوا على فسطاطاً . وروى أبو مرثد العنوي ، أن النبي ﷺ قال : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وقال الخطابي : ثبت أن النبي ﷺ نهى أن توطأ القبور . قال<sup>(٢)</sup> : وروى أن النبي ﷺ رأى رجلاً قد اتكأ على قبر ، فقال : « لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ »<sup>(٣)</sup> . وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :

وغيرهم : لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه . وقدمه في « مجمع البحرين » ، لكن اختار الأول . وقال المجد : يكره ذلك في الصحراء ، للتضييق والتشبه بأبيّة أهل الدنيا . وقال في « المستوعب » : ويكره إن كان في مسبلة . قال في « الفروع » : ومراذه الصحراء . وقال في « الوسيلة » : يكره البناء الفاجر كالقبة . قال في « الفروع » : وظاهره لا بأس ببناء . وعنه ، منع البناء في وقف عام . وقال أبو حفص : تحرم الحجرة ، بل تهدم . وحرّم الفسطاط أيضاً . وكره الإمام أحمد الفسطاط والخيمة . وقال الشيخ تقي الدين : متى بنى ما يختص به فيها ، فهو غاصب . وقال أبو المعالي : فيه تضييق على المسلمين ، وفيه في ملكه

(١) في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٨/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها والصلاة عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأخوذى ٢٧٠/٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٥/٤ .  
(٢) في : معالم السنن ٣١٦/١ .  
(٣) عزاه الهيثمي بمعناه عن عمارة بن حزم إلى الطبراني في الكبير ، وقال : وفيه ابن لهيعة وفيه كلام وقد وثق . مجمع الزوائد ٦١/٣ .

« لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ التَّعَوُّطُ بَيْنَ الْقُبُورِ ؛ لِمَا رَوَى عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَأَنْ أَطَأَ عَلَى جَمْرَةٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَا أُبَالِي أَوْ سَطَّ الْقُبُورِ فَصَيِّتُ حَاجَتِي ، أَوْ وَسَطَ السُّوقِ » . رواه الخلال ، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> .

إِشْرَافٌ وَإِضَاعَةٌ مَالٍ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : الْقُبَّةُ وَالْحَظِيرَةُ وَالتُّرْبَةُ ، إِنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ ، فَعَلَّ مَا شَاءَ ، وَإِنْ كَانَ فِي مُسَبَّلَةٍ ، كُرِهَ التَّصْيِيقُ بِهَا فَائِدَةٌ ، وَيَكُونُ اسْتِعْمَالًا لِلْمُسَبَّلَةِ فِيمَا لَمْ تَوْضَعْ لَهُ .

قوله : وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ ، وَالِاتِّكَاءُ إِلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَكَرَاهَةُ الْمَشْيِ فِي الْمَقَابِرِ بِالتَّغْلِيْنِ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ نَازِلُهَا . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » : لَا يَجُوزُ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَ ابْنَ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُ ، لَهُ الْمَشْيُ عَلَيْهِ لِيَصِلَ إِلَى مَنْ يَزُورُهُ لِلْحَاجَةِ . وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ ، يُكْرَهُ دَوْسُهُ وَتَخْطِيْهِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، يُكْرَهُ دَوْسُهُ . وَلَمْ يُكْرَهُ الْآجُرِيُّ تَوَسُّدَهُ ؛ لِفِعْلِهِ عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والنسائي ، في : باب التشديد في الجلوس على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٨/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١١/٢ ، ٣١٢ ، ٣٨٩ ، ٤٤٤ ، ٥٢٨ .

(٢) في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩ / ١ .

(٣) في : باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٣ / ١ .

**فصل : ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور ؛ لقول النبي ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، وَالْمَتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ »<sup>(١)</sup> المساجد والسرج . رواه أبو داود ، والنسائي ، بمعناه<sup>(٢)</sup> . ولو أُبَيِّحَ لم يلعن النبي ﷺ من فعله ، ولأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة . ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور ؛ لهذا الخبر ، ولأن النبي ﷺ قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذَّرُ مثل ما صنعوا . مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٣)</sup> . ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها . وقد رُوي أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات ، باتخاذ صورهم ، ومسجها ، والصلاة عندها<sup>(٤)</sup> .**

قال في « الفروع » : فَيَتَوَجَّهُ مثله في الجلوس .

الإنصاف

**فائدة :** لا يجوز التخلّي عليه . على الصحيح من المذهب . وقال في « نهائية الأرجى » : يُكْرَهُ التَّخْلَى . قلتُ : فلعله أراد بالكراهة التحريم ، وإلا فبعيد جداً . ويكره التخلّي بينها . وكرهه الإمام أحمد . زاد حرّب ، كراهية شديدة .

(١) في م : « عليها » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٦/٢ . والنسائي ، في : باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٧/٤ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجد ، من أبواب الصلاة ، ومختصرافي : باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز ١١٦/٢ ، ٢٧٦/٤ . وابن ماجه مختصراً أيضاً ، في : باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المستند ٢٢٩/١ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ومختصرافي : ٣٣٧/٢ ، ٣٥٦ ، ٤٤٢/٣ ، ٤٤٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٩٩/٣ .

(٤) يشير المصنف إلى ما رواه البخاري عن ابن عباس ، في : تفسير سورة نوح ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٦ / ١٩٩ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ خَلْعُ النَّعَالِ لَمَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ ؛ لِمَا رَوَى بَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَّةِ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ ، فَقَالَ لَهُ : « يَا صَاحِبَ السَّبْيَتَيْنِ <sup>(١)</sup> ، الْقِي سَبْيَتَيْكَ » . فَنَظَرَ الرَّجُلُ ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَهُمَا ، فَرَمَى بِهِمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ ، <sup>(٣)</sup> « أَذْهَبَ إِلَيْهِ » . وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا . قَالَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ : رَأَيْتُ الْحَسَنَ ، وَابْنَ سِيرِينَ ، يَمْشِيَانِ بَيْنَ الْقُبُورِ بِنَعَالِهِمَا . وَمِنْهُمْ مَنْ احْتَجَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَيِّتِ إِذَا دُفِنَ ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ : « إِنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ

وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : حُرْمَتُهُ بَاقِيَةٌ ؛ وَلِهَذَا يُنْتَهَى مِنْ جَمِيعِ مَا يُؤْذِي الْحَيَّ أَنْ يُنَالَ بِهِ ، كَقَفْرِيبِ الثَّجَاسَةِ مِنْهُ . انْتَهَى .

**فائدة :** يُكْرَهُ الْحَدِيثُ عِنْدَ الْقُبُورِ ، وَالْمَشْيُ بِالنَّعْلِ ، وَيُسْتَحَبُّ خَلْعُهُ ، إِلَّا خَوْفَ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ خَلْعُ النَّعْلِ ، كَالْخُفِّ ، وَفِي التَّمَشُّكِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « التُّكَيْدِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ، وَالْقَصْرِ عَلَى النَّصِّ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ [ ١٨٧/١ ط ] الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ . وَالثَّانِي ،

(١) السبتيان : نعلان لا شعر عليهما .

(٢) في : باب المشي بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كراهية المشي بين القبور في النعال السبئية ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٨ ، ٧٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٢٤ .

(٣ - ٣) في النسخ : « أَذْهَبَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ » . وَالثبت من المعنى .



يَعَالِيهِمْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> : يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا كَرِهَ لِلرَّجُلِ الْمَشْيَ فِي نَعْلَيْهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِيَلِ ، فَإِنْ نَعَلَ السَّبْتَ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ التَّنْعُمِ ، قَالَ عَتْرَةُ<sup>(٣)</sup> :

\* يُحَذَى نَعْلَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ \*

وَلَنَا ، أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَأُذْنِي أحوالِ الْأَمْرِ النَّذْبُ ، وَلَأَنَّ خَلْعَ التَّغْلِيلِ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَزَيُّ أَهْلِ التَّوَاضُعِ ، وَاحْتِرَامِ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ . وَإِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْمَيِّتَ يَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ لَا يَنْفِي الْكَرَاهَةَ ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ هَذَا مِنْهُمْ ، وَلَا يُزَاعُ فِيهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ لِلْمَاشِي عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْخَلْعِ ؛ مِنْ شَوْكٍ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى قَدَمَيْهِ ، أَوْ نَجَاسَةٍ تَمَسُّهُمَا ، لَمْ يُكْرَهُ الْمَشْيُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ يَمْنَعُ الْجُوبَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، فَلَا سِتِّحَابُ أَوَّلَى . وَلَا يَدْخُلُ فِي

يُكْرَهُ كَالْتَّغْلِيلِ . وَقَطَعَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حُمْدَانَ ، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بِالنَّعَالِ . قَالَ فِي الْإِنْصَافِ « التُّكْتُ » : وَهُوَ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِلْخَبَرِ وَالْمَذْهَبِ .

(١) في : باب الميت يسمع خفق النعال ، وباب ما جاء في عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١١٣ / ٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ... إلخ ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٤ / ٢٢٠٠ ، ٢٢٠١ . وأبو داود ، في : باب المشي بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٥ . والنسائي ، في : باب التسهيل في غير السببية ، وباب المسألة في القبر ، وباب مسألة الكافر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٦ ، ٢٣٣ . ومختصراً في ٢ / ٣٤٧ ، ٤٤٥ .

(٢) في : معالم السنن ١ / ٣١٧ .

(٣) عجز بيت له من معلقة ، وصدره :

• بطل كأن ثيابه في سرحه •

الاستحباب نَزْعُ الْخِفَافِ ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْجَنَازَةِ لَيْسَ خُفَّيْهِ ، مَعَ أَمْرِهِ بِخَلْعِ النَّعَالِ . فَأَمَّا غَيْرُ النَّعَالِ مِمَّا يُلْبَسُ كَالْتُمَشِكَاتِ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخْلَعُ قِيَاسًا عَلَى النَّعَالِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَتَعَدَّى النَّعَالِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ ، فَلَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهُ .

**فصل :** وَالذَّفْنُ [ ١٣٠/٢ ] فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ أَعْجَبُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الذَّفْنِ فِي الْبُيُوتِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ ضَرَرًا عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَأَشْبَهُ بِمَسَاكِنِ الْآخِرَةِ ، وَأَكْثَرُ لِلدُّعَاءِ لَهُ ، وَالتَّرْحُمِ عَلَيْهِ . وَلَمْ يَزَلِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يُقْبِرُونَ فِي الصَّحَارَى . فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّمَا قُبِرَ فِي بَيْتِهِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : لِفَلَا يَتَّخِذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَذْفِنُ أَصْحَابَهُ فِي الْبَقِيعِ ، وَفَعَلَهُ أَوْلَى مِنْ فَعْلِ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا أَصْحَابُهُ رَأَوْا تَخْصِيصَهُ بِذَلِكَ . وَلِأَنَّهُ رَوَى : « يَذْفِنُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَ »<sup>(٣)</sup> . وَصِيَانَتُهُ لَهُ عَنْ كَثْرَةِ الطَّرَاقِ ، وَتَمْيِيزُ آلِهِ عَنْ غَيْرِهِ ﷺ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ الذَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الصَّالِحُونَ ؛ لِتَنَالِهِ بَرَكَتُهُمْ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَقَاعِ الشَّرِيفَةِ . فَقَدْ رَوَى<sup>(٤)</sup> الْبُخَارِيُّ ،

(١) التمشك ، يضم المثناة من فوق وضم الميم أيضا وسكون الشين بعدها الكاف : نوع من النعال مشهور عند أهل بغداد . قاله ابن نصر الله في حواشيه . الفروع ٣٠٣/٢ .

(٢) انظر مواضع تخرج حديث « لعن الله اليهود والنصارى ... » الموضع الثاني والثالث ، تقدم في ٢٩٩/٣ .

(٣) أخرجه نحوه ابن ماجه ، في : باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه . ٥٢١ / ١ .

(٤) في م : روى في .

ومسلم<sup>(١)</sup>، أن موسى عليه السلام لما حضره الموت، سأل الله تعالى أن يُدنيه إلى الأرض المقدسة رميةً بحجر.

**فصل:** وجمع الأقارب في الدفن حسن؛ لقول النبي ﷺ حين حضر عثمان بن مظعون: «أدفن إليّ من مات من أهلي<sup>(٢)</sup>». ولأنه أسهل لريارتهم، وأكثر للترحم عليهم. ويسن تقديم الأب ثم من يليه في السن والفضيلة إذا أمكن.

**فصل:** ويستحب دفن الشهيد حيث قُتل. قال أحمد: أما القتل فعلى حديث جابر، أن النبي ﷺ قال: «ادفنوا القتلى في مصارعهم»<sup>(٣)</sup>. وروى ابن ماجه<sup>(٤)</sup>، أن النبي ﷺ أمر بقتلى أحد أن يُردوا إلى مصارعهم. ولا يُنقل الميت من بلد إلى آخر، إلا لغرض صحيح. وهذا قول الأوزاعي، وابن المنذر. قال عبد الله بن أبي مليكة: توفي عبد الرحمن بن أبي بكر الحبشي<sup>(٥)</sup>، فحُمِلَ إلى مكة، فدفن، فلما قدمت

(١) أخرجه البخاري، في: باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها، من كتاب الجنائز. صحيح البخاري ١١٣ / ٢، ومسلم، في: باب من فضائل موسى ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨٤٣، ١٨٤٢ / ٤. كما أخرجه النسائي، في: باب نوع آخر، من كتاب الجنائز. المجتبى ٩٦ / ٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٢٦٩، ٣١٥.

(٢) في الأصل: «أهلي». والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض وكراهة ذلك، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٨٠ / ٢. والنسائي، في: باب أين يدفن الشهيد، من كتاب الجنائز. المجتبى ٦٥ / ٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٨٦ / ١. والإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٣٠٨، ٣٩٨.

(٤) انظر تخريج الحديث السابق.

(٥) في: «بالحبشة والحبشي»، بضم المهملة في آخره ياء النسب: جبل بأسفل مكة بينه وبين مكة سنة =

عائشة أتت قبره ، ثم قالت : والله لو حَضَرْتُكَ ما دُفِنْتَ إِلَّا حَيْثُ مِتُّ ، ولو شَهِدْتُكَ ما زُرْتُكَ<sup>(١)</sup> . ولأنَّ ذلك أَخَفُّ لِمَوْنَتِهِ وَأَسْلَمُ لَهُ مِنَ التَّعْيِيرِ . فأما إن كان فيه غَرَضٌ صَحِيحٌ جاز . قال أحمد : ما أَعْلَمُ بِنَقْلِ الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي بَلَدِهِ إِلَى بَلَدَةٍ أُخْرَى بَأْسًا . وَسُئِلَ الزُّهْرِيُّ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : قد حُمِلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ مِنَ الْعَقِيقِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْمَدِينَةِ . وقال ابنُ عُيَيْنَةَ : مات ابنُ عُمَرَ هَهُنَا ، فَأَوْصَى أَنْ لَا يُدْفَنَ هَهُنَا ، وَأَنْ يُدْفَنَ بِسَرِفٍ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وإذا تَنَارَعَ اثْنَانِ مِنَ الْوَرَثَةِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : يُدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمُسَبَّلَةِ . وقال الآخرُ : يُدْفَنُ فِي مِلْكِهِ . دُفِنَ فِي الْمُسَبَّلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَّةَ فِيهَا ، وَهُوَ أَقْلُ ضَرَرًا عَلَى الْوَارِثِ<sup>(٤)</sup> . فَإِنْ تَشَاخَا فِي الْكَفَنِ ، قُدِّمَ قَوْلُ مَنْ قَالَ نَكْفُهُ مِنْ مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ عَلَى الْوَارِثِ بِلُحُوقِ الْمَنَّةِ ، وَتَكْفِيئِهِ مِنْ مَالِهِ قَلِيلُ الضَّرَرِ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلِ يُوصِي أَنْ يُدْفَنَ فِي دَارِهِ .

= أميال . معجم البلدان ١٩٧/٢ .

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢٧٥ / ٤ . والبيهقی ، في : باب من كره نقل الموق من أرض إلى أرض ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٥٧ / ٤ . وعبد الرزاق ، في : باب لا ينقل الرجل من حيث يموت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥١٧ / ٣ .

(٢) العقيق هو الوادي شقه السيل ، وفي بلاد العرب منها أربعة منها عقيق بناحية المدينة المنورة . معجم البلدان ٧٠٠ / ٣ .

(٣) سرف : موضع على ستة أميال من مكة . معجم البلدان ٧٧ / ٣ .

(٤) في م : « الورثة » .

وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ  
مِنَ التُّرَابِ .

الشرح الكبير

قال : يُدْفَنُ فِي الْمَقَابِرِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ دُفِنَ بِذَارِهِ أَصْرًا بِالْوَرْتَةِ . وَقَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرَى الرَّجُلُ مَوْضِعَ قَبْرِهِ ، وَيُوصِي أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ ، فَعَلَ ذَلِكَ عَثْمَانُ ، وَعَائِشَةُ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَإِذَا تَشَاحَ اثْنَانِ فِي الدَّفْنِ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمُسَبَّلَةِ ، قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا ، كَمَا لَوْ تَنَازَعَا فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ ، وَرَحَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .

**فصل :** وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الْمَيِّتَ قَدْ يَلِيَّ وَصَارَ رَمِيمًا ، جَازَ نَبْشُ قَبْرِهِ ، وَدَفْنُ غَيْرِهِ فِيهِ . وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ . فَإِنْ حَفَرَ ، فَوَجَدَ فِيهَا عِظَامًا دَفَنَتْهَا ، وَحَفَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ كَسَرَ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسَرِهِ وَهُوَ حَيٌّ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَيِّتِ يُخْرَجُ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى غَيْرِهِ . فَقَالَ : إِذَا كَانَ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ ، قَدْ حُوِّلَ طَلْحَةً ، وَحُوِّلَتْ عَائِشَةُ . وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ دَفَنُوا فِي بَسَاتِينٍ وَمَوَاضِعَ رَدِيئَةٍ . فَقَالَ : قَدْ نَبَشَ مُعَاذَ امْرَأَتِهِ وَقَدْ كَانَتْ كُفِّنَتْ فِي خُلُقَانٍ ، فَكَفَّنَهَا . وَلَمْ يَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَأْسًا أَنْ يُحَوَّلُوا .

٨٠٧ - مسألة : ( وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَيُقَدِّمُ الْأَفْضَلُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنَ التُّرَابِ ) لَا يُدْفَنُ فِي الْقَبْرِ أَكْثَرُ

قوله : وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ . وَكَذَا قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَالْمَجْدُ ، الْإِنْصَافُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَظَاهِرُهُ التَّخْرِيمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ . وَقُدِّمَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ

وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، .....

مِنْ وَاحِدٍ ، إِلَّا لَصْرُورَةَ . وَسُئِلَ أَحَدُ عَنِ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ . قَالَ : أَمَّا فِي مِصْرٍ فَلَا ، وَلَكِنْ فِي بِلَادِ الرُّومِ تَكْتُمُ الْقَتْلَى . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُدْفِنُ كُلَّ مَيِّتٍ فِي قَبْرِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّرُ [ ١٣٠/٢ ظ ] فِي الْغَالِبِ إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ بِقَبْرِ فِي الْمِصْرِ ، وَيَتَعَدَّرُ ذَلِكَ غَالِبًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَفِي مَوْضِعِ الْمُعْتَرَكِ . فَإِنْ وُجِدَتِ الصَّرُورَةُ جَازَ دَفْنُ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ، سِوَاءَ كَانَ فِي مِصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ . وَمَتَى دُفِنُوا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ قُدِّمَ الْأَفْضَلُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ، عَلَى حَسَبِ تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا ؛ لِمَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ : شَكَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ : « اخْفِرُوا ، وَأَوْسِعُوا ، وَأَحْسِنُوا ، وَادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ ، وَقَطَعَ بِهِ الْمَجْدُ فِي نَبِيْهِ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِخِلَافِهِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ عِنْدَهُ ، بِرَوَايَةِ وَاحِدَةٍ ، لَا يَحْرُمُ . انْتَهَى . وَعَنهُ ، يَجُوزُ . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ ، لَا بَأْسَ . وَعَنهُ ، يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَحَارِمِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ فِي مَنْ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِلْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » .

قَوْلُهُ : وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ إِلَى الْقِبْلَةِ . يَعْنِي ، حَيْثُ جُوزَ أَنْ دَفَنَ اِثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُقَدَّمُ إِلَى الْقِبْلَةِ الْأَفْضَلُ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَكْبَرُ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ الْأَدْنَى . وَالْخِلَافُ هُنَا كَالْخِلَافِ فِي تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْإِمَامِ فِي

وَيَتَّبَعِي أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ ؛ لِأَنَّ الْكَفْنَ حَائِلٌ غَيْرُ حَصِينٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ حَفَرُ لَهُمْ شِبْهَ النَّهْرِ ، وَجَعَلَ رَأْسُ أَحَدِهِمْ عِنْدَ رِجْلِ الْآخَرِ ، وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا حَاجِزًا مِنْ تُرَابٍ ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ .

**فصل :** فَإِنْ مَاتَ لَهُ أَقَارِبُ بَدَأَ بِمَنْ يَخَافُ تَغْيِيرَهُ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ بَدَأَ بِأَقْرَبِهِمْ إِلَيْهِ ، عَلَى تَرْتِيبِ التَّفَقَّاتِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ ، قَدَّمَ أَسَنَّهُمْ وَأَفْضَلَهُمْ .

الصلوة عليهم ، على ما تقدم . وكذا لو اختلفت أنواعهم ، كرجال ونساء وصبيان ، قُدِّمَ إِلَى الْقِبْلَةِ مَنْ يُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » وَغَيْرِهِ . فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الصِّفَاتِ ، قُدِّمَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقِبْلَةِ بِالْقُرْعَةِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » .

قوله : وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنَ التُّرَابِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . إِلَّا أَنَّ الْآجُرِّيَّ قَالَ : إِنَّمَا يُجْعَلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ رِجَالٌ وَنِسَاءً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، قَالَ ابْنُ حُمْدَانَ وَغَيْرُهُ : وَإِنْ جُعِلَ الْقَبْرُ طَوِيلًا ، وَجُعِلَ رَأْسُ كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ رِجْلِي الْآخَرِ ، أَوْ وَسْطُهُ ، جَازٍ . وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَفْضُولِ عِنْدَ رِجْلِي الْفَاضِلِ أَوْ وَسْطُهُ <sup>(١)</sup> كَالدَّرَجِ . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ جَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي بُقْعَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ لِرِيَاذَتِهِمْ وَأَبْعَدُ لَانْدِرَاسِهِمْ . وَيُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ فِي الْبُقْعَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الصَّالِحُونَ وَالشُّهَدَاءُ ، وَكَذَا الْبَقَاعُ الشَّرِيفَةُ . الثَّلَاثَةُ ، مَنْ سَبَقَ إِلَى مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ ، قُدِّمَ . فَإِنْ جَاءَ مَعًا ، أَقْرَعَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبَعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَصَاحِبُ

(١) فِي ١ : سَاقَهُ .

المنع وإن وقع في القبر ماله قيمة ، نِشَ وأخذ .

الشرح الكبير ٨٠٨ - مسألة : ( وإن وقع في القبر ماله قيمة ، نِشَ وأخذ ) قال

أحمد : إذا نَسِيَ الحَفَّارُ مِسْحَاتَهُ <sup>(١)</sup> في القبرِ جاز أن يَنْبِشَ عنها . قيل : فإن أعطاه أولياء الميت ؟ قال : إن أعطوه حقه أى شئ يريد ! وقد روى أن

الإنصاف القواعذ الفقهية : « إذا جاءَ معاً ، قُدِّمَ من له مَرِيَّةٌ <sup>(٢)</sup> نحو كونه » عند أهله . قال

في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : وكذا لو كان واقف الأرض ، إن جاز أن يُدْفَنَ فيها كما قُدِّمنا ، من له مَرِيَّةٌ بإخراج السبق في المفاضلة . ثم قال : فإن تساوى ، أقرع . قُلْتُ : فإن خيف على أحدهما بتفويته هذه البقعة ، فَيَنْبَغِي أن يُقَدِّمَ بذلك ، كما يقدم المضطر على صاحب الطعام ونحوه . انتهى . الرابعة . متى عُلِمَ أن الميت صار تراباً ، قال في « الفروع » : « ومُرَادُهُمْ ظَنُّ أَنَّهُ صارَ تراباً ، ولهذا ذكر غير واحد ، يَعْمَلُ بقول أهل الخيرة ، فالصحيح من المذهب ، أَنَّهُ يجوزُ دفنُ غيره فيه . قال أبو المعالي : جازَ الدفنُ ، والزراعةُ ، وغير ذلك . ومُرَادُهُ ، إذا لم يُخَالِفْ شَرْطَ واقِفِهِ لتعيينه الجهة . وقيل : لا يجوزُ . قال الأيمدِيُّ : ظاهرُ المذهب ، أَنَّهُ لا يجوزُ . وأمَّا إذا لم يَصِرْ تراباً ، فالصحيح من المذهب ، أَنَّهُ لا يجوزُ الدفنُ فيه . نصُّ عليه . ونقل أبو طالب ، بَبَقِيَ عِظَامُهُ مَكَانَهُ ويُدفنُ . اختاره الخلَّل . الخامسة ، قال جماعة من الأصحاب ؛ منهم أبو المعالي ، كما تقدَّم : له حرثُ أرضه إذا بَلَغَ العَظُمَ .

قوله : وإن وقع في القبر ماله قيمة ، نِشَ وأخذ . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب . وعنه ، المَنعُ إن بُدِّلَ له عَوْضُهُ . قال في « الفروع » : « فدلَّ على رواية ؛ يُمنعُ من نَبْشِهِ بلا ضَرُورة .

(١) المسحاة : أداة القشر والجرف .

(٢) ٢ - ٢ : في : « شوكة » .



وَأِنْ كُفِّنَ بِثُوبٍ غَضَبٍ ، أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ ، غَرِمَ ذَلِكَ مِنْ تَرَكِّهِ .  
وَقِيلَ : يُنْبَشُ ، وَيُؤْخَذُ الْكَفْنُ ، وَيُشَقُّ جَوْفُهُ فَيُخْرَجُ .

الشرح الكبير

المُغِيرَةُ بَنَ شُعْبَةَ طَرَحَ خَاتَمَهُ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : خَاتَمِي .  
فَفُتِحَ مَوْضِعٌ مِنْهُ ، فَأَخَذَ الْمُغِيرَةُ خَاتَمَهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : أَنَا أَقْرُبُكُمْ عَهْدًا  
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّهُ أَمْكَنَ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ،  
فَوَجَبَ .

٨٠٩ - مسألة : ( وَأِنْ كُفِّنَ بِثُوبٍ غَضَبٍ ، أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ ، غَرِمَ  
ذَلِكَ مِنْ تَرَكِّهِ . وَقِيلَ : يُنْبَشُ ، وَيُؤْخَذُ الْكَفْنُ ، وَيُشَقُّ جَوْفُهُ فَيُخْرَجُ )  
إِذَا بَلَغَ الْمَيِّتُ مَالًا ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ لَمْ يُشَقَّ  
بَطْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ فِي حَيَاتِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَثِيرَ الْقِيَمَةِ ، شَقَّ  
بَطْنُهُ وَأُخْرِجَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ الْمَالِ عَنِ الصِّيَاعِ ، وَنَفْعَ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ تَعَلَّقَ

الإنصاف

تَبْيِيهِ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : مَالَهُ قِيَمَةٌ . يَعْنِي ، فِي الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ . وَإِنْ قُلَّ خَطَرُهُ ،  
قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا . قَالَ : وَيَحْتَمِلُ مَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ لَوْ رَمَاهُ بِهِ فِيهِ .  
قَوْلُهُ : وَأِنْ كُفِّنَ بِثُوبٍ غَضَبٍ . لَمْ يُنْبَشْ ؛ لِهُلْكَ حُرْمَتِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ  
فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » .  
وَقَالَ الْمَجْدُ : إِنْ تَغَيَّرَ الْمَيِّتُ وَخُشِيَ عَلَيْهِ الْمُثْلَةُ ، لَمْ يُنْبَشْ ، وَإِلَّا نُبَشَ . وَجَزَمَ بِهِ  
فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَقِيلَ : يُنْبَشُ مُطْلَقًا ، وَيُؤْخَذُ الْكَفْنُ . صَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،

(١) انظر : المسند ، للإمام أحمد ١ / ١٠١ ، والبداية والنهاية ٥ / ٢٧٠ .

حَقُّهُمْ بِمَالِهِ فِي مَرَضِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ لغيرِهِ ، وَابْتَلَعَهُ بِإِذْنِهِ ، فَهُوَ كَالِهِ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ أَذِنَ فِي إِتْلَافِهِ . وَإِنْ ابْتَلَعَهُ غَضَبًا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُشَقُّ بَطْنُهُ ، وَيُعْرَمُ مِنْ تَرَكَّتِهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُثْلَةِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشَقَّ بَطْنُ الْحَامِلِ مِنْ أَجْلِ الْوَلَدِ الْمَرْجُوِّ حَيَاتُهُ ، فَمِنْ أَجْلِ الْمَالِ أَوْلَى . وَالثَّانِي ، يُشَقُّ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ بِرَدِّ مَالِهِ إِلَيْهِ ، وَعَنِ الْمَيِّتِ بِإِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، وَعَنِ الْوَرَثَةِ بِحِفْظِ التَّرَكَّةِ لَهُمْ . وَيُفَارِقُ الْجَنِينَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ حَيَاتُهُ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَا حَصَلَ

و « النَّظْمِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأُطْلِقَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ فِي « التَّلْخِصِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، يُعْرَمُ ذَلِكَ مِنْ تَرَكَّتِهِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَالَه أَصْحَابُنَا . وَقَالَ الْمَجْدُ : يَضْمُنُهُ مَنْ كَفَّنَهُ فِيهِ ؛ لِمُبَاشَرَتِهِ الْإِتْلَافَ عَالِمًا ، فَإِنْ جَهِلَهُ فَالْقَرَارُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » .

فائدة : حَيْثُ تَعَدَّرَ الْغَرْمُ نُبِشَ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

قوله : أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ ، غَرِمَ ذَلِكَ مِنْ تَرَكَّتِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « تَجْرِيدِ الْغِنَايَةِ » . وَمَالٌ إِلَيْهِ الشَّارِحُ . وَقِيلَ : يُنْبِشُ وَيُشَقُّ جَوْفُهُ فَيُخْرَجُ مِنْهُ . صَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « النَّظْمِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفَائِقِ » . فَعَلِيَ هَذَا الْقَوْلُ ، لَوْ كَانَ ظَنُّهُ مِلْكُهُ ، فَوَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : الصَّوَابُ نُبِشُهُ . وَقَالَ الْمَجْدُ هُنَا كَمَا قَالَ

بجنايته . فإن لم يكن له تركة ، ولم يتبرع إنسان بتخليص ذمته ، شق بطنه على كلا الوجهين . وعلى الوجه الأول ، إذا بلى جسده ، وغلب على الظن ظهور المال وتخليصه من أعضاء الميت جاز نبشه وإخراجه ؛

في التي قبلها . وأطلقهن [ ١٨٨/١ ] في « الرعاية الكبرى » . وذكر جماعة من الأصحاب ، أنه يغرّم السير من تركته وجهاً واحداً . وما هو بعيد . وحيث قلنا : يغرّم من تركته . فتعذر ، فالصحيح من المذهب ، أنه يئبش ويشق جوفه . وقال بعض الأصحاب : إن بذلت قيمته لم يشق . وجزم به المصنف ، والشارح . وقال بعض الأصحاب أيضاً : إن بذلها وارث ، لم يشق ، وإلا شق . وقيل : لم يشق مطلقاً .

تنبيه : مفهوم قوله : أو بلغ مال غيره . أنه لو بلغ مال نفسه ، أنه لا يئبش . وهو الصحيح ، وهو المذهب . قدّمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفروع » . ويحتمل أن يئبش<sup>(١)</sup> إذا كان له قيمة . وقال في « المنهج » : يحسب من ثلثه . فعلى المذهب ، يؤخذ إذا بلى . وعلى المذهب أيضاً ، لو كان عليه دين يئبش . على الصحيح من المذهب . وجزم به في « مجمع البحرين » . وظاهر كلامه في « المغني » ، و « الشرح » ، أنه لا يئبش .

فائدة : لو بلغ مال غيره بإذنه ، أخذ إذا بلى الميت ، ولا يعرض له قبله ، ولا يضمّنه . على الصحيح من المذهب . وقيل : هو كإله . وقال في « الفصول » : إن بلغه بإذنه ، فهو المثلث للمال ، كقوله : ألقى متاعك في البحر . فألقاه . قال : وكذا لو رآه محتاجاً إلى ربط أسنانه بذهب ، فأعطاه خيطاً من ذهب ، أو أنفاً من ذهب ، فأعطاه فربطه به ومات ، لم يجب قلعه ورده ؛ لأن فيه مثله . قال في

(١) في ط : « يشق » .

لِما رَوَى أَبُو داود<sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ <sup>(٢)</sup> ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعَهُ غُصْنًا مِنْ ذَهَبٍ ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصَبْتُمُوهُ مَعَهُ » . فَاثْبَدَرَهُ النَّاسُ ، فَاسْتَخَرُوا الْغُصْنَ . وَلَوْ كَانَ فِي أُذُنِ الْمَيِّتِ حَلَقٌ ، أَوْ فِي أَصْبَعِهِ خَاتَمٌ أُخِذَ . فَإِنْ صَعَبَ أَخْذُهُ بُرِدَ ، وَأُخِذَ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ . وَإِنْ كُفِّنَ بِثُوبٍ مَعْصُوبٍ غَرِمَ قِيَمَتُهُ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وَلَا يُنْبَشُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتْكِ حُرْمَتِهِ مَعَ إِمْكَانِ دَفْعِ الضَّرَرِ بِدُونِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْبَشَ إِنْ كَانَ الْكَفْنُ بَاقِيًا بِحَالِهِ ، لِيُرَدَّ إِلَى مَالِكِهِ عَيْنَ مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَالِيًا فَقِيَمَتُهُ فِي تَرْكِتِهِ . وَإِنْ دُفِنَ فِي أَرْضٍ غَضِبَ ، أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيعَةِ ، نُبَشَ وَأُخْرِجَ ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ فِي الْأَرْضِ يَدُومُ ضَرَرُهُ ، وَيَكْثُرُ ، بِخِلَافِ الْكَفْنِ ، وَإِنْ أُذِنَ لِلْمَالِكِ فِي الدَّفْنِ فِي أَرْضِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهُ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا . وَإِنْ بَلَى الْمَيِّتُ وَعَادَ تَرَابًا ، فَلصاحب الأرض أخذها . [ ١٣١/٢ ] وكلُّ موضعٍ أُجْزِنَا نَبَشَهُ لِحُرْمَةِ مِلْكِ الْآدَمِيِّ ، فَلَا نُفْضِلُ تَرْكَهُ .

**فائدة :** لو مات وله أنف ذَهَبٌ ، لم يُقْلَعْ ، لكنْ إِنْ كَانَ بِائِعُهُ لَمْ يَأْخُذْ ثَمَنَهُ أَخْذَهُ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وَمَعَ عَدَمِ الثَّرَكَةِ يَأْخُذُهُ إِذَا بَلَى . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : يُؤْخَذُ فِي الْحَالِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لِلرُّجُوعِ حَيَاةَ الْمُفْلِسِ فِي قَوْلٍ ، مَعَ أَنَّ فِيهِ هُنَا مُثْلَةً .

(١) في : باب نبش القبور العادية يكون فيها المال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ .

(٢) أبو رغال : هو أبو تغيف ، وكان من غنود .

**فصل :** وإن دُفِنَ من غير غَسْلٍ ، أو إلى غير القبلة نُبَشَّ ، وَغُسِّلَ ، وَوُجَّهَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَسَّخَ ، فَيُتْرَكَ . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لَا يُنْبَشُّ ؛ لِأَنَّ النَّبَشَ مُثْلَةٌ ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا وَاجِبٌ فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ ، كإخراج ما له قِيمَةٌ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّبَشَ مُثْلَةٌ . قُلْنَا : إِنَّمَا هُوَ مُثْلَةٌ فِي حَقِّ مَنْ تَغَيَّرَ ، وَهُوَ لَا يُنْبَشُّ .

**فصل :** وإن دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، فَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُنْبَشُّ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، إِنْ صَلَّيَ عَلَى الْقَبْرِ جَازٍ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا يُنْبَشُّ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّيَ عَلَى قَبْرِ الْمُسْكِينَةِ وَلَمْ يُنْبَشَّهَا<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُ دُفِنَ قَبْلَ وَاجِبٍ ، أَشْبَهَ

فوائد ؛ دُفِنَ الشَّهِيدُ بِمَصْرَعِهِ سُنَّةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . حَتَّى لَوْ نُقِلَ ، رُدَّ إِلَيْهِ . وَيَجُوزُ نَقْلُ غَيْرِهِ . أَطْلَقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَرَادُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، إِنْ أُمِنَ تَغْيُرُهُ . وَذَكَرَ الْمَجْدُ إِنْ لَمْ يُظَنَّ تَغْيُرَهُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : وَحُمِلَ الْمَيِّتُ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ مَكْرُوءَةٍ . وَلَا يُنْقَلُ إِلَّا لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، كَبُقْعَةٍ شَرِيفَةٍ وَمُجَاوَرَةٍ صَالِحَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ . وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي ، فَقَالَ : يَجِبُ نَقْلُهُ لَصَرُورَةٍ ، نَحْوُ كَوْنِهِ بَدَارِ حَرْبٍ ، أَوْ مَكَانٍ يُخَافُ فِيهِ نَبَشُهُ وَتَحْرِيقُهُ ، أَوْ الْمُثْلَةُ بِهِ . قَالَ : فَإِنْ تَعَذَّرَ نَقْلُهُ بَدَارِ حَرْبٍ ، فَلَا أَوْلَى ، تَسْوِيتُهُ بِالْأَرْضِ وَإِخْفَاؤُهُ مَخَافَةَ الْعَدُوِّ . وَمَعْنَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ . فَيُعَالَى بِهَا . وَتَقْدَمُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لَوْ دُفِنَ قَبْلَ غَسْلِهِ أَوْ تَكْفِينِهِ ، أَوْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، هَلْ يُنْبَشُّ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَبَشُهُ لِعَرَضٍ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ ، في مصادر تخرج حديث أنه ذكر رجلا مات ، فقال : « دلوني على قبره » .

مالو دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غَسْلٍ ، وَإِنَّمَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ عِنْدَ الصَّرُورَةِ . وَأَمَّا الْمُسْكِينَةُ فَقَدْ كَانَ صَلَّيَ عَلَيْهَا ، فَلَمْ تَبَقِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا وَاجِبَةً ، فَلِذَلِكَ لَمْ تُنْبَشْ . فَإِنْ تَغَيَّرَ الْمَيِّتُ ، لَمْ يُنْبَشْ بِحَالٍ .

**فصل :** وَإِنْ دُفِنَ بِغَيْرِ كَفْنٍ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُتْرَكُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْكَفْنِ سَتْرُهُ ، وَقَدْ حَصَلَ بِالتُّرَابِ . وَالثَّانِي ، يُنْبَشُ وَيُكْفَنُ ؛ لِأَنَّ التَّكْفِينَ وَاجِبٌ ، فَأُشْبِهَ الْغَسْلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ الدَّفْنُ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدَّفْنِ فِيهَا فِي حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ الصَّلَاةِ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ، وَحِينَ تَتَصَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . وَمَعْنَى تَتَصَيَّفُ : أَيْ تَجْنَحُ وَتَمِيلُ لِلْغُرُوبِ ، مِنْ قَوْلِكَ : تَصَيَّفْتُ فُلَانًا ؛ إِذَا مِلْتَ إِلَيْهِ . فَأَمَّا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ فَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا وَنَهَارًا . قَالَ أَحْمَدُ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ : وَمَا بَأْسُ بِذَلِكَ ، أَبُو بَكْرٍ دُفِنَ لَيْلًا ، وَعَلِيٌّ دُفِنَ فَاطِمَةُ لَيْلًا . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ : كُنَّا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup> . وَدُفِنَ

الإصناف صحيح ؟ فليُرْاجَعْ هناك .

(١) تقدم تخريجه في ٤ / ٢٤٠ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المستدرك ٦ / ٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما جاء في الدفن

بالليل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٤٧ .

عثمان ، وعائشة لَيْلًا . وهذا قول عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وعنه ، أَنَّهُ يُكْرَهُ . وهو قول الحسن ؛ لما روى مسلم<sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ ، فَكُنَّ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَذُفِنَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ . وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَهُوَ فِي قَبْرِ ذِي الْجَادَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَهُوَ يَقُولُ : « أَذْبِيَا مِنِّي أَنْحَاكُمَا حَتَّى أَسْنُدَهُ فِي لَحْدِهِ » . ثُمَّ قَالَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِهِ ، وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُمَسِّيتُ عَنْهُ رَاضِيًا فَارْضَ عَنْهُ » . وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا ، قَالَ : فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَلَوْ ذِدْتُ أَنِّي مَكَانَهُ ، وَلَقَدْ أَسْلَمْتُ قَبْلَهُ بِخَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، وَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ . رَوَاهُ الْخَلَّالُ فِي « جَامِعِهِ »<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا ، فَأُسْرِجَ لَهُ سِرَاجٌ ، فَأَخَذَ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ ، وَقَالَ : « رَحِمَكَ اللَّهُ ، إِنْ كُنْتُ لَأَوَاهَا تَلَاءً لِلْقُرْآنِ »<sup>(٤)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(١) في : باب في تحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٥١ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٦ / ٢ . والنسائي ، في : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٢٨ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلح فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٨٧ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥ / ٣ .  
(٢) هو عبد الله بن عبد نهم بن عفيف المزني ، وهو عم عبد الله بن مغفل بن عبد نهم ، وله صحبة . الإصابة ١٦١ / ٤ .  
(٣) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الأوسط . مجمع الزوائد ٤٣ / ٣ .  
(٤) تقدم تحريجه في صفحة ٢١٠ .

وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، وَتَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَابِلُ فَيُخْرِجُ جَنَّهُ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ [ ٢٤٣ ] بَطْنُهَا ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَحْيَا .

وَلأنَّهُ أَحَدُ الزَّمَانَيْنِ ، فجاز الدَّفْنُ فِيهِ كَالنَّهَارِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى التَّادِيْبِ ، وَالدَّفْنُ بِالنَّهَارِ أَوَّلَى ؛ لأنَّهُ أَسهَلُ عَلَى مُتَبِعِهَا ، وَأَكْثَرُ لِلْمُصَلِّينَ عَلَيْهَا ، وَأَمَكْنُ لَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي دَفْنِهِ وَإِلْحَادِهِ .

٨١٠ - مسألة : ( وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، وَتَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَابِلُ ، فَيُخْرِجُ جَنَّهُ ) إِذَا مَاتَتْ حَامِلٌ ، وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ وَتُرْجَى حَيَاتُهُ ، لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، مُسَلِّمَةً كَانَتْ أَوْ ذَمِيَّةً ، وَيُدْخَلُ الْقَوَابِلُ أَيْدِيَهُنَّ فِي فَرْجِهَا ، فَيُخْرِجْنَ الْوَلَدَ مِنْ مَخْرَجِهِ . فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ نِسَاءً لَمْ يَسْطُ الرِّجَالُ عَلَيْهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتِكِ الْمَيِّتَةِ [ ١٣١/٢ ط ] وَتُتْرَكُ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ . وَمَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقُ نَحْوُ هَذَا ( وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَحْيَا ) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّهُ إِتْلَافُ جُزْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ لِإِبْقَاءِ حَيٍّ ، فَجَاز ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ خُرُوجَ بَاقِيهِ إِلَّا بِالشَّقِّ ، وَلأنَّهُ يُشَقُّ لِإِخْرَاجِ الْمَالِ ، فَإِبْقَاءُ الْحَيِّ أَوَّلَى . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا

قوله : وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَنْصُوصُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
قوله : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَحْيَا . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « ابْنِ تَمِيمٍ » وَغَيْرِهِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، تَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَابِلُ فَيُخْرِجُ جَنَّهُ ، إِذَا اخْتَمَلَ حَيَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : إِنْ لَمْ يُوجَدْ أَمَارَاتُ الظُّهُورِ بِإِنْفِتَاحِ الْمَخَارِجِ وَقُوَّةِ الْحَرَكَةِ ، فَلَا تَسْطُو الْقَوَابِلُ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، إِنْ تَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ بِالْقَوَابِلِ ، فَلِلمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُشَقُّ بَطْنُهَا . قَالَ فِي .



الْوَلَدَ لَا يَعْيشُ عَادَةً ، وَلَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ يَحْيَا ، فَلَا يَجُوزُ هَتَكُ حُرْمَةِ مُتَبَقِّنَةٍ  
لَأَمْرِ مَوْهُومٍ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كَسْرُ عَظَمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظَمِ  
الْحَيِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَفِيهِ مُثَلَّةٌ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ  
الْمُثَلَّةِ <sup>(٢)</sup> . وَفَارَقَ الْأَصْلَ ؛ فَإِنَّ حَيَاتَهُ مُتَبَقِّنَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَبَقَاؤُهُ مَظْنُونٌ . فَعَلِيَ  
هَذَا إِنْ خَرَجَ بَعْضُ الْوَلَدِ حَيًّا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِخْرَاجَهُ إِلَّا بِالشَّقِّ ، شَقَّ الْمَحَلِّ ،  
وَأُخْرِجَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ مَاتَ عَلَى حَالِهِ ، فَأُمَكِّنَ إِخْرَاجَهُ ، أُخْرِجَ  
وُغَسِّلَ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ خُرُوجُهُ غُسِّلَ مَا ظَهَرَ مِنَ الْوَلَدِ ، وَمَا بَقِيَ فَفِي حُكْمِ  
الْبَاطِنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَيْمُمٍ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ كَانَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، وَظَهَرَ  
الْبَعْضُ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ  
عَقِيلٍ ، وَقَالَ : هِيَ حَادِثَةٌ سُئِلَتْ عَنْهَا .

« الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « الْفُرُوع » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، أَنَّهُ يُشَقُّ وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ . قُلْتُ : وَهُوَ أَوْلَى . فَعَلِيَ

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٧٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب النهي بغير إذن صاحبه ، من كتاب المظالم ، وفي : باب قصة عكل وعرينة ،  
من كتاب المغازي ، وفي : باب ما يكره من التلثة والمصبورة والمجتمعة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري  
٣ / ١٧٨ ، ٥ / ١٦٥ ، ٧ / ١٢٢ . وأبو داود ، في : باب في النهي عن التلثة ، من كتاب الجهاد ، وفي :  
باب ما جاء في المحاربة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٩ ، ٤٤٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في  
النهي عن التلثة ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٧٩ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صير  
البهائم وعن التلثة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٣ . والدارمي ، في : باب الحث على  
الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب النهي عن مثلة الحيوان ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي  
١ / ٣٩٠ ، ٢ / ٨٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٦ ، ٣٠٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ،  
٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٥ / ١٢ ، ١٣ .

(٣) في النسخ : « متيقنة » وهو خطأ ، وانظر المغنى ٣ / ٤٩٨ .

وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ وَحْدَهَا ، وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقَبْلَةِ .

٨١١ - مسألة : ( وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ دُفِنَتْ وَحْدَهَا ، وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقَبْلَةِ ) وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَحْمَدُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا كَافِرَةٌ ، فَلَا تُدْفَنُ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِذَلِكَ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ ، فَلَا يُدْفَنُ بَيْنَ الْكُفَّارِ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ رُوِيَ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ، وَعَنْ عُمَرَ ، أَنَّهَا تُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ : لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَيُجْعَلُ

المذهب ، " يَتْرَكَ وَلَا يُدْفَنُ " حَتَّى يَمُوتَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيصِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يَسْطُو عَلَيْهِ الرِّجَالُ . وَالْأَوَّلَى بِذَلِكَ الْمَحَارِمُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْمَجْدُ ، كُمْدَاوَةَ الْحَيِّ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِالْمَحْرَمِ . وَقَبِضَهُ ابْنُ حَمْدَانَ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ .

فائدة : لو خَرَجَ بَعْضُ الْحَمَلِ حَيًّا ، شَقَّ بَطْنُهَا حَتَّى يَكْمُلَ خُرُوجُهُ . فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، وَتَعَذَّرَ خُرُوجُهُ ، غُسِّلَ مَا خَرَجَ مِنْهُ وَأُجْزَأَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : فَيُعَانَى بِهَا . وَأَوَّلُ مَنْ أَقْنَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقِيلَ : تَيَمَّمَ لِمَا لَمْ يَخْرُجْ ، وَهُوَ اخْتِمَالُ لَا بِنِ الْجَوَزِيِّ .

قوله : وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ وَحْدَهَا . إِنْ أُمْكِنَ ، وَإِلَّا دُفِنَتْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ الْآجَرِيُّ ، تُدْفَنُ بِجَنْبِ

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المرأة من أهل الكتاب الحبل من المسلمين ، من كتاب الجنائز . المصنف

وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

ظَهَرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ ؛ لِيَكُونَ وَجْهُ الْجَنِينِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْجَنِينِ إِلَى ظَهَرِهَا .

٨١٢ - مسألة : ( وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ )  
هذا هو المشهور عن أحمد ، فإنه رُوِيَ عنه ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ اقْرَأُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، وَثَلَاثَ مِرَارٍ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّا فَضَّلْنَا لَأَهْلَ الْمَقَابِرِ . وَرُوِيَ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بِذَعَةٍ ،

مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَّ الْمَرْوُذِيَّ قَالَ : كَلَامُ أَحْمَدَ ، لَا بِأَسَرٍّ بِهِ مَعْنَا ؛ لِمَا فِي بَطْنِهَا .

قوله : وَيُجْعَلُ ظَهَرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ . يَعْنِي ، وَتَكُونُ عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ؛ لِيَكُونَ وَجْهُ الْجَنِينِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُصَلِّيُ عَلَى هَذَا الْجَنِينِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَا سَقَطٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، يُصَلِّيُ عَلَيْهِ إِذَا مَضَى زَمَنُ تَصْوِيرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ مُرَادَهُ إِذَا انْقَضَى . الثَّانِيَةُ ، يُصَلِّيُ عَلَى الْمُسْلِمَةِ الْحَامِلِ ، بَلَا نِزَاعٍ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى حَمَلِهَا إِنْ كَانَ قَدْ مَضَى زَمَنُ تَصْوِيرِهِ ، وَإِلَّا صَلَّيَ عَلَيْهَا دُونَهُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « فَنُونِهِ » : لَا يَتَوَيَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى حَمَلِهَا . وَعَلَّلَهُ بِالشُّكِّ فِي وُجُودِهِ .

قوله : وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » [ ١٨٨/١ ط ] وَغَيْرِهِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الشَّارِحُ : هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الْخَلَّالُ ، وَصَاحِبُهُ : الْمَذْهَبُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَا تُكْرَهُ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ هُشَيْمٍ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً ، ثُمَّ رَجَعَ رُجُوعًا أَبَانَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ . فَرَوَى جَمَاعَةً ، أَنَّ أَحْمَدَ نَهَى ضَرِيرًا يَقْرَأُ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَالَ لَهُ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بِدْعَةٌ . فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup> : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلْبِيِّ<sup>(٢)</sup> ؟ قَالَ : ثِقَةٌ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي مُبَشِّرٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا ، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُوصِي بِذَلِكَ . فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : فَأَرْجِعْ فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ . وَقَالَ الْحَلَّالُ : حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ ابْنُ الْهَيْثَمِ الْبَزَارِيُّ<sup>(٣)</sup> ، شَيْخُنَا الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ ، قَالَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُصَلِّيْ خَلْفَ ضَرِيرٍ يَقْرَأُ عَلَى الْقُبُورِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :

« الْفُرُوعُ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحُ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الْفَائِقُ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، تَكَرَّرَتْ . اخْتَارَهَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ<sup>(٤)</sup> ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهَا أَيْضًا أَبُو حَفْصٍ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ ، وَعَلَيْهَا قَدَّمَ أَصْحَابُهُ . وَسَمَّى الْمَرْوُذِيُّ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : رَجَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ؛ فَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مَرَّ بِضَرِيرٍ يَقْرَأُ عِنْدَ قَبْرِ ، فَتَهَا . وَقَالَ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بِدْعَةٌ . فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلْبِيِّ ؟ فَقَالَ : ثِقَةٌ . فَقَالَ : حَدَّثَنِي مُبَشِّرٌ

(١) نقل عن الإمام أحمد أشياء ؛ منها العزاء عند القبور ، واحتج بحديث ابن عمر . طبقات الحنابلة ١/ ٣١٥ .

(٢) مبشر بن إسماعيل الحلبي ، أبو إسماعيل . كان ثقة مأمونا . روى عنه الإمام أحمد . توفي سنة مائتين . تهذيب التهذيب ٣١/ ١٠ .

(٣) في الأصل : « البراز » . وانظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١/ ١٤٠ .

(٤) عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع الوراق ، أبو الحسن . الإمام القدوة الرباني الحجة ، كان كبير الشأن من خواص الإمام أحمد . توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين . تاريخ بغداد ١١/ ٢٥ - ٢٨ .

وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ .  
 المنفع

الشرح الكبير

« مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، فَقَرَأَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَهُمَا يَسَّ ، غُفِرَ لَهُ »<sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسَّ ، خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدٍ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ »<sup>(٢)</sup> .

٨١٣ - مسألة : ( وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ ) أَمَا الدُّعَاءُ ، وَالِاسْتِغْفَارُ ، وَالصَّدَقَةُ ، وَقِضَاءُ الدَّيْنِ ، وَأَدَاءُ

الإنصاف

عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا . وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَضْرَةَ يَقُولُ : قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : أَرْجِعْ فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ . فَبِهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ وَقْتُ دَفْنِهِ دُونَ غَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : وَعَنْهُ ، يُسَنُّ وَقْتُ الدَّفْنِ . اخْتَارَهَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ وَشَيْخُنَا . وَعَنْهُ ، الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ بِدَعَاةٍ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ أَصْحَابِهِ . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ . عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : تُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : لَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ، بَلْ تُسْتَحَبُّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : تُبَاحُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَتُبَاحُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

قوله : وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ . وهو المذهب

(١) أخرجه ابن عدى ، في : الكامل في الضعفاء ١٨٠/٥ . وأورده ابن الجوزي في : الموضوعات ٢٣٩/٣ . وعزاه السيوطي إلى ابن الجار في تاريخه . الدر المنثور ٢٥٧/٥ .

(٢) عزاه القرطبي إلى الثعلبي في تفسيره . تفسير القرطبي ٣/١٥ .

الواجبات ، فلا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، إذا كانت الواجبات مِمَّا يَدْخُلُهُ النَّبَاةُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَنِ ﴾ (١) . وقال سبحانه : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٢) . ودُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَيِّ سَلَمَةٍ حِينَ مَاتَ (٣) ، وَلِلْمَيِّتِ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ (٤) ، وَلِذِي الْجَادَيْنِ (٥) حِينَ

مُطْلَقًا ، وَعَلِيهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وقال القاضي في « الْمُجَرَّدِ » : مَنْ حَجَّ نَفْلًا عَنْ غَيْرِهِ ، وَقَعَ عَنْ مَنْ حَجَّ لَعْدِمِ إِذْنِهِ .

فائدة : نَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ، إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ فَاقْرَأُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَلَاثَ مَرَّاتٍ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . ثم قولوا : اللَّهُمَّ إِنَّ فَضْلَهُ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ ، يَعْنِي ، ثَوَابِهِ . وقال القاضي : لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِهِ : اللَّهُمَّ إِنَّ كَسَتْ أَثْبَتْنِي عَلَى هَذَا ، فَقَدْ جَعَلْتُ ثَوَابَهُ ، أَوْ مَا تَشَاءُ مِنْهُ ، لِفُلَانٍ . لِأَنَّهُ قَدْ يَتَخَلَّفُ فَلَا يَتَحَكَّمُ عَلَى اللَّهِ . وقال المَجْدُ : مَنْ سَأَلَ الثَّوَابَ ثُمَّ أَهْدَاهُ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ أَثْبِتْنِي عَلَى عَمَلِي هَذَا أَحْسَنَ الثَّوَابِ ، وَاجْعَلْهُ لِفُلَانٍ . كَانَ أَحْسَنَ ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ مُجْهُولًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ أَنْ يَنْوِيَهُ بِذَلِكَ بِذَلِكَ وَقْتُ (٦) فِعْلِ الْقَرْبَةِ . وقال الْحَلَوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : يُعْتَبَرُ أَنْ يَنْوِيَهُ بِذَلِكَ قَبْلَ فِعْلِ الْقَرْبَةِ . وقال ابن عَقِيلٍ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَتَقَدَّمَ نِيَّةُ ذَلِكَ أَوْ تَقَارِنَهُ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْإِهْدَاءِ وَنَقَلَ

(١) سورة الحشر ١٠ .

(٢) سورة محمد ١٩ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٨ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥١ .

(٥) في م : النجادين .

(٦) في أ : قبل .

دَفَنَهُ<sup>(١)</sup> . وَشَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ . وَسَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ ، أَيْتَفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَجَاءَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ ، [ ١٣٢/٢ ] فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأُحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ :

التَّوَابِ ، أَنْ يَتَوَيَّ الْمَيِّتَ بِهِ ابْتِدَاءً ، كَمَا فِيهِمْ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَبَعْدَهُ ، فَهُوَ ، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِعُمُومِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ ، لَا وَجْهَ لَهُ فِي أَثَرِهِ وَلَا نَظَرٍ . وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ الْقُرْبَةُ عَنِ الْمَيِّتِ ابْتِدَاءً بِالنِّيَّةِ لَهُ ، فَهَذَا مَتَّجَهٌ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : ثَوَابُ الْقُرْآنِ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ إِذَا نَوَاهُ قَبْلَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ الْإِهْدَاءُ . فَظَاهِرُهُ عَدَمُهُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا سَبَقَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُنُونِ » : قَالَ حَبْلٌ : يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ مَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ مِنَ الْأَعْمَالِ لَا يَحْصُلُ لِلْمُسْتَنْتَبِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ مِنَ النَّائِبِ قَبْلَ الْفَرَاغِ .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا ، وَجَعَلَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ . وَكَذَا

(١) تقديم تخريجه في صفحة ٢٥١ .

(٢) في : « باب ما جاء في من مات من غير وصية يُتَصَدَّقُ بِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٠٦ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : « باب إذا قال أرضي أو يستأق صدقة عن أمي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك ، وباب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وباب الإشهاد في الوقف والصدقة ، وباب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز » ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩ / ٤ ، ١٠ ، ١٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : « باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : « باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ، مِنْ كِتَابِ الْوَصِيَّةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٩٦ ، ٣ / ١٢٥٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : « باب ما جاء في الصدقة عن الميت ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٣ / ١٧٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : « باب إذا مات فجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه ؟ » ، وَبَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . الْمُجْتَبَى ٦ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : « باب صدقة الحي عن الميت ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . الْمُوطَأُ ٢ / ٧٦٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣٧٠ ، ٥ / ٢٨٥ .

« أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْلِكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ ». قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ :  
 « فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »<sup>(١)</sup> . وقال في الذي سَأَلَهُ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ  
 وعليها صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأَصُومُ عنها ؟ قال : « نَعَمْ »<sup>(٢)</sup> . وكلُّها أَحَادِيثُ  
 صَحَاحٌ ، وفيها دَلَالَةٌ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَيِّتِ بِسَائِرِ الْقُرْبِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ ،

الشرح الكبير

لو أَهْدَى بَعْضُهُ ، كَنَيْضِفِهِ ، أَوْ ثَلَاثِهِ ، وَغَوَ ذَلِكَ . كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ .  
 وهذه قد يُعَالَى بها ، فيقال : أَيْنَ لَنَا مَوْضِعٌ تَصِحُّ فِيهِ الْهَدِيَّةُ ، مع جَهَالَةِ الْمُهْدِي  
 لها ؟ ذَكَرَهَا فِي « التُّكْتِ » . وَتَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْجُمُعَةِ ، كَرَاهَةِ إِثَارِ الْإِنْسَانِ

الإنصاف

(١) جمع المصنف في هذا السياق ألفاظ حديثين :

الأول دون تشبيه الحج بالدين ، والثاني بمعناه ولكن السائل رجل .

وقد أخرج الأول ، البخاري ، في : باب وجوب الحج وفضله ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحج عن من لا  
 يستطيع الثبوت على الرحلة ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب حجة  
 الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بِيُوتِكُمْ حَتَّى  
 تَسْتَأْذِنُوا ... ﴾ إلخ ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ١٦٣ / ٢ ، ٢٣ / ٣ ، ٣٢٢ / ٥ ،  
 ٦٣ / ٨ . ومسلم ، في : باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم وغورها أو للموت ، من كتاب الحج . صحيح  
 مسلم ٩٧٣ / ٢ ، ٩٧٤ . وأبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود  
 ٤٢٠ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى  
 ١٥٧ / ٤ . والنسائي ، في : باب الحج عن الميت الذي لم يحج ، وباب الحج عن الحي الذي لا يستمسك على  
 الرجل ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحكم بالتشبيه والتشليل ، من كتاب  
 القضاة . المجتبى ٥ / ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٨٠ / ٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الحي إذا لم  
 يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٠ / ٢ . والدارمي ، في : باب في الحج عن الحي ، من  
 كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٩ / ٢ ، ٤٠ . والإمام مالك ، في : باب الحج عن من يحج عنه ، من كتاب  
 الحج . الموطأ ٣٥٩ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٥١ ، ٣٢٩ ،

٣٤٦ .  
 (٢) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٦ / ٣ .  
 ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٤ / ٢ . والترمذي ، في :  
 باب ما جاء في المصدق يرث صدقته ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٧٣ / ٣ . وابن ماجه ، في :  
 باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٥٩ / ١ . والإمام أحمد ، في :  
 المسند ٢٢٧ / ١ ، ٣٤٩ / ٥ ، ٣٥٩ .



الشرح الكبير

وَالْحَجَّ ، والدُّعَاءَ ، وَالِاسْتِغْفَارَ ، كُلُّهَا عِبَادَاتٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَقَدْ أَوْصَلَ اللَّهُ نَفْعَهَا إِلَى الْمَيِّتِ ، فَكَذَلِكَ مَا سِوَاهَا ، مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي ثَوَابِ مَنْ قَرَأَ يَسَّ ، وَتَخْفِيفِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَهْلِ الْمَقَابِرِ بِقِرَائَتِهِ . وَلِأَنَّهُ عَمَلٌ بِرٌّ وَطَاعَةٌ ، فَوَصَلَ نَفْعُهُ وَثَوَابُهُ ، كَالصَّدَقَةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْحَجِّ الْوَاجِبِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَا عَدَا الْوَاجِبَاتِ ، وَالصَّدَقَةَ ، وَالِدُّعَاءَ ، وَالِاسْتِغْفَارَ ، لَا يُفْعَلُ عَنِ الْمَيِّتِ ، وَلَا يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَن نَفْعَهُ لَا يَتَعَدَّى فَاعِلَهُ ، فَلَا يَتَعَدَّاهُ ثَوَابُهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ عِنْدَ الْمَيِّتِ ، أَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ثَوَابُهُ ، كَانَ الثَّوَابُ لِقَارِبِهِ ، وَيَكُونُ الْمَيِّتُ كَأَنَّهُ حَاضِرُهَا ، فَتُرْجَى لَهُ الرَّحْمَةُ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنَّهُمْ فِي كُلِّ عَصْرِ

بِالْمَكَانِ الْفَاضِلِ ، وَهُوَ إِثَارٌ بِفَضِيلَةٍ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِهْدَاءِ الْقُرْبِ .

الإِنصاف

تَنْبِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا . الدُّعَاءَ وَالِاسْتِغْفَارَ ، وَالْوَجِبَ الَّذِي تَدْخُلُهُ الثِّيَابَةُ ، وَصَدَقَةَ التَّطَوُّعِ ، وَالْعَتَقَ ، وَحَجَّ التَّطَوُّعِ ، فَإِذَا فَعَلَهَا الْمُسْلِمُ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ، نَفَعَهُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا . وَكَذَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ

(١) سُورَةُ النِّجْمِ ٣٩ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يُلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصِيَّةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣ / ١٢٥٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِيمَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٠٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْوَقْفِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦ / ١٤٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا ، الْمَجْتَبَى ٦ / ٢١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٧٢ .

ومضِرٌّ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، وَيُهْدُونَ ثَوَابَهُ إِلَى مَوْتَاهُمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ . وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> . وَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُوصَلَ عُقُوبَةُ الْمَعْصِيَةِ إِلَيْهِ ، وَيَحْجُبَ عَنْهُ الْمَثُوبَةُ . وَالآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا سَلَّمُوهُ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ؛ لَكُونِهِ فِي مَعْنَاهُ . وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْخَبَرِ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى انْقِطَاعِ عَمَلِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ عَمَلِهِ فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ دَلَّ عَلَيْهِ كَانَ مَخْصُوصًا بِمَا سَلَّمُوهُ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَا مَنَعُوهُ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ تَعَدِّي الثَّوَابِ لَيْسَ بِفَرْعٍ لَتَعَدِّي النِّفْعِ ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ بِالصُّومِ وَالِدُّعَاءِ وَالْحَجِّ ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ يُعْتَبَرُ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَاتَّذَنَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ الْمَجْدُ : يُسْتَحَبُّ إِهْدَاءُ الْقُرْبِ لِلنَّبِيِّ ﷺ . قَالَ فِي « الْفُنُونِ » : يُسْتَحَبُّ إِهْدَاءُ الْقُرْبِ ، حَتَّى لِلنَّبِيِّ ﷺ . وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ؛ فَلَمْ يَرَهُ لِمَنْ لَهُ ثَوَابٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ ، كَأَجْرِ الْعَامِلِ ، كَالنَّبِيِّ ﷺ ، وَمُعَلِّمِ الْحَيِّرِ ، بِخِلَافِ الْوَالِدِ ، فَإِنَّ لَهُ أَجْرًا كَأَجْرِ الْوَلَدِ . الثَّانِيَةُ ، الْحَيُّ فِي كُلِّ مَا تَقْدَمُ كَالْمَيِّتِ فِي نَفْعِهِ بِالِدُّعَاءِ [ ١٨٩/١ ] وَنَحْوِهِ . وَكَذَا الْقِرَاءَةُ وَنَحْوُهَا . قَالَ

(١) متفق عليه من رواية ابن عمر ، وهو عند مسلم من رواية عمر . أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ... إلخ ، وباب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠١/٢ ، ١٠٦ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٨/٢ - ٦٤١ . وأبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت ، وباب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٢٢/٤ ، ٢٢٥ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، وباب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٣/٤ ، ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٢٨١/٦ ، ١٣٤ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٣١/٢ ، ٥٤ ، ٤٧ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يَبْعَثُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُصْلِحُونَ  
 هُمْ طَعَامًا لِلنَّاسِ .

الشرح الكبير

٨١٤ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ ، يَبْعَثُ  
 إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُصْلِحُونَ هُمْ طَعَامًا لِلنَّاسِ ) لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ،  
 قَالَ : لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ  
 طَعَامًا ، فَقَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ شَعَلَهُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> . وَيُرَوَّى عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : فَمَا زَالَتِ السُّنَّةُ فِينَا ، حَتَّى تَرَكَهَا مَنْ  
 تَرَكَهَا . وَلَأنَّ أَهْلَ الْمَيِّتِ رُبَّمَا اشْتَغَلُوا بِمُصَيِّبَتِهِمْ وَبِمَنْ يَأْتِي إِلَيْهِمْ عَنْ

الإنصاف

القاضي : لَا تُعْرَفُ رَوَايَةٌ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ . قَالَ الْمَجْدُ : هَذَا أَصَحُّ . قَالَ  
 فِي « الْفَاتِي » : هَذَا أَظْهَرُ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَنْتَفِعُ  
 بِذَلِكَ الْحَيُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ،  
 وَ « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، فِي حَجِّ النَّفْلِ عَنِ  
 الْحَيِّ ، لَا يَنْفَعُهُ . وَلَمْ يَسْتَدِلَّ لَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْمُفْرَدَاتِ » : الْقِرَاءَةُ  
 وَغَوَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى الْحَيِّ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يَبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ . بَلَا زِنَاعَ . وَزَادَ  
 الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : وَيَكُونُ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَقَالَ : إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ إِذَا قَصِدَ أَهْلُ  
 الْمَيِّتِ . فَأَمَّا لَمَّا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ ، فَيُكْرَهُ ؛ لِلْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْمَكْرُوهِ . انْتَهَى .

(١) في : باب صناعة الطعام لأهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٣ . كما أخرجه الترمذی ،  
 في : باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢١٩ . وابن ماجه ،  
 في : باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٢ . والإمام  
 أحمد ، في : المسند ١ / ٢٠٥ .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ . وَهَلْ تَكْرَرُ لِلنِّسَاءِ ؟**  
عَلَى رَوَاتَيْنِ .

الشرح الكبير

إِصْلَاحُ طَعَامِهِمْ ، وَلأنَّ فِيهِ جَبَرًا لِقُلُوبِهِمْ . فَأَمَّا إِصْلَاحُ أَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا لِلنَّاسِ فَمَكْرُوهٌ ؛ لِأنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى مُصِيبَتِهِمْ ، وَشُغْلٌ لَهُمْ إِلَى شُغْلِهِمْ ، وَتَشْبِيهُ بِصَنِيعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ جَرِيرًا وَقَدْ عَلَى عُمَرَ ، فَقَالَ : هَلْ يُنَاحُ عَلَى مَيِّتِكَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَيَجْعَلُونَ الطَّعَامَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : ذَلِكَ النَّوْحُ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ<sup>(٢)</sup> إِلَى ذَلِكَ جَازٌ ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا جَاءَهُمْ مَنْ يَخْضُرُ مَيِّتَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى الْبَعِيدَةِ ، وَيَبِيتُ عِنْدَهُمْ ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطْعِمُوهُ .

( **فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ . وَهَلْ تَكْرَرُ لِلنِّسَاءِ ؟** عَلَى رَوَاتَيْنِ ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الرِّجَالِ

الإنصاف

قوله : وَلَا يُصْلِحُونَ لَهُمْ طَعَامًا لِلنَّاسِ . يَعْنِي ، لَا يُسْتَحَبُّ ، بَلْ يُكْرَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ إِلَّا الْحَاجَةُ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُنَاحُ لغيرِ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَلَا يُنَاحُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : يُسَنُّ لغيرِ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَيُكْرَهُ لِأَهْلِهِ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَحَكَاهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ إِجْمَاعًا . قَالَ فِي

(١) ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُنَاءُ فِي بُلُوغِ الْأَمَانِيِّ ٨ / ٩٥ . وَعَوَّاهُ لِسَمْعِدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سَنَتِهِ .  
(٢) فِي م : « الْحَالَةُ » .

القُبُورَ . قال عليُّ بنُ سعيدٍ : قُلْتُ لأَحمدَ : زِيَارَةُ القُبُورِ أَفْضَلُ أَمْ تَرْكُهَا ؟ قال : زيارَتُها . وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ ، فزُورُوهَا ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ المَوْتَ »<sup>(١)</sup> . ولِلترمذِيِّ :

« الشَّرْح » : لا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ فِي اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الرِّجَالِ القُبُورِ . وَأَمَّا المُصَنَّفُ فِي « المُعْنَى » فقال<sup>(٢)</sup> : لا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي إِباحَةِ زيارَتِها لِلرِّجَالِ . قال فِي « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : يُسْتَحَبُّ فِي ظاهِرِ المَذْهَبِ . قال الرُّزَّكَشِيُّ : هذا الْمُتَنَوِّصُ المشهُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعِنَهُ ، لَا بَأْسَ بِزِيَارَتِها . وَهُوَ ظاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَغَيْرِ واحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ أَخَذَ أَبُو المَعَالِي ، وَالْمَجْدُ ، وَالرُّزَّكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ، الْإِباحَةَ مِنْ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ فَقَالُوا : وَقِيلَ : يُباحُ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ ظاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بَعْدَ حَظَرٍ . لَكِنِ الْجُمْهُورُ قَالُوا : الاسْتِحْبَابُ لِقَرِيبَةِ تَذَكُّرِ المَوْتِ ، أَوْ لِلأَمْرِ :

(١) أخرجه مسلم ، في : باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٦٧١/٢ ، ٦٧٢ ، ١٥٦٤/٣ . وأبو داود ، في : باب في زيارة القبور ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب في الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ١٩٥/٢ ، ٢٩٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٧٤/٤ . والنسائي ، في : باب زيارة القبور ، وباب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا ، وفي : باب الإذن في شيء منها ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٧٣/٤ ، ٧٤ ، ٢٠٧/٧ ، ٢٧٨/٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠١/١ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤١/٢ ، ٢٣٧ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٣٨/٣ ، ٢٥٠ ، ٣٥٠/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ . (٢) في : المغنى ٥١٧/٣ .

« فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْآخِرَةَ ». فَأَمَّا زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْكَرَاهَةُ ؛ لِمَا رَوَتْهُمُ عَطِيَّةٌ ، قَالَتْ : نَهَيْنَا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ » <sup>(٢)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : [ ١٣٢/٢ ط ] هَذَا <sup>(٣)</sup> حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَهَذَا خَاصٌّ فِي النِّسَاءِ ، وَالنَّهْيُ الْمَنْسُوخُ كَانَ عَامًّا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ خَاصًّا لِلرِّجَالِ . وَيَحْتَمِلُ كَوْنُ الْخَبَرِ فِي لَعْنِ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ بَعْدَ أَمْرِ الرِّجَالِ بِزِيَارَتِهَا ، فَقَدْ دَارَ بَيْنَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ ، فَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ . وَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ قَلِيلَةُ الصَّبْرِ ، كَثِيرَةُ الْجَزَعِ ، وَفِي

قوله : وهل تُكره للنساء ؟ على رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ لَهَا . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ الْخُرَقِيُّ ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّعِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ مُتَعَجِّجٍ فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ الرِّوَايَاتِ . قَالَ فِي « النَّظْمِ » : هُوَ أَوْلَى . وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تُكْرَهُ ، فُتِيحٌ . وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، تَحْرُمُ ، كَمَا لَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهَا مُحَرَّمٌ . ذَكَرَهُ الْمَجْدُ . وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَحَكَاهَا ابْنُ تَمِيمٍ وَجَّهًا . قَالَ فِي « جَامِعِ الْإِخْتِيَارَاتِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ ، تَرْجِيحُ

(١) تقدم تخريج حديث أم عطية في صفحة ٢١٠ . بلفظ : « نهينا عن اتباع الجنائز ... » .

(٢) في م : « زارات » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ينظر ٢٣٥ .

(٤) سقط من : م .

زِيَارَتِهَا لِلْقَبْرِ تَهْيِيجٌ لِحُزْنِهَا<sup>(١)</sup> ، وَتَجْدِيدٌ لِدِكْرِ مُصَابِيهَا ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يُفْضِيَ بِهَا ذَلِكَ إِلَى فِعْلٍ مَا لَا يَحِلُّ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ ، وَلِهَذَا اخْتَصَصْنَا بِالنُّوحِ وَالتَّعْدِيدِ ، وَخَصَّصْنَا بِالنَّهْيِ عَنِ الْحَلْقِ وَالصَّلَاقِ<sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِمَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا » . وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ النَّهْيِ وَنَسْخِهِ ، فَيَدْخُلُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا ، فَقَالَ لَهَا : قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ . قَالَتْ : نَعَمْ قَدْ نَهَى ، ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا . وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : لَوْ شَهِدْتُهِ مَا زُرْتُهُ<sup>(٤)</sup> .

التَّحْرِيمُ ؛ لِاجْتِنَاجِهِ بَلْعَنِهِ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، وَتَصْنِيعِهِ إِيَّاهُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَتَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْحَمَلِ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُنَّ اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

فَوَائِدُ ؛ إِخْدَاها ، يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ زِيَارَةُ قَبْرِ الْكَافِرِ . قَالَه الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ زِيَارَتُهُ لِلإِغْتِيَابِ . وَقَالَ أَيْضًا : لَا يُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ زِيَارَةِ قَبْرِ أَبِيهِ الْمُسْلِمِ . الثَّانِيَةُ ، الْأَوَّلَى لِلزَّائِرِ أَنْ يَقِفَ أَمَامَ الْقَبْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَقِفُ حَيْثُ شَاءَ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حَالَةُ الزِّيَارَةِ قَائِمًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، قُعُودُهُ كَقِيَامِهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي . وَيَنْبَغِي أَنْ

(١) ق م : ه : للحن .

(٢) الصلق : الصوت الشديد .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في دخولهن في عموم قوله فزوروها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى

٧٨/٤ .

(٤) تقدم تخريجها في صفحة ٢٤٠ .

وَيَقُولُ إِذَا زَارَهَا أَوْ مَرَّ بِهَا : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، ....

الشرح الكبير

٨١٥ - مسألة : ( وَيَقُولُ إِذَا زَارَهَا ، أَوْ مَرَّ بِهَا ) ما رَوَى مسلم<sup>(١)</sup> ، عن بُرَيْدَةَ ، قال : كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ ، فكان قَائِلُهُمْ يَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »

الإيضاح

يُقَرَّبُ مِنْهُ ، كزيارته حال حياته . ذَكَرَهُ فِي « الْوَسِيلَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » .  
الثَّلَاثَةُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، اسْتِخْبَابُ كَثْرَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ : وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : كَيْفَ يَرْقُ قَلْبِي ؟ قَالَ :  
ادْخُلِ الْمَقْبَرَةَ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ : « زُورُوا الْقُبُورَ ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ  
الْآخِرَةَ »<sup>(٢)</sup> . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيُكْرَهُ  
الْإِكْتِسَارُ مِنْ زِيَارَةِ الْمَوْتَى . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ فِيهِ سَلَفٌ . الرَّابِعَةُ ،  
يَجُوزُ لِنَفْسِ الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهِيَةٍ . قَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ،  
يُكْرَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَعَنْهُ ،  
يُسْتَحَبُّ . قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي « تَمَامِهِ » : وَهِيَ أَصَحُّ . وَقَالَ فِي « الْوَسِيلَةِ » : هَلْ  
يُسْتَحَبُّ عِنْدَ فَرَاغِ دَفْنِهِ وَضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَجُلُوسُهُ عَلَى جَانِبَيْهِ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ .

قوله : وَيَقُولُ إِذَا زَارَهَا أَوْ مَرَّ بِهَا : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، إِلَى آخِرِهِ . نَكَرَ الْمُصَنِّفُ ،  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، لَفْظَ السَّلَامِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ  
الْإِمَامُ [ ١٨٩/١ ] أَحْمَدُ . وَوَرَدَ الْحَدِيثُ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ

(١) في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . كما  
أخرجه النسائي ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . وابن ماجه ،  
في : باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٥ / ٣٥٣ ، ٣٦٠ .  
(٢) سبق تخريجه في ٥ / ٤٣١ .  
(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٧٥ . بلفظ : « السلام ... » .



وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ  
وَالْمُسْتَأَخِرِينَ ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا  
أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَقْتِنَّا بَعْدَهُمْ ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ .

الشرح الكبير

وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ<sup>(١)</sup> ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ  
الْعَافِيَةَ . وفي حديث عائشة : « وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا  
وَالْمُسْتَأَخِرِينَ<sup>(٢)</sup> » . وفي حديث آخر : « اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا  
تَقْتِنَّا بَعْدَهُمْ<sup>(٣)</sup> » . وإن زاد : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ . كان حسنا .

الإنباف

وعائشة . وجزم به في « الرعاية الصغرى » . وذكر جماعة من الأصحاب أنه يقول  
مُعَرِّفًا ؛ فيقول : السَّلامُ عَلَيْكُمْ . ونصَّ عليه الإمام أحمد . قال في « الفروع » :  
وهو أشهر في الأخبار ، رواه مسلم من رواية أبي هريرة<sup>(٤)</sup> ، وبريدة . وجزم به في  
« الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ،  
و « الخلاصة » ، و « الكافي » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » . وخيره  
المجذ وغيره بينهما ؛ منهم صاحب « مجمع البحرين » . وقدمه ابن تميم ،  
و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، وقالوا : نصَّ عليه . وقدمه في « الفائق » .

(١) في م : « لاحقون » .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم  
٢ / ٦٧١ . والنسائي ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٦ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٢١ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز ، وباب ما جاء فيما يقال إذا دخل  
المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ ، ٤٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٧١ ،  
١١١ ، ٧٦ .

(٤) لم يروه مسلم عن أبي هريرة ، بل عن عائشة وبريدة فقط .

وَيُسْتَحَبُّ تَعَزُّيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، .....

الشرح الكبير

٨١٦ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ تَعَزُّيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ ) لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ قَبْلَ <sup>(١)</sup> الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ ، إِلَّا أَنَّ الثَّوْرِيَّ قَالَ : لَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الدَّفْنِ ؛ لِأَنَّهُ خَاتِمَةُ أَمْرِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ عَزَّى مُصَابًا ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » <sup>(٢)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

الإنصاف

وقال ابنُ ناصِرٍ <sup>(٣)</sup> : يَقُولُ لِلْمَوْتَى : عَلَيْكُمُ السَّلَامُ .

**فائدة :** إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْحَيِّ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ . قَدْ مَه فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَعَنْهُ ، تَعْرِيفُهُ أَفْضَلُ . قَالَ النَّاطِلُ : كَالرَّدِّ . وَقِيلَ : تَنْكِيرُهُ أَفْضَلُ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَرَدَّهُ الْمَجْدُ . وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا : سَلَامُ التَّحِيَّةِ مُتَكَرِّرٌ ، وَسَلَامُ الْوَدَاعِ مُعَرَّفٌ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ تَعَزُّيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ . يَعْنِي ، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الدَّفْنِ أَوْ بَعْدَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : التَّعَزُّيَةُ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوْلَى ؛ لِلْإِيَّاسِ الثَّامِ مِنْهُ .

**فائدة :** يُكْرَهُ تَكَرُّرُ التَّعَزُّيَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . فَلَا يُعَزَّى عِنْدَ الْقَبْرِ مَنْ عَزَّى قَبْلَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَا قَبْلَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَّى مُصَابًا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩٤/٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ عَزَّى مُصَابًا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ٥١١/١ .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّلَامِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ . الْإِمَامُ الْخَلِّيفَةُ الْحَافِظُ ، كَانَ شَافِعِيًّا أَشْعَرِيًّا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ . تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ ٢٠/٢٦٥ - ٢٧٠ .

وروى ابن ماجه<sup>(١)</sup> ، بإسناده ، عن النبي ﷺ أنه قال : « مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُعْزَى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ ، إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حُلَلِ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . والمقصود بالتعزية تسليته أهل المصيبة ، وقضاء حقوقهم ، وسواء في ذلك قبل الدفن وبعده . ويُستحب تعزية كل أهل المصيبة ؛ كبارهم وصغارهم ، ويبدأ بخيارهم والمنظور إليه منهم ؛ ليستن به غيره ، وذى الضعف منهم عن تحمل المصيبة ؛ لحاجته إليها . ولا يُعزى الرجل الأجنبي شواب النساء ؛ مخافة الفتنة .

ذلك . قاله في « الفروع » . وقال في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » : وعنه ، يُكرهه عند القبر لمن عزى . وقال ابن تميم : قال الإمام أحمد : أكرهه التعزية عند القبر ، إلا لمن لم يعز . وأطلق جواز ذلك في رواية أخرى . انتهى . وتكره التعزية لامرأة شابة أجنبية للفتنة . قال في « الفروع » : ويتوجه فيه ما في تشيبتها إذا عطست . ويعزى من شق ثوبه . نص عليه ، لزوال المحرم ، وهو الشق ، ويكره استدامة لبسه .

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن التعزية ليست محدودةً بحد . وهو قول جماعة من الأصحاب . فظاهره ، يُستحب مطلقاً . وهو ظاهر الخبر . وقيل : آخرها يوم الدفن . وقيل : تُستحب إلى ثلاثة أيام . وجزم به في « المستوعب » ، و « ابن تميم » ، و « الفائق » ، و « الحاويتين » . وقدمه في « الرعايتين » . وذكر ابن شهاب ، والآمدي ، وأبو الفرج ، والمجد ، وابن تميم ، وغيرهم ، يكرهه بعد ثلاثة أيام ؛ لتفهيج الحزن . قال المجد : لإذن

(١) في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .

**فصل :** ( وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ) وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ .  
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ الْاجْتِمَاعُ بَعْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَهْيِيجًا  
لِلْحَزَنِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَكْرَهُ التَّعْزِيَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يُعْزَ ، فَيُعْزَى  
إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ ، أَوْ قَبْلَهُ . وَقَالَ : إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ بِيَدِ الرَّجُلِ فِي التَّعْزِيَةِ  
وَإِنْ شِئْتَ فَلَا . وَإِذَا رَأَى الرَّجُلَ قَدْ شَقَّ نَوْبَهُ عَلَى الْمُصِيبَةِ عَزَاهُ ، وَلَمْ يَتْرُكْ  
حَقًّا لِبَاطِلٍ ، وَإِنْ نَهَاها فَحَسَنٌ .

الشَّارِعُ فِي الْإِخْدَادِ فِيهَا . وَقَالَ : لَمْ أَجِدْ فِي آخِرِهَا كَلَامًا لِأَصْحَابِنَا . وَقَالَ أَبُو  
الْمَعَالِي : اتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ بَعْدِهَا ، وَلَا يَبْعُدُ تَشْبِيهُهَا بِالْإِخْدَادِ عَلَى الْمَيِّتِ .  
وَقَالَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا ، فَلَا بَأْسَ بِتَعْزِيَتِهِ إِذَا حَضَرَ . وَاخْتَارَهُ النَّاطِلُ . وَقَالَ :  
مَا لَمْ تُنَسِّ الْمُصِيبَةَ . الثَّانِي ، قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ . وَهَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ  
مِنَ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « التُّكْتُ » : وَقَوْلُ الْأَصْحَابِ : أَهْلُ الْمَيِّتِ . خَرَجَ عَلَى  
الْغَالِبِ . وَلَقُلُّ الْمُرَادِ ، أَهْلُ الْمُصِيبَةِ . وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ ، لَا تَفْقَهُا مِنْ عِنْدِهِ . قَالَ فِي « التُّكْتُ » : فَيُعْزَى الْإِنْسَانُ  
فِي رَفِيقِهِ وَصَدِيقِهِ وَغَوِيهِمَا ، كَمَا يُعْزَى فِي قَرِيْبِهِ . وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ  
عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا  
اخْتِيَارُ أَصْحَابِنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، مَا  
يُعْجِبُنِي . وَعَنْهُ ، الرُّخْصَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَزَى وَجَلَسَ . قَالَ الْخَلَّالُ : سَهَّلَ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ فِي الْجُلُوسِ لِلْهَيْمِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ . قَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ  
الصُّغْرَى » : وَقِيلَ : يُبَاحُ ثَلَاثًا كَالْتَّنِي . وَنُقِلَ عَنْهُ الْمَنْعُ مِنْهُ . وَعَنْهُ ، الرُّخْصَةُ

وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ  
عِزَّكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ ، .....  
المقنع

الشرح الكبير

٨١٧ - مسألة : ( وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ <sup>(١)</sup> اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عِزَّكَ ، وَرَجِمَ مَيْتَكَ ) هكذا ذكره بعض أصحابنا . قال شيخنا <sup>(٢)</sup> : ولا أعلم في التَّعْزِيَةِ شيئاً محدوداً ، إلا أنه يُروى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَزَى رَجُلًا ، فقال : « رَجِمَكَ اللَّهُ وَآجَرَكَ » . رواه الإمام أحمد <sup>(٣)</sup> . وعزى أحمدُ أبا طالبٍ ، فوقفَ على بابِ المَسْجِدِ ، فقال :

الإنصاف

لأَهْلِ الْمَيْتِ . نَقَلَهُ حَتَبَلٌ . واختاره المَجْدُ . ومعناه اختيارُ أَبِي حَنْصَرٍ . وعنه ، الرُّخَصَةُ لأَهْلِ الْمَيْتِ ولغيرهم ، خَوْفُ شِدَّةِ الْجَزَعِ . وقال الإمامُ أحمدُ : أَمَّا وَالْمَيْتُ عِنْدَهُمْ ، فَأُكْرَهُهُ . وقال الأَجَرِيُّ : يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ أَهْلُهُ . وقال في « الفصول » : يُكْرَهُ الاجْتِمَاعُ بَعْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَهْيِيجٌ لِلْحُزَنِ .  
فائدة : لا بأسَ بِالْجُلُوسِ بِقُرْبِ دَارِ الْمَيْتِ ، لِيَتَّبِعَ الْجَنَازَةَ ، أَوْ يَخْرُجَ وَلِيُّهُ فَيُعْزِيَهُ . فعَلَهُ السُّلْفُ .

قوله : وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عِزَّكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ . ولا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ، بَلْ إِنْ شَاءَ قَالَهُ ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ غَيْرَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ شَيْءٌ ؛ فَقَدْ عَزَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَجُلًا ، فقال : آجَرْنَا اللَّهُ وَلِيَّائِكَ فِي هَذَا الرَّجُلِ . وعزى أبا طالبٍ ، فقال : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ ، وَأَحْسَنَ عِزَّاءَكُمْ .

(١) في م : عظم .

(٢) في : المقنع ٤٨٥/٣ .

(٣) لم يروه الإمام أحمد في المسند ، انظر : الفتح الرباعي ٩١ / ٨ .

والحديث أخرجه البيهقي مرسلًا ، في : باب ما يقول في التعزية من الترحم على الميت والدعاء له ولبن خلف ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٦٠ .

وَفِي تَعْزِيَّتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ . وَفِي  
تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ . وَفِي  
[ ٤٢ ط ] تَعْزِيَّتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ .

أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكُمْ . وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ  
مَا رَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ وَجَاءَتِ التَّعْزِيَةُ ، سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ : إِنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ ،  
وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ ، وَدَرَكَامٍ مِنْ كُلِّ مَافَاتٍ ، فَبِاللَّهِ فَتَقُوا ، وَبِإِيَّاهُ فَارْجُوا ،  
فَإِنَّ الْمُصَابَ مِنْ حُرْمِ الثَّوَابِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١) فِي « مُسْنَدِهِ » . وَإِنْ  
عَزَى مُسْلِمًا بِكَافِرٍ ، قَالَ : ( أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ) .

٨١٨ - [ ١٣٢/٢ و ] مسألة : ( وَ ) يَقُولُ ( فِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ  
بِالْمُسْلِمِ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ . وَفِي تَعْزِيَّتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَخْلَفَ  
اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ ) تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَهِيَ

قوله : [ ١٩٠/١ و ] وَفِي تَعْزِيَّتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ .  
يَعْنِي ، إِذَا عَزَى مُسْلِمًا عَنْ مَيْتِ كَافِرٍ ، فَأَفَادَنَا الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّهُ  
يُعْزِيهِ عَنْهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يُعْزِيهِ عَنْ كَافِرٍ .  
وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يَقُولُ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ،  
وَأَحْسَنَ عَزَاكَ . وَصَارَ لَكَ خَلْفًا عَنْهُ .

قوله : وَفِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ . وَفِي تَعْزِيَّتِهِ

(١) فِي : كِتَابِ الْجَنَائِزِ . تَرْتِيبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ٢١٦/١ .

تُخْرِجُ عَلَى عِبَادَتِهِمْ ، وَفِيهَا رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا نَعُوذُ بِهِمْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَبْدَعُوهُمْ بِالسَّلَامِ »<sup>(١)</sup> . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، نَعُوذُ بِهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى غُلَامًا مِنَ الْيَهُودِ كَانَ مَرِيضَ يَعُوذُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَسْلِمَ » . فَتَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ<sup>(٢)</sup> : أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ . فَأَسْلَمَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> . فَعَلِيَ هَذَا يُعْزِيهِمْ ،

عَنْ كَافِرٍ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ . أَوْ كَثْرَ عَدَدِكَ . فَيَدْعُو لِأَهْلِ الذِّمَّةِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى طَوْلِ الْمُعْمَرِ وَكَثْرَةِ الْمَالِ وَالْوَلَدِ ، وَلَا يَدْعُو لِكَافِرٍ حَتَّى بِالْأَجْرِ ، وَلَا لِكَافِرٍ مَيِّتٍ بِالْمُعْفَرَةِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : وَيَقُولُ لَهُ أَيْضًا : وَأَحْسَنَ عَزَاكَ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ : يَقُولُ : أَغْطَاكَ اللَّهُ عَلَى مُصِيبَتِكَ أَفْضَلَ مَا أُغْطِيَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دِينِكَ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : قُلْتُ : لَا يَتَّبِعُنِي تَغْزِيَّتُهُ عَنْ كَافِرٍ ، وَلَا الدُّعَاءُ بِالْإِخْلَافِ عَلَيْهِ ، وَغَدَمَ تَنْقِصَ عَدَدِهِ ، بَلِ الْمَشْرُوعُ الدُّعَاءُ بَعْدَ الْكَافِرِينَ وَإِبَادَتِهِمْ ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوحٍ . انْتَهَى .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٧ . وأبو داود ، في : باب في السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحمدي ٧ / ١٠٣ ، ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، في : باب رد السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ ، ١٤٤ / ٤ ، ٢٣٣ ، ٣٩٨ / ٦ . سقط من : م .

(٢) في : باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ... من كتاب الجنائز ، وفي : باب عيادة المشرك ، من كتاب المرضى . صحيح البخاري ٢ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في عيادة الذمي ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٧٥ ، ٢٢٧ ، ٢٨٠ .

وَيَقُولُ مَا ذَكَرْنَا ، وَيَقْصِدُ بِقَوْلِهِ : لَا نَقْصَ عَدَدَكَ : زِيَادَةَ عَدَدِهِمْ ؛ لَتَكْثُرَ جَزَيَتُهُمْ . وقال أبو عبد الله ابنُ بطة : يَقُولُ : أَعْطَاكَ اللَّهُ عَلَى مُصِيبَتِكَ أَفْضَلَ مَا أَعْطَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دِينِكَ .

الشرح الكبير

**فصل :** فَأَمَّا الرَّدُّ مِنَ الْمُعْزَى ، فَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يُعْزَى فِي عِبْتَرِ ابْنِ عَمِّهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَكَ ، وَرَحِمَنَا وَإِيَّاكَ .

الإنصاف

**تنبيه :** يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِتَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمٍ أَوْ عَنْ كَافِرٍ ، حَيْثُ قِيلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ اخْتَارَ ذَلِكَ أَوَّلًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ ، جَوَازُ التَّعْزِيَةِ عِنْدَهُ ، فَيَكُونُ قَدْ اخْتَارَ جَوَازَ ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ ، أَوْلَى . وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، تَحْرِيمُ تَعْزِيَتِهِمْ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ أَحْكَامِ الذَّمِّ . وَلَنَا رِوَايَةٌ بِالْكَرَاهَةِ . قَدَّمَهَا فِي « الرَّعَابِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَرِوَايَةٌ بِالْإِبَاحَةِ ، فَعَلِيهِمَا <sup>(٢)</sup> نَقُولُ مَا تَقَدَّمَ .

**فوائد :** إِخْدَاهَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْحَابُ ، هَلْ يَرُدُّ الْمُعْزَى شَيْئًا أَمْ لَا ؟ وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ عَزَاهُ ، فَقَالَ : اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَكَ ، وَرَحِمَنَا وَإِيَّاكَ . انْتَهَى . وَكَفَى بِهِ قُدُورَةٌ وَمَتَبَعًا <sup>(٣)</sup> . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَابِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْمُغْنِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّانِيَةُ ، مَعْنَى التَّعْزِيَةِ ، التَّسْلِيَةُ ، وَالْحَثُّ عَلَى الصَّبْرِ بِوَعْدِ الْأَجْرِ ، وَالِدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَالْمُضَابِ . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَكْرَهُ أَخْذَهُ يَدَ مَنْ عَزَاهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ

(١) فِي النسخ : « الْحَسَن » . وَتَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٩ / ٢ .

(٢) فِي ١ : « فَعَلِيهَا » .

(٣) فِي ١ : « وَمَتَبَعًا » .



وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْمُصَابُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا يُعْرِفُ بِهِ .

الشرح الكبير

٨١٩ - مسألة : ( وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْمُصَابُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا يُعْرِفُ بِهِ ) لِيُعْزَى . الْبُكَاءُ بِمَجْرَدِهِ لَا يُكْرَهُ فِي حَالٍ . وَقَالَ الشافعي : يُباح قبل الموت ، ويُكره بعده ؛ لما روى عبد الله بن عتيك<sup>(١)</sup> ، قال : جاء<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن ثابت يعودُهُ ، فَوَجَدَهُ قَدْ غُلِبَ ، فصاح به فلم يُجِبْهُ ، فاستَرْجَعَ ، وقال : « غُلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ » . فصاح النسوة ، وبكَيْنَ ، فجعل ابن عتيك يُسكِتُهُنَّ . فقال النبي ﷺ : « دَعْنَهُنَّ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً »<sup>(٣)</sup> . يعنى إذا

عليه . وعنه ، الوقف . وكرهه عبد الوهاب الوراق . وقال الخلال : أحبُّ إلى أن لا يفعله . وكرهه أبو حفص عند القبر .

قوله : وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ . يعنى ، من غير كراهة ، سواء كان قبل موته أو بعده ؛ لكثرة الأحاديث في ذلك . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ووجه في « الفروع » احتمالاً بحمل النهي عن البكاء بعد الموت ، على ترك الأولى . قال المنجد : أو أنه كره كثرة البكاء والدوام عليه أياماً . قال جماعة : الصبر عن البكاء أجمل ، منهم ابن حمدان . وذكر الشيخ تقي الدين ، أن البكاء يستحب

(١) في مصادر تخرج الحديث أنه جابر بن عتيك .

(٢) في الأصل : « جاز » .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٢ / ٤ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٣ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٦ / ٥ .

مات . ولنا ، ماروى أنس ، قال : شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عيني تدمعان <sup>(١)</sup> . وقيل النبي ﷺ عثمان بن مظعون وهو ميت ، وعينا تهرقان <sup>(٢)</sup> . وقالت عائشة : دخل أبو بكر ، فكشف عن وجه رسول الله ﷺ فقبله ، ثم بكى <sup>(٣)</sup> . وكلها أحاديث صحاح . وروى أن النبي ﷺ دخل على سعد بن عباد ، وهو في غاشيته ، فبكى ، وبكى أصحابه ، وقال : « أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِذَمِّ الْعَيْنِ ، وَلَا يَحْزَنُ الْقَلْبُ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا ، وَأشار إلى لسانه ، أَوْ يَرْحَمُ » . متفق عليه <sup>(٤)</sup> . وحديثهم محمول على رفع

رَحْمَةً لِلْمَيِّتِ ، وَأَنَّهُ أَكْمَلَ مِنَ الْفَرَحِ ، كَفَّرَحَ الْفَضِيلُ <sup>(٥)</sup> لَمَّا مَاتَ ابْنُهُ عَلَى . قلت : استجاب البكاء رَحْمَةً لِلْمَيِّتِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ لَا يُعَدَّلُ عَنْهَا .

الإيناف

قوله : وَأَنَّهُ أَكْمَلَ مِنَ الْفَرَحِ ، عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا يُعْرَفُ بِهِ . يعنى ، يجوز ذلك ليكون علامة يُعْرَفُ بها . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال فى

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ... ، وباب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٠٠ / ٢ ، ١١٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٦ / ٣ ، ٢٢٨ .  
(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ١٣٣ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الدخول على الميت بعد الموت ... ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٩٠ ، ٥ / ٨ ، ١٧ / ٦ . والنسائى ، فى : باب تقبيل الميت ، من كتاب

الجنائز . المجتبى ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥٥ ، ١١٧ .  
(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٠٦ / ٢ .  
ومسلم ، فى : باب البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٦ / ٢ .

(٥) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي ، أبو على . الإمام القدوة الثابت ، شيخ الإسلام . كان شاطراً يقطع الطريق ، ثم تاب الله عليه فجاور بحرم الله . وكان ثقة نبيلاً فاضلاً عابداً ورعاً ، كثير الحديث . توفى سنة سبع وثمانين ومائة . انظر ترجمته وترجمة ابنه على ، فى : سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٧٢ - ٣٩٥ .

الصَّوْتِ ، والنَّدْبِ ، وشبههما ، بذليل ما روى جابرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ أَثْنَهُ ، فَوَضَعَهُ فِي حَجْرِهِ ، فَبَكَى ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَتَبْكِي ! أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتُ عَنِ الْبُكَاءِ ؟ قَالَ : « لَا ، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ؛ صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ ، وَخَمْسِ وُجُوهِ ، وَشَقِّ جُيُوبٍ ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ »<sup>(١)</sup> . حديثٌ حسنٌ . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ مُطْلَقِ الْبُكَاءِ ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ . وَقَالَ عُمَرُ : مَا عَلَى نِسَاءِ بَنِي الْمُغِيرَةِ أَنْ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ ، مَا لَمْ يَكُنْ نَقَعَ أَوْ لَقَلَقَهُ<sup>(٢)</sup> . اللَّقَلَقَةُ : رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَالتَّقَعُّ : التَّرَابُ .

« الْمَذْهَبُ » : يُكْرَهُ لُبْسُهُ خِلَافَ زِيَةِ الْمُعْتَادِ .

فائدة : يُكْرَهُ لِلْمُصَابِ تَغْيِيرُ حَالِهِ ، مِنْ خُلْعِ رِدَائِهِ وَتَغْلِيهِ ، وَتَغْلِيْقِ حَائِثِهِ ، وَتَغْلِيلِ مَعَاشِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ مَسْأَلَةِ يَوْمٍ مَاتَ بِشَرٍّ ، فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا يَوْمُ جَوَابٍ ، هَذَا يَوْمُ حُزْنٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمَجْدُ : لَا بَأْسَ بِهَجْرِ الْمُصَابِ الزَّيْنَةَ وَحُسْنِ الثِّيَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ إِنَّا بِكَ غَزَوْنُونَ ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٥/٢ . ومسلم ، في : باب رحمته ﷺ بالصبيان والعيال ... إلخ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٠٨/٤ . وأبو داود مختصراً ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٣ .

(٢) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٢/٣ . ووصله عبد الرزاق ، في : باب الصبر والبكاء والنياحة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٥٩ ، ٥٥٨ / ٣ .

المفتع وَلَا يَجُوزُ النَّذْبُ، وَلَا النَّيَاحَةُ، وَلَا شَقُّ الثِّيَابِ، وَلَا لَطْمُ الْخُدُودِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

الشرح الكبير

٨٢٠ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ النَّذْبُ ، وَلَا النَّيَاحَةُ ، وَلَا شَقُّ الثِّيَابِ ، وَلَطْمُ الْخُدُودِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ) النَّذْبُ هُوَ تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ ، وَمَا يَلْقَوْنَ بَعْدَهُ ، بِلَفْظِ النَّذْبَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : وَارْجُلَاهُ ، وَاجْبَلَاهُ ، وَالتَّقْطَاعُ ظَهْرَاهُ . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنَ النَّوْحِ ، وَشَقُّ الْجُيُوبِ ، وَلَطْمُ الْخُدُودِ ، وَالدُّعَاءُ بِالْوَيْلِ وَالتَّبَوُّرِ وَنَحْوِهِ لَا يَجُوزُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هُوَ مَكْرُوهٌ . وَنَقَلَ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ كَلَامًا يَحْتَمِلُ إِبَاحَةَ النَّوْحِ وَالنَّذْبِ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّ وَائِلَةَ بِنَ الْأَسْقَعِ ، وَأَبَا وَائِلَ ، كَانَا يَسْتَمِيعَانِ النَّوْحَ وَيَنْكِيَانِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا ذَكَرْتَ الْمَرْأَةَ مِثْلَ مَا حُكِيَ عَنْ فَاطِمَةَ ، فِي مِثْلِ الدُّعَاءِ لَا يَكُونُ مِثْلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لَا بَأْسَ بِهِ . وَرُوي

الإنصاف

قوله : وَلَا يَجُوزُ النَّذْبُ ، وَلَا النَّيَاحَةُ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« النُّظْمِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُنتَخَبِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » . وَقَالَ : هُوَ الْمَذْهَبُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ النَّذْبُ وَالتَّوْحُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَعْدَادُ الْمَحَاسِنِ بِصِدْقٍ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ،

(١) أخرج أثر أبي وائل ابن أبي شيبه ، في : باب من رخص في استماع النوح ، من كتاب الجنازات . المصنف

عن فاطمة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا أَبَتَاهُ ، مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ ، إِلَى جَبْرِيلَ أَنْعَاهُ ، يَا أَبَتَاهُ ، أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ فاطمة ، رَضِيَ [ ١٣٢/٢ ط ] اللهُ عنهما ، أَنَّهَا أَخَذَتْ قَبْضَةً مِنْ تُرَابِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَضَعَتْهَا عَلَى عَيْنَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ :

مَاذَا عَلَى مُشْتَمِ تَرْبَةِ أَحْمَدٍ      أَنْ لَا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا  
صُبَّتْ عَلَى مَصَائِبٍ لَوْ أَنَّهَا      صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ عُذْنُ لَيَالِيَا

وَوَجْهَ الْأَوَّلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ النَّوْحُ . وَلَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنُوحَ . مُتَّفَقٌ

و « الكافي » . قَالَ الْآمِدِيُّ : يُكْرَهُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ : وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ بَطَّةَ ، وَأَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ، وَالْخَرَقِيُّ . انْتَهَى . نَقَلَهُ عَنْهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ : اخْتَارَهُ [ ١٩٠/١ ط ] كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِي » . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَتِهِمَا ، وَأَنَّهُ اخْتِيارُ الْخَلَّالِ وَصَاحِبِهِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : قَدْ نَقَلَهُ الْآمِدِيُّ عَنِ الْخَلَّالِ وَصَاحِبِهِ قَبْلَ الْمُصَنِّفِ . ذَكَرَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٥٢٢/١ .  
(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٧٩ .

(٣) سُورَةُ الْمُتَحَنِّنَةِ ١٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّوْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٧٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،

فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٦٥ .

عليه<sup>(١)</sup>. وعن أبي موسى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَرِيٌّ مِنَ الْحَالِقَةِ وَالصَّالِقَةِ وَالشَّاقِقَةِ . الصَّالِقَةُ ؛ الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا . وعن ابن مسعود ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ<sup>(٢)</sup> الْخُلُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> . وَلأنَّ ذَلِكَ يُشْبِهُ التَّظَلُّمَ وَالِاسْتِعَاثَةَ وَالتَّسَخُّطَ بِقَضَاءِ اللَّهِ ، وَلأنَّ شَقَّ الْجُيُوبِ إِفْسَادُ الْمَالِ<sup>(٤)</sup> لِغَيْرِ حَاجَةٍ<sup>(٥)</sup> .

وقطع المجد ، أنه لا بأس بيسير التذنب إذا كان صدقاً ، ولم يخرج مخرج النوح ، الإنصاف

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب ما ينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب تفسير سورة الممتحنة ، وفى : باب بيعة النساء ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ١٠٦/٢ ، ١٨٧/٦ ، ٩٩/٩ . ومسلم ، فى : باب التشديد فى النياحة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٥/٢ ، ٦٤٦ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب بيعة النساء ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٣٤/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٠٨/٦ ، ٨٥ ، ٨٤/٥ .

(٢) فى م : « لطم » .

(٣) الأول أخرجه البخارى ، فى : باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٠٣/٢ . ومسلم ، فى : باب تحريم ضرب الخدود ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٠٠/١ ، ١٠١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٧٣/٢ . والنسائى ، فى : باب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٨/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود وشق الجيوب ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٦/٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ .

والثانى أخرجه البخارى ، فى : باب ليس منا من شق الجيوب ، وباب ليس منا من ضرب الخدود ، وباب ما ينهى عن الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب ما ينهى من دعوة الجاهلية ، من كتاب المناقب . صحيح البخارى ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، ٢٢٣/٤ . ومسلم ، فى : باب تحريم ضرب الخدود ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٩/١ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٢٠/٤ . والنسائى ، فى : باب دعوى الجاهلية ، وفى : باب ضرب الخدود ، وباب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٧/٤ ، ١٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن ضرب الخدود .... ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨٦/١ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ .

(٤ - ٤) فى م : « بغير الحاجة » .

**فصل :** وَيَتَّبِعِي لِلْمُصَابِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ ، وَيَتَعَزَّى بِعَزَائِهِ ، وَيَمْتَثِلَ أَمْرَهُ فِي الْاسْتِعَانَةِ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَيَسْتَنْجِزَ مَا وَعَدَ اللَّهُ الصَّابِرِينَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ الْآيَتِينَ <sup>(١)</sup> . وَيَسْتَرْجِعَ وَيَقُولَ : اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَاخْلُفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ ، فَيَقُولُ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَاخْلُفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَجْرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ ، وَاخْلُفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا » . قُلْتُ : فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ ، قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَلِيَحْذَرَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ يُحِيطُ أَجْرَهُ وَيُسْخِطُ

وَلَا قُصِدَ نَظْمُهُ ؛ كَيْفَ لِي أُنِي بَكْرٍ ، وَفَاطِمَةٌ . وَتَابَعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرُّزْكَاشِيِّ » . قُلْتُ : وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَيُبَاحُ سِيرُ التَّدْبِيرِ الصَّدِّقِ . نَصُّ عَلَيْهِ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ شَقُّ الثِّيَابِ ، وَلَطْمُ الْخُدُودِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . مِنَ الصَّرَاحِ ، وَحَمْسُ الْوَجْهِ ، وَتَفِيفُ الشَّعْرِ ، وَنَشْرُهُ وَحَلْقُهُ . قَالَ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ حَمْدَانَ ، وَالتَّخْفِيُّ <sup>(٣)</sup> : قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَحْرُمُ النَّجِيبُ وَالتَّغْدَاذُ ، وَالتَّيَاحَةُ ، وَإِظْهَارُ الْجَزَعِ .

(١) سورة البقرة ١٥٥ - ١٥٧ .

(٢) في : باب ما يقال عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٣ / ٢ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الحسبة في المصيبة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٦ مختصراً . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٠٩ .

(٣) كذا في ١ . وفي الأصل : « التخفي » . ولم نعرفه .

رَبِّهِ ، مِمَّا يُشْبِهُ الظُّلْمَ وَالِاسْتِغَاثَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَذْلٌ لَا يَجُورُ ، لَهُ مَا أَخَذَ ، وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَلَا يَدْعُو عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ، لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ »<sup>(١)</sup> . وَيَحْتَسِبُ ثَوَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَحْمَدُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ : قَبِضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : قَبِضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ ، وَاسْتَرْجَعَ . فَيَقُولُ : ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ »<sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

**فصل :** وقد صَحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يَنَاحُ عَلَيْهِ » . وَفِي لَفْظٍ : « إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ ، فَحَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى

**فوائد :** منها ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : جَاءَتْ الْأَخْبَارُ ، الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهَا ، بِتُعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِالنِّيَاحَةِ وَالْبُكَاءِ عَلَيْهِ ، فَحَمَلَهُ ابْنُ حَامِدٍ عَلَى مَا إِذَا أَوْصَى بِهِ ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَخَرَجَ عَلَى عَادَتِهِمْ . قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي « شَرْحِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٨ .

(٢) أخرجه الترمذی ، في : باب فضل المصيبة إذا احتسب ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٢٣٧ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١٥ .

(٣) الأول متفق عليه من رواية عمر ، أخرجه البخاري ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٢ / ٢ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٩ / ٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٤ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦ / ١ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٥١ .



ظَاهِرِهِ ، وَقَالُوا : يَتَصَرَّفُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي خَلْقِهِ بِمَا يَشَاءُ . وَآيِدُوا ذَلِكَ بِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ بِأَكْبِهِمْ فَيَقُولُ : وَاجْبِلَاهُ ، وَاسَيِّدَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكَينِ يُلْهَزَانِهِ <sup>(١)</sup> : أَهَكَذَا كُنْتَ ؟ » <sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى الثَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ، قَالَ : أُغْمِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تُبْكِيهِ ؛ وَاجْبِلَاهُ ، وَاكْذَا ، وَاكْذَا . تُعَدُّدُ عَلَيْهِ . فَقَالَ حِينَ أَفَاقَ : مَا قُلْتَ شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي <sup>(٣)</sup> : أَنْتَ كَذَاكَ ؟ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكْ عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup> وَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَوَفَّقَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ

مُسْلِمٍ » <sup>(٥)</sup> : هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَإِنَّ سِيَاقَ الْخَبَرِ يُخَالِفُهُ . انْتَهَى . الْإِنْصَافُ وَحَمْلَهُ الْأَثَرُ عَلَى مَنْ كَذَبَ بِهِ حِينَ يَمُوتُ . وَقِيلَ : يَتَأَذَى بِذَلِكَ مُطْلَقًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقِيلَ : يُعَذَّبُ بِذَلِكَ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : يَتَأَذَى بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يُوصَرْ بِتَرْكِهِ ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يُوصُونَ ، وَلَمْ يَقْتَرِبْ كَوْنُ النَّيَاحَةِ عَادَةً أَهْلِهِ .

= والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٢ .

(١) لَهْر ، كَلَكْر : ضَرْبُهُ بِجُمُعِ كَفِّهِ فِي صَدْرِهِ .

وَفِي الْأَصْلِ : « يَكْرِهَانِهِ » . وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ ، صَوَابُهُ : يُلْهَزَانُهُ أَوْ يَلْكَرَانُهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٤ / ٢٢٥ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ

١ / ٥٠٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٤١٤ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي : بَابِ غُرُوزِ مَوْتَةٍ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥ / ١٨٣ .

(٥) انْظُرْ : شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٦ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

اللَّهُ لَيُعَذِّبَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . ولكن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ <sup>(١)</sup> . وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ لابْنِ عُمَرَ ، حِينَ رَوَى حَدِيثَهُ ، فَمَا قَالَ شَيْئًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَحَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى مَنْ كَانَ التَّوْحُ سُنَّتَهُ ، وَلَمْ يَنْتَهَ عَنْهُ أَهْلُهُ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » <sup>(٤)</sup> . وَحَمَلَهُ آخَرُونَ عَلَى مَنْ

وَاخْتَارَ الْمَجْدُ ، إِذَا كَانَ عَادَةً أَهْلُهُ وَلَمْ يُوصِرْ بِتَرْكِهِ ، يُعَذِّبُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى ظَنَّ وَقُوعَهُ وَلَمْ يُوصِرْ ، فَقَدْ رَضِيَ ، وَلَمْ يَنْتَهَ مَعَ قُدْرَتِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ،

(١) سورة الأنعام ١٦٤ ، وسورة الإسراء ١٥ ، وسورة فاطر ١٨ .

(٢) في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤١ ، ٦٤٢ . كما أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠١ . والنسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤١ ، ٤٢ .  
(٣) سورة التحريم ٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الجمعة في القرى والمدن ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه ، من كتاب الاستقراض ، وفي : باب كراهية التطاول على الرقيق ... ، وباب العبد راعٍ في مال سيده ، من كتاب العتق ، وفي : باب تأويل قول الله تعالى ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وباب المرأة راعية في بيت زوجها ، من كتاب النكاح ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم ﴾ ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٢ / ٦ ، ١٠٠ ، ٣ ، ١٥٧ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٩ ، ٧٧ . ومسلم ، في : باب فضيلة الإمام العادل ... ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلزم الإمام من حق الرعية ، من كتاب الإمامة . سنن أبي داود ٢ / ١١٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإمام العادل ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذي ٧ / ١٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١ .

أَوْصَى بِذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ ، كَقَوْلِ طَرَفَةَ <sup>(١)</sup> :

إِذَا مِتُّ فَأَنْعِيبُنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ      وَشُقِّي عَلَى الْجَيْبِ يَا ابْنَةَ مَعْبُدٍ

وَقَالَ آخَرُ :

مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِي بَاكِيًا أَبَدًا      فَالْيَوْمَ إِنِّي أَرَأِي الْيَوْمَ مَقْبُوضًا

وَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الْبُكَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْبُكَاءِ الَّذِي مَعَهُ نَذْبٌ وَنِيَاخَةٌ ، وَنَحْوُ هَذَا ؛ بِذَلِيلٍ مَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ .

**فصل** : وَيُكْرَهُ النَّعْيُ ، وَهُوَ أَنْ يَنْعَتَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ : إِنْ فُلَانًا مَاتَ . لِيَشْهَدُوا <sup>(٢)</sup> جِنَازَتَهُ ؛ لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَاسْتَحَبَّ جَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعْلَمَ النَّاسُ بِجَنَازَتِهِمْ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ ،

و « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « الْحَوَاشِي » . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُغْنَى » <sup>(٤)</sup> ، إِنَّهُ يُعَذِّبُ بِالْبُكَاءِ الَّذِي مَعَهُ نَذْبٌ ، أَوْ نِيَاخَةٌ بِكُلِّ حَالٍ . وَمِنْهَا ، مَا هَيَّجَ الْمُصِيبَةَ ؛ مِنْ وَغْظٍ ، أَوْ إِنْشَادِ شِعْرِ ، فَمِنْ النِّيَاخَةِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَمَعْنَاهُ لَا بِنِ عَقِيلٍ فِي « الْفُنُونِ » . وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ الذَّبْحُ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَأَكْلُ ذَلِكَ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بِحُرْمَةِ الذَّبْحِ وَالتَّضَحِّيَةِ عِنْدَهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَفِي

(١) ديوانه بشرح الأعلام ٤٦ .

(٢) في م : « ليشهد » .

(٣) في : باب ما جاء في كراهية النعي ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٠٧ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن النعي ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٨٥ ، ٤٠٦ .

(٤) ٤٨٨ ، ٤٨٧ / ٣ .

وَعَلَقْمَةُ ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ ، وَعَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلَ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : إِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا أَنْعَى . وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا بَأْسَ مِنْ أَنْ يُعَلَّمَ بِالرَّجُلِ إِخْوَانُهُ وَمَعَارِفُهُ وَذَوُو الْفَضْلِ ، مِنْ غَيْرِ نِدَاءٍ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يُعَلَّمَ الرَّجُلُ إِخْوَانَهُ وَأَصْحَابَهُ ، إِنَّمَا كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ : أَنْعَى فَلَانًا . كَفَعْلُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ <sup>(٢)</sup> . وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي هَذَا ؛ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ سِيرِينَ . فَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ لَمَّا نَعِيَ لَهُ رَافِعُ بْنُ خَلْدِيجٍ ، قَالَ : كَيْفَ تُرِيدُونَ أَنْ تَصْنَعُوا بِهِ ؟ قَالُوا : نَحْبِسُهُ حَتَّى تُرْسِلَ إِلَى قَبَاءَ ، وَإِلَى قُرَيَاتٍ <sup>(٣)</sup> حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، لِيَشْهَدُوا جِنَازَتَهُ . قَالَ : نَعَمْ مَا رَأَيْتُمْ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الَّذِي دُفِنَ لَيْلًا : « أَلَا أَذْنُومُنِي » <sup>(٥)</sup> . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> . وَلَأَنَّ فِي كَثَرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَجْرًا لَهُمْ ،

مَعْنَى هَذَا مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا مِنَ التَّصَدُّقِ عِنْدَ الْقَبْرِ بِخُبُرٍ أَوْ نَحْوِهَا ، فَإِنَّهُ بِذَعَةٍ ، وَفِيهِ رِبَاءٌ وَسُمْعَةٌ ، وَإِشْهَارٌ لَصَدَقَةِ التَّطَلُّعِ الْمُنْدُوبِ إِلَى إِخْفَائِهَا . انْتَهَى . وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَالَ جَمَاعَةٌ : وَفِي مَعْنَى الذُّبْحِ عَلَى الْقَبْرِ ،

(١) أَبُو مِيسَرَةَ عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلَ الْهُمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، تَابِعِي ثِقَّةٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ . تَهْلِيلُ التَّهْذِيبِ ٤٧/٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ النَّمَى عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . الْمُصَنَّفُ ٣/٣٩٠ .

(٣) فِي م : مِنْ قَدْ بَاتَ .

(٤) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ مَنْ كَرِهَ النَّمَى وَالْإِذْنَانَ وَالْقَدْرَ الَّذِي لَا يَكْرَهُ مِنْهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَازَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ٧٤ .

(٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٧٨ .

(٦) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٤٥ .

الشرح الكبير

وَنَفْعًا لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْهُمْ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ، فَالْتَفَتَ فَقَالَ : اسْتَوُوا ، وَلْتَحْسُنْ شَفَاعَتُكُمْ ، أَلَا وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِيطٍ ، عَنْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَهِيَ مَيْمُونَةُ ، وَكَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ » . فَسَأَلْتُ أَبَا الْمَلِيحِ عَنِ الْأُمَّةِ ؟ فَقَالَ : أُرْبَعُونَ .  
آخِرُ الصَّلَاةِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

الْإِنْصَافُ الصَّدَقَةُ عَنْدهُ ، فَإِنَّهُ مُحَدَّثٌ ، وَفِيهِ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : إِنْخِرَاجُ الصَّدَقَةِ مَعَ الْجِنَازَةِ بِذَعَةٍ مَكْرُوهَةٌ . وَهُوَ يَشْبِهُ الذَّبْحَ عِنْدَ الْقَبْرِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ ، وَأكْرَهُ أَنْ أَنْتَهَى عَنِ الصَّدَقَةِ .

(١) في : المسند ٦/٣٣١ ، ٣٣٤ . وانظر ما تقدم لي صفحة ١٦٣ .



## كِتَابُ الزَّكَاةِ

### كِتَابُ الزَّكَاةِ

قال ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup> : الزَّكَاةُ مِنَ الزَّكَاةِ وَالنَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تُنْمَرُ الْمَالُ وَتُنْمِيهِ . يُقَالُ : زَكَ الزَّرْعُ . إِذَا كَثُرَ رَيْعُهُ . وَزَكَتِ النَّفَقَةُ . إِذَا بُورِكَ فِيهَا . وَهِيَ فِي الشَّرِيعَةِ حَقٌّ يَجِبُ فِي الْمَالِ ، فَعِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا فِي الشَّرْعِ تَنْصَرَفُ إِلَى ذَلِكَ . وَالزَّكَاةُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ عَلَى وَجُوبِهَا ، وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، عَلَى قِتَالِ مَا يَنْبَغِي الزَّكَاةَ ،

### كِتَابُ الزَّكَاةِ

فَائِدَةٌ : الزَّكَاةُ فِي اللَّغَةِ ، النَّمَاءُ . وَقِيلَ : النَّمَاءُ وَالتَّطَهُّيرُ ؛ لِأَنَّهَا تُنْمَى الْمَالُ وَتُطَهَّرُ مُعْطِيهَا . وَقِيلَ : تُنْمَى أَجْرُهَا . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : تُنْمَى الْفُقَرَاءُ . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ : إِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ كُلَّهَا فِيهَا . لَكَانَ حَسَنًا ؛ فَتُنْمَى الْمَالُ ، وَتُنْمَى أَجْرُهَا ، وَتُنْمَى الْفُقَرَاءُ ، وَتُطَهَّرُ مُعْطِيهَا . وَسُمِّيَتْ زَكَاةً فِي الشَّرْعِ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ . وَحُدُّهَا فِي الشَّرْعِ ، حَقٌّ يَجِبُ فِي مَالٍ خَاصٍّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) في : غريب الحديث ١٨٤/١ .

(٢) سورة البقرة ٤٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١١٧/٣ ، ١١٨ .

فَرَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ،  
 ﷺ ، وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي  
 بَكْرٍ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ  
 النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ  
 إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ » ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَّقَ  
 بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا<sup>(١)</sup> كَانُوا  
 يُودُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلْتُهُمْ عَلَى مَتْنِهَا . قَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ  
 إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ أَنْ قَدْ [ ١٣٤/٢ ط ] شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ ، فَعَرَفْتُ  
 أَنَّهُ الْحَقُّ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : لَوْ مَتَّعُونِي عَقَالًا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ :  
 الْعِقَالُ صَدَقَةُ الْعَامِ<sup>(٣)</sup> . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا      فكيف لو قد سعى عمرو عِقَالَيْنِ<sup>(٥)</sup>  
 وَقِيلَ : كَانُوا إِذَا أَخَذُوا الْفَرِيضَةَ أَخَذُوا مَعَهَا عِقَالَهَا . وَمَنْ رَوَى  
 « عَنَاقًا » فَفِي رِوَايَتِهِ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الصَّغِيرَةِ مِنَ الصَّغَارِ .

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١/٣ .

(٣) نسب أبو عبيد وابن منظور هذا القول إلى الكسائي ، غريب الحديث ٣/ ٢١٠ ، اللسان (ع ق ل) ١١/ ٤٦٤ .

(٤) البيت لعمر بن العلاء الكلبي . غريب الحديث ، لأبي عبيد ٣/ ٢١١ ، النهاية ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ،

واللسان ، الموضع السابق . وتاج العروس (ع ق ل) ٨/ ٢٧ .

(٥) قال ابن الأثير : نصب عقالاً على الظرف ، أراد مدة عقال .

والسبد : ما يطلع من رءوس النبات قبل أن ينتشر .



تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ ؛ السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ  
الْأَنْعَامِ ، وَالْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ .  
وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

٨٢١ - مسألة : ( تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ ؛ السَّائِمَةِ

مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَعُرُوضِ  
التِّجَارَةِ ) وَسَيَأْتِي شَرْحُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ( وَلَا تَجِبُ فِي  
غَيْرِ ذَلِكَ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ : فِي الْخَيْلِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، فَإِنْ كَانَتْ ذُكُورًا  
أَوْ إِنَاثًا مُفْرَدَةً ، فَفِيهَا رَوَاتِنٌ ، وَزَكَاتُهَا دِينَارٌ عَنْ كُلِّ فَرَسٍ ، أَوْ رُبْعُ عَشْرِ  
قِيمَتِهَا ، وَالْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى صَاحِبِهَا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قَالَ : « فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ، فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ »<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ  
كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الرَّأْسِ عَشْرَةً<sup>(٢)</sup> ، وَمِنَ الْفَرَسِ عَشْرَةً ، وَمِنَ الْبَرْدَوَنِ  
خَمْسَةً<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ يُطْلَبُ نَمَائُهُ لِحِجَّةِ السَّوْمِ ، أَشْبَهَ النَّعَمَ . وَلَنَا ،  
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » .

قوله : وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ . يَعْنِي ، لَا تَجِبُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ ، وَالْخَارِجِ مِنَ

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ مَالِ التِّجَارَةِ وَسَقُوطِهَا عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ  
الدَّارِقُطْنِيِّ ١٢٦ / ٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ رَأَى فِي الْخَيْلِ صَدَقَةً ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى  
١١٩ / ٤ .

(٢) أَيْ دِرَاهِمَ .

(٣) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ مَالِ التِّجَارَةِ وَسَقُوطِهَا عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ  
الدَّارِقُطْنِيِّ ١٢٦ / ٢ .

الشرح الكبير مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ »<sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَلَأَنَّ مَا لَا تُخْرَجُ زَكَاتُهُ مِنْ جَنْبِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَسَائِرِ الدَّوَابِّ . وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ غُورُكَ السَّعْدِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَمَّا عُمَرُ فَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُمْ شَيْئًا تَبَرَّعُوا بِهِ ، وَعَوَّضَهُمْ عَنْهُ رِزْقَ عِبِيدِهِمْ . كَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> . وَالزَّكَاةُ لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا عَوَضٌ ، وَلَأَنَّ عُمَرَ حِينَ عَرَّضُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ ، شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِيهِ .

الإِنصاف الأَرْضُ ، وَالْأَثْمَانُ ، وَغُرُوضُ التِّجَارَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ، وَبَابِ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِيْدِهِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٩ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا زَكَاتَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِيْدِهِ وَفَرَسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٧٥ / ٢ ، ٦٧٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَيْ دَاوُدَ ٣٧٠ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٢ / ٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاتِ الْخَيْلِ ، وَبَابِ زَكَاتِ الرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٢٥ / ٥ ، ٢٦ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٥٧٩ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٨٤ / ١ . وَإِلْمَامُ مَالِكٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْعَسَلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ٢٧٧ / ١ . وَإِلْمَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٢ / ٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاتِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠١ / ٣ ، ١٠٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ زَكَاتِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَيْ دَاوُدَ ٣٦٣ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاتِ الْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٢٧ / ٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ زَكَاتِ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ ، وَبَابِ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٥٧٠ / ١ ، ٥٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاتِ الْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٨٣ / ١ . وَإِلْمَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٢ / ١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٣) هُوَ غُورُكَ بْنُ الْخَضْرَمِ ، كَمَا ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ . وَانْظُرْ مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ ٣٣٧ / ٣ .

(٤) فِي : الْمُسْنَدِ ١٤ / ١ .

وَقَالَ أَصْحَابُنَا : تَجِبُ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ .

الشرح الكبير

فقال علي : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك . فدل على أن أخذهم بذلك غير جائز . وقياسها على النعم لا يصح ، لكمال نفعها بذرّها ولحمها ، ويضحى بجنسها ، وتكون هدياً ، وتجب الزكاة من عينها ، ويعتبر كمال نصابها ، والخيل بخلاف ذلك . والله أعلم .

٨٢٢ - مسألة : ( وقال أصحابنا : تجب في المتولد بين الوحشي والأهلي ) وسواء كانت الوحشية الفحول أو الأمهات . وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن كانت الأمهات أهلية وجبت الزكاة فيها ، وإلا فلا ؛ لأن ولد البهيمة يتبع أمه . وقال الشافعي : لا زكاة فيها ؛ لأنها متولدة من وحشي ، أشبه المتولد من وحشيين . وحجة أصحابنا ، أنها متولدة بين ما تجب فيه الزكاة ، وما لا تجب ، فوجب فيها الزكاة ، كالمتولد بين سائمة ومعلوفة . وزعم بعضهم أن غنم مكة متولدة بين الطباء والغنم ، وفيها الزكاة بالاتفاق . فعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة ، وتكون كأحد أنواعه . قال شيخنا<sup>(١)</sup> : والقول بانتفاء الزكاة فيها أصح ؛ لأن الأصل انتفاء الوجوب ، وإنما يثبت بنص أو إجماع أو

وقوله : وقال أصحابنا : تجب في المتولد بين الوحشي والأهلي . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . وجزم به المصنف في «الهاضي» . قال في «الفروع» : جزم به الأكثر . قال : ولم أجد فيه نصاً ، وإنما أوجبوا فيه ، ثعلبياً واحتياطاً ؛ كتحريم قتله ، وإيجاب الجزاء بقتله ،

(١) في : المغنى ٤/ ٣٦ .

قياس ، ولا نص فيها ولا إجماع ولا قياس ، لأن النص إنما هو في بهيمة الأنعام من الأزواج الثمانية ، وليس هذا منها ، ولا داخله في اسمها ولا حكمها ولا حقيقتها ، فإن المتولد بين شيتين منفرد باسمه وجنسه ، كالبعل ، والسَّمْع<sup>(١)</sup> المتولد بين الضبع والدئب ، وكذلك المتولد بين الطيبي والمعز<sup>(٢)</sup> ليس بمعز ولا طيبي ، فلا تتناولهُ النصوص ، ولا يصح قياسه عليها ؛ لتباعد ما بينهما ، واختلاف حكمهما ، في كونه لا يُجزئ في هدي ولا أضحية ولا دية ، ولو وكل وكيلًا في شراء شاة ، لم يدخل في الوكالة ، ولا يحصل منه ما يحصل من الشاة ؛ من الدر وكثرة النسل ، بل الظاهر أنه لا نسل له كالبعل ، فامتنع القياس . فإذن إيجاب الزكاة فيه [ ١٣٥/٢ ] تحكّم بغير دليل . فإن قيل تجب الزكاة فيه احتياطًا وتغليبا للإيجاب ، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرّم والإحرام احتياطًا . لم يصح ؛ لأن الواجبات لا تثبت احتياطًا بالشك ، ولهذا لا تجب الطهارة على من يققنها وشك في الحدث . وأما السؤم والعلف فالاعتبار فيه بما تجب فيه الزكاة ، لا بأصله الذي تولّد منه ، بدليل أنها تجب في أولاد البعلوفة

والنصوص تتناولهُ . قال المجد : تتناولهُ بلا شك . واختار المصنّف ، لا تجب الزكاة فيه . وإليه مثل الشارح . وجزم به في « الوجيز » . قال في « الفروع » : وهو متّجه . وأطلق في « التبصرة » فيه وجهين . وذكر ابن تميم ، أن القاضي ذكرهما ، وحكى في « الرعاية » فيه روايتين . وأطلق الخلاف في « الفائق » .

(١) حيوان من الفصيلة الكلبية أكبر من الكلب في الحجم قوائمه طويلة ورأسه مفلطح .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

إذا أسامها ، ولا تَجِبُ في أولادِ السَّائِمَةِ إذا عَلَفَها . وقولُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ غَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الظُّبَاءِ وَالْغَنَمِ لَا يَصَحُّ ، وَإِلَّا لَحُرِّمَتْ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ ، كَسَائِرِ الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ، وَلَمَّا كَانَ لَهَا نَسْلٌ ، كَالْبَعْلِ وَالسَّمْعِ .

٨٢٣ - مسألة : ( وفي بَقَرِ الْوَحْشِ رَوَاتَانِ ) إحداهما ، فيها الزَّكَاةُ . اختارها أبو بكرٍ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَقَرِ يَشْمَلُهَا ، فَتَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ الْخَبَرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا زَكَاةَ فِيهَا . وَهِيَ أَصَحُّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛

قوله : وفي بَقَرِ الْوَحْشِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَجِبُ فِيهَا . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا . قَالَ الْمَجْدُ : اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ . وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا . اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ . قَالَ الشَّارِحُ : وَهِيَ أَصَحُّ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَلَا زَكَاةَ فِي بَقَرِ الْوَحْشِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَاتَيْنِ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ : وَهُوَ أَظْهَرُ . [ ١٩١/١ ] وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْنِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَفَائِدَتُهُ تَكْمِيلُ النَّصَابِ بِبَقَرَةِ وَحْشٍ . انْتَهَى . وَالظَّاهِرُ ؛ أَنَّهُ أَرَادَ فِي الْغَالِبِ ، وَإِلَّا فَمَتَى كَمَلَ النَّصَابُ مِنْهُ ، وَجَبَتْ فِيهِ ، عِنْدَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، حُكْمُ الْغَنَمِ الْوَحْشِيِّ حُكْمُ الْبَقَرِ الْوَحْشِيِّ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا . وَالْوُجُوبُ فِيهَا مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَمِنْهَا ، لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الظُّبَاءِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

المقنع وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ الْإِسْلَامِ ، وَالْحُرِّيَّةِ ، .....

الشرح الكبير

لأنَّ اسْمَ الْبَقَرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا ، وَلَا تُسَمَّى بَقْرًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَحْشِ ، وَلِأَنَّهَا حَيَوَانٌ لَا يُجْزَى نَوْعُهُ فِي الْأَصْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالظُّبَاءِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَسَائِرِ الْوَحْشِ . يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ دُونَ غَيْرِهَا ، لِكثَرَةِ النَّمَاءِ فِيهَا مِنْ ذُرِّهَا وَنَسْلِهَا ، وَكَثَرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا ، وَخِفَةِ مُؤْتِيَتِهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُخْتَصٌّ بِهَا ، فَاخْتَصَّتِ الزَّكَاةُ بِهَا . وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الظُّبَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ اسْمِ الْعَنَمِ لَهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨٢٤ - مسألة : ( وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ الْإِسْلَامِ ،

الإنصاف

المذهب ، ونصَّ عليه . وهو ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَّى الْقَاضِي فِي « الطَّرِيقَةِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْمُفْرَدَاتِ » ، عَنِ ابْنِ حَامِدٍ ، وَجُوبَ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَحَكَّى رِوَايَةً ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْعَنَمَ . وَالظُّبْيَةُ تُسَمَّى عَنَزًا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَمِنْهَا ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا . وَهَلْ تَجِبُ فِي الْمَالِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْجَنِينِ ، إِذَا انفَصَلَ حَيًّا ، أَمْ لَا ؟ قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، عَدَمُ الْوُجُوبِ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي مَسْأَلَةٍ زَكَاةَ مَالِ الصَّبِيِّ ، مُعَلِّلًا بِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ . بِدَلِيلِ سَقُوطِهِ مِيتًا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَيْسَ حَمَلًا ، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ حَيًّا . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِي فِطْرَةِ الْجَنِينِ : لَمْ يَثْبُتْ لَهُ أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْإِثْرِ وَالْوَصِيَّةِ بِشَرْطِ خُرُوجِهِ حَيًّا . وَاخْتَارَ صَاحِبُ « الرُّعَايَةِ » الْوُجُوبَ لِحُكْمِنَا لَهُ بِالْمِلْكِ ظَاهِرًا ، حَتَّى مَتَعْنَا بِأَقْبَى الْوَرْتَةِ . وَهَذَا وَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا أَبُو الْعَالِي . وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : دَخَلَ فِي قَوْلِهِ : وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ الْإِسْلَامِ ، وَالْحُرِّيَّةِ .

فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ، وَلَا عَبْدٍ ، وَلَا مُكَاتَبٍ .

الشرح الكبير

وَالْحُرِّيَّةُ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ، وَلَا عَبْدٍ ، وَلَا مُكَاتَبٍ ( لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كَافِرٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » . إِلَى قَوْلِهِ « فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فَجَعَلَ الْإِسْلَامَ شَرْطًا لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَلِأَنَّهَا أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى كَافِرٍ ، كَالصَّيَّامِ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا إِذَا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ ، وَهَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ . هَذَا حُكْمُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ .

الإنصاف

الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا يَمْلِكُهُ بِجُزْئِهِ الْحُرُّ . قَالَه الْأَصْحَابُ . قَوْلُهُ : وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : لَا تَجِبُ عَلَى أَصْلِيِّ ، عَلَى الْأَشْهَرِ . وَكَذَا الْمُرْتَدُّ . نَصَّ عَلَيْهِ ، سِوَاءَ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ مِلْكِهِ مَعَ الرُّدَّةِ أَوْ زَوَالِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَنَصَّرَهُ . وَذَكَرَهُ فِي « الشَّرْحِ » ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » وَغَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . فَقِيلَ : لَكُنْهَا عِبَادَةٌ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : لِنَعْيِهِ مِنْ مَالِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَزُولُ مِلْكُهُ . فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . وَأَطْلَقَ الْقَوْلَيْنِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَيْهِ .

(١) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ .

فَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَنَا فِيهِ وَجْهٌ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الزَّكَاةِ فِي حَالِ رِدَّتِهِ إِذَا أَسْلَمَ . وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى زَوَالِ مِلْكِهِ بِالرَّدِّ ، فَإِنْ قُلْنَا : يَزُولُ . فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَزُولُ مِلْكُهُ . أَوْ : هُوَ مَوْقُوفٌ . وَجَبَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ التَّزَمِهِ بِالْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالرَّدِّ ، كَحَقِّقِ الْأَدَمِيِّينَ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ زَكَاةُ مَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِتَامٍ الْمِلْكِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ زَكَاةٌ ، كَالْمُكَاتِبِ ، وَلَأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ ، وَمِلْكُ الْعَبْدِ نَاقِصٌ لَا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ ، بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ أَقَارِبِهِ ، لَكُونِهَا وَجَبَتْ مُوَاسَاةً وَلَا يَتَعَقَّبُونَ عَلَيْهِ . وَلَا تَجِبُ عَلَى مُكَاتِبٍ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهُمٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) . وَلَأَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ

بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا إِذَا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْمُرْتَدِّ . نَصَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي . وَصَحَّحَهُ الْأَرْجَئِيُّ فِي « النَّهَائَةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » : تَجِبُ لِمَا مَضَى مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَى مَالِهِ حَالِ رِدَّتِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُزِيلُ مِلْكَهُ ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ . وَحَكَاهُ ابْنُ شَاقِلَةَ رَوَايَةً . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ بَأَثْمٍ مِنْ هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ .

قوله : وَلَا تَجِبُ عَلَى مُكَاتِبٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، هُوَ

(١) في : باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته ... ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٤٦/٢ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذی ٢٦٥/٥ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٨٤٢/٢ . والإمام أحمد ، في : =



تأم ، فهو كالعبد ، ولا نعلم أحداً قال بوجوب الزكاة على المكاتب إلا أبا ثور ، ذكره عنه ابن المنذر . واحتج أبو ثور بأن الحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة ، كالحجر على الصبي والمجنون والمرهون .

وحكى عن أبي حنيفة ، أنه أوجب العشر في الخارج من أرضه ، بناءً على أصله في أن العشر مؤنة الأرض ، وليس بزكاة . ولنا ، ما روى أن النبي ﷺ قال : « لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ »<sup>(١)</sup> . رواه الفقهاء في كتبهم . ولأن الزكاة تجب على طريق الموساة ، فلم تجب في مال المكاتب ، كنفقة الأقارب ، وفارق المحجور عليه ، فإنه منع التصرف [ ١٣٥/٢ ط ] لنقص تصرفه لا لنقص ملكه ، والمرهون منع من التصرف فيه بعقده ، فلم يسقط حق الله تعالى . ومتى كان منع التصرف فيه للدين لا يمكنه وفاؤه من غيره ، فلا زكاة عليه ، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى . فإن عجز المكاتب ورد في الرق ، صار ما في يده لسيده ، فاستقبل به حولا ، إن كان نصابا ، وإلا ضمه إلى ما في يده ، كالمستفاد . وإن أدى المكاتب ما عليه ، وبقي في يده نصاب ، فقد صار حرا تام الملك ، فيستأنف الحول من حين عتقه ويؤزكى ، كسائر الأحرار .

كالقن . وعنه ، يؤزكى بإذن سيده .

= المسند ١٧٨/٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال زكاة ماله على ماله وإن العبد لا يملك ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٩ . والدارقطني ، في : باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٨ .

فَإِنْ مَلَكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مَالًا ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ .  
وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ . فَزَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ .

٨٢٥ - مسألة : ( فَإِنْ مَلَكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مَالًا ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ .  
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ . فَزَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ  
عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي زَكَاةِ مَالِ الْعَبْدِ الَّذِي مَلَكَهُ إِيَّاهُ سَيِّدُهُ ، فَرُوِيَ  
عَنْهُ ، زَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ . هَذَا مَذْهَبُ سُفْيَانَ <sup>(١)</sup> ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،  
وَإِسْحَاقَ . وَعَنْهُ ، لَا زَكَاةَ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّرِ : وَهَذَا  
قَوْلُ ابْنِ عُثْمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ  
كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ  
بِالتَّمْلِيكِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَمْلِكُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَهُوَ

قوله : فَإِنْ مَلَكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مَالًا ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . يَعْنِي ،  
عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ  
رَجَبٍ فِي « قَوَاعِيدِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَوَاشِي » ، وَ « الْقَوَاعِيدُ الْأُصُولِيَّةُ » : قَالَ  
أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قُلْتُ : مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَالزُّرْكَشِيُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ  
الْمَعْرُوفُ الْمَقْطُوعُ بِهِ . وَجُزِمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
و « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ،  
وغيرهم . وَعَنْهُ ، يُزَكَّى الْعَبْدُ . ذَكَرَهَا فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ  
حَامِدٍ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِي » . وَعَنْهُ ، يُزَكَّى الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ :  
وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، يُزَكَّى الْعَبْدُ مَا لَهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَعَنْهُ ، التَّوَقُّفُ . وَقَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، تَبَعًا لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرِهِ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُزَكَّى السَّيِّدُ . قَالَ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « الشَّافِعِيُّ » .

ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّ العَبْدَ مالٌ ، فلا يَمْلِكُ المالُ ، كالبهائمِ ، فعلى هذا تكونُ زكاته على السَّيِّدِ ؛ لأنَّه مِلْكٌ له في يَدِ عَبْدِهِ ، فكانت زكاته عليه ، كالمالِ الذي في يَدِ الْمُضَارِبِ وَالْوَكِيلِ . والثَّانِيَةُ ؛ يَمْلِكُ ؛ لأنَّه آدَمِيٌّ يَمْلِكُ النِّكَاحَ ، فَمَلِكُ المالِ ، كالحُرِّ ، ولأنَّ قَوْلَه عليه السلامُ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ »<sup>(١)</sup> . يَدُلُّ على أَنَّهُ يَمْلِكُ ، ولأنَّه بِالْآدَمِيَّةِ يَتِمُّهُدُ لِلْمِلْكِ مِنْ قَبْلِ أَنْ اللهُ تَعَالَى ، خَلَقَ الْمَالَ لِبَنَى آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا بِهِ عَلَى الْقِيَامِ

« الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : وعنِ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّهُ ذَكَرَ اخْتِمَالًا بِوُجُوبِ زَكَاتِهِ عَلَى السَّيِّدِ ، عَلَى كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا إِذَا مَلَكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ ، سَوَاءً قُلْنَا : يَمْلِكُهُ ، أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مِلْكٌ لَهُ ، أَوْ فِي حُكْمِ مِلْكِهِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ ؛ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ . قُلْتُ : وَهُوَ مَذْهَبُ حَسَنٍ . فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ . فَرَكَّاهُ عَلَى سَيِّدِهِ بِلاِ نزاعٍ . تنبيه : أفادَنَا الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ مَالًا ، أَنَّ فِي مِلْكِهِ خِلَافًا ، لِقَوْلِهِ : وَقُلْنَا إِنَّهُ يَمْلِكُهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرِّوَايَتَيْنِ ، أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالْإِثْمَلِيَّةِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْخِرَقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرِ ، وَالْقَاضِي . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « قَوَاعِيدِهِ » ، وَ « قَوَاعِدِ ابْنِ اللُّحَامِ » . وَقَالَ :

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل ، من كتاب المساقاة . صحيح البخاري ١٥٠/٣ ، ١٥١ . ومسلم ، في : باب من باع نخلاً عليها ثمر ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ١١٧٣/٣ . وأبو داود ، في : باب العبد يباع وله مال ، من كتاب الإجارة . سنن أبي داود ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ابتاع النخل بعد التأخير والعبد وله مال ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٥٣/٥ . والنسائي ، في : باب العبد يباع ويستثنى المشتري ماله ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٦١/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من باع نخلاً مؤثراً أو عبداً له مال ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٤٦/٢ . والدارمي ، في : باب من باع عبداً له مال ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢٥٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في مال المملوك ، من كتاب البيوع . الموطأ ٦١١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩/٢ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ١٥٠ ، ٣٠١/٣ ، ٣٢٦/٥ .

بوظائف العبادات ، وأعباء التكليف ، قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ <sup>(١)</sup> . فبالأدَمِيَّةِ يَتَمَهَّدُ لِلْمِلْكِ ، كما تَمَهَّدُ لِلتَّكْلِيفِ ، فعلى هذا لا زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ فِي مَالِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِتَقْصَرِ مِلْكِهِ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى تَامِّ الْمِلْكِ .

**فصل :** وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ عَلَيْهِ زَكَاةُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِجُزْئِهِ الْحُرَّ ، وَيُورِثُ عَنْهُ ، فَمِلْكُهُ كَامِلٌ ، فَهُوَ كَالْحُرِّ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَفِيهِ لَهُمْ وَجْهٌ آخَرٌ ، لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ ، أَشْبَهَ الْقَرْنَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَأَمَّا أُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْقَرْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرِّيَّةَ فِيهِمَا .

هذه الرواية أشهر عند الأصحاب . قال في « التلخيص » ، في بابِ الدُّيُونِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّقِيقِ : وَالَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى ، أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ . قال في « الفروع » ، في آخرِ بابِ الْحَجَرِ : اخْتَارَ الْأَصْحَابُ ، أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَمْلِكُ [ ١٩١/١ ط ] بِالتَّمْلِكِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَابْنُ شَاقِلَا . وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمَغْنِيِّ » . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . قَالَ فِي « الْفَاتِيحِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَيَمْلِكُ بِتَمْلِكِ سَيِّدِهِ وَغَيْرِهِ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » : لَوْ مَلَكَ ، مَلَكَهُ فِي الْأَقْسَرِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » .

**فائدة :** تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ بِقَدْرِ مَا يَمْلِكُهُ .

(١) سورة البقرة ٢٩ .

**فائدة :** لهذا الخلاف فوائد عديدة . أكثرها متفرقة في الكتاب . ومنها ، ما تقدم ، وهو ما إذا ملكه سيده مالا . ومنها ، إذا ملكه سيده عبدا وأهل عليه هلال الفطر ، فإن قلنا : لا يملكه . ففطرته على السيد . وإن قلنا : يملكه . لم تجب على واحد منهما . على الصحيح من المذهب . واختاره القاضي ، وابن عجيل ، وغيرهما ، اعتبارا بركة المال . وقال في « الفروع » : فلا فطرة إذن في الأصح . وقيل : تجب فطرته على السيد . صححه المصنف ، والشارح . قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في « القواعد الفقهية » . ويؤدى السيد عن عبده ، إن لم يملك بالتأميل . وإن ملك ، فلا فطرة له ؛ لعدم ملك السيد ونقص ملك العبد . وقيل : يلزم السيد الحر كنفقته . وهو ظاهر كلام الخرقي . واختاره المصنف ، والشارح . ومنها ، تكفيره بالمال في الحج ، والأيمان ، والظهار ، ونحوها . وفيه للأصحاب طرُق . ذكرها ابن رجب في « فوائده » ، وذكرتها في آخر كتاب الأيمان . ومنها ، إذا باع عبدا ، وله مال . وللأصحاب أيضا فيها طرُق . ذكرتها في آخر باب بيع الأصول والثمار ، في كلام المصنف . ومنها ، إذا إذن لعبده الذمي أن يشتري له بماله عبدا مسلما ، فاشتراه ؛ فإن قلنا : يملك بالتأميل . لم يصح شراؤه له . وإن قلنا : لا يملك . صح ، وكان مملوكا للسيد . قال المجتهد : هذا قياس المذهب عندي . قال ابن رجب : قلت : ويخرج فيه وجة ، لا يصح على القولين ، بناء على أحد الوجهين ؛ أنه لا يصح شراء الذمي لمسلم بالوكالة . انتهى . قلت : ويخرج الصحيح على القولين ، بناء على أحد الوجهين ؛ أنه يصح<sup>(١)</sup> شراؤه للمسلم بالوكالة . ومنها ، عكس هذه المسألة ؛ لو إذن الكافر لعبده المسلم ، الذي يثبت ملكه عليه ، أن يشتري بماله رقيقا مسلما ، فإن قلنا :

(١) في الأصل ، ١ : لا يصح .

يَمْلِكُ . صَحَّ ، وَكَانَ الْعَبْدُ لَهُ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ . لَمْ يَصِحَّ . وَمِنْهَا ، تَسْرَى الْعَبْدُ ، وَفِيهِ طَرِيقَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، بِنَاؤُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي مِلْكِهِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . جَازَ تَسْرِيَهُ ، وَالْأُفْلَا ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ بغيرِ نِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ ، مُحَرَّمٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْقَاضِي ، وَالْأَصْحَابِ بَعْدَهُ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ تَسْرِيَهُ عَلَى كِلَا الرُّوَايَتَيْنِ . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَرَقِيِّ ، وَأَبُو بَكْرِ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَبُو إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا . ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْوَاضِحِ » ، وَرَجَّحَهَا الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : وَهِيَ أَصَحُّ . وَخَرَّجَهَا فِي « فَوَائِدِهِ » . وَتَأْتِي هَذِهِ الْفَائِدَةُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي آخِرِ بَابِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَمَالِكِ ، فِي قَوْلِهِ : وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . بَأْتَمَّ مِنْ هَذَا . وَمِنْهَا ، لَوْ بَاعَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ نَفْسَهُ بِمَالٍ فِي يَدِهِ ، فَهَلْ يَغْتَبِقُ ؟ الْمُنْصَوِّصُ ، أَنَّهُ يَغْتَبِقُ بِذَلِكَ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي <sup>(١)</sup> مَعَ قَوْلِهِ : إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ . وَنَزَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى الْقَوْلِ بِالْمِلْكِ . وَمِنْهَا ، إِذَا اعْتَقَهُ سَيِّدُهُ وَلَهُ مَالٌ ، فَهَلْ يَسْتَقِرُّ مِلْكُهُ لِلْعَبْدِ أَمْ يَكُونُ لِلْسَّيِّدِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ . فَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ بَنَاهَا عَلَى الْقَوْلِ بِالْمِلْكِ وَعَدَمِهِ . فَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُهُ . اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ ، وَالْأُفْلَا . وَهِيَ طَرِيقَةُ أَبِي بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَالْمَجِيدُ . وَمِنْهُمْ ، مَنْ جَعَلَ الرُّوَايَتَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْمِلْكِ . وَمِنْهَا ، لَوْ اشْتَرَى الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ بِمَالِهِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . انْفَسَخَ نِكَاحُهُ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ . لَمْ يَنْفَسِخْ . وَمِنْهَا ، لَوْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ أُمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا . فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ . فَالْوَلَدُ مِلْكُ السَّيِّدِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . فَالْوَلَدُ مَمْلُوكُ الْعَبْدِ ، لَكِنَّهُ لَا يَغْتَبِقُ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَغْتَبِقَ ، فَإِذَا عَتَقَ ، وَلَمْ يَنْزِعْهُ مِنْهُ قَبْلَ عِتْقِهِ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ؛ لِتَعَامُلِ مِلْكِهِ حِينَئِذٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَمِنْهَا ، هَلْ يَنْفَعُ تَصَرُّفُ السَّيِّدِ فِي مَالِ الْعَبْدِ دُونَ اسْتِزْجَاعِهِ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ . صَحَّ بغيرِ إِشْكَالٍ . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . فَظَاهِرٌ

(١) فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ ص ٤٢١ : « الْخَرَقُ » . وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ .

كلام الإمام أحمد، أنه ينفذ عتق السيد لرفيق عبده. [ ١٩٢/١ ] قال القاضي :  
 فيحتمل أن يكون رجع فيه قبل عتقه . قال : وإن حُمِلَ على ظاهره ، فلأن عتقه  
 يتضمّن الرجوع في التملك . ومنها ، الوقف عليه ، فنص أحمد ، أنه لا يصح .  
 فقيل : ذلك يفرغ على القول بأنه لا يملك . فأما إن قيل : إنه يملك . فيصح  
 الوقف عليه ؛ كالمكاتب في أظهر الوجهين ، والأكثر على أنه لا يصح الوقف  
 عليه ، على الروایتين لصغف ملكه . ويأتي في كلام المصنف في أول الوقف .  
 ومنها ، وصية السيد لعبده بشيء من ماله ، فإن كان بجزء مشاع منه ، صح وعتق  
 من العبد ينسب ذلك الجزء ؛ لدخوله في عموم المال ، ويكمل عتقه من بقية  
 الوصية . نص عليه ، وفي تعليقه ثلاثة أوجه . ذكرها ابن رجب في « فوائد  
 قواعده » . وعنه ، لا تصح الوصية لقن . ومنها ، ذكر ابن عقيل ، وإن كانت  
 الوصية بجزء معين ، أو مقدّر ، ففي صحة الوصية روايتان ؛ أشهرهما ، عدم  
 الصحة . فمن الأصحاب من بناهما على أن العبد هل يملك أم لا ؟ وهى طريقة  
 ابن أبي موسى ، والشيرازي ، وابن عقيل ، وغيرهم . وأشار إليه الإمام أحمد ، في  
 رواية صالح . ومنهم من حمل الصحة على أن الوصية كقدر المعين ، أو المقدّر  
 من التركة لا بعينه ، فيعود إلى الجزء المشاع . قال ابن رجب : وهو بعيد جداً .  
 ويأتي ذلك في كلام المصنف ، في باب الموصى له بأثم من هذا . ومنها ، لو غزا  
 العبد على فرس ملكه إياها سيده . فإن قلنا : يملكها . لم يُسهم لها ؛ لأنها تبع  
 لملكها ، فبرضخ لها ، كما برضخ له . وإن قلنا : لا يملكها . أسهم لها ؛ لأنها  
 لسيده . قال ابن رجب : كذا<sup>(١)</sup> قال الأصحاب ، والمتصور عن الإمام أحمد ، أنه  
 يُسهم لفرس العبد ، وتوقف مرة أخرى ، وقال<sup>(٢)</sup> : لا يُسهم لها متحداً . وموضع  
 هذه الفوائد في كلام الأصحاب ، في آخر باب الحَجَر ، في أحكام العبد .

(١) سقط من الأصول ، والمثبت من القواعد الفقهية لابن رجب ص ٤٢٣ .

تنبيه : هل الخلاف في مِلْك العَبْد بالتَمْلِيك ، مُحْتَصَرٌ بِتَمْلِيك سَيِّدِهِ أم لا ؟  
 فاختار في « التلخيص » ، أنه مُحْتَصَرٌ به ، فلا يَمْلِك من غير جِهَتِهِ . وقدمه في  
 « الفروع » ، و « الرعايتين » . وقال في « التلخيص » : وأصحابنا لم يَقْدُوا  
 الروايتين بِتَمْلِيك السَيِّد ، بل ذَكَرُوها مُطْلَقًا في مِلْك العَبْد إِذَا مَلَكَ . قلت : جَزَمَ  
 به في « الحاويين » ، و « الفائق » . قال في « القواعد » : وكلام الأَكْثَرين يَدُلُّ  
 على خلاف ما اختاره صاحب « التلخيص » . فإذا عَلِمْتَ ذلك ، فَيَتَفَرَّغْ على هذا  
 الخلاف مَسَائِلَ ، منها ، اللُّقْطَةُ بَعْدَ الْحَوْل . قال طَائِفَةٌ مِنَ الْأَصْحَاب : تَنْبِيءُ على  
 رِوَايَةِ الْمَلِكِ وَعَدَمِهِ ، جَعَلًا لِتَمْلِيكِ الشَّارِعِ كَتَمْلِيكِ السَيِّد ، منهم صاحب  
 « الْمُسْتَوْعِب » . وظاهر كلام ابن أبي موسى ، أنه يَمْلِك اللُّقْطَةَ ، وإن لم تُمْلَكْ  
 بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ . وعند صاحب « التلخيص » ، لا يَمْلِكُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ . وكذلك  
 في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « الْكَافِي » ، و « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ،  
 و « الْحَاوِي الصَّغِير » ، و « الْمَذْهَب » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْفَائِق » ،  
 وغيرهم ، أَنَّهَا مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ بِمُضِيِّ الْحَوْل . ومنها ، حَيَازَةُ الْمُبَاحَاتِ ، مِنْ  
 اخْتِطَابٍ ، أَوْ اخْتِشَاشٍ ، أَوْ اضْطِْيَادٍ ، أَوْ مَعْدِنٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . فَمِنْ الْأَصْحَابِ  
 مَنْ قَالَ : هُوَ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ دُونَهُ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَالْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، لَكِنْ لَوْ  
 أُذِنَ لَهُ السَيِّدُ فِي ذَلِكَ ، فَهُوَ كَتَمْلِيكِه لِإِيَّاهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَخَرَجَ طَائِفَةٌ  
 الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْخِلَافِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ وَعَدَمِهِ ، مِنْهُمْ الْمَجْدُ ، وَقَاسَهُ عَلَى اللُّقْطَةِ . وَهُوَ  
 ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . وَمِنْهَا ، لَوْ أَوْصَى لِلْعَبْدِ ، أَوْ وَهَبَ لَهُ ،  
 وَقَبْلَهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ بِدُونِهِ ، إِذَا أَجْزَنَاهُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَصَوِّصِ ، فَلَمَّا لَلسَيِّدِ . نَصَّ  
 عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَبَنَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَى الْخِلَافِ  
 فِي مِلْكِ السَيِّدِ . وَيَأْتِي أَيْضًا هَذَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ الْمُوصَى لَهُ . وَمِنْهَا ،  
 لَوْ خَلَعَ الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ بَعْوَضٍ ، فَهُوَ لِلسَيِّدِ . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ



الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصَابٍ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَنْعُ نَقْصًا يَسِيرًا ؛ كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ .

٨٢٦ - مسألة : ( الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصَابٍ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا ؛ كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ ) مِلْكُ النِّصَابِ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ ، لِمَا يَأْتِي فِي أَبْوَابِهِ مُفَصَّلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَإِنْ نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِنْ كَانَ النِّقْصُ كَثِيرًا بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ، فَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي ذَلِكَ ، فَرَوَى أَنَّهُ قَالَ ، فِي نِصَابِ الذَّهَبِ إِذَا نَقَصَ ثُمْنَا : لَا زَكَاةَ فِيهِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِ

عَقِيلٍ ، بِنَاوُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : يُعْضَدُ أَنْ الْعَبْدَ هَذَا بِمِلْكِ الْبُضْعِ ، فَمَلَكَ عِوَضَهُ بِالْخُلْعِ ؛ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ عِوَضَهُ . فَأَمَّا مَهْرُ الْأَمَةِ ، فَهُوَ لِلسَّيِّدِ . ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْفَائِدَةِ السَّابِعَةِ مِنْ « قَوَاعِدِهِ » بِأَبْسَطٍ مِنْ هَذَا .

قوله : الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصَابٍ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا ، كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ . فَالنِّصَابُ تَقْرِيبٌ فِي التَّقْدِيرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، [ ١٩٢/١ ظ ] وَصَاحِبُ « مُجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَقَالَ : قَالَهُ غَيْرُ الْخِرَقِيِّ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَلَوْ نَقَصَ النِّصَابُ مَا لَا يُضْبَطُ ، كَحَبَّةٍ وَجَبَّتْ ، فِي أَصْحَاحِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » : قَالَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، لَا يُعْتَبَرُ النِّقْصُ الْيَسِيرُ ، كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « النَّظْمِ » .

النبي ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(١)</sup> . وقال : « لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ »<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ نِصَابَ الذَّهَبِ إِذَا نَقَصَ ثُلُثٌ مِثْقَالٍ زَكَاةٌ . وهو قولُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسُفْيَانَ . وَإِنْ نَقَصَ نِصْفًا لَا زَكَاةَ فِيهِ . وقال أصحابنا : إِنْ كَانَ النِّقْصُ يَسِيرًا ؛ كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْضَبِطُ غَالِبًا ، فَهُوَ

وعنه ، النَّصَابُ تَحْدِيدٌ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ النِّقْصُ يَسِيرًا . قال في « الْمُبْهَجِ » : هَذَا أَظْهَرَ وَأَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . قال في « الشَّرْحِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّلَ عَنْهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ نِقْصًا يَدْخُلُ فِي الْمَكَايِلِ ، كَالْأَوْقِيَةِ ، وَنَحْوِهَا ، فَلَا يُؤَثِّرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« حَوَاشِي الْمُفْتِيعِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » . وعنه ، لَا يَضُرُّ النِّقْصُ ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ حَبَّتَيْنِ . وعنه ، حَتَّى ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ وَثُلُثٌ مِثْقَالٍ . وَأُطْلِقَ فِي « الْفَاتِقِ » فِي ثُلُثٍ مِثْقَالٍ

الإنصاف

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ ، وباب زكاة الورق ، وباب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٣٣ / ٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦ . ومسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٤ / ٢ ، ٦٧٥ . وأبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٥٧ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الزرع والحر والحيوب ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الورق ، وباب زكاة الحيوب ، وباب القدر الذي تجب فيه الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٢ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من المحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٦ / ٣٠ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٢٩٦ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة : سنن الدارقطني ٩٣ / ٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٤٠٩ .

كَتَقَصَّرِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ نَقْصًا بَيْنَا ، كَالدَّائِقِ<sup>(١)</sup> وَالدَّائِقَيْنِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا نَقَصَ نَقْصًا يَسِيرًا يَجُوزُ جَوَازُ الْوَازِنَةِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْوَازِنَةِ ، أَشْبَهَتْ الْوَازِنَةَ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْدَلَ عَنْهُ .

الرَّوَاتِبَيْنِ . وَأُطْلِقَ ابْنُ تَمِيمٍ فِي الدَّائِقِ وَالدَّائِقَيْنِ ، الرَّوَاتِبَيْنِ . وَقِيلَ : الدَّائِقُ وَالِدَانِ لَا يَمْنَعُ فِي الْفِضَّةِ ، وَيَمْنَعُ فِي الذَّهَبِ . قَالَ أَبُو الْمَعَالَى : وَهَذَا أَوْجَهُ . وَقِيلَ : يَضُرُّ النِّقْصُ الْيَسِيرُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ أَوْ وَسْطِهِ ، دُونَ آخِرِهِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : لَا يُعْتَبَرُ النِّقْصُ الْيَسِيرُ . ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُؤْتَرُ نَقْصُ ثَمَنِ ، فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَفِي أُخْرَى ، فِي الْفِضَّةِ ثَلَاثُ دِرْهَمٍ . وَفِي أُخْرَى ، فِي الذَّهَبِ نِصْفُ مِثْقَالٍ . وَلَا يُؤْتَرُ الثَّلَاثُ .

فَالدَّتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الصَّحِيحُ ، أَنْ يَصَابَ الزَّرْعُ وَالثَّمَرُ تَحْدِيدًا . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « الْمَجْرَدِ » ، وَالسَّامُرِيُّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، يَصَابُ ذَلِكَ تَقْرِيبًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يُؤْتَرُ نَحْوُ رَاطِلَيْنِ وَمُدَّيْنِ . وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَا يُؤْتَرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، قَالَ : وَجَعَلَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ . الثَّانِيَةُ ، لَا اغْتِبَارَ بِنَقْصِ دَاخِلِ الْكَيْلِ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : جَزَمَ بِهِ الْأَثَمَةُ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » : إِذَا نَقَصَ مَا لَوْ وَزَعَ عَلَى الْخُمْسَةِ أَوْ سَبْعِي ظَهَرَ فِيهَا ، سَقَطَتْ

(١) الدائِق : سدس الدرهم .

وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِالْحِسَابِ ، إِلَّا فِي السَّائِمَةِ .

٨٢٧ - مسألة : ( وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِالْحِسَابِ ، إِلَّا فِي السَّائِمَةِ ) فلا شيء في أوقاصها على ما يأتي بيانه . وَاتَّفَقُوا عَلَى زِيَادَةِ الْحَبِّ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا بِالْحِسَابِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي زِيَادَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَرَوَى وَجُوبُ [ ١٣٦/٢ ] الزَّكَاةَ فِيهَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا شَيْءَ فِي زِيَادَةِ الدَّرَاهِمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، وَلَا فِي زِيَادَةِ الذَّهَبِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا » <sup>(١)</sup> . وَعَنْ مُعَاذٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا بَلَغَ

الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا .

قوله : وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِالْحِسَابِ ، إِلَّا فِي السَّائِمَةِ . لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي وَقْصِ السَّائِمَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِي وَقْصِهَا . اخْتَارَهُ الشُّرَايِزِيُّ . فَعَلِيَ هَذَا الْقَوْلُ ، لَوْ تَلَفَ بَعِيرٌ مِنْ تِسْعَةِ أَبْعَرَةٍ ، أَوْ مَلَكَهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، إِنْ اعْتَبَرْنَا التَّمَكُّنَ ، سَقَطَ تِسْعُ شِيَاهِ . وَلَوْ تَلَفَ مِنَ التَّسْعِ سِتَّةٌ ، زَكَّى الْبَاقِيَ ثَلَاثَ شَاةٍ . وَلَوْ كَانَتْ مَعْصُوبَةً فَأُخِذَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .  
والترمذى ، في : باب ما جاء في زكاة الذهب والفضة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠١ ،  
١٠٢ . وابن ماجه ، في : باب زكاة الورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ١ / ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

الْوَرَقُ مِائَتَيْنِ فَبِهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَنْتَلِعَ إِلَى أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ لَهُ عَفْوًا فِي الْإِتْدَاءِ ، فَكَانَ لَهُ عَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ ، كَالسَّائِمَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَى دِرْهَمٍ فَبِهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ نَعْرِفْ لهما مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَلِأَنَّهُ مَالٌ يَنْتَجَزُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ ، كَالْحُبُوبِ . وَمَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ اخْتِجَاجٌ بِذَلِيلِ الْخِطَابِ ، وَالْمَنْطُوقُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ . وَالْخَبَرُ الثَّانِي يَرْوِيهِ أَبُو الْعَطُوفِ الْجَرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ ، وَقَدْ قَالَ الذَّارِقُطْنِيُّ :

مِنْهَا بَعِيرًا بَعْدَ الْحَوْلِ ، زَكَاةً يُسْنَعُ شَاةٌ . وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا رَدِيقًا أَوْ صِغَارًا ، كَانَ الْوَاجِبُ وَسَطًا ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْأَعْلَى بِالْقِيَمَةِ . فَهَذِهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ مِنْ فَوَائِدِهِ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَجِبُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى شَاةٌ . وَفِي الثَّانِيَةِ ، ثَلَاثَةُ أُنْحُمَاسِهَا . وَفِي الثَّالِثَةِ ، خُمُسُهَا . وَفِي الرَّابِعَةِ ، يَتَعَلَّقُ الْوَاجِبُ بِالْخِيَارِ ، وَيَتَعَلَّقُ الرَّدِيُّ بِالْوَقْصِ ؛ لِأَنَّهُ أَحْظُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْفَرَجِ أَيْضًا . وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ أَيْضًا ، لَوْ تَلَفَ عَشْرُونَ بَعِيرًا مِنْ أَرْبَعِينَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، خَمْسَةُ أَتْسَاعٍ بِنْتِ كَبُونٍ .

(١) أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْكَسْرِ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الذَّارِقُطْنِيِّ ٩٣ / ٢ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَى فِي وَقْصِ الْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٣٥ / ٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الذَّارِقُطْنِيِّ ٩٢ / ٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ عَلِيٍّ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٦٣ / ١ . وَأَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ عُمرَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ ١١٩ / ١ .

المقنع الرابع ، تَمَامُ الْمِلْكِ ، فَلَا زَكَاةَ فِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ ، [ ٣٤٣ ] وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمَوْقُوفَةِ ، .....

الشرح الكبير هو مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . وقال مالك : هو دَجَالٌ . وَيُرْوَاهُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ مُعَاذٍ ، وَلَمْ يَلْقَ عُبَادَةُ مُعَاذًا ، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا . وَالْمَاشِيَةُ يَشُقُّ تَشْقِيصُهَا ، بِخِلَافِ الْأَثْمَانِ .

٨٢٨ - مسألة : الشَّرْطُ ( الرَّابِعُ ، تَمَامُ الْمِلْكِ ، فَلَا زَكَاةَ فِي ذَيْنِ الْمُكَاتَبِ ) بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِنُقْصَانِ الْمِلْكِ فِيهِ ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُعْجَزَ نَفْسُهُ ، وَيَمْتَنِعَ مِنْ أَدَائِهِ .

٨٢٩ - مسألة : ( وَلَا ) تَجِبُ ( فِي السَّائِمَةِ الْمَوْقُوفَةِ ، وَلَا فِي

الإِنصَافِ وَعَلَى الثَّانِي ، يَجِبُ نِصْفُ بَنْتِ لَبُونٍ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنِ بَقْدَرٍ الْوَقْصِرِ ، لَمْ يُؤْثَرْ فِي وُجُوبِ الشَّاةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنِّصَابِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ ، فِي « شَرْحِهِ » : وَفَوَائِدُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

فَالْأَمْرُ : قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فِي تَعَلُّقِ الْوُجُوبِ بِالزَّائِدِ عَلَى نِصَابِ السَّرِقَةِ . اخْتِمَالَانِ . يَعْنِي ، أَنَّ الْقَطْعَ هَلْ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْمَسْرُوقِ ، أَوْ بِالنِّصَابِ مِنْهُ فَقَطْ ؟ فظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمِيعِ . وَهِيَ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

قَوْلُهُ : فَلَا زَكَاةَ فِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ ؛ لَعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ ضَمَانُ ذَيْنِ الْكِتَابَةِ ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ بِصِحَّةِ الضَّمَانِ ، فَذَلَّ عَلَى الْخِلَافِ هُنَا . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمَوْقُوفَةِ ، وَلَا فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ قَبْلَ

وَلَا فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمُنْعَى فِيهِمَا .

الشرح الكبير  
حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِيهِمَا ) لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي السَّائِمَةِ الْمَوْقُوفَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَثْبُتُ فِيهَا فِي وَجْهِ ، وَفِي وَجْهِ يَثْبُتُ نَاقِصًا ، لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ .

الإنصاف  
الْقِسْمَةِ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِيهِمَا . أَمَّا السَّائِمَةُ الْمَوْقُوفَةُ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى مُعَيَّنٍ ، كَالْأَقَارِبِ وَنَحْوِهِمْ ، فَفِي وَجوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا [ ١٩٣/١ ] وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « الْفَاتِي » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَالنَّصُّ ، الْوُجُوبُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا زَكَاةَ فِيهَا . قَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : الْوَجْهَانِ مَثْبُتَانِ عَلَى مِلْكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَعَدَمِهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَعِنْدَ بَعْضِ الْأَصْحَابِ ، الْوَجْهَانِ مَثْبُتَانِ عَلَى رِوَايَةِ الْمَلِكِ فَقَطْ . قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهَا ؛ لَمَنْعِ نَقْلِ الْمَلِكِ فِي الْوَقْفِ ، فَيُخْرِجُ مِنْ غَيْرِهَا . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَإِنْ كَانَتِ السَّائِمَةُ أَوْ غَيْرُهَا وَقَفًا عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، أَوْ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالْمَدَارِسِ ، وَالرُّبُطِ وَنَحْوِهَا ، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً ، وَنَصُّ عَلَيْهِ ؛ فَقَالَ فِي أَرْضِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ : لَا عُشْرُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا تَصِيرُ إِلَيْهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ خِلَافٌ .

فَالَّذِي : لَوْ وَقَفَ أَرْضًا أَوْ شَجَرًا عَلَى مُعَيَّنٍ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ مُطْلَقًا فِي الْعَلَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِحُجُوزِ بَيْنِهَا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَ « التَّلْخِصُ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَقَالَ : رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،

وذكر شيخنا في هذا الكتاب المشروح وجها آخر، أن الزكاة تجب فيها . وذكره القاضي . ونقل مهنا عن أحمد ما يدل على ذلك ؛ لعموم قوله عليه السلام : « في أربعين شاة شاة »<sup>(١)</sup> . ولعموم غيره من النصوص ، ولأن الملك ينتقل إلى الموقوف عليه في الصحيح من المذهب ، أشبهت

و « ابن تميم » ، و « الرعاية الكبرى » . وقيل : تجب مع غنى الموقوف عليه ، دون غيره . جزم به أبو الفرج ، والحلواني ، وابنه ، وصاحب « التبصرة » . قال في « الفروع » : ولعله ظاهر ما نقله علي بن سعيد وغيره . فحيث قلنا بالوجوب ، فإن حصل لكل واحد نصاب زكاة ، ولأخرج على الروايتين في تأثير الخلطة في غير السائمة ، على ما يأتي .

فوائد ؛ منها ، لو وصى بدارهم في وجوه البر ، أو ليشتري بها ما يوقف ، فاتجر بها الوصي ، فربحه ، مع أصل المال ، فيما وصى به ، ولا زكاة فيهما ، وإن خسر ، ضمن النقص . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وقيل : ربحه إرث . وقال في المؤجر ، في من اتجر بمال غيره ، إن ربح : له أجره مثله . ويأتي ما إذا نوى الموصى بوقفه بعد الموت وقيل وقفه ، في كتاب الوصايا في فوائد ما إذا قبل الوصية بعد الموت ، متى يثبت له الملك . ومنها ، المال الموصى به يركبه من حال عليه الحول على ملكه . ومنها ، لو وصى بنفع نصاب سائمة ، زكاها ملك الأصل . قال في « الرعايتين » ، وتابعه في « الفروع » : ويحتمل لزكاة إن وصى بها أبدا . فيعاني بها . وأما حصنة المضارب من الربح قبل القسمة ؛ فذكر المصنف في

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأخوذى ٣ / ١٠٨ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الغنم ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٧ ، ٥٧٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣٥ / ٣ .



سائر أملاكه . وللشافعية وجهان كهذين . فإذا قلنا بوجوب الزكاة فيه ،  
فيتبغى أن يخرج من غيره ؛ لأن الوقف لا يجوز نقل المِلْك فيه .

وجوب الزكاة فيها وجهين ، « وأطلقهما في « الفائق » <sup>(١)</sup> . واعلم أن حصّة  
المضارب من الربح قبل القسمة لا تخلو ؛ إمّا أن نقول : لا يملكها بالظهور ، أو  
يملكها . فإن قلنا : لا يملكها بالظهور . فلا زكاة فيها ، ولا يتعقد عليها الحول  
حتى تقسم . وإن قلنا : تملك بمجرد الظهور . فالصحيح من المذهب ، لا تجب  
فيها الزكاة أيضًا ، ولا يتعقد عليها الحول قبل القسمة . نص عليه ، وعليه أكثر  
الأصحاب ؛ منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي . وجزم به في  
« الخلاف » ، و « المجرّد » . وذكره في « الوسيلة » ظاهر المذهب . واختاره  
المصنّف وغيره . وصحّحه في « تصحيح المحرّر » . وجزم به في « الوجيز »  
وغيره . وقدمه في « الشرح » ، و « الفروع » ، و « الحواشي » ، وغيرهم .  
والوجه الثاني ، تجب الزكاة فيها ، ويتعقد عليها الحول . اختاره أبو الخطاب .  
وقدمه في « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ،  
و « الحاويين » . وأطلقهما في « المذهب » ، و « شرح المنجد » ،  
و « محرره » ، و « الفائق » . وقال في « الفائق » ، بعد إطلاق الوجهين :  
والمختار وجوبها بعد المحاسبة . فعلى القول بالوجوب ، يُعتبر بلوغ حصّته  
نصابًا ، فإن كان ذوته اتبى على الخلطة فيه ، على ما يأتي ، ولا يلزمه إخراجها قبل  
القبض ، كالذين ، ولا يجوز له إخراجها من مال المضاربة بلا إذن . على الصحيح  
من المذهب . نص عليه . وقدمه في « الفروع » وغيره . قال في « القواعد » :  
وأما حق رب المال ، فليس للمضارب تركيته بكون إذنه . نص عليه في رواية

(١ - ١) زيادة من : ش .

**فصل :** فأما حصّة المضارب من الربح قبل القسمة ، فلا تجب فيها الزكاة . نصّ عليه أحمد ، في رواية صالح ، وابن منصور ، فقال : إذا احتسب يترك المضارب إذا حال الحول من حين احتسابه ؛ لأنه علم ما له في المال ، ولأنه إذا اتّسع بعد ذلك كانت الوضعية على صاحب المال . يعنى إذا اقتسما ؛ لأن القسمة في الغالب تكون عند المحاسبة ، فقول أحمد يدلّ على أنه أراد بالمحاسبة القسمة ؛ لقوله : إن الوضعية تكون على ربّ المال . وهذا إنما يكون بعد القسمة ، وهذا اختيار شيخنا<sup>(١)</sup> . واختار أبو الخطاب وجوب الزكاة فيها من حين ظهور الربح ، إذا كملت نصابا ، إلا إذا قلنا : إن الشركة تؤثر في غير الماشية ؛ لأن العامل يملك الربح بظهوره ، فإذا ملكه جرى في حول الزكاة ، ولأن من أصلنا أن الزكاة تجب في الصال والمعصوب وإن كان رجوعه مظنونا ، كذلك هذا .

الإنصاف  
الآجري ، اللهم إلا أن يصير المضارب شريكا ، فيكون حكمه حكم سائر الخلطاء . وقيل : يجوز ؛ لدخولهما على حكم الإسلام ، ومن حكمه ، وجوب الزكاة وإخراجها من المال . صحّحه صاحب « المستوعب » ، و « المحرر » . وأطلقهما في « المحرر » ، و « الفائق » .

**فائدة :** يلزم ربّ المال زكاة رأس ماله مع حصته من الربح ، ويتعقّد عليها الحول بالظهور . نصّ عليه . زاد بعضهم ، في أظهر الروايتين . قال في « الفروع » : وهو سهو قبل [ ١٩٣/١ ط ] قبضها . وفيه احتمال . ويختل سقوطها قبله لتزولها . انتهى . وأما حصّة المضارب إذا قلنا : لا يملكها

(١) انظر : المغنى ٢٦٠/٤ .

وَلَنَا ، أَنَّ الْمُضَارِبَ لَا يَمْلِكُ الرَّبِيعَ بِالظُّهُورِ عَلَى رِوَايَةٍ ، وَعَلَى رِوَايَةٍ يَمْلِكُهُ  
مِلْكًا غَيْرَ تَامٍّ ؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةٌ لِرَأْسِ الْمَالِ ، فَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْأَصْلِ ، أَوْ خَسِرَ  
فِيهِ ، أَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ ، لَمْ يَحْصُلْ لِلْمُضَارِبِ ، وَلِأَنَّهُ مَمْنُونٌ مِنَ التَّصَرُّفِ  
فِيهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ زَكَاةٌ ، كَمَا لِمُكَاتَبٍ . وَلِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ لَوْ كَانَ تَامًّا لاختَصَّ  
بِرَبِّحِهِ ، كَمَا لَوْ اقْتَسَمَا ثُمَّ خَلَطَا الْمَالَ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ  
[ ١٣٦/٢ ط ] مَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ مُضَارِبَةً ، فَرَبِحَ فِيهَا عِشْرِينَ ، ثُمَّ  
اتَّجَرَ فَرَبِحَ ثَلَاثِينَ ، فَإِنَّ الْخَمْسِينَ الَّتِي رَبِحَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَلَوْ تَمَّ مِلْكُهُ  
بِمَجَرَّدِ ظُهُورِ الرَّبِيعِ لَمَلَكَ مِنَ الْعِشْرِينَ الْأُولَى عَشْرَةٌ ، وَاخْتَصَّ  
بِرَبِّحِهَا ، وَهِيَ عَشْرَةٌ مِنَ الثَّلَاثِينَ ، وَكَانَتِ الْعِشْرُونَ الْبَاقِيَةُ بَيْنَهُمَا  
نِصْفَيْنِ ، فَيَصِيرُ لِلْمُضَارِبِ ثَلَاثُونَ . وَفَارَقَ الْمَقْصُوبَ وَالْبِضَاءُ ، فَإِنَّ  
الْمِلْكَ فِيهِ تَامٌّ ، وَإِنَّمَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

بالظُّهُورِ . فَلَا يَلْزَمُ رَبُّ الْمَالِ زَكَاةُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ  
الْقَاضِي ، وَالْأَكْثَرِينَ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي  
« نَيْصَارِهِ » عَنِ الْقَاضِي ، يَلْزَمُ رَبُّ الْمَالِ زَكَاةُهَا ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ الْعَامِلُ بِدُونِ  
الْقِسْمَةِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، فِي مَسْأَلَةِ الْمُزَارَعَةِ . وَحَكَاهُ  
فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَجْهًا . وَصَحَّحَهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ  
الْفِقْهِيَّةِ » : وَهُوَ ضَعِيفٌ . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي  
« شَرْحِهِ » ، لَكِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ .

فَائِدَةٌ : لَوْ أَدَّاهَا رَبُّ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مَالِ الْمُضَارِبَةِ ، فَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ ، وَإِنْ  
أَدَّاهَا مِنْهُ ، حُسِبَ مِنَ الْمَالِ وَالرَّبِيعِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَتَبِعَهُ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

وَمَنْ أَوْجَبَ الزَّكَاةَ عَلَى الْمُضَارِبِ ، فَإِنَّمَا يُوجِبُهَا عَلَيْهِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ مِنْ حِينِ تَبْلُغَ حِصَّتِهِ نِصَابًا أَوْ يَضُمُّهَا إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ ، أَوْ مِنَ الْأَثْمَانِ ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الشَّرْكَهَ تَوَثَّرَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، كَالَّذِينَ . وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ وَقَايَةَ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَمِنْ حُكْمِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ، وَإِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ .

**فصل :** وَإِنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفًا مُضَارِبَةً ، عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ رِبَحَ أَلْفَيْنِ ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةُ أَلْفَيْنِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عَلَيْهِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَهُ ، وَالرَّبْحَ «نَمَاءُ مَالِهِ» . وَلَبَّيْنَا ، أَنَّ حِصَّةَ الْمُضَارِبِ لَهُ دُونَ رَبِّ الْمَالِ ، لِأَنَّ لِلْمُضَارِبِ الْمُطَابَقَةَ بِهَا ، وَلَوْ أَرَادَ رَبُّ الْمَالِ دَفْعَ حِصَّتِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَالِ لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ زَكَاةُ مِلْكٍ غَيْرِهِ . وَقَوْلُهُ : «إِنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ» . قُلْنَا : إِلَّا أَنَّهُ لَغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةُ ، كَمَا لَوْ وَهَبَ نِتَاجَ سَائِمَتِهِ لَغَيْرِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُوْنَتِهِ ، فَكَانَتْ مِنْهُ ، كَمُوْنَةِ حَمْلِهِ ، وَيُحَسَّبُ مِنَ الرَّبْحِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ لِرَأْسِ الْمَالِ .

و « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرُهُمَا . فَيُنْقَضُ رُبْعُ عَشْرِ رَأْسِ الْمَالِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِي « الْمَغْنِيِّ » ، وَ « الشَّارِحِ » : يُحَسَّبُ مِنَ الرَّبْحِ فَقَطْ ، وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقِي . وَجَزَمَا بِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ وَقَايَةُ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : هِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ الْمَقْنَعُ لِمَا مَضَى .

٨٣٠ - مسألة : ( وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى ) الدَّيْنُ عَلَى صَرِيَّتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دَيْنٌ عَلَى مُعْتَرِفٍ بِهِ بِإِذِلِّهِ ، فَعَلَى صَاحِبِهِ زَكَاتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَيُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَابْنُ عُمرَ ، وَجَابِرٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالثَّوْرِيُّ ،

أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ كَدَنِيهِ . وَقِيلَ : إِنْ قُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الذِّمَّةِ . فَمِنْ الرُّبْحِ الْإِنْصَافِ وَرَأْسِ الْمَالِ . وَإِنْ قُلْنَا : فِي الْعَيْنِ . فَمِنْ الرُّبْحِ فَقَطْ .

قوله : وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ ، مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَا يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ . وَعَنْهُ ، يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ ، أَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : وَعَنْهُ ، يَلْزُمُهُ فِي الْحَالِ . وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

تنبيه : قَوْلُهُ : عَلَى مَلِيٍّ . مِنْ شَرْطِهِ ، أَنْ يَكُونَ بِإِذِلِّهِ .

فائدة : الْحَوَالَةُ بِهِ وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ ، كَالْقَبْضِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ جُعِلَ وَفَاءً فَكَالْقَبْضِ ، وَإِلَّا فَلَا .

قوله : زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى . يَعْنِي ، مِنَ الْأَحْوَالِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، سِوَاهُ قَصْدِ بَيِّقَاتِهِ الْفِرَارِ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ لَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « الْوَجِيز » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

وَقَتَادَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَخْذِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، أَشْبَهَ الْوَدِيعَةَ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عُمَرَ : لَيْسَ فِي الدِّينِ زَكَاةٌ . وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تَامٍّ ، فَلَمْ تَجِبْ زَكَاتُهُ ، كَعَرَضِ الْقَتَنِةِ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي الزِّنَادِ ، يُزَكِّيهِ إِذَا قَبِضَهُ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِلْكُهُ ، يَقْدِرُ عَلَى قَبْضِهِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ لِمَا مَضَى ، كَسَائِرِ

وَعَنْهُ ، يُزَكِّيهِ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَوْجُوبِهَا إِمَّا كَانَ الْأَدَاءُ ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيمَا مَضَى .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَزَكَاةٍ سَنِينَ ، وَلَوْ مَنَعَ التَّجْمِيلَ لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ ؛ لِقِيَامِ الْوُجُوبِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْأَدَاءُ رُخْصَةً . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَلَكَ مِائَةَ نَقْدًا ، وَمِائَةَ مُوَجَّلَةً ، زَكَّى التَّفَادَى لِتِمَامِ حَوْلِهِ ، وَزَكَّى الْمُوَجَّلَ إِذَا قَبِضَهُ . الثَّلَاثَةُ ، أَوَّلُ حَوْلِ الصَّدَاقِ ، مِنْ حِينِ الْعَقْدِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا ، مُسْتَقَرًّا كَانَ أَوْ لَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا عَوَضُ الْخُلْعِ وَالْأُجْرَةِ . وَعَنْهُ ، ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ مِنْ حِينِ الْقَبْضِ لَا قَبْلَهُ . وَعَنْهُ ، لَا زَكَاةَ فِي الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى يَقْبِضَ . فَيُثْبِتُ الْإِنْعِقَادَ وَالْوُجُوبَ قَبْلَ الْحَوْلِ . قَالَ الْمَجْدُ : بِالْإِجْمَاعِ ، مَعَ اخْتِمَالِ الْإِنْفِسَاخِ . وَعَنْهُ ، تَمْلِكُ قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفَ الصَّدَاقِ . وَكَذَا الْحُكْمُ خِلَافًا وَمَذْهَبًا فِي اغْتِبَارِ الْقَبْضِ فِي كُلِّ دَيْنٍ ، إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ مُقَابَلَةٍ مَالٍ ، أَوْ مَالٍ زَكَوِيَ عِنْدَ الْكُلِّ . كَمَوْصَى بِهِ ، وَمُورُوثٍ ، وَتَمَنٍ مَسْكَنٍ . وَعَنْهُ ، لَا حَوْلَ لِأُجْرَةٍ ، فَيُزَكِّيهِ فِي الْحَالِ كَالْمَعْدِنِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَيْدُهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِأُجْرَةِ الْعَقَارِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا ، نَظَرًا إِلَى كَوْنِهَا غَلَّةً أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ . وَعَنْهُ أَيْضًا ، لَا حَوْلَ لِمُسْتَفَادٍ .

أمواله ، ولا تجب عليه زكاته قبل قبضه ؛ لأنه دين ثابت في الذمة ، فلم يلزمه الإخراج قبل قبضه ، كالدين على المعسر ، ولأن الزكاة تجب على سبيل الموساة ، وليس من الموساة أن يخرج زكاة مال لا يتتبع به .

وذكرها أبو المعالي في من باع سمكا صاده بنصاب زكاة . فعلى الأول ، لا يلزمه الإخراج قبل القبض . الرابعة ، لو كان عليه دين من بهيمة الأنعام ، فلا زكاة ؛ لا بشرط السوم فيها ، فإن عيئت زكيت كغيرها . وكذا الذبة الواجبة ، لا تجب فيها الزكاة ؛ لأنها لم تتعين مالا زكويًا ؛ لأن الإبل في الذمة فيها أصل أو أحدها .

تنبيه : شمل قول المصنف : من صدق أو غيره . القرض ، ودين عروض التجارة . وكذا المبيع قبل القبض . جزم به المجذ وغيره ، فيزكيه المشتري ، ولو زال ملكه عنه ، أو زال ، أو انفسخ العقد ، بتلف مَطْعوم قبل قبضه . ويزكي المبيع بشرط الخيار ، أو في خيار المجلس من حكم له بملكه ، ولو فسخ العقد . ويزكي أيضًا دين السلم إن كان للتجارة ، ولم يكن أثمانًا . ويزكي أيضًا ثمن المبيع ورأس مال السلم قبل قبض عوضهم ، ولو انفسخ العقد . قال في « الفروع » : جزم بذلك جماعة . وقال في « الرعاة » : وإنما تجب الزكاة في ملك تام مقبوض . وعنه ، أو متميز لم يقبض . [ ١٩٤/١ ] ثم قال : قلت : وفيما صح تصرف ربه فيه قبل قبضه ، أو ضمنه بتلفه . وفي ثمن المبيع ، ورأس مال المسلم قبل قبض عوضهما ، ودين السلم إن كان للتجارة ، ولم يكن أثمانًا ، والمبيع في مدة الخيار قبل القبض ، روايتان . وللبيع إخراج زكاة مبيع فيه خيار منه ، فيبطل البيع في قدره ، وفي قيمته روايتان تفريق الصنفية ، وفي أيهما ثقبل .

قوله : وفي قيمة المخرج ، وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تيميم » . قلت : الصواب قول المخرج . فأمّا مبيع غير متعين ولا متميز فيزكيه

الشرح الكبير وأَمَّا الْمُسْتَوْدَعُ<sup>(١)</sup> ، فهو كالذي في يَدِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ<sup>(٢)</sup> نَائِبٌ عَنْهُ ، فَيَدُهُ كِيَدِهِ .

البائع . الخامسة ، كُلُّ ذَنْبٍ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَمْ يُتَعَوَّضْ عَنْهُ ، تَسْقُطُ زَكَاةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : هَلْ يُزَكِّيهِ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ أَسْقَطَهُ رَبُّهُ زَكَاهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَالْإِبْرَاءِ مِنَ الصَّدَاقِ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ : يُزَكِّيهِ الْمُبْرَأُ مِنَ الذَّنْبِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا زَكَاهَ عَلَيْهِمَا . وَهُوَ اِحْتِمَالٌ فِي « الْكَافِي » . وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ بِهِ عَوْضًا ، أَوْ أَحَالَ أَوْ اِحْتَالَ ، زَادَ بَعْضُهُمْ ، وَقُلْنَا : الْحَوَالَةُ وَفَاءٌ ، زَكَاهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَعَيْنٍ وَهَبَهَا . وَعَنْهُ ، زَكَاهُ التَّعْوِيزِ عَلَى الْمَدِينِ . وَقِيلَ فِي ذَلِكَ فِي الْإِبْرَاءِ : يُزَكِّيهِ رَبُّهُ إِنْ قَدَّرَ وَالْأَلْيَدَيْنِ . السَّادِسَةُ ، الصَّدَاقُ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ كَالَّذِينَ فِيهَا تَقَدَّمَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : سَقُوطُهُ كُلُّهُ لِاتِّفَاسِخِ النِّكَاحِ مِنْ جَهَّتَيْهَا كِاسْفَاقِهَا ، وَإِنْ زَكَتْ صَدَاقُهَا . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَقِيلَ : لَا يَنْعَقِدُ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ فِيهِ غَيْرُ تَامٍ . وَقِيلَ : مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيهَا قَبْلَ الدُّخُولِ . هَذَا إِذَا كَانَ فِي الذَّمَّةِ . أَمَّا إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا فَإِنَّ الْحَوْلَ يَنْعَقِدُ مِنْ حِينَ الْمِلْكِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَإِنْ زَكَتْ صَدَاقُهَا كُلُّهُ ، ثُمَّ تَنَصَّفَ بِطَلَاقٍ ، رَجَعَ فِيهَا بَقِيَ بِكُلِّ حَقِّهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِلَّا فَقِيَمَةُ حَقِّهِ . وَقِيلَ : يَرْجِعُ يَنْصِفُ مَا بَقِيَ ، وَيَنْصِفُ بَدَلَ مَا أُخْرِجَتْ . وَقِيلَ : يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَيَنْصِفُ قِيَمَةَ مَاءِ أَصْدَقِهَا يَوْمَ الْعَقْدِ أَوْ مِثْلَهُ ، وَلَا تُجْزِئُهَا زَكَاتُهَا مِنْهُ بَعْدَ طَلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ . وَقِيلَ : بَلَى ، عَنْ حَقِّهَا ، وَتَعَرَّمُ لَهُ يَنْصِفُ مَا أُخْرِجَتْ ، وَمَتَى لَمْ تَزَكَّهُ رَجَعَ يَنْصِفُهُ كَامِلًا ، وَتَزَكِّيهِ هِيَ . فَإِنْ تَعَذَّرَ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ لَا

(١) أى الوديعة .

(٢) من عنده الوديعة .



وَفِي الدِّينِ عَلَى غَيْرِ الْمَلِيءِ ، وَالْمَوْجَلِ ، وَالْمَجْحُودِ ،  
وَالْمَعْصُوبِ ، وَالضَّائِعِ ، رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ كَالَّذِينَ  
عَلَى الْمَلِيءِ ، وَالثَّانِيَّةُ ، لَا زَكَاةَ فِيهِ .

الشرح الكبير

٨٣١ - مسألة : ( وفي الدين على غير المليء ، والموجل ،  
والمجحود ، والمعصوب ، والضائع ، رواتان ) هذا الضرب الثاني ،  
وهو الدين على المماطل ، والمُعْصِر ، والمَجْحُودِ الذي لا يَبْتَنَ به ،  
والمَعْصُوبِ ، والضَّالِّ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الدِّينِ عَلَى الْمُعْصِرِ ، وفي ذلك كُلُّهُ  
رَوَاتَانِ ؛ ( إِحْدَاهُمَا ) لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ . وهو قول قتادة ، وإسحاق ،  
وأبي ثور ، وأهل العراق ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ، غيرُ قَادِرٍ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ  
بِهِ ، أَشْبَهَ الدِّينَ عَلَى الْمَكَاتِبِ . ( و ) الرَّوَايَةُ ( الثَّانِيَةُ ) يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ  
لِمَا مَضَى . وهو قول الثوري ، وأبي عبيد ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ

يَلْزَمُ الزَّوْجَ . وقال في « الرِّعَايَةِ » : يَلْزَمُهُ ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ .  
وقيل : أَوْ بِالذِّمَّةِ .

« فائدة : لو وهبت المرأة صداقها لزوجها ، لم تسقط عنها الزكاة . على  
الصحيح من المذهب . قاله القاضي وغيره . وعنه ، تجب على الزوج . وفي  
« الكافي » احتمال بعدم الوجوب عليها » .

قوله : وفي الدين على غير المليء ، والموجل ، والمجحود ، والمعصوب ،  
والضائع ، رواتان . وكذا لو كان على ماماطل ، أو كان المال مسروقاً ، أو  
موروثاً ، أو غيره ، جهله ، أو جهل عند من هو . وأطلقهما في « الفروع » ،

الله عنه ، أنه قال ، في الدَّيْنِ الْمَظْنُونِ : إِنْ كَانَ صَادِقًا [ ١٣٧/٢ ] فَلْيُزَكَّهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى . وعن ابن عباسٍ نحوه . رواهما أبو عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ مَالًا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، أَشْبَهَ الدَّيْنَ عَلَى الْمَلِيءِ ، وَلِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهِ تَامٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَسَيَّ عَنْدَ مَنْ أَوْدَعَهُ . وللشافعي قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ . وعن عُمرَ ابن عبد العزيز ، والحسن ، والليث ، والأوزاعي ، ومالك : يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ لِعَامٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي يَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنْ حَوْلٍ وَاحِدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا الْمَالُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَسَاوَى فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَوْ سُقُوطِهَا ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ حَصَلَ فِي يَدِهِ فِي كُلِّ الْحَوْلِ . قُلْنَا : هَذَا لَا يُؤَثِّرُ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ إِذَا وُجِدَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ مَنَعٌ ، كَتَقْصُرِ النَّصَابِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْعَرِيمِ يَجْحَدُهُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ، أَوْ فِيهِمَا .

و « الشَّرْح » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، كَالدَّيْنِ عَلَى الْمَلِيءِ ، فَجَبَّ الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا قَبَضَهُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « تَصْصِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَنَصَرَهَا أَبُو الْمَعَالَى .

(١) في : الأموال ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وأخرج ابن أبي شيبة حديث علي ، في : باب وما كان لا يستقر يعطيه اليوم ويأخذه إلى يومين فليزكه ، من كتاب الزكاة . المصنف ١٦٣ / ٣ .

**فصل :** وظاهر كلام أحمد ، أنه لا فرق بين الحال والمؤجل ؛ لأن البراءة تصح من المؤجل ، ولولا أنه مملوك لم تصح منه البراءة ، لكنه في حكم الذنن على المعسر ، لتعذر قبضه في الحال .

**فصل :** ولو أجز داره سنين بأربعين ديناراً ، ملك الأجرة من حين العقد ، وعليه زكاة الجميع إذا حال الحول ؛ لأن ملكه عليها تام ، بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات ، ولو كانت (١) جارية كان له وطؤها . وكونها يعرض الرجوع ، لانفساخ العقد لا يمنع وجوب الزكاة ، كالصداق قبل الدخول . ثم إن كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها ، وإن كانت ديناً فهي كالدين ، معجلاً أو مؤجلاً . وقال ابن أبي موسى : فيه رواية ، أنه يزكيه في الحال ، كالمعدن . والصحيح الأول ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (٢) . وكما لو ملكه بهبة ، أو ميراث ، أو نحوه . وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يزكها حتى يقبضها ويحول عليها حول ؛ بناءً على أن الأجرة إنما تستحق بانقضاء مدة الإجارة . وهذا يذكر في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

وقال : اختارها الخرقى ، وأبو بكر . وجزم به في « الإيضاح » ، والإنصاف ، و « الوجيز » . وجزم به جماعة في المؤجل ؛ وفقاً للأئمة الثلاثة ؛ لصحة الحوالة به والإبراء . وشمله كلام الخرقى . وقطع به في « التلخيص » ، و « المعنى » ، و « الكافي » . والرواية الثانية ، لا زكاة فيه بحال . صححها في « التلخيص »

(١) أى الأجرة .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من استفاد مالاً ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧١/١ من حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً .

**فصل :** ولو اشترى شيئاً بعشرين ديناراً ، أو أسلم نصاباً في شيء ، فحال الحول قبل أن يقبض المشتري المبيع ، أو المسلم فيه ، والعقد باق ، فعلى البائع والمسلم إليه زكاة الثمن ؛ لأن ملكه ثابت فيه ، فإن انفسخ العقد لتلف المبيع ، أو تعذر المسلم فيه ، وجب رد الثمن ، وزكاته على البائع والمسلم إليه .

**فصل :** والغنيمة يملك الغانمون أربعة أحماسها بانقضاء الحرب ، فإن كانت جنساً واحداً تجب فيه الزكاة ، كالأثمان والسائمة ، ونصيب كل واحدٍ منهم نصاب ، فعليه زكاته إذا انقضى الحول ، ولا يلزمه إخراج زكاته قبل قبضه ، كالدين على الملى . وإن كان دون النصاب فلا زكاة فيه ، إلا أن يكون أربعة أحماسها يبلغ النصاب ، فتكون خلطة ، ولا تصم إلى الخمس ؛ لأنه لا زكاة فيه . فإن كانت أجناساً ، كابل وبقر وغنم ، فلا زكاة على واحدٍ منهم ؛ لأن للإمام أن يقسم بينهم قسمة بحكم<sup>(١)</sup> ، فيعطى لكل واحدٍ منهم من أى أصناف المال شاء ، فمات ملكه على شيء معين ، بخلاف الميراث .

وغيره . وجزم به في « العمدة » في غير المؤجل ، ورجحها بعضهم . واختارها ابن شهاب ، والشيخ تقي الدين . وقدمه « ابن تميم » ، و « الفائق » . وقيل : تجب في المدفون في داره ، وفي الدين على المغير والمطائل . وجزم في « الكافي » بوجوبها في ودیعة ، جهل عند من هي . وعليه ، ما لا يؤمل رجوعه ؛ كالمسروق ، والمغصوب ، والمجحود ، لا زكاة فيه ، وما

(١) م : « تحكم » .

**فصل :** وقد ذَكَّرْنَا أَنَّ حُكْمَ الْمَالِ الْمَغْضُوبِ حُكْمُ الدَّيْنِ عَلَى الْمُعْسِرِ ، عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، فَإِنْ كَانَ سَائِمَةً ، وَكَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَ صَاحِبِهَا وَغَاصِبِهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِفَقْدَانِ الشَّرْطِ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا فَفِيهَا الزَّكَاةُ ، عَلَى الرِّوَايَةِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ . وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَ الْمَالِكِ ، سَائِمَةً عِنْدَ الْغَاصِبِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَرْضَ بِإِسَامَتِهَا ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ ، كَمَا لَوْ رَعَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّمَهَا . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ يُوجِبُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِكِ ، فَأَوْجَبَهَا مِنَ الْغَاصِبِ [ ١٣٧/٢ ظ ] ، كَمَا لَوْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا ، وَكَمَا لَوْ غَضِبَ بَذْرًا فَرَزَعَهُ ، وَجِبَ الْعُشْرُ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَ الْمَالِكِ ، مَعْلُوفَةً عِنْدَ الْغَاصِبِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِفَقْدَانِ الشَّرْطِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِي الزَّكَاةِ ، كَمَا لَوْ غَضِبَ اثْمَانًا فَصَاعَهَا حَلِيًّا . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ إِنَّمَا أَسْقَطَ الزَّكَاةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُؤَنَةِ ، وَلَا مُؤَنَةً عَلَيْهِ هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ السَّوْمَ

يُؤْمَلُ رَجُوعُهُ ، كَالدَّيْنِ عَلَى الْمُفْلِسِ ، أَوِ الْغَائِبِ الْمُتَقَطِّعِ خَبَرَهُ ، فِيهِ الزَّكَاةُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذِهِ أَقْرَبُ . وَعِنَهُ ، إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ يُؤَدِّي زَكَاتَهُ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَبِّهِ ، وَلِأَنَّ فِعْلَهُ الزَّكَاةَ . نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْمَجْهُودِ . ذَكَرَ هُمَا الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُزَكَّى ذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَجَزَمُوا بِهِ . وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ ، فِي « الْمُبْتَهَجِ » : إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ فِي الدَّيْنِ . وَقَبِضَهُ ، فَهَلْ يُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى أَمْ لَا ؟ عَلَى

شَرَطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَقَدْ فَقِدَ ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَنَقْصِ النَّصَابِ . قَوْلُهُ :  
 إِنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ . مَمْنُوعٌ ، إِنَّمَا الْمُحَرَّمُ الْعَصْبُ ، وَالْعَلْفُ تَصَرُّفٌ فِي  
 مَالِهِ بِإِطْعَامِهَا إِيَّاهُ ، وَلَا تَحْرِيمَ فِيهِ ، وَلِهَذَا لَوْ عَلَفَهَا عِنْدَ مَالِكِهَا ، لَمْ يُحَرَّمْ  
 عَلَيْهِ . وَمَا ذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ مِنْ خِفَةِ الْمُؤْنَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ الْخِفَةَ لَا  
 تُعْتَبَرُ بِنَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِمَقْطَعِهَا ، وَهُوَ السَّوْمُ ، ثُمَّ يَنْطَلُ مَا ذَكَرَاهُ  
 بِالْمَعْلُوفَةِ عِنْدَهُمَا جَمِيعًا ، وَيَنْطَلُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي بِمَا إِذَا عَلَفَهَا مَالِكُهَا عَلَفًا  
 مُحَرَّمًا ، أَوْ أَتْلَفَ شَاءَ مِنَ النَّصَابِ ، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَتَسْقُطُ بِهِ الزَّكَاةُ . وَأَمَّا  
 إِذَا غَصَبَ ذَهَبًا فَصَاغَهُ حَلِيًّا ، فَلَا يُشْبِهُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ فَاتٌ  
 بِهِ شَرَطُ الْوُجُوبِ ، وَالصِّيَاغَةُ لَمْ يَفُتْ بِهَا شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا  
 مُسْقِطَةً بِشَرَطِ كَوْنِهَا مُبَايَعَةً ، فَإِذَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً لَمْ يَوْجَدْ شَرَطُ الْإِسْقَاطِ ،  
 وَلِأَنَّ الْمَالِكَ لَوْ عَلَفَهَا عَلَفًا مُحَرَّمًا ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَلَوْ صَاغَهَا صِيَاغَةً  
 مُحَرَّمَةً ، لَمْ تَسْقُطْ ، فَافْتَرَقَا . وَلَوْ غَصَبَ حَلِيًّا مُبَايَعًا ، فَكَسَرَهُ ، أَوْ صَرَبَهُ  
 نَقْدًا ، وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْقِطَ لَهَا زَالَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ ،

رَوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : الْمَجْحُودُ . يَعْنِي ، سِوَاءَ كَانَ مَجْحُودًا بِإِطْنًا أَوْ ظَاهِرًا ، أَوْ ظَاهِرًا  
 وَبِإِطْنًا . هَذَا الْمَذْهَبُ . [ ١٩٤/١ ط ] وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقَيْدُهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ »  
 بِالْمَجْحُودِ ظَاهِرًا وَبِإِطْنًا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : ظَاهِرًا .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، لَوْ كَانَ بِالْمَجْحُودِ بَيِّنَةٌ ، وَقُلْنَا : لَا تَجِبُ فِي الْمَجْحُودِ . فَفِيهِ  
 هُنَا وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُمَا  
 الْقَاضِي ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجِبُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . جَزَمَ بِهِ الْمُجَدِّدُ فِي « شَرْحِهِ » .

كما لو غَصَبَ مَعْلُوفَةً فَأَسَامَهَا . ولو غَصَبَ عُرُوضًا ، فَاتَّجَرَ فِيهَا ، لَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التَّجَارَةِ شَرْطٌ ، وَلَمْ تُوجَدْ مِنَ الْمَالِكِ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ النِّيَّةِ شَرْطٌ ، وَلَوْ لَمْ يَتَوَّجَّعْ التَّجَارَةَ بِهَا عِنْدَ الْغَاصِبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ فِيهَا الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا وَاسْتَدَامَ النِّبَةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ بِغَضَبِهَا ، وَإِنْ نَوَى بِهَا الْغَاصِبُ الْقَنِيَّةَ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ أَوْ جَبْنَا الزَّكَاةَ ، فَعَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، فَضَمَّنَهُ ، كَتَلَفَهُ .

**فصل :** إِذَا ضَلَّتْ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّصَابِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ غُصِبَتْ ، فَتَقَصَّرَ النَّصَابُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ ضَلَّ جَمِيعُهُ أَوْ غُصِبَ ؛ لِأَنَّ كَمَالَ النَّصَابِ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ . لَكِنْ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَعَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمَوْجُودِ عِنْدَهُ . وَإِذَا رَجَعَ الضَّالُّ وَالْمَغْصُوبُ أَخْرَجَ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ جَمِيعُهُ .

وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَالثَّانِي ، لَا تَجِبُ . وَمِنْهَا ، لَوْ وَجَبَتْ فِي نِصَابٍ بَعْضُهُ دَيْنٌ عَلَى مُعْصِرٍ ، أَوْ غُصِبَ أَوْ ضَالٌّ وَنَحْوُهُ ، فَفِي وَجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَا يَدُهُ قَبْلَ قَبْضِ الدَّيْنِ وَالْعَصْبِ وَالضَّالِّ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ مَا يَدُهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . فَلَوْ كَانَتْ إِبْلًا خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، مِنْهَا خَمْسٌ مَغْصُوبَةٌ أَوْ ضَالَّةٌ ، أَخْرَجَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ بَنْتٍ مَخَاضٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَجِبُ حَتَّى يَقْبِضَ ذَلِكَ . فَعَلَى هَذَا الرَّجْحِ ، لَوْ كَانَ الدَّيْنُ عَلَى مَلِيٍّ ، فَوَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قُلْتُ :

**فصل :** وإن أسِرَ المَالُكَ لم تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، سَوَاءٌ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ أَوْ لَمْ يُحَلْ ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِي مَالِهِ نَافِذٌ ، يَصِحُّ بَيْنَهُ ، وَهَبْتُهُ ، وَتَوَكَّلْتُهِ فِيهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يُخْرِجُ فِيهِ وَجْهٌ ، أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، كَالْمَعْصُوبِ .

**فصل :** وإنِ ارْتَدَّ قَبْلَ مُضِيِّ الْحَوْلِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ (نَصَّ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَعَدَمُهُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ يُسْقِطُ الزَّكَاةَ ، كَالْمِلْكِ . وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ مُضِيِّ الْحَوْلِ ، اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدٌ . فَأَمَّا إِنْ ارْتَدَّ بَعْدَ الْحَوْلِ ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا النِّيَّةَ ، فَسَقَطَتْ بِالرَّدِّ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالرَّدِّ ، كَالدِّينِ . وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَا تَسْقُطُ أَيْضًا ، لَكِنْ لَا يُطَالَبُ بِفِعْلِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ ، وَلَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ ، فَإِذَا عَادَ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا ، وَالزَّكَاةُ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ ، وَيَأْخُذُهَا الْإِمَامُ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ ،

الْإِنْصَافِ الصَّوَابُ وَجُوبُ الْإِنْخِرَاجِ . وَمِنْهَا ، لَوْ قَبِضَ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ ، أَخْرَجَ زَكَاتَهُ وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ نَصَابًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَأَبَى طَالِبٍ ، وَابْنِ مَنْصُورٍ . وَقَالَ : يُخْرِجُ زَكَاتَهُ بِالْجِسَابِ وَلَوْ أَنَّهُ دَرَاهِمٌ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يَلْزِمُهُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمَقْبُوضُ نَصَابًا ، أَوْ يَصِيرُ مَا بِيَدِهِ مَا يَتِمُّ بِهِ نَصَابًا . وَمِنْهَا ، يُرْجَعُ



فَكَذَا هُنَا [١٣٨/٢] «يَأْخُذُهَا الْإِمَامُ مِنْ» مَالِهِ . فَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ أَخْذِهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَدَاؤها ؛ لِأَنَّهَا سَقَطَتْ بِأَخْذِ الْإِمَامِ ، كَسُقُوطِهَا بِالْأَخْذِ مِنَ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَتِّعِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَسْقُطَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَلَا تَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ . وَأَصْلُ هَذَا إِذَا أَخَذَتْ مِنَ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَتِّعِ قَهْرًا ، وَسَيَاتِي ذِكْرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ أَخَذَهَا غَيْرُ الْإِمَامِ ، أَوْ نَائِبُهُ ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ بِخِلَافِ نَائِبِ الْإِمَامِ . وَإِنْ أَدَاهَا فِي حَالِ رِدَّتِهِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْهُ ، لَكُونِهَا عِبَادَةٌ ، كَالصَّلَاةِ .

**فصل : وَحُكْمُ الصَّدَاقِ حُكْمُ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لِلْمَرْأَةِ فِي ذِمَّةِ الرَّجُلِ .** فَإِنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَإِذَا قَبِضَتْهُ أَدَّتْ لِمَا مَضَى ، وَإِنْ كَانَ عَلَى جَائِدٍ أَوْ مُعْسِرٍ فَعَلَى الرَّوَائِتَيْنِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ فِي الذِّمَّةِ ، فَهُوَ كَثْمَنِ مَبِيعِهَا ، فَإِنْ سَقَطَ نِصْفُهُ بِطُلَاقِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَقَبِضَتْ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ مَا قَبِضَتْهُ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَمْ تَتَعَوَّضْ عَنْهُ وَلَمْ تَقْبِضْهُ ، فَاشْتَبَهَ مَا تَعَذَّرَ قَبْضُهُ لِفَلَسٍ أَوْ جَحْدٍ . وَكَذَلِكَ لَوْ سَقَطَ الصَّدَاقُ كُلُّهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَانْفِصَاخِ النِّكَاحِ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهَا ، لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةُ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهَا

المُغْصُوبُ مِنْهُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالزَّكَاةِ لِنَقْصِهِ بِيَدِهِ كَتَلْفِهِ . وَمِنْهَا ، لَوْ غُصِبَ رَبُّ الْمَالِ بِأَسْرِ أَوْ حَبْسٍ . وَمُنْعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ ، لَمْ تَسْقُطْ زَكَاةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِتَفْوِذِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ . وَقِيلَ : تَسْقُطُ .

زكاته ؛ لأنَّ سُقُوطَهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتَيْهَا ، أَشْبَهَ الْمَوْهُوبَ . وكذلك كُلُّ  
 دَيْنٍ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْقَاطِ صَاحِبِهِ ، أَوْ أَيْسَ صَاحِبِهِ مِنْ  
 اسْتِيفَائِهِ . وَالْمَالُ الضَّالُّ إِذَا أَيْسَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ  
 مُوَاسَاةٌ ، فَلَا تَلْزِمُهُ الْمُوَاسَاةُ إِلَّا مِمَّا حَصَلَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ نِصَابًا ،  
 فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، ثُمَّ سَقَطَ نِصْفُهُ ، وَقَبِضَتِ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ  
 النِّصْفِ الْمَقْبُوضِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ فِيهِ ، ثُمَّ سَقَطَتْ مِنْ نِصْفِهِ لِمَعْنَى  
 اخْتِصَصَ بِهِ ، فَاخْتَصَّ السُّقُوطُ بِهِ . وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ  
 قَبِضْتَهُ كُلَّهُ ، زَكَّتَهُ لِدَلَالَةِ الْحَوْلِ . وَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ،  
 ثُمَّ قَبِضْتَهُ ، زَكَّتَهُ لِمَا مَضَى كُلَّهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَيْهَا  
 مَا لَمْ تَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ،  
 كَذَيْنِ الْكِتَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَيْنٌ يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَيُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى أَدَائِهِ ،  
 فَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَثَمَنِ الْمَبِيعِ ، بِخِلَافِ دَيْنِ الْكِتَابَةِ "فَإِنَّهُ لَا"  
 يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَلِلْمُكَاتَبِ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ أَدَائِهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُمْ عَلَيْهِ ؛  
 لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَنْ مَالٍ .

**فصل :** وَإِنْ قَبِضَتْ صَدَاقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ ،  
 فَرَزَكَّتَهُ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِهِ ، وَكَانَتِ الزَّكَاةُ  
 مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي لَهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ : يَرْجِعُ الزَّوْجُ بِنِصْفِ  
 الْمَوْجُودِ وَنِصْفِ قِيمَةِ الْمُخْرَجِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْكُلُّ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ

الشرح الكبير

قِيمَتِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَلَفَ الْبَعْضُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْقِيَمَةِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَلَفْ مِنْ شَيْءٍ . وَيُخَرِّجُ عَلَى هَذَا إِذَا تَلَفَ كُلُّهُ ، لَعَدَمَ إِمْكَانِ الرُّجُوعِ فِي الْعَيْنِ . وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا الْإِخْرَاجُ مِنَ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، وَالزَّكَاءُ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لَكِنْ يُخَرِّجُ الزَّكَاءُ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَقْتَسِمَانِهِ ، ثُمَّ تُخَرِّجُ الزَّكَاءَ مِنْ حِصَّتِهَا . فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ مَلَكَ النِّصْفَ مُشَاعًا ، وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ كَمَا لَوْ بَاعَتْ نِصْفَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ مُشَاعًا ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ دَيْنًا ، فَأَبْرَأَتِ الزَّوْجَ مِنْهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْحَوْلِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهَا الزَّكَاءُ ؛ لِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَبَضَتْهُ . وَالثَّانِيَةُ ، زَكَاتُهُ عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ مَا مَلَكَ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ لِهَذِهِ الرُّوَايَةِ [ ١٣٨/٢ ط ] لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُ ، ثُمَّ لَوْ مَلَكَ فِي الْحَالِ لَمْ يَقْتَضِ هَذَا وَجُوبَ زَكَاءِ مَا مَضَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاءُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّوْجِ . وَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَلَمْ تُقْبِضْ الدَّيْنَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ سَقَطَ بِغَيْرِ إِسْقَاطِهَا ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاءُ إِذَا قَبَضَتْهُ . وَكُلُّ دَيْنٍ عَلَى إِنْسَانٍ أَبْرَأَهُ صَاحِبُهُ مِنْهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْحَوْلِ عَلَيْهِ ،

الإنصاف

المقنع قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَاللَّقْطَةُ إِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا .

الشرح الكبير فحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّدَاقِ فيما ذَكَرْنَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا وَهَبَتِ الْمَرْأَةُ مَهْرَهَا لَزَوْجِهَا ، وَقَدْ مَضَى لَهُ عَشْرُ سِنِينَ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ كَانَ لَهَا . وَإِذَا وَهَبَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ مَالًا ، فَحَالَ الْحَوْلُ ، ثُمَّ ارْتَجَعَهُ الْوَاهِبُ ، فَالزَّكَاةُ عَلَى الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ . وَقَالَ فِي رَجُلٍ بَاعَ شَرِيكَهُ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِهِ ، لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ سَنَةٍ ، قَالَ : لَيْسَ عِنْدِي دِرَاهِمٌ فَأَقْلِبْنِي . فَأَقَالَه ، قَالَ : عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَه حَوْلًا .

٨٣٢ - مسألة : ( قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَاللَّقْطَةُ إِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا ) قَدْ ذَكَرْنَا فِي الْمَالِ الضَّائِعِ رَوَاتَيْنِ ، وَهَذَا مِنْهُ . وَعَلَى مُفْتَضَلِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الْمُلتَقِطَ لَوْ لَمْ يَمْلِكْهَا ، كَمَنْ لَمْ يُعْرِفْهَا ، فَإِنَّهُ لَا<sup>(١)</sup> زَكَاةَ عَلَى مُلتَقِطِهَا . وَإِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَاهَا لِلزَّوْمَانِ كُلِّهِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَاشِيَةً فَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَ الْمُلتَقِطِ ، فَإِنْ عَلَفَهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَى صَاحِبِهَا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَغْصُوبِ .

الإنصاف قوله : قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَاللَّقْطَةُ إِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا . اللَّقْطَةُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ بِهَا رَبُّهَا ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَالِ الضَّائِعِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ خِلَافًا وَمَذْهَبًا . وَعِنْدَ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا إِذَا وَجَدَهَا رَبُّهَا لِلْحَوْلِ التَّعْرِيفِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الْخِرَقِيُّ ؛ تَأَكِيدًا لِلْجَوَابِ الزَّكَاةَ فِيهَا ذَكَرَهُ .

(١) سقط من : م .

**فصل :** وزكاتها بعد الحَوْلِ الأوَّلِ على الْمُلتَقِطِ ، في ظاهرِ المَذْهَبِ ؛ لأنَّ اللَّقْطَةَ تَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ حُكْمًا<sup>(١)</sup> كَالْمِيرَاثِ ، فَتَقْصِيرُ كَسَائِرِ مَالِهِ ، يَسْتَقْبَلُ بِهَا حَوْلًا . وَعِنْدَ أَيْ خَطَابٍ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا حَتَّى يَخْتَارَ ذَلِكَ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِهِ . وَحَكَى الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ ، أَنَّ الْمُلتَقِطَ إِذَا مَلَكَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، أَوْ قِيمَتُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلِيَّةً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا تَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ ، فَمَنْعَ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الدِّيُونِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهَا لِمَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ عَلَيْهَا ، وَلِصَاحِبِهَا أَخَذَهَا مِنْهُ مَتًى وَجَدَهَا . وَالْمَذْهَبُ الأوَّلُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي يُفْضِي إِلَى ثُبُوتِ مُعَاوَضَةٍ فِي حَقِّ مَنْ لَا وِلَايَةَ عَلَيْهِ ، بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلَا اخْتِيَارِهِ ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيرَاثُ وَالْوَصِيَّةُ ، كَسَائِرِ الدِّيُونِ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ . وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ يَطْلُبُ بِمَا وَهَبَهُ الْأَبُ لَوْلَدِهِ ، وَبَنَصْفِ الصَّدَاقِ ، فَإِنَّ لَهَا اسْتِزْجَاعَهُ ، وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ .

**فوائد :** إِذَا مَلَكَ الْمُلتَقِطُ اللَّقْطَةَ ، بَعْدَ الْحَوْلِ ، اسْتَقْبَلُ بِهَا حَوْلًا وَزَكَّى . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَدِينٌ بِهَا . وَحَكَى عَنِ الْقَاضِي ، لَا زَكَاةَ فِيهَا ، نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مَلَكَهَا مَضْمُونَةً عَلَيْهِ بِعَثَلِهَا ، أَوْ قِيمَتِهَا ، فَهِيَ دَيْنٌ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ . انْتَهَى . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، لَكِنْ نَظَرٌ إِلَى عَدَمِ اسْتِقْرَارِ الْمِلْكِ فِيهَا . انْتَهَى . فَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ لَوْ مَلَكَ قَدَرٌ مَا يَقَابِلُ قَدَرِ

المقنع وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النَّصَابَ ، إِلَّا فِي الْمَوَاشِي وَالْحُبُوبِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ .

الشرح الكبير

٨٣٣ - مسألة : ( وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النَّصَابَ ، إِلَّا فِي الْمَوَاشِي وَالْحُبُوبِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَهِيَ الْأَثْمَانُ ، وَغَرُوضُ التَّجَارَةِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ رَبِيعَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ أُمِّ سُلَيْمَانَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ : لَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّهُ خُرٌ مُسْلِمٌ مَلَكَ نِصَابًا حَوْلًا ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، كَمَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ

الإنصاف

عَوَضُهَا ، زَكَّى . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَا ؛ لَعَدَمِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ لَهَا . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ . وَإِذَا مَلَكَهَا الْمُتَقَطُّ وَزَكَّاهَا ، فَلَا زَكَاةَ إِذْنًا عَلَى رَبِّهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، بَلَى . وَهَلْ يَزَكِّيها رَبُّهَا حَوْلَ التَّغْرِيفِ أَوْ بَعْدَهُ ، إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا الْمُتَقَطُّ ؟ فِيهِ الرَّوَائِثَانِ فِي الْمَالِ الضَّالِّ . وَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ اللَّقْطَةُ ، وَقُلْنَا : لَهُ أَنْ يَصَدَّقَ بِهَا ، لَمْ يَضْمَنْ حَتَّى يَخْتَارَ رَبُّهَا الضَّمَانَ ، فَتَثَبَّتْ جِنْتُهُ فِي ذِمَّتِهِ ؛ كَذَيْنٍ تَجَدَّدَ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الْمُتَقَطُّ زَكَاةَهَا عَلَيْهِ مِنْهَا ، ثُمَّ أَخَذَهَا رَبُّهَا ، رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَخْرَجَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُرْجَعُ عَلَيْهِ ، إِنْ قُلْنَا : لَا يَلْزَمُ رَبُّهَا زَكَاةَهَا . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : لَوْ جُوبِهَا عَلَى الْمُتَقَطِّ إِذْنًا .

قوله : وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النَّصَابَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، إِلَّا مَا

ذَيْنَ فَلَئُوْدَهُ ، حَتَّى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ » <sup>(١)</sup> ، وَفِي لَفْظٍ : مَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فَلْيَقْضِ دَيْنَهُ ، وَلْيُزَكِّ <sup>(٢)</sup> بَقِيَّةَ مَالِهِ . قَالَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرُوهُ ، فَدَلَّ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ . وَرَوَى أَصْحَابُ مَالِكٍ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عِمْرَانَ ، عَنْ شُجَاعٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ » <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ [ ١٣٩/٢ ] أَغْنِيَاءِكُمْ فَأَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِكُمْ » <sup>(٤)</sup> . فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وَهَذَا مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ ، فَيَكُونُ فَقِيرًا ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ لِلْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » <sup>(٥)</sup> . فَأَمَّا مَنْ لَا ذَيْنَ عَلَيْهِ فَهُوَ

اسْتَنْتَى . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يَمْنَعُ الذَّيْنُ الزَّكَاةَ مُطْلَقًا . وَعَنْهُ ، يَمْنَعُ الذَّيْنُ الْحَالَ خَاصَّةً . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَغَيْرِهِ .

(١) الأموال ٤٣٧ . كأُخْرِجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الزَّكَاةِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ٢٥٣/١ .

(٢) فِي النِّسْخِ : « وَلْيُزَكِّ » وَالتَّبَيُّنُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٣) لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ .

وَانْظُرْ : الْفَقْلَ عَنْ مَالِكٍ وَالْيَثَّ وَأَهْلَ الرَّأْيِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فِي الْأَمْوَالِ ٤٣٨ .

(٤) تَقْدِمْ مَعْنَاهُ فِي حَدِيثِ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ مُعَادًا إِلَى الْيَمَنِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٩١ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ ، مِنْ كِتَابِ النِّفَقَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٩/٢ ، ٨١/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٧١٧/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٩٠/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنْ الْمَسْأَلَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا . مِنْ أَبْوَابِ الزَّهْدِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ =

غَنِيٌّ يَمْلِكُ<sup>(١)</sup> النَّصَابَ ، فهو بخلاف هذا . يُحَقِّقُ هذا أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ مُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ ، وَشُكْرًا لِلنِّعْمَةِ الْغَنَى ، وَالْمَدِينُ مُحْتَاجٌ إِلَى قَضَاءِ ذَنْبِهِ كحَاجَةِ الْفَقِيرِ أَوْ أَشَدَّ ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَعْطِيلُ حَاجَةِ الْمَالِكِ<sup>(٢)</sup> لِدَفْعِ حَاجَةِ غَيْرِهِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ يَمَنْ تَعُولُ »<sup>(٣)</sup> . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَوْجَلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنَّ الْمَوْجَلَ لَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَالَبٍ بِهِ فِي الْحَالِ .

**فصل :** فَأَمَّا الْأَمْوَالُ الظَّاهِرَةُ وَهِيَ الْمَوَاشِي ، وَالْحُبُوبُ ، وَالثَّمَارُ ، فَفِيهَا رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الدَّيْنَ يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

قوله : إِلَّا فِي الْحُبُوبِ وَالْمَوَاشِي فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَمْتَنِعُ أَيْضًا . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى :

= ١٩٣/٣ ، ٢٠٧/٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ أَيْتِمَا الْعَالِيَا ، وَبَابِ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَبَابِ أَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٤٦/٥ ، ٥٢ . وَالِدَارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ يَسْتَحِبُّ لِلرَّجُلِ الصَّدَقَةَ ، وَبَابِ فَضْلِ الْيَدِ الْعَالِيَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٨٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/٢ ، ١٥٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٣٣٠/٣ ، ٣٤٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٣٤ ، ٢٦٢/٥ .

(١) فِي م : يَمْلِكُ .

(٢) فِي م : الْمَلِكُ .

(٣) أَخْرَجَهُ بِمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النِّفْقَةِ بِالنَّفْسِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٩٣/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ أَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٥٢/٥ ، ٢٦٧/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٣٠٥ ، ٣٦٩ . وَقَوْلُهُ : « اِبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى » الْمَتَّقِمِ .



الشرح الكبير

قال أحمد، في رواية إسحاق بن إبراهيم: يَتَدَرَّى بِالْذِّينِ فَيَقْضِيهِ، ثُمَّ يَنْظُرُ مَا بَقِيَ عَنْهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ النَّفَقَةِ فَيُزَكِّيهِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ، ذِيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، صَدَقَةً فِي إِبِلٍ، أَوْ بَقَرٍ، أَوْ غَنَمٍ، أَوْ زَرْعٍ. وهذا قول عطاء، والحسن، والنخعي، وسليمان بن يسار، والثوري، والليث، وإسحاق. والرواية الثانية، لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِيهَا. وهو قول مالك، والأوزاعي، والشافعي. وروى عن أحمد أنه قال: قد اختلف ابن عمر وابن عباس، فقال ابن عمر: يُخْرِجُ مَا اسْتَدَانَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ وَأَهْلِهِ، وَيُزَكِّي مَا بَقِيَ. وقال الآخر: يُخْرِجُ مَا اسْتَدَانَ (أَوْ أَنْفَقَ) عَلَى ثَمَرَتِهِ، وَيُزَكِّي مَا بَقِيَ (١). وإليه أذهب، أن لَا يُزَكِّي مَا أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ، وَيُزَكِّي مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ إِذَا جَاءَ فَوَجَدَ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا، لَمْ يَسْأَلْ

هذا الصحيح من مذهب أحمد. قلت: اختاره أبو بكر، والقاضي، وأصحابه، الإنصاف والخلواني، وابن الجوزي، وصاحب «الفائق»، وغيرهم. وجزم به في «العمدة». وقدمه في «المستوعب»، و«الفروع». وصححه في «تصحيح المحرر». وأطلقهما في «الشرح»، و«المحرر»، و«الرعايتين»، و«الحاويتين». وعنه، يَمْنَعُ مَا اسْتَدَانَهُ لِلنَّفَقَةِ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ كَانَ ثَمَنَهُ، وَلَا يَمْنَعُ مَا اسْتَدَانَهُ لِمُوتِهِ نَفْسِهِ، أَوْ أَهْلِهِ. قال الزركشي: فعلى رواية عدم المنع، ما لَزِمَهُ مِنْ مُوتَةِ الزَّرْعِ مِنْ أَجْرَةِ حَصَادٍ، وَكَرَاءِ أَرْضٍ وَنَحْوِهِ يَمْنَعُ. نص عليه. وذكره ابن أبي موسى. وقال: رواية واحدة. وتبعه صاحب

(١ - ١) سقط من الأصل.

(٢) أخرجه البيهقي، في: باب الدين مع الصدقة، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٤ / ١٤٨.

أى شيء على صاحبها من الدين ، وليس المال هكذا . فظاهر ذلك أن هذه رواية ثالثة ، وهو أنه لا يمنع الدين الزكاة في الأموال الظاهرة ، إلا في الزروع والثمار ، فيما استدانه للإنفاق عليها خاصة . وهذا ظاهر كلام الخرقي . وقال أبو حنيفة : الدين الذى تتوجه به المطالبة يمنع في سائر الأموال ، إلا الزروع والثمار . بناءً منه على أن الواجب فيها ليس بصدقة . والفرق بين الأموال الباطنة والظاهرة أن تعلق الزكاة بالظاهرة آكد ، لظهورها ، وتعلق قلوب الفقراء بها ، ولهذا يشرع إرسال السعاة لأخذها من أزبائها ، وقد كان النبي ﷺ يبعث السعاة فيأخذون الصدقات من أزبائها ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولم يأت عنهم أنهم طالبوا أحداً بصدقة الصامت ، ولا استكروهه عليها ، إلا أن يأتى بها طوعاً ، ولأن السعاة يأخذون زكاة ما يجدون ، ولا يسألون عما على صاحبها من الدين ، فدل على أنه لا يمنع زكاتها ، ولأن تعلق الأطماع من الفقراء بها أكثر ، والحاجة إلى حفظها أوفر ، فتكون الزكاة فيها أوكد .

« التلخيص » . وحكى أبو البركات رواية ؛ أن الدين لا يمنع في الظاهر [ ١٩٥/١ ر ] مطلقاً . قال الشيخ تقي الدين : لم أجدها نصاً عن أحمد . انتهى . وعنه ، يمنع ، خلا الماشية . وهو ظاهر كلام الخرقي .

فوائد ؛ الأولى ، في الأموال ، ظاهرة وباطنة . فالظاهرة ، ما ذكره المصنف من الحبوب والماشى ، وكذا الثمار . والباطنة ، كالأثمان ، وقيمة غروض التجارة . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأكثر . وقال أبو الفرج الشيرازي : الأموال الباطنة ، هى الذمب والفضة فقط . انتهى . وهل المعين من

**فصل :** وإنما يَمْنَعُ الدَّيْنُ الزَّكَاةَ إذا كان يَسْتَعْرِقُ النَّصَابَ أو يَنْقُصُهُ ، ولا يَجِدُ ما يَقْضِيهِ به سِوَى النَّصَابِ ، أو ما لا يُسْتَعْنَى عنه ، مثل أن يَكُونَ له عَشْرُونَ مِثْقَالًا ، وعليه مِثْقَالٌ أو أَقْلٌ ، مِمَّا يَنْقُصُ به النَّصَابُ إذا قَضَاهُ ، ولا يَجِدُ له قِضَاءً مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فإن كان لا يَنْقُصُ به النَّصَابُ أَسْقَطَ مِقْدَارَ الدَّيْنِ ، وأُخْرِجَ زَكَاةَ الباقي ، فإن كان له ثَلَاثُونَ مِثْقَالًا ، وعليه عَشْرَةٌ ، فعليه زَكَاةُ الْعِشْرِينَ . وإن كان عليه أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ ، فلا زَكَاةَ عليه . وكذلك لو أن له مائةً مِنَ الْعَنَمِ ، وعليه ما يُقَابِلُ سِتِّينَ ، فعليه زَكَاةُ الْأَرْبَعِينَ . وإن قَابَلَ إِحْدَى وَسِتِّينَ ، فلا زَكَاةَ عليه ؛ لَأَنَّهُ يَنْقُصُ النَّصَابَ ، وإن كان له مالان مِنْ جِنْسَيْنِ ، وعليه دَيْنٌ جَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةٍ ما يَقْضِي مِنْهُ ، فلو كان عليه خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَهُ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ ، فإن كانت عليه سَلَمًا أو دِيَّةً أو نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُقْضَى [ ١٣٩/٢ ط ] بِالْإِبِلِ ، جَعَلَتِ الدَّيْنَ فِي مُقَابَلَتِهَا ، وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الدَّرَاهِمِ ، فإن كان أَتْلَفَهَا ، جَعَلَتْ قِيَمَتَهَا فِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ ؛ لِأَنَّهَا تُقْضَى مِنْهَا ، وإن كانت قَرْضًا ،

الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، أو الْبَاطِنَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ رَازِي ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَالثَّانِي ، هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالْأَثْمَانِ ، وَقِيَمَةِ غُرُوضِ التَّجَارَةِ . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » <sup>(١)</sup> : الْأَمْوَالُ الظَّاهِرَةُ ؛ السَّائِمَةُ ، وَالْحُبُوبُ ، وَالتَّمَارُ . قَالَ فِي « الْفَاتِيحِ » : وَتَمْنَعُ فِي الْمَعْدِنِ . وَقِيلَ : لَا . الثَّانِيَةُ ، لَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ خُمْسَ الرُّكَازِ .

خُرَجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِيمَا يُقْضَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ إِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ ، فَضَلَّتْ مِنْهَا فَضْلَةٌ تَنْقُصُ النَّصَابَ الْآخَرَ ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْآخَرِ ، لَمْ يُفْضَلْ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَرَجُلٍ لَهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ وَخَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَلَيْهِ سِتٌّ مِنَ الْإِبِلِ قِيمَتُهَا مَائَتَا دِرْهَمٍ ، إِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمَائَتَيْنِ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ يَنْقُصُ نَصَابَ السَّائِمَةِ ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبِلِ فَضَلَّ مِنْهَا بَعِيرٌ يَنْقُصُ نَصَابَ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كَانَتْ بِالْعَكْسِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مَائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا ، وَلَهُ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسٌ أَوْ أَكْثَرُ تُسَاوِي الدِّينَ أَوْ تَفْضُلُ عَلَيْهِ ، جَعَلْنَا الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ الْإِبِلِ هَهُنَا ، وَفِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَقْضَى بِهِ الدِّينَ سِوَى النَّصَابِ .

بَلَا يُزَاع . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ تَعَلَّقَ بَعْدَ تَجَارَةِ أَرْضٍ جِنَايَةٍ ، مَنَعَ الزَّكَاةَ فِي قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ جَبْرًا لَا مُوَاسَاةَ ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ . وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ كَالدِّينِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » فِي « حَوَاشِيهِ » . الرَّابِعَةُ ، لَوْ كَانَ لَهُ عَرَضٌ قَنِينَةٌ يُبَاعُ لَوْ أَفْلَسَ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ، جُعِلَ فِي مُقَابَلَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ، وَزَكَّى مَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَنَصَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، اعْتِبَارًا بِمَا فِيهِ الْحِظُّ لِلْمَسَاكِينِ . وَعَنْهُ ، يُجْعَلُ فِي مُقَابَلَةِ مَا مَعَهُ وَلَا يُزَكَّى . صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْحَوَاشِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « الْفَاتِي » . وَيَتَّبِعِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، مَا إِذَا كَانَ بِيَدِهِ أَلْفٌ ، وَلَهُ أَلْفٌ دَيْنًا عَلَى مَلِيٍّ ، وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا ؛ فَإِنَّهُ يَزَكَّى مَا مَعَهُ عَلَى الْأُولَى لَا الثَّانِيَةَ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَ فِي « الْفَاتِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » هُنَا ، جُعِلَ الدِّينُ مُقَابِلًا لِمَا فِي يَدِهِ . وَقَالُوا : نَصَّ عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالُوا : أَوْ قِيلَ : مُقَابِلًا لِلدِّينِ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ كَانَ

وكذلك إن كان عليه مائة درهم ، وله مائتا درهم وتِسْعُ مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبِلِ ، لَمْ يَنْقُصْ نَصَابُهَا ؛ لَكُنْ الْأَرْبَعُ الزَّائِدَةُ عَنْهُ تُسَاوِي الْمِائَةَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ سَقَطَتْ الزَّكَاءُ مِنْهَا ، جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبِلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَأَنَّ ذَلِكَ أَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ . ذَكَرَ الْقَاضِي نَحْوَ هَذَا ، فَقَالَ : إِذَا كَانَ النَّصَابَانِ زَكَوِيَيْنِ ، جَعَلْتُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ مَا الْحَظُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ لَا زَكَاةَ فِيهِ وَالْآخَرُ فِيهِ الزَّكَاءُ ،

لَهُ عَرَضُ تِجَارَةٍ بِقَدْرِ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِ ، وَمَعَهُ غَيْرُ بَقْدَرِ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَرَضِ ، وَيُزَكِّي مَا مَعَهُ مِنَ الْعَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْمُروُذِيِّ ، وَأَيُّ الْحَارِثِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ فِيمَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ الزَّكَوِيُّ جِنْسُ الدِّينِ ، جُعِلَ فِي مُقَابَلَتِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الزَّائِدِ رِوَايَةً . وَتَابَعَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَلَا اغْتَبِرَ الْأَحْظُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ الْأَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ مُطْلَقًا ؛ فَمَنْ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرَ ، قِيمَتُهَا مِائَتَا دِرْهَمٍ ، جَعَلَ الدَّنَانِيرَ قِبَالَ دَيْنِهِ ، وَزَكَّى مَا مَعَهُ . وَمَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً وَعَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَدَيْنُهُ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا ، جَعَلَ قِبَالَ دَيْنِهِ الْقَتَمَ ، وَزَكَّى شَاتَيْنِ . السَّادِسَةُ ، دَيْنُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، يَمْنَعُ الزَّكَاءَ بِقَدْرِهِ فِي مَالِهِ ، دُونَ الضَّامِنِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، خِلَافًا لِأَيِّ الْمَعَالِي . السَّابِعَةُ ، لَا تَجِبُ الزَّكَاءُ فِي الْمَالِ الَّذِي حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي لِلْفُرَمَاءِ ، كَالْمَالِ الْمُغْصُوبِ ، تَشْبِيهًا لِلْمَنْعِ الشَّرْعِيِّ بِالْمَنْعِ الْحِسِّيِّ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقَالَ الْأَرْجِيُّ فِي « النَّهَائَةِ » :

كَرْجُلٍ عَلَيْهِ مائتا دِرْهَمٍ ، وَلِهَ مِثْلُهَا ، وَغُرُوضٌ لِلْقُنْيَةِ تُسَاوِي مَائَتَيْنِ ،  
فَقَالَ الْقَاضِي : يَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ الْغُرُوضِ . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ،  
وَأَبَى عُبَيْدٌ . قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَائَتَيْنِ  
زَائِدَةٍ عَنْ مَبْلَغِ دَيْنِهِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ جَمِيعُ مَالِهِ جِنْسًا  
وَاحِدًا . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ  
مَا يَقْضَى مِنْهُ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ أَلْفٌ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ وَلِهَ غُرُوضٌ  
بِأَلْفٍ : إِنْ كَانَتْ الْغُرُوضُ لِلتَّجَارَةِ زَكَاتُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ التَّجَارَةِ فَلَيْسَ  
عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَيُحْكِي عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ؛ لِأَنَّ  
الدِّينَ يَقْضَى مِنْ جَنْبِهِ عِنْدَ التَّشَاخُّ ، فَجَعَلَ الدِّينَ فِي مُقَابَلَتِهِ أَوْلَى ، كَمَا لَوْ  
كَانَ النَّصَابَانِ زَكَوَيَيْنِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَحْمَدَ

هَذَا بَعِيدٌ ، بَلْ لِلْحَاقِقِ بِمَالِ الدُّيُونِ أَقْرَبُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالَى . وَظَاهِرُ  
« الْفُرُوعِ » ، إِطْلَاقُ الْخِلَافِ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الْمَالُ سَائِمَةً زَكَاتُهَا ، لِحُصُولِ  
النَّمَاءِ وَالتَّاجِرِ مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالَى : إِنْ قَضَى  
الْحَاكِمُ دُيُونَهُ مِنْ مَالِهِ ، وَلَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ ، فَهُوَ الَّذِي مَلَكَ نَصَابًا وَعَلَيْهِ  
دَيْنٌ . قَالَ : وَإِنْ سَمَّى لِكُلِّ غَرِيمٍ بَعْضَ أَغْيَانِ مَالِهِ ، فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ ، مَعَ بَقَاءِ  
مِلْكِهِ ؛ لِضَعْفِهِ بِتَسْلِيطِ الْحَاكِمِ لِغَرِيمِهِ عَلَى أَخْذِ حَقِّهِ . انْتَهَى . وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ  
وُجُوبِهَا ، لَمْ تَنْقُطِ الزَّكَاتُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَنْقُطُ إِنْ كَانَ قَبْلَ  
تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ . قَالَ فِي « الْحَوَاشِي » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَلَا  
يَمْلِكُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ ؛ لِانْقِطَاعِ تَصَرُّفِهِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَالَ ابْنُ

(١) فِي م : عَنْهُ .

(٢) فِي : الْمَعْنَى ٢٦٧/٤ .

الشرح الكبير

ههنا على ما إذا كان العرضُ تَعَلَّقَ به حاجته الأصيلية ، ولا فَضْلَ فيه عن حاجته ، فلا يُلْزَمُهُ صَرْفُهُ فِي وَفَاءِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ أَهَمُّ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ الْمُعَدِّ لِلْإِسْتِعْمَالِ ، وَيَكُونُ قَوْلُ الْقَاضِي مَحْمُولًا عَلَى مَنْ كَانَ الْعَرَضُ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَالِكٌ لِنِصَابِ فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ نِصَابَانِ زَكَوَيَانِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِمَا ، وَلَا يُقْضَى مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَإِنَّكَ تَجْعَلُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا الْحِطُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ .

٨٣٤ - مسألة : ( وَالْكَفَّارَةُ كَالَّذِينَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ) دَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى كَالْتَذَرِ وَالْكَفَّارَةِ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْنَعُ الزَّكَاةَ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ يَجِبُ قَضَاؤُهُ ، فَهُوَ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « دَيْنُ اللَّهِ

تَمِيمٌ : وَالْأَوَّلَى أَنْ يَمْلِكَ ذَلِكَ كَالرَّاهِنِ . وَهُمَا وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهَا . وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ . وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِالزَّكَاةِ ، وَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَأَبُو الْمَعَالِي . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، يُقْبَلُ ، كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ الْعَرِيمُ . وَيَأْتِي زَكَاةُ الْمُزْهُونِ فِي قَوَائِدِ الْخِلَافِ الْآتِي [ ١٩٥/١ ظ ] آخِرَ

الباب

قوله : وَالْكَفَّارَةُ كَالَّذِينَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَحَكَاهُمَا أَكْثَرُهُمْ رَوَاتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،

أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى «<sup>(١)</sup>». وَالْآخَرُ ، لَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ آكَدُ مِنْهُ لَتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ ، فَهِيَ كَأَرْشِ الْجِنَايَةِ ، وَيُفَارِقُ دَيْنَ الْآدَمِيِّ ، لِتَأَكُّدِهِ ، وَتَوَجُّهِهِ الْمُطَابَقَةِ بِهِ . فَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ ، فَقَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِذِهِ الْمَائَتَى دِرْهَمٍ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ . [ ١٤٠/٢ ] فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُخْرِجُهَا ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ آكَدُ لَتَعَلُّقِهِ بِالْعَيْنِ ، وَالزَّكَاةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ زَكَاةُهَا ، وَتُجْزَأَ الصَّدَقَةُ بِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَنْوِي الزَّكَاةَ بِقَدْرِهَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَقَةً مُجْزِئَةً عَنِ الزَّكَاةِ وَالنَّذْرِ ؛ لَكَوْنِ الزَّكَاةِ صَدَقَةً ، وَبَاقِيهَا يَكُونُ صَدَقَةً لِنَذَرِهِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ

و « الْمُحَرَّرِ » ، إِذَا لَمْ يَمْنَعْ دَيْنَ الْآدَمِيِّ الزَّكَاةَ ، فَدَيْنُ اللَّهِ ، مِنْ الْكُفَّارَةِ وَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ ، وَدَيْنُ الْحَجِّ وَنَحْوِهِ ، لَا يَمْنَعُ بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَإِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ ، فَهَلْ يَمْنَعُ دَيْنُ اللَّهِ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ كَالَّذِينَ الذِي لِلْآدَمِيِّ : وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَاتَّبَاعِهِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ لُبَّانٍ فِي « خِلَافِهِ » فِي الْكُفَّارَةِ ، وَالْخَرَاجِ . وَقَالَ : نَصْرٌ عَلَيْهِ . وَهُوَ الذِي اخْتَجَّ بِهِ الْقَاضِي فِي الْكُفَّارَةِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ .

فَالثَّانِي ، إِحْدَاهُمَا ، النَّذَرُ الْمُطْلَقُ وَدَيْنُ الْحَجِّ وَنَحْوُهُ كَالْكُفَّارَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَالْخَرَاجُ مِنْ دَيْنِ اللَّهِ . وَتَابَعَهُ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ لُبَّانٍ ، وَغَيْرُهُمَا . فَبِهِ الْخِلَافُ فِي الْحَاقِقِ بِدْيُونِ الْآدَمِيِّينَ . وَأَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فَقَدَّمَ الْخَرَاجَ عَلَى الزَّكَاةِ . وَقَالَ الشَّيْخُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٠ ..

(٢) في الأصل : « أَنْ » .



ببعضها ، وكان ذلك البعض قَدْرَ الزكاة أو أَكْثَرَ ، فعلى هذا الاختِمال يُخْرِجُ المَنْدُورَ ، وَيَتَوَى الزكاة بِقَدْرِها منه . وعلى قول ابنِ عَقِيلٍ ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الزكاةُ عليه ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بالبعضِ بعدَ وجودِ سَبَبِ الزكاةِ وتَمَامِ شَرْطِهِ ، فلا يَمْنَعُ الوُجُوبُ ، لَكَوْنِ المَحَلِّ مُتَّسِعًا لهما جَمِيعًا . وإن كان المَنْدُورُ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الزكاةِ ، وَجِبَ قَدْرُ الزكاةِ ، ودَخَلَ النَّذْرُ فيه ، في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، وفي الآخرِ يَجِبُ إِخْرَاجُهُما جَمِيعًا .

**فصل :** وإذا قلنا : لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزكاةِ في الأموالِ الظَّاهِرَةِ . فَحَجَرَ الحَاكِمُ عليه بعدَ وجوبِ الزكاةِ ، لم يَمْلِكْ إِخْرَاجَها ؛ لِأَنَّهُ قد انْقَطَعَ تَصَرُّفُهُ في مالِهِ . وإن أَقْرَبَها بعدَ الحَجَرِ ، لم يُقْبَلْ إقْرَارُهُ ، وتَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ ،

تَقْبَى الدَّيْنُ : الخَرَجُ مُلْحَقٌ بِذِيُونِ الأَدَمِيِّينَ . ويَأْتِي ، لو كان الدَّيْنُ زكاةً ، هل يَمْنَعُ ؟ عِنْدَ فَوَائِدِ الخِلَافِ في أَنَّ الزكاةَ ، هل تَجِبُ في العَيْنِ ، أو في الذِّمَّةِ ؟ الثَّانِيَةُ ، لو قال : اللهُ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا . أو هو صَدَقَةٌ . فحالُ الحَوْلِ ، فلا زكاةَ فيه . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : فيه الزكاةُ . فقال في قوله : إن شَفَى اللهُ مَرِيضِي ، تَصَدَّقْتُ مِنْ هَاتَيْنِ المِائَتَيْنِ بِمِائَةٍ . فشفَى ، ثم حالُ الحَوْلِ قَبْلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بها ، وَجِبَتْ الزكاةُ . وقال في « الرِّعَايَةِ » : إن نَذَرَ التَّضَحِّيَةَ بِنِصَابٍ مُعَيَّنٍ ، وقيل : أو قال : جَعَلْتُهُ صَحَابًا . فلا زكاةَ ، وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُها إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ قَبْلَها . انتهى . ولو قال : عَلَى اللهِ أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا النِّصَابِ إِذَا حالَ الحَوْلُ . وَجِبَتْ الزكاةُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . اخْتَارَهُ المَجْدُ في « شَرْحِهِ » . وقيل : هي كالتَّى قَبْلَها . اخْتَارَهُ ابنُ عَقِيلٍ ، وَأَطْلَقَهُما « ابنُ تَمِيمٍ » ، و « الفُرُوعُ » . فعلى الأولِ ؛ تُجْزِئُهُ الزكاةُ منه على أَصَحِّ الوَجْهَيْنِ ، وَيَبْرَأُ بِقَدْرِها مِنَ الزكاةِ والنَّذْرِ ، إن نَوَاهُما معًا ؛ لَكَوْنِ الزكاةِ صَدَقَةً . وكذا لو نَذَرَ الصَّدَقَةَ ببعضِ

الخامس ، مَضِيُّ الحَوْلِ شَرْطٌ ، إِلَّا فِي الخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، ...

كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِمْكَانِ أَدَائِهَا ، كَمَا لَوْ تَلَفَ مَالُهُ . فَإِنْ أَقَرَّ الغُرْمَاءُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ ثَبَتَ بَيِّنَتُهُ ، أَوْ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِهَا قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، وَجَبَ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ ، فَإِنْ تَرَكُوهَا فَعَلَيْهِمْ إِثْمُهَا . فَإِنْ حَجَرَ الْحَاكِمُ عَلَى الْمُفْلِسِ فِي أَمْوَالِهِ الزَّكَاةَ ، فَهَلْ يَنْقَطِعُ حَوْلُهَا ؟ يُخَرَّجُ عَلَى الرُّوَائِثِ فِي الْمَالِ الْمَغْضُوبِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمُعْدُّ لِلتَّجَارَةِ جَنَايَةً ، تَعَلَّقَى أَرْضُهَا بِرَقِيَّتِهِ ، وَمَنَعَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِ ، إِنْ كَانَ يَنْقُصُ النَّصَابُ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ . وَإِنْ لَمْ يَنْقُصِ النَّصَابُ ، مَنَعَ الزَّكَاةَ فِي قَدْرِ مَا يُقَابِلُ الْأَرْضَ .

٨٣٥ - مسألة : الشَّرْطُ ( الخامس ) ، مَضِيُّ الحَوْلِ شَرْطٌ ، إِلَّا فِي الخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ( مَضِيُّ الحَوْلِ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، إِلَّا مَا نَذَكَّرُهُ فِي الْمُسْتَفَادِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ :

النَّصَابُ ، هَلْ يُخْرِجُهُمَا ، أَوْ يُدْخِلُ النَّذَرَ فِي الزَّكَاةِ وَيَتَوَيَّهُمَا ؟ وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَجِبَتْ الزَّكَاةُ وَوَجِبَ إِخْرَاجُهُمَا مَعًا . وَقِيلَ : يُدْخِلُ النَّذَرَ فِي الزَّكَاةِ وَيَتَوَيَّهُمَا مَعًا . انْتَهَى .

قوله : الخامس ، مَضِيُّ الحَوْلِ شَرْطٌ ، إِلَّا فِي الخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ . فَيُشْتَرَطُ مَضِيُّ الحَوْلِ فِي الْأَثْمَانِ ، وَالْمَاشِيَةِ ، وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : اشْتِرَاطُ مَضِيِّ الحَوْلِ كَامِلًا . وَهُوَ أَخَذُ الْوُجُوهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَالْقَاضِي ، لَكِنْ ذَكَرَهُ إِذَا كَانَ النِّقْصُ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ،

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(١)</sup> . رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَهُوَ لَفْظُ عَامٍّ . فَأَمَّا مَا يَكَالُ وَيُدْخَرُ مِنَ الزَّرْوَعِ وَالثَّمَارِ وَالْمَعْدِنِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهَا حَوْلٌ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا اعْتَبِرَ لَهُ الْحَوْلُ وَمَا لَا يُعْتَبَرُ ، أَنَّ مَا اعْتَبِرَ لَهُ الْحَوْلُ مُرْصَدٌ لِلنَّمَاءِ ، فَلَا مَالِيَّةٌ مُرْصَدَةٌ لِلدَّرِّ وَالنَّسْلِ ، وَعُرُوضُ التَّجَارَةِ مُرْصَدَةٌ لِلرَّبْحِ ، وَكَذَا الْأَثْمَانُ ، فَاعْتَبِرَ لَهُ الْحَوْلُ ؛ لَكُونِهِ مِطْنَةً النَّمَاءِ ، لِيَكُونَ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنَ الرَّبْحِ ، فَإِنَّهُ أَسْهَلُ وَأَيْسَرُ ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ مُوَاسَاةً ، وَلَمْ تُعْتَبَرِ حَقِيقَةُ النَّمَاءِ لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِهِ ، وَعَدَمِ ضَبْطِهِ ، وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَتْ مِطْنَتُهُ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى حَقِيقَتِهِ ، كَالْحُكْمِ مَعَ الْأَسْبَابِ ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَكَرَّرُ فِي هَذِهِ الْأُمُوالِ ، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ ضَابِطٍ ، كَيْلًا يُفْضَى إِلَى تَعَاقُبِ الْوُجُوبِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ ، فَيَنْفَدَ مَالُ الْمَالِكِ . أَمَّا الزَّرْوَعُ وَالثَّمَارُ ، فَهِيَ نَمَاءٌ فِي نَفْسِهَا ، تَتَكَامَلُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهَا ، فَتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْهَا

يُغْفَى عَنْ سَاعَتَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ الْأَشْهُرُ . قُلْتُ : إِنَّهُ لَا يُؤْثَرُ أَقْلٌ مِنْ مُعْظَمِ الْيَوْمِ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » : وَلَا يُؤْثَرُ نَقْصٌ ذَوْنِ الْيَوْمِ . وَقِيلَ : يُغْفَى عَنْ نِصْفِ يَوْمٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُغْفَى عَنْ يَوْمٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُهُ . وَقِيلَ : يُغْفَى عَنْ يَوْمَيْنِ . وَقِيلَ : الْخَمْسَةُ وَالسَّبْعَةُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَقَالَ فِي

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣٢٧ . وسيأتي تحريج حديث ابن عمر في صفحة ٣٥٧ .

فَإِذَا اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، إِلَّا نِتَاجَ السَّائِمَةِ ، وَرِبْحَ التَّجَارَةِ ، فَإِنْ حَوَّلَهُ حَوْلَ أَصْلِهِ إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا فَحَوَّلَهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ .

حِينَئِذٍ ، ثُمَّ تَعُودُ فِي النِّقْصِ فَلَا<sup>(١)</sup> تَجِبُ فِيهَا زَكَاةٌ ثَانِيَةً ، لَعَدَمِ إِرْصَادِهَا لِلنَّمَاءِ . وَكَذَلِكَ الْخَارِجُ مِنَ الْمَعْدِنِ مُسْتَفَادٌ خَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ ، بِمَنْزِلَةِ الزَّرُّوعِ وَالثَّمَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ عِنْدَ كُلِّ حَوْلٍ ؛ لِأَنَّهُ مَطْنَةٌ لِلنَّمَاءِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَثْمَانَ قِيمُ الْأَمْوَالِ ، وَرُءُوسُ مَالِ التَّجَارَاتِ ، وَبِهَا تَحْصُلُ الْمُضَارَبَةُ وَالشَّرَكَةُ ، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِذَلِكَ ، فَكَانَتْ بِأَصْلِهَا وَخِلْقَتِهَا ، كَمَالِ التَّجَارَةِ الْمُعَدَّةَ لَهَا .

٨٣٦ - مسألة : ( فَإِذَا اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، إِلَّا نِتَاجَ السَّائِمَةِ ، [ ١٤٠/٢ ط ] وَرِبْحَ التَّجَارَةِ ، فَإِنْ حَوَّلَهُ حَوْلَ أَصْلِهِ<sup>(٣)</sup> إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا فَحَوَّلَهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا زَكَاةً مِمَّا يُعْتَبَرُ لَهُ الْحَوْلُ ،

« الرُّوْضَةُ » : يُغْنَى عَنْ أَيَّامٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَإِذَا أَنْ مَرَادَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؛ لِإِقْلَابِهَا ، وَاعْتِبَارِهَا فِي مَوَاضِعَ ، أَوْ مَا لَمْ يُعَدَّ كَثِيرًا غَرَفًا . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ طَرَفًا الْحَوْلُ خَاصَّةً فِي الْعُرُوضِ خَاصَّةً .

قوله : فَإِذَا اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ،

(١) فِي م : بَلَا .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : مِثْلُهُ .

الشرح الكبير

ولم يَكُنْ له مالٌ سِواه ، وكان المُسْتَفَادُ نِصَابًا ، أو كان له مالٌ من جِنْسِهِ لا يَبْلُغُ نِصَابًا ، فَبَلَغَ بِالْمُسْتَفَادِ نِصَابًا ، اِنْعَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلُ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَئِذٍ ، فَإِذَا تَمَّ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وإِسْحَاقَ ، وأبِي ثَوْرٍ ، وأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحُلِ الْحَوْلُ عَلَى نِصَابٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ كَمَلْتُ بَغِيرِ سَخَالِهَا . وَالْحُكْمُ فِي فُضْلَانِ الْإِبِلِ ، وَعُجُولِ الْبَقَرِ ، كَالْحُكْمِ فِي السُّخَالِ . وعن أَحْمَدَ فِي مَنْ مَلَكَ ذُونَ<sup>(١)</sup> النَّصَابِ مِنَ الْعَنَمِ فَكَمَلَ بِالسُّخَالِ ، اخْتِصِبَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأُمْهَاتِ . وهو قولُ مالِكٍ . والمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ هُوَ السَّبَبُ ، فَاعْتَبِرَ مُضِيُّ الْحَوْلِ عَلَى جَمِيعِهِ .

وإن كان عنده نِصَابٌ لَمْ يَحُلِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِنْ نَمَائِهِ ، كَرَبْعِ مَالِ التَّجَارَةِ ، وَنِتَاجِ السَّائِمَةِ ، فِهَذَا يَجِبُ صَمُّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ أَصْلِهِ فِي الْحَوْلِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالتَّخَعِيِّ ، لَا زَكَاةَ فِي السُّخَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

إِلَّا مَا اسْتَشْنَى ، وَسِوَاءِ كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَمْلِكُهُ أَوْ لَا . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحُكِيَ عَنْهُ رَوَايَةٌ فِي الْأُجْرَةِ ؛ أَنَّهَا تَتَّبِعُ الْمَالَ الَّذِي مِنْ جِنْسِهَا .

**فائدة :** يُصَمُّ الْمُسْتَفَادُ إِلَى نِصَابٍ بِيَدِهِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ فِي حُكْمِهِ ، وَيُزَكَّى كُلُّ

(١) سقط من : م .

لسايعه : اعتدَّ عليهم بالسَّخْلَةَ يَرُوحُ بها الرَّاعِي على يَدَيْهِ<sup>(١)</sup> . والجَدِيثُ مَخْصُوصٌ بِرِنَحِ التَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، أَشْبَهَ زِيَادَةَ الْقِيَمَةِ فِي الْعُرُوضِ وَثَمَنَ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ النَّصَابِ ، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ، لَا يُضَمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي حَوْلٍ وَلَا نِصَابٍ ، بَلْ إِنْ كَانَ نِصَابًا اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا وَزَكَاةً ، وَالْأَفْلَ شَيْءٌ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ حِينَ اسْتِفَادَهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ : يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ . وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي مَنْ بَاعَ عَبْدَهُ ، أَنَّهُ يُزَكِّي الثَّمَنَ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شَهْرٌ يَعْلَمُ ، فَيُؤَخِّرُهُ حَتَّى يُزَكِّيَهُ مَعَ مَالِهِ . وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ شُدُودٌ ، لَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَتَاوَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ بَاعَ دَارَهُ بَعَشْرَةَ آلَافٍ إِلَى سَنَةٍ ، إِذَا قَبِضَ الْمَالُ يُزَكِّيهِ . وَهَذَا

مَالٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي الْمُسْتَفَادِ أَيْضًا .

قوله : إِلَّا نِتَاجَ السَّائِمَةِ ، وَرِنَحِ التَّجَارَةِ ؛ فَإِنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ أَصْلِهِ إِنْ كَانَ

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِمَا يَحْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٢٦٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ السَّنِ الَّتِي تُؤْخَذُ فِي الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

مَحْمُولٌ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُزَكِّيهِ لِكَوْنِهِ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي ، فَيَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةُ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ . وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقَالَ : إِذَا أَكْرَى<sup>(١)</sup> عَبْدًا أَوْ دَارًا فِي سَنَةٍ بِأَلْفٍ ، فَحَصَلَتْ لَهُ الدَّرَاهِمُ وَقَبَضَهَا ، زَكَّاهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، مِنْ حِينَ قَبَضَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمُكْتَرَى ، فَمِنْ يَوْمٍ وَجَبَتْ لَهُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ ، زَكَاةً مِنْ يَوْمٍ وَجَبَ لَهُ .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَسْتَفِيدَ مَالًا مِنْ جِنْسٍ نَصَابٍ عِنْدَهُ ، قَدْ انْعَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلُ الزَّكَاةِ بِسَبَبٍ مُسْتَقِلٍّ ، كَمَنْ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْعَنْمِ ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، فَيَشْتَرِي أَوْ يَرِثُ أَوْ يَتَّهَبُ<sup>(٢)</sup> مِائَةً ، فَهَذَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَمْضِيَ عَلَيْهِ حَوْلٌ أَيْضًا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَلَا يَنْبِيئُ الْوَارِثُ حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ الْمَمْلُوكِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ تَجْدِيدُ مِلْكٍ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، أَنَّهُ يَنْبِيئُ عَلَى حَوْلِ مَمْلُوكِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مِلْكِ الْمَمْلُوكِ ، بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مَعِيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، قَامَ الْوَارِثُ مَقَامَهُ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَضُمُّهَا إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ ، فَيُزَكِّيهِمَا جَمِيعًا عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْمَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَوَضًا مِنْ مَالٍ مُزَكَّى . وَالذَّلِيلُ [ ١٤١/٢ ] عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَالٌ

نَصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النُّصَابُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، حَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأَمَاتِ . ثَقَلَهَا حَنْبَلٌ . وَقِيلَ : حَوْلُ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَكْرَى .

(٢) فِي م : يَتَّهَبُ .

يُضْمُّ إِلَى جَنْسِهِ فِي النَّصَابِ ، فَضُمَّ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ ، كَالْتَّاجِ ، وَلَأنَّهُ إِذَا ضُمَّ فِي النَّصَابِ وَهُوَ سَبَبٌ ، فَضُمَّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ أَوَّلَى . وَيَبَانَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَائَتَانِ دِرْهَمٍ ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، فَوُهِبَ لَهُ مَائَةٌ أُخْرَى ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَوْلَا الْمَائَتَانِ مَا وَجِبَ فِيهَا شَيْءٌ ، فَإِذَا ضُمَّتْ إِلَى الْمَائَتَيْنِ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ ، فَكَذَلِكَ فِي وَقْتِهِ ، وَلَأنَّ إِفْرَادَهُ بِالْحَوْلِ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْوَاجِبِ فِي السَّائِمَةِ ، وَاخْتِلَافِ أَوْقَاتِ الْوَاجِبِ ، وَالْحَاجَةِ إِلَى ضَبْطِ أَوْقَاتِ التَّمْلُكِ ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مَلَكَهُ ، وَوُجُوبِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِخْرَاجِهِ ، وَيَتَكَرَّرُ ذَلِكَ ، وَهَذَا حَرَجٌ مُنْفَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَدْ اعتَبَرَ الشَّرْعُ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ بِإِجَابِ غَيْرِ الْجَنْسِ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَضَمَّ الْأَرْبَاحَ وَالتَّاجَ إِلَى حَوْلِ أَصْلِهَا مَقْرُونًا بِدَفْعِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لِّذَلِكَ ، فَيَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَى مَحَلِّ التَّرَاعِ . وَقَالَ مَالِكٌ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي السَّائِمَةِ ؛ دَفْعًا لِلتَّشْقِيقِ فِي الْوَاجِبِ ، وَكَقَوْلِنَا فِي الْأَثْمَانِ ؛

التَّاجُ مِنْذُ كَمَلِ أُمَهَاتِهِ <sup>(٣)</sup> نِصَابًا ، وَحَوْلُ أُمَهَاتِهِ مِنْذُ مَلَكَهُنَّ . ذَكَرَهُ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَوَجَّهَ فِي «الفُرُوعِ» تَخْرِيجًا وَاحْتِمَالًا فِي رِنَجِ التَّجَارَةِ ؛ أَنَّ حَوْلَهُ

(١) سورة الحج ٧٨ .

(٢) في م : «الشارع» .

(٣) في الفروع : «أَمَات» . وَعَلَى عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : كَذَا يَقَالُ : أَمَات ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : أُمَهَاتُ فِي بَنَاتِ آدَمَ فَقَطْ ، وَاسْتَعْمَلَ الْفُقَهَاءُ الْأُمَهَاتُ فِي الْمَوَاشِي أَيْضًا ، وَهُوَ غَلَطٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ لُغَةٌ أَيْضًا ، وَيَقَالُ فِي بَنِي آدَمَ : أُمَهَاتُ ، وَفِيهِ لُغَةٌ : أَمَات . انظر : الفروع ٢ / ٣٤٠ .



لَعَدَمَ ذَلِكَ فِيهَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : الْمَوْقُوفُ أَصَحُّ . وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلأنَّهُ مَمْلُوكٌ أَصْلًا ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ الْحَوْلُ شَرْطًا ، كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ . وَأَمَّا الْأَرْبَاحُ وَالتَّاجُ ، فَإِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبِعَ لَهَا ، وَمُتَوَلِّدَةٌ مِنْهَا ، لِأَنَّمَا ذَكَرْتُمْ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ عِلَّةَ ضَمِّهَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْحَرَجِ ، إِلَّا أَنَّ الْحَرَجَ فِي الْأَرْبَاحِ يَكْثُرُ وَيَتَكَرَّرُ فِي الْأَيَّامِ وَالسَّاعَاتِ ، وَيَعْسُرُ <sup>(٣)</sup> ضَبْطُهَا ، وَكَذَلِكَ التَّاجُ ، وَقَدْ يُوجَدُ وَلَا يُشْعَرُ بِهِ ، فَالْمَشَقَّةُ فِيهِ أَثَمٌ ؛ لِكثَرَةِ تَكَرُّرِهِ ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْمُسْتَقْلَةِ ، فَإِنَّ الْمِيرَاثَ وَالْأَغْنِيَاءَ وَالْأَنْهَابَ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَنْدُرُ وَلَا يَتَكَرَّرُ غَالِبًا ، فَلَا يَشُقُّ ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنْ شَقَّ

حَوْلُ أَصْلِهِ . قُلْتُ : قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَقِيلَ عَنْهُ : إِذَا كَمَلَ النَّصَابُ بِالرَّبِّحِ ، فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأَصْلُ ، كَالْمَاشِيَةِ ، فِي رِوَايَةٍ . فَعَلَى رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ؛ لَوْ أَبْدَلَ بَعْضُ نَصَابٍ بِنَصَابٍ مِنْ جَنْبِهِ ، كَعِشْرِينَ شَاةً بِأَرْبَعِينَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَتَبَنَّى عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلَى ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَبَدَّى [ ١٩٦/١ ] الْحَوْلُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ٣٢٧ .

(٢) في : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٢٥/٣ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الزكاة في العين من الذهب والورق ، من كتاب الزكاة . الموطأ . ٢٤٦/١ .

(٣) في الأصل : « يعسر » .

المقنع وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حِينَ مَلَكَهُ .  
وَعَنْهُ ، لَا يَنْعَقَدُ حَتَّى يُلْغَ سِنًا يُجْزَى مِنْهُ فِي الزَّكَاءِ .

الشرح الكبير فهو دُونَ الْمَشَقَّةِ فِي الْأَوْلَادِ وَالْأَرْبَاحِ ، فَيَمْتَنِعُ الْإِلْحَاقُ . وَقَوْلُهُمْ : ذَلِكَ حَرْجٌ . قُلْنَا : التَّيْسِيرُ فِيمَا ذَكَرْنَا أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُمْ يُلْزَمُونَ بِالْتَّعْجِيلِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَيْسَرُ مِنْ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ جَيِّدٌ يَخْتَارُ أَيْسَرَهُمَا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي النَّصَابِ ، فَلِأَنَّ النَّصَابَ مُعْتَبَرٌ لِحُصُولِ الْغِنَى ، وَقَدْ حَصَلَ الْغِنَى بِالنَّصَابِ الْأَوَّلِ ، وَالْحَوْلُ مُعْتَبَرٌ لاسْتِنْمَاءِ الْمَالِ ؛ لِيَحْصُلَ آدَاءُ الزَّكَاءِ مِنَ الرَّبْحِ ، وَلَا يَحْصُلَ ذَلِكَ بِمُرُورِ الْحَوْلِ عَلَى أَصْلِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ لَهُ الْحَوْلُ .

٨٣٧ - مسألة : ( وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْعَقَدُ حَتَّى يُلْغَ سِنًا يُجْزَى مِنْهُ فِي الزَّكَاءِ ) الرَّوَايَةُ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ »<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ السُّخَالَ تَعَدُّ مَعَ غَيْرِهَا ، فَتَعَدُّ مُنْفَرِدَةً كَالْأُمَّهَاتِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَنْعَقَدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَتَّى يُلْغَ سِنًا يُجْزَى

الإنصاف « الْفُرُوعِ » . وَهُمَا وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَرَوَاتَانِ مُطْلَقَتَانِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : الصَّوَابُ ، الثَّانِي مِنَ الْاِحْتِمَالَيْنِ .

قوله : وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْعَقَدُ حَتَّى يُلْغَ سِنًا يُجْزَى مِنْهُ فِي

(١) يَأْتِي بِتَأْمِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٩٥ .

مثله في الزكاة . وهو قول أبي حنيفة . وحكى عن الشعبي ؛ لأنه روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَيْسَ فِي السَّخَالِ زَكَاةٌ » <sup>(١)</sup> . ولأن السن معتنى بتغيره الفرض ، فكان لتقصانه تأثير في الزكاة ، كالعدد . والأولى أولى ، والحديث يرويه جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، عن الشعبي مرسلاً ، ثم يمكن حمله على أنه لا يجب فيها قبل حولان الحول ، والعدد تزيد الزكاة بزيادته ، بخلاف السن . فإذا قلنا بالرواية الثانية ، وماتت الأمهات كلها إلا واحدة ، لم ينقطع الحول ، وإن ماتت كلها انقطع . وقال ابن عقيل : إذا كانت السخال [ ١٤١/٢ ظ ] لا تأكل المرعى ، بل تشرب اللبن ، احتمل أن لا تجب فيها الزكاة ؛ لعدم تحقق السوم فيها ، واحتمل أن تجب ؛ لأنها تبع للأمهات ، كما تتبعها في الحول .

الواجب . وحكى ابن تميم ، أن القاضي قال في « شرحه الصغير » : تجب الزكاة في الحقاي ، وفي بنات المخاض ، واللبن ، وجها ، بناء على السخال . ونقل حرب ، لا زكاة في بنات المخاض حتى تكون فيها كبيرة . قال في « الفروع » : كذا قال . فعلى المذهب ، لو تعدت اللبن فقط ، لم تجب لعدم السوم المعتبر . اختاره المجذ في « شرحه » . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وقيل : تجب لوجوبها فيها تبعاً للأُمات ، كما تتبعها في الحول . وأطلقهما في « الفروع » ، و « الزركشي » ، و « ابن تميم » . وهما احتمالان ذكرهما ابن عقيل . وعلى الرواية الثانية ، ينقطع ما لم يبق واحدة من الأمات . نص عليه ، وهو الصحيح عليها . وقيل : ينقطع ما لم يبق نصاب من الأمات .

(١) لم نجده .

المقنع وَمَتَى نَقَصَ [٤٣ ط] النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، أَوْ بَاغَهُ ، أَوْ أَبْدَلَهُ  
بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ، .....

الشرح الكبير

٨٣٨ - مسألة : ( ومتى نقص النصاب في بعض الحَوْلِ ، أو باغاه ،  
أو أبدله بغير جنسه ، انقطع الحَوْلُ ) وجودُ النصابِ في جميعِ الحَوْلِ شرطٌ  
لوجوبِ الزكاةِ ، فإن نقص الحَوْلُ نقصًا يسيرًا ، فقال أبو بكرٍ : ثبت  
أن نقص الحَوْلِ ساعةً أو ساعتين مَعْفُوٌّ عنه . وقال شيخنا في كتابِ الكافي :  
إن نَجَحَتْ واحدةٌ ، ثم هَلَكَتْ واحدةٌ ، لم يَنْقَطِعِ الحَوْلُ ، وإن خَرَجَ  
بعضُها ، وهَلَكَتِ الأخرى قبلَ خُرُوجِ بَقِيَّتِها ، انْقَطَعَ الحَوْلُ ؛ لأنه لا  
يُثْبِتُ لها حُكْمُ الوجودِ في الزكاةِ حتى يَخْرُجَ جَمِيعُها . وقال القاضي :  
إن كان النَّتَاجُ والمَوْتُ حَصَلَا في وَفْتٍ واحدٍ لم تَسْقُطِ الزكاةُ ، لأنَّ النَّصَابَ  
لم يَنْقُصْ ، وإن تَقَدَّمَ المَوْتُ النَّتَاجَ ، سَقَطَتِ الزكاةُ . وظاهرُ قولِهما أنه  
لا يُعْفَى عن النقصِ في الحَوْلِ وإن كان يسيرًا ؛ لعمومِ قوله عليه السلام :  
« لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(١)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ  
كَلَامُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ النِّقْصَ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ ، فَيَكُونُ كَنَقْصِ  
النَّصَابِ حَبَّةً أَوْ حَبَّتَيْنِ . والله أعلم . وقال بعضُ أصحابنا : إن نقص الحَوْلِ

الإنصاف

قوله : ومتى نقص النصاب في بعض الحَوْلِ . انقطع الحَوْلُ . هذا المذهبُ ،  
وعليه الجمهورُ . وتقدّم قولُ ، بأنَّه لو انقطعَ في أثناءِ حَوْلٍ غَرُوضِ التَّجَارَةِ ، وكان  
كامِلًا في أوَّلِهِ وآخِرِهِ ، أَنَّهُ لا يَضُرُّ .  
قوله : أو باغاه ، أو أبدله بغير جنسه ، انقطع الحَوْلُ . هذا المذهبُ بشرطه ،

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٢٧ .

أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ لَا يُؤْتَرُ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ ، أَشْبَهَ الْحَبَّةَ وَالْحَبَّتَيْنِ . وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي التَّأْثِيرَ ، وَهُوَ أَوْلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** ومتى باع النصاب في أثناء الحول ، أو أبدله بغير جنسه ، انقطع حول الزكاة ، واستأنف له حولاً ؛ لما ذكرنا من الحديث . ولا نعلم في ذلك خلافاً ، إِلَّا أَنْ يُبَدَلَ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ ، أَوْ فِضَّةً بِذَهَبٍ ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُضَمُّ ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ ، إِذْ هُمَا أَرْوُشُ الْجِنَايَاتِ وَقِيمُ الْمُتَلَفَاتِ ، فَهُمَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ فِي بَابِ الرِّبَا ، فَلَمْ يُضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، كَالْتَّمَرِ وَالزَّرْبِيِّ . فَعَلَى هَذَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَلَا يُبْنَى أَحَدُهُمَا عَلَى حَوْلِ الْآخَرِ ، كَالْجِنْسَيْنِ مِنَ الْمَاشِيَةِ .

وعليه الأصحاب . وقال ابن تميم : وَإِنْ أَبْدَلَهُ لَا يَبْثُلُهُ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ ، انْقَطَعَ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » رِوَايَةً بِالْبَيْئَةِ فِي الْإِبْدَالِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ مُطْلَقًا .

**فائدتان ؛** إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِإِبْدَالِ نَصَابٍ ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ ، أَوْ بِالْعَكْسِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنًى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَطْلَقَ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنْ عَدَمِ ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَإِخْرَاجُهُ عَنْهُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : إِبْدَالُ أَحَدِ الثَّقَدَيْنِ بِالْآخَرِ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : فِيهِ رِوَايَتَانِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : طَرِيقَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ ، وَطَائِفَةٌ ، وَصَحَّحَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ، وَطَرِيقَةُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمَجْدُ ،

المقنع إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ قُرْبٍ وَجُوبِهَا ، فَلَا تَسْقُطُ .

الشرح الكبير

٨٣٩ - مسألة : ( إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ قُرْبٍ وَجُوبِهَا ، فَلَا تَسْقُطُ ) وكذا لو أْتَلَفَ جُزْءًا مِنَ النَّصَابِ ، لِيَنْقُصَ النَّصَابُ ، فَتَسْقُطَ عَنْهُ الزَّكَاةُ ، لم تَسْقُطْ ، وتُؤَخَذُ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ . وهذا قول مالك ، والأوزاعي ، وابن الماجشون ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال أبو جنيفة ، والشافعي : تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ ، فلم تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كما لو أْتَلَفَهُ لِحَاجَتِهِ . ولنا ، قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فعاقبهم الله تعالى بذلك ، لِفِرَارِهِمْ مِنَ الصَّدَقَةِ .

الإنصاف

أَنَّ الْحَوْلَ لَا يَنْقَطِعُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ لَمْ تُقَلِّ بِالضَّمِّ . تنبيه : حيث قلنا : لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ . فالصحيح ، أَنَّهُ يُخْرِجُ مِمَّا مَلَكَهُ عِنْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ . قَدِّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وقال القاضي ، وَتَبِعَهُ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » : يُخْرِجُ مِمَّا مَلَكَهُ أَكْثَرُ الْحَوْلِ . قال ابن تيميم : ونص أحمد على مثله . الثانية ، لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ فِي أَمْوَالِ الصَّيَارِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى سَقُوطِهَا فِيمَا يَنْمُو ، أَوْ وَجُوبِهَا فِي غَيْرِهِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَالْأَصُولُ تَقْتَضِي الْعَكْسَ . وهذا أيضا يَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ .

قوله : إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ . الصحيح مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بِالتَّبَيُّعِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الْإِثْلَافِ أَوْ نَحْوِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، لم تَسْقُطْ . وعليه جماهير

(١) سورة الفلم ١٧ - ٢٠ .

ولأنه قَصِدَ إسقاط نَصِيبٍ مَن انْعَقَدَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ ، فلم يَسْقُطْ ، كما لو طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، ولأنه لَمَّا قَصِدَ قَصْدًا فَايِسًا ، اقْتَصَصَتِ الْحِكْمَةُ عُقُوبَتَهُ بِتَقْيِيزِ قَصْدِهِ ، كَمَنْ قَتَلَ مَوْرُوثَهُ لَا سِتْعَجَالَ مِيرَاثِهِ ، عَاقِبَهُ الشَّرْعُ بِالْجِرْمَانِ . أَمَّا إِذَا اتَّלَفَهُ لِحَاجَةٍ ، فلم يَقْصِدْ قَصْدًا فَايِسًا ، وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عِنْدَ قُرْبِ الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَظْنَةُ الْفِرَارِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ ، لَكَوْنِهِ لَيْسَ بِمَظْنَةِ الْفِرَارِ . وَقِيلَ : تَجِبُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** وإذا قلنا : لا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ . وحال الحَوْلِ ، أخرج الزَّكَاةَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ الْمَبِيعِ ، دُونَ الْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَجِبَتْ الزَّكَاةُ بِسَبَبِهِ ، وَلَوْلَاهُ لَمْ تَجِبْ فِي هَذِهِ زَكَاةٌ .

**فصل :** [١٤٢/٢] وإذا باع النِّصَابَ فَانْقَطَعَ الْحَوْلُ ، ثُمَّ وَجَدَ بِالثَّانِي عَيْبًا فَرَدَّهُ ، اسْتَأْنَفَ حَوْلًا لَزَوَالِ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ ، قَلَّ الزَّمَانُ أَوْ كَثُرَ . وَإِنْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى النِّصَابِ الْمُشْتَرَى وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فَلَهُ الرُّدُّ ، سِوَاءَ قُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، أَوْ بِالذَّمَّةِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الْفُقَرَاءِ جُزْءًا مِنْهُ ، بَلْ بِمَعْنَى

الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّنِيرِيُّ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » ، عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ : تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِالتَّحْيِيلِ . وَفَاقًا لِأَيِّ حَيْثُفَةٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، كَمَا فِي بَعْدِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ . قُلْتُ : وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ وَأَصُولُهُ تَأْتِي ذَلِكَ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، اشْتَرَطَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَ قُرْبِ وَجُوبِهَا . وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْحُطَّابِ فِي « الْهَدَايَةِ » . وَقَدَّمَ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ،

تَعْلُقُ حَقَّهُمْ بِهِ ، كَتَعْلُقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِي ، فعلى هذا يُرَدُّ النَّصَابُ ، وعليه إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ مِنْ مَالٍ آخَرَ . فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهُ ، انْبَنَى عَلَى الْمَعِيبِ إِذَا حَدَّثَ بِهِ غَيْبٌ آخَرُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، هل له رَدُّهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَمَتَى رَدَّهُ فعليه عَوَضُ الشَّاقِ الْمُخْرَجَةِ ، تُحَسَّبُ عَلَيْهِ بِحَصَّتِهَا مِنَ الثَّمَنِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي قِيَمَتِهَا مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ يَمِينَةً . وَفِيهِ وَجْهٌ ، أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِضُ ثَمَنَ الْمَبِيعِ ، فَيُرَدُّهُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَارِمَ لَثْمَنَ الشَّاقِ الْمُدْعَاةِ هُوَ الْمُشْتَرِي . فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فَله الرَّدُّ وَجْهًا وَاحِدًا .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ بِالْخِيَارِ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، سَوَاءً كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي ، أَوْ لهُمَا ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْبَيْعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ يَنْقُلُ الْمِلْكَ عَقِيبَ الْعَقْدِ ، وَلَا يَقِفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْخِيَارِ . فعلى هذا إِذَا رُدَّ الْمَبِيعُ عَلَى الْبَائِعِ اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكَ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْخِيَارُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :

وَالْحَاوِيَيْنِ ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، عَدَمَ السَّقُوطِ إِذَا فَعَلَهُ فَأَرَادَ قَبْلَ الْحَوْلِ يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ . وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي ، يَوْمَيْنِ أَوْ يَوْمٍ . وَقِيلَ : بِشَهْرَيْنِ . حَكَاهُ فِي « الرُّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » ، أَنَّهُ مَتَى قَصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا ، لَمْ تَسْقُطْ ، وَسَوَاءً كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ . قَالَ : وَأُطْلِقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ؛ فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ . وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَاخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنَ



لَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي خَرَجَ عَنْ  
الْبَائِعِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، قَوْلَانِ  
كَالرَّوَاتِبَيْنِ ، وَقَوْلُ ثَالِثٍ ، أَنَّهُ مُرَاعَى ، فَإِنْ فَسَخَاهُ تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ ، وَإِلَّا  
تَبَيَّنَا أَنَّهُ انْتَقَلَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَيْعٌ صَحِيحٌ ، فَانْتَقَلَ الْمِلْكُ عَقِبَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ  
يُشْتَرِطِ الْخِيَارُ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ فَسَخَا الْبَيْعُ فِي الْمَجْلِسِ بِخِيَارِهِمَا ؛  
لأنَّهُ لَا يَمْنَعُ نَقْلَ الْمِلْكِ ، فَهُوَ كَخِيَارِ الشَّرْطِ . وَلَوْ مَضَى الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ  
الْخِيَارِ ، ثُمَّ فَسَخَا الْبَيْعُ ، كَانَتْ زَكَاتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ . وَإِنْ  
قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ بَيْنَعِهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ لَمْ يَزُلْ  
عَنْهُ . وَلَوْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، كَانَتْ زَكَاتُهُ عَلَى الْبَائِعِ ،  
فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَالْبَيْعُ بِحَالِهِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي  
الْمُخْرَجِ ، وَهَلْ يَبْطُلُ فِي الْبَاقِي ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .  
وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا حَتَّى سَلِمَتْ إِلَى الْمُشْتَرِي ، وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ ، لَزِمَ  
الْبَيْعُ فِيهِ ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ بَاعَ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ .  
وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا ، فَهَلْ هَلَالُ شَوَالٍ ، ففَطَرْتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ كَانَ  
فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، يَكُونُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ  
عَلَى الْبَائِعِ .

الْمُتَأَخِّرِينَ ، كَابْنِ عَقِيلٍ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلًا . وَقَالَ فِي  
« الْفَاتِي » : نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى وَجوبِهَا فِي مَنْ بَاعَ قَبْلَ الْحَوْلِ يَنْصِفُ عَامٍ . قَالَ ابْنُ  
تَمِيمٍ : وَالصَّحِيحُ ، تَأْثِيرُ ذَلِكَ بَعْدَ مَضِيِّ أَكْثَرِ الْحَوْلِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي  
« شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِ : لَا أَوَّلَ الْحَوْلِ ؛ لِنُدْرَتِهِ . وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي ، فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ

**فصل :** فإن كان البَيْعُ فاسِداً ، لم يَنْقَطِعْ به الحَوْلُ ، وبَنَى على حَوْلِهِ الأول ؛ لأنه لا يَنْقُلُ الْمِلْكُ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي وَيَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، فَيَصِيرَ كَالْمَعْصُوبِ ، على ما مَضَى .

**فصل :** وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي النَّصَابِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ بِالْبَيْعِ وَأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ ، وليس للسَّاعِي فُسْخُ الْبَيْعِ . وقال أبو حنيفة : يَصِحُّ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ نَقَضَ الْبَيْعُ فِي قَدْرِهَا . وقال الشافعيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : لَا يَصِحُّ لِأَنَّا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . فقد باع ما لَا يَمْلِكُهُ . وَإِنْ قُلْنَا : تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ . فَقَدَرُ الزَّكَاةِ مُرْتَهَنٌ بِهَا ، وَيَبْعُ الرَّهْنُ لَا يَجُوزُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَالِحُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَمَفْهُومُهُ صِحَّةُ بَيْعِهَا إِذَا بَدَأَ صَالِحُهَا ،

نَظَرَ . وقال أيضاً : فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ لَمْ يُوجَدْ لِرَبِّ الْمَالِ الْغَرَضُ ، وَهُوَ التَّرَفُّهُ بِأَكْثَرِ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من باع ثماره أو غنله أو أرضه ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب بيع المزبنة ، وباب بيع الثمر على رهوس النخل بالذهب والفضة ، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع ، وفي : باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في غل ، من كتاب المساقاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٥١ . ومسلم ، في : باب النبی عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وباب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق ، وباب النبي عن المخالفة والمزابنة ... من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣ / ١١٦٥ - ١١٦٨ ، ١١٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٧ . والسنن ، في : باب بيع التمر قبل أن يبدو صلاحها ، وباب العراق بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب النبي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧ . والدارمي ، في : باب في النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٥٢ . والإمام مالك ، في : باب النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢ / ٦١٨ . والإمام أحمد ، في : للسند ٢ / ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٢٣ ، ٣٦٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ١٨٥ / ٥ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٠٦ ، ٧٠ / ٦ .

وهو عامٌ فيما تَجِبُ فيه الزكاةُ وغيره . ونَهَى عن بَيْعِ الحَبِّ حتى يَشْتَدَّ ، والعَنْبِ حتى يَسْوَدَّ<sup>(١)</sup> . وهما ممَّا تَجِبُ الزكاةُ فيه . ولأنَّ الزكاةَ إن وَجِبَتْ في الذِّمَّةِ [ ١٤٢/٢ ط ] لم تَمْنَعْ صِحَّةَ بَيْعِ النَّصَابِ ، كما لو باع ماله وعليه ذَنْبٌ لَأَدَمَى . وإن تَعَلَّقَتْ بالعَيْنِ ، فهو تَعَلُّقٌ لَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ في جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ ، فلم يَمْنَعْ بَيْعَ جَمِيعِهِ ، كَأَرْشِ الْجِنَايَةِ . وقَوْلُهُمْ : باع ما لَا يَمْلِكُهُ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْمِلْكَ لم يَثْبُتْ لِلْفُقَرَاءِ في النَّصَابِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ لَهُ أدَاءَ الزكاةِ مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ ، وليس بِرَهْنٍ ، فَإِنَّ أَحْكَامَ الرِّهْنِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فيه ، فعلى هذا إِذَا تَصَرَّفَ في النَّصَابِ ، ثم أَخْرَجَ الزكاةَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا كُفِّلَ إِخْرَاجُهَا وَتَحْصِيلُهَا إِنْ لم تُكُنْ عنده ، فَإِنْ عَجَزَ بَقِيَتْ في ذِمَّتِهِ ، كَسَائِرِ الدِّيُونِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفْسَخَ الْبَيْعُ في قَدْرِ الزكاةِ

الْحَوْلِ وَالنَّصَابِ ، وَحَصُولِ التَّمَاءِ فِيهِ .

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُزَكَّى مِنْ جِنْسِ الْمَبِيعِ لِذَلِكَ الْحَوْلِ فَقَطْ ، إِذَا قَصَدَ الْفِرَارَ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ أهدَلَهُ بِعَقَارٍ وَنَحْوِهِ ، وَجِبَتْ زَكَاةُ كُلِّ حَوْلٍ . وسأله [ ١٩٦/١ ط ] ابْنُ هَانِئٍ في مَنْ مَلَكَ نَصَابَ غَنَمٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ باعَهَا ، فَمَكَثَتْ عنده سِتَّةَ أَشْهُرٍ ؟ قَالَ : إِذَا قَرَّبَهَا مِنَ الزَّكَاةِ ، زَكَّى ثَمَنَهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ الْأَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ لم يَقْصِدْ بِمَا فَعَلَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، قَبْلَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . وفي الْحُكْمِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ . والإمام أحمد ، في : للمسنن ٣ / ٢٢١ ، ٢٥٠ .

المنع وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِنِصَابٍ مِنْ جِنْسِهِ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ ، وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَنْقَطِعَ .

ههنا ، وتؤخذ من النصاب ، ويرجع البائع عليه بقدرها ؛ لأن على الفقراء ضرراً في إتمام البيع ، وتقويتاً لحقوقهم ، فوجب فسخه ؛ لقوله عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(١)</sup> . وهذا أصح .

٨٤٠ - مسألة : ( وإن أبدله بنصاب من جنسه بنى على حوله ، ويتخرج أن ينقطع ) إذا باع نصاباً للزكاة مما يعتبر به الحول بجنسه ، كالإبل بالإبل ، والذهب بالذهب ، لم ينقطع الحول ، ويبنى حوله الثاني على حوله الأول . وبهذا قال مالك . ويتخرج أن ينقطع الحول ، ويستأنف الحول من حين الشراء . وهذا مذهب الشافعي ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(٢)</sup> . ولأنه أصل بنفسه ، فلم يبن على حوله غيره ، كما لو اختلف الجنسان . ووافقنا أبو حنيفة في الأثمان ووافق الشافعي فيما سواها ؛ لأن الزكاة إنما وجبت في الأثمان لكونها ثمناً ، وهذا المعنى يشملها ، بخلاف غيرها . ولنا ،

الإصناف في « الفروع » ، و « ابن تميم » . قلت : الأولى أنه إن عُرِفَ بقرائن أنه قصد الفرار ، لم يقبل قوله ، ولأقبل .

قوله : وإن أبدله بنصاب من جنسه ، بنى على حوله . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . ويتخرج أن ينقطع . وهو لأبي الخطاب ؛ كالجنسين . قال ابن

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٤ . والإمام مالك مراسلاً ، في : باب القضاء في المرفق ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٣ ، ٥ / ٣٢٧ .  
(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٢٧ .

أَنَّهُ نِصَابٌ يُضَمُّ إِلَيْهِ نَمَائُوهُ فِي الْحَوْلِ فَيُنَى حَوْلُ بَدَلِهِ مِنْ جِنْسِهِ عَلَى حَوْلِهِ ، كَالْعُرُوضِ ، وَالْحَدِيثِ مَخْصُوصٌ بِالنَّمَاءِ وَالْعُرُوضِ وَالتَّنَاجِ ، فَتَقْيِسُ عَلَيْهِ مَحَلَّ التَّنَاجِ ، وَالْجِنْسَانِ لَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَعَ وُجُودِهِمَا . فَأَوَّلَى أَنْ لَا يُنَى حَوْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

**فصل :** قال أحمد بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها بضعفها من الغنم ، أعليه أن يزكّيها كلها ، أم يُعطي زكاة الأصل ؟ قال : بل يزكّيها كلها ، على حديث عمر في السخلة يروح بها الراعي ؛ لأن نماءها معها . قلت : فإن كانت للتجارة ؟ قال : يزكّيها

تسيم : لم يقطع على الأصح . وقاس جماعة من الأصحاب ؛ منهم القاضي ، وأصحابه ، والمصنف ، والمجد ، وغيرهم ، البناء على الحول الأول في هذه المسألة على عروض التجارة ، ثبأ بتقد أو تشتري به ، فإنه يُنَى . وحكى الخلاف .

تنبيه : اعلم أن بعض الأصحاب عبر في هذه المسألة بالبيع ، كما قاله المصنف هنا ، وعبر بعضهم بالإبدال . قال في « الفروع » : ودليلهم يقتضي التسوية . وعبر القاضي بالإبدال . ثم قال : نص عليه في رواية أحمد بن سعيد<sup>(١)</sup> ، في الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها بضعفها من الغنم ، هل يزكّيها أم يزكّي الأصل ؟ فقال : بل يُعطي زكاتها ؛ لأن نماءها منها . وقال أبو المعالي : المبادلة ، هل هي بيع ؟ فيه روايتان . ثم ذكر نصه بجواز إبدال المصحف ، لا يبيعه ، وقول أحمد :

(١) أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي السرخسي ، أبو جعفر ، الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت ، أكثر التطواف ، وتوسع في العلم ، وبعد صيته . توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين . تاريخ بغداد ٤ / ١٦٦ - ١٦٩ .

كلُّها على حَدِيثِ حِماس<sup>(١)</sup> . فَأَمَّا إِنْ بَاعَ النَّصَابُ بُدُونِ النَّصَابِ انْقَطَعَ  
الْحَوْلُ ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَائَتَانِ فَبَاعَهَا بِمَائَةٍ ، فَعَلِيهِ زَكَاةُ مِائَةٍ وَحَدَّهَا .

المُعَاطَاةُ بَيْعٌ ، وَالْمُبَادَلَةُ مُعَاطَاةٌ . وَأَنْ هَذَا أَشْبَهُ . قَالَ : فَإِنْ قُلْنَا : هِيَ بَيْعٌ . انْقَطَعَ  
الْحَوْلُ ، كَلَفَظَ الْبَيْعَ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ . نَعَمْ ، الْمُبَادَلَةُ تَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ  
مُمَاتِلٍ لَهُ كَالْتَّيْمِمْ عَنِ الْوُضْعِ ، فَكُلُّ بَيْعٍ مُبَادَلَةٌ ، وَلَا عَكْسَ . انْتَهَى . وَقَالَ أَبُو  
بَكْرٍ فِي الْمُبَادَلَةِ : هَلْ هِيَ بَيْعٌ أَمْ لَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأَنْكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ . وَقَالَ :  
هِيَ بَيْعٌ بِلَا خِلَافٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ وَالْأَرْبَعِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ » .  
وَيَأْتِي هَذَا فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبَيْعِ ، عِنْدَ حُكْمِ بَيْعِ الْمُصْحَفِ .

**فائدة :** لو زَادَ بِالْإِسْتِدَالِ ، بَيْعُ الْأَصُولِ فِي الْحَوْلِ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ كُنْتَا ح ،  
فَلَوْ أَبْدَلَ مِائَةً شَاةٍ بِمَائَتَيْنِ ، لَزِمَهُ شَاتَانِ<sup>(٢)</sup> ، إِذَا حَالَ حَوْلُ الْمِائَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ .  
وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يَسْتَأْنَفُ لِلزَّائِدِ حَوْلًا . وَقَالَ فِي « الْإِنْتِصَارِ » : إِنْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ  
جَنْسِهِ بَنَى . أَوْ مَأً إِلَيْهِ . ثُمَّ سَلَّمَهُ وَفَرَّقَ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ : لَا يَبْنِي  
فِي الْأَصَحِّ .

**فائدة :** لو أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ بِغَيْبٍ وَنَحْوِهِ ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ، إِذَا أَبْدَلَ نَصَابًا بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ  
بَغَيْبٍ وَنَحْوِهِ ، يَتَّبِعِي عَلَى الْحَوْلِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ تَحْصِلِ الْمُبَادَلَةُ بَيْعًا ، وَفِي نُسَخَةٍ ، إِذَا  
لَمْ تُقَلَّ : الْمُبَادَلَةُ بَيْعٌ . وَلَوْ أَبْدَلَ نَصَابَ سَائِمَةٍ بِعِثْلِهِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى غَيْبٍ ، بَعْدَ  
أَنْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، فَلَهُ الرُّدُّ ، وَلَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ عَنْهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِذَا دَلَّسَ الْبَائِعُ الْغَيْبَ ، فَرُدَّ عَلَيْهِ ، فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ  
النَّصَابِ ، فَلَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ ، يَتَّعِينَ لَهُ الْأَرْضُ . قُلْتُ :

(١) يَأْتِي بِتَامِهِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ٩٣٤ فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ .

(٢) فِي ١ : « زَكَاةُ مَائَتَيْنِ » .

وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ .  
المقنع

٨٤١ - مسألة : ( وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ .  
وعنه ، تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ ) . الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي عَيْنِ الْمَالِ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ ، فِي  
إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَأَحَدِ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ

الإنصاف  
هذا المذهب ، عَلَى مَا بَأْتَى فِي خِيَارِ الْعَيْبِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ ، لَوْ  
اِخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمُخْرَجِ ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُخْرَجِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ .  
وَقِيلَ : الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفُرُوع » عَلَى مَا تَقَدَّمَ .  
قَوْلُهُ : وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ ، وَنَصَرُ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوع » : نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ  
الْجَمَاعَةُ . قَالَ الْجُمْهُورُ : وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَحَكَاهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ .  
انْتَهَى . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هِيَ الظَّاهِرَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْإِرْشَادِ » ، وَالْقَاضِي فِي « الْمُجَرِّدِ » ، وَ « التَّغْلِيْقِ » ، وَ « الْجَامِعِ » ،  
وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ الصَّغِيرِ » .  
وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ،  
وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،  
وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ  
الدَّهَبِ » : يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنَا .  
وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » . وَقَالَ : رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَدَّمَهُ  
فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « نِهَائِهِ » ،  
وَ « نَظْمِهَا » ، وَاخْتَارَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُنْهَجِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » .  
وَقِيلَ : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ ، وَتَتَعَلَّقُ بِالنِّصَابِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : وَوَقَعَ

الظاهرة عند أكثر الأصحاب ؛ لقول النبي ﷺ : « في أربعين شاة شاة »<sup>(١)</sup> . وقوله : « فيما سقت السماء العشر »<sup>(٢)</sup> . وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف « في » وهي للظرفية<sup>(٣)</sup> . وإنما جاز الإخراج من

الشرح الكبير

الإنصاف

ذلك [ ١٩٧/١ ] في كلام القاضي ، وأبي الخطاب وغيرهما ، وهي طريقة الشيخ تقي الدين . قال في « القواعد » : وفي كلام أبي بكر إشعاراً بتنزيل الروايتين على اختلاف حاليين ؛ وهما يسائر المالك وإعساره ، فإن كان مؤسراً وجبت في ذمته ، وإن كان مؤسراً وجبت في عين المال . قال : وهو غريب .

تنبيه : لهذا الخلاف ، أغني أنها ، هل تجب في العين أو في الذمة ؟ فوائد جمعة ؛ منها ، ما ذكره المصنف هنا ، وهو ما إذا مضى حolan على النصاب ، لم تؤد زكائهما ، فعليه زكاة واحدة ، إن قلنا : تجب في العين . وزكائنا إن قلنا : تجب في الذمة . هكذا أطلق الإمام أحمد ، أن عليه زكائين ، إذا قلنا : تجب في الذمة . وتبعه جماعة من الأصحاب ؛ منهم المصنف هنا ، فأطلقوا ، حتى قال ابن

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٥ . وأبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، وباب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٢ ، ٣٧٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، من أبواب الزكاة . ٣ / ١٣٤ ، ١٣٥ . والنسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٠ . والدارمي ، في : باب العشر فيما سقت السماء وفيما تسقى بالنضح ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٣ . والإمام مالك مرسلاً ، في : باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٤٥ ، ٣ / ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٥ / ٢٣٣ .

(٣) في م : « للنظر فيه » .



غير النصاب رخصة . والرواية الثانية ، أنها تجب في الذمة . وهو القول الثاني للشافعي ، واختيار الخرقى ؛ لأن إخراجها من غير النصاب جائز ، فلم تكن واجبة فيه ، كزكاة الفطر ، ولأنها لو وجبت فيه لامتنع المالك من التصرف فيه ، ولتمكّن المستحقون من إلزامه أداء الزكاة من غنيه ، أو ظهر شيء من أحكام ثبوته فيه ، ولسقطت الزكاة بتلف النصاب من غير تفریط ، كسقوط أرض الجنابة بتلف الجاني . وفائدة الخلاف فيما إذا كان له نصاب ، فحال عليه حolan ، لم يؤد زكاتهما ، وسند ذكره ، إن شاء الله تعالى .

عقيل ، وصاحب التلخيص : « ولو قلنا : إن الدين يمنع وجوب الزكاة . لم تسقط هنا ؛ لأن الشيء لا يسقط نفسه ، وقد يسقط غيره . وقدمه في « الفروع » . وقال صاحب « المستوعب » ، و « المحرر » ، ومن تابعهما : إن قلنا : تجب في الذمة . زكى لكل حول ، إلا إذا قلنا : دين الله يمنع . فيزكى عن حول واحد ، ولا زكاة للحول الثاني ؛ لأجل الدين ، لا للتعلق بالعين . وجزم به في « القواعد الفقهية » . قال الزركشي : هذا قول الأكثر . وزاد في « المستوعب » ، متى قلنا : يمنع الدين . فلا زكاة للعام الثاني ، تعلقت بالعين أو بالذمة . وقال : حيث لم يوجب أحمد زكاة العام الثاني ، فإنه بنى على رواية منع الدين ؛ لأن زكاة العام الأول صارت ديناً على رب المال ، والعكس بالعكس . وجعل فوائد الروايتين ، إخراج الرهن الميسر من الرهن بلا إذن ، إن علقت بالعين ، واختياره في سقوطها بالتلف وتقديمها على الدين . قاله في « الفروع » ، وقال غيره خلافه . ويأتي أيضاً . وقال في « القواعد » : قال في « المستوعب » : تتكرر زكاته لكل حول على القولين ، وتأول كلام أحمد بتأويل فاسيد .

تبيينه : محل هذه الفائدة ، في غير ما زكاته الغنم من الإبل ، كما قال المصنف .  
فأما ما زكاته الغنم من الإبل ، فإن عليه لكل حول زكاة . على كلا الروايتين . على  
الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ونص  
عليه . قال في « الفروع » : « أما لو كان الواجب غير الجنس ، كالإبل المزكاة  
بالغنم ، فنص أحمد ، أن الواجب فيه في الذمة ، وإن كانت الزكاة فيه تتكرر .  
وفرق بينه وبين الواجب من الجنس . وقال في « الرعية » : « والشيء عن الإبل  
تتعلق بالذمة فتتعدّد وتتكرر . وقلت : هذا إن قلنا : لا تسقط بذني الله . انتهى .  
وقال أبو الفرج الشيرازي في « المنهج » : « حكمه حكم ما لو كان الواجب من  
جنس المخرج عنه . قال في « الفروع » : « وظاهر كلام أبي الخطاب ، واختاره  
صاحب « المستوعب » ، و « المحرر » ، أنه كالواجب من الجنس ، على ما  
سبق من العين والذمة ، لأن تعلق الزكاة كتعلق الأرض بالجانى ، والدين بالرهن .  
فلا فرق إذن . فعلى المذهب ، لو لم يكن له سيوى خمس من الإبل ، ففى امتناع  
زكاة الحول الثانى ، لكونها ديناً ، بخلاف . وقال القاضى في « الخلاف » ، في  
هذه المسألة : لا يلزمه . وعلى المذهب أيضاً ، فى خمس وعشرين بغيراً فى ثلاثة  
أحوال : الأول ، حول بنت مخاض ، ثم ثمان شياه ؛ لكل حول أربع شياه . وعلى  
كلام أبى الخطاب ، أنها تجب فى العين مطلقاً كذلك لأول حول ، ثم للثانى ، ثم  
إن نقص النصاب بذلك عن عشرين بغيراً إذا قومتها ، فللثالث ثلاث شياه وإلا أربع .  
فوائد : إحداهما ، متى أفنت الزكاة المال ، سقطت بعد ذلك . صرح به فى  
« التلخيص » . وجزم به فى « الفروع » ، لكن نص أحمد ، فى رواية مهنا على  
وجوبها فى الدين بعد استغراقه بالزكاة . قال فى « القواعد » : « فيما أن يحمل ذلك  
على القول بالوجوب فى الذمة ، وإما أن يفرق بين الدين والعين ، بأن الدين وصف

حُكْمِيٌّ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ ، فَتَعَلَّقَ زَكَاتُهُ بِالذِّمَّةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَلَكِنْ نَصَّ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ ، عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الدِّينِ وَالْعَيْنِ فِي امْتِنَاعِ الزَّكَاةِ فِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ . وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ . الثَّانِيَةُ ، تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ مَانِعٌ مِنْ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ بِلاِ نزاع . وليس بمانعٍ مِنْ انْعِقَادِ الْحَوْلِ الثَّانِي ائْتِدَاءً . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنِ عَقِيلٍ . وَنَقَلَ الْمَجْدُ الْأُتْفَاقَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي « الْجَامِعِ » . وَأُورِدَ عَنْ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةٍ حَتَبِلَ مَا يَشْهَدُ لَهُ . وَقِيلَ : إِنَّهُ مَانِعٌ مِنْ انْعِقَادِ الْحَوْلِ الثَّانِي ائْتِدَاءً . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي [ ١٩٧/١ ط ] فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْمَعْنَى » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ » . وَيَأْتِي مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْخُلُطَةِ إِذَا بَاعَ بَعْضُ النَّصَابِ الثَّالِثَةَ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ . فَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : تَعَلَّقُ بِهِ كَتَعَلَّقَ أَرْضَ جَنَابَةِ الرَّقِيقِ بِرَقَبَتِهِ ، فَلِرَبِّهِ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَيْعٍ وَغَيْرِهِ ، بِلاِ إِذْنِ السَّاعِي ، وَكُلُّ الثَّمَاءِ لَهُ . وَإِنْ أَتْلَفَهُ ، لَزِمَهُ قِيَمَةُ الزَّكَاةِ دُونَ جَنْسِهِ ، حَيَوَانًا كَانَ النَّصَابُ أَوْ غَيْرَهُ . وَلَوْ تَصَدَّقَ بِكُلِّهِ ، بَعْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ وَلَمْ يَنْوِهَا ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَإِذَا كَانَ كُلُّهُ مِلْكًا لِرَبِّهِ ، لَمْ يَنْقُصْ بِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ ، بَلْ يَكُونُ دَيْنًا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ كَدَيْنِ آدَمِيٍّ ، أَوْ لَا يَمْنَعُ لِعَدَمِ رُجْحَانِهَا عَلَى زَكَاةِ غَيْرِهَا ، بِخِلَافِ دَيْنِ الْآدَمِيِّ . وَقِيلَ : بَلْ يَتَعَلَّقُ بِهِ كَتَعَلَّقِ الدِّينَ بِالرَّهْنِ ، وَبِمَالٍ مِنْ حَجَرٍ عَلَيْهِ لَفْلَاسِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ وَفَائِهِ أَوْ إِذْنِ رَبِّهِ . وَقِيلَ : بَلْ كَتَعَلَّقَهُ بِالثَّرِكَةِ ، قَالَ : وَهُوَ أَقْبَسُ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ وَالثَّمَانِينَ » : تَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِالنَّصَابِ ، هَلْ هُوَ تَعَلَّقُ شَرِكَةٍ أَوْ اِزْتِهَانٍ ، أَوْ تَعَلَّقُ اسْتِيفَاءً كَالْجَنَابَةِ ؟ اضْطَرَبَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ اضْطِرَابًا كَثِيرًا . وَيَحْصُلُ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ : أَحَدُهَا ، أَنَّهُ تَعَلَّقُ شَرِكَةٍ . وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » . وَظَاهِرُ كَلَامِ

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، .....

الشرح الكبير

٨٤٢ - مسألة : ( ولا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ<sup>(١)</sup> الْأَدَاءِ ) الزكاة تَجِبُ بِحَوْلَانِ الْحَوْلِ ، وإن لم يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْأَدَاءِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، وهو أحد قَوْلَيِ الشافعي ، وقال في الْآخَرِ : هو شَرْطٌ . وهو قَوْلُ مالِكٍ . حتى لو أَتَلَفَ الْمَاشِيَّةَ بَعْدَ الْحَوْلِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ [ ١٤٣/٢ ] فلا زكاة عليه ، إذا لم يَقْصِدِ الْفِرَارَ مِنَ الزكاة ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَاشْتَرَطَ لَوُجُوبِهَا إِمْكَانُ<sup>(١)</sup> الْأَدَاءِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . ولنا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي

الإنصاف

أَبَى بَكَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . والثاني ، تَعَلَّقَ اسْتِيفَاءٌ . وصرَّح به غير واحد ؛ منهم القاضي . ثم منهم مَنْ يُشَبِّهُهُ بِتَعَلُّقِ الْجَنَائَةِ . ومنهم مَنْ يَشَبِّهُهُ بِتَعَلُّقِ الدِّينِ بِالتَّرَكَةِ . والثالث ، أَنَّهُ تَعَلَّقَ رَهْنٌ . وينكشفُ هَذَا التَّرَاوُعُ بِتَحْرِيرِ مَسَائِلٍ ؛ منها ، أَنَّ الْحَقَّ هَلْ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ النَّصَابِ ، أَوْ بِمِقْدَارِ الزَّكَاةِ فِيهِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ ؟ وَنَقَلَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ ، الْأُتْفَاقَ عَلَى الثَّانِي . ومنها ، أَنَّهُ مَعَ التَّعَلُّقِ بِالْمَالِ ، هَلْ يَكُونُ ثَابِتًا فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ أَمْ لَا ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّعَلُّقِ بِالْعَيْنِ ، لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ مِنْ شَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَلَفَ الْمَالُ ، أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمَالِكُ بَعْدَ الْحَوْلِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْحَطَّابِ ، وَالْمَجْدِي فِي « شَرْحِهِ » . أَمَّا إِذَا قُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الذِّمَّةِ . يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ تَعَلَّقَ اسْتِيفَاءٍ مُحْضَرٍ ، كَتَعَلُّقِ الدِّيُونِ بِالتَّرَكَةِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَهُوَ حَسَنٌ . وَمِنْهَا ، مَنَعُ التَّصَرُّفِ . وَالْمَذْهَبُ لَا يَمْنَعُ . انتهى .

قوله : وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، وَلَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي

(١) ف م : إِمْكَانٌ .

وَلَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تَسْقُطُ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ .

مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ <sup>(١)</sup> . فَمَفْهُومُهُ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ إِذَا حَالَ  
الْحَوْلُ ، وَلَآئِنَّهُ لَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْأَدَاءِ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ حَوْلَانِ ، وَجَبَتْ  
زَكَاةُ الْحَوَّلَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ وَجُوبُ فَرَضَيْنِ فِي نَصَابٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ  
وَاحِدَةٍ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ ، فَيُقَالُ : عِبَادَةٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَوْجُوبُهَا  
إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ  
وَالْمَرِيضِ وَالْعَاجِزِ عَنْ أَدَائِهِ ، وَالصَّلَاةُ تَجِبُ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالتَّائِمِ ،  
وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ جُزْءًا ثُمَّ جُنَّ أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ . ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا  
أَنَّ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ بَدَنِيَّةٌ ، يُكَلِّفُ فِعْلَهَا بَدَنَهُ ، فَأَسْقَطَهَا تَعَذُّرُ فِعْلِهَا ، وَهَذِهِ  
عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ ، يُمَكِّنُ ثُبُوتُ الشَّرَكَةِ لِلْمَسَاكِينِ فِي مَالِهِ وَالْوُجُوبُ فِي ذِمَّتِهِ  
مَعَ عَجْزِهِ عَنِ الْأَدَاءِ ، كَثُبُوتِ الدُّيُونِ فِي ذِمَّةِ الْمُفْلِسِ وَتَعَلُّقِهَا بِمَالِهِ  
بِجَنَائِزِهِ .

٨٤٣ - مسألة : ( وَلَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تَسْقُطُ إِذَا  
لَمْ يُفَرِّطْ ) الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ ، سَوَاءً

« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تَسْقُطُ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ . فَيُعْتَبَرُ التَّمَكُّنُ مِنَ الْأَدَاءِ  
مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّ النُّصَابَ إِذَا تَلَفَ بِغَيْرِ  
تَفْرِيطٍ مِنَ الْمَالِكِ ، لَمْ يَضْمَنْ الزَّكَاةَ عَلَى كِلَا الرُّوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَاخْتَارَهُ طَائِفَةٌ مِنَ  
أَصْحَابِنَا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً بِاعْتِبَارِ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ فِي غَيْرِ الْمَالِ  
الظَّاهِرِ . وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ رَوَايَةً ، لَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ النُّصَابِ غَيْرِ الْمَاشِيَةِ . وَقَالَ

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٣٢٧ .

قَرَطَ أَوْ لَمْ يُقَرَطْ . وَحَكَى عَنْهُ الْمَيْمُونِيُّ أَنَّهُ إِنْ تَلَفَ <sup>(١)</sup> النَّصَابُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ لَمْ تَسْقُطْ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّرِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا فِي الْمَاشِيَةِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى يَجِيءَ الْمُصَدِّقُ ، فَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ مَجِيئِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِتَلَفِ النَّصَابِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ طَالَ بِهَا فَمَنْعَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ قَبْلَ مَحَلِّ الِاسْتِحْقَاقِ ،

الْمَجْدُ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ : تَسْقُطُ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ دُونَ الْبَاطِنَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ <sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ ، الْفَرَقَ بَيْنَ الْمَاشِيَةِ وَالْمَالِ . وَالْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَى الْجَمَاعَةُ ، أَنَّهَا كَالْمَالِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، تَسْقُطُ الزَّكَاةُ إِذَا تَلَفَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ ، وَبَعْدَ تَعَامُّلِ الْحَوْلِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَمْوَالِ . وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهَا بِالْمَالِ الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ . وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ ذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهَا بِالْمَاشِيَةِ .

تَنْبِيهِ : يُسْتَشْتَقَى مِنْ عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، زَكَاةُ الزُّرُوعِ وَالْثَمَارِ إِذَا تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ قَبْلَ الْقَطْعِ ، فَإِنْ زَكَاتَهَا تَسْقُطْ . وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، سَقَطَتْ

(١) فِي م : أُنْفَلِ .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ بْنِ أَبِي زَيْدٍ سَابُورٍ الْقَشِيرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ الْقُدْوَةُ ، بَقِيَ الْأَعْلَامُ . تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ١٢ / ٢١٤ - ٢١٨ .

فَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ الْجَذَاذِ ، وَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا ، كَأَرَشِ الْجِنَايَةِ فِي الْعَبْدِ الْجَانِي . وَمَنْ اشْتَرَطَ التَّمَكُّنَ قَالَ : هَذِهِ عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْمَالِ ، فَيَسْقُطُ فَرَضُهَا بِتَلَفِهِ قَبْلَ إِمْكَانِ أَدَائِهَا ، كَالْحَجِّ . وَمَنْ نَصَرَ الْأَوَّلَ ، قَالَ : مَالٌ وَجَبَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِتَلَفِ النَّصَابِ ، كَالذَّيْنِ أَوْ : فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي ضَمَانِهِ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، كَثَمَنِ الْمَبِيعِ . فَأَمَّا الثَّمَرَةُ ، فَلَا تَجِبُ زَكَاةُهَا فِي الذِّمَّةِ حَتَّى تُحَرَّرَ ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ غَيْرِ الْمَقْبُوضِ ، وَلِهَذَا لَوْ تَلَفَتْ كَانَتْ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ ، عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ : وَإِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْعَيْنِ ، فَلَيْسَ هُوَ بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ جُزْءٍ مِنْهُ ، وَلِهَذَا لَا يُنْمَعُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَالْحَجُّ لَا يَجِبُ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَإِذَا وَجَبَ لَمْ يَسْقُطْ بِتَلَفِ الْمَالِ ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّ التَّمَكُّنَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَوْجُوبِهَا ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> :

الزَّكَاةُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : اتَّفَاقًا . قَالَ : وَخَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا بِوُجُوبِ الْإِنصَافِ زَكَاتِهَا أَيْضًا . قَالَ : وَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّ وَغَيْرُهُ . قُلْتُ : قَدْ قَالَهُ غَيْرُ ابْنِ عَقِيلٍ . وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « عَمَدِ الْأَدِلَّةِ » رَوَايَةً . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُظُنُّ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ قَالَ : قِيَاسُ مَنْ جَعَلَ وَقْتُ الْوُجُوبِ بُدْؤَ الصَّلَاحِ ، وَاشْتِذَاذَ الْحَبِّ ، أَنَّهُ كَنَقْصِ نِصَابٍ بَعْدَ الْوُجُوبِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ ، ضَمِنَهَا .

(١) فِي الْمَعْنَى ١٤٥/٤ .

(٢) انْظُرْ الْمَعْنَى ١٧٠/٤ .

وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ بِتَلْفِ الْمَالِ ، إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ فِي الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاسَاةِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ يَجِبُ أَدَاؤها مَعَ عَدَمِ الْمَالِ وَفَقْرُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَيَسْقُطُ بِتَلْفِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَالتَّفْرِيطُ ، أَنْ يُمَكِّنَهُ إِخْرَاجُهَا فَلَا يُخْرِجُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِخْرَاجِهَا فَلَيْسَ بِمُفَرِّطٍ ، سَوَاءٌ كَانَ لَعَدَمِ الْمُسْتَحَقِّ ، أَوْ لُبُعْدِ الْمَالِ ، أَوْ لَكَوْنِ الْفَرَضِ لَا يَوْجَدُ فِي الْمَالِ ، وَلَا يَجِدُ مَا يَشْتَرِي ، أَوْ كَانَ فِي طَلَبِ الشَّرَاءِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهَا بَعْدَ التَّلْفِ ، فَأَمَكَّنَهُ أَدَاؤها ، أَدَاها ، وَإِلَّا أَهْمَلَ إِلَى مَيْسَرَتِهِ وَتَمَكَّنَهُ مِنْ أَدَائِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَزِمَ إِنْظَارُهُ بِدَيْنِ الْآدَمِيِّ الْمُعَيَّنِ ، فَهَذَا أَوْلَى . فَإِنْ تَلَفَ الزَّائِدُ عَنِ النَّصَابِ فِي السَّائِمَةِ ، لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالنَّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ .

وَعَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَا يَضْمَنُهَا . وَجَزَمَ فِي « الْكَافِي » ، وَ « نِهَايَةِ » [ ١٩٨/١ ] أَبِي الْمَعَالِي « ، بِالضَّمَانِ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، لَوْ تَلَفَ النَّصَابُ ، ضَمِنَهَا . وَعَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَا يَضْمَنُهَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهَا مُطْلَقًا . وَاخْتَارَهُ فِي « النَّصِيحَةِ » ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةُ رِوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَلَوْ أَمَكَّنَهُ إِخْرَاجُهَا ، لَكُنْ خَافَ رُجُوعَ السَّاعِي ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُمَكِّنَهُ إِخْرَاجُهَا . فَلَوْ تَجَبَّتِ السَّائِمَةُ ، لَمْ تُضْمَمْ فِي حُكْمِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتُضْمَمُ عَلَى الثَّانِيَةِ .

تنبيه : اختلف الأصحاب في مأخذ الخلاف في أصل المسألة ؛ فقيل :



وَإِذَا مَضَى حَوْلَانِ عَلَى نِصَابٍ لَمْ يُؤَدَّزْ كَاتَهُمَا ، فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ ،  
 إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . وَزَكَاتَانِ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . إِلَّا  
 مَا كَانَ زَكَاةُ الْغَنَمِ مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةً .

٨٤٤ - مسألة : ( وَإِذَا مَضَى حَوْلَانِ عَلَى نِصَابٍ لَمْ يُؤَدَّزْ كَاتَهُمَا ،  
 فعليه زكاة واحدة ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . وَزَكَاتَانِ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي  
 الذِّمَّةِ . إِلَّا مَا كَانَ زَكَاةُ الْغَنَمِ مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِنَّ فِيهِ لِكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةٌ ) إذا  
 كان عنده أَرْبَعُونَ شاةً [ ط ١٤٣/٢ ] مَضَى عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لَمْ يُؤَدَّزْ كَاتَهَا ،  
 فعليه شاة واحدة ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَعَلَّقَتْ فِي الْحَوْلِ  
 الْأَوَّلِ مِنَ النَّصَابِ بِقَدْرِهَا ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ فِيمَا بَعْدَهُ زَكَاةٌ ؛ لِتَقْصِهِ عَنِ  
 النَّصَابِ . وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ ،  
 فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ : إِذَا كَانَتِ الْغَنَمُ أَرْبَعِينَ ، فَلَمْ يَأْتِهِ الْمُصَدِّقُ  
 عَامَيْنِ ، فَإِذَا أَخَذَ الْمُصَدِّقُ شاةً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْبَاقِي ، وَفِيهِ

الْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَحَلِّ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ قِيلَ : هِيَ فِي الذِّمَّةِ . لَمْ  
 تَنْقُطْ ، وَإِلَّا سَقَطَتْ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَلَوَانِيِّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، وَالسَّامَرِيُّ . وَقِيلَ :  
 إِنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَزَرَقِيِّ . وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِيمَاءٌ إِلَيْهِ أَيْضًا ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ  
 فَوَائِدِ الْخِلَافِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْخِلَافِ  
 فِي مَحَلِّ الزَّكَاةِ ، هَلْ هِيَ فِي الذِّمَّةِ أَوْ فِي الْعَيْنِ ؟ قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : وَهُوَ قَوْلُ  
 الْقَاضِي وَالْأَكْثَرَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَمِنْ الْفَوَائِدِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَإِنْ  
 كَانَ أَكْثَرُ مِنْ نِصَابٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ جَمِيعُهُ لِكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ .  
 وَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . نَقَصَ مِنْ زَكَاةِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَدْرِ نَقْصِهِ مِنْهَا .

خِلافٌ . وقال ، في رِوَايَةٍ صَالِحَةٍ : إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِائَتَانِ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهْهُمَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ آخَرُ ، يُزَكِّيهِمَا لِلْعَامِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَصِيرُ مِائَتَيْنِ غَيْرَ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ . وَقَالَ فِي رَجُلٍ لَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهْهُمَا سِتِينَ : زَكَّى فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْعَنَمِ نُبِتَتْ سَخْلَةٌ فِي كُلِّ حَوْلٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ كَمَلَ بِالسَّخْلَةِ الْحَادِثَةِ ، فَإِنْ كَانَ نِتَاجُ السَّخْلَةِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ، اسْتَوْفَى الْحَوْلَ الثَّانِي مِنْ حِينَ نُبِتَتْ ؛ لِأَنَّهُ جَيِّدٌ كَمَلَ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . وَجَبَ عَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةٌ ، مِثْلَ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً مَضَى عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا ، فَعَلِيهِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَكَذَلِكَ مَنْ لَهُ مِائَةُ دِينَارٍ مَضَى عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا ، فَعَلِيهِ فِيهَا سَبْعَةُ دَنَانِيرٍ وَنِصْفٌ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ فِي ذِمَّتِهِ ، فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِي تَنْقِصِ النَّصَابِ . لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ يُؤَدِّي الزَّكَاةَ مِنْهُ ، اخْتَمَلَ أَنْ تَسْقُطَ الزَّكَاةُ فِي قَدْرِهَا ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِهَذَا الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُسْقِطُ نَفْسَهُ ، وَقَدْ يُسْقِطُ غَيْرَهُ ، بِدَلِيلِ أَنْ تَغْيِيرَ الْمَاءِ بِالنَّجَاسَةِ فِي مَحَلِّهَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ طَهَارَتِهَا وَإِزَالَتِهَا ، وَيَمْنَعُ إِزَالَةَ نَجَاسَةِ غَيْرِهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الْأُولَى .

**فصل :** فَأَمَّا مَا كَانَتْ زَكَاتُهُ الْعَنَمَ مِنَ الْإِبِلِ ، كَمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِنْ عَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ فِي رِوَايَةٍ

وَأِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ نِصَابٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ جَمِيعِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . وَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . نَقْصَ مِنْ زَكَاتِهِ كُلِّ حَوْلٍ بِقَدْرِ نَقْصِهِ بِهَا .

الشرح الكبير

الْأَثَرُ : الْمَالُ غَيْرُ الْإِبِلِ إِذَا أُدِّيَ عَنِ الْإِبِلِ ، لَمْ يَنْقُصْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَجِبُ مِنْ غَيْرِهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ تَعَلُّقَهُ بِالْعَيْنِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : إِنْ الزَّكَاةُ تَنْقُصُهُ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَمَضَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ ، فَعَلَى قَوْلِنَا يَجِبُ فِيهَا لِكُلِّ حَوْلٍ شَاةٌ ، وَعَلَى قَوْلِهِ لَا يَجِبُ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا نَقَصَتْ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ عَنْ خُمُسَةٍ كَامِلَةٍ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ أَرْبَعًا وَجُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ النَّصَابِ ، فَلَمْ يَنْقُصْ بِهِ النَّصَابُ ، كَمَا لَوْ أَدَاهُ ، وَفَارَقَ غَيْرَهُ مِنَ الْمَالِ . فَإِنَّ الزَّكَاةَ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِعَيْنِهِ ، فَتَنْقُصُهُ ، كَمَا لَوْ أَدَاهُ مِنَ النَّصَابِ . فَعَلَى هَذَا لَوْ مَلَكَ خُمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَحَالَتْ عَلَيْهَا أَحْوَالٌ ، فَعَلَيْهِ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ أَرْبَعُ شَيَاطِينٍ . وَإِنْ بَلَغَتْ قِيمُ الشَّيَاطِينِ الْوَاجِبَةَ أَكْثَرَ مِنْ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ .

٨٤٥ - مَسْأَلَةٌ : ( وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ نِصَابٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ جَمِيعِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . وَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . نَقْصَ مِنْ زَكَاتِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَدْرِ نَقْصِهِ بِهَا<sup>(١)</sup> ) وَقَدْ ذَكَرْنَا شَرْحَ ذَلِكَ فِي

الإنصاف

(١) في م : هـ .

المقنع وَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ اقْتَسَمُوا بِالْحِصَصِ .

الشرح الكبير الْمَسْأَلَةُ قَبْلَهَا .

٨٤٦ - مسألة : ( وَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ اقْتَسَمُوا بِالْحِصَصِ ) إِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ ، وَلَمْ تَسْقُطْ بِمَوْتِهِ ، هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّرِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ : تُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ ، مُقَدِّمًا عَلَى الْوَصَايَا ، وَلَا يُجَاوِزُ الثَّلَاثَ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ [ ١٤٤/٢ ] وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ <sup>(١)</sup> ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُخْرَجُ إِلَّا أَنْ يُوصَى بِهَا ، فَتَكُونَ كَسَائِرِ الْوَصَايَا ، تُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَيُزَاحَمُ بِهَا أَصْحَابُ الْوَصَايَا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِنْ شَرَطِهَا النِّيَّةُ ، فَسَقَطَتْ بِمَوْتِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ،

الإنصاف قوله : وَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . أَوْصَى بِهَا أَوْ لَمْ يُوصَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ ، فِي مَنْ عَلَيْهِ حَجٌّ لَمْ يُوصَ بِهِ ، وَزَكَاةٌ وَكُفَّارَةٌ ، مِنَ الثَّلَاثِ . وَنُقِلَ عَنْهُ ، مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، مَعَ عِلْمٍ وَرَأْيِهِ بِهِ . وَنُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا فِي زَكَاةٍ ، مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَعَ صَدَقَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَهَذِهِ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَلَفْظُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بَعْدَهُمْ وَصِيَّتِهِ ، كَمَا قَبِدَ الْحَجَّ ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الزَّكَاةَ مِثْلُهُ أَوْ آكُذْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ . وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ

(١) أَبُو عمرو عثمان بن سليمان البتي ، من فقهاء البصرة ، وهو من أهل الكوفة ، وانتقل إلى البصرة ، ومات سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشريازي ٩١ .

كالصوم والصلاة . ولنا ، أنه حق واجب تصح الوصية به ، فلم تسقط بالموت ، كدين آدمي . ويفارق الصوم والصلاة ، فإنهما عبادتان بذنبتان لا تصح الوصية بهما . فعلى هذا ، إذا كان عليه دين وضاق ماله عن الدين والزكاة ، اقتسموا ماله بالحصص ، كدئون الآدميين إذا ضاق عنها المال . ويحتمل أن تقدم الزكاة إذا قلنا : إنها تتعلق بالعين . كما تقدم حق المرتبة على سائر الغرماء بمن الرهن ، لتعلقه به .

الأصحاب سوى النص السابق . انتهى .

قوله : فإن كان عليه دين اقتسموا بالحصص . هذا المذهب مطلقاً . نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . ونقل عبد الله ، يبدأ بالدين . وذكره جماعة قولاً ؛ منهم ابن تميم ، و « الفائق » ، وغيرهما ، كتفديده بالرهنية . وقيل : تقدم الزكاة . واختاره القاضي في « المجرد » ، وصاحب « المستوعب » وغيرهما . قال المجتهد : تقدم الزكاة ، كبقاء المال الزكوي . فجعله أصلاً . وذكره بعضهم من تيممة القول . وحكى ابن تميم وجهاً ؛ تقدم الزكاة ، ولو غلقت بالذمة . وقال : هو أولى . وقاله المجتهد قبله . وقيل : إن تعلقت الزكاة بالعين ، قدمت ، وإلا فلا . وقال في « الرعاية الكبرى » : قلت : إن تعلقت الزكاة بالذمة تحاصاً ، وإلا فلا ، بل يقدم دين آدمي . ويأتي بعض ذلك في آخر كتاب الوصايا .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المالك حياً وأفلس ، فصرح المجتهد في « شرحه » ، أن الزكاة تقدم حتى في حال الحجر . وقال : سواء قلنا : تتعلق الزكاة بالعين أو بالذمة . إذا كان النصاب باقياً . قال في « القواعد » : وهو ظاهر كلام القاضي ، والأكثرين . وظاهر كلام الإمام أحمد ، في رواية ابن القاسم ، تقديم الدين على الزكاة . الثانية ، ديون الله كلها سواء . على الصحيح من المذهب .

نصَّ عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه ، تُقدَّم الزَّكَاةُ على الْحَجِّ . وقاله بعضهم . وذكره بعضهم قولاً . وأما التَّنْذِرُ بِمُتَعَيْنٍ ؛ فإنه يُقدَّم على الزَّكَاةِ والدين . قاله الأصحاب . وقال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : قلتُ : وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الدين . انتهى . ومن الفَوَائِدِ ، إنَّ كَانَ النِّصَابُ مَرْهُونًا ، وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَهَلْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ مِنْهُ ؟ هُنَا حَالَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ يُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ ، فَهُنَا يُؤَدَّى الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِ الرَّهْنِ . صَرَّحَ بِهِ الْخِرَقِيُّ وَالْأَصْحَابُ . الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنْ يَكُونَ لِلْمَالِكِ مَالٌ يُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ غَيْرَ الرَّهْنِ ، فَهُنَا لَيْسَ لَهُ آدَاءُ الزَّكَاةِ مِنْهُ بِدُونِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ أَيْضًا . وَذَكَرَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » أَنَّهُ مَتَى قُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَهَلْ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ قَهْرِيٌّ . وَيَنْحَصِرُ فِي الْعَيْنِ ، فَهُوَ كَحَقِّ الْجَنَائَةِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُزَكَّى الْمَرْهُونُ عَلَى الْأَصْح ، وَيُخْرِجُهَا الرَّاهِنُ مِنْهُ بِلا إِذْنِ إِنْ عَدِمَ ، كَجَنَائَةِ رَهْنٍ عَلَى ذَنْبِهِ . وَقِيلَ : مِنْهُ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : إِنْ عُلِّقَتْ بِالْعَيْنِ . وَقِيلَ : يُزَكَّى رَاهِنٌ مُوسِرٌ ، وَإِنْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ ، جَعَلَ بَدْلَهُ رَهْنًا . وَقِيلَ : لَا . انتهى . وَمِنْ الْفَوَائِدِ ، التَّصَرُّفُ فِي النِّصَابِ أَوْ بَعْضِهِ ، بَيْعُهُ أَوْ غَيْرُهُ . [ ١٩٨/١ ظ ] وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، صِحَّتُهُ . وَنَصُّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . قَالَ الْأَصْحَابُ : وَسَوَاءٌ قُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي الذِّمَّةِ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِي » ، إِنْ قُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الذِّمَّةِ . صَحَّ التَّصَرُّفُ مُطْلَقًا . وَإِنْ قُلْنَا : فِي الْعَيْنِ . لَمْ يَصَحَّ التَّصَرُّفُ فِي مِقْدَارِ الزَّكَاةِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ عَلَى قَوْلِنَا : إِنْ تَعَلَّقَ الزَّكَاةُ تَعَلَّقَ شَرَكَةٌ أَوْ رَهْنٌ . صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . قلتُ : تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْفَائِدَةِ الثَّلَاثَةِ قَرِيبًا . وَنَزَلَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ الْمَنْصُوصَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا وَهَبَتْ زَوْجَهَا مَهْرَهَا الَّذِي لَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : فَإِنْ صَحَّحْنَا هَبَةَ الْمَهْرِ جَمِيعَهُ ، فَعَلَى الْمَرْأَةِ

إخراج زكاته من ماله، وإن صححنا الهبة فيما عدا مقدار الزكاة، كان قدر الزكاة حقاً للمساكين في ذمة الزوج، فيلزمه أدائه إليهم، ويسقط عنه بالهبة ما عداه. قال ابن رجب: وهذا بناء غريب جداً. وعلى المذهب، لو باع النصاب كله، تعلقت الزكاة بذمته حينئذ، بغير خلاف، كما لو تلف. فإن عجز عن أدائها، فقال المجتد: إن قلنا: الزكاة في الذمة ابتداءً. لم يفسخ البيع. وإن قلنا: في العين. فبسخ البيع في قدرها، تقديمًا لحق المساكين. وجزم به في «القاعدة الرابعة والعشرين». وقال المصنف: تتعين في ذمته، كسائر الديون بكل حال. ثم ذكر احتمالاً بالفسخ في مقدار الزكاة من غير بناء على محل التعلق. ومن القوائد، إذا كان النصاب غائباً عن مالكه، لا يقدر على الإخراج منه، لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الأداء منه. نص عليه. وصرح به المجتد في موضع من «شرحه». ونص أحمد في من وجب عليه زكاة مال، فأقرضه، لا يلزمه أداء زكاته حتى يقبضه. قال في «القواعد»: ولعله يرجع إلى أن أداء الزكاة لا يجب على الفور. وقال القاضي، وابن عقيل: يلزمه أداء زكاته قبل قبضه؛ لأنه في يده حكمًا، ولهذا يتلف من صمائه، بخلاف الدين في ذمة غريمه. وكذا ذكره المجتد في موضع من «شرحه». وأشار في موضع إلى بناء ذلك على محل الزكاة. فإن قلنا: الذمة. لزمه الإخراج عنه من غريمه؛ لأن زكاته لا تسقط بتلفه، بخلاف الدين. وإن قلنا: العين. لم يلزمه الإخراج حتى يتمكن من قبضه. وقال ابن تيميم، وصاحب «الفروع»: ومن كان له مال غائب، وقلنا: الزكاة في العين. لم يلزمه الإخراج عنه. وإن قلنا: في الذمة. فوجهان. قال ابن رجب: والصحيح الأول. وقال: ووجوب الزكاة على الغائب إذا تلف قبل قبضه، مخالف لكلام أحمد. ومن القوائد، ما تقدم على قول؛ وهو ما إذا

أَخْرَجَ رَبُّ الْمَالِ زَكَاةَ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ مِنْهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُحْسَبُ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَنَصِيْبِهِ مِنَ الرَّبْحِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَقِيلَ : يُحْسَبُ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنَ الرَّبْحِ خَاصَّةً . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(١)</sup> . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : هِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ . فَبَعْضُ الْأَصْحَابِ بَنَى الْخِلَافَ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَحَلِّ التَّعَلُّقِ . . فَإِنْ قُلْنَا : الذَّمَّةُ . فَهِيَ مَخْصُوبَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَالرَّبْحِ ، كَقَضَاءِ الدَّيُونِ . وَإِنْ قُلْنَا : الْعَيْنُ . حُسِبَتْ مِنَ الرَّبْحِ ، كَالْمُؤَنَةِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الْفَوَائِدِ » : وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْتَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَيْضًا ، الْوَجْهَانِ فِي جَوَازِ إِخْرَاجِ الْمُضَارِبِ زَكَاةَ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ . فَإِنْ قُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . فَلَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا . قَالَ : وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ إِيْمَاءٌ إِلَى ذَلِكَ .

**فائدة :** قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : النَّصَابُ الزَّكَاةَ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَكَأَيُّهَا يَدْخُلُ فِيهِ تَمَامُ الْمِلْكِ ، يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ . أَوْ يُقَالُ : الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ شَرْطَانِ لِلْسَّبَبِ ، فَعَدَمُهُمَا مَانِعٌ فِي صِحَّةِ السَّبَبِ وَانْعِقَادِهِ . وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ شُرُوطًا لِلْوُجُوبِ كَالْحَوْلِ ؛ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ بِلَا خِلَافٍ ، لَا أَثَرُ لَهُ فِي السَّبَبِ . وَأَمَّا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، فَشَرْطٌ لِلزُّومِ الْأَدَاءِ . وَعَنْهُ ، لِلْوُجُوبِ . انْتَهَى .

(١) انظر : المعنى / ٤ / ٢٦٦ .



## بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا ، .....

الشرح الكبير

### بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

٨٤٧ - مسألة : ( وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا ) وَالسَّائِمَةُ ؛ الرَّاعِيَّةُ ، وَقَدْ سَأَمَتْ تَسْوُمَ سَوْماً : إِذَا رَعَتْ ، وَأَسَمَتْهَا إِذَا رَعَيْتُهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ تُسَيِّمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَذَكَرَ السَّائِمَةُ هَهُنَا اخْتِرَازًا مِنْ الْمَعْلُوفَةِ وَالْعَوَامِلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ ، أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ » . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ زَكَاةٌ . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَ فِيهَا الصَّدَقَةَ ، وَلَيْسَ عَنْدهُمْ فِي هَذَا أَصْلٌ . وَلَنَا ؛ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ بِهِزِ ابْنِ حَكِيمٍ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فِي أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ » <sup>(٢)</sup> . قَيَّدَهُ .

الإيضاح

### بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

قوله : وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِي الْمَعْلُوفَةِ أَيْضًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَنَصَرَا ابْنَ عَقِيلٍ وَجُوبَ الزَّكَاةَ فِي الْمَعْلُوفَةِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ « فُتُونِهِ » . انْتَهَى . وَذَكَرَ ابْنُ

(١) سورة النحل ١٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٣/١ . والنسائي ، في : باب عقوبة مانع الزكاة ، وباب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلاً لأهلها ولحمولتهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١١/٥ ، ١٧ . والدارمي ، في : باب ليس في عوامل الإبل صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٩٦/١ . والإمام أحمد ، في : للسند ٤/٥ ، ٤ .

المفنع وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ . [ ١٠٤٤ ]

الشرح الكبير بالسَّائِمَةِ ، فذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا ، وَحَدِيثُهُمْ مُطْلَقٌ ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> . وَلَآنَ وَصَفَ التَّمَاءَ مُعْتَبَرًا فِي الزَّكَاةِ ، وَالْمَعْلُوفَةُ يَسْتَعْرِقُ عِلْفُهَا نَمَاءَهَا ، وَلِأَنَّهَا تُعَدُّ لِلانْتِفَاعِ دُونَ النَّمَاءِ ، أَشْبَهَتْ ثِيَابَ الْبِذْلَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ ، فَيَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٨٤٨ - مسألة : ( وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ ) مَتَى كَانَتْ سَائِمَةً فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُعْتَبَرُ السَّوْمُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ فِي الزَّكَاةِ ، أَشْبَهَ

الإنصاف عَقِيلٌ ، فِي « عُمْدِ الْأَدْلَةِ » ، وَ « الْفُتُونِ » تَخْرِيجًا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيمَا أُعِدَّ لِلْإِجَارَةِ مِنَ الْعَقَارِ وَالْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ فِي الْقِيَمَةِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَلَوْ كَانَ تَنَاجُ النَّصَابِ الْمُبَاعِ لَهُ فِي الْحَوْلِ رَضِيْعًا غَيْرَ سَائِمٍ فِي بَقِيَّةِ حَوْلِ أُمَّهَاتِهِ ، فَوَجْهَانِ . اُنْتَهَى . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ اجْتِمَاعَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقِيلَ : تَجِبُ فِيمَا أُعِدَّ لِلْعَمَلِ ، كَالْإِبِلِ الَّتِي تُكْرَى . وَهُوَ أَظْهَرُ . وَنَصُّهُ لَا . اُنْتَهَى .

قوله : وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ :

(١) فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ . مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ١٠٣/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْقُطُ الصَّدَقَةُ عَنِ الْمَاشِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١١٦/٤ .

الْمِلْكُ وَكَمَالَ النَّصَابِ ، وَلَأَنَّ الْعَلْفَ مُسْقِطٌ ، وَالسَّوْمُ مُوجِبٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا غَلَبَ الْإِسْقَاطُ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِيهَا سَائِمَةٌ وَمَعْلُوفَةٌ . وَلَنَا ، عُمُومُ التَّنْصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَاشِيَةِ ، وَاسْمُ السَّوْمِ لَا يَزُولُ بِالْعَلْفِ الْيَسِيرِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ دُخُولُهَا فِي الْأَخْبَارِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ خِفَةَ الْمُؤَوَّنَةِ ، أَشْبَهَ السَّائِمَةَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، وَلِأَنَّ الْعَلْفَ الْيَسِيرَ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، فَاعْتِبَارُهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ يُفْضِي إِلَى إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ بِالْكُلِّيَةِ ،

يُعْتَبَرُ أَنْ تَرَعَى الْحَوْلَ كُلَّهُ . زَادَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، وَلَا أَثَرَ لَعَلْفِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ . [ ١٩٩/١ ] وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، فِي « أَحْكَامِهِ » ، عَدَمُ اشْتِرَاطِ أَكْثَرِ الْحَوْلِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ .

تَنْبِيهِ : يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْعَوَامِلُ ، وَلَوْ كَانَتْ سَائِمَةً . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَقَالَ الْمَجْدُ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » ، وَالزَّرْكَشِيُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلِ أَكْثَرِ السَّنَةِ بِحَالٍ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِي الْمُؤَجَّرَةِ السَّائِمَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَلَا تَجِبُ فِي الرِّبَائِبِ فِي الْأَصْحَاحِ ، وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً . انْتَهَى .

فَوَائِدُ : إِخْدَاهَا ، لَا يُعْتَبَرُ لِلْسَّوْمِ وَالْعَلْفِ نِيَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ . وَرَجَّحَهُ أَبُو الْمَعَالِي . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَ « حَوَاشِي ابْنِ مُفْلِحٍ » : لَا يُعْتَبَرُ فِي السَّوْمِ وَالْعَلْفِ نِيَّةٌ فِي أَصْحَاحِ الرَّجُلَيْنِ . وَقِيلَ : تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ لِهَذَا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ أَصَحُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . فَلَوْ اعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا ، أَوْ عَلَفَهَا غَاصِبٌ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى الْأَوَّلِ ؛

لا يسيما عند من يسوغ له الفرار من الزكاة ، فإنه متى أراد إسقاط الزكاة علفها يوماً فأسقطها ، ولأن هذا وصف معتبر في رفع الكلفة ، فاعتبر فيه الأكثر ، كالسقي بغير كلفة في الزروع والثمار . قولهم : السوم شرط . ممنوع ، بل العلف في نصف الحول فما زاد مانع ، كما أن السقي بكلفة كذلك مانع من وجوب العشر ، ولئن سلمنا أنه شرط ، فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول ، كالسقي بغير كلفة ، شرط في وجوب العشر ، ويكتفي فيه بالوجود في الأكثر ، ويفارق ما إذا كان بعض النصاب معلوفاً ، لأن النصاب سبب الوجوب ، فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، والحول والسوم<sup>(١)</sup> شرط الوجوب ، فجاز أن يعتبر الشرط في أكثره .

لفقد السوم المشترط . وعلى الثاني ، تجب ، كما لو غصب حياً وزرعه في أرض ربه ، فإن فيه الزكاة على مالكه ، كما لو نبت بلا زرع . وفعل الغاصب محرم ، كما لو غصب أثماً فضاعفها ، ولعدم المؤنة ، كما لو ضلت فأكلت المباح . قال المجتد : وطرده ما لو سلمها إلى راع يسيما فعلقها . وعكسهما ؛ لو تبرع حاكم ، ووصى بعلف ماشية يتيم ، أو صديق بذلك بإذن صديقه ، لفقد قصد الإساءة ممن يعتبر وجوده منه . وقيل : تجب إذا علفها غاصب . اختاره غير واحد . وفي ما أخذه وجهان ؛ تحريم علف الغاصب ، أو انتفاء المؤنة عن ربه . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « ابن حمدان » . قلت : الصواب الثاني . واختاره الآمدي . والأول اختاره القاضي ، ورده المصنف

(١) سقط من : الأصل .

وغيره . ولو أسامت بنفسها ، أو أسامها غاصب ، وجبت الزكاة على الأول لا الثاني ؛ لأن ربها لم يرَضَ بإسامتها ، فقد فقد قصد الإسامة المُشترط . زاد صاحب « المغنى » ، و « المحرر » ، كما لو سامت من غير أن يُسيمها . قال في « الفروع » : فجعله أصلاً . وكذا قطع به أبو المعالي . وقيل : يجب إن أسامها الغاصب ، لتحقق الشرط ، كما لو كمل النصاب بيد الغاصب . وإن لم يعتد بسوم الغاصب ، ففي اغتبار كون سَوم المالك أكثر السنة وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تيميم » ، وابن حَمدان ، في « الكبرى » ؛ أحدهما ، عدم اغتبار ذلك . وهو ظاهر كلام المصنف ، في « المغنى » ، و الشارح ، وابن رزين . وقال الأصحاب : يستوى غضب النصاب وضياعه كل الحول أو بعضه . وقيل : إن كان السوم عند الغاصب أكثر ، فالروايتان ، وإن كان عند ربها أكثر ، وجبت ، وإن كانت سائمة عندهما ، وجبت الزكاة ، على رواية وجوب الزكاة في المعصوب ، وإلا فلا . الثانية ، يشترط في السوم أن ترعى المباح ، فلو اشترى ما ترعاه ، أو جمع لها ما تأكل ، فلا زكاة فيها . قاله الأصحاب . الثالثة ، هل السوم شرط ، أو عدم السوم مانع ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تيميم » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الفائق » . فعلى الأول ، لا يصح التعجيل قبل الشروع ، ويصح على الثاني . قلت : قطع المصنف في « المغنى » ، والشارح ، وغيرهما ، بأن السوم شرط . قلت : منع ابن نصر الله في « حواشي الفروع » من تحقق هذا الخلاف ، وقال : كل ما كان وجوده شرطاً ، كان عدمه مانعاً ، كما أن كل مانع فعده شرط . ولم يفرق أحد بينهما ، بل نصوا على أن المانع عكس الشرط . وأطال الكلام على ذلك . وقال في « الفروع » ، في الخلطة ، في أول الفصل الثاني : التعلق بالعين لا يمنع

المفنع وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْإِبِلُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَتَجِبَ فِيهَا شَاةٌ ، .....  
 ٨٤٩ - مسألة : ( وهى ثلاثة أنواع ؛ أحدها ، الإبل ، فلا زكاة

الشرح الكبير

فيها حتى تَبْلُغَ خَمْسًا فَتَجِبَ فِيهَا شَاةٌ ) بَدَأَ بِذِكْرِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ ، لِكَوْنِهَا أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ ، وَوُجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَصَحَّتْ فِيهِ السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،

الإنصاف

انْبِعَادَ الْحَوْلِ بِاتِّفَاقِنَا . الرَّابِعَةُ . لَوْ غَضِبَ رَبُّ السَّائِمَةِ غَلْفًا ، فَعَلَفَهَا وَقَطَعَ السُّوْمَ ، فَفِي انْقِطَاعِهِ شَرْعًا وَخِجَان . قَطَعَ فِي « الْمُغْنَى » <sup>(١)</sup> بِسُقُوطِ الزَّكَاةِ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَكَذَا لَوْ قَطَعَ مَا شِئْتَهُ عَنِ السُّوْمِ ؛ لِقَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا وَخَوِّهِ ، أَوْ نَوَى قُنْيَةَ عَيْدِ التَّجَارَةِ لَذَلِكَ ، أَوْ نَوَى يَثِيبِ الْحَرِيرِ الَّتِي لِلتَّجَارَةِ لُبْسُهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي ذَلِكَ كُلَّهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَنْقُطِعُ بِذَلِكَ . وَقَالَ فِي « الرُّوْضَةِ » : إِنْ أَسَامَهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، ثُمَّ نَوَاهَا لَعْمَلٍ أَوْ حَمَلٍ . فَلَا زَكَاةَ ، [ ١٩٩/١ ط ] كَسُقُوطِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ بَيْنِيَّةِ الْقُنْيَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ . وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّ مَنْ نَوَى بِسَائِمَةٍ عَمَلًا ، لَمْ تَصِرْ لَهُ قُنْيَةً . انْتَهَى . الْحَامِيسَةُ ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا تَوَلَّدَ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ . قَالَه الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَتَجِبُ عَلَى الْأَظْهَرِ فِيهَا وَلَدَ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ .

تنبيه : ظاهراً قوله : أَحَدُهَا ، الْإِبِلُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا ، فَتَجِبَ

(١) انظر : المغنى ٤ / ٢٧٤ .

الشرح الكبير

[ ٢ / ١٤٤ ظ ] ومن أحسن ما روى فيها ، ما روى البخارى<sup>(١)</sup> بإسناده ، عن أنس بن مالك ، أن أبا بكر الصديق ، رضى الله عنه ، كتب له كتاباً لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ ، والتي أمر الله بها رسوله ﷺ ، فمن سئله من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : « فى أربع وعشرين فما دونها من الإبل فى كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ، ففيها حقة طروقة الجمال ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ، ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ، ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ، ففيها حقتان طروقتا

الإصاف

فيها شاة . أن القيمة لا تجزئ . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو بكر : تجزئ عشرة ذراهم ؛ لأنها بدل شاة الجبران . أطلقه بعض الأصحاب . وذكر بعضهم ، لا تجزئ مع وجود الشاة ، وإلا فوجهان ؛

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وباب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وباب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ، وباب زكاة الغنم ، وباب لا تؤخذ فى الصدقة همة ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب فى الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ... ، من كتاب الحبل . صحيح البخارى ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٩ / ٢٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ . والنسائى ، فى : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ . وابن ماجه ، فى : باب إذا أخذ المصدق ستا دون سن أو فوق سن ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١١ ، ١٢ .

الْجَمَلِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ،  
وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ  
فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ « يَشَاءَ رَبُّهَا » ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَفِيهَا  
شَاةٌ » . وَتَمَامُ الْحَدِيثِ نَذْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي أَبْوَابِهِ . وَقَوْلُ الصَّدِيقِ :  
الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَعْنِي : قَدَرٌ . وَمِنْهُ فَرَضَ الْحَاكِمُ لِلْمَرْأَةِ :  
بِمَعْنَى قَدَرٍ<sup>(١)</sup> التَّقْدِيرَ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ  
خَمْسًا . مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَمَنْ لَمْ  
يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ » . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
« لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ<sup>(٢)</sup> صَدَقَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا فَفِيهَا  
شَاةٌ »<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ  
أَيْضًا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ الشَّاةَ ؛  
لَأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ مِنْ جَنْسِهَا ؛ لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنْهَا كَثِيرٌ ، وَإِجْبَابُ  
شِقْصٍ مِنْهَا يَضُرُّ بِالْمَالِكِ وَالْفَقِيرِ ، وَالْإِسْقَاطُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ ، فَعَدَلَ إِلَى  
إِجْبَابِ الشَّاةِ جَمْعًا بَيْنَ الْحُقُوقِ ، فَصَارَتْ أَصْلًا فِي الْوُجُوبِ لَا يَجُوزُ  
إِخْرَاجُ الْإِبِلِ مَكَانَهَا .

الإنصاف منهم ابن تميم ، وابن حَمْدَانَ .

(١ - ١) ق م : « يشارى بها » .

(٢) سقط من : م .

(٣) الذود : بفتح الذال وسكون الواو الجمع من الإبل .

(٤) هذا بعض الحديث المتقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ بلفظ : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » .



**فصل :** ولا يُجزئ في العَنَمِ المُخَرَجَةُ في الزكَاةِ إِلَّا الجَذْعُ مِنَ الصَّائِنِ ، وهو ما لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فما زاد ، والثَّيْنُ مِنَ المَعْرِ ، وهو ما لَهُ سَنَةٌ ، وكذلك شاةُ الجُبْرَانِ ، وأيهما أخرجَ أَجْزَاءَهُ ، ولا يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا مِنْ جِنْسِ غَنَمِهِ ، ولا جِنْسِ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ مُطْلَقَةً فِي الْخَبَرِ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ وَجُوبُهَا ، وليس غَنَمُهُ ولا غَنَمُ الْبَلَدِ سَبَبًا لَوْجُوبِهَا ، فلم يَتَقَيَّدْ بِذَلِكَ ، كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْفِدْيَةِ ، وَتَكُونُ أَنْثَى ، ولا يُجْزئُ الذَّكَرُ ، كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي نِصَابِ الْعَنَمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُجْزَأَ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ الشَّاةَ ، وَمُطْلَقُ الشَّاةِ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَقياسًا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ ، لَزِمَهُ شِرَاءُ شَاةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُخْرِجُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، قِيَاسًا عَلَى شَاةِ الْجُبْرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : نَصَّ عَلَى الشَّاةِ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِنَصِّهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ قِيمَةٍ فَلَمْ يَجْزُ ، كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي نِصَابِهَا ، وَشَاةُ الْجُبْرَانِ مُحْتَصَّةٌ بِالْبَدَلِ بِالدَّرَاهِمِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بَدَلًا عَنِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي سَائِمَةِ الْعَنَمِ ، وَلِأَنَّ شَاةَ الْجُبْرَانِ يَجُوزُ إِبْدَالُهَا بِالدَّرَاهِمِ مَعَ وَجُودِهَا ، بِخِلَافِ هَذِهِ .

**فصل :** وَتَكُونُ الشَّاةُ الْمُخَرَجَةُ كَحَالِ الْإِبِلِ فِي الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ وَالتَّوَسُّطِ ، فَيُخْرِجُ عَنِ السَّمَانِ سَمِينَةً ، وَعَنِ الْهَزَالِ هَزِيلَةً ، وَعَنِ الْكِرَامِ كَرِيمَةً ، وَعَنِ اللَّقَامِ لَقِيمَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مَرِضًا أخرجَ شَاةً صَحِيحَةً عَلَى

**فائدة :** يُشْتَرَطُ فِي الشَّاةِ الْمُخَرَجَةِ عَنِ الْإِبِلِ ، أَنْ تَكُونَ بِصِفَتِهَا ؛ فَفِي كِرَامِ سَمَانٍ كَرِيمَةٍ سَمِينَةً ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ . وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَعِيَّةً ، فَقِيلَ : يُخْرِجُ شَاةً كَشَاةِ الصَّحَّاحِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَالِ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِيهَا عَيْبُهُ ،

المقنع فَإِنْ أَخْرَجَ بَعِيرًا لَمْ يُجْزِئْهُ .

الشرح الكبير

قَدَّرَ قِيَمَةَ الْمَالِ . فَيُقَالُ : لَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ صِاحِحًا كَانَتْ قِيَمَتُهَا مِائَةً ، وَقِيَمَةُ الشَّاةِ خَمْسَةً ، فَيَنْقُصُ [ ١٤٥/٢ ] مِنْ قِيَمَتِهَا قَدْرُ مَا نَقَصَتْ الْإِبِلُ ، فَإِنْ نَقَصَتْ الْإِبِلُ خُمْسَ قِيَمَتِهَا وَجَبَ شَاةٌ قِيَمَتُهَا أَرْبَعَةٌ ، وَقِيلَ : تُجْزِئُهُ شَاةٌ تُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْقِيَمَةِ ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لَا يُجْزِئُهُ مَرِيضَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَجَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، وَلَيْسَ كُلُّ مَرِضًا ، فَتَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّحَاحِ ؛ وَالْمَرِضُ لَا يُجْزِئُ فِيهَا إِلَّا صَحِيحَةٌ .

٨٥٠ - مسألة : ( فَإِنْ أَخْرَجَ بَعِيرًا لَمْ يُجْزِئْهُ ) يَعْنِي إِذَا أَخْرَجَ بَعِيرًا عَنْ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْإِبِلِ لَمْ يُجْزِئْهُ ، سَوَاءً كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ الْمَالِكِ ، وَدَاوُدَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ،

الإنصاف

كَشَاةِ الْفِدْيَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ . وَقِيلَ : تُجْزِئُهُ شَاةٌ صَحِيحَةٌ قِيَمَتُهَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ (١) الْمَالِ ، تَنْقُصُ قِيَمَتُهَا عَلَى قَدْرِ نَقْصِ الْإِبِلِ ، كَالْمُخْرَجَةِ عَنِ الْعَنَمِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ لِلْمُوَاسَاةِ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُصَنِّفَ ، فِي « الْمَعْنَى » قَدَّمَهُ . وَكَذَلِكَ الشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، فِي « شَرْحِهِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَعَلَيْهِمَا لَا يُجْزِئُهُ شَاةٌ مَعْيِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ . وَقِيلَ : تُجْزِئُهُ شَاةٌ تُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » .

قوله : فَإِنْ أَخْرَجَ بَعِيرًا لَمْ يُجْزِئْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ أَصْحَابِهِ . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ شَاةٍ وَسَطٍ فَأَكْثَرَ ، بِنَاءً

(١) زيادة من : ش .

وأصحاب الرأي : يُجْزَى البعير عن العشرين فما دونها . ويتخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يُجْزَى عن خمس وعشرين ؛ لأنه يُجْزَى عن خمس وعشرين ، والعشرون داخلة فيها ، ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه ، كما بُنِيَ لَبُونٌ عَمَّا دُونَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ . ولنا ، أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه ، فلم يُجْزَئْهُ ، كما لو أخرج البعير عن أربعين شاةً ، ولأنها فريضة وجبت فيها شاة فلم يُجْزَئْ عنها البعير ، كينصاب الغنم ، ويفارق ابْتِنَى لَبُونٌ عن الجذعة ؛ لأنهما من الجنس .

على إخراج القيمة . وقيل : يُجْزَئُهُ إِنْ أَجْزَأَ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ، وَإِلَّا فَلَا . فعلى القول بالاجزاء ، هل الواجب كله أو خمسه ؟ حكى القاضى أبو يعلى الصغير وجهين ؛ فعلى الثانى ، يُجْزَى عن العشرين بغير ، وعلى الأول ، لا يُجْزَى عنها إلا أربعة أبعرة . قلت : الأولى أَنَّ الواجب كله ، وأنه يُجْزَى عن العشرين بغير<sup>(١)</sup> على الأول أيضا . قال فى « القواعد الأصولية » : قلت : وَيُنْبِئُ عَلَيْهَا لَوْ اقْتَصَى الْحَالُ الرُّجُوعَ ، فَهَلْ يَرْجِعُ بِكُلِّهِ أَوْ خُمُسُهُ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : الْجَمِيعُ وَاجِبٌ . رَجَعَ . وَإِنْ قُلْنَا : الْوَاجِبُ الْخُمْسُ ، وَالزَّائِدُ تَطَوُّعٌ . رَجَعَ بِالْوَجِبِ لَا التَّطَوُّعَ . وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَنْبِئَ عَلَيْهِ أَيْضًا ، النَّيَّةُ ؛ فَإِنْ جَعَلْنَا الْجَمِيعَ فَرَضًا ، نَوَى الْجَمِيعَ فَرَضًا لَوْ مَا ، وَإِنْ قُلْنَا : الْوَاجِبُ الْخُمْسُ . كَفَاهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ فِي النَّيَّةِ . اِنْتَهَى . وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ يُجْزَى فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةً . وَفِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا .

فوائد ؛ منها ، لو أخرج بقرة ، لم تُجْزَئْهُ ، قولًا وإحدا . وإن أخرج نصفَي

(١) زيادة من : ش .

وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَاهُ ابْنُ لَبُونٍ ، وَهُوَ

٨٥١ - مسألة : ( وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ

شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهٍ ) وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَثَابِتٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي رَوَيْنَاهَا وَغَيْرَهَا .

٨٥٢ - مسألة : ( فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ) مَتَى بَلَغَتْ الْإِبِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّهُ يُحْكَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ خَمْسُ شِيَاهٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْهُ . وَحَكَاهُ إِجْمَاعًا . وَابْنَةُ الْمَخَاضِ ؛ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، وَقَدْ دَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ ، وَالْمَخِضُ الْحَامِلُ ، وَلَيْسَ كَوْنُ أُمِّهَا مَخِضًا شَرْطًا ، وَإِنَّمَا ذِكْرُ تَعْرِيفِهَا بِهَا بِغَالِبِ حَالِهَا ، كَتَعْرِيفِهِ الرَّبِيبَةَ بِالْحَجَرِ . وَكَذَلِكَ بِنْتُ اللَّبُونِ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ أَذْنَى سِنٌ تُوْخَذُ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ خَاصَّةً ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ .

٨٥٣ - مسألة : ( فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَاهُ ابْنُ لَبُونٍ ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ

شَاتَيْنِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ أَيْضًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُجْزِئُ . وَمِنْهَا ، قَوْلُهُ ، فِي بِنْتِ الْمَخَاضِ : فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَاهُ ابْنُ لَبُونٍ . الْعَدَمُ إِمَّا لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ فِي مَالِهِ ، أَوْ كَانَتْ فِي مَالِهِ وَلَكِنَّهَا مَعِيَّةً .

الَّذِي لَهُ سَتَتَانِ ، فَإِنْ عَدِمَهُ أَيْضًا لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ .

الشرح الكبير

سَتَتَانِ ، فَإِنْ عَدِمَهُ لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ( إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِيلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ أَجْزَاهُ ابْنُ كُبُونٍ ، وَلَا يُجْزِئُهُ مَعَ وُجُودِهَا ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ : « فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ ، فَفِيهَا ابْنُ كُبُونٍ ذَكَرَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا . فَإِنْ اشْتَرَى ابْنَةُ مَخَاضٍ وَأَخْرَجَهَا جَارَ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ ابْنِ كُبُونٍ بَعْدَ شِرَائِهَا لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي إِيلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِيلِهِ ابْنُ كُبُونٍ وَأَرَادَ الشُّرَاءَ ، لَزِمَهُ شِرَاءُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ شِرَاءُ ابْنِ كُبُونٍ ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْعَدَمِ ، فَلَزِمَتْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ ،

الإحصاف

تبيينه : ظاهر قوله : فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَاهُ ابْنُ كُبُونٍ . أَنَّ خُتْنَى كُبُونٍ لَا يُجْزِئُ . وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، الْإِجْزَاءُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « هُوَ الْأَشْهَرُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَيُجْزِئُ الْخُتْنَى الْمُشْكِلُ فِي الْأَقْسِ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذَا الْأَظْهَرُ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْحَقَّةِ وَالْجَذَعَةِ وَالثَّنْيِ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِذَا عَدِمَهَا ، عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلْ هِيَ أَوْلَى لِرِيَادَةِ السِّنِّ ، وَلَوْ وَجَدَ ابْنُ كُبُونٍ . وَأَمَّا بِنْتُ اللَّبُونِ ، فَجَزَمَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، بِالْجَوَازِ مَعَ وُجُودِ ابْنِ كُبُونٍ ، وَلَهُ جُبْرَانٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِمْ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَفِي بِنْتِ كُبُونٍ وَجْهَانِ ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بَابِنِ اللَّبُونِ عَنِ الْجُبْرَانِ .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٩٥ .

كما لو استويا في الوجود ، والحديث مَحْمُولٌ على حال وجوده ؛ لأن ذلك للرفق به ، إغناء له عن الشراء ، ومع عَدَمِهِ لا يَسْتَعْنِي عن الشراء . على أَنَّ في بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ : « فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٌ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ » . فَشَرَطَ في قَبُولِهِ وَجُودَهُ وَعَدَمَهَا ، وهذا في حديث أبي بكر ، وفي بعض الألفاظ أيضًا : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتٍ مَخَاضٍ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنٌ لَبُونٌ » . وهذا تَقْيِيدٌ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَيْهِ . وإن لم يَجِدْ إِلَّا ابْنَةَ مَخَاضٍ مَعِيَّةً ، فله الْإِنْتِقَالُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ ؛ لقَوْلُهُ في الْخَبَرِ : « فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا » . ولأنَّ وَجُودَهَا كَعَدَمِهَا ، لكونها لا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا ، فَأَشْبَهَ الَّذِي لَا يَجِدُ إِلَّا مَاءً لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ في انْتِقَالِهِ إِلَى الْبَدَلِ ، وإن وَجَدَ ابْنَةَ مَخَاضٍ أَغْلَى مِنْ صِفَةِ الْوَاجِبِ ، لم يُخْزِئْهُ ابْنُ لَبُونٍ ؛ لَوْجُودِ بِنْتِ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، [ ١٤٥/٢ ط ] وَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَبَيْنَ شِرَائِ بِنْتِ مَخَاضٍ عَلَى صِفَةِ الْوَاجِبِ . وقال أبو بكر : يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ يُخْرِجُ عن الْمَرَضِ صَحِيحَةً . حكاؤه عنه ابن عَقِيلٍ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ عَلَى وَجْهِ الْمُسَاوَاةِ ، وَكَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ ، كَزَكَاةِ الْحُبُوبِ .

وَجَزَمَ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » بِالْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لم يَشْتَرِطْ لِأَحَدِهَا عَدَمَ الْإِجْرَاءِ . انتهى . ومنها ، لو كان في مَالِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ أَغْلَى مِنَ الْوَاجِبِ ، لم يُخْزِئْهُ ابْنُ لَبُونٍ . جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا . على الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . بل يُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَبَيْنَ شِرَائِ بِنْتِ مَخَاضٍ لِصِفَةِ الْوَاجِبِ . قال في

**فصل :** ولا يُجبرُ نقصُ الذُّكُورِيَّةِ بِزِيَادَةِ سَنٍّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، فلا يُجزئُهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ حَقًّا ، وَلَا عَنْ الْحَقَّةِ جَذْعًا ، مع وجودِهما وَلَا عَدَمِهما . وقال القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَدَمِ ، كَابْنِ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِمَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُمَا عَلَى ابْنِ لَبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ سَنٍّ ابْنِ لَبُونٍ عَلَى بِنْتِ مَخَاضٍ يَمْتَنِعُ بِهَا مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ، وَيَرْغَى الشَّجَرُ بِنَفْسِهِ ، وَيَرْدُ الْمَاءِ ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي الْحَقِّ مَعَ بِنْتِ لَبُونٍ ، لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِكانِ فِي هَذَا ، فلم يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ زِيَادَةِ السَّنِّ ، فلم يُقَابَلِ الْأَثُوثِيَّةُ ، وَلِأَنَّ تَخْصِيصَهُ فِي الْحَدِيثِ بِالذَّكَرِ دُونَ غَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ ، بِدَلِيلِ الْخِطَابِ .

« الفروع » : هذا الأشهرُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا . وَأُطْلِقَ هُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَمِنْهَا ، لَا يُجْبَرُ فَقَدْ الْأَثُوثِيَّةُ [ ٢٠٠/١ ] بِزِيَادَةِ السَّنِّ فِي غَيْرِ بِنْتِ مَخَاضٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَلَا يُخْرَجُ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ حَقًّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي مَالِهِ ، وَلَا عَنْ الْحَقَّةِ جَذْعًا . قَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينَ » ، وَنَصَرُوهُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : لَا يُجْبَرُ نَقْصُ الذُّكُورِيَّةِ بِزِيَادَةِ سَنٍّ ، فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ . وَقِيلَ : يُجْبَرُ . ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَوْضِعٍ مِنْ « الْفُصُولِ » ، جَوَازَ الْجَذْعِ عَنِ الْحَقَّةِ ، وَعَنْ بِنْتِ لَبُونٍ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » : اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ . وَأُطْلِقَ هُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ« مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » .

قوله : فَإِنْ عَدِمَهُ أَيْضًا لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ لِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ أَبِي بَكْرٍ الصَّحِيحِ : فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً ، وَهِيَ  
الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وَهِيَ الَّتِي  
لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى  
وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً ، .....

٨٥٤ - مسألة : ( وفي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وفي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ  
حِقَّةً ، وهي التي لها ثَلَاثُ سِنِينَ ، وفي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وهي التي  
لها أَرْبَعُ سِنِينَ ، وفي سِتٍّ وَسَبْعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ ، وفي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ  
إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ ) وهذا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، والخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ يَدُلُّ  
عَلَيْهِ ، وَبِنْتُ اللَّبُونِ ؛ الَّتِي تَمَّتْ لَهَا سِتَّتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، سُمِّيَتْ  
بِذَلِكَ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ وَصَعَتْ ، فَهِيَ ذَاتُ لَبْنٍ ، وَالْحِقَّةُ ؛ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ  
سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهَا قَدْ اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا

عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَتَبِعَهُ  
الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ ابْنُ لَبُونٍ إِذَا حَصَّلَهُ . اخْتَارَهُ أَبُو  
الْمَعَالِي . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : فَإِنْ عَدِمَ ابْنُ لَبُونٍ حَصَّلَ أَصْلًا لَا بَدْلًا ،  
فِي الْأَظْهَرِ .

تنبيه : ظاهرُ قوله : وفي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ . عَدَمُ إِجْزَاءِ ابْنِ لَبُونٍ إِذَا  
عَدِمَهَا ، وَلَوْ جَبَرَهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُورُ الْأَصْحَابِ .  
وَقِيلَ : يُجْزِئُ . وَقِيلَ : يُجْزِئُ ، وَيَجْزِيهِ .

فوائد ؛ الْأَوَّلَى ، تَجْزِئُ الثَّيْبَةُ عَنِ الْجَذَعَةِ بِلَا جُبْرَانٍ ، بِلَا نِزَاعٍ . قَالَ أَبُو

(١ - ٢) سقط من : الأصل .



الْفَحْلُ ، وَاسْتَحَقَّتْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا وَتُرَكَّبَ ، وَالْجَذْعَةُ ؛ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ ، وَقِيلَ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَجْذَعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنُّهَا ، وَهِيَ أَعْلَى سَنٍّ يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ ، وَإِنْ رَضِيَ رَبُّ الْمَالِ أَنْ يُخْرِجَ مَكَانَهَا ثِنْتَةً جَازَ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي السَّادِسَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ أَلْقَتْ ثِنْتَهَا ، وَهَذَا الْمَذْكُورُ فِي الْأَسْنَانِ ، ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> حِكَايَةً عَنِ الْأَضْمَعِيِّ ، وَأَبَى زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٢)</sup> ، وَأَبَى زَيْدٍ الْكِلَابِيِّ<sup>(٣)</sup> ، وَغَيْرِهِمْ .

الْمَعَالَى : وَلَا تَجْزِي سِنٌّ فَوْقَ الثَّنِيَّةِ . وَأُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ ، الْإِجْزَاءَ فِي مَسْأَلَةِ الْجُرَّانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقِيلَ : تَجْزِي حِقَّتَانِ ، أَوْ ابْتِنَا لَبُونٍ عَنِ الْجَذْعَةِ ، وَابْتِنَا لَبُونٍ عَنِ الْحِقَّةِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنَّفُ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : وَيَنْقِضُ بَيْنَتُ مَخَاضٍ عَنْ عَشْرِينَ ، وَبِثَلَاثِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ عَنِ الْجَذْعَةِ . الثَّانِيَةُ ، الْأَسْنَانُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْإِبِلِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، هُوَ قَوْلُ أَهْلِ اللَّغَةِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَأَكْثَرُهُمْ قَطَعَ بِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ بِنْتَ الْمَخَاضِ يُعْمَرُهَا سِتَّتَانِ ، وَبِنْتُ اللَّبُونِ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ، وَالْحِقَّةُ أَرْبَعُ سِنِينَ ، وَالْجَذْعَةُ خَمْسُ سِنِينَ كَامِلَةٌ . وَحَمَلَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » عَلَى بَعْضِ السَّنَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَكَيْفَ يَحْمِلُهُ عَلَى بَعْضِ السَّنَةِ ، مَعَ قَوْلِهِ : كَامِلَةٌ ؟ انْتَهَى . وَقِيلَ : لِبِنْتِ الْمَخَاضِ نِصْفُ سَنَةٍ ،

(١) فِي : غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٧٠/٣ - ٧٢ .

(٢) سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو زَيْدٍ ، الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ النَّحْوِيُّ حُجَّةُ الْعَرَبِ وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ .

تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ . إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ لِلْقَفْطِيِّ ٣٠/٢ .

(٣) يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ الْكِلَابِيُّ أَبُو زَيْدٍ ، الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ الشَّاعِرُ الْفَصِيحُ ، صَنَفَ كِتَابًا جَلِيلَةً . تَوَفَّى نَحْوَ

سَنَةِ مِائَتَيْنِ . إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١٢١/٤ . الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ٤٤ .

فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ  
لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ .

٨٥٥ - مسألة : ( فإذا زادت ) على عشرين ومائة ( واحدة ففيها  
ثلاث بنات لبون ، ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة )  
إذا زادت الإبل على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ، كما ذكر ،  
في أظهر الروايتين . وهذا مذهب الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وفيه  
رواية ثالثة ، لا يتغير الفرض إلى ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وبنات لبون .  
وهذا مذهب محمد بن إسحاق ، وأبي عبيد . وإحدى الروايتين عن  
مالك ؛ لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة ؛ بدليل سائر الفروض .

ولبنت اللبن سنة ، وللحقة سنتان ، وللجدعة ثلاث سنين . وقيل : للجدعة  
سنة سنين . وقيل : سن بنت المخاض مدة الحمل . وعن أحمد ، بنت  
المخاض التي تتمخض بغيرها . الثالثة ، سميت بنت مخاض ؛ لأن أمها قد  
حملت غالباً . وليس بشرط . والمخاض ؛ الحامل . وسميت بنت لبون ؛ لأن  
أمها وضعت وهي ذات لبن . وسميت حقة ؛ لأنها استحققت أن تتركب ،  
ويحمل عليها ، ويطرَقها الفحل . وسميت جدعة ؛ لأنها تجذع إذا سقطت  
سنتها . والثنية ، يأتي مقدار سنتها في باب الأضحية .

قوله : إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون . الصحيح  
من المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم ، أن الفرض يتغير بزيادة واحدة  
على عشرين ومائة . وعنه ، لا يتغير الفرض حتى تبلغ ثلاثين ومائة ، فيكون فيها  
حقة وبنات لبون . اختاره أبو بكر عبد العزيز في كتاب « الخلاف » ، وأبو بكر  
الآجري . فعليها ، وجوب الحقتين إلى تسعة وعشرين ومائة . وعنه ، في إحدى

وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ »<sup>(١)</sup> . وَالوَاحِدَةُ زِيَادَةٌ ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي حَدِيثِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي أَحَادِيثِ الصَّدَقَاتِ . فَإِنَّ فِيهِ : « فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ » . وَهَذَا صَرِيحٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ ، وَلَأنَّ سَائِرَ مَا جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ غَايَةً لِلْفَرَضِ ، إِذَا زَادَ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ ، كَذَا هَذَا . قَوْلُهُمْ : إِنْ الْفَرَضُ لَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ، قُلْنَا : هَذَا مَا تَغَيَّرَ بِالْوَاحِدَةِ وَحْدَهَا ، بَلْ تَغَيَّرَ بِهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا ، فَهِيَ كَالْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى التَّسْعِينَ ، وَالسَّتِينَ ، وَغَيْرِهَا . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا زَادَتْ الْإِبْلُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ [ ١٤٦/٢ ] اسْتُؤْنِفَتْ الْفَرِيضَةُ ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ ، إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، فَيَكُونُ فِيهَا حَقَّتَانِ وَبِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى خَمْسِينَ وَمِائَةٍ ؛

وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ حَقَّتَانِ ، وَبِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَذَلِكَ سَهْوٌ مِنْ نَاقِلِهِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ . قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ فِي بَعْضِ التَّسَخُّرِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، هَلِ الْوَاحِدَةُ عَقْفٌ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ بِهَا ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِهَا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٩٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦١/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٠٦/٣ - ١٠٩ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧٣/١ ، ٥٧٤ . والدارمي ، في : باب في زكاة الغنم ، وباب في زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٨١/١ - ٣٨٣ . والإمام أحمد ، في المسند ١٥/٢ .

ففيها ثلاث حقائق ، وتُستأنف الفريضة في كل خمس شاة ؛ لما روى أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً ، ذكر فيه الصدقات والديات<sup>(١)</sup> ، وذكر فيه مثل هذا . ولنا ، أن في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لأنس ، والذي كان عند آل عمر بن الخطاب مثل مذهبنا ، وهما صحيحان . وأما كتاب عمرو بن حزم ، فقد اختلف في صفته ، فرواه الأثرم في « سننه » مثل مذهبنا . والأخذ بذلك أولى ، لموافقة الأحاديث الصحيحة مع موافقة القياس ، فإن المال إذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه ، كسائر بهيمة الأنعام ، وإنما وجبت في الابتداء من غير جنسه ؛ لأنه ما احتل المواساة من جنسه ، فعُدنا إلى غير الجنس ضرورة ، وقد زال بكثرة المال وزيادته ؛ ولأنه عندهم يتنقل من بنت مخاض إلى حقة ، بزيادة خمس من الإبل ، وهي زيادة يسيرة لا تقتضي الانتقال إلى حقة ، فإننا لم نتنقل في محل الوفاق من بنت مخاض إلى حقة ، إلا بزيادة إحدى وعشرين . فإن زادت على عشرين ومائة جزءاً من بعير ، لم يتغير الفرض إجمالاً ؛ لأن في بعض الروايات : « فإذا زادت

الوجوب ؟ فيه وجهان . ذكرهما ابن عقيل في « عمدة الأدلة » ، وتابعه ابن تميم ، وصاحب « الفروع » ، وأطلقهما . قلت : الصواب أن الوجوب يتعلق بها ، وكذا في غير هذه المسألة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصدقات ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤/٤ ، ٥ . وأخرجه مختصراً كل من : الدارمي ، في : باب زكاة الغنم ، وباب زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٨١/١ ، ٣٨٣ . والدارقطني ، في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١١٧/٢ .

فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ ، وَإِنْ شَاءَ خَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحِقَاقَ .

الشرح الكبير

وَاحِدَةً . وهذا يُقَيِّدُ مُطْلَقَ الزِّيَادَةِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ؛ وَلأنَّ سَائِرَ الْفُرُوضِ لَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ جُزْءٍ ، كَذَا هَذَا . وَعَلَى كِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ ، مَتَى بَلَغَتْ مِائَةٌ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ وَبَنَاتُ لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبَنَاتُ لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، ثُمَّ كُلَّمَا زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ عَشْرًا أُبْدِلَتْ بَنَاتُ لَبُونٍ بِحِقَّةٍ ، فَفِي مِائَةٍ وَسَبْعِينَ حِقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَثَمَانِينَ حِقَّتَانِ وَابْنَتَا لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَتِسْعِينَ ثَلَاثَ حِقَاقٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ .

٨٥٦ - مسألة : ( فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ ، وَإِنْ شَاءَ خَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحِقَاقَ ) إِذَا بَلَغَتْ إِبْلَهُ مِائَتَيْنِ اجْتَمَعَ الْفَرَضَانِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا أَرْبَعُ خَمْسِينَ ،

فائدة : لَا يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ بِزِيَادَةِ بَعْضٍ بَعِيرٍ ، وَلَا بَقَرَةٍ وَلَا شَاةٍ . بَلَا نِزَاعٍ . أَغْلَمُهُ فِي الْمَذْهَبِ .

قوله : فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ خَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ . هذا عليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي . قَالَ فِي كِتَابِ « الرُّوَايَتَيْنِ » : هَذَا الْأَشْبَهُ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . قَالَ الْآمِدِيُّ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَابْنِ مَنصُورٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ : وَهُوَ الْأَظْهَرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ حَامِدٍ ، وَجَمَاعَةٌ . قَالَ

وَحَمْسَ أَرْبَعِينَاتٍ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حِقَاقٍ أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، أَيْ  
الْفَرَضَيْنِ شَاءَ أَخْرَاجٍ ؛ لَوْجُودِ الْمُفْتَضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ كَانَ  
أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ . وَمَنْصُوصُ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يُخْرِجُ  
الْحِقَاقَ . وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حِقَاقٍ بِصِفَةِ التَّخْيِيرِ ، اللَّهُمَّ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخْرِجُ وَلِيًّا يَتِيمٍ أَوْ مَجْنُونٍ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ  
إِلَّا أَذْنَى الْفَرَضَيْنِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْخَيْرَةُ إِلَى السَّاعِي ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ  
أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا أَخْرَجَ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ أَغْلَى الْفَرَضَيْنِ ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ الْفَرَضَيْنِ ،  
فَكَانَتِ الْخَيْرَةُ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ أَوْ نَائِبِهِ ، كَقَتْلِ الْعَمْدِ الْمُوجِبِ لِلْقصاصِ  
أَوْ الدِّيَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ آلِ  
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « فَإِذَا كَانَتْ مَائَتَيْنِ ، فَفِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ ، أَوْ خَمْسُ  
بَنَاتٍ لَبُونٍ ، أَيْ الشَّيْئَيْنِ وَجَدَتْ أَخَذَتْ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعْرَجُ مَعَهُ  
عَلَى مَا يُخَالِفُهُ . وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ ثَبَتَ فِيهَا الْخِيَارُ ، فَكَانَ ذَلِكَ لِرَبِّ الْمَالِ ،

الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ [ ٢٠٠/١ ط ] عَلَى نَظِيرِهِ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « مُحْتَصَرِّ ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْوُجُوهِ » . وَالْمَنْصُوصُ ،  
أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحِقَاقَ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « مُقْنِعِهِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ  
عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

كالخَيْرَةِ فِي الْجُبْرَانِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالذَّرَاهِمِ ، وَبَيْنَ التَّزْوِيلِ وَالصُّعُودِ ، وَالْآيَةُ لَا تَتَنَوَّلُ مَا نَحْنُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْفَرَضَ بِصِفَةِ الْمَالِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِرَامِ كَرِيمَةً ، وَمِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَسْطِ ، فَلَا يَكُونُ خَبِيثًا ، وَلَأَنَّ الْأَذْنَى لَيْسَ بِخَبِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ يُوجَدُ إِلَّا سَبَبٌ وَجُوبُهُ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ ، وَقِيَاسُنَا أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِمْ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الزَّكَاةِ عَلَى مِثْلِهَا أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهَا [ ١٤٦/٢ ط ] عَلَى الدِّيَّاتِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْفَرَضَيْنِ فِي مَالِهِ دُونَ الْآخَرِ ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ وَشِرَائِ الْآخَرِ ، وَلَا يَتَّعِنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَّعِنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ . وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ إِذَا عَجَزَ عَنْ شِرَاءِ الْآخَرِ .

و « الْهَادِي » ، وَ « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَاسْتَشْنَى فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » وَغَيْرِهِمَا ، مَالِ الْيَتِيمِ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنَّهُ يَتَّعِنُ إِخْرَاجَ الْأَدْوَنِ الْمُعْجَزِيِّ مِنْهُمَا . وَقَدَّمَ الْقَاضِي فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » ، أَنَّ السَّاعِيَ يَأْخُذُ أَفْضَلَهُمَا إِذَا وَجَدَا فِي مَالِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا : يَتَّعِنُ مَا وَجَدَ عِنْدَهُ مِنْهُمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّ السَّاعِيَ لَيْسَ لَهُ تَكْلِيفُ الْمَالِكِ سِوَاهُ . وَفِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مَا يَذُلُّ عَلَى هَذَا . قَالَ : وَلَمْ أَجِدْ تَضَرُّعًا بِخِلَافِهِ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ بِهِ مُطْلَقًا ، بَعِيدٌ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ .

تَنْبِيْهُ : مَنْصُوصٌ أَحْمَدٌ عَلَى التَّعِينِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَتَجِبُ الْحَقَاقُ عَيْنًا مُطْلَقًا . جُزْمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَوَّلُهُ الْمُصَنَّفُ وَغَيْرُهُ عَلَى صِفَةِ التَّخْيِيرِ . وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الْقَاضِي ، وَابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا ، أَنَّهُ يَتَّعِنُ مَا وَجَدَ عِنْدَهُ مِنْهُمَا .

**فصل :** فإن أراد إخراج الفرض من نوعين ، نظرنا ؛ فإن لم نَحْتَجْ إلى تشقيص ، كزكاة الثلاثمائة يُخرج عنها حقتين وخمس نبات لبون ، جاز . وهذا مذهب الشافعي . وإن احتاج إلى تشقيص ، كزكاة المائتين ، لم يَجُزْ ؛ لأنه لا يُمكنُ من غير تشقيص . وقيل : يَحْتَمِلُ أن يَجُوزَ ، على قياس قول أصحابنا في جواز عتق نصف عبدين في الكفارة . وهذا غير صحيح ؛ فإنَّ الشرع لم يَرِدْ بالتشقيص في زكاة السائمة إلا من حاجة ، ولذلك جعل لها أوقاصاً ، دفعاً للتشقيص عن الواجب فيها ، وعَدَلَ فيما دون خمس وعشرين من الإبل عن الجنس إلى العنم ، فلا يَجُوزُ القول بجوازه مع إمكان العدول عنه إلى فريضة كاملة . وإن وجد أحد الفرضين كاملاً ، والآخر ناقصاً لا يُمكنه إخراجُه ، إلا بجبرانٍ معه ، مثل أن يجد في المائتين خمس نبات لبون وثلاث حقاير ، تَعَيَّنَ أخذُ الفريضة الكاملة ؛ لأنَّ الجبران بَدَلٌ لا يَجُوزُ مع المُبَدَل . وإن كان كل واحدٍ يَحْتَاجُ إلى جبرانٍ ، مثل أن يجد أربع نبات لبون وثلاث حقاير ، فهو مُخَيَّرٌ

**فائدتان ؛** إحداهما ، لو كانت إبله أَرْبَعِمِائَةٍ ، فعلى المنصوص ، لا يَجُزِي غير الحقاير . وعلى قول الأصحاب ، يَخَيَّرُ بين إخراج ثمانٍ حقاير ، أو عشر نبات لبون ، فإن أخرج أربع حقاير وخمس نبات لبون ، جاز . قال في « الفروع » : هذا المعروف ، وجزم به الأئمة . ثم قال : فإطلاق وجهين سهو . قال في « القاعدة الحادية بعد المائة » : جاز بغير خلاف . قلت : ذكر الوجهين ابن تميم . أمّا لو أخرج مع التشقيص ، كحقتين وبتني لبون ونصف عن مائتين ، لم يَجُزْ على الصحيح من المذهب . قدمه في « الفروع » ، وابن رزّين في « شرحه » . قال ابن تميم : لم يَجُزْ على الأصح . وفيه وجه ، لا يجوز مطلقاً .



وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ شَيْءٌ .

المنع

الشرح الكبير

أَيْهِمَا شَاءَ أَخْرَجَ (مع الْجُبْرَانِ ، إن شاء أَخْرَجَ) بَنَاتِ اللَّبُونِ وَحِقَّةً وَأَخَذَ الْجُبْرَانِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ الْحِقَاقَ وَبَنَتِ اللَّبُونِ مَعَ جُبْرَانِهَا . فَإِنْ قَالَ : تُخَذُّوْا مِنِّي حِقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ مَعَ الْجُبْرَانِ . لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ «لَا يُعْدَلُ» عَنْ الْفَرَضِ مَعَ وُجُودِهِ إِلَى الْجُبْرَانِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازُ ؛ لَكَوْنِهِ لَا بُدَّ مِنَ الْجُبْرَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا حِقَّةً وَأَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ أَذَاهَا وَأَخَذَ الْجُبْرَانِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَحِقَّةٍ مَعَ الْجُبْرَانِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . وَإِنْ كَانَ الْفَرَضَانِ مَعْدُومَيْنِ ، أَوْ مَعْيَيْنَيْنِ ، فَلَهُ الْعُدُولُ عَنْهُمَا مَعَ الْجُبْرَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ جَذَعَاتٍ وَأَخَذَ ثَمَانِيَّ شِيَاهٍ أَوْ ثَمَانِينَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَمَعَهَا عَشْرُ شِيَاهٍ أَوْ مِائَةَ دِرْهَمٍ . وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَقِلَ عَنِ الْحِقَاقِ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، أَوْ عَنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَى الْجَذَعِ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْحِقَاقَ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِنَ فِي هَذَا الْمَالِ ، فَلَا يَصْعَدُ إِلَى الْحِقَاقِ بِجُبْرَانٍ ، وَلَا يَنْزِلُ إِلَى بَنَاتِ اللَّبُونِ بِجُبْرَانٍ .

٨٥٧ - مسألة : ( وليس فيما بين الفريضتين شيء ) ما بين

انتهى . قال في « الفروع » : وفيه تخريجٌ مَنْ عَتَقَ نِصْفِي عَبْدٍ فِي الْكُفَّارَةِ . قال : الإِنْسَافُ وهو ضَعِيفٌ . الثَّانِيَةُ ، أَفَادَنَا الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، بِقَوْلِهِ : وليس فيما بين الفريضتين شيء . أَنَّ الزَّكَاةَ تَعَلَّقَ بِالنِّصَابِ ، لَا بِمَا زَادَ مِنَ الْأَوْقَاصِ . وهو

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) في الأصل : « يعدل » بدلون « لا » .

وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِنَّ فَعَدِمَهَا ، أَخْرَجَ سِنًا أَسْفَلَ مِنْهَا [ ٤٤ ط ]  
وَمَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، .....

الشرح الكبير  
الْفَرِيضَتَيْنِ يُسَمَّى الْأَوْقَاصَ ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لَعَفُو الشَّارِعِ عَنْهَا . قَالَ  
الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الْأَوْقَاصُ كَمَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فِي الْبَقَرِ  
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَالشَّنَقُ مَا دُونَ الْفَرِيضَةِ . قُلْتُ لَهُ : كَأَنَّهُ  
مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : الشَّنَقُ مَا بَيْنَ  
الْفَرِيضَتَيْنِ أَيْضًا . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالنِّصَابِ دُونَ الْوَقْصِ .  
وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِخُمْسِ  
وَعِشْرِينَ دُونَ الْخُمْسَةِ الرَّائِدَةِ . فَعَلَى هَذَا لَوْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَتَلَفَتْ  
الْخُمْسَةُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَدَائِهَا ، وَقَلْنَا : إِنْ تَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ يُسْقَطُ  
الزَّكَاةُ . لَمْ يُسْقَطْ هَهُنَا مِنْهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ التَّالِفَ لَمْ تَتَعَلَّقِ الزَّكَاةُ بِهِ ، وَإِنْ  
تَلَفَ مِنْهَا عَشْرٌ سَقَطَ مِنَ الزَّكَاةِ خُمُسُهَا ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِتَلَفِ جُزْءٍ مِنَ  
النِّصَابِ ، وَإِنَّمَا تَلَفَ مِنَ النِّصَابِ خُمُسُهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : لَا تَأْثِيرَ لَتَلَفِ  
النِّصَابِ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْخِلَافِ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
[ ١٤٧/٢ و ] فِيمَا أَعْلَمُ .

٨٥٨ - مسألة : ( وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِنَّ فَعَدِمَهَا ، أَخْرَجَ سِنًا أَسْفَلَ

الإنصاف  
صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِي وَقْصِهَا أَيْضًا . اخْتَارَهُ  
الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى بِفَوَائِدِهِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى  
النِّصَابِ بِالْحِسَابِ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ .  
قَوْلُهُ : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِنَّ فَعَدِمَهَا ، أَخْرَجَ سِنًا أَسْفَلَ مِنْهَا ، وَمَعَهَا شَاتَانِ

وَأِنْ شَاءَ أُخْرِجَ أَعْلَى مِنْهَا ، وَأَخَذَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ السَّاعِي .

المقنع

الشرح الكبير

منها ومعها شاتان أو عشرون درهماً ، وإن شاء أخرج أعلى منها ، وأخذ مثل ذلك من الساعي ( هذا هو المذهب ، إلا أنه لا يجوز أن يخرج أدنى من ابنة مخاض ؛ لأنها أدنى من تجب في الزكاة ، ولا يخرج أعلى من الجذعة ، إلا أن يرضى رب المال بإخراجها بغير جبران ، فيقبل منه . والاختيار في الصعود والنزول ، والشيء والدرهم ، إلى رب المال . وبهذا قال النخعي ، والشافعي ، وابن المنذر . واختلف فيه عن إسحاق . وقال الثوري : يخرج شاتين أو عشرة دراهم ؛ لأن الشاة مقومة في الشرع بخمسة دراهم ، بدليل أن نصابها أربعون ، ونصاب الدرهم مائتان . وقال أصحاب الرأي : يدفع قيمة ما وجب عليه ، أو دون السن الواجبة ، وفضل ما بينهما دراهم . ولنا ، أن في حديث الصدقات الذي كتبه

الإنصاف

أو عشرون درهماً ، وإن شاء أخرج سناً أعلى منها ، وأخذ مثل ذلك . وهذا بلا نزاع بشرطه ، ويعتبر فيما عدل إليه ، أن يكون في ملكه ، فلو عديمها لزمه تحصيل الأصل . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطعوا به . وقال أبو المعالي : لا يعتبر كون ذلك في ملكه . كما تقدم في بنت المخاض إذا عديمها وعديم ابن اللبون .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وكلام كثير من الأصحاب ، أنه لو أخرج شاة وعشرة دراهم ، أو أخذ شاة وعشرة دراهم ، أنه لا يجزئ . وهو أحد الوجهين . وهو أحتمال في « الكافي » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، ومالا إليه . وقدمه ابن تميم . وقيل : يجزئ . وهو الصحيح . اختاره القاضي . وقال المجتهد في « شرحه » : وهو أقيس بالمذهب . قال ابن أبي المجلد في « مصنفه » : أجزأه في

أبو بكر ، لأنس ، أنه قال : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ » إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنَةُ كَبُونٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ كَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ كَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ شَاتَيْنِ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ ثَابِتٌ صَحِيحٌ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا سِوَاهُ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى هَذَا الْجُبْرَانِ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ فِي الْخَبَرِ بَعْدَمِ الْأَصْلِ . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ فِي الْجُبْرَانِ شَاةً ، وَعَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْكُفَّارَةِ ، لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَلِأَنَّ الشَّاةَ مَقَامُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ ، فَإِذَا اخْتَارَ إِخْرَاجُهَا وَعَشْرَةَ جَازَ . وَيَحْتَمِلُ الْمَنَعُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرٌ بَيْنَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ ، فَتَجَوِيزُهُ يُخَالِفُ الْخَبَرَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الأظهر . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَ فِي « الْكَافِي » ، وَابْنُ رَازِي فِي « شَرْحِهِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » لَهُ ،

فَإِنْ عَدِمَ السَّنَّ الَّتِي تَلِيهَا انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى، وَجَبَّهَا بِأَرْبَعِ شَيْءٍ، أَوْ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى سِنٍّ تَلِي الْوَاجِبَ،

الشرح الكبير

٨٥٩ - مسألة : ( فَإِنْ عَدِمَ السَّنَّ الَّتِي تَلِيهَا انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى ، وَجَبَّهَا بِأَرْبَعِ شَيْءٍ ، أَوْ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى سِنٍّ تَلِي الْوَاجِبَ ) وذلك كَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ الْحَقَّةَ ، أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حَقَّةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ الْجَذَعَةَ وَبَنَتْ اللَّبُونُ ، فَيُجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى السَّنِّ الثَّالِثِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، فَيُخْرِجُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ابْنَةَ لَبُونٍ وَمَعَهَا أَرْبَعُ شَيْءٍ أَوْ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا ، وَيُخْرِجُ ابْنَةَ مَخَاضٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُخْرِجُ مَعَهَا مِثْلَ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى سِنٍّ تَلِي الْوَاجِبَ ، فَأَمَّا إِنْ انْتَقَلَ مِنْ حَقَّةٍ إِلَى بِنْتِ مَخَاضٍ ، أَوْ مِنْ جَذَعَةٍ إِلَى بِنْتِ لَبُونٍ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ بِالْعُدُولِ إِلَى سِنٍّ وَاحِدَةٍ ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ ، كَمَا اقْتَصَرْنَا فِي أَخْذِ الشَّيْءِ (١) عَنِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَ

و «الرَّعَائِيَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَتَيْنِ» ، و «النَّظْمِ» ، و «الْفُرُوعِ» ، . الإنصاف .  
و «الفائِقِ» ، و «الزَّرَكَشِيِّ» ، و «القَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» .

قوله : فَإِنْ عَدِمَ السَّنَّ الَّتِي تَلِيهَا ، انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى ، وَجَبَّهَا بِأَرْبَعِ شَيْءٍ ، أَوْ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا . وهو المذهب . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي «الْمُحَرَّدِ» . قَالَ الْمَجْدِيُّ فِي «شَرْحِهِ» : هُوَ أَقْبَسُ بِالْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِيِّ : وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَقَالَ النَّازِطُ : هَذَا الْأَفْوَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي

(١) ق م : «الشاة» .

به النص . وهذا قول ابن المنذر . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ جَوَزَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى السَّنِّ الَّتِي تَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَجَوَزَ الْعُدُولَ عَنْهَا أَيضًا إِذَا عَدِمَ مَعَ الْجُبْرَانِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرْضُ ، وَهَهُنَا لَوْ كَانَ مَوْجُودًا أَجْزَأَ ، فَإِذَا عَدِمَ جَازَ الْعُدُولُ إِلَى مَا يَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَالنَّصُّ إِذَا عَقِلَ عُذَى وَعَمِلَ بِمَعْنَاهُ ، وَعَلَى مُقْتَضَى هَذَا الْقَوْلِ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ الْجَذَعَةِ إِلَى بِنْتِ مَخَاضٍ مَعَ سِتِّ شِيَاهِ ، أَوْ [ ١٤٧/٢ ط ] سِتِّينَ دَرْهَمًا ، وَمِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ إِلَى الْجَذَعَةِ ، وَيَأْخُذُ سِتُّ شِيَاهِ ، أَوْ سِتِّينَ دَرْهَمًا . وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْأَرْبَعِ شِيَاهِ شَاتَيْنِ وَعِشْرِينَ دَرْهَمًا ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُمَا جُبْرَانَانِ ، فَهَمَا كَالْكَفَّارَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ فِي الْجُبْرَانِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنِ فَرَضِ الْمِائَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ ، إِذَا أُخْرِجَ عَنْ خَمْسِ بَنَاتٍ لَبُونٍ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ ، أَوْ مَكَانَ أَرْبَعِ حِقَاقٍ أَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ بَعْضَ الْجُبْرَانِ دَرَاهِمَ ، وَبَعْضَهُ شِيَاهًا . وَمَتَى وَجَدَ سِنًا تَلِي الْوَاجِبَ لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَى سِنٍّ لَا تَلِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ عَنِ السَّنِّ الَّتِي تَلِيهِ إِلَى السَّنِّ الْأُخْرَى بَدَلٌ لَا يَجُوزُ مَعَ إِمْكَانِ الْأَصْلِ . فَلَوْ عَدِمَ الْحَقَّةَ وَابْنَةَ اللَّبُونِ ، وَوَجَدَ الْجَذَعَةَ وَابْنَةَ الْمَخَاضِ ، وَكَانَ الْوَاجِبُ الْحَقَّةَ ، لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَى بِنْتِ الْمَخَاضِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ابْنَةَ لَبُونٍ ، لَمْ يَجْزِ إِخْرَاجُ الْجَذَعَةِ .

الإِنصَافُ « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَ « الْمُنُورِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « مُتَّخَبِ الْأَدْمِيِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَمَالَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى سِنٍّ تَلِي الْوَاجِبِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ

**فصل :** فإن كان النصاب كله مراضاً ، وفريضة معدومة ، فله أن يعدل إلى السن السفلى مع دفع الجبران ، وليس له أن يصعد مع أخذ الجبران ؛ لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين الفرضين وقد يكون الجبران خيراً من الأصل ، فإن قيمة الصحيحين أكثر من قيمة المريطين ، وكذلك قيمة ما بينهما ، وإذا كان كذلك لم يجز في الصعود ، وجاز في النزول ؛ لأنه متطوع بالزائد ، ورب المال يقبل منه الفضل ، ولا يجوز للساعي أن يعطى الفضل من المساكين لذلك . فإن كان المخرج ولياً لتييم ، لم يجز له النزول أيضاً ؛ لأنه لا يجوز أن يعطى الفضل من مال التيمم ، فيتعين شراء الفرض من غير المال .

به في « الخلاصة » . وقدمه في « المستوعب » ، و « الرعاية الصغرى » ، الإنصاف ، و « الحاويين » . وأطلقهما في « المذهب » ، و « الكافي » ، و « التلخيص » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الفروع » . فعلى المذهب ، يجوز الانتقال إلى جبران ثالث إذا عديم الثاني ، كما لو وجبت عليه جذعة وعديم الحققة وبنّت لبون ، فله الانتقال إلى بنت مخاض ، أو وجبت عليه بنت مخاض ، وعديم بنت لبون ، وابن لبون ، والحققة ، فله الانتقال إلى الجذعة . قاله المصنف ، والشارح ، والمجد في « شرحه » ، وغيرهم .

**فوائد :** إحداهما ، حيث جوّزنا الجبران ، فالخيرة فيه لرّب المال مطلقاً . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في « المغنى » ، و « الكافي » ، و « الشرح » ، و « المستوعب » ، و « ابن رزين » . وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، وغيرهما . إلا ولي التيمم والمجنون ،

٨٦٠ - مسألة : ( وَلَا مَدْخَلَ لِلْجُبْرَانِ فِي غَيْرِ الْإِبْلِ ) وذلك لأنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهَا ، وليس غيرها في معناها ؛ لأنها أَكْثَرُ قِيَمَةٍ ، ولأنَّ الْعَمَّ لَا تَخْتَلِفُ فَرِيضَتُهَا بِاخْتِلَافِ سِنِّهَا ، وما بينَ الْفَرِيضَتَيْنِ فِي الْبَقَرِ يُخَالِفُ ما بينَ الْفَرِيضَتَيْنِ فِي الْإِبْلِ ، فامْتَنَعَ الْقِيَاسُ . فَمَنْ عَدِمَ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ أَوْ الْعَمَّ وَوَجَدَ دُونَهَا ، لم يَجْزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا ، وإنْ وَجَدَ أَعْلَى مِنْهَا فَأَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَهَا مُتَطَوُّعًا بِغَيْرِ جُبْرَانٍ ، قُبِلَتْ مِنْهُ ، وإنْ لم يَفْعَلْ كُلفَ شِرَاءُهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ .

فإنه يتعين عليه إخراج الأذن المجزئ ، فيعاني بها . وقال القاضي : الخيرة فيه لمن أعطى ، سواء كان رب المال أو الآخذ . واختاره المجد في « شرحه » . ووجه في « الفروع » تخريجا بتخير الساعي . الثانية ، حيث تعدد الجبران ، جاز إخراج جبران غنما ، وجبران ذراهم ، فيجوز إخراج شاتين أو عشرين ذرهما . وهذا الصحيح من المذهب . جزم به في « المعنى » ، و « الشرح » ، وغيرهما . وقدمه في « الفروع » وغيره . وقيل : لا يجوز . قال المصنف ، والشارح : وكذا الحكم في الجبران الذي يخرج عن فرض المائتين من الإبل إذا أخرج عن خمس نبات لبون خمس نبات مخاض ، أو مكان أربع حقائق أربع نبات لبون . وقاله غيرهما . وهو داخل في كلام صاحب « الفروع » وغيره . وأما الجبران الواحد ، ففيه الخلاف المتقدم . الثالثة ، إذا عديم السن الواجب عليه ، والنصاب معيب ، فله دفع السن السفلي مع الجبران ، وليس له دفع ما فوقها مع أخذ الجبران ؛ لأن الجبران قدره الشارح وفق ما بين الصحيحين ، وما بين المعيين أقل منه ، فإذا دفعه المالك ، جاز ؛ لتطوعه بالزائد ، بخلاف الساعي ، وبخلاف ولي التيمم والمجنون ؛ فإنه لا يجوز له إخراج إلا الأذن ، وهو أقل الواجب ، كما لا



**فصل : النَّوْعُ الثَّانِي ، الْبَقْرُ ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ،**  
**فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ؛**  
**وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَتَتَانِ ، وَفِي السَّتِّينَ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ،**  
**ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ .**

**فصل : قال ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( النَّوْعُ الثَّانِي ، الْبَقْرُ ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا**  
**حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ، فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، وَفِي**  
**الأَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَتَتَانِ ، وَفِي السَّتِّينَ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ**  
**تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ )** صدقةُ الْبَقَرِ ثَابِتَةٌ بِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ أَمَّا  
السَّنَةُ فَرَوَى أَبُو ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ  
صَاحِبٍ لِبَيْلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
أَعْظَمُ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنُهُ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا ، كُلَّمَا نَفِذَتْ  
أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَّرَعَ ، كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا . الرَّابِعَةُ ، لَوْ أُخْرِجَ سِنًا أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ ، فَهَلِ  
كُلُّهُ فَرَضٌ ، أَوْ بَعْضُهُ تَطَوُّعٌ ؟ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : كُلُّهُ فَرَضٌ . وَهُوَ مُخَالِفٌ  
لِلْقَاعِدَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : بَعْضُهُ تَطَوُّعٌ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ  
الشَّارِعَ أَعْطَاهُ جُبْرَانًا عَنْ الزِّيَادَةِ .

**فَالثَّانِي ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ : فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ . التَّبِيعُ ؛ مَا**  
**عُمِّرَ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .**

(١) أخرجه البخاري ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٤٨/٢ . ومسلم ، في :  
باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٨٦/٢ ، ٦٨٧ . كما أخرجه  
الترمذي ، في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ من منع الزكاة من التشديد ، من أبواب الزكاة . عارضة =

وعن مُعَاذٍ ، قال : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِرَ<sup>(١)</sup> ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا حَوْلِيًا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا لَفْظُهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ : « حَوْلِيًا » . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ ، قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ أَنْ لَا أَخْذَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْئًا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا عِجْلٌ تَابِعٌ ، جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا<sup>(٣)</sup> بَقْرَةٌ مُسِنَّةٌ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup> :

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : هِيَ الَّتِي لَهَا يُصَفُّ نَبْتَةٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : سَتَانٌ . وَقِيلَ : مَا يَتَّبِعُ أُمَّهُ إِلَى الْمَرْعَى . وَقِيلَ : مَا انْعَطَفَ شَعْرُهُ . وَقِيلَ : مَا حَاذَى قَرْنَهُ أُذُنُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ

= الْأَحْوَذِيُّ ٩٥/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّغْلِيظِ فِي حِسِّ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ مَانَعِ زَكَاةِ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٨ / ٥ ، ٢٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٦٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ . (١) الْمَعَاوِرُ ، بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ ، بِوَزْنِ مَسَاجِدَ ، هُوَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ أَوْ حِجْرٌ مِنْ هَمْدَانَ بِالْيَمَنِ تَنْسَبُ إِلَيْهِمُ الثِّيَابُ الْمَعَاوِرَةُ .

(٢) فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ، مِنْ أُبُوبِابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١١٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْبَقَرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٧ ، ١٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْبَقَرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٧٦ ، ٥٧٧ . (٣) زِيَادَةٌ مِنَ الْمُجْتَبَى .

(٤) فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٢٤٠ . وَذَكَرَهُ أَبُو عِيِيدٍ ، فِي كِتَابِهِ « الْأَمْوَالُ » ٣٨٣ .

بإسناده ، عن يحيى بن الحَكَم ، أن مُعَاذًا قال : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً . [ ١٤٨/٢ ] قال : فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَخْذَ مِمَّا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ ، وَبَيْنَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ ، وَمَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالتَّسْعِينَ ، فَأَبَيْتُ ذَلِكَ ، وَقُلْتُ لَهُمْ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَدِمْتُ ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَمِنْ كُلِّ<sup>(١)</sup> أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ، وَمِنْ السَّتِينَ تَبِيعَيْنِ ، وَمِنْ السَّبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعًا ، وَمِنْ الثَّمَانِينَ مُسِنَّتَيْنِ ، وَمِنْ التَّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ ، وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعَيْنِ ، وَمِنْ الْعَشْرِ مِائَةً مُسِنَّتَيْنِ وَتَبِيعًا ، وَمِنْ الْعِشْرِينَ وَمِائَةً ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَاعٍ ، وَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ لَا أَخْذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئًا<sup>(٢)</sup> «إِلَّا أَنْ» تَبْلُغَ مُسِنَّةً أَوْ جَذَعًا . يَعْنِي تَبِيعًا . وَزَعَمَ أَنَّ الْأَوْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي جُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقَرِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَعْلَمُ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ الْيَوْمَ . وَلَا تَجِبُ فِي الْبَقَرِ زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ،

تَمِيمٍ . وَالتَّبِيعُ ، جَذَعُ الْبَقَرِ . الثَّانِيَةُ ، يُجْزَى إِخْرَاجُ مُسِنَّةٍ عَنْ تَبِيعٍ وَتَبِيعَةٍ . قَالَهُ الْإِنصَافُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ .

قوله : وفي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ؛ وهى التى لها سَتَتَانِ . وهو الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . أَعْنِى ، أَنَّ الْمُسِنَّةَ هِىَ الَّتِى لَهَا سَتَتَانِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْقَاضِى ، فِي

(١) سقط من : م .

(٢) (٢ - ٢) فى م : ١ حتى ١ .

وَالزُّهْرِيُّ أَنَّهُمَا قَالَا : فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهَا عُدِلَتْ بِالْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ  
وَالْأُضْحِيَّةِ ، كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ نَصَبَ  
الزَّكَاةِ إِنَّمَا تَثَبُّتُ بِالنَّصِّ وَالتَّوْقِيفِ ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُاهُ نَصٌّ وَلَا تَوْقِيفٌ ،  
فَلَا يَثْبُتُ ، وَقِيَاسُهُمْ مُنْتَقِضٌ بِخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنَّهَا تَعْدِلُ  
خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا إِذَا  
كَانَتْ سَائِمَةً . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمَعْلُوفَةِ زَكَاةٌ ، كَقَوْلِهِ  
فِي الْإِبِلِ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،  
عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ » . رَوَاهُ  
الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ الرَّأْوِي : أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ ، قَالَ : « وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ » . رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا مُقَيَّدٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ ؛ وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ عَلَى ، وَمُعَاذٍ ،  
وَجَابِرٍ ، وَلِأَنَّ صِفَةَ النَّمَاءِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الزَّكَاةِ ، وَإِنَّمَا تُوَجَدُ فِي السَّائِمَةِ .

« الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ » : هِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ . وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ .  
وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ . وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي يَلِدُ مِثْلُهَا . وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي بَلَغَتْ  
بَيْنَ أَهْلِهَا حِينَ وَضَعَتْهَا . وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي أَلْقَتْ سِنًا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَلَهَا سَتَانِ .

فَوَالِدٌ ؛ مِنْهَا ، الْمُسِنَّةُ ؛ هِيَ ثَنِيَّةُ الْبَقَرِ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ إِخْرَاجُ أَغْلَى مِنَ الْمُسِنَّةِ  
سِنًا عَنْهَا . وَمِنْهَا ، لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ مُسِنَّةٍ عَنْ مُسِنَّةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

(٢) في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٢/١ .

**فصل : والواجب فيها في كل ثلاثين تبيع أو تبعة ، وهو الذي له سنة**  
**ودخل في الثانية ، وقيل له ذلك لأنه يتبع أمه . وفي كل أربعين مؤسسة ،**  
**وهي التي لها سنتان ، وهي الثانية . ولا فرض في البقر غيرهما . وفي الستين**  
**تبعان كما ذكر في أول المسألة . وهذا قول جمهور العلماء ؛ منهم**  
**الشعبي ، والنخعي ، والحسن ، ومالك ، والليث ، والثوري ،**  
**والشافعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو يوسف ، ومحمد . وقال أبو**  
**حنيفة ، في رواية عنه : فيما زاد على الأربعين بحسابه ، في كل بقرة ربع**  
**عشر مؤسسة ، فراراً من جعل الوقص تسعة عشر ، فإنه مخالف لجميع**  
**أوقاصها ، فإنها عشرة عشرة . ولنا ، حديث معاذ المذكور ، وهو صريح**  
**في محل النزاع ، ولأن البقر أحد بهيمة الأنعام ، فلم يجب في زكاتها**  
**كسر ، كسائر الأنواع ، ولا ينتقل من فرضها فيها بغير وقص ، كسائر**  
**الفروض ، وكما بين الثلاثين والأربعين ، ومخالفة قولهم للأصول أشد**  
**من الوجوه التي ذكرناها ، وعلى أن أوقاص الإبل والعنم مختلفة ، فجاز**  
**الاختلاف ههنا . فإن رضي رب المال بإعطاء المؤسسة عن التبيع ،**  
**والتبيعين عن المؤسسة ، أو أكبر منها سناً عنها ، جاز . والله أعلم .**

قدمه في « الفروع » وغيره . وقيل : يُجزئ . وجزم به بعضهم . فعليه ، يُجزئ  
إخراج ثلاثة أتباع عن مستتين . ومنها ، قوله : ثم في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل  
أربعين مؤسسة . بلا نزاع . لكن لو اجتمع الفرضان ، كمائة وعشرين ، فحكمها  
حكم الإبل إذا اجتمع الفرضان ، على ما تقدم . لكن نص الإمام أحمد هنا على  
التخيير . وقدمه في « الرعاية » . وقال في « مختصر ابن تميم » ، « و » تجريد

وَلَا يُجْزَى الذَّكَرُ فِي الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا ، إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بَنْتِ  
مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا ، فَيُجْزَى الذَّكَرُ  
فِي الْعَنَمِ ، وَجَهًا وَاحِدًا ، وَفِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

٨٦١ - مسألة : ( وَلَا يُجْزَى الذَّكَرُ فِي الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا ، إِلَّا ابْنُ  
لَبُونٍ مَكَانَ بَنْتِ مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا ،  
فَيُجْزَى الذَّكَرُ فِي الْعَنَمِ ، وَجَهًا وَاحِدًا ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ) الذَّكَرُ لَا يُخْرَجُ فِي الزَّكَاةِ أَصْلًا إِلَّا فِي الْبَقَرِ ، فَأَمَّا ابْنُ لَبُونٍ  
مَكَانَ بَنْتِ مَخَاضٍ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، وَلِهَذَا لَا يُجْزَى مَعَ وُجُودِهَا ، وَإِنَّمَا  
يُجْزَى الذَّكَرُ فِي الْبَقَرِ عَنِ الثَّلَاثِينَ ، وَمَا تَكَرَّرَ مِنْهَا ، كَالسَّيْنِ وَالسَّيْعِينَ ،  
وَمَا تَرَكَبَ [ ١٤٨/٢ ط ] مِنَ الثَّلَاثِينَ وَغَيْرِهَا ، كَالسَّيْعِينَ ، فِيهَا تَبِيعٌ  
وَمُسِنَّةٌ . وَإِنْ شَاءَ أُخْرِجَ مَكَانَ الذُّكُورِ إِنَاثًا ، لَوُرُودِ النَّصِّ بِهِمَا ، فَأَمَّا  
الْأَرْبَعُونَ وَمَا تَكَرَّرَ مِنْهَا ، كَالثَّمَانِينَ ، فَلَا يُجْزَى فِي فَرَضِهَا إِلَّا الْإِنَاثُ ،  
لِنَصِّ الشَّارِعِ عَلَيْهَا ، إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ عَنِ الْمُسِنَّةِ تَبِيعِينَ ، فَيَجُوزُ . فَإِذَا  
بَلَغَتْ مِائَةً وَعِشْرِينَ خَيْرَ الْمَالِكُ بَيْنَ إِخْرَاجِ ثَلَاثِ مُسِنَّاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَةٍ  
أَتْبَاعٍ ، أَيُّهُمَا شَاءَ أُخْرِجَ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْخَبَرُ . هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا إِذَا كَانَ  
فِي بَقَرِهِ إِنَاثٌ .

العناية : فَإِنْ اجْتَمَعَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ فِيهَا ثَلَاثُ مُسِنَّاتٍ ، أَوْ يُخَيَّرُ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَرْبَعَةٍ أَتْبَاعٍ ؟ وَجْهَانِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي « أَحْكَامِهِ » : يَأْخُذُ الْعَامِلُ  
الْأَفْضَلَ . وَقِيلَ : الْمُسِنَّاتُ .

قوله : وَلَا يُجْزَى الذَّكَرُ فِي الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا ، إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بَنْتِ

**فصل :** وإذا كان في ماشيته إناث لم يَجْزُ إخراج الذكر ، وجهاً واحداً ، إلا في الموضعين المذكورين . وقال أبو حنيفة : يَجْزُ إخراج الذكر من الغنم الإناث ؛ لقول رسول الله ﷺ : « في أربعين شاة شاة »<sup>(١)</sup> . ولَفْظُ الشاة يَقَعُ على الذكر والأنثى ، ولأنَّ الشاة إذا أَمِرَ بها مُطْلَقاً ، أجزأ فيها الذكر والأنثى ، كالأضحية . ولنا ، أنه حيوان تَجِبُ الزكاةُ في غنمه ، فكانت الأثرية مُعْتَبَرَةً في فرضه ، كالإبل ، والمُطْلَقُ يَتَّقَيَّدُ بالقياس على سائر النُصَبِ ، والأضحية غير مُعْتَبَرَةٍ بالمال ، بخلاف مسائلنا .

**فصل :** فإن كانت ماشيته كلها ذكوراً ، أجزأ الذكر في الغنم ، وجهاً واحداً ، ولأنَّ الزكاةَ مُواساةً ، فلا يُكَلَّفُ المُواساةَ من غير ماله ، ويَجْزُ إخراجُه في البقر في أصحِّ الوجهين لذلك . وفيه وجه آخر ، أنه لا يَجْزُ ؛ لأنَّ النبي ﷺ نصَّ على المُسِنَاتِ في الأربعينات ، فيَجِبُ اتِّباعُ مَوْرِدِهِ ، فيُكَلَّفُ شراءها إذا عَدِمَها ، كما لو لم يكن في ماشيته إلا مبيعاً . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لأنَّا قد جَوَّزنا الذكر في الغنم ، مع أنه لا مدخل له في زكاتها مع وجود الإناث ، فالْبَقَرُ التي للذكر فيها مدخل أولى . وفي الإبل وجهان ؛

مَخاضُها إذا عَدِمَها . كما تقدَّم . وهذا الصَّحِيحُ من المذهب ، إلا ما استثنى ، على ما يأتي قريباً ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يُجْزَى ذَكَرُ الغنم عن الإبل والغنم أيضاً .

قوله : إلا أن يكون النصاب كله ذكوراً ، فيُجْزَى الذكر في الغنم ، وجهاً واحداً . [ ٢٠١/١ ظ ] وهو الصَّحِيحُ من المذهب ، وقطع به كثير من الأصحاب ،

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣١٦ .

أَوْجَهُمَا مَا ذَكَرْنَا . وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّصَبِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الْأُنْثَى فِي فَرَائِضِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَأُطْلِقَ الشَّاةُ الْوَاجِبَةَ ، وَقَالَ فِي الْإِبِلِ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ بِنْتٌ مَخَاضٍ ، أَخْرَجَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا »<sup>(١)</sup> . وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِبِلَ يَتَغَيَّرُ فَرْضُهَا بِزِيَادَةِ السَّنِّ ، فَإِذَا جَوَزْنَا إِخْرَاجَ الذَّكَرِ أَفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ ابْنُ لَبُونٍ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ لِلخَبَرِ ، وَعَنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَخْتَصُّ الْإِبِلَ . فَعَلِيَ هَذَا يُخْرَجُ أَنْثَى نَاقِصَةً بِقَدْرِ قِيَمَةِ الذَّكَرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْبَقَرُ أَيْضًا يَأْخُذُ مِنْهَا تَبِيْعًا عَنْ ثَلَاثِينَ ، وَتَبِيْعًا عَنْ أَرْبَعِينَ إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا أَتْبَعَةً ، وَقُلْنَا بِأَخْذِ الصَّغِيرَةِ مِنْ

كَالْمُصَنَّفِ . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى . فَعَلِيهِ ، يُجْزَى أَنْثَى بِقِيَمَةِ الذَّكَرِ ، فَيَقُومُ النَّصَابُ مِنَ الْأُنْثَى ، وَيَقُومُ فَرِيضَتُهُ ، وَيَقُومُ نَصَابُ الذَّكَورِ ، وَتُؤْخَذُ أَنْثَى بِقِسْطِهِ . قَوْلُهُ : وَفِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . يَعْنِي ، يُجْزَى إِخْرَاجُ الذَّكَرِ إِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا ، فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ فِي « التَّنْظِيمِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُجْزَى فِيهِمَا إِلَّا أَنْثَى ، فَتَقَدَّمَ كَأَنَّهَا تَقَدَّمَ فِي نَصَابِ ذُكُورِ الْقَتْمِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : يُجْزَى عَنِ الْبَقَرِ لِاعْنِ الْإِبِلِ ؛ لِغَلَا يُجْزَى ابْنُ لَبُونٍ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَعَنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، فَيَتَسَاوَى الْفَرَضَانِ . وَقِيلَ : يُجْزَى ابْنُ

الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس .



وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً ، وَمِنَ الْمَرَضِ مَرِيضَةً . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ .

الشرح الكبير

الصَّغَارِ . قلنا : هذا يُلْزَمُ مِثْلُهُ فِي إِخْرَاجِ الْأُنْثَى ، فَلَا فَرْقَ . وَمَنْ جَوَّزَ إِخْرَاجَ الذَّكَرِ فِي الْكُلِّ ، قَالَ : يَأْخُذُ ابْنُ لُبُونٍ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، قِيمَتُهُ دُونَ قِيمَةِ ابْنِ لُبُونٍ يَأْخُذُهُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي الْقِيَمَةِ كَمَا بَيْنَهُمَا فِي الْعَدَدِ ، وَيَكُونُ الْفَرَضُ بِصِفَةِ الْمَالِ ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا الْقِيَمَةَ لَمْ يُرَدَّ إِلَى التَّسْوِيَةِ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَنَمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرَجَ ابْنُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَيَقُومَ الذَّكَرُ مَقَامَ الْأُنْثَى الَّتِي فِي سِنِّهِ ، كَسَائِرِ النُّصُبِ .

٨٦٢ - مسألة : ( وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً ، وَمِنَ الْمَرَضِ مَرِيضَةً<sup>(١)</sup> ) . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ ) متى كَانَ حَالُ نَصَابٍ كُلِّهِ صِغَارًا جَازَ أَخْذُ الصَّغِيرَةِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنْ

مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَيَقُومُ الذَّكَرُ مَقَامَ الْأُنْثَى الَّتِي فِي سِنِّهِ كَسَائِرِ النُّصُبِ . وَحَكَاهُ ابْنُ تَمِيمٍ عَنِ الْقَاضِي ، وَأَنَّهُ أَصَحُّ . وَقَالَ : قَالَ الْقَاضِي : يُخْرَجُ عَنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ابْنُ لُبُونٍ زَائِدَ الْقِيَمَةِ عَلَى ابْنِ مَخَاضٍ بِقَدْرِ مَا بَيْنَ النُّصَابَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : فَإِنْ كَانَتْ كُلُّهُمَا ذُكُورًا ، أُجْزَأَ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ فِي الْبَقَرِ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَفِي الْإِبِلِ وَالْعَنَمِ وَجْهَانِ . كَذَا وَجَدْنَاهُ فِي نُسَخَتَيْنِ ؛ الْقَطْعُ بِالْإِجْزَاءِ فِي الْبَقَرِ ، وَإِطْلَاقُ الْخِلَافِ فِي الْإِبِلِ وَالْعَنَمِ ، وَلَمْ أَرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لغيره ، فَلَعَلَّهُ تَصْغِيفٌ مِنَ الْكَاتِبِ .

قوله : وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً ، وَمِنَ الْمَرَضِ مَرِيضَةً . هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ

(١) فِي م : مَرِيضٌ .

الْمَذْهَبِ . وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنْ تُبَدَّلَ كِبَارُ بَصِغَارٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الْكِبَارِ ، فَتَوَالَّدَ نِصَابًا مِنَ الصَّغَارِ ، ثُمَّ تَمُوتَ الْأُمَمَاتُ ، وَيَحُولُ الْحَوْلُ عَلَى الصَّغَارِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا كَبِيرَةً تُجْزَى فِي الْأُصْحِيَةِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ أَوْ الثَّنِيَةِ » <sup>(١)</sup> . وَلأنَّ زِيَادَةَ السَّنِّ [ ١٤٩/٢ ] فِي الْمَالِ لَا يَزِيدُ بِهَا الْوَاجِبُ ، كَذَلِكَ نُقْصَانُهُ لَا يَنْقُصُ بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> . فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَدُّونَ الْعَنَاقَ ، وَلأنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ قِيَمَتِهِ ، فَيُجْزَى الْأَخْذُ مِنْ عَيْنِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . وَأَمَّا زِيَادَةُ السَّنِّ ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ الرَّفْعُ بِالْمَالِكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، كَمَا <sup>(٣)</sup> أَنَّ مَا <sup>(٤)</sup> دُونَ النَّصَابِ عَفْوٌ ، وَمَا فَوْقَهُ عَفْوٌ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَالٍ فِيهِ كِبَارٌ ،

المذهب ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنُصَّ عَلَيْهِ فِي الصَّغِيرَةِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا كَبِيرَةً صَحِيحَةً ، عَلَى قَدْرِ الْمَالِ . وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الْقَاضِي : أَوْ مَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنَصُورٍ . وَذَكَرَهُ فِي « الْأَنْتِصَارِ » ، وَ « الْوَاظِحِ » رِوَايَةً . قَالَ الْحَلَوَائِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، كَشَاةُ الْإِبِلِ . وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُتَصَوَّرُ أَخْذُ الصَّغِيرَةِ إِذَا أَبْدَلَ الْكِبَارَ بِصِغَارٍ ، أَوْ مَاتَتْ الْأُمَمَاتُ وَبَقِيَ

(١) لم يرد مرفوعاً بهذا اللفظ .

وقريب منه ما يورده المصنف في صفحة ٤٤٣ من حديث سعر بن ديسم ، من رواية الطبراني في الكبير ٢٠٢/٧ . وفيه أن هذا من كلام المصدق وليس النبي ﷺ . وانظر نصب الراية ٣٥٤/٢ . وتلخيص المحير ١٥٣/٢ .

(٢) تقدم ترجمته في ٣١/٣ .

(٣-٣) سقط من : الأصل .

وظاهر ما ذكره شيخنا ههنا ، وقول الأصحاب أَنَّ الحُكْمَ في الفضلان والعُجُولِ ، كالحُكْمِ في السَّخَالِ ؛ لما ذكرنا في العنم ، وَيَكُونُ التَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ مَكَانَ زِيَادَةِ السِّنِّ ، كما قلنا في إخراج الذَّكَرِ مِنَ الذُّكُورِ ، قال شيخنا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ إخراج الفضلان والعُجُولِ ، وهو قول الشافعي ؛ لِإِلَّا يُفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفُرُوضِ ، فيُخْرَجُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَبِئْسَ وَثْلَاثِينَ وَبِئْسَ وَأَرْبَعِينَ ، وَإِخْدَى وَسِتِّينَ ، وَيُخْرَجُ ابْنَتِي اللَّبُونِ عَنْ بِئْسَ وَسَبْعِينَ ، وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ ، وَمِائَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَيُفْضَى إِلَى<sup>(٢)</sup> الْإِنْتِقَالِ مِنْ بِنْتِ اللَّبُونِ الْوَاحِدَةِ مِنْ إِخْدَى وَسِتِّينَ إِلَى ابْنَتِي لَبُونٍ فِي بِئْسَ وَسَبْعِينَ ، مع تقارب الوقص بينهما ،

البصغار . وذلك على الرواية المشهورة ؛ أَنَّ الْحَوْلَ يَنْعَقِدُ عَلَى الصَّغَارِ مُتَّفِرِّدًا ، كما تقدّم .

تنبيه : شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ : وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةٌ . الْفُضْلَانِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْعَجَاجِيلِ مِنَ الْبَقَرِ ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا كَالسَّخَالِ . وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ «ابن تميم» ، و «الفائق» ، و «الرعاية الكبرى» ، و «الحاوي الكبير» ، و «الشرح» ، و «شرح ابن رزير» ، وغيرهم . فلا أثر للسِّنِّ ، وَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ ، فَيُؤْخَذُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى إِخْدَى وَسِتِّينَ وَاجِدَةً مِنْهَا ، ثُمَّ فِي بِئْسَ وَسَبْعِينَ اثْنَانِ ، وَكَذَا فِي إِخْدَى وَتِسْعِينَ ، وَيُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِينَ عِجْلًا إِلَى تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَاجِدَةً ، وَيُؤْخَذُ فِي سِتِّينَ إِلَى تِسْعٍ وَثَمَانِينَ اثْنَانِ ، وَفِي التَّسْعِينَ ثَلَاثٌ مِنْهَا . فَيُعَالَى بِذَلِكَ عَلَى هَذَا

(١) في : المغنى ٤/٤٨ .

(٢) سقط من : م .

وبينهما في الأصل أربعون ، والخبر ورد في السخال ، فيمتنع قياس  
الفضلان والعجول عليها ؛ لما ذكرنا من الفرق .

الإنصاف

الوجه ، والتعديل على هذا الوجه بالقيمة مكان زيادة السن ، كما سبق في إخراج  
الذكر من الذكور ، فلا يؤدي إلى تسوية النصب التي غير الشرع بالأحكام فيها  
باختلافها . والوجه الثاني ، لا يجوز إخراج الفضلان والعجائيل . وهو احتمال  
في « المغني » . وقواه ومال إليه . واختاره المجتد في « شرحه » . وهذا المذهب  
على ما اضطلحناه ؛ فيقوم النصاب من الكبار ، ويقوم فرضه ، ثم يقوم الصغار ،  
ويؤخذ عنها كبيرة بالقسط ؛ لئلا يؤدي إلى تسوية النصب في سن المخرج .  
والوجه الثالث ، وقاله أبو الخطاب في « الانتصار » ، يضعف بين المخرج في  
الإبل ، فيخرج عن خمس وعشرين واحدة منها ، ويخرج عن ست وثلاثين  
واحدة منها ، كبس واحدة منهن مرتين ، وفي ست وأربعين مثل واحدة ثلاث  
مرات ، وفي إحدى وستين مثلها أربع مرات . والعجول على هذا . وأطلقهن  
المجتد في « شرحه » . والوجه الرابع ، واختاره أيضا أبو الخطاب في  
« الانتصار » : يضعف ذلك في الإبل خاصة . والوجه الخامس ، وقاله السامري  
في « المستوعب » ، يخرج عن خمس وعشرين فصيلا واحدا منها ، وعن ست  
وثلاثين فصيلا واحدا منها ومعه شاتان أو عشرون درهما ، وعن ست وأربعين  
واحدا منها ، ومعه الجيران مضاعفا ، فيكون أربع شياه أو أربعون درهما ، أو  
شاتان مع عشرين درهما . وعن إحدى وستين واحدا منها ، ومعه الجيران مضاعفا  
مرتين ، فيكون ست شياه أو ستين درهما . ويخرج عن ثلاثين عجلا [ ٢٠٢/١ ]  
واحدا منها ، وعن أربعين واحدا وثلاث قيمة آخر . انتهى . وأطلقهن في  
« الفروع » . وقيل : يؤخذ من الصغار من غير اعتبار سن . وقيل : يعتبر بعنقه  
دون عنقه غيره .

**فصل:** وكذلك إذا كان النصاب كله مراضاً ، فالصحيح من المذهب جواز إخراج الفرض منه ، ويكون وسطاً في القيمة ، ولا اعتبار بقلّة العيب وكثرته ؛ لأنّ القيمة تأتي على ذلك . وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد . وقال مالك : إن كانت كلها جرباءً أخرج جرباءً ، وإن كانت هتماء كلّف شراءً صحيحةً . وقال أبو بكر : لا يُجزئ إلاّ صحيحة ؛ لأنّ أحمد قال : لا يؤخذ إلا ما يجوز في الأضاحي ، وللنهي عن أخذ ذات العوار ، فعلى هذا يُكلّف شراءً صحيحةً بقدر قيمة المريضة . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »<sup>(١)</sup> . وقال : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . ولأنّ مبتنى الزكاة على المواساة ، وتكليف الصحيحة عن المراض إخلال بالمواساة ، ولهذا يأخذ من الرديء من الحيوان والثمار من جنسه ، ومن الثام والهزال من المواشي من جنسه ، كذا هذا . وأما الحديث فيحمل على ما إذا كان فيه صحيح ، فإنّ الغالب الصّحة . وإن كان في النصاب بعض الفريضة صحيحاً ، أخرج الصحيحة ، وتمّم الفريضة من المراض على قدر المال ، ولا فرق في هذا بين الإبل والبقر والغنم . والحكم في الهرمة والمعيبة كالحكم في المريضة سواء ؛ لأنها في معناها . والله أعلم .

**فائدة:** لو كان عنده أقل من خمس وعشرين من الإبل صغاراً ، وجبت عليه الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ ، وفي صفحة ٢٩١ . من حديث معاذ .

(٢) في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٥/١ .

فَإِنْ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ، وَذُكُورٌ وَإِناثٌ ،  
لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا أَتْنَى صَحِيحَةٍ كَبِيرَةٍ عَلَى قَدْرِ [٣٥٠] قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ .

٨٦٣ - مسألة : ( فَإِنْ اجْتَمَعَ كِبَارٌ وَصِغَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ،  
وَذُكُورٌ وَإِناثٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا أَتْنَى كَبِيرَةٍ صَحِيحَةٍ عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ )  
متى كان عنده نِصَابٌ ، فَتَنَجَّتْ مِنْهُ سِخَالٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ  
فِي الْجَمِيعِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَأَنَّ حَوْلَ السِّخَالِ حَوْلٌ  
أَصْلِيهَا . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَالتَّخَفِيِّ : لَا زَكَاةَ فِي السِّخَالِ حَتَّى يَحُولَ  
عَلَيْهَا الْحَوْلُ ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ  
الْحَوْلُ »<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لِسَاعِيهِ : اعْتَدَّ عَلَيْهِمُ  
بِالسِّخْلَةِ ، يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ ، وَلَا تَأْخُذُهَا مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> . وَهُوَ  
مَذْهَبُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا يُعْرَفُ لهُمَا مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ  
إِجْمَاعًا . وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِمَالِ التَّجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يُضْمُّ إِلَيْهِ نَمَائُوهُ بِالْإِتْفَاقِ ،

فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ كَالْكِبَارِ .

قوله : فَإِنْ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ، وَذُكُورٌ وَإِناثٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ  
إِلَّا أَتْنَى صَحِيحَةٍ كَبِيرَةٍ ، عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ كَانَ قِيَمَةُ الْمَالِ الْمُخْرَجِ ، إِذَا كَانَ الْمَالُ الْمُزَكَّى كُلُّهُ  
كِبَارًا صِحَاحًا ، عِشْرِينَ ، وَقِيَمَتُهُ بِالْعَكْسِ عَشْرَةٌ ، وَجَبَتْ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ قِيَمَتُهَا  
خُمْسَةُ عَشَرَ مَعَ تَسَاوِي الْعَدْدَيْنِ . وَلَوْ كَانَ الثُّلُثُ أَعْلَى ، وَالثُّلَاثَانُ أَدْنَى ، فَشَاةٌ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٢٧ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٥٤ .

فِيَقَاسُ عَلَيْهِ . وَالْحُكْمُ فِي فَضْلَانِ الْإِبِلِ ، وَعَجَاجِيلِ الْبَقَرِ ، كَالْحُكْمِ فِي السَّخَالِ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّ السَّخْلَةَ لَا تُؤْخَذُ فِي الزَّكَوَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ [ ١٤٩/٢ ط ] قَوْلِ عُمَرَ ، وَلِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ فِي النَّصَابِ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا أَنْثَى . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ فِيهِ صِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ، أُخْرِجَ صَحِيحَةُ قِيمَتِهَا عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْمَرِيضَةِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولقوله عليه السلام : « وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ » <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ مِرَاضًا إِلَّا مِقْدَارَ الْفَرَضِ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ ، وَبَيْنَ شِرَائِ قَرِيضَةٍ قَلِيلَةٍ الْقِيَمَةِ فَيُخْرِجُهَا ، وَلَوْ كَانَتِ الصَّحِيحَةُ غَيْرَ الْفَرِيضَةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ ، مِثْلَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ابْتِنَاءُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حُورَانٌ <sup>(٣)</sup> صَحِيحَتَانِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ شِرَاءَ صَحِيحَتَيْنِ ، فَيُخْرِجُهُمَا . وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَقَّتَانِ وَعِنْدَهُ ابْتِنَاءُ لَبُونٍ صَحِيحَتَانِ ، خُيِّرَ بَيْنَ إِخْرَاجِهِمَا مَعَ الْجُبُرَانِ ، وَبَيْنَ شِرَائِ حَقَّتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ

قِيمَتُهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ وَثُلُثٌ . وَبِالْعَكْسِ ، شَاةٌ قِيمَتُهَا سِتَّةٌ عَشَرَ وَثُلُثَانِ . وَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، مَنْ لَزِمَهُ رَأْسَانِ فِيمَا يَنْصُفُهُ صَحِيحٌ وَمَعِيبٌ ، أُخْرِجَ صَحِيحُهُ وَمَعِيبُهُ ، كِنَصَابِ صَحِيحٍ مُفْرَدٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجُه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس .

(٣) الحوراء ، بالضم وقد يكسر : ولد الناقة ساعة تضعه أو إلى أن يفصل عن أمه .

وَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ ؛ كَالْبَخَاتِي وَالْعَرَابِ ، وَالْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ ،  
وَالضَّانِّ وَالْمَعَزِ ، .....

عنده جَذَعَتَانِ صَحِيحَتَانِ ، فله إخراجُهما مع أخذِ الجُبْرَانِ . وإن كان عليه جَعَتَانِ ، ونُصْفُ مَالِهِ صَحِيحٌ ، ونُصْفُهُ مَرِيضٌ ، فقال ابنُ عَقِيلٍ : له إخراجُ حَقَّةٍ صَحِيحَةٍ وَحَقَّةٍ مَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّ النُّصْفَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ إِحْدَى الْحَقَّتَيْنِ مَرِيضٌ كُلُّهُ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِي مَالِهِ صَحِيحًا وَمَرِيضًا ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَ مَرِيضَةٍ ، كَمَا لو كان نَصَابًا وَاحِدًا ، وَلَمْ يَتَّعِنِ النُّصْفَ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الْحَقَّةُ فِي الْمَرِاضِ ، وَكَذَلِكَ لو كان لِشَرِيكَيْنِ ، لَمْ يَتَّعِنِ حَقُّ أَحَدِهِمَا فِي الْمَرِاضِ دُونَ الْآخَرِ . وَإِنْ كَانَ النُّصَابُ كُلُّهُ صَحِيحًا ، لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ الْمَعِيَّةِ وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهَا ، لِلنَّهْيِ عَنْ أَخْذِهَا ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْفُقَرَاءِ ، وَلِهَذَا يُسْتَحَقُّ رَدُّهَا فِي الْبَيْعِ . وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهَا .

٨٦٤ - مسألة : ( وَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ ؛ كَالْبَخَاتِي وَالْعَرَابِ <sup>(١)</sup> ،

فائدة : لو كان مَالُهُ مِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاةً ، وَالْجَمِيعُ مَعِيَّةٌ إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ شَاةً كَبِيرَةً ، وَالْجَمِيعُ سِخَالٌ إِلَّا وَاحِدَةً كَبِيرَةً ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْأَوَّلِ صَحِيحَةٌ وَمَعِيَّةٌ ، وَعَنِ الثَّانِي شَاةً كَبِيرَةً وَسِخْلَةً ، إِنْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِي سِخَالٍ مُفْرَدَةٍ ، وَإِلَّا وَجِبَتْ كَبِيرَةً بِالْقِسْطِ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ غَيْرَ وَاجِبٍ ، لَزِمَهُ إِخْرَاجُ الْوَاجِبِ صَحِيحًا بِقَدْرِ الْمَالِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ ، كَالْبَخَاتِي وَالْعَرَابِ ، وَالْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ ، وَالضَّانِّ

(١) البخاتي : الإبل الحراسانية . والعرب : الإبل العربية الخالصة .



أَوْ كَانَ فِيهِ كِرَامٌ وَلِئَامٌ ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، أَخَذَتِ الْفَرِيضَةُ مِنَ الْمَنَعِ أَحَدَهُمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ .

الشرح الكبير

وَالْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ ، وَالضَّئَانُ وَالْمَعَزُ ، أَوْ كَانَ فِيهِ كِرَامٌ وَلِئَامٌ ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، أَخَذَتِ الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ( لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَمِّ أَنْوَاعِ الْأَجْنَسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى صَمِّ الضَّئَانِ إِلَى الْمَعَزِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ أَى الْأَنْوَاعِ أَحَبُّ ، سَوَاءً دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَن يَكُونَ الْوَاجِبُ وَاحِدًا ، وَ<sup>(١)</sup> لَا يَكُونَ أَحَدَ الثَّوْعَيْنِ مُوجِبًا لِلوَاحِدِ ، أَوْ لَمْ تَدْعُ ، بَأَن يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّوْعَيْنِ فِيهِ فَرِيضَةٌ كَامِلَةٌ ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ : يُخْرَجُ مِنْ أَكْثَرِ الْعَدَدَيْنِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا أُخْرِجَ مِنْ أَيهِمَا شَاءَ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْقِيَاسُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَتَجِبُ زَكَاةُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، كَأَنْوَاعِ الثَّمَرَةِ وَالْحَبُوبِ .

الإنصاف

وَالْمَعَزُ ، أَوْ كَانَ فِيهِ كِرَامٌ وَلِئَامٌ ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، أَخَذَتِ الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . اَعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّصَابُ مِنْ نَوْعَيْنِ ، كَمَا مَثَلُ الْمُصْنَفُ ، أَوَّلًا ، فَقَطَعَ بِأَنَّهُ يُؤْخَذُ الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يُخَيَّرُ السَّاعِي . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي ضَآئِنِ وَمَعَزٍ ، يُخَيَّرُ السَّاعِي ؛ لِاتِّحَادِ الْوَاجِبِ . وَلَمْ يَتَّبِعْهُ أَبُو بَكْرٍ

(١) فِي م : أَوْ .

ولنا ، أنهما نوعا جنس من الماشية ، فجاز الإخراج من أيهما شاء ، كما لو استوى العددان ، وكالسَّمان والمهازِيل ، وما ذكره الشافعي يُفْضَى إلى تَشْقِيقِ الفَرْض ، وقد عدل إلى غير الجنس فيما دونَ خمسٍ وعشرين من الإبل من أجل ذلك ، فالعدول إلى النوعِ أَوْلَى . إذا ثبت ذلك ، فإنه يُخْرَجُ من أحدِ النوعين ما قيمته كقيمة المُخْرَجِ من النوعين ، فإذا كان النوعان سواءً ، وقيمة المُخْرَجِ من أحدهما اثني عشر ، وقيمة المُخْرَجِ من الآخر خمسة عشر ، أخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ، وإن كان الثلث معزاً ، والثلثان صائناً ، أخرج ما قيمته أربعة عشر ، وإن كان بالعكس ، أخرج ما قيمته ثلاثة عشر . وإن كان في إبله عشر بُخَاتِي ، وعشر مَهْرِيَّةٌ<sup>(١)</sup> ، وعشر عِرايَّةٌ ، وقيمة ابنةِ المخاضِ البُخْتِيَّةِ ثلاثون [ ١٥٠/٢ ] والمَهْرِيَّةُ أربعة وعشرون ، والعِرايَّةُ اثنا عشر ، أخرج ابنةَ مخاضٍ قيمتها ثلث قيمة بنتِ مخاضٍ بُخْتِيَّةٍ ، وهو عشرة ، وثلث قيمة مَهْرِيَّةٍ ثمانية ، وثلث قيمة عِرايَّةٍ أربعة ، فصار الجميعُ اثنين وعشرين . وكذلك الحكمُ في أنواعِ البَقَرِ ، وفي السَّمانِ مع المَهازِيلِ ، والكِرَائِمِ مع اللِّثامِ .

القيمة في النوعين . قال المَجْدُ : وهو ظاهرُ ما نقلَ حَتَبِلٌ . وقال في « الفروع » : ويتَوَجَّه ، في جنسٍ مَنْ حَلَفَ لا يأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ يأْكُلُهُ لَحْمُ جَامُوسٍ ، الخِلافُ لنا هنا في تعارضِ الحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ والعُرْفِيَّةِ ، أيهما يُقَدَّمُ ؟ وأما إذا كان النُّصَابُ فيه

(١) نسبة إلى مهرة بن حيدان ، بطن من بطون قضاة من القحطانية ، كانوا يقيمون باليمن تنسب إليهم الإبل المهرية . معجم قبائل العرب ١١٥١/٣ .

**فصل :** والأولى أن يُخرج عن ما شئته من نوعها ؛ فيُخرج عن البخاتى بُخْتِيَّةً ، وعن العرابِ عِرابِيَّةً ، وعن الكرامِ كَرِيمَةً ، فإن أخرج عن الكرامِ هَزِيلَةً بِقِيَمَةِ السَّمِينَةِ جاز . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ ، فَإِنْ أُخْرِجَ عَنِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مِمَّا لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَجَازَ كَمَا لَوْ أُخْرِجَ مِنْ أَحَدِ التَّوَعَيْنِ عَنْهُمَا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَالثَّانِي ، لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مَالِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا أُخْرِجَ مِنْ أَحَدِ نَوْعَيْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ جَازٌ فِرَارًا مِنْ تَشْقِيقِ الْفَرَضِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإيضاح كِرَامٌ وَلِثَامٌ ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِأَنَّهُ تَوَخَّذَ الْفَرِيضَةَ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . وَهُوَ اخْتِيَارُهُ . وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فِي هَزِيلَةٍ بِقِيَمَةِ سَمِينَةٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْوَسْطُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» .

**فوائد ؛** إحداهما ، لو أُخْرِجَ عَنِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مَالٍ لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ ، جَازٌ ، إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَةَ الْمُخْرِجِ عَنِ التَّوَعِ الْوَاجِبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، يَجُوزُ وَلَوْ نَقَصَتْ . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى هُنَا مُطْلَقًا ، كَغَيْرِ الْجِنْسِ ، وَجَازٌ مِنْ أَحَدِ نَوْعَيْ مَالِهِ ، لِتَشْقِيقِ الْفَرَضِ . وَقِيلَ : يُجْزَى ثَبِيَّةً مِنَ الصَّانِ عَنِ الْمَغْزِ ، وَجْهًا وَاحِدًا . الثَّانِيَةُ ، لَا تُنْقَسُ الطَّبَاءُ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، إِلَى الْقَتْمِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ فِي

**فصل : النَّوْعُ الثَّالِثُ ، الْعَنَمُ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ .**

**فصل : قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :: ( النَّوْعُ الثَّالِثُ ) فِي ( الْعَنَمِ ) .**

**٨٦٥ - مسألة :** ( ولا شيء فيها حتى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ ، إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا " شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا " ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ ) الْأَصْلُ فِي وَجُوبِ صَدَقَةِ الْعَنَمِ السُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا السُّنَّةُ فَمَارَوْى أَنَسٌ ، فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : « فِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا ، إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَفِيهَا شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَقِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ،

« الرُّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، أَنَّهَا تُضَمُّ ، وَحِكْيَى وَجَّةٌ ، وَحِكْيَى رَوَايَةٌ أَيْضًا . الثَّالِثَةُ ، يُضَمُّ مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ وَحَشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ، إِنْ وَجِبَتْ .  
قوله فِي زَكَاةِ الْعَنَمِ :: إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ . هَذَا بِلَا نِزَاعٍ .

قوله : ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ . فَيَكُونُ فِي أَرْبَعِمِائَةٍ شَاةٍ أَرْبَعُ شِيَاءٍ ، وَفِي خَمْسِمِائَةٍ خَمْسُ شِيَاءٍ . وَعَلَى هَذَا فَقَسْ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجُه في صفحة ٣٩٥ .

وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة ، إلا أن يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هزيمة ، ولا ذات عوار ، ولا نيسا ، إلا ما شاء المصدق ، وأخبار سوى هذا . وأجمع المسلمون على وجوب الزكاة فيها ، وهذا المذكور ههنا مجمع عليه ، حكاه ابن المنذر ، إلا أنه حكي عن معاذ ، رضى الله عنه ، أن الفرض لا يتغير بعد المائة وإحدى وعشرين ، حتى تبلغ مائتين واثنين وأربعين ، ليكون مثلي<sup>(١)</sup> مائة وإحدى وعشرين . ورواه سعيد ، عن خالد ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن معاذ ، أنه كان إذا بلغت الشياه مائتين لم يغيرها ، حتى تبلغ أربعين ومائتين ، فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثمائة ، لم يغيرها ، حتى تبلغ أربعين وثلاثمائة ، فيأخذ منها أربعاً . ولا يثبت عنه . والحديث الذي رويناه دليل على خلاف ما روى عنه ، والإجماع على خلاف هذا القول دليل على فساده ، وما رواه سعيد منقطع ، فإن الشعبي لم يلق معاذاً . وظاهر المذهب أن فرض العنم لا يتغير بعد مائتين وواحدة ، حتى يبلغ أربعمائة ، فيجب في كل مائة شاة ، ويكون ما بين مائتين وواحدة إلى أربعمائة وقصاً ، وذلك مائة وتسعة وتسعون . وهذا قول أكثر العلماء . وعن أحمد رواية أخرى ، أنها إذا زادت على ثلاثمائة واحدة ،

وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : اختاره القاضي ، وجمهور الأصحاب . الإنصاف .  
وعنه ، في ثلاثمائة وواحدة أربع شياه ، ثم في كل مائة شاة شاة ، فيكون في خمسمائة شاة خمس شياه ، فالوقص من ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة .

(١) في م : مثل .

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِ الثَّانِي ، وَمِنْ الصَّانِ الْجَدْعُ ، .....

ففيها أربع شياؤه ، ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسمائة ، فيكون في كل مائة شاة ، ويكون الوقص الكبير ما بين ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة . اختاره أبو بكر . وهو قول النخعي ، والحسن [ ١٥٠/٢ ط ] بن صالح ؛ لأن النبي ﷺ جعل الثلاثمائة حداً للوقص ، وغاية ، فيجب أن يتعقبه تغير النصاب ، كالمائتين . ولنا ، أن قول النبي ﷺ : « فَإِذَا زَادَتْ ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ » . يقتضي ألا يجب فيما دون المائة شيء ، وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب : فإذا زادت على ثلاثمائة واحدة ، فليس فيها شيء ، حتى تبلغ أربع مائة شاة ، ففيها أربع شياؤه <sup>(١)</sup> . وهذا صريح لا يجوز خلافه ، وتحديد النصاب لاستقرار الفريضة ، لا للغاية .

٨٦٦ - مسألة : ( وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِ الثَّانِي ، وَمِنْ الصَّانِ الْجَدْعُ )

وعنه ، أن المائة زائدة ؛ ففي أربع مائة وواحدة خمس شياؤه ، وفي خمسمائة وواحدة ست شياؤه . وعلى هذا أبداً .

فائدتان ؛ إحداهما ، من الأصحاب من ذكر هذه الرواية الأخيرة ، وقال : اختارها أبو بكر . وأن التي قبلها سهو ؛ منهم المجذبي « شرحه » . وذكر بعضهم الرواية الثانية ، وقال : اختارها أبو بكر . ولم يذكر [ ٢٠٢/١ ط ] الثالثة ، وهو معنى ما في « المعنى » <sup>(٢)</sup> . وذكرهما بعض المتأخرين ؛ منهم ابن حمدان ، وابن تميم . الثانية ، قوله : وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِ الثَّانِي ، وَمِنْ الصَّانِ الْجَدْعُ . فالثاني

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

(٢) انظر : المعنى ٣٩ / ٤ .

لا يُجْزَى فِي صَدَقَةِ الْعَمِّ إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الصَّانِ ، وَهُوَ مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ،  
وَالثَّانِي مِنَ الْمَعْرِ ، وَهُوَ مَالُهُ سِتَّةً ، فَإِنْ تَطَوَّعَ الْمَالِكُ بِأَعْلَى مِنْهُمَا فِي السَّنِ ،  
جَاز ؛ لِمَا نَذَرَهُ . فَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ فِي التَّصَابِ أَخَذَهُ السَّاعِي ، وَإِنْ كَانَ  
فَوْقَ الْفَرَضِ خُيِّرَ الْمَالِكُ بَيْنَ دَفْعِ وَاحِدَةٍ مِنْهُ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ الْفَرَضِ  
فِيخْرِجُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ :  
لَا يُجْزَى إِلَّا الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَا جِنْسٍ ، فَكَانَ الْفَرَضُ مِنْهُمَا  
وَاحِدًا ، كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : تُجْزَى الْجَذْعَةُ مِنْهُمَا ؛ لِذَلِكَ ،  
وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذْعَةِ أَوْ الثَّانِيَةِ »<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، عَلَى أَيْ  
حَنِيفَةَ هَذَا الْخَبَرِ ، وَقَوْلُ « سَعْرُ بْنُ دَيْسَمٍ » : أَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ ،  
فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكَ ، لَتُؤَدِّيَ صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قُلْتُ : فَأَيُّ  
شَيْءٍ تَأْخُذَانِ ؟ قَالَا : عَنَاقٌ ، جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَنَا  
عَلَى مَالِكٍ ، مَا رَوَى سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، قَالَ : أَتَانَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ ﷺ ،

مِنَ الْمَعْرِ ؛ مَالُهُ سِتَّةٌ . وَالْجَذْعُ مِنَ الصَّانِ ؛ مَالُهُ نِصْفُ سِتَّةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ  
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقِيلَ : الْجَذْعُ مِنَ الصَّانِ ؛ مَالُهُ ثَمَانِ شُهُورٍ . اخْتَارَهُ  
ابْنُ أَبِي مُوسَى ، فِي « الْإِرْشَادِ » . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْهَذْيِ وَالْأَضَاحِيِّ .

(١) تقدم إيراد المصنف للحديث بهذا السياق في صفحة ٤٣ . وأحلناه هناك على حديث سحر بن ديسم الآتي  
من رواية الطبراني في الكبير ٢٠٢/٧ .

(٢) (٢ - ٢) في م : « سعد بن دليم » .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .  
والنسائي ، في : باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى  
٤ / ٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤١٤ ، ٤١٥ .

المفتع وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ ، وَلَا هَرْمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ؛ وَهِيَ الْمَعِيَّةُ ،

الشرح الكبير

وقال : أُمِرْنَا أَنْ نَأْخُذَ الْجَذْعَةَ مِنَ الضَّأْنِ ، وَالثَّيْبَةَ مِنَ الْمَعْرِ<sup>(١)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَفِيهِ بَيَانٌ لِلْمُطْلَقِ فِي الْحَدِيثَيْنِ قَبْلَهُ ، وَلِأَنَّ جَذْعَةَ الضَّأْنِ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، بِخِلَافِ جَذْعَةِ الْمَعْرِ ؛ بِذَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ ابْنِ نِيَّارٍ<sup>(٢)</sup> ، فِي جَذْعَةِ الْمَعْرِ : « تُجْزَى عَنْكَ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »<sup>(٣)</sup> .

٨٦٧ - مسألة : ( وَلَا يُؤْخَذُ ) فِي الصَّدَقَةِ ( تَيْسٌ ، وَلَا هَرْمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ؛ وَهِيَ الْمَعِيَّةُ ) هَذِهِ الثَّلَاثُ لَا تُؤْخَذُ لِدَنَائِعِهَا ، وَلِقَوْلِ

الإتصاف

قوله : وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ وَلَا هَرْمَةٌ . أَمَّا التَّيْسُ ، فَتَارَةٌ يَكُونُ تَيْسَ الضَّرَابِ ، وَهُوَ فَخْلُهُ ، وَتَارَةٌ يَكُونُ غَيْرَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ فَخْلَ الضَّرَابِ ، فَلَا يُؤْخَذُ ؛ لِخَبَرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمَجْدُ : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي . وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٦٤ . والنسائي ، في : باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣١٥ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب تفسير الخيلطين ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢/١٠٤ . والبيهقي ، في : باب لا يؤخذ كرام أموال الناس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤/١٠١ . (٢) في م : ٥ دينار . (٣) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ لأبي بردة ... ، وباب الذبح بعد الصلاة ، وباب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٧/١٣١ - ١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها [ أي الأضحية ] ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣/١٥٥٢ ، ١٥٥٣ . وأبو داود ، في : باب ما يجوز في الضحايا من السنن ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٨٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦/٣٠٦ . والنسائي ، في : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/١٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ .



اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتَمَمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولأنَّ في حَدِيثِ أَنَسٍ : « وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ » <sup>(٢)</sup> . وقد قِيلَ : لَا يُؤْخَذُ تَيْسُ الْغَنَمِ لِفَضِيلَتِهِ . وكان أَبُو عُبَيْدٍ يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ : « إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » <sup>(٣)</sup> . بَفَتْحِ الدَّالِ يَعْنِي صَاحِبَ الْمَالِ . فعلى هَذَا يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْحَدِيثِ رَاجِعًا إِلَى التَّيْسِ وَحْدَهُ . وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ <sup>(٤)</sup> أَنَّ جَمِيعَ الرُّوَاةِ يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا ، فَيَرَوُونَهُ : « الْمُصَدِّقُ » . بِكَسْرِ الدَّالِ . أَيْ الْعَامِلُ . وقال : التَّيْسُ لَا يُؤْخَذُ ؛ لِنَقْصِهِ ، وَفَسَادِ لَحْمِهِ . وعلى هَذَا لَا يَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ ، وَهُوَ السَّاعِي ، أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، إِلَّا أَنْ يَرَى ذَلِكَ ، بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمَالِ مِنْ جِنْسِهِ ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذَ هَرَمَةً مِنَ الْهَرِمَاتِ ، وَمَعِيَّةً مِنَ الْمَعِيَّاتِ ، وَتَيْسًا مِنَ التَّيُوسِ . وقال مَالِكٌ ،

وغيره . فلو بَذَلَ الْمَالُكَ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ، حَيْثُ يُقْبَلُ الذَّكْرُ . وَقِيلَ : لَا يُؤْخَذُ ؛ لِنَقْصِهِ وَفَسَادِ لَحْمِهِ . وَإِنْ كَانَ التَّيْسُ غَيْرَ فَخْلٍ الصَّرَابِ ، فَلَا يُؤْخَذُ ؛ لِنَقْصِهِ وَفَسَادِ لَحْمِهِ .

قوله : وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ؛ وَهِيَ الْمَعِيَّةُ . لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ الْمَعِيَّةِ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يُضَحَّى بِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وقال الْأَزْجَرِيُّ فِي « نَهَائِهِ » ، وَأَوَّماً إِلَيْهِ الْمُصَنَّفُ : لَا بُدَّ أَنْ

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

(٣) في : الأموال ٣٩٩١ .

(٤) في : معالم السنن ٢/ ٢٦ .

المقنع وَلَا الرُّبِّي ؛ وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا ، وَلَا الْحَامِلُ ، وَلَا كَرَائِمُ الْمَالِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ .

الشرح الكبير والشافعي : إِنْ رَأَى السَّاعِي أَنْ أَخَذَ هَذِهِ الثَّلَاثَ خَيْرَ لَهُ ، وَأَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَهُوَ أَخَذُهَا ؛ لِظَاهِرِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا ذَكَرْنَا . وَلَأَنَّ فِي أَخْذِ الْمَعْيَبَةِ عَنِ الصَّحَّاحِ إِضْرَارًا بِالْفُقَرَاءِ ، وَلِذَلِكَ يَسْتَحِقُّ رَدُّهَا فِي الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهَا مِنْ شِرَارِ الْمَالِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ »<sup>(١)</sup> .

٨٦٨ - مسألة : ( وَلَا الرُّبِّي ؛ وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا ، وَلَا الْمَاخِضُ ، [ ١٥١/٢ ] وَلَا كَرَائِمُ الْمَالِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ ) الرُّبِّي ؛ قَرِيْبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : فِي رَبَابِهَا . كَمَا تَقُولُ : فِي نِفَاسِهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

\* حَيْنِينَ أُمُّ الْبُؤِ فِي رَبَابِهَا \*<sup>(٢)</sup>

الإنصاف يكون الْعَيْبُ يُرَدُّ بِهِ فِي الْبَيْعِ . وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، لَا تَوْخِذُ عَوْرَاءُ وَلَا عَرَجَاءُ وَلَا نَاقِصَةُ الْخَلْقِ . وَاخْتَارَ الْمَجْدُ الْإِجْرَاءَ إِنْ رَأَاهُ السَّاعِي أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ لِزِيَادَةِ صِفَةٍ فِيهِ ، وَأَنَّهُ أَقْبَسُ بِالْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا ، إِخْرَاجَ الْمُكَسَّرَةِ عَنِ الصَّحَّاحِ ، وَرَدَّيَ الْحَبِّ عَنْ جِيْدِهِ ، إِذَا زَادَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ . عَلَى مَا يَأْتِي .

فائدة : قوله : وَلَا الرُّبِّي ؛ وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا ، وَلَا الْحَامِلُ . وَهَذَا بِلَا

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٥/١ .

(٢) أنشده متعجب بن نهان . وهو في اللسان ( ر ب ب ) ١ / ٤٠٤ ، وتاج العروس ١ / ٢٦٣ . والْبُؤُ : وَلَدُ النَّاقَةِ . أَوْ جِلْدُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ يُحْسَى تَبْنًا وَيَقْرَبُ مِنْ أُمِّهِ لَتَعْتَظَ عَلَيْهِ قَنْدَرُ اللَّبَنِ .

قال أحمدُ : والمَاخِضُ التي قد حان ولادُها ، فإن لم يَقْرُبْ ولادُها ، فهي خَلِيفَةٌ . وهذه الثلاثة لا تُؤْخَذُ لِحَقِّ رَبِّ المَالِ ، ولا تُؤْخَذُ أَيْضًا الأَكُولَةُ ؛ لذلك . قال عُمرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، لسَاعِيهِ : لا تَأْخُذِ الرُّبِّيَّ ولا المَاخِضَ ، ولا الأَكُولَةَ . وقال النَبِيُّ ﷺ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ : « إِنَّاكَ وَكَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولا فَحْلُ الغَنَمِ . فإن تَطَوَّعَ رَبُّ المَالِ بِإِجْهَاجِهَا جَازَ أَخْذُهَا ، وله ثَوَابُ الفَضْلِ ؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَهُ فَجَازُ بَرِّضَاهُ ، كما لو دَفَعَ فَرَضَيْنِ مَكَانَ فَرَضٍ . وإذا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّدِيِّ لِأَجْلِ الفُقَرَاءِ ، ولا كَرَائِمِ المَالِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَابِهِ ، ثَبَتَ أَنَّ الحَقَّ فِي الوَسْطِ مِنَ المَالِ . قال الزُّهْرِيُّ : إذا جَاءَ المُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّيْءَ ثَلَاثًا ؛ ثَلَثَ خِيَارًا ، وَثَلَثَ أَوْسَاطًا ، وَثَلَثَ شِرَارًا ، وَأَخَذَ مِنَ الوَسْطِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> . والأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى نَحْوِ هَذَا ، فَرَوَى أَبُو داودَ وَالتَّسَائِيُّ ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ «سَعْرِ بْنِ دَيْسَمٍ» قال :

نزاع . قال المَجْدُ : ولو كان المَالُ كَذَلِكَ ؛ لما فيه مِنْ مُجَاوِزَةِ الأشياءِ المَحْدُودَةِ <sup>(٣)</sup> . ومِثْلُ ذَلِكَ طَرِيقَةُ الفَحْلِ . قلتُ : لو قِيلَ بِالْجَوَازِ إذا كان النَّصَابُ كَذَلِكَ ، لكان قَوِيًّا فِي النَّظَرِ . وهو مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ المَذْهَبِ .

(١) تقدم ترجمته ٩٩/٢ ، وفي صفحة ٢٩١ . من حديث معاذ .

(٢) روى البخاري ، البيهقي ، في : باب لا يؤخذ كرائم الناس ، من كتاب الزكاة . البينان الكبرى ١٠٢ / ٤ . وعبد الرزاق ، في : باب ما يعد وكيف تؤخذ الصدقة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ١٢ ، ١٣ ، ١٥ . وروى خير الزهري ، ابن أبي شيبة ، في : باب في المصدق ما يصنع بالغنم ، من كتاب الزكاة . المصنف ١٣٥ / ٣ .

(٣) (٣ - ٣) في م : « سعد بن دليم » .

(٤) في ط : « المحمودة » .

المضغ وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ .

الشرح الكبير

كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ ، فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ لِتُؤَدِّيَ إِلَيْنَا صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قُلْتُ : وَمَا عَلَى فِيهَا ؟ قَالَا : شَاةٌ . فَأَعَمَدُ إِلَى شَاةٍ قَدْ عَرَفْتُ مَكَانَهَا مُمْتَلِئَةً مَخْضًا وَشَحْمًا ، فَأَخْرَجْتُهَا إِلَيْهِمَا . قَالَا : هَذِهِ شَافِعٌ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ شَاةً شَافِعًا<sup>(١)</sup> . وَالشَّافِعُ : الْحَامِلُ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وَلَدَهَا قَدْ شَفَعَهَا . وَ الْمَخْضُ : اللَّبَنُ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « ثَلَاثُ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ ؛ مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَحَدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلُّ عَامٍ ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرَمَةَ ، وَلَا الدَّرَنَةَ ، وَلَا الْمَرِيضَةَ ، وَلَا الشَّرْطَ اللَّيْمَةَ ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ »<sup>(٢)</sup> . رَافِدَةٌ ؛ مُعِينَةٌ ؛ وَالدَّرَنَةُ ؛ الْجَرَبَاءُ ، وَالشَّرْطُ ؛ رُدَالَةُ الْمَالِ .

٨٦٩ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ ) ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الزُّكُوتِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،

الإنصاف

قوله : وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . أَغْنَى ، سَوَاءٌ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ أَمْ لَا ، لِمَصْلَحَةِ أَوْلَا ، الْفِطْرَةُ وَغَيْرُهَا . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، تُجْزَى الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا . وَعَنْهُ ، تُجْزَى فِي غَيْرِ الْفِطْرَةِ . وَعَنْهُ ، تُجْزَى لِلْحَاجَةِ ، مِنْ تَعْدِيرِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٣ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٦ .

والشافعي . وقال الثوري ، وأبو حنيفة : يَجُوزُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ  
ابن عبد العزيز ، والحسن . وعن أحمد مثل قولهم فيما عدا زكاة الفطر .  
فَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . قال أبو داود : قِيلَ لِأَحْمَدَ :  
وَأَنَا أُعْطِيَ دِرَاهِمَ . يَعْنِي فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، قال : أَخَافُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ  
خِلَافُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وقال أبو طالب : قال أحمد : لَا يُعْطَى  
قِيمَتُهُ . قِيلَ لَهُ : قَوْمٌ يَقُولُونَ : عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَأْخُذُ بِالْقِيمَةِ .  
قال : يَدْعُونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَقُولُونَ قَالَ فَلَانُ ! قال ابن عمر :  
فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> ، وقال الله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْفِطْرِ جَوَازُ إِخْرَاجِ  
الْقِيمَةِ . قال أبو داود : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ ثَمَرَةً نَخْلِهِ . قال :  
عُشْرُهُ عَلَى الَّذِي بَاعَهُ . قِيلَ لَهُ : فَيُخْرِجُ ثَمَرًا ، أَوْ ثَمَنَهُ ؟ قال : إِنْ شَاءَ  
أَخْرَجَ ثَمَرًا ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ مِنَ الثَّمَنِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ  
الْيَمَنِ : ائْتُونِي بِخَمِيسٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ لَيْسٍ <sup>(٤)</sup> أَخْذَهُ مِنْكُمْ ، فَإِنَّهُ أَيْسَرُ عَلَيْكُمْ ،

الْفَرَضُ وَنَحْوَهُ . نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » . وَصَحَّحَهَا جَمَاعَةٌ ؛  
مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقِيلَ : وَلِمَصْلَحَةٍ  
أَيْضًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً ، تُجْزِي لِلْحَاجَةِ .

(١) يشير إلى حديث ابن عمر في زكاة الفطر ، ويأتي في موضعه في أول باب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى .

(٢) سورة النساء ٥٩ .

(٣) الثوب الخميس : الذي طوله خمسة أذرع ، يعنى الصغير من الثياب . منسوب للملك باليمن يقال له الخمس ؛  
لأنه أول من عمله .

(٤) الليس : الثوب قد كثر لبعسه فأخلق .

وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى سَعِيدٌ، بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: أَتَتُونِي بِعَرَضِ ثِيَابٍ آخَذَهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الذَّرَةِ وَالشَّعِيرِ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ. وَلَأَنَّ [١٥١/٢ ظ] الْمَقْصُودَ دَفْعَ حَاجَةِ الْفُقَرَاءِ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ صُورِ الْأَمْوَالِ إِذَا حَصَلَتِ الْقِيَمَةُ. وَلَنَا، قَوْلُ ابْنِ عُرْمَرَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. فَإِذَا عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ الْمَفْرُوضَ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً»<sup>(٢)</sup>، «وَفِي مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ»<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ وَارِدٌ بَيَانًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٤)</sup>. فَتَكُونُ الشَّاةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ الْمَأْمُورُ بِهَا، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ. وَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>:

وَقَالَ ابْنُ النَّبَّازِ فِي «شَرْحِ الْمُحَرَّرِ»: إِذَا كَانَتِ الزَّكَاةُ جُزْءًا لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ، جَازَ صَرْفُ ثَمَنِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ. قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيْعِهِ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ بَعِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ. وَعَنْهُ، تُجْزَى عَنْ مَا يُضْمُّ دُونِ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ، تُجْزَى الْقِيَمَةُ، وَهِيَ الثَّمَنُ لِمُشْتَرَى ثَمَرَتِهِ الَّتِي لَا تَصِيرُ تَمَرًا وَزَيْبًا مِنَ السَّاعِي قَبْلَ جَدَادِهِ. وَالْمَذْهَبُ، لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ، فَلَا تُجْزَى الْقِيَمَةُ عَلَى مَا يَأْتِي.

**فائدة:** لَوْ بَاعَ النَّصَابُ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ، وَقَلْنَا بِالصَّحَّةِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: بَابِ لَيْسَ فِي الْخَضِرَاتِ صَدَقَةً، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٠٠ / ٢.

وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ أَجَازَ أَخَذَ الْقِيمَ فِي الزَّكَاةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١١٣ / ٤.

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣١٦.

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣١٣.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٤٣.

(٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٥.

هذه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَفَسَّرَهَا بِالشَّاةِ  
وَالْبَعِيرِ . وَالْفَرِيضَةُ وَاجِبَةٌ ، وَالوَاجِبُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » . يَمْنَعُ إِخْرَاجَ  
ابْنَةِ اللَّبُونِ مَعَ وُجُودِ ابْنَةِ الْمَخَاضِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْبَعِيرَ دُونَ الْمَالِيَّةِ ؛  
فَإِنَّ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ لَا تَخْلُو مِنْ مَالِيَّةٍ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَإِخْرَاجُ  
الْقِيَمَةِ يُخَالِفُ ذَلِكَ ، وَيُقْضَى إِلَى إِخْرَاجِ الْفَرِيضَةِ مَكَانَ الْأُخْرَى مِنْ  
غَيْرِ جُبْرَانٍ ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ حِينَ  
بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : « خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْعَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ  
الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَقَرِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ (١) . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ

أَوَاخِرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، فَعَنَهُ ، لَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَشْرُ ثَمَنِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَأَنْ يُخْرَجَ مِنْ  
جِنْسِ النَّصَابِ . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، وَابْنُ مَنَظُورٍ ، وَإِنْ بَاعَ ثَمَرَهُ أَوْ زَرْعَهُ ، وَقَدْ بَلَغَ ،  
فَفِي ثَمَنِهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، يَتَصَدَّقُ بِعُشْرِ الثَّمَنِ . قَالَ الْقَاضِي :  
أُطْلِقَ الْقَوْلُ هُنَا ، أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّمَنِ . وَخَيْرُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . انْتَهَى . وَعَنَهُ  
رِوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الثَّمَنِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَهُوَ ظَاهِرُ  
كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقَالَ الْقَاضِي : الرُّوَايَتَانِ بِنَاءً  
عَلَى رِوَايَتِي إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ . وَقَالَ هَذَا الْمَعْنَى قَبْلَهُ أَبُو إِسْحَقَ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ بَعْدَهُ  
آخَرُونَ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ : إِذَا بَاعَ فَالزَّكَاةُ فِي الثَّمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْعَ فَالزَّكَاةُ  
فِيهِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي إِخْرَاجِ ثَمَنِ الزَّكَاةِ بَعْدَ الْبَيْعِ ، إِذَا تَعَدَّرَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الزَّرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٧٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ،  
فِي : بَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٥٨٠ .

وَإِنْ أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنَ الْفَرْضِ مِنْ جِنْسِهِ ، جَازَ .

الشرح الكبير

وَجَبَتْ لِدَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ "وَشُكْرًا لِلنِّعْمَةِ الْمَالِ ، وَالْحَاجَاتِ مُتَنَوِّعَةً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَنَوَّعَ الْوَاجِبُ ؛ لِيَصِلَ إِلَى الْفَقِيرِ" (١) مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا تَنَدَفَعُ بِهِ حَاجَتُهُ ، وَيَحْصُلُ شُكْرُ النِّعْمَةِ بِالْمُوَاسَاةِ مِنْ جِنْسٍ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْجِنْسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ عَدَلَ عَنْهُ إِلَى مَنَافِعِ دَارٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ ثَوْبٍ ، وَحَدِيثُ مُعَاذٍ ، الَّذِي رَوَّاهُ فِي الْجِزْيَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِتَفْرِيقِ الصَّدَقَةِ فِي فُقَرَائِهِمْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِحَمْلِهَا . وَفِي حَدِيثِهِ هَذَا : فَإِنَّهُ أَنْفَعَ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ .

٨٧٠ - مسألة : ( وَإِنْ أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنَ الْفَرْضِ مِنْ جِنْسِهِ ، جَازَ ) وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يُخْرَجَ بِنْتٌ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ ، أَوْ عَنِ الْجَذَعَةِ ابْنَتِي لَبُونٍ أَوْ حِقْقَتَيْنِ ، فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ مِنْ جِنْسِهِ مَا يُجْزِي عَنْهُ مَعَ غَيْرِهِ ، فَكَانَ مُجْزِئًا عَنْهُ عَلَى انْفِرَادِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ . وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢) ،

الإيناف

الْمِثْلُ . وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ ، إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَمْرِ وَزَيْبٍ ، وَوَجَدَهُ رُطْبًا ، أَخْرَجَهُ . وَزَادَ يَقْدِرُ مَا بَيْنَهُمَا . ذَكَرَهُ الْآمِلِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ .

قوله : وَإِنْ أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنَ الْفَرْضِ مِنْ جِنْسِهِ ، جَازَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَتَقَدَّمَ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْمُسِينِ [ ٢٠٣/١ ] وَ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤٢ . وأبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .



بإسنادٍ هما عن أبي بن كعبٍ قال : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا ، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ . فَقُلْتُ لَهُ <sup>(١)</sup> : أَدُبْنْتَ مَخَاضٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقْتُكَ . فَقَالَ : ذَاكَ مَا لَا لَبْنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ فِتْيَةٌ عَظِيمَةٌ سَمِينَةٌ ، فَخُذُوهَا . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِأَخِذٍ مَا لَمْ أُوْمَرْ بِهِ ، وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ قَرِيبٌ ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَأْتِيَهُ فَتَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا عَرَضْتَ عَلَيَّ فافْعَلْ ، فَإِنْ قَبِلَهُ مِنْكَ قَبْلَتَهُ ، وَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْكَ رَدَدْتَهُ . قَالَ : فَإِنِّي فاعِلٌ . فخرَجَ معي ، وخرَجَ بالنَّاقَةِ الَّتِي عَرَضَ عَلَيَّ ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَتَانِي رَسُولُكَ لِيَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةً مَالِي ، وَإِنَّمِ اللَّهُ ، مَا قَامَ فِي مَالِي رَسُولُ اللَّهِ وَلَا رَسُولُهُ قَطُّ قَبْلَهُ ، فَجَمَعْتُ لَهُ مَالِي ، فَرَعَمَ أَنْ مَا عَلَيَّ فِيهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَذَاكَ مَا لَا لَبْنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَقَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِ نَاقَةً فِتْيَةً سَمِينَةً عَظِيمَةً لِيَأْخُذَهَا فَأَبَى . وَقَالَ : هَا هِيَ ذِيهِ ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خُذْهَا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَاكَ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ اللَّهُ فِيهِ ، وَقَبْلَتَاهُ مِنْكَ » . قَالَ : فَهِيَ هِيَ [ ١٥٢/٢ ] ذِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا . قَالَ : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَبْضِهَا ، وَدَعَا لَهُ فِي مَالِهِ بِالْبَرَكَاتِ .

عَنِ التَّبِيعِ وَالتَّبِيعَةِ ، وَإِخْرَاجِ الثَّيْبَةِ عَنِ الْجَذَعَةِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « عُمِدِ الْأَدَلَّةِ » وَجْهًا بَعْدَ الْجَوَازِ . قَالَ الْحُلَوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : « إِنَّ شَاءَ رَبُّ الْمَالِ أَخْرَجَ الْأَكُولَةَ ، وَهِيَ السَّمِينَةُ ، وَلِلسَّاعِي قَبُولُهَا . وَعَنْهُ ، لَا ؛ لِأَنَّهَا قِيمَةٌ . قَالَ

(١) سقط من : م .

**فصل في الخلطة :** وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولا ، لم يثبت لهما حكم الأفراد في بعضه ، فحكمهما في الزكاة حكم الواحد ، سواء كانت خلطة أعيان ؛ بأن يكون مشاعا بينهما ، أو خلطة أوصاف ؛ بأن يكون مال كل واحد منهما [ ٤٥٥ ظ ] متميزا ، فخلطاه واشتركا في المراح والمسرّح والمشرّب والمحلّب والراعي والفحل .

### ( فصل في الخلطة )

الشرح الكبير

٨٧١ - مسألة : ( وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولا ، لم يثبت لهما حكم الأفراد في بعضه ، فحكمهما في الزكاة حكم الواحد ، سواء كانت خلطة أعيان ؛ بأن يكون مشاعا بينهما ، أو خلطة أوصاف ؛ بأن يكون مال كل واحد منهما متميزا ، فخلطاه واشتركا في المراح والمسرّح والمشرّب والراعي والفحل ) الخلطة في السائمة تجعل المالكين كمال الواحد إذا وجدت فيها الشروط المذكورة ، فتجب فيها الزكاة إذا بلغ المجموع نصابا . فإذا كان لكل

في « الفروع » : كذا قال . وهو غريب بعيد . قلت : يُنزّه الإمام أحمد أن يقول مثل ذلك .

**فائدتان ؛** إحداهما ، قوله : وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولا ، لم يثبت لهما حكم الأفراد في بعضه ، فحكمهما في الزكاة حكم الواحد . وهذا بلا نزاع ، سواء أثرت الخلطة في إيجاب الزكاة أو إسقاطها ، أو أثرت في تغيير الفرض أو عدمه ؛ فلو كان لأربعين من أهل الزكاة

وَاجِدٍ مِنْهُمَا عِشْرُونَ ، فَعَلَيْهِمَا شَاةٌ ، وَإِنْ زَادَ الْمَالَانِ عَلَى النَّصَابِ ، لَمْ يَتَّعِيرَ  
الْفَرَضُ حَتَّى يَتْلُغَا فَرِيضَةً ثَانِيَةً ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا سِتُونَ شَاةً ،  
فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا إِلَّا شَاةٌ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ خُلْطَةً أَعْيَانٍ ؛ بَأَنْ تَكُونَ الْمَاشِيَةُ  
مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا ، لِكُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبٌ مُشَاعٌ ، مِثْلُ أَنْ يَرِثَا نِصَابًا أَوْ  
يَشْتَرِيَاهُ ، فَيُنْقِيَاهُ بِحَالِهِ . أَوْ خُلْطَةً أَوْصَافٍ ؛ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ مَالُ كُلِّ وَاجِدٍ  
مِنْهُمَا مُتَمَيِّزًا ، فَخُلْطَاهُ ، وَاشْتَرَكََا فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . وَسَوَاءٌ  
تَسَاوَيَا فِي الشَّرِكَةِ ، أَوْ اخْتَلَفَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ شَاةٌ ، وَلِآخَرَ تِسْعَةٌ  
وِثْلَاثُونَ ، أَوْ يَكُونَ لِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَرْبَعُونَ شَاةً ، لِكُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ شَاةٌ .  
نَصٌّ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ،  
وَالْإِسْحَاقِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا تُؤْتَرُ الْخُلْطَةُ إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاجِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ  
نِصَابٌ . وَحَكِيَ ذَلِكَ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَإِخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أَثَرُ لَهَا بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاجِدٍ دُونَ النَّصَابِ ،  
فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، كَمَا لَوْ انفَرَدَ . (١) وَلَهُ ، فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَا فِي نِصَابَيْنِ  
أَنَّ كُلَّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا يَمْلِكُ أَرْبَعِينَ مِنَ الْعَنَمِ ؛ فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ ؛ لِقَوْلِهِ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً » (٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَى

أَرْبَعُونَ شَاةً مُخْتَلِطَةً ، لَزِمَهُمْ شَاةٌ ، وَمَعَ انْفِرَادِهِمْ لَا يَلْزِمُهُمْ شَيْءٌ . وَلَوْ كَانَ لثَلَاثَةٍ  
أَنْفُسٍ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ شَاةً ، لَزِمَهُمْ شَاةٌ وَاحِدَةٌ ، وَمَعَ انْفِرَادِهِمْ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَهُ عَلَى مَلِكٍ » . وَفِي م : « وَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ » . وَالتَّبَيُّنُ هُوَ الصَّوَابُ . انْظُرِ الْمَغْنَى

٥٢/٤ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣١٦ .

البخاري في حديث أنس<sup>(١)</sup> : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاَجَعَانِ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> بِالسُّوِيَّةِ » . وَلَا يَجِيءُ التَّرَاجُعُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا فِي خُلْطَةِ الْأَوْصَافِ . وَقَوْلُهُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » . إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ لَجْمَاعَةٍ ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَضُمُّ بَعْضَ مَالِهِ إِلَى بَعْضٍ . وَإِنْ كَانَ فِي أَمَاكِنَ ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » . وَلِأَنَّ لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرًا فِي تَخْفِيفِ الْمُؤَنَةِ ، فَجَازَ أَنْ تُؤَثِّرَ فِي الزَّكَاةِ ، كَالسُّومِ ، وَقِيَاسُهُمْ مَعَ مُخَالَفَةِ النَّصِّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ .

**فصل :** وَيُعْتَبَرُ لِلْخُلْطَةِ شُرُوطُ أَرْبَعَةٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْخَلِيطَانِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذِمِّيًّا ، أَوْ مُكَاتِبًا لَمْ يُعْتَدْ بِخُلْطَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ ، فَلَمْ يَكْمُلِ النَّصَابُ بِهِ . الثَّانِي ، أَنْ يَخْتَلِطَا فِي نِصَابٍ ؛ إِمَّا فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، أَوْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْعَنَمِ . فَإِنْ اخْتَلَطَا فِيمَا دُونَ النَّصَابِ لَمْ تُؤَثِّرِ الْخُلْطَةُ ، سَوَاءً كَانَ لهُمَا مَالٌ سِوَاهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَمِعَ دُونَ النَّصَابِ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَخْتَلِطَا فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَإِنْ اخْتَلَطُوا فِي بَعْضِهِ لَمْ يُؤَثِّرِ اخْتِلَاطُهُمْ .

الإِنصَافُ . وَيُوزَعُ الْوَاجِبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ مَعَ الْوَقْصِ ؛ فَيَسْتُهُ أْبْعَرَةُ مُخْتَلِطَةً مَعَ تِسْعَةٍ ، وَيَلْزَمُ رَبُّ السَّتَةِ شَاةٌ وَخُمْسُ شَاةٍ . وَيَلْزَمُ رَبُّ التَّسْعَةِ شَاةٌ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ شَاةٌ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : سَوَاءً كَانَتْ خُلْطَةُ أَغْيَانٍ ؛ بَأَن تَكُونَ مُشَاعًا بَيْنَهُمَا . تَنْصَوْرُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

وبه قال الشافعي في القول الجديد . وقال مالك : لا يُعْتَبَرُ اخْتِلَاطُهُمْ فِي  
أَوَّلِ الْحَوْلِ ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ  
مُجْتَمِعٍ » . يَعْنِي فِي وَقْتِ الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مَالٌ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ الْانْفِرَادِ  
فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، أَشَبَّهُ مَالُو انْفِرَادَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، وَلِأَنَّ الْخُلْطَةَ مَعْنَى  
يَتَعَلَّقُ بِهِ إِجْبَابُ الزَّكَاةِ ، فَاعْتَبِرَتْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، كَالنَّصَابِ . الرَّابِعُ ،  
أَنْ يَكُونَ اخْتِلَاطُهُمْ فِي السَّائِمَةِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

[ ١٥٢/٢ ط ] **فصل :** وَيُعْتَبَرُ لَخُلْطَةِ الْأَوْصَافِ اشْتِرَاكُهُمْ فِي الْأَوْصَافِ  
الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ سِتَّةٌ ؛ الْمُرَاحُ ، وَهُوَ الَّذِي تَرُوحُ إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ ، قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى : ﴿ حِينَ تَرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالْمَسْرَحُ ، وَهُوَ

الإشاعة بِالْإِزْثِ وَالْهَيْبَةِ وَالشَّرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ .

قوله : أَوْ خُلْطَةُ أَوْصَافٍ ؛ بَأَنْ يَكُونَ مَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مُتَمَيِّزًا . فَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ  
لَيَرْعَى غَنَمَهُ بِشَاةٍ مِنْهَا ، فَحَالَ الْحَوْلِ وَلَمْ يُفَرِّدْهَا ، فَهِيَ خَلِيطَانِ ، وَإِنْ أَفَرَدَهَا  
فَنَقَصَ النَّصَابُ ، فَلَا زَكَاةَ .

قوله : فَخُلْطَاهُ وَاشْتَرَاكَ فِي الْمُرَاحِ وَالْمَسْرَحِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَحْلَبِ وَالرَّاعِي  
وَالْفَحْلِ . وَهَكَذَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« النَّظْمِ » ،  
وَ« التَّسْهِيلِ » ، وَ« إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْأَوْصَافِ فِي ضَبْطِ مَا يُشْتَرَطُ  
فِي صِحَّةِ الْخُلْطِ طَرَفًا ؛ أَحَدُهَا هَذَا . الطَّرِيقُ الثَّانِي ، اشْتِرَاكُ الْمَرْعَى ،  
وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَيْتِ ؛ وَهُوَ الْمُرَاحُ وَالْمَحْلَبُ ، وَالْفَحْلُ لَا غَيْرُ . وَهِيَ

(١) سورة النحل ٦ .

المرعى الذى ترعى فيه الماشية ، والمحلّب ، المكان الذى تحلب فيه الماشية ، وليس المراد منه خلط اللبن فى إناء واحد ؛ لأنّ هذا ليس بمرقى<sup>(١)</sup> ، بل مشقة ، لما فيه من الحاجة إلى قسم اللبن . والفحل ، وهو أن لا يكون فحولة أحد المالكين لا تطرق غيره . والرعى ، وهو أن لا يكون لكل مال راع ، يتفرد برعائه دون الآخر . والأصل فى هذه الشروط ما روى سعد بن أبى وقاص ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشية الصدقة ، والخليطان ما اجتمعا فى الحوض والفحل والرعى » . رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> . وروى « المرعى » . وبنحو هذا قال الشافعى . وقال

المذهب . قدمه فى « الفروع » . وجزم بها الخرقى ، والمجد فى « محرره » ، وابن عبدوس فى « تذكيرته » ، فزادوا على المصنّف المرعى ، وأسقطوا الرعى والمشرب . الطريق الثالث ، اشتراط المراح ، وهو الماوى والمرعى والرعى ، والمشرب ؛ وهو موضع الشرب وآنيته ، والمحلّب ؛ وهو موضع الحلب وآنيته ، والمسرح ؛ وهو مجتمعها لتذهب ، والفحل . قدمه فى « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « ابن تميم » . فزادوا على المصنّف ، المرعى ، وآنية الشرب ، وآنية المحلب . الطريق الرابع ، اشتراط المسرح ، والمرعى ، والمشرب ، والمراح ، والمحلّب ، والفحل . وبه جزم فى « التلخيص » ، و « البلغة » . فأسقط الرعى . الطريق الخامس ، اشتراط الرعى ، والمرعى ، وموضع شربها وحلبها وآنيتهما وفحلها ومسرحها . وبه جزم فى « الوجيز » .

(١) فى م : « بموافق » .

(٢) فى : باب تفسير الخليطين ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٤ .

بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا شَرْطَانِ ؛ الرَّاعِي وَالْمَرْعَى ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » . والاجْتِمَاعُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، وَيُسَمَّى خُلْطَةً ، فَكُنْتَنِي بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ : « وَالْخُلَيْطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلُ » . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا الْحَوْضُ وَالرَّاعِي وَالْمُرَاحُ . وَهُوَ

فَأَسْقَطَ الْمُرَاحَ ، وَزَادَ الْآيَةَ وَالْمَرْعَى . الطَّرِيقُ السَّادِسُ ، اشْتِرَاطُ الرَّاعِي ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَيْبِتِ ، وَالْمَخْلَبِ ، وَالْفَحْلِ . قَدَّمَهَا فِي « الْفَاتِقِ » . فَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ . الطَّرِيقُ السَّابِعُ ، اشْتِرَاطُ الرَّاعِي ، وَالْفَحْلِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمُرَاحِ . وَجَزَمَ بِهَا فِي « الْفُصُولِ » . وَقَدَّمَهَا فِي « الْمُشْتَوَعِبِ » . فَأَسْقَطَ الْمَخْلَبَ وَالْمَشْرَبَ . الطَّرِيقُ الثَّامِنُ ، اشْتِرَاطُ الْفَحْلِ ، وَالرَّاعِي ، وَالْمَرْعَى ، وَالْمَأْوَى ، وَهُوَ الْمَيْبِتُ ، وَالْمَخْلَبُ . وَبِهِ جَزَمَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . فَرَادَ الْمَرْعَى ، وَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ وَالْمَسْرَحَ . الطَّرِيقُ الثَّاسِعُ ، اشْتِرَاطُ الْمَيْبِتِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَخْلَبِ ، وَآيَتِهِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالرَّاعِي ، وَالْمَرْعَى ، وَالْفَحْلِ . قَدَّمَهَا ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ فِي « مُصَنَّفِهِ » . فَرَادَ الْمَرْعَى ، وَآيَةَ الْمَخْلَبِ . الطَّرِيقُ الْعَاشِرُ ، اشْتِرَاطُ الْمُرَاحِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَيْبِتِ ، وَالْفَحْلِ . وَبِهِ قَطَعَ فِي « الْإِيضَاحِ » . فَجَمَعَ بَيْنَ الْمُرَاحِ وَالْمَيْبِتِ . وَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ ، وَالْمَخْلَبَ ، وَالرَّاعِي . الطَّرِيقُ الْحَادِي عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ الْمُرَاحِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْفَحْلِ ، وَالْمَرْعَى . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْأَمْدِيِّ . فَرَادَ الْمَرْعَى ، وَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ ، وَالْمَخْلَبَ ، وَالرَّاعِي . الطَّرِيقُ الثَّانِي عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ الْفَحْلِ ، وَالرَّاعِي ، وَالْمَخْلَبِ فَقَطْ . وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ الرَّاغُونِيِّ فِي « الْوَاضِحِ » . فَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ ، وَالْمُرَاحَ ، وَالْمَسْرَحَ . الطَّرِيقُ الثَّلَاثَ عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ الْمَرْعَى ، وَالْمَسْرَحِ ،

بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ ذِكْرَ الْفَعْلِ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْحَدِيثِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ  
اعْتَبَرْتُمْ زِيَادَةَ عَلَى هَذَا ؟ قُلْنَا : هَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّرَائِطِ ، وَالْغَاءُ لِمَا  
ذَكَرُوهُ ، وَلِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ تَأْثِيرًا ، فَاغْتَبِرَ كَالْمَرْغَى .

وَالْمَشْرَبِ ، وَالرَّاعِي . وَبِهَا قَطَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . الطَّرِيقُ الرَّابِعُ عَشَرَ ،  
اشْتِرَاطُ الْمُرَاحِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَحْلَبِ ، وَالْمَيْبَةِ ، وَالْفَعْلِ . وَبِهَا قَطَعَ فِي  
« الْمُتَهَجِّجِ » ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْمُرَاحِ وَالْمَيْبَةِ ، كَمَا فَعَلَ فِي « الْإِيضَاحِ » ، لِأَنَّهُ زَادَ  
عَلَيْهِ الْمَحْلَبَ ، وَأَسْقَطَ الْمَشْرَبَ وَالرَّاعِي . الطَّرِيقُ الْخَامِسُ عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ  
الرَّاعِي فَقَطْ . وَهِيَ طَرِيقَةٌ بَعْضُ [ ٢٠٣/١ ظ ] الْأَصْحَابِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي  
« شَرْحِ الْمُذْهَبِ » عَنْهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ . الطَّرِيقُ السَّادِسُ عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ  
الْمُرَاحِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْفَعْلِ ، وَالْمَشْرَبِ . وَبِهَا قَطَعَ ابْنُ الْبَيْتَا فِي  
« الْخِصَالِ » ، وَ « الْعُقُودِ » . الطَّرِيقُ السَّابِعُ عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ الرَّاعِي ،  
وَالْمَرْغَى ، وَالْفَعْلِ ، وَالْمَشْرَبِ . وَبِهَا قَطَعَ فِي « الْخُلَاصَةِ » . فَزَادَ الْمَرْغَى ،  
وَأَسْقَطَ الْمَسْرَحَ . الطَّرِيقُ الثَّامِنُ عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ الْمَسْرَحِ ، وَالْمَرْغَى ،  
وَالْمَحْلَبِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالْمَقِيلِ ، وَالْفَعْلِ . وَبِهَا قَطَعَ فِي « الْإِفَادَاتِ » . فَزَادَ  
الْمَقِيلَ وَالْمَرْغَى ، وَأَسْقَطَ الرَّاعِيَّ وَالْمُرَاحَ . الطَّرِيقُ الثَّانِي عَشَرَ ، اشْتِرَاطُ  
الْمَرْغَى ، وَالْفَعْلِ ، وَالْمَيْبَةِ ، وَالْمَحْلَبِ ، وَالْمَشْرَبِ . وَبِهَا قَطَعَ فِي  
« الْعُمْدَةِ » . الطَّرِيقُ الْعِشْرُونَ ، اشْتِرَاطُ الْمَرْغَى ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمَشْرَبِ ،  
وَالْمَيْبَةِ ، وَالْمَحْلَبِ ، وَالْفَعْلِ . وَبِهَا جَزَمَ فِي « الْمُتَوَرِّ » . فَزَادَ الْمَرْغَى ،  
وَأَسْقَطَ الرَّاعِيَّ . الطَّرِيقُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ، اشْتِرَاطُ الْمُرَاحِ ، وَالْمَسْرَحِ ،  
وَالْمَشْرَبِ ، وَالرَّاعِي وَالْفَعْلِ . وَبِهَا قَطَعَ فِي « الْمُتَخَبِّ » . فَأَسْقَطَ الْمَحْلَبَ .  
الطَّرِيقُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ ، اشْتِرَاطُ الرَّاعِي ، وَالْمَيْبَةِ فَقَطْ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ ، ذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ » . الطَّرِيقُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ ، اشْتِرَاطُ



ولا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ اشْتَرَطَهَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَالْخُلَيْطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلُ » . وَلَأَنَّ النِّيَّةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْخُلْطَةِ ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِي حُكْمِهَا ، وَلَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُلْطَةِ

الْحَوْضِ ، وَالرَّاعِي ، وَالْمَرَاخِ فَقَطْ . وَهُوَ أَيْضًا رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقَةً ، لَكِنْ قَدْ تَرَجَّعُ إِلَى أَقَلِّ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ مَا تَفَسَّرُ بِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ .

**فائدة :** الْمَرَاخُ ، بَضْمُ الْمِيمِ ؛ مَكَانُ مَيْبَتِهَا . وَهُوَ الْمَأْوَى ، فَالْمَيْبَتُ هُوَ الْمَرَاخُ . فَسَرُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : الْمَرَاخُ ؛ رَوَاخُهَا مِنْهُ جُمْلَةً إِلَى الْمَيْبَتِ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَجَمَعَ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » بَيْنَ الْمَرَاخِ وَالْمَيْبَتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . فَعَنَدَهُ أَنَّهُمَا مُتَقَابِرَانِ . وَأَمَّا الْمَسْرُخُ ؛ فَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَرَعَى فِيهِ الْمَاشِيَةُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَقَالَ : إِنَّمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْمَسْرُخَ ؛ لِيَكُونَ فِيهِ رَاعٍ وَاحِدٌ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُطْلَعِ » . فَعَلِيهِ ، يُلْزَمُ مِنَ اتِّحَادِهِ اتِّحَادُ الْمَرَعَى ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ حَامِدٍ : الْمَسْرُخُ وَالْمَرَعَى شَيْءٌ وَاحِدٌ . وَقِيلَ : الْمَسْرُخُ مَكَانُ اجْتِمَاعِهَا لِتَذَهَبَ إِلَى الْمَرَعَى . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ نَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ أَوَّلَى ؛ دَفْعًا لِلتَّكْرَارِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفَسَّرَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » بِمَوْضِعِ رَعِيَّهَا وَشَرَبِيهَا . وَفَسَّرَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » بِمَوْضِعِ الرُّغَى ، مَعَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، مُتَابَعَةً لِلْخَرَقِيِّ . وَقَالَ : يَحْتَمِلُ أَنْ أَرَادَ الْخَرَقِيُّ أَرَادَ بِالْمَرَعَى الرُّغَى ، الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ لَا الْمَكَانُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَسْرُخِ الْمَصْدَرَ ، الَّذِي هُوَ السُّرُوحُ لَا الْمَكَانُ ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا وَاحِدٌ ،

مِنَ الْإِرْتِفَاقِ يَحْصُلُ بَدُونُهَا ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ وُجُودُهَا مَعَهُ ، كَمَا لَا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ السُّومِ فِي السَّائِمَةِ ، وَلَا نِيَّةُ السَّقْيِ فِي الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ .

الشرح الكبير

بِمَعْنَى الْمَكَانِ . فَإِذَا أَحْمَلْنَا أَحَدَهُمَا عَلَى الْمَضَدِّ ، زَالَ التَّكْرَارُ . وَحَصَلَ بِهِ اتِّحَادُ الرَّاعِي وَالْمَشْرَبِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » <sup>(١)</sup> : يَحْتَمِلُ أَنَّ الْخَرْقِيَّ أَرَادَ بِالْمَرْعَى الرَّاعِي ؛ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ أَحْمَدَ ، وَلِكُونِ الْمَرْعَى هُوَ الْمَسْرُوحُ . انْتَهَى . وَأَمَّا الْمَشْرَبُ ؛ فَهُوَ مَكَانُ الشَّرْبِ فَقَطْ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : مَوْضِعُ الشَّرْبِ ، وَمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ حَوْضٍ وَنَحْوِهِ . وَبِهِ قَطَعَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الرَّاعِيَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَأَمَّا الْمَحْلَبُ ؛ فَهُوَ مَوْضِعُ الْحَلَبِ . عَلَى الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقِيلَ : مَوْضِعُ الْحَلَبِ وَأَيْتُهُ . وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الرَّاعِيَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ .

الإنصاف

تَبَيَّنَ : لَا يُشْتَرَطُ خَلْطُ اللَّبَنِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، بَلْ مَنَعُوا مِنْ خَلْطِهِ وَحَرَمُوهُ . وَقَالُوا : هُوَ رَبَّاءُ . وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ خَلْطُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » . وَأَمَّا الرَّاعِي ، فَمَعْرُوفٌ . وَمَعْنَى الْأَشْتِرَاكِ فِيهِ ، أَنْ لَا يَرْعَى أَحَدُ الْمَالِكَيْنِ دُونَ الْآخَرِ . وَكَذَلِكَ كَانَ رَاعِيَانِ فَأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَةِ » : وَلَا يَرْعَى غَيْرَ مَالِ الشَّرَكَةِ . وَأَمَّا الْفَحْلُ ، فَمَعْرُوفٌ . وَمَعْنَى الْأَشْتِرَاكِ فِيهِ ، أَنْ لَا تَكُونَ فُحُولُهُ أَحَدِ الْمَالِكَيْنِ لَا يَطْرُقُ الْمَالُ الْآخَرَ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَةِ » : وَلَا يَنْزَعُ عَلَى غَيْرِ مَالِ الشَّرَكَةِ . وَأَمَّا الْمَرْعَى ؛ فَهُوَ مَوْضِعُ الرَّعْيِ وَوَقْتُهُ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَةِ » . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَالْمَجْدِي وَغَيْرِهِمَا ، أَنَّ الْمَرْعَى هُوَ الْمَسْرُوحُ .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ . فَإِنْ كَانَتْ خُلْطَةً

(١) انظر : المعنى ٥٣ / ٤ .

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا ، أَوْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ  
الْحَوْلِ ، زَكَاةً زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ فِيهِ .

الشرح الكبير

٨٧٢ - مسألة : ( فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا ، أَوْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ  
فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، زَكَاةً زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ فِيهِ ) متى اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْ شُرُوطِ  
الْخُلْطَةِ الْمَذْكُورَةِ بَطَلَ حُكْمُهَا لِقَوَاتِ شَرْطِهَا ، وصار وجودها كعدمها ،  
فَيَزَكِّي كُلَّ وَاحِدٍ مَالَهُ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا ، وَإِلَّا فَلَا . وكذلك إِنْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ

أَعْيَانٍ ، لَمْ تُشْتَرَطْ لَهَا النِّيَّةُ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ كَانَتْ خُلْطَةً أَوْ صَافٍ ، ففيها وَجْهَانِ .  
وأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « التَّلْخِصِ » ،  
و « الْبُلْغَةِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
و « الْفَائِقِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تُشْتَرَطُ . وهو ظاهرُ كلامِ  
المُصَنِّفِ [ ٢٠٤ / ١ ] هنا . وهو الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . صحَّحَهُ فِي « الْكَافِي » ،  
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « النِّظْمِ » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » . وقَدَّمَهُ فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، ونَصَرَاهُ ،  
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وقالَ عَنْ  
الْقَوْلِ الثَّانِي : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي  
« الْمُجَرَّدِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ، و « الْإِيضَاحِ » ،  
وَالْحَلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ . وَتَظْهَرُ فَائِذَةُ الْخِلَافِ ، لَوْ وَقَعَتِ الْخُلْطَةُ اتِّفَاقًا ، أَوْ فَعَلَهُ  
الرَّاعِي ، وَتَأَخَّرَتِ النِّيَّةُ عَنِ الْمِلْكِ . وَقِيلَ : لَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا عَنْ بَرَمَنِ يَسِيرٍ ،  
كَتَقْدِيرِهَا عَلَى الْمِلْكِ ، بَرَمَنِ يَسِيرٍ .

فائدة : قوله : فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا ، أَوْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ  
الْحَوْلِ ، زَكَاةً زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ فِيهِ . فَيُضْمُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى

الأنفراد في بعض الحَوْل ، كرَجُلَيْنِ لهما ثَمَانُونَ شاةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وكانا مُتَفَرِّدَيْنِ ، فَاخْتَلَطَا في أَثْناءِ الحَوْلِ ، فعلى كُلِّ واحدٍ منهما عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ شاةٌ ، وفيما بعدَ ذلك مِنَ السَّيْنِ يُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الخُلْطَةِ . فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُما أُخْرَجَا شاةً عِنْدَ تَمَامِ الحَوْلِ على كُلِّ واحدٍ نِصْفُها ، وَإِنْ اخْتَلَفَ ، فعلى الأوَّلِ منهما عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ نِصْفُ شاةٍ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَإِنْ كان الأوَّلُ أُخْرِجَها مِنْ غَيْرِ المَالِ ، فعلى الثَّانِي نِصْفُ شاةٍ أَيْضًا ، وَإِنْ أُخْرِجَها مِنَ النِّصَابِ ، فعلى الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفٍ مِنْ شاةٍ .

بعضٍ وَيُزَكِّيهِ ، إِنْ بَلَغَ نِصَابًا ، وَالْأَفْلا . وقال أَبُو الخَطَّابِ في «الْإِنْصَارِ» : إِنْ تَصَوَّرَ يَصُومُ حَوْلٍ إِلَى آخَرِ تَفْعٍ ، فَكَمَسَا لَيْتَا . يَعْنِي مَسْأَلَةَ الخُلْطَةِ ، قال في «الْفُرُوعِ» : كَذَا قال .

**فائدة :** قوله : أَوْ ثَبِتَ لهما حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ في بعضِ الحَوْلِ ، زَكِّيَا زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ فِيهِ . مِثَالُ ذَلِكَ ؛ لو خَلَطَا في أَثْناءِ الحَوْلِ نِصَابَيْنِ ثَمَانِينَ شاةً ، زَكَّى كُلُّ واحدٍ ، إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ الأوَّلُ ، زَكَاةَ انْفِرَادٍ ، وفيما بعدَ الحَوْلِ الأوَّلِ ، زَكَاةَ خُلْطَةٍ ، فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُما ، أُخْرِجَا شاةً عِنْدَ تَمَامِ الحَوْلِ ، على كُلِّ واحدٍ نِصْفُها ، وَإِنْ اخْتَلَفَ ، فعلى الأوَّلِ نِصْفُ شاةٍ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ . فَإِنْ أُخْرِجَها مِنْ غَيْرِ المَالِ ، فعلى الثَّانِي نِصْفُ شاةٍ أَيْضًا ، إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ . وَإِنْ أُخْرِجَها مِنَ المَالِ ، فَقَدْ تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي على تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ شاةً وَنِصْفٍ شاةٍ لهما أَرْبَعُونَ شاةً ، فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفٍ جُزْءٍ مِنْ شاةٍ ، فَتُصَغَّفُها ، فَتَكُونُ ثَمَانِينَ جُزْءًا مِنْ مِائَةِ جُزْءٍ ، وَتِسْعَةٌ وَخَمْسِينَ جُزْءًا مِنْ شاةٍ ، ثُمَّ كُلُّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِما ، لَزِمَهُ مِنْ زَكَاةِ الْجَمِيعِ بِقَدْرِ مَالِهِ فِيهِ .

وَأِنْ ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحَدَهُ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ، وَعَلَى الْآخَرِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا ، فَعَلَيْهِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهَا .

الشرح الكبير

٨٧٣ - مسألة : ( وَإِنْ ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحَدَهُ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ، وَعَلَى الثَّانِي زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا ، فَعَلَيْهِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهَا ) يُتَصَوَّرُ ثُبُوتُ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ لِأَحَدِهِمَا ، بِأَنْ يَمْلِكَ رَجُلَانِ نَصَابَيْنِ فَيَخْلُطَاهُمَا ، ثُمَّ يَبِيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَجْنَبِيًّا ، أَوْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نَصَابٌ ، وَلِلْآخَرِ دُونَ النِّصَابِ ، فَيَخْلُطَانِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ . وَيُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ [ ١٥٢/٢ ] زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا فَعَلَيْهِ

فائدة : قوله : فَإِنْ ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ وَحَدَهُ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ، وَعَلَى الْآخَرِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ . مثاله ، إِنْ مَلَكَ نَصَابَيْنِ فَخْلُطَاهُمَا ، ثُمَّ يَبِيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَجْنَبِيًّا ، فَقَدْ مَلَكَ الْمُشْتَرَى أَرْبَعِينَ ، لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ ، لَزِمَهُ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ ، شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، لَزِمَهُ زَكَاةُ خُلْطَةٍ ، نِصْفُ شَاةٍ ، إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ الشَّاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ ، لَزِمَ الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يُزَكَّى الثَّانِي عَنْ حَوْلِهِ الْأَوَّلِ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ ، لِأَنْ خِلْطَهُ لَمْ يَتَنَفَّعْ فِيهِ بِالْخُلْطَةِ .

قوله : ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا ، فَعَلَيْهِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهَا . بَلَا نِزَاعٍ أَغْلَمُهُ .

بَقْدَرٍ مَالِهِ مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَالُ جَمِيعًا ثَمَانِينَ شَاةً ، وَأَخْرَجَ الْأَوَّلَ مِنْهَا شَاةً  
عَنِ الْأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي فَعَلِيهِ أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ  
جُزْءًا ، فَإِنْ أَخْرَجَ الشَّاةَ كُلَّهَا مِنْ مِلْكِهِ وَحَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ  
نِصْفُ شَاةٍ ، زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ ، فَعَلِيَ الثَّانِي تِسْعَةً وَثَلَاثُونَ  
جُزْءًا مِنْ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفَ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ ، وَإِنْ تَوَالَّدَتْ شَيْئًا  
حُسِبَ مَعَهَا .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ شَاةً مُخْتَطِطَةً ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ  
الْحَوْلِ ، فِتْيَايَعَاها ، بَأَنْ بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنَمَهُ صَاحِبَهُ مُخْتَطِطَةً ، وَبَقِيَ  
عَلَى الْخُلْطَةِ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهَا ، وَلَمْ تَزُلْ خُلْطَتُهُمَا . وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ  
بَعْضُ غَنَمِهِ بِبَعْضِ غَنَمِهِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَادٍ <sup>(١)</sup> ، قُلَّ الْمَيْبَعُ أَوْ كَثُرَ . فَأَمَّا إِنْ  
أَفْرَدَاهَا ثُمَّ تَبَايَعَاها ثُمَّ خَلَطَاها وَتَطَاوَلَ زَمَنُ الْإِفْرَادِ ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ .

**فائدة :** لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا نِصَابُ خُلْطَةٍ ، ثَمَانُونَ شَاةً ، فَبَاعَ كُلُّ مِنْهُمَا غَنَمَهُ بِنِصَابِهِ  
صَاحِبِهِ ، وَاسْتَدَامَا الْخُلْطَةَ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهَا ، وَلَمْ يَزُلْ خُلْطَتُهُمَا فِي ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ إِبْدَالَ النِّصَابِ بِجَنْسِهِ لَا يَقْطَعُ الْحَوْلَ . وَكَذَا لَوْ تَبَايَعَا الْبَعْضُ  
بِالْبَعْضِ ، قُلَّ أَوْ كَثُرَ . وَبَقِيَ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ الْمَيْبَعِ إِنْ كَانَ نِصَابًا ، فَيُزَكَّى بِشَاةٍ  
زَكَاةَ إِفْرَادٍ عَلَيْهِمَا لَتَمَامِ حَوْلِهِ . وَإِذَا حَالَ حَوْلُ الْمَيْبَعِ ، وَهُوَ أَرْبَعُونَ ، فَفِيهِ  
الزَّكَاةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،  
وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَصَحَّحَهُ . وَقِيلَ : لَا زَكَاةَ فِيهِ .  
اخْتَارَهُ فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأُطْلِقَتْهُمَا فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِفْرَادٍ » .

وإن خلطها عَقِيبَ الْبَيْعِ ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهُما ؛ لَا يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ يَسِيرٌ فَعُفِيَ عَنْهُ . وَالثَّانِي ، يَنْقَطِعُ ؛ لَوْجُودِ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ . وَإِنْ أَفْرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ نِصَابٍ وَتَبَايَعَاهُ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْإِنْسَانِ يُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، فَكَأَنَّ الثَّمَانِينَ مُخْتَلِطَةً بِهَا لَهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَايَعَا أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ . وَإِنْ تَبَايَعَا أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ مُتَّفِرِّدًا ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا كَوْنُهَا فِي نِصَابٍ ، فَمَتَى بَقِيََتْ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ صَارَا مُتَّفِرِّدَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تَبْطُلُ الْخُلْطَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْمَبِيعِ ، وَيَصِيرُ مُتَّفِرِّدًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَبِيعَ بِجَنْسِهِ يَنْقَطِعُ حُكْمُ الْحَوْلِ فِيهِ ، فَتَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ بِانْقِطَاعِ الْحَوْلِ . وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى أَنَّ حُكْمَ الْحَوْلِ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا بَاعَ الْمَاثِيَةَ بِجَنْسِهَا ، فَلَا تَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاءَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْمُشْتَرَى بَيْنَائِهِ عَلَى حَوْلِ الْمَبِيعِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْبَنَى عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَّفِرِّدًا ، فَخُلْطَاهُ ثُمَّ تَبَايَعَاهُ ،

« الْفُرُوعِ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، هِيَ زَكَاةُ خُلْطَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُتْنِيِّ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَصَحَّحَهُ . وَقِيلَ : زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَاهَا ، ثُمَّ تَبَايَعَاهَا ، ثُمَّ خُلْطَاهَا ، فَإِنْ طَالَ زَمَنُ الْإِنْفِرَادِ ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ . وَكَذَا إِنْ لَمْ يَطُلْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا صَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » فِي مَكَانٍ . وَقِيلَ : لَا يُوَثِّرُ الْإِنْفِرَادُ الْيَسِيرُ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ أَفْرَدَا بَعْضُ النِّصَابِ وَتَبَايَعَاهُ ، وَكَانَ الْبَاقِي عَلَى الْخُلْطَةِ

وَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ نِصَابًا شَهْرًا، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ مُشَاعًا، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ  
وَبَاعَهُ مُخْتَطِطًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ، وَيَسْتَأْنِفَانِهِ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ .

فعليهما في الحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةُ الْإِنْفِرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ بَيْنَاتِهِ عَلَى  
أَوَّلِ الْحَوْلِ ، وَهُوَ مُتَفَرِّدٌ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ نِصَابٌ مُتَفَرِّدًا ، فَبَاعَهُ  
بِنِصَابٍ مُخْتَطِطٍ ، زَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي  
الثَّانِي تَجِبُ بَيْنَاتِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَهَذَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ الَّذِي حَصَلَ الْإِنْفِرَادُ  
فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ مُخْتَطِطَةً مَعَ مَالٍ آخَرَ ،  
فَتَبَايعَاهَا ، وَبَقِيََتْ مُخْتَطِطَةً ، لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا  
بِالْأَرْبَعِينَ الْمُخْتَطِطَةَ أَرْبَعِينَ مُتَفَرِّدَةً ، وَخَلَطَهَا فِي الْحَالِ ، اِحْتَمَلُ أَنْ يُزَكَّى  
زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْنِي حَوْلَهَا عَلَى حَوْلِ مُخْتَطِطَةٍ ، وَزَمَنُ الْإِنْفِرَادِ يَسِيرُ  
فَعُفِيَ عَنْهُ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ يُزَكَّى زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدِ ، لَوْ جُودَ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ  
الْحَوْلِ .

٨٧٤ - مسألة : ( وَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ  
مُشَاعًا ، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ وَبَاعَهُ مُخْتَطِطًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ،  
وَيَسْتَأْنِفَانِهِ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ ) لِأَنَّ النِّصْفَ الْمُشْتَرَى قَدْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ فِيهِ ،

نِصَابًا ، بَقِيَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ فِيهِ ، وَهَلْ يَنْقَطِعُ فِي الْمَبِيعِ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ فِي صَمِّ مَالِ  
الرَّجُلِ الْمُتَفَرِّدِ إِلَى مَالِهِ الْمُخْتَطِطِ ، وَإِنْ بَقِيَ دُونَ نِصَابٍ ، بَطَلَتْ . وَقَالَ ابْنُ  
عَقِيلٍ : تَبْطُلُ الْخُلْطَةُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، بِنَاءً عَلَى انْقِطَاعِ الْحَوْلِ بَيْنَ النِّصَابِ  
بِجَنَّتِهِ . وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي كَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي .

قوله : وَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ وَبَاعَهُ



وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْبَائِعِ ، وَعَلَيْهِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ زَكَاةُ  
حِصَّتِهِ .

الشرح الكبير

فَكَانَتْهُ لَمْ يَجْرِ<sup>(١)</sup> فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ أَصْلًا ، فَلَزِمَ انْقِطَاعُ الْحَوْلِ فِي الْآخِرِ  
( وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْبَائِعِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ  
حِصَّتِهِ ) لِأَنَّ حُدُوثَ الْخُلْطَةِ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ ، فَلَا يَمْنَعُ اسْتِدَامَتَهُ ،  
وَلَأَنَّهُ لَوْ خَالَطَ غَيْرَهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، فَإِذَا خَالَطَ فِي بَعْضِهِ  
نَفْسَهُ ، وَفِي بَعْضِهِ غَيْرَهُ ، كَانَ أَوْلَى بِالْإِجَابِ ، وَإِنَّمَا بَطُلَ حَوْلُ الْمَبِيعَةِ  
لَا يَنْتَقَالِ الْمِلْكُ فِيهَا ، وَالْأَفْهَمُ الْعَشْرُونَ لَمْ تَزَلْ مُخَالَطَةً لِمَالٍ جَارٍ فِي حَوْلِ  
الزَّكَاةِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْأَرْبَعُونَ لِرَجُلَيْنِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا  
نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا ، فَعَلِيَ هَذَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ [ ١٥٣/٢ ط ] شَاؤُ .

الإصناف

مُخْتَلِطًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيَسْتَأْنِفَانِهِ [ ٢٠٤/١ ط ] مِنْ حِينَ الْبَيْعِ .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « إِذْرَاكِ  
الْغَايَةِ » . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْبَائِعِ . وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ  
حِصَّتِهِ . قَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسَّاسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .  
وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُضُولِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ،  
وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي الْمَجْدِ » ، وَ « الْحَاوِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَجْرُ » .

فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ انْقَطَعَ حَوْلُ الْمُشْتَرَى ؛ لِنُقْصَانِ النَّصَابِ ،  
وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ . فَكَذَلِكَ . وَإِنْ  
قُلْنَا : فِي الذِّمَّةِ . فَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ نَصِيبِهِ .

٨٧٥ - مسألة : ( فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ انْقَطَعَ حَوْلُ الْمُشْتَرَى ؛

لِنُقْصَانِ النَّصَابِ ) فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَقِيرُ مُخَالِطًا لَهَا  
بِالنَّصْفِ الَّذِي صَارَ لَهُ ، فَلَا يَنْقُصُ النَّصَابُ إِذَا ، وَيُخْرِجُ الثَّانِي نِصْفَ  
شَاةٍ أَيْضًا ، عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ .

٨٧٦ - مسألة : ( وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ .

فَكَذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا : فِي الذِّمَّةِ . فَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ حِصَّتِهِ ) إِذَا  
أَخْرَجَ الْبَائِعُ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ تَعَلَّقُ  
بِالْعَيْنِ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ نِصْفُ شَاةٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ

الْكَبِيرِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » .

قَوْلُهُ : فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ ، انْقَطَعَ حَوْلُ الْمُشْتَرَى ؛ لِنُقْصَانِ النَّصَابِ . وَهَذَا  
الصَّحِيحُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ . وَقَالَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ . وَذَكَرَهُ الْمَجْدُ إِجْمَاعًا . وَهُوَ  
مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَسْتَدِمِ الْفَقِيرُ الْخُلْطَةَ بِنِصْفِهِ . فَإِنْ اسْتَدَامَهَا لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُ  
الْمُشْتَرَى . وَقِيلَ : إِنْ زَكَّى الْبَائِعُ مِنْهُ إِلَى فَقِيرٍ ، زَكَّى الْمُشْتَرَى . وَقِيلَ : يَسْقُطُ  
كَأَخْذِ السَّاعِي مِنْهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، عَلَى  
قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ ، فَكَذَلِكَ . يَعْنِي ،  
يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْمُشْتَرَى لِنُقْصَانِ النَّصَابِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَفِي

بالعين ، لا بمعنى أن الفقراء يملكون جزءاً من النصاب ، بل بمعنى أن تعلق حقهم به كتعلق أرض الجنانية بالجانبي ، فلم يمنع وجوب الزكاة . والصحيح أنه لا شيء على المشتري ، ذكره شيخنا<sup>(١)</sup> . وهو قول أبي الخطاب ؛ لأن تعلق الزكاة بالعين نقص النصاب ، فمنع وجوب الزكاة على المشتري ، ولأن فائدة قولنا : الزكاة تعلق بالعين . إنما تظهر في منع الزكاة ، وقد ذكره القاضى فى غير هذا الموضع . وإن قلنا : الزكاة تعلق بالذمة . لم يمنع وجوب الزكاة على المشتري ؛ لأن النصاب لم ينقص . وعلى قياس هذا ، لو كان لرجلين نصاب خلطة ، فباع أحدهما خلطه فى بعض الحول ، فهى عكس المسألة الأولى فى الصورة ، ومثلها فى المعنى ؛ لأنه كان فى الأول خلط نفسه ، ثم صار خلط أجنبى ، وههنا كان خلط أجنبى ، ثم صار خلط نفسه . ومثله لو كان رجلاً متوارثان ،

« المعنى » ، و « الكافى » . واختاره أبو المعالى ، والشارح . وذكره المصنف ، والشارح عن أبى الخطاب . قال المجذ فى « شرحه » : هذا مخالف لما ذكره أبو الخطاب فى كتابه « الهداية » ، ولا نعرف له مصنفًا يخالفه . انتهى . والصحيح من المذهب ، أن المشتري يزكى ينصف شاة إذا تم حوله . قال المجذ : لأن التعلق بالعين لا يمنع انعقاد الحول بالاتفاق . قدمه فى « الفروع » ، وقال : جزم به الأكثر ؛ منهم أبو الخطاب فى « هدايته » . قلت : وهو الصواب بلا شك . وذكر ابن منجب فى « شرحه » كلام المصنف ، وقال : إنه خطأ فى الثقل والمعنى . وبين ذلك .

لهما نِصابُ خُلْطَةٍ ، فماتَ أَحَدُهُما في بعضِ الحَوْلِ ، فَوَرِثَهُ صاحِبُهُ ، فعلى قِياسِ قولِ أبى بكرٍ ، لا يَجِبُ عليه شيءٌ حتى يَتِمَّ الحَوْلُ على المائتين من حينٍ مَلَكَهُما ، إلّا أن يَكُونَ أَحَدُهُما بِمُفْرَدِهِ يَتَلَعُّ نِصابًا . وعلى قِياسِ قولِ ابنِ حامِدٍ تَجِبُ الزكاةُ في التَّصْفِيفِ الذي كان له خاصَّةٌ ، إذا تَمَّ حَوْلُهُ .

فوائد ؛ منها ، إذا لم يَلْزَمْ المُشْتَرَى زكاةُ الخُلْطَةِ ، فإن كان له غَنَمٌ سائمةٌ ، ضمَّها إلى جِصَّتِهِ في الخُلْطَةِ ، وزكَّى الجَمِيعَ زكاةً انفراداً ، وإلّا فلا شيءٌ عليه . ومنها ، حُكْمُ البائعِ ، بعدَ حَوْلِهِ الأوَّلِ مادامَ نِصابُ الخُلْطَةِ ناقِصًا ، كذلك . ومنها ، إن كان البائعُ اسْتَدَانَ ما أَخْرَجَهُ ، ولا مالَ له يُجْعَلُ في مُقَابَلَةِ ذَنْبِهِ إلّا مالَ الخُلْطَةِ ، أو لم يُخْرِجْ البائعُ الزكاةَ حتى تَمَّ حَوْلُ المُشْتَرَى ، فإن قلنا : الذَّيْنُ لا يَمْنَعُ وَجوبُ الزكاةِ ، أو قلنا : يَمْنَعُ ، لكن للبائعِ مالٌ يجعلُهُ في مُقَابَلَةِ ذَنْبِ الزكاةِ ، زكَّى المُشْتَرَى جِصَّتَهُ زكاةَ الخُلْطَةِ ، بِنِصْفِ شاقٍ ، وإلّا فلا زكاةَ عليه . قاله في « الفروع » ، وقَدَّمَهُ . وقال ابنُ تيميمٍ في المسألةِ الأولى : وإن أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ ، فَوَجَّهان ؛ أَحَدُهُما ، لا زكاةَ عليه ، ويستأنفان<sup>(١)</sup> الحَوْلَ مِنْ حينِ الإخراجِ . ذكره القاضي في « شَرْحِ المَذْهَبِ » ، بناءً على تَعَلُّقِ الزكاةِ بالعينِ . والثاني ، عليه الزكاةُ . وبه قَطَعَ بعضُ أَصحابِنَا . ولا يَمْنَعُ التَّعَلُّقُ بالعينِ وَجوبُها ما لم يُحَلَّ حَوْلُها قبلَ إِخْرَاجِها ، ولا انِعْقَادُ الحَوْلِ الثاني في حَقِّ البائعِ ، حتى يَمْضَى قبلَ الإخراجِ ، فلا تَجِبُ الزكاةُ له . وإن لم يَكُنْ أَخْرَجَ حتى حَالَ حَوْلُ المُشْتَرَى ، فهي مِنْ صُورِ تَكَرُّارِ الحَوْلِ قبلَ إِخْرَاجِ الزكاةِ . انتهى . واقتصرَ في مسألةٍ تَعَلُّقِ الزكاةِ بالعينِ ، أَنَّهُ لا يَمْنَعُ التَّعَلُّقُ بالعينِ انِعْقَادُ الحَوْلِ الثاني قبلَ الإخراجِ . وقال : قَطَعَ به بعضُ أَصحابِنَا ، كما تَقَدَّمَ . والله أعلم .

(١) في ١ : يستأنف .

وَأِنْ أَفْرَدَ بَعْضَهُ وَبَاعَهُ ثُمَّ اخْتَلَطَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ . وَقَالَ الْقَاضِي : <sup>المنع</sup>  
يَحْتَمِلُ إِلَّا يَنْقَطِعَ إِذَا كَانَ زَمَنًا يَسِيرًا . وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ [ ٤٦ و ]  
شَهْرًا ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا مُشَاعًا ، فَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ يَثْبُتُ  
لِلْبَائِعِ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ،  
وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ عَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ . فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ  
الْمُشْتَرَى ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

٨٧٧ - مسألة : ( وَإِنْ أَفْرَدَ بَعْضَهُ وَبَاعَهُ ثُمَّ اخْتَلَطَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ )

ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لثُبُوتِ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ فِي الْبَعْضِ ( وَقَالَ الْقَاضِي :  
يَحْتَمِلُ ) أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ بَاعَهَا مُخْتَلِطَةً ( إِذَا كَانَ زَمَنًا يَسِيرًا ) لِأَنَّ الْيَسِيرَ  
مَغْفُورٌ عَنْهُ .

٨٧٨ - مسألة : ( وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا  
مُشَاعًا ، فَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، وَعَلَيْهِ  
عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ؛ لثُبُوتِ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ لَهُ . ( وَعَلَى قِيَاسِ  
قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، عَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ ) لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُخَالِطًا فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ  
( فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْمُشْتَرَى ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ ، وَجْهًا وَاحِدًا ) لِكَوْنِهِ لَمْ

قوله : وَإِنْ أَفْرَدَ بَعْضَهُ وَبَاعَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَطَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ »  
وغيره . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْقَطِعَ إِذَا كَانَ زَمَنًا يَسِيرًا .

قوله : وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا مُشَاعًا ، فَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي  
بَكْرٍ ، يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ مُتَفَرِّدٍ ، وَعَلَى

وَإِذَا مَلَكَ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ؛ مِثْلَ  
أَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ،.....

يُثْبِتُ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ أَصْلًا .

٨٧٩ - مسألة : ( وَلَوْ مَلَكَ ) رَجُلٌ ( نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ  
لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ؛ مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي

قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، عَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ . وَقَدْ عَلِمَ الصَّحِيحُ مِنْهُمَا فِيمَا تَقَدَّمَ ،  
لَكِنْ صَاحِبُ الْفُرُوعِ وَغَيْرُهُ قَطَعُوا بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُفَرَّغَةً عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنِ  
حَامِدٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ ، أَنَّ الشَّيْخَ خَرَجَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى  
وَجْهَيْنِ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى وَجُوبُ شَاةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، وَهَذَا  
التَّخْرِيجُ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّيْخِ . انْتَهَى .

فَالْمَسْأَلَةُ : إِحْدَاهُمَا ، لَوْ كَانَ الْمَالُ سِتِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَالْمَبِيعُ ثُلُثُهَا ، زَكَّى  
الْبَائِعُ ثُلُثِي شَاةٍ عَنِ الْأَرْبَعِينَ الْبَاقِيَةِ ، عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، وَزَكَّى شَاةً عَلَى قَوْلِ أَبِي  
بَكْرٍ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَلَكَ أَحَدُ الْخَلِيطَيْنِ ، فِي نِصَابٍ فَأَكْثَرَ ، حِصَّةَ الْآخَرِ مِنْهُ بِشَرَاءٍ  
أَوْ إِزْثٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَاسْتَدَامَ الْخُلْطَةَ ، فَهِيَ مِثْلُ مَسْأَلَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنِ حَامِدٍ فِي  
الْمَعْنَى ، لَا فِي الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ كَانَ خَلِيطٌ نَفْسِهِ ، فَصَارَ هُنَا خَلِيطُ أَجْنَبِيٍّ  
[ ٢٠٥/١ ] ، وَهَذَا بِالْعَكْسِ . فَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، لَا زَكَاةٌ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ الْمَالِكَيْنِ  
مِنْ كَمَالٍ يَمْلِكُهُمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا ، فَيُزَكِّيهِ زَكَاةُ إِنْفِرَادٍ . وَعَلَى قَوْلِ  
ابْنِ حَامِدٍ ، يُزَكَّى مِلْكُهُ الْأَوَّلُ لِتَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةُ خُلْطَةٍ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِيمَا  
إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ وَابْنِهِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ خُلْطَةً ، فَمَاتَ الْأَبُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ،  
وَوَرِثَهُ الْابْنُ ، أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى حَوْلِ الْأَبِ فِيمَا وَرِثَهُ وَيُزَكِّيهِ .

قوله : وَإِذَا مَلَكَ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ، مِثْلَ إِنْ مَلَكَ

فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي ، فِي الْمُنْفَعِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ ، عَلَيْهِ لِلثَّانِي زَكَاةُ خُلْطَةٍ ؛ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي الَّتِي قَبْلَهَا .

الشَّرح الكبير صَفَرٍ ، فعليه زكاة الأول عند تمام حوله ( شاة ؛ لأنه ملك نصاباً حولاً ، فإذا تمَّ حَوْلُ ( الثاني ) فعلى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ( لا زكاة فيه ) لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِلْكٌ وَاحِدٌ فَلَمْ يَزِدْ فَرَضُهُ عَلَى شَاةٍ ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَتْ أَحْوَالُهُ . وَالثَّانِي ، فِيهِ ( زكاة خُلْطٍ ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقْلَّ بِشَاةٍ ، فَتَجَبُّ الزَّكَاةُ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِاخْتِلَاطِهَا بِالْأَرْبَعِينَ الْأُولَى ( كَالْأَجْنَبِيِّ فِي ) الْمَسْأَلَةِ ( الَّتِي قَبْلَهَا ) .

الإنصاف أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، فعليه زكاة الأول عند تمام حوله ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . صَحَّحَهُ فِي « التَّضْحِيحِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِي » . وَهَذَا الْوَجْهُ وَجْهُ الضَّمِّ . وَفِي الْآخَرِ ، عَلَيْهِ لِلثَّانِي زَكَاةُ خُلْطَةٍ ، كَالْأَجْنَبِيِّ فِي الَّتِي قَبْلَهَا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ أَصَحُّ . عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّفْرِيعِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ شَاةٌ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِي » . وَضَعَفَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ . وَهُوَ وَجْهُ الْإِنْفِرَادِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْعَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . وَقَالَ فِي أَوَّلِ الْفَائِدَةِ الثَّلَاثَةِ : إِذَا اسْتَفَادَ مَا لَا زَكَاةَ مِنْ جَنْسِ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ يُنْفَرِدُ بِحَوْلٍ عِنْدَنَا ، وَلَكِنْ هَلْ يَضُمُّهُ إِلَى النَّصَابِ فِي الْعَدَدِ ، أَوْ يَخْلُطُهُ بِهِ وَيُزَكِّيهِ زَكَاةَ خُلْطَةٍ ، أَوْ يُفَرِّدُهُ بِالزَّكَاةِ كَمَا أَفَرَّدَهُ بِالْحَوْلِ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ . وَصَحَّحَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » الْوَجْهَ الثَّانِي ،

**فصل :** فإن كان ملك أربعين أخرى في ربيع ، ففيها وجهان ؛ أحدهما ، لا زكاة فيها . والثاني ، فيها «ثلث شاة» ؛ لأنه ملكها مختلطة بالثمانين المتقدم . وذكر أبو الخطاب وجهًا ثالثًا ، أنه يجب في الثاني شاة ، وكذلك في الثالث ؛ لأنه نصاب كامل وجبت [ ١٥٤/٢ ] الزكاة فيه بنفسه ، أشبه ما لو انفرد . وهذا ضعيف ؛ لأنه لو كان مالك الثاني والثالث أجنيبين ، ملكاهما مختلطتين ، لم يجب عليهما إلا زكاة خلطة ،

وزعم أن المصنف ضعفه ، وإنما ضعف الثالث . فعلى الوجه الأول ، هل الزيادة كنصاب منفرد ؟ وهو قول أبي الخطاب في «انتصاره» ، والمجيب ، أو الكل نصاب واحد ؟ وهو ظاهر كلام القاضى ، وابن عقيل ، والمصنف في «المعنى» ، والشارح . قال في «الفوائد» : وهو الأظهر . فيه وجهان ؛ فعلى الثاني ، إذا تم حول المستفاد ، وجب إخراج بقية المجموع بكل حال . وعلى الأول ، إذا تم حول المستفاد ، وجب فيه ما بقى من فرض الجميع ، بعد إسقاط ما أخرج عن الأول منه ، إلا أن يزيد بقية الفرض على فرض المستفاد بانفراده ، أو نقص عنه ، أو يكون من غير جنس الأول ، فإنه يتعذر هنا وجه الضم ، ويتعين وجه الخلطة ، ويلغو وجه الانفراد . صرح بذلك المجتهد في «شرحه» . والتفاريع الآتية بعد ذلك مبنية على هذه الأوجه الثلاثة .

**فائدتان ؛** إحداها ، لو ملك أربعين شاة أخرى في ربيع الأول ، في مسألتنا ، فعلى الوجه الأول ، لا شيء عليه سوى الشاة الأولى <sup>(١)</sup> . وعلى الثاني ، عليه زكاة خلطة ؛ ثلث شاة ؛ لأنها ثلث الجميع . وعلى الثالث ، عليه شاة ، وفيما بعد الحول الأول ، في كل ثلث شاة ؛ لتتام حولها على الثالث أيضًا . الثانية ، لو ملك

(١ - ١) في الأصل : « ثلاث شياه » .

(٢) في الأصل : « للأولى » .



وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلَيْهِ الْمَقْنَعُ زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

فَإِذَا كَانَا لِلْمَالِكِ الْأَوَّلِ كَانَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ صَمَّ بَعْضٍ مِلْكِهِ إِلَى بَعْضٍ أَوْلَى مِنْ صَمَّ مِلْكِ الْخَلِيطِ إِلَى خَلِيطِهِ .

٨٨٠ - مسألة : ( وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ) كَمَا لَوْ اتَّفَقَتْ أُخُوَالُهُ . وَالوَاجِبُ فِيهِ شَاةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ شَاتَيْنِ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، يَجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ وَثَلَاثَةٌ أَسْبَاعُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْمَالَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، كَانَ عَلَيْهِ فِيهِمَا شَاتَانِ ،

خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ ، بَعْدَ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى بِنْتِ مَخَاضِ الْأُولَى <sup>(١)</sup> . وَعَلَى الثَّانِي ، عَلَيْهِ سُدُسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَعَلَى الثَّالِثِ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . وَفِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، فِي الْأُولَى ، خَمْسَةُ أَسْدَاسِ بِنْتِ مَخَاضٍ ؛ لِتَمَامِ حَوْلِهَا . وَسُدُسٌ عَلَى الْخَمْسِ الْبَاقِيَةِ ؛ لِتَمَامِ حَوْلِهَا . وَلَوْ مَلَكَ مَعَ ذَلِكَ بِنْتًا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، فَقِي الْخَمْسَةُ وَالْعِشْرِينَ الْأُولَى بِنْتُ مَخَاضٍ . وَفِي الْآخَرَى عَشْرَةٌ ؛ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ، رُبْعُ بِنْتِ لَبُونٍ وَنِصْفُ تَسْعِيهَا . وَعَلَى الثَّانِي ، فِي الْخَمْسِ ، لِتَمَامِ حَوْلِهَا ، سُدُسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَفِي السَّتِّ ، لِتَمَامِ حَوْلِهَا ، سُدُسُ بِنْتِ لَبُونٍ . وَعَلَى الثَّالِثِ ، لِكُلِّ مِنَ الْخَمْسِ وَالسَّتِّ شَاةٌ ؛ لِتَمَامِ حَوْلِهَا .

قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجُزْمُ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ لِلثَّانِي شَاةٌ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِلأُولَى » .

حِصَّةُ الْمِائَةِ مِنْهَا خَمْسَةُ أَشْبَاعٍ ، وَهُوَ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ أَشْبَاعٍ ، فَإِنْ كَانَ مَلِكٌ مِائَةً أُخْرَى فِي رَبِيعٍ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ ، عَلَيْهِ فِيهَا شَاةٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، عَلَيْهِ شَاةٌ وَرُبْعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلِكٌ الْمِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ دَفْعَةً وَاحِدَةً كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، حِصَّةُ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُنَّ رُبْعُهُنَّ وَسُدُسُهُنَّ ، وَذَلِكَ شَاةٌ وَرُبْعٌ . وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ لِلْأَمْوَالِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ ، وَمَلِكٌ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ سَائِمَتَهُمَا مُحْتَطَّةً ، لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ كَالْوَاجِبِ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، لَا غَيْرُ .

وَثَلَاثَةُ أَشْبَاعٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْكُلِّ شَاتَيْنِ ، وَالْمِائَةُ خَمْسَةُ أَشْبَاعٍ الْكُلِّ . وَهَذَا الْقَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا مِنْ أَصْلِ الْمُصَنِّفِ ، وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ زَكَاةَ خُلْطَةٍ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ الثَّانِي يُنْطَلِقُ نِصَابًا ، وَجَبَتْ فِيهِ زَكَاةُ أَنْفَرَادٍ فِي وَجْهِ ، وَخُلْطَةٍ فِي وَجْهِ ، وَلَا يُضَمُّ إِلَى الْأَوَّلِ فِيمَا يَجِبُ فِيهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ، إِذَا كَانَ الضَّمُّ يُوجِبُ تَغْيِيرَ الزَّكَاةِ أَوْ نَوْعِهَا ، مِثْلُ أَنْ مَلِكٌ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ بَعْدَ خَمْسِينَ ، فَيَجِبُ إِمَاتَانِ ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مُسِنَّةٍ ، وَلَا تَجِبُ الْمُسِنَّةُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، بَلْ يَجِبُ ضَمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ، وَيُخْرِجُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي مَا بَقِيَ مِنْ زَكَاةِ الْجَمِيعِ ، فَتَجِبُ هُنَا الْمُسِنَّةُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهَذَا أَحْسَنُ .

**فائدة** : لَوْ مَلِكٌ مِائَةً أُخْرَى فِي رَبِيعٍ ، ففِيهَا شَاةٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ [ ٢٠٥/١ ظ ] الثَّانِي ، وَهُوَ وَجْهُ الْخُلْطَةِ ، عَلَيْهِ شَاةٌ وَرُبْعٌ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْكُلِّ ثَلَاثَ شِيَاهٍ ، وَالْمِائَةُ رُبْعُ الْكُلِّ وَسُدُسُهُ ، فَحِصَّتُهَا مِنْ قَرَضِهِ ، رُبْعُهُ وَسُدُسُهُ .

**فوائد** : لَوْ مَلِكٌ إِحْدَى وَثَمَانِينَ شَاةً ، بَعْدَ أَرْبَعِينَ ، ففِيهَا شَاةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، عَلَيْهِ شَاةٌ وَإِحْدَى وَأَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ ؛

**فصل :** وإن مَلَكَ عِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْمُحَرَّمِ وَخَمْسًا فِي صَفَرٍ ، فعليه في العِشْرِينَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا أَرْبَعُ شَيَاءٍ ، وفي الخَمْسِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا خُمْسُ بَنَتٍ <sup>(١)</sup> مَخَاضٍ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . وعلى الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، عليه شَاةٌ . وإن مَلَكَ فِي الْمُحَرَّمِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، وَخَمْسًا فِي صَفَرٍ ، فعليه في الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بَنَتٌ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ ، عَلَى الْوَجْهِ <sup>(٢)</sup> الْأَوَّلِ . وعلى الثَّانِي ، عليه سُدُسُ بَنَتٍ مَخَاضٍ ، وعلى الثَّالِثِ ، عليه شَاةٌ . فَإِنْ مَلَكَ مَعَ ذَلِكَ سِتًّا فِي رَبِيعٍ ، فعليه في الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بَنَتٌ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ السَّتِّ ، فَيَجِبُ فِيهِمَا رُبْعُ بَنَتٍ لَبُونٍ وَنِصْفُ تُسْعِيهَا . وفي

كَخَلِيطٍ . وفي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، بَعْدَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، شَاتَانِ ، أَوْ شَاةٌ وَنِصْفٌ ، أَوْ شَاةٌ ، عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ . وفي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ ، بَعْدَ عِشْرِينَ بَعِيرًا ، شَاةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ <sup>(٣)</sup> . الثَّالِثُ ، زَادَ الْمُصَنِّفُ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا . انتهى <sup>(٤)</sup> . وعلى الثَّانِي ، خُمْسُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ . زَادَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا . وفي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، بَعْدَ خَمْسِينَ ، تَبِيعَ عَلَى الثَّالِثِ ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مُسِنَّةٍ عَلَى الثَّانِي . قَالَ فِي « الْفَوَائِدِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَعِنْدَ الْمَجْدِ ، لَا يَجِئُ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى فِي الْأَوَّلِ إِلَى إِيْجَابِ مَا يَبْقَى مِنْ بَنَتٍ مَخَاضٍ بَعْدَ إِسْقَاطِ أَرْبَعِ شَيَاءٍ ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ . وَيُفْضَى فِي الثَّانِيَةِ إِلَى إِيْجَابِ فَرَضِ نِصَابٍ فَمَا

(١) في م : « بنات » .

(٢) سقط من : م .

(٣) زيادة من : ش .

(٤) في الأصل ، ١ : « اتين » .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ وَلَا يَبْلُغُ نَصَابًا ، مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي الْمُحَرَّمِ وَعَشْرًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا رُبْعُ مُسِنَّةٍ .

الْوَجْهُ الثَّانِي ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ سُدُسُ بَنَتٍ مَخَاضٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، وَفِي السَّتِّ سُدُسُ بَنَتٍ لَبُونٍ . وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ وَالسَّتِّ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ .

٨٨١ - مسألة : ( وَإِذَا كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ وَلَا يَبْلُغُ نَصَابًا ، مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي الْمُحَرَّمِ وَعَشْرًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلَيْهِ فِي ) الثَّلَاثِينَ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا تَبِيعٌ ، وَفِي ( الْعَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا رُبْعُ مُسِنَّةٍ ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ الْمُوجِبَةَ لِلْمُسِنَّةِ قَدْ كَمُلَتْ ، وَقَدْ أُخْرِجَ زَكَاةُ الثَّلَاثِينَ ، فَوَجَبَ فِي الْعَشْرِ بِقِسْطِهَا مِنَ الْمُسِنَّةِ ، وَهُوَ رُبْعُهَا . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، يَفْتَضِي أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ مَلَكَهَا مُنْفَرَدَةً .

دُونَهُ ، فَلِهَذَا قَالَ : الْوَجْهُ الثَّانِي أَصَحُّ ؛ لِعَدَمِ اطِّرَادِ الْأَوَّلِ . وَضَعَفَ الثَّالِثَ ، وَضَعْفُهُ فِي « الْمُعْنَى » أَيْضًا .

قوله : وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ وَلَا يَبْلُغُ نَصَابًا ، مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي الْمُحَرَّمِ وَعَشْرًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا رُبْعُ مُسِنَّةٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » : قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ فِي « الْفَوَائِدِ » : وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَطَعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي

وَأِنْ مَلَكَ مَا لَا يُغَيِّرُ الْفَرَضَ كَخَمْسٍ ، فَلَا شَيْءَ فِيهَا ، فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الثَّانِي ، عَلَيْهِ سُبْعُ تَبِيعٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا . وَإِذَا كَانَ  
لِرَجُلٍ سِتُّونَ [ ٤٦ ط ] شَاةً ، كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا مُخْتَلِطَةٌ مَعَ عِشْرِينَ  
لِآخَرَ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ؛ نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ، ....

٨٨٢ - مسألة : ( وَإِنْ مَلَكَ مَا لَا يُغَيِّرُ الْفَرَضَ ، كَخَمْسٍ ، فَلَا  
شَيْءَ فِيهَا ) عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ الْجَمِيعُ دَفْعَةً وَاحِدَةً . وَعَلَى  
الْوَجْهِ ( الثَّانِي ، عَلَيْهِ سُبْعُ تَبِيعٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ) كَمَا لَوْ كَانَ الْمَالِكُ لَهَا أَجْنَبِيًّا ،  
وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ .

٨٨٣ - مسألة : ( وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سِتُّونَ شَاةً ، كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا  
مُخْتَلِطَةٌ بِعِشْرِينَ لِآخَرَ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ؛ نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ،

« الْفُرُوعُ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : عَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ هُنَا .  
قَوْلُهُ : وَإِنْ مَلَكَ مَا لَا يُغَيِّرُ الْفَرَضَ ، كَخَمْسٍ ، فَلَا شَيْءَ فِيهَا فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَصَحَّحَهُ فِي  
« التَّصْحِيحِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ »  
وَغَيْرِهِ . وَفِي الثَّانِي ، عَلَيْهِ سُبْعُ تَبِيعٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا .

فَالْقَائِدُ : مِثْلُ ذَلِكَ لَوْ مَلَكَ عِشْرِينَ شَاةً بَعْدَ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً ، أَوْ مَلَكَ عِشْرًا مِنَ الْبَقَرِ  
بَعْدَ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَعَلَى الثَّانِي ، عَلَيْهِ ثُلُثُ شَاةٍ فِي  
الْأُولَى ، أَوْ خُمْسُ مُسْتَقَةٍ فِي الثَّانِيَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » فِي الْأُولَى .

قَوْلُهُ : وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سِتُّونَ شَاةً ، كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا مُخْتَلِطَةٌ مَعَ عِشْرِينَ  
لِرَجُلٍ آخَرَ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ؛ نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ، وَنِصْفُهَا عَلَى

وَنِصْفُهَا عَلَى خُلَطَائِهِ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ سُدُسُ شَاةٍ . المفتع

وَنِصْفُهَا عَلَى الْخُلَطَاءِ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ سُدُسُ شَاةٍ ( كما لو كانت لشخص واحد . ولو كان رجلان ، لكل واحدٍ منهما سِتُون ، فُخَالَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِعِشْرِينَ [ ١٥٤/٢ ط ] فقط ، وَجَبَ عَلَيْهِمَا شَاةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ الشرح الكبير

خُلَطَائِهِ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ سُدُسُ شَاةٍ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ السُّتُونُ مُخْتَلِطَةً ؛ كُلُّ عِشْرِينَ مِنْهَا مَعَ عِشْرِينَ لآخر ، فَإِنَّ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً ، وَبَيْنَهُمْ مَسَافَةٌ قَصْرٌ ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ؛ عَلَى رَبِّ السُّتَيْنِ شَاةٌ وَنِصْفٌ ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْبُعْدَ يُؤَثِّرُ فِي سَائِمَةِ الْإِنْسَانِ . عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُؤَثِّرُ . أَوْ كَانَتْ قَرِيبَةً ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، عَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ؛ نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السُّتَيْنِ ، وَنِصْفُهَا عَلَى خُلَطَائِهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : هَذَا قَوْلُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : عَلَى الْجَمِيعِ شَاتَانِ وَرُبْعٌ ؛ عَلَى رَبِّ السُّتَيْنِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُخَالِطَةٌ لِعِشْرِينَ خُلُطَةً وَصَفٍ ، وَلَأَرْبَعِينَ بِجَهَةِ الْمَلِكِ ، وَحِصَّةُ الْعِشْرِينَ مِنْ زَكَاةِ الثَّمَانِينَ رُبْعُ شَاةٍ . وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِعِشْرِينَ فَقَط . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « مُحَرَّرِهِ » . وَقَالَ الْآمِدِيُّ بِهَذَا الْوَجْهِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : يَلْزَمُ كُلُّ خَلِيطٍ رُبْعُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الْوَاحِدَ يُضْمُّ . وَعَنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ ، فِي الْجَمِيعِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ؛ عَلَى رَبِّ السُّتَيْنِ شَاةٌ وَنِصْفٌ ، جَعَلًا لِلْخُلُطَةِ قَاطِعَةً بَعْضَ مَلِكِهِ عَنْ بَعْضٍ ، بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَهُ مَلِكٌ آخَرُ مُتَفَرِّدٌ ، اعْتَبِرَ فِي تَرْكِيبِهِ وَحْدَهُ ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِطْ سِوَى عِشْرِينَ . وَالتَّفَارِيعُ الْآتِيَةُ مُبَيِّنَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجُهِ . الإنصاف

فَالثَّانِي ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ لَمْ يُخَالِطْ رَبُّ السُّتَيْنِ مِنْهَا إِلَّا بِعِشْرِينَ لآخر ، فَعَلَى

وَأِنْ كَانَتْ كُلُّ عَشْرٍ مِنْهَا مُخْتَلِطَةً بِعَشْرِ لآخرَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَلَا شَيْءَ  
عَلَى خُلُطَائِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ . وَإِذَا كَانَتْ مَاشِيَةً  
الرَّجُلِ مُتَفَرِّقَةً فِي بَلَدَيْنِ لَا تَقْصُرُ بَيْنَهُمَا الصَّلَاةُ ، فَهِيَ كَالْمُجْتَمِعَةِ .

الشرح الكبير

لذلك ( فإن كان ) له ستون ( كل عشر منها مختلطة بعشر لآخر ، فعليه  
شاة ولا شيء على خلطائه ؛ لأنهم <sup>(١)</sup> لم يختلطوا في نصاب ) كذلك قال  
أصحابنا .

٨٨٤ - مسألة : ( وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدَيْن لا تقصر

الأول ، في الجميع شاة ؛ على رب الستين ثلاثة أرباعها ، وعلى رب العشرين  
رُبُعُهَا . وعلى الثاني ، على رب الستين في الأربعين المنفردة ثلثا شاة ، ضمًّا إلى بقيَّةِ  
ملكه ، وفي العشرين رُبُعُ شاةٍ ، ضمًّا لها إلى بقيَّةِ ماله ، وهو الأربعون المنفردة ،  
وإلى عشرين الآخر ؛ لمخالطتها بعضه وضمًّا وبعضه ملكًا ، وعلى رب العشرين  
نِصْفُ شاةٍ . وذكره في [ ٢٠٦/١ ] « التلخيص » . قال في « الفروع » :  
ويتوجَّه على الثالث كالأول هنا ، وعلى الرابع ، في الأربعين المختلطة شاة بينهما  
نِصْفَانِ ، وفي الأربعين المنفردة شاة على ربِّها . الثانية ، لو كان خمسة وعشرون  
بغيرِها ، كلُّ خمسةٍ منها خلطةٌ بخمسةٍ لآخرَ ، فعلى الوجه الأول ؛ عليه نصف  
حِقَّةٍ ، وعلى كلِّ خليطٍ عشرُها . وعلى الوجه الثاني ، عليه خمسة أسداسٍ بنتِ  
مَخَاضٍ ، وعلى كلِّ خليطٍ شاةٌ . وعلى الوجه الثالث ، عليه خمسة أسداسٍ بنتِ  
مَخَاضٍ ، وعلى كلِّ خليطٍ سدسٌ بنتِ مَخَاضٍ . وعلى الوجه الرابع ، عليه  
خَمْسُ شِيَاهٍ ، وعلى كلِّ خليطٍ شاةٌ .

قوله : ( وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدَيْن لا تقصر بينهما الصلاة ، فهي

(١) سقط من : م .

المقنع وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ .  
وَالْمَنْصُوصُ أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَا لِرَجُلَيْنِ .

الشرح الكبير بينهما الصلاة ، فهي كالمُجْتَمِعة ( يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَيُرَكِّبُهَا كَالْمُخْتَلِطَةِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ) وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَكَذَلِكَ ( فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مِلْكٌ وَاحِدٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي بُلْدَانٍ مُتَقَارِبَةٍ ، وَكَغَيْرِ السَّائِمَةِ . فَعَلِيَ هَذَا يُخْرِجُ الْفَرَضَ فِي أَحَدِ الْبُلْدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ حَاجَةٌ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ( أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِهِ ) يُعْتَبَرُ عَلَى حَدِيثِهِ ، إِنْ كَانَ نِصَابًا فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ غَيْرِ أَحْمَدَ . وَاحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ

الإصناف كالمُجْتَمِعة . إجماعًا . وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَاخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . وَالْمَنْصُوصُ فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِمْ وَغَيْرِهِ ، أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِهِ كَمَا لَوْ كَانَا لِرَجُلَيْنِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . فَعَلِيَ مَا اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، يَكْفِي إِخْرَاجُ شَأْنِ بِلْدِ أَحَدِي الْمَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ حَاجَةٌ . وَقِيلَ : يُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بِلْدٍ بِالْقِسْطِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .



وَلَا تُؤَثِّرُ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تُؤَثِّرُ .

الشرح الكبير

السلام : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »<sup>(١)</sup> . وهذا مُتَفَرِّقٌ فَلَا يُجْمَعُ ، وَلِأَنَّهُ «لَمَّا أَثَّرَ اجْتِمَاعُ» مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ فِي كَوْنِهِمَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ ، يَجِبُ أَنْ يُؤَثِّرَ افْتِرَاقُ مَالِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ ، حَتَّى يَجْعَلَهُ كَالْمَالَيْنِ . وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُجْتَمِعَةِ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى غَيْرِ السَّائِمَةِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا ، كَذَلِكَ الْافْتِرَاقُ ، وَالْبُلْدَانُ الْمُتَقَارِبَةُ بِمَنْزِلَةِ الْبَلَدِ الْوَاحِدِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا بَيَّنَّا ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ السَّاعِيَ لَا يَأْخُذُهَا ، فَأَمَّا رَبُّ الْمَالِ فَيُخْرِجُ إِذَا بَلَغَ مَالَهُ نِصَابًا ، فَإِنَّهُ قَدَرُوى عَنْهُ ، فِي مَنْ لَهُ مِائَةُ شَاقٍ فِي بُلْدَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ : لَا يَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَصَاحِبِهَا إِذَا ضَبَطَ ذَلِكَ وَعَرَفَهُ أَخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ ، يَضَعُهَا فِي الْفُقَرَاءِ . كَذَلِكَ رَوَاهُ الْمِيمُونِيُّ وَحَنَبَلٌ عَنْهُ .

٨٨٥ - مِسْأَلَةٌ : ( وَلَا تُؤَثِّرُ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا

الإنصاف

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، أَنَّ سَائِرَ الْأَمْوَالِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا تَفَرُّقُ الْبُلْدَانِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَحَكَاهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ إِجْمَاعًا . وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ رَوَايَتَيْنِ كَالْمِائِيَّةِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ . قَوْلُهُ : وَلَا تُؤَثِّرُ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ . هَذَا الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ،

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس .

(٢) (٢ - ٢) في م : « ولأنه لا أثر لاجتماع » .

(٣) في م : « المصدق » .

تُؤَثَّرُ) لا تُؤَثَّرُ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ ؛ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالزُّرُوعِ  
وَالثَّمَارِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ ، وَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْمُتَفَرِّدِينَ . وَهَذَا  
قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَعَنْ أَحَدٍ ، أَنَّ شَرِكَةَ الْأَعْيَانِ تُؤَثَّرُ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ،  
فَإِذَا كَانَ <sup>(١)</sup> بَيْنَهُمْ نَصَابٌ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ ، فَعَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ . وَهَذَا قَوْلُ  
إِسْحَاقَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، فِي الْحَبِّ وَالثَّمَرِ ، قِيَاسًا عَلَى خُلْطَةِ الْمَاشِيَةِ .  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . قَالَ أَحَدُ : الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ فِي الزُّرْعِ إِذَا كَانُوا شُرَكَاءَ  
يَخْرُجُ لَهُمْ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فِيهِ الزَّكَاةُ . قَاسَهُ عَلَى الْعَنَمِ ، وَلَا يُعْجِبُنِي قَوْلُ  
الْأَوْزَاعِيِّ . فَأَمَّا خُلْطَةُ الْأَوْصَافِ ، فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ بِحَالٍ ؛  
لِأَنَّ الْاِخْتِلَاطَ لَا يَحْصُلُ . وَخَرَجَ الْقَاضِي وَجْهًا ، أَنَّهَا تُؤَثَّرُ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَةَ  
تَخَفُ إِذَا كَانَ الْمُتْلِقُ <sup>(٢)</sup> وَاحِدًا ، وَالنَّاطُورُ <sup>(٣)</sup> ، وَالْجَرِينُ <sup>(٤)</sup> ، وَكَذَلِكَ  
أَمْوَالُ التَّجَارَةِ ؛ الدُّكَّانُ ، وَالْمَخْرَنُ ، وَالْمِيزَانُ ، وَالْبَائِعُ ، فَأَشْبَهَ  
الْمَاشِيَةَ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَحْوِ مَذْهَبِنَا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ

الإنصاف

وعليه جماهير الأصحاب ، ونصُّ عليه . وعنه ، تُؤَثَّرُ خُلْطَةُ الْأَعْيَانِ . اخْتَارَهَا  
الْأَجَرِيُّ . وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ الصَّغِيرِ » : هَذَا  
أَقْبَسُ . وَخَصَّ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » ، هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .  
فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، تُؤَثَّرُ خُلْطَةُ الْأَعْيَانِ بِلا نِزَاعٍ ، وَكَذَا الْأَوْصَافُ أَيْضًا . وَهُوَ  
تَخْرِيجُ وَجْهٍ لِلْقَاضِي ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمُ وَجْهًا . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَهُوَ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أى الفحل الذى يلقحها .

(٣) الناطور : حافظ الزرع .

(٤) الجرين : الجرثون ، وهو الموضع الذى يداس فيه الطعام وتجنف فيه التراب .

النبي ﷺ : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اشْتَرَكَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي »<sup>(١)</sup> . فدلَّ على أنَّ ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة ، وقول النبي ﷺ : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقِ خَشْيَةِ الصَّدَقَةِ » . إنما يكون في الماشية ؛ لأنَّ الزكاة يقلُّ جمعها تارة ، ويكثرُ أخرى ، وسائرُ الأموالِ يجبُ فيما زاد على النصابِ بحسابه ، فلا أثر لجمعها ، ولأنَّ خلطة الماشية تؤثرُ في النفعِ تارة ، وفي الضررِ أخرى ، وفي غير الماشية تؤثرُ ضرراً محضاً برَبِّ المالِ ، فلا يصحُّ القياسُ . فعلى هذا [ ١٥٥/٢ ر ] إذا كان لجماعة وقف ، أو حائطٌ مشتركٌ بينهم فيه ثمرة أو زرع ، فلا زكاة عليهم ، إلا أن يحصلَ في يدِ بعضهم نصابٌ فتجبُ عليه الزكاة . وعلى الرواية الأخرى ، إذا كان الخارِجُ نصاباً ، ففيه الزكاة ، فإن كان الوقفُ نصاباً من السائمة ، وقلنا : إنَّ الزكاة تجبُ في السائمة الموقوفة . فينبغي أن تجبَ عليهم الزكاة ؛ لا اشتراكهم في ملكٍ نصابٍ تؤثرُ الخلطة فيه .

ظاهرُ كلامِ الأكثرين ؛ لإطلاقهم الرواية . وقيل : لا تؤثرُ خلطة الأوصافِ على هذه الرواية ، وإن أثرت خلطة الأغنياء . وهو الصحيح . اختاره المصنّف ، والشارح ، وابنُ حَمْدَان ، وغيرهم . وأطلقهما الزركشي . قال القاضي في « الخلاف » : نقلُ حَنْبَلٍ ، تَصَمُّ كالمواشي ؟ فقال : إذا كانا رَجُلَيْنِ لهما من المالِ ما تجبُ فيه الزكاة من الذهبِ والورقِ ، فعليهما الزكاة بالحصص . فيعتبرُ على هذا الوجه اتحادُ المَوْنِ ومِرافَةِ المَلِكِ ، فيشترطُ اشتراكهما فيما يتعلّقُ بإصلاحِ مالِ الشَّرَكَةِ ، فإن كانت في الزرعِ والثمارِ ، فلا بُدَّ من الاشتراكِ في الماءِ والجَريْنِ

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٤٥٨ .

وَيَجُوزُ لِلسَّاعِي أَخْذُ الْفَرَضِ مِنْ مَالِ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ، مَعَ الْمَقْنَعِ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا .

الشرح الكبير

٨٨٦ - مسألة : ( وَيَجُوزُ لِلسَّاعِي أَخْذُ الْفَرَضِ مِنْ مَالِ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ) هذا ظاهرُ كلامِ أحمد ، وسواءَ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَنْ تَكُونَ الْفَرِيضَةُ عَيْنًا وَاحِدَةً لَا يُمْكِنُ أَخْذُهَا مِنَ الْمَالَيْنِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، أَوْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَنْ يَجِدَ فَرَضَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالَيْنِ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا يَجِيءُ الْمُصَدِّقُ فَيَجِدُ الْمَاشِيَةَ فَيُصَدِّقُهَا ، لَيْسَ يَجِيءُ فَيَقُولُ : أَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟ وَأَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟ قَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُ مُسْكِينًا كَانَتْ لَهُ فِي غَنَمٍ شَاتَانِ ، فَجَاءَ الْمُصَدِّقُ فَأَخَذَ إِحْدَاهُمَا . وَوَجَّهَ ذَلِكَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَةِ »<sup>(١)</sup> . يَعْنِي إِذَا أَخَذَ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا . وَلَأَنَّ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهَا .

الإنصاف

وَالْبَيْدَرُ<sup>(٢)</sup> وَالْعُمَالِ ، مِنَ النَّاطُورِ وَالْحَصَادِ ، وَالذُّوَابِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ كَانَتْ فِي التَّجَارَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَشْتِرَاكِ فِي الدُّكَّانِ ، وَالْمِيزَانِ ، وَالْمَخْزَنِ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُتَّفَقُ بِهِ . قَوْلُهُ : وَيَجُوزُ لِلسَّاعِي أَخْذُ الْفَرَضِ مِنْ مَالِ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ، مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا . يَعْنِي ، فِي خُلْطَةِ الْأَوْصَافِ . وَالْحَاجَةُ ، أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا صِغَارًا ، وَمَالُ الْآخَرِ كِبَارًا ، أَوْ يَكُونَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ أَوْ سِتِّينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَعَدَمُ الْحَاجَةِ وَاضِحٌ . وَهَذَا مِمَّا لَا إِزَاعَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . لَكِنْ قَالَ فِي

(١) تقدم تخرجه في صفحة ٣٩٥ . من حديث أنس .

(٢) الجرين والبيدر بمعنى ، وهو الجرن .

وَيَرْجِعُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى خَلِيطِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ . فَإِنْ اختلفَا  
فِي الْقِيَمَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ ، إِذَا عُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ . وَإِذَا  
أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ ظُلْمًا ، لَمْ يَرْجِعْ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَلِيطِهِ ،

الشرح الكبير

٨٨٧ - مسألة : ( وَيَرْجِعُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى خَلِيطِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ  
الْقِيَمَةِ ) لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ النَّصِّ وَالْمَعْنَى . فَإِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الْمَالِ ،  
وَلِلْآخَرِ ثُلَاثَاهُ ، فَأَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ صَاحِبِ الثُّلُثِ ، رَجَعَ بِثُلُثِي قِيَمَةِ  
المُخْرَجِ عَلَى شَرِيكِهِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْآخَرِ ، رَجَعَ بِالثُّلُثِ عَلَى شَرِيكِهِ .  
٨٨٨ - مسألة : ( فَإِنْ اختلفَا فِي الْقِيَمَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ  
عَلَيْهِ ، إِذَا عُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ ) لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، فَأُشْبِهَ الْغَاصِبَ إِذَا اختلفَا فِي قِيَمَةِ  
المَعْصُوبِ بَعْدَ تَلَفِهِ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ .

٨٨٩ - مسألة : ( وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ ظُلْمًا ، لَمْ

الإنصاف

« الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ قِسْمَةٍ فِي خُلْطَةِ أَغْيَانٍ مَعَ بَقَاءِ نَصِيبَيْنِ ، وَقَدْ  
وَجِبَتْ الزُّكَاةُ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ .  
وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : لَا يَأْخُذُ إِلَّا إِذَا كَانَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا مَقْفُودًا ، فَلَهُ  
أَخْذُ الزُّكَاةِ مِنَ النَّصِيبِ الْمَوْجُودِ ، وَيَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالْقِسْطِ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَهُ الْقَاضِي إِلَّا عَدَمُ الْحَاجَةِ . فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ ، اعْتِبَارُ  
الْحَاجَةِ لِأَخْذِ السَّاعِي .

قوله : فَإِنْ اختلفَا فِي الْقِيَمَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ . يَعْنِي ، مَعَ يَمِينِهِ  
إِذَا اخْتَمَلَ صِدْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ غَارِمٌ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ  
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَتَوَجَّهُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُعْطَى ؛ لِأَنَّهُ كَأَلَمِينَ .  
قوله : وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ ظُلْمًا ، لَمْ يَرْجِعْ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَلِيطِهِ .

المقتنع وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَجَعَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

يَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَلِيطِهِ ( إِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرْضِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ،  
مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ مَكَانَ الشَّائِئَتَيْنِ ، أَوْ جَذْعَةً مَكَانَ حِقَّةٍ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْخُودِ  
مِنَهُ الرُّجُوعُ إِلَّا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ شَرِيكَه لَمْ يَظْلِمْهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ  
عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، كَغَيْرِهِ . وَلِأَنَّهُ ظَلَمَ اخْتَصَّ بِهِ السَّاعِي ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى  
غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ غَضَبَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الزَّكَاةِ .

٨٩٠ - مسألة : ( وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَجَعَ عَلَيْهِ ) وَذَلِكَ  
مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ الصَّحِيحَةَ عَنِ الْمِرَاضِ ، وَالْكَبِيرَةَ عَنِ الصَّغَارِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَخْذِهِ ، وَجَبَ دَفْعُهُ ، وَصَارَ  
بِمَنْزِلَةِ الْفَرْضِ الْوَاجِبِ ، وَالسَّاعِي نَائِبُ الْإِمَامِ ، فَعَلَهُ كِفَعْلِ الْإِمَامِ .

الإنصاف

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيُّ الدِّينِ قَالَ : الْأَظْهَرُ أَنَّهُ  
يَرْجِعُ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ أَخَذَ عَنْ أَرْبَعِينَ مُخْتَلِطَةً شَاتَيْنِ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا ، أَوْ أَخَذَ  
[ ٢٠٦/١ ط ] عَنْ ثَلَاثِينَ بَعِيرًا جَذْعَةً ، رَجَعَ عَلَى خَلِيطِهِ فِي الْأَوَّلَى بِقِيَمَةِ نِصْفِ  
شَاةٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقِيَمَةِ نِصْفِ بَنَتٍ مَخَاضٍ .

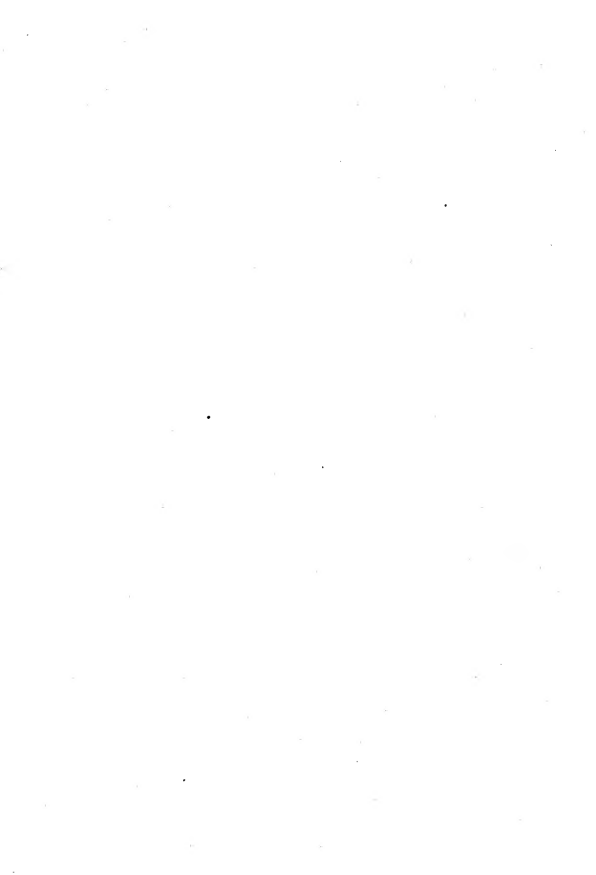
قوله : وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَجَعَ عَلَيْهِ . كَأَخْذِهِ صَحِيحَةً عَنِ  
مِرَاضٍ ، أَوْ كَبِيرَةً عَنِ صَغَارٍ ، أَوْ قِيَمَةَ الْوَاجِبِ وَغَوَاهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ أَخَذَ الْقِيَمَةَ ، وَجَازَ  
أَخْذَهَا ، رَجَعَ بِنِصْفِهَا ، إِنْ قُلْنَا : الْقِيَمَةُ أَصْلٌ . وَإِنْ قُلْنَا : بَدَلٌ . فَيَرْجِعُ بِنِصْفِ  
قِيَمَةِ شَاةٍ ، وَإِنْ لَمْ تَجَزِ الْقِيَمَةُ فَلَا رُجُوعَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ

(١) ق م : فيه .

وكذلك إذا أخذَ القِيَمَةَ ، يَرْجِعُ على شَرِيكِهِ بما يَخُصُّهُ منها ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .  
واللهُ أعلمُ .

ابنُ تَمِيمٍ : إنْ أَخَذَ السَّاعِي فوقَ الواجِبِ بتأويلٍ ، أو أَخَذَ القِيَمَةَ ، أَجْزَأَتْ في الإنصافِ الأظهرُ ، ورجعَ عليه بذلك .

فائدَتان ؛ إحداهما ، قال في « الفروع » : وإطلاقُ الأصحابِ يَقْتَضِي الإجزاء ، ولو اعتَقَدَ المأخوذُ منه عَدَمَ الإجزاء . وصَوَّبَ فيه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الإجزاء ، وجَعَلَهُ في مَوْضِعٍ آخَرَ كالصَّلَاةِ خَلْفَ تاركِ شَرْطًا عندَ المأمومِ .  
الثَّانِيَةُ ، يُجْزِئُ إخراجُ بعضِ الخلطاءِ بإذنِ باقيهم ، وبغيرِ إذنهم ، غَيْبَةً وحُضُورًا . قاله ابنُ حامِدٍ ، واقتَصَرَ عليه في « الفائق » ، و « ابنُ تَمِيمٍ » .  
وقَدَّمَهُ في « الرُّعَايَةِ » : قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : عَقْدُ الخلطةِ جَعَلَ كُلَّ واحدٍ منهما كالآذِنِ لخلِيطِهِ في الإخراجِ عنه . واختارَ صاحبُ « الرُّعَايَةِ » ، عَدَمَ الإجزاء ؛ لَعَدَمِ نَيْتِهِ . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وتقدَّمُ في زَكَاةِ حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ ، أَنَّهُ لا يَجُوزُ إخراجُ الزَّكَاةِ من مالِ الْمُضَارِبَةِ بلا إِذْنٍ . نصُّ عليه ؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ . قال في « الفروع » : فَذَلَّ أَنَّهُ يَجُوزُ لولا المَانِعُ . وقال أيضًا : وَلَعَلَّ كَلَامَهُمْ في إِذْنِ كُلِّ شَرِيكٍ لِلآخَرِ في إخراجِ زَكَاتِهِ ، يُوافِقُ ما اختارَهُ في « الرُّعَايَةِ » .  
ويُشَبِّهُ هذا أَنَّ عَقْدَ الشَّرَكَةِ يُفِيدُ التَّصَرُّفَ بلا إِذْنِ صَرِيحٍ . على الأصَحِّ . انتهى .





## بَابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

### بَابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالزَّكَاةُ تُسَمَّى نَفَقَةً ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : حَقُّهُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ . وَقَالَ مَرَّةً : الْعُشْرُ وَنِصْفُ الْعُشْرِ . وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عُمرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا <sup>(٥)</sup> الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . [ ١٥٥ / ٢ ط ] وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ، ﷺ يَقُولُ : « فِيمَا

### بَابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

- (١) سورة البقرة ٢٦٧ .
- (٢) سورة التوبة ٣٤ .
- (٣) سورة الأنعام ١٤١ .
- (٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ في حديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » .
- (٥) العثري : الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر .
- (٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

[ ٤٧ د ] تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجُبُوبِ كُلِّهَا ، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ ؛ كَالثَّمَرِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَاللُّوزِ ، وَالْفُسْتَقِ ، وَالْبُنْدُقِ . وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ ، وَلَا فِي الْخَضِرِ ، وَالْبُقُولِ ، وَالزَّهْرِ .

الشرح الكبير

سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيْمُ الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِنَةِ <sup>(١)</sup> نِصْفُ الْعُشْرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالثَّمَرِ ، وَالزَّرْبِيبِ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

٨٩١ - مسألة : ( تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجُبُوبِ كُلِّهَا ، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ ؛ كَالثَّمَرِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَاللُّوزِ ، وَالْفُسْتَقِ ، وَالْبُنْدُقِ . وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ ، وَلَا فِي الْخَضِرِ ، وَالزَّهْرِ ، وَالْبُقُولِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْكَفِيلُ وَالْادِّخَارُ مِنَ الثَّمَرِ وَالْجُبُوبِ ، مِمَّا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ ، سِوَاءَ كَانَ قَوْتًا ؛ كَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَاسْتَلْتُ <sup>(٣)</sup> ،

الإنصاف

قوله : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجُبُوبِ كُلِّهَا ، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ . هَذَا الْمَذْهَبُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ ، تَجِبُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ يُدْخَرُ مِنْ حَبٍّ وَثَمَرٍ . انْتَهَى . فَيجِبُ ، عَلَى هَذَا ، فِي كُلِّ مَكِيلٍ يُدْخَرُ مِنَ الْجُبُوبِ وَالْثَمَارِ ، مِمَّا يُقْتَنَاتُ

(١) السَّائِنَةُ : الْبَعِيرُ يَسْنِي عَلَيْهِ ، أَيْ يَسْتَقِي عَلَيْهِ مِنَ الْبَرِّ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٧٥/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الزَّرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٧٠/١ . كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يُوجِبُ الْعُشْرَ ، وَمَا يُوجِبُ نِصْفَ الْعُشْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَمِعُ ٣١/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٣ ، ٣٤١/٣ .

(٣) السَّلْتُ : قِيلَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَيْسَ لَهُ قَشْرٌ ، وَقِيلَ ضَرْبٌ مِنْهُ رَقِيقُ الْقَشْرِ صَغِيرُ الْحَبِّ .

والأُرْزُ ، والدُّرَّةُ ، والدُّخْنُ<sup>(١)</sup> ، أو مِنْ الْقَطِيبَاتِ<sup>(٢)</sup> ، كَالْبَاقِلَا ،  
وَالْعَدَسِ ، وَالْمَاشِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْجَمَصِ ، أو مِنْ الْأَبَازِيرِ ؛ كَالْكُسْفَرَةِ<sup>(٤)</sup> ،  
وَالْكُمُونِ ، وَالْكَرَاوِيَا ، أو الْبُزُورِ ؛ كَبُزْرِ الْكَتَانِ ، وَالْقَتَاءِ ، وَالْخِيَارِ ،  
أو حَبِّ الْبُقُولِ ؛ كَالرَّشَادِ<sup>(٥)</sup> ، وَحَبِّ الْفُجْلِ ، وَالْقِرْطَمِ<sup>(٦)</sup> ،  
وَالثَّرْمُسِ ، وَالسَّمْسِمِ ، وَسَائِرِ الْحُبُوبِ . وَتَجِبُ أَيْضًا فِيمَا جَمَعَ هَذِهِ  
الْأَوْصَافُ مِنَ الثَّمَارِ ؛ كَالثَّمَرِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَالْقَشْمِشِ<sup>(٧)</sup> ، وَاللُّوزِ ،  
وَالْفُسْتَقِ ، وَالْبُنْدُقِ .

به وغيره . وهو مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . فَيَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ الْبُرُّ ، وَالْعَلَسُ ، وَالشَّعِيرُ ،  
وَالسَّلْتُ ، وَالْأُرْزُ ، والدُّرَّةُ ، والدُّخْنُ ، وَالْفُولُ ، وَالْعَدَسُ ، وَالْجَمَصُ ،  
وَاللُّوتِيَا ، وَالْجُلْبَانُ<sup>(٨)</sup> ، وَالْمَاشُ ، وَالثَّرْمُسُ ، وَالسَّمْسِمُ ، وَالْخَشْخَاشُ<sup>(٩)</sup> ، وَنَحْوُهُ .  
وَيَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ أَيْضًا ، بَذْرُ الْبُقُولِ ، كَبُزْرِ الْهَنْدَبَا ، وَالْكُرْفَسِ وغيرهما .  
وَيَدْخُلُ بَذْرُ الرِّيَّاحِينَ بِأَسْرَها ، وَأَبَازِيرُ الْقُدُورِ ، كَالْكُسْفَرَةِ ، وَالْكُمُونِ ،  
وَالْكَرَاوِيَا ، وَالشَّمَرِ ، وَالْأَنَسُونِ ، وَالْقَنْبِ ، وهو الشَّهْدَانِجُ ، وَالْخَرْدُلُ .

(١) الدخن : نبات عشبي ، حبه صغير كحب السمسم .

(٢) القطنية ، بالكسر ، حكاه ابن قتيبة بالتخفيف وأبو حنيفة بالتشديد : الحبوب التي تنحدر .  
اللسان ( ق ط ن ) . ثم حكاه صاحب اللسان بضم القاف ، ضبط قلم ، وقال : ما كان سوى الحنطة

والشعر والزبيب والتمر ، أو هو اسم جامع للحبوب التي تطبخ .

(٣) الماش : حب ، ذكر الفيروزابادي أنه معروف معتدل ، يتطلب به .

(٤) كنا ذكره المؤلف بالقاء ، وهو بالهاء .

(٥) الرشاد : بقلة سنوية ، لها حب حريف يسمى حب الرشاد .

(٦) القرطم : حب العصفور .

(٧) القشمش : هو الكشمش ، وهو زبيب صغير لا نوى له . الجامع لمفردات الأدوية ٢١/٤ ، ٧٢ .

(٨) الجلبان : من القطاني .

(٩) الخشخاش : نبت ثمرته حمراء ، وهو ضربان ؛ أبيض وأسود ، واحدته خشخاشة .

ولا زكاة في سائر الفواكه ، من الخوخ ، والرمان ، والإجاص <sup>(١)</sup> ،  
والكمثرى ، والتفاح ، والمشمش <sup>(٢)</sup> ، والتين ، والجوز ، ونحوه .  
ولا في الخضر ؛ كالقثاء ، والخيار ، والباذنجان ، واللفت ، والجزر .  
وبهذا قال عطاء في الحبوب كلها ، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد . وقال  
أبو عبد الله ابن حامد : لا شيء في الأباير ، ولا البزور ، ولا حب البقول .  
ولعله لا يوجب الزكاة إلا فيما كان قوتاً أو أدماً <sup>(٣)</sup> ؛ لأن ما عداه لا نص  
فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، فيبقى على النفي الأصلي . وقال  
مالك ، والشافعي : لا زكاة في ثمر ، إلا التمر والزبيب ، ولا في حب ،  
إلا ما كان قوتاً في حالة الاختيار لذلك ، إلا في الزيتون ، على اختلاف .  
وحكى عن أحمد : لا زكاة إلا في الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

ويدخل بذر الكتان ، والقرطم ، والقثاء ، والخيار ، والبطيخ ، وحب الرشاد ،  
والفجل . ويخرج من قوله : في الحبوب كلها ، وفي كل ثمر . الصعتر ،  
والأشنان ، والورق المقصود ، كورق السدر والخطمي ، والآس ، ونحوه .  
ويأتى أيضاً قريباً ما يخرج من كلامه . ويدخل في قوله : في كل ثمر يكال ،  
ويدخر . ما مثله من التمر ، والزبيب ، واللوز ، والفسق ، والبندق ، وغيره .  
وحكى ابن المنذر رواية ، أنه لا زكاة إلا في التمر ، والزبيب ، والبر ، والشعير .  
وقدمه ابن رزين في « مختصره » ، وناظمها . والذي قدمه في « الفروع » ،

(١) الإجاص : يطلق في سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها ، وكان يطلق في مصر على البرقوق  
ونحوه .

(٢) المشمش ، مثلث اليمين .

(٣) الأدم : ما يستمرأ به الحيز .

وهذا قول ابن عمر، وموسى بن طلحة<sup>(١)</sup>، والحسن، وابن سيرين،  
والشَّعْبِيُّ، وابن أبي ليلى، وابن المبارك. والسُّلْتُ؛ وهو نوعٌ من  
الشَّعِيرِ. ووافقهم إبراهيم، وزاد الذُّرَّةَ. ووافقهم ابن عباس، وزاد  
الزَّيْتُونَ؛ لأنَّ ما عدا هذا لا نصَّ فيه ولا إجماع، ولا هو في معنى  
المنصوص. ولا المجمع عليه، فيبقى على الأصل. وقد روى عمرو  
ابن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أنه قال: إنما سنَّ  
رسول الله ﷺ في الحنطة والشَّعِيرِ، والتَّمْرِ والزَّيْبِ. وعن أبي بردة،  
عن أبي موسى، ومعاذ، أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمن يعلمان النَّاسَ  
أمرَ دينهم، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة؛ الحنطة،  
والشَّعِيرِ، والتَّمْرِ، والزَّيْبِ. رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ غير هذه  
الأربعة لا يساويها في غلبة الأقيات بها وكثرة نفعها ووجودها، فلا يصحُّ  
قياسه عليها. وقال أبو حنيفة: في كلِّ ما يقصد بزراعته نماء الأرض،

وقال: اختاره جماعة، وجزم به آخرون، أنَّ الزكاة تجب في كلِّ مكمل مدخري. والإنصاف  
ونقله أبو طالب. ونقل صالح، وعبد الله، ما كان يُكَالُ ويُدَّخَرُ، وفيه نفع  
الفقير، ففيه العُشْرُ، وما كان مثل القثاء، والخيار، والبصل، والرباجين،  
والرُّمَانِ، فليس فيه زكاة إلا أن يُباع، ويحول الحول على ثمنه. فهذا القول أعمُّ من

(١) موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، تابعي ثقة، توفي سنة ثلاث ومائة. تهذيب التهذيب ٣٥٠/١٠، ٣٥١.

(٢) الأول، في: باب ما يجب فيه الزكاة من الحب، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٩٤/٢. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما يجب فيه الزكاة من الأموال، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٥٨٠/١. والثاني، في: باب ليس في الخضراوات صدقة، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٩٨/٢. كما أخرجه البيهقي، في: باب الصدقة فيما يزرعه آدميون، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ١٢٨/٤، ١٢٩.

إِلَّا الْحَطَبَ ، وَالْقَصَبَ ، وَالْحَشِيشَ ؛ لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ »<sup>(١)</sup> . وَهُوَ عَامٌّ . وَلَأَنَّ هَذَا يُقْصَدُ بِزِرَاعَتِهِ نَمَاءُ الْأَرْضِ ، أَشْبَهُ الْحُبُوبِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ » . وَقَوْلِهِ لِمُعَاذٍ : « خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ »<sup>(٢)</sup> . خَرَجَ مِنْهُ مَا لَا يُكَالُ ، وَمَا لَيْسَ بِحَبٍّ ، بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ »<sup>(٣)</sup> صَدَقَةٌ ، حَتَّى يُلْغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتَّنَائِي<sup>(٤)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [ ١٥٦/٢ ] قَالَ : « لَيْسَ فِيمَا أَنْتَبَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ صَدَقَةٌ » . رَوَاهُمَا الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ : جَاءَ الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ؛ الشَّعِيرِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالسُّلْتِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَالتَّمْرِ ، وَمَا

الْقَوْلِ الَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْقَوْلِ الَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا ؛ الصَّعْتَرُ وَالْأَشْتَانُ وَحَبُّهُ ، وَنَحْوُهُ . وَيَدْخُلُ أَيْضًا ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥١ .

(٣) كَذَا فِي النسخ . وَفِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ : « ثَمَرٌ » . إِلَّا الْإِمَامَ أَحْمَدَ ، فَعِنْدَهُ الرُّوَايَاتَانِ .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥ . وَالتَّنَائِي ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْبَقَرِ ، وَبَابِ زَكَاةِ الْحَبُوبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٢٩ ، ٣٠ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْحَبُوبِ وَالْوَرَقِ وَالذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٥٩ ، ٧٣ ، ٩٨ .

(٥) فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

سَوَى ذَلِكَ مِمَّا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ فَلَا عُشْرَ فِيهِ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ عَامِلَ عَمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي كُرُومٍ ، فِيهَا مِنَ الْفَرَسِكِ<sup>(٢)</sup> وَالرَّمَانِ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَلَّةً مِنَ الْكُرُومِ أَضْعَافًا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمَرُ : لَيْسَ عَلَيْهَا عُشْرٌ ، هِيَ مِنَ الْعِضَاءِ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَلَا تَجِبُ فِيْمَا لَيْسَ بِحَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ ، سَوَاءٌ وَجَدَ فِيهِ الْكَيْلُ وَالْأَذْحَارُ أَوْ لَا ، فَلَا تَجِبُ فِي وَرَقِ مِثْلِ السَّدْرِ وَالْخَطْمِيِّ<sup>(٤)</sup> وَالْأَشْنَانِ وَالصُّعْتَرِ<sup>(٥)</sup> وَالْآسِ<sup>(٦)</sup> وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي غَيْرِهِمَا . قَالَ

الْإِنْصَافُ ، كُلُّ وَرَقٍ مَقْصُودٍ ، كَوَرَقِ السَّدْرِ ، وَالْخَطْمِيِّ ، وَالْآسِ ، وَالْجَنَائِ ، وَالْوَرَسِ<sup>(٧)</sup> ، وَالنَّيْلِ<sup>(٨)</sup> ، وَالْغُبَيْرِ<sup>(٩)</sup> ، وَالْعُصْفَرِ<sup>(١٠)</sup> ، وَنَحْوِهِ . وَهَذَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ

(١) رواه أبو عبيد ، في : باب فيما تجب فيه الصدقة مما تخرج الأرض . الأموال ٤٦٩ .

(٢) الفرسك : الخوخ أو ضرب منه أجرد أحمر ، أو ما ينفلق عن نواه .

(٣) العضاء : جمع العضاة ، وهي الحنط أو كل ذات شوك .

(٤) الخطمي : نبات يذوق ورقه بابسا ويجعل غسلًا للرأس فينتقيه .

(٥) الصعتر : هو السعتر بالسين ، وهو نبات إذا فرش في موضع طرد الحوام .

(٦) الآس : شجر دائم الخضرة عطري ، وتحتف غماره فتكون من التوابل .

(٧) الورس : نبات يستعمل لصبغ الحرير باللون الأحمر .

(٨) النيل : نبات ذو ساق صلب وشعب دقاق وورق صغير مرصفة من جانبيه .

(٩) الغبيراء : نبات سمي بذلك لغبرة ورقه .

(١٠) العصفر : نبات صيفي ، يستعمل زهره تابلا ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه .

ابن عَقِيلٍ : وَلَئِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي ثَمَرِ السُّدْرِ ، فَوَرَقُهُ أَوْلَى . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي الْحَبِّ الْمُبَاحِ ، فَفِي الْوَرَقِ أَوْلَى . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الصَّعْتَرِ وَالْأَشْنَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَكِيلٌ مُدَخَّرٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ . وَلَا تَجِبُ فِي الزَّهْرِ ، كَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْعُصْفُرِ ، وَالْقُطْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ ، وَلَا مَكِيلٍ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْخَضِرَاوَاتِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي الْقُطْنِ شَيْءٌ . وَقَالَ : لَيْسَ فِي الزَّعْفَرَانِ زَكَاةٌ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ فِي الْفَاكِهَةِ وَالْبَقْلِ وَالتَّبَابِلِ وَالزَّعْفَرَانِ زَكَاةٌ .

الذَّهَبِ ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَهُوَ اخْتِيَارُ الْعَامَّةِ . وَشَمَلَهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ . وَأُطْلِقَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، الْخِلَافَ فِي الْأَشْنَانِ ، وَالْعُصْفُرِ ، وَالصَّعْتَرِ ، وَالْكَثَّانِ ، وَالْحِنَاءِ ، وَالْوَرَقِ الْمَقْصُودِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي الْحِنَاءِ الْخِلَافُ . وَلَمْ يُوجِبْ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمَا فِي وَرَقِ السُّدْرِ وَالْخَطْمِيِّ [ ٢٠٧/١ ] الزَّكَاةَ ، وَزَادَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » الْحِنَاءُ . تَبَيَّنَ : دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ : وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ . الثُّفَاحُ ، وَالْإِجَاصُ ، وَالْمِشْمِشُ ، وَالْخَوْخُ ، وَالْكُمَثْرَى ، وَالسَّفَرَجُلُ ، وَالرُّمَّانُ ، وَالتَّبَقُّ (١) ، وَالزَّعْرُورُ (٢) ، وَالْمَوْزُ ، وَالتُّوتُ وَنَحْوُهُ . وَدَخَلَ فِي الْخَضِرِ ، الْبَطِيخُ ، وَالْقَيْثَاءُ ،

(١) التَّبَقُّ : ثَمَرُ السُّدْرِ .

(٢) الزَّعْرُورُ : ثَمَرُ شَجَرَةٍ ، يَكُونُ أَحْمَرَ وَقَدْ يَكُونُ أَصْفَرَ ، لَهُ نَوَى صَلْبٌ مُسْتَدِيرٌ .



وَعَنَّهُ ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ، وَالْقُطْنِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، إِذَا بَلَغَا  
بِالْوَزْنِ نِصَابًا .

( وعنه ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ، وَالْقُطْنِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، إِذَا بَلَغَا  
بِالْوَزْنِ نِصَابًا ) وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ زَوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّ فِي الْقُطْنِ وَالزَّعْفَرَانِ

وَالخِيَارُ ، وَالبَاذِنْجَانُ ، وَاللَّقْتُ ، وَهُوَ السَّلْجُمُ ، وَالسَّلْتُ ، وَالكَرْبُ ، وَهُوَ  
الْقَنْبِيْطُ ، وَالبَصْلُ ، وَالثُّومُ ، وَالكُرَاتُ ، وَالبَثُّ ، وَالجَزْرُ ، وَالفُجْلُ وَنَحْوُهُ .  
وَدَخَلَ فِي الْبَقُولِ ، الْهِنْدَبَا ، وَالكَرْفُسُ ، وَالتَّنَاعُ ، وَالرَّشَادُ ، وَالبَقْلَةُ الْحَمَقَاءُ ،  
وَالْقَرْطُ<sup>(١)</sup> ، وَالكُسْفَرَةُ الْخَضْرَاءُ ، وَالجَرْجِيرُ وَنَحْوُهُ . وَيَأْتِي حَكْمُ مَا يَجْتَنِيهِ مِنَ  
المُبَاحِ .

**فائدة :** لَا تَجِبُ أَيْضًا فِي الرَّيْحَانِ ، وَالْمِسْكِ ، وَالْوَرْدِ ، وَالبَرَمِ<sup>(٢)</sup> ، وَالبَنْفَسَجِ ،  
وَاللَّيْتُوْفِرِ ، وَالبَاسِجِينَ ، وَالثَّرَجِسِ ، وَالمَرْدَكُوشِ<sup>(٣)</sup> ، وَالمُنْثَوْرِ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا فِي  
طَلْعِ الْفَحَالِ<sup>(٥)</sup> ، وَلَا فِي سَعْفِ النُّخْلِ وَالْخُوصِ ، وَلَا فِي تَيْنِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِ ، وَلَا فِي  
الْوَرَقِ ، وَلَا فِي لَبَنِ الْمَاشِيَةِ ، وَصُوفِهَا ، وَوَبَرِّهَا ، وَلَا فِي الْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ ،  
وَالْحَرِيرِ ، وَدُودِ الْقَرْزِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

**تنبيه :** دَخَلَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، الزَّيْتُونُ ، وَالْقُطْنُ ، وَالزَّعْفَرَانُ . أَمَّا  
الزَّيْتُونُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِيهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ،

(١) القَرطُ : شَجَرٌ يَدْبَغُ بِهِ .

(٢) البَرَمُ : ثَمَرُ الْأَرَاكِ .

(٣) كَذَا بِالْأَصُولِ ، وَفِي مَعْجَمِ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ ، وَالْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ : « الْمَرْدَقُوشُ » . وَهُوَ يَقْلٌ عَشْبِيٌّ عَطْرِيٌّ  
زَرَعِيٌّ مِنَ الْفَصِيلَةِ الشَّفَوِيَّةِ . مَعْجَمُ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ ١٣٠ ، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ٢ / ٨٩٦ .

(٤) الْمُنْثَوْرُ : جَنْسُ زَهْرٍ مِنَ الْفَصِيلَةِ الصَّلْبِيَّةِ ذُو رَائِحَةٍ ذَكِيَّةٍ .

(٥) الْفَحَالُ : ذَكَرُ النُّخْلِ .

زكاة . وخرَّجَ أبو الخطَّابِ في العُصْفَرِ والوَرَسِ وَجْهًا ، قِيَّاسًا عَلَى الزَّعْفَرَانِ . وقال القاضي : الوَرَسُ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الزَّعْفَرَانِ ، يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْكَيْلِ وَالِادِّخَارِ فِيهِ ، أَشْبَهُ الْحُبُوبِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِأُصُولِ أَحْمَدَ ؛ فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالدُّرَّةِ وَالسُّلْتِ وَالْأُزْرِ وَالْعَدَسِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَ هَذِهِ حَتَّى يُدْخَرَ ، وَيَجْرِي فِيهِ الْقَفِيزُ ، مِثْلُ اللَّوْبِيَا وَالْحِمَصِ وَالسَّمَايِسِ<sup>(١)</sup> وَالْقَطْنِيَّاتِ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا لَا يَجْرِي فِيهِ الْقَفِيزُ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا سَمَّاهُ . وَإِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْقُطْنِ ، اخْتَمَلَ أَنْ تَجِبَ فِي الْكُتَّانِ وَالْقَنْبِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقُطْنِ . وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الثَّنَنِ وَقُشُورِ الْحَبِّ ، كَمَا لَا تَجِبُ فِي كَرَبِ<sup>(٣)</sup> النَّخْلِ وَخُوصِهِ .

وَالشَّارْحُ ، وَالخِرْقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقِ » . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ فِيهِ . صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَالشَّيْرَازِيُّ فِي « الْمُنْهَجِ » ، وَأَبُو الْمَعَالِي فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَاخْتَارَهَا الْقَاضِي ، وَالْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَ« التَّذَكِيرَةِ » لِابْنِ عَقِيلٍ . وَأُطْلَقَ لِهَاتِمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ« الْمُدْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) القَنْبُ : نوع من الكُتَّانِ .

(٣) الْكَرْبُ : أصول السعف الغلاظ العراض .

الشرح الكبير

**فصل :** واختلَفَت الروايةُ في الزَّيْتُونِ عن أحمدَ ، فقال في روايةٍ أنه صالحٌ : فيه العُشْرُ إذا بَلَغَ ، يَعْنِي خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وإنْ عَصِرَ قَوْمٌ ثَمَنَهُ ؛ لِأَنَّ الزَّيْتَ لَهُ بَقَاءٌ . وهذا قولُ الزُّهْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيُّ . ومالكٌ ، والليثُ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبي ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ ، وأخذَ قولُ الشافعي . وروى عن ابنِ عباسٍ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . في سياقِ قوله تعالى : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّه يمكنُ ادِّخَارُ غَلَّتِهِ ، أَشْبَهَ التَّمَرَ والزَّيْبِ <sup>(٣)</sup> وروى عنه : لا زكاةَ فيه . نقلها عنه يَعْقُوبُ

و « الفروع » ، و « الفائق » ، و « تجريد العناية » ، و « الزركشي » . وأما القُطْنُ ، فَقَدْ قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهِ . وهو إحدَى الروايتين ، والمذهبُ منهما . واختارَه أبو بكرٌ ، والقاضي في « التعليل » . وهو ظاهرُ كلامِ الجُرْقِيِّ ، واختارَه الْمُصَنِّفُ ، والشارحُ . وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينٍ في « شرحه » ، و « الكافي » ، و « المغني » ، و « الهادي » . والروايةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ فِيهِ : اختارَهَا ابنُ عَقِيلٍ . وصَحَّحَهَا في « المبهم » ، و « الخلاصة » . وقَدَّمَهَا ابنُ تَمِيمٍ . وجزَمَ بِهِ في « الإفادات » . وأطْلَقَهُمَا في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفروع » ، و « الفائق » ، و « تجريد العناية » . وحكاهُما في « الإيضاح » و « جوهين » ، وأطْلَقَهُمَا . فعلى القولِ بأنَّهَا لَا تَجِبُ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِي حَبِّهِ ، على الصَّحِيحِ . جَزَمَ

(١) سورة الأنعام ١٤١ . وما روى عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الزيتون فيه الزكاة أم لا ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤١ .

(٢) سقط من : م .

ابنُ بختانَ ، وهو اختيارُ أبي بكرٍ ، وظاهرُ كلامِ الجَرَقِيِّ ، وهذا قولُ ابنِ أبي ليلى ، والحسنِ بنِ صالحٍ ، وأبي عُبَيْدٍ ، وأحدُ قولَي الشافعيِّ ؛ لأنَّهُ لا يُدْخَرُ يابِسًا ، فهو كالخَضِرَاوَاتِ ، ولأنَّهُ لم يُرْذَبْها الزكاةُ ؛ لأنَّها مَكِيَّةٌ ، والزكاةُ إنما فُرِضَتْ بالمَدِينَةِ ، ولهذا ذُكِرَ الرُّمَانُ ولا عُشْرَ فيه . وقال [ ١٥٦/٢ ظ ] النُّعْمِيُّ ، وأبو جَعْفَرٍ <sup>(١)</sup> : هذه الآيةُ مَنْسُوخَةٌ . على أَنَّها مَحْمُولَةٌ على ما يَتَأْتِي حَصَاؤُهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الرُّمَانَ مَذْكُورٌ بعده ، ولا زكاةُ فيه .

**فصل :** ونصابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ . نصَّ عليه أحمدُ ، في روايةِ صالحٍ . فأما نصابُ الزُّعْفَرَانِ والقُطْنِ وما ألْحَقَ بهما مِنَ المَوْزُونَاتِ ، فهو أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ رَطْلٍ بالعِراقِ ؛ لأنَّهُ ليس بِمَكِيلٍ ، فيَقُومُ وَزْنُهُ مقامَ كَيْلِهِ .

به جماعةٌ ، منهم المُصَنِّفُ . وقَدَّمَ ابنُ تَمِيمٍ ، عَدَمَ الوُجُوبِ ، وأُطْلِقَ بعضُهُمْ وَجْهَيْنِ .

**فائدة :** الكَثَّانُ كالقُطْنِ فيما تَقَدَّمَ . ذَكَرَهُ القاضِي . وكذا القَنْبُ . ذَكَرَهُ في « الفروع » . وذَكَرَ المُصَنِّفُ والشارحُ ، إِنَّ وَجِبَتْ في القُطْنِ ، ففيهما اِخْتِمَالَانِ . وأما الزُّعْفَرَانُ ، فَقَدَّمَ المُصَنِّفُ أَنَّها لا تَجِبُ فيه . وهو المذهبُ . اختارَهُ المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، والشارحُ . قال في « الفروع » : ولَعَلَّهُ اِخْتِيَارُ الأَكْثَرِ . قال الزُّرْكَاشِيُّ : اختارَهُ أبو بَكْرٍ ، والقاضِي في « التعلُّيقِ » . وقَدَّمَهُ في « المغْنَى » ، و « الهادِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الكافي » ، و « شَرْحِ ابنِ رَزِينٍ » . والروايةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ . اختارَهَا ابنُ عَقِيلٍ . وصَحَّحَهَا في

(١) هو ابن جرير . انظر تفسيره ١٦٨/١٢ - ١٧٠ .

ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، فِي « الْمُجَرَّد » . وَحُكِيَ عَنْهُ : إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نِصَابًا مِنْ أَدْنَى مَا تَخْرُجُهُ الْأَرْضُ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ ، ففِيهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي الزَّعْفَرَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ بِنَفْسِهِ ، فَاعْتَبِرَ بغيرِهِ ، كَالْعُرُوضِ تَقَوُّمٌ بِأَدْنَى النَّصَابَيْنِ مِنَ الْأَثْمَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي الزَّعْفَرَانِ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَحَكَاهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّد » قَوْلًا فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَا أَعْلَمُ لَهُذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ دَلِيلًا ، وَلَا أَصْلًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَيَرُدُّهُمَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الزَّكَاةِ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ

« الْمُتَّبِعِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » . وَقَدَّمَهَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْحِنَاءِ .

فَوَائِدُ : إِحْدَاهَا ، قَالَ الْقَاضِي : الْوَرَسُ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الزَّعْفَرَانِ ، يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » : وَيُخْرَجُ الْوَرَسُ وَالْعُصْفُرُ عَلَى وَجْهَيْنِ ، قِيَاسًا عَلَى الزَّعْفَرَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » : وَيُخْرَجُ عَلَى الزَّعْفَرَانِ الْعُصْفُرُ وَالْوَرَسُ وَالنَّيْلُ . [ ٢٠٧/١ ظ ] قَالَ الْحَلَوَانِيُّ : وَالْفَوْةُ<sup>(٣)</sup> . وَصَحَّحَ فِي « الْخُلَاصَةِ » الْوُجُوبَ فِي الزَّعْفَرَانِ . وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْعُصْفُرِ وَالْوَرَسِ . وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي الْعُصْفُرِ وَالْوَرَسِ وَالنَّيْلِ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » .

(١) فِي الْمَفْنَى ٤ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) تَقَدَّمَ تَفْرِيغُهُ فِي صَفْحَةِ ٣١٠ .

(٣) عَشْبٌ مَادَتُهُ تَسْتَعْمَلُ فِي صَبْغِ الْحَرِيرِ وَالصَّوْفِ .

أَمْوَالِ الزَّكَاةِ ، وَاعْتِبَارُهُ بِغَيْرِهِ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ ، وَاعْتِبَارُهُ بِأَقْلٍ مَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ قِيَمَةٌ لَا نَظِيرَ لَهُ أَصْلًا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْعُرُوضِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهَا ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي قِيَمَتِهَا فَيُؤَدَّى مِنَ الْقِيَمَةِ الَّتِي اعْتَبِرَتْ بِهَا ، وَالْقِيَمَةُ تُرَدُّ إِلَيْهَا كُلُّ الْأَمْوَالِ الْمُتَقَوِّمَاتِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرَّدِّ إِلَيْهَا الرَّدُّ إِلَى مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ شَيْءٌ أَصْلًا وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْهُ ، وَلَأنَّ هَذَا مَالٌ تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَاعْتَبِرَ بِنَفْسِهِ ، كَالْحُبُوبِ .

الثَّانِيَةُ ، لَا زَكَاةَ فِي الْجَوَازِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا تَجِبُ فِيهِ فِي الْأَشْهُرِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَكَذَا لَا تَجِبُ فِي التِّينِ ، وَالْمِشْمِشِ ، وَالتُّوتِ ، وَقَصَبِ السُّكَّرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْآمِدِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » : لَا تَجِبُ فِي التِّينِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْإِبْضَاحِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » فِي الْكُلِّ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي التِّينِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : الْأَظْهَرُ الْوُجُوبُ فِي الْعُنَابِ . قَالَ : فَالتِّينُ وَالْمِشْمِشُ وَالتُّوتُ مِثْلُهُ . وَأُطْلِقَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، فِي التِّينِ وَقَصَبِ السُّكَّرِ وَالْجَوَازِ ، الْخِلَافَ . الثَّلَاثَةُ ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْعُنَابِ . عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » . وَقِيلَ : لَا زَكَاةَ فِيهِ . قَدَّمَهُ فِي

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ الْبُقُولِ ؛ كَحَبِّ الرَّشَادِ ، <sup>المنع</sup>  
وَالْأَبَازِيرِ ؛ كَالْكُسْفَرَةِ ، وَالْكُمُونِ ، وَبِزْرِ الْقِتَاءِ ، وَالْخِيَارِ ،  
وَنَحْوِهِ . وَيُعْتَبَرُ لَوْجُوبُهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَبْلُغَ نِصَابًا ،  
قَدْرُهُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ ، خَمْسَةُ  
أَوْسُقٍ .

٨٩٢ - مسألة : ( وقال ابنُ حَامِدٍ : لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ الْبُقُولِ ؛  
كَحَبِّ الرَّشَادِ ، وَالْأَبَازِيرِ ؛ كَالْكُسْفَرَةِ ، وَالْكُمُونِ ، وَبِزْرِ الْقِتَاءِ ،  
وَالْخِيَارِ ، وَنَحْوِهِ ) لِمَا ذَكَرْنَا .

٨٩٣ - مسألة : ( وَيُعْتَبَرُ لَوْجُوبُهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَبْلُغَ  
نِصَابًا ، قَدْرُهُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ ، خَمْسَةُ  
أَوْسُقٍ ) لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَةَ

« الفروع » ، و « ابن تميم » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
و « الْفَائِقِ » . وَيَأْتِي بَعْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْعَسَلِ ، هَلْ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا يَنْزِلُ مِنَ  
السَّمَاءِ مِنَ الْمَنِّ وَنَحْوِهِ أَمْ لَا ؟

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ الْبُقُولِ ، كَحَبِّ الرَّشَادِ ، وَالْأَبَازِيرِ ؛  
كَالْكُسْفَرَةِ ، وَالْكُمُونِ ، وَبِزْرِ الْقِتَاءِ ، وَالْخِيَارِ ، وَنَحْوِهِ . وَيَدْخُلُ فِي كَلَامِ ابْنِ  
حَامِدٍ : حَبُّ الْفُجْلِ ، وَالْقِرْطَمِ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَبِزْرِ الرَّيَاحِينِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ  
بِقَوْتٍ ، وَلَا أَذْمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَدْخُلُ فِي هَذَا : بِزْرُ الْبَقِطَيْنِ . وَذَكَرَهُ  
فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي الْمُفَقَّاتِ . قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،  
مَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ ، وَمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

قوله : وَيُعْتَبَرُ لَوْجُوبُهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَبْلُغَ نِصَابًا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي

أَوْسُقٍ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو أَمَامَةَ  
ابْنُ سَهْلٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَكْحُولٌ ،  
وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ ، إِلَّا  
مُجَاهِدًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، وَمَنْ تَابَعَهُ ، قَالُوا : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلٍ ذَلِكَ  
وَكَثِيرِهِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ » <sup>(١)</sup> .  
وَلَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِصَابٌ ، كَالرَّكَازِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ  
ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . وَهَذَا خَاصٌّ يَجِبُ  
تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا رَوَوْهُ ، كَمَا خَصَّصْنَا قَوْلَهُ : « فِي سَائِمَةِ الْإِبِلِ  
الزَّكَاةُ » <sup>(٢)</sup> . بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » . وَقَوْلُهُ :  
« فِي الرُّقَّةِ » <sup>(٣)</sup> رُبْعُ الْعُشْرِ <sup>(٤)</sup> . بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ  
صَدَقَةٌ » <sup>(٥)</sup> . وَلَأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ <sup>(٦)</sup> ، فَلَمْ تَجِبْ فِي يَسِيرِهِ ،

الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الزُّرَّكَاشِيُّ : هَذَا  
الْمَذْهَبُ عِنْدَ أَبِي مُحَمَّدٍ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِصِ » ، وَابْنِ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« التَّوَجِيزِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٩ من حديث بهز بن حكيم .

(٣) الرُّقَّةُ : هِيَ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

(٦) في م : « الزَّكَاةُ » .



كسائر الأموال الزكوية ، وإنما لم يُعتبر الحول ؛ لأنه يكمل نماؤه باستحصاده لا ببقائه ، واعتبر الحول في غيره ؛ لأنه مظنة لكمال النماء في سائر الأموال ، والنصاب اعتبر ليبلغ حداً يحتمل المواساة منه ، فلهذا اعتبر فيه . يُحققه أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء لما ذكرنا فيما تقدم ، ولا يحصل الغنى بدون النصاب ، فهو كسائر الأموال الزكوية .

**فصل :** وتعتبر الخمسة الأوسق بعد التصفية في الجوب ، والجفاف في الثمار ، فلو كان له عشرة أوسق عنباً [ ١٥٧/٢ ] ، لا يגיע منها خمسة أوسق زبيباً ، لم يجب عليه شيء ؛ لأنه حال وجوب الإخراج منه ، فاعتبر النصاب بحاله حينئذ .

القاضي في « التعليق » ، وأبو الخطاب في « الهداية » ، وابن الجوزي في « الإنصاف » ، والمذهب ، و « مسبوك الذهب » : هذا أصح الروايتين . قال القاضي في « الروايتين » : هذا الأشبه بالمذهب . وعنه ، أنه يُعتبر نصاب تمرّة التخل والكرم رطباً . اختاره أبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز في « خلافه » ، والقاضي ، وأصحابه . قال الزركشي : هذه الرواية أنص عنه . وهي من المفردات .

وقوله : ثم يؤخذ عشرة يابسا . يعني ، على الرواية الثانية . وقوله : عشرة . يعني ، عشر الرطب . فظاهره ، أنه يأخذ منه إذا ييس بمقدار عشر رطب . وهو إحدى الروايتين . وقدمه ابن تميم ، وقال : نص عليه . واختاره أبو بكر . نقل الأثر ، أنه قيل لأحمد : خرص عليه مائة وسق رطباً ، يُعطيه عشرة أوسق تمرّاً ؟ قال : نعم ، على ظاهر الحديث . والرواية الثانية ، أنه لا يأخذ إلا عشر يابسه . وهو الصحيح من المذهب . صححه المصنف والشارح ، ورد الأول . وقدمه في « الفروع » .

المقنع وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ،  
فَيَكُونُ ذَلِكَ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رَطْلٍ .

الشرح الكبير

٨٩٤ - مسألة : ( وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ  
وَتُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رَطْلٍ ) . الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا  
بِغَيْرِ خِلَافٍ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سَلَمَةَ  
ابْنِ صَخْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا » . وَرَوَى  
أَبُو سَعِيدٍ ، وَجَابِرٌ نَحْوَهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ <sup>(١)</sup> . وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ  
وَتُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ  
ذَلِكَ وَبَيَّنَّاهُ <sup>(٢)</sup> ، فَيَكُونُ النَّصَابُ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، كَمَا ذَكَرَ .  
وَالرُّطْلُ الْإِرَاقِيُّ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ،  
وَوِزْنُهُ بِالْمَنَاقِيلِ تِسْعُونَ ، ثُمَّ زَيْدٌ فِي الرُّطْلِ مِثْقَالٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ دِرْهَمٌ  
وِثْلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ <sup>(٣)</sup> ، فَصَارَ لِاحْدَى وَتِسْعِينَ مِثْقَالًا ، كَمَلَّ وَزْنُهُ  
بِالدَّرَاهِمِ مِائَةٌ وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، وَالِاعْتِبَارُ بِهِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ ، فَيَكُونُ الصَّاعُ  
بِالرُّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ الَّذِي وَزْنُهُ سِتِّمِائَةُ دِرْهَمٍ رَطْلًا وَسُبْعًا ، وَتَكُونُ خَمْسَةُ  
الْأَوْسُقِ ثَلَاثِمِائَةً وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رَطْلًا وَسِتَّةَ أَسْبَاعٍ رَطْلٍ . وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرٌ

الإنصاف

(١) في : باب الوسق ستون صاعا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٦/١ ، ٥٨٧ .  
وحديث أبي سعيد أخرجه أبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود  
٣٥٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٩/٣ ، ٨٣ .  
وأخرجه البيهقي عن ابن عمر . السنن الكبرى ١٢١/٤ .  
(٢) انظر ما تقدم في الجزء الثاني صفحة ١٤٣ .  
(٣) سقط من : م .

بالكيل ؛ لأنَّ الأوساق مكيّلة ، وإنَّما نُقِلَتْ إلى الوزنِ لِتُضَبَّطَ وَتُحْفَظَ وَتُنْقَلَ ؛ لَعَدَمِ إِمْكَانِ ضَبْطِ الكيلِ ، ولذلك تَعَلَّقَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِالمَكِيلَاتِ دُونَ المَوْزُونَاتِ ، وَالمَكِيلَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الوزنِ ؛ فَمِنْهَا الثَّقِيلُ ، كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ ، وَمِنْهَا الْخَفِيفُ ، كَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ ، وَمِنْهَا الْمُتَوَسِّطُ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ مِنَ الْحِنْطَةِ . رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ . وَقَالَ حَنْبَلٌ : قَالَ أَحْمَدُ : أَخَذْتُ الصَّاعَ مِنْ أَيْ النَّصْرِ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو النَّصْرِ : أَخَذْتُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَرْبٍ . وَقَالَ : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُعْرَفُ بِالمَدِينَةِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَأَخَذْنَا الْعَدَسَ ، فَعَيَّرْنَا بِهِ ، وَهُوَ أَصْلَحُ مَا يُكَالُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَافَى عَنْ مَوَاضِعِهِ ، فَكَلْنَا بِهِ ثُمَّ وَزَنَاهُ ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ . قَالَ : هَذَا أَصْلَحُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ لَنَا مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ . فَمَتَى بَلَغَ الْقَمْحُ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رَطْلٍ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْعَدَسِ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدَّرُوا الصَّاعَ بِالثَّقِيلِ ، فَأَمَّا الْخَفِيفُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ إِذَا قَارَبَ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ . وَمَتَى شَكَّ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَلَمْ يَجِدْ مَكِيلًا يُقَدَّرُ بِهِ ، فَلَا حَتِيَاظَ الْإِخْرَاجِ . فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ فَلَا حَرَجَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا تَجِبُ بِالشَّكِّ .

**فصل :** قَالَ الْقَاضِي : النَّصَابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا ، فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

(١) هو هاشم بن القاسم بن مسلم اللبني البغدادي الحافظ ، شيخ الإمام أحمد ، المتوفى سنة خمس أو سبع ومائتين . تهذيب التهذيب ١٨/١١ ، ١٩ .

المقنع إِلَّا الْأَرَزَّ وَالْعَلَسَ ؛ نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، فَإِنْ نَصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ قَشْرِهِ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ .

الشرح الكبير صَدَقَ <sup>(١)</sup> . إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا يَدْخُلُ فِي الْمَكَايِلِ ، كَالْأَوْقِيَةِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْمَكَايِلِ ، فَلَا يَنْضَبُطُ ، فَهُوَ كَنَقْصِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ .

٨٩٥ - مسألة ؛ قال : ( إِلَّا الْأَرَزَّ وَالْعَلَسَ ؛ نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، فَإِنْ نَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ قَشْرِهِ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ ) الْعَلَسُ : نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، زَعَمَ أَهْلُهُ أَنَّهُ يُخْرَجُ عَلَى النُّصْفِ ، وَأَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ مِنْ قَشْرِهِ لَا يَبْقَى بَقَاءٌ غَيْرِهِ . فَاعْتَبِرْ نَصَابَهُ فِي قَشْرِهِ لِلضَّرَرِ فِي إِخْرَاجِهِ ، فَإِذَا بَلَغَ بِقَشْرِهِ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛

الإنصاف قوله : إِلَّا الْأَرَزَّ وَالْعَلَسَ ؛ نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، فَإِنْ نَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ قَشْرِهِ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ . مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ مِمَّنْ أَطْلَقَ ، بِأَنْ نَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرَزِّ وَالْعَلَسِ ، عَشْرَةُ أَوْسُقٍ فِي قَشْرِهِ ، إِذَا كَانَ بِلَدٍ قَدْ خَبِرَهُ أَهْلُهُ ، وَعَرَفُوا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ مُصْفًى النُّصْفِ . فَأَمَّا مَا يُخْرَجُ دُونَ النُّصْفِ ، كغالبِ أَرَزٍ حَرَّانٍ ، أَوْ يُخْرَجُ فَوْقَ النُّصْفِ ، كجيدِ الْأَرَزِّ الشَّمَالِيِّ ، فَإِنْ نَصَابَهُ يَكُونُ بِقَشْرِهِ مَا يَكُونُ قَدْرُ الْخَارِجِ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ . فَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَغَيْرِهِمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَنَصَابُهُمَا فِي قَشْرِهِمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ ، وَإِنْ صُفِّيَا ، فَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِخِفَةِ وَثَقَلِهِ . وَهُوَ وَاضِحٌ .

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣١٠ .

لأنَّ فيه خَمْسَةَ أَوْسُقٍ حَبًّا ، وإن شَكَّكُنَا فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرٌ صَاحِبُهُ  
بَيْنَ إِخْرَاجِ عَشْرِهِ ، وَبَيْنَ إِخْرَاجِهِ مِنْ قَشْرِهِ ، كَقَوْلِنَا فِي مَعْشُوشِ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ فِي قَشْرِهِ ، وَلَا إِخْرَاجُهُ قَبْلَ  
تَصْفِيَّتِهِ [ ١٥٧/٢ ط ] ؛ لِأَنَّ الْعَادَّةَ لَمْ تَجْرِ بِهِ ، وَلَا تَدْعُوا الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلَا  
نَعْلَمُ قَدْرَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ .

**فصل : ونِصَابُ الْأُرْزِ كِنِصَابِ الْعَلَسِ ، كَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبُو**  
**الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ مَعَ قَشْرِهِ ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ قَشْرِهِ لَا يَبْقَى بَقَاءُ**  
**مَا فِي الْقَشْرِ ، فَهُوَ كَالْعَلَسِ فِيمَا ذَكَرْنَا سَوَاءً . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :**  
**لَا يُعْتَبَرُ نِصَابُهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ ثِقَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ : إِنَّهُ يَخْرُجُ**  
**عَلَى النِّصْفِ . فَيَكُونُ كَالْعَلَسِ ، فَعَلَى هَذَا مَتَى لَمْ يُوجَدْ**

فَلَوْ شَكَّ فِي بُلُوغِ النِّصَابِ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَخْتَاطُ وَيُخْرِجَ عَشْرَهُ قَبْلَ قَشْرِهِ ، وَبَيْنَ  
قَشْرِهِ وَاعْتِبَارِهِ بِنَفْسِهِ ، كَمَعْشُوشِ التَّقْدِينِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَقِيلَ : يُرْجَعُ فِي  
نِصَابِ الْأُرْزِ إِلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ .

**فَالِدَقَانُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ صُفِّيَ الْأُرْزُ وَالْعَلَسُ ، فَنِصَابُ كُلِّ مِنْهُمَا خَمْسَةُ**  
**أَوْسُقٍ ، بِلَا زِاعٍ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ الْمَجْدِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَبَعَثَهُ فِي « الْفُرُوعِ »**  
**وغيرهما : الْوَسْقُ وَالصَّاعُ كَيْلَانِ ، لَا صِنْجَتَانِ ، نُقِلَ إِلَى الْوَزْنِ لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلَ ،**  
**وَكَذَا الْمُدُّ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَكِيلَ يَخْتَلِفُ فِي الْوَزْنِ ؛ فَمِنْهُ الثَّقِيلُ ، كَالْأُرْزِ وَالتَّمْرِ**  
**الصَّنِيحَانِي ، وَالْمُتَوَسِّطُ ، كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ ، وَالْخَفِيفُ ، كَالشَّعِيرِ وَالذُّرَّةِ .**  
**وَأَكْثَرُ التَّمْرِ أَخَفُّ مِنَ الْحِنْطَةِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُكَالُ شَرْعًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى**  
**[ ٢٠٨/١ و ] هَيْئَتِهِ غَيْرِ مَكْبُوسٍ . وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ ، عَلَى أَنَّ**

ثِقَاتٌ يُخْبِرُونَ بهذا ، أَوْ شَكَّكْنَا فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرٌ رَبُّهُ بَيْنَ تَصْفِيَّتِهِ وَبَيْنَ الْإِخْرَاجِ ؛ لِيُعْلَمَ قَدْرُهُ ، كَمَغْشُوشِ الْأَثْمَانِ .

الصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْجَنْطَةِ ، أَيْ بِالرُّزَيْنِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُسَاوِي الْعَدَسَ فِي وَزْنِهِ . فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْخَفِيفِ إِذَا قَارَبَ هَذَا الْوِزْنَ ، وَإِنْ لَمْ يَتْلُغْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْكِيلِ كَالرُّزَيْنِ . وَمَنْ اتَّخَذَ مَكِيلًا يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا مِنْ جِيدِ الْجَنْطَةِ ، ثُمَّ كَالَ بِهِ مَا شَاءَ ، عَرَفَ مَا بَلَغَ حَدُّ الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ . نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقَالَ : إِنَّهُ الْأَصَحُّ . وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ ابْنِ حَامِلٍ ، يُعْتَبَرُ أَهْدَى الْأَمْرَيْنِ فِي الْكِيلِ أَوْ الْوِزْنِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ الْأَعْيَارَ بِالْوِزْنِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » : وَالْوَسْقُ يَسْتَوْنِ صَاعًا ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ بُرًّا . وَقِيلَ : بِلِ عَدَسًا . وَقُلْتُ : بِلِ مَاءً . انْتَهَى . وَكَذَا قَالَ فِي « الْفَائِقِ » . لَكِنْ حَكَى الْقَوْلَ فِي الْعَدَسِ رِوَايَةً . وَقَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : مِنْ بُرٍّ ، أَوْ عَدَسٍ ، أَوْ مَاءً . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : بُرًّا . ثُمَّ مَثَلُ كَيْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : بِلِ وَزْنُهُ . وَمَثَلُ ابْنِ تَمِيمٍ بِالْجَنْطَةِ فَقَطْ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَلَا تَعْوِيلَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ إِلَّا فِي الْبُرِّ . ثُمَّ مَثَلُ مَكِيلِ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْحُبُوبِ . وَتَقَدَّمَ ، هَلْ نِصَابُ الرُّرُوعِ وَالْثَمَارِ تَقْرِيبٌ أَوْ تَحْدِيدٌ ؟ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : الثَّلَاثُ مِلْكُ نِصَابٍ .

فَوَائِدُ ، الْأُولَى ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ نِصَابَ الرُّيْتُونِ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ . وَقَالَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ : نِصَابُهُ يَسْتَوْنِ صَاعًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَنَقَلَهُ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ ، وَلَقَلَّهُ سَهْوٌ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ سَهْوٌ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي

«الهداية»، وتبعه في «المذهب»: لا نص فيها عن أحمد. ثم ذكر عن القاضي، يتوجه أن يجعل نصابه ما يبلغ قيمته خمسة أو سق من أدنى ما يخرج الأرض مما تجب فيه الزكاة. قال المجذ في «شرحه»: والظاهر أن أبا الخطاب سها على شيخه بذكر الزيتون مع القطن والزعفران، كما سها على أحمد بأنه لم ينص فيه بشيء، وإنما ذكر القاضي اعتبار النصاب بالقيمة في القطن والزعفران، وليس الزيتون في ذلك. هكذا ذكره في «خلافه». ولم نجد في شيء من كتبه اعتبار نصابه بالقيمة. وقد ذكر في «المجرد» اعتباره بالأوسق كما قدمنا. انتهى كلام المجذ. وقال الشيرازي في «الإيضاح»، وتبعه في «الفائق» وغيره: هل يعتبر بالزيت أو بالزيتون؟ فيه روايتان. فإن اغتير بالزيت، فنصابه خمسة أفراس. قال في «الفروع»: كذا قال. وهو غريب. الثانية، يجوز له أن يخرج من الزيتون، وإن أخرج من الزيت كان أفضل ولا يتعين. هذا الصحيح من المذهب. قال في «الفروع»: هذا المشهور. وجزم به في «الفائق» وغيره. وقيل: يخرج زيتونا حتما، كالزيتون الذي لا زيت فيه؛ لوجوبها فيه، وكديس<sup>(١)</sup> عن تمر. وقيل: يخرج زيتا. قاله ابن تميم وغيره. قال أبو المعالي، عن الأول: ويخرج عشر كسبه<sup>(٢)</sup>. قال في «الفروع»: ولعله مراد غيره؛ لأنه منه، بخلاف التين. وقال في «المستوعب»: هل يخرج من الزيتون أو من ذهنيه؟ فيه وجهان. قال في «الفروع»: فيحتمل أن مراده، أن الخلاف في الوجوب، ويدل عليه سياق كلامه، ويحتمل في الأفضلية، وظاهره، لا يلزم إخراج غير الدهن، ولأفلو أخرجه والكسب، لم يكن للوجه

(١) الدبس: عسل النحل، وعسل النحل.

(٢) الكسب: عصارة الدهن.

الْآخِرَ وَجْهٌ ؛ لِأَنَّ الْكُسْبَ يَصِيرُ وَقُودًا كَالْتَّبَنِ ، وَقَدْ يُنْبَذُ وَيُرْمَى رَغْبَةً عَنْهُ . انْتَهَى  
 كَلَامُهُ . الثَّالِثَةُ ، يُخْرِجُ زَكَاةَ السَّمْسِمِ مِنْهُ كَثِيرُهُ . قَالَه الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي  
 « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ لَا يُخْرِجُ شِيرَجٌ <sup>(١)</sup> وَكُسْبٌ لِعَيْنَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> ؛ لَفَسَادِهِمَا  
 بِالْإِدْخَارِ ، كإِخْرَاجِ الدَّقِيقِ وَالتُّخَالَةِ ، بِخِلَافِ الزَّيْتِ وَكُسْبِهِ . وَهُوَ وَاضِحٌ .  
 انْتَهَى . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا يُخْرِجُ مِنْ ذَهْنِ السَّمْسِمِ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَقَالَ فِي  
 « الرُّعَايَةِ » : وَلَا يُخْرِجُ شِيرَجٌ عَنْ سَمْسِمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ كَمَا  
 سَبَقَ مِنْ قَوْلِ أَيْ الْمَعَالِي ، وَأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الشَّيْرَجَ وَالْكُسْبَ ، أَجْزَأُ . الرَّابِعَةُ ،  
 ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، أَنَّ نِصَابَ الْقُطْنِ وَالزَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا يُكَالُ ،  
 كَالْوَرَسِ وَنَحْوِهِ ، أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رَطْلٍ . وَهُوَ أَخَذَ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي  
 « الْمُجَرَّدِ » ، وَالْمُصَنَّفُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ،  
 [ ٢٠٨/١ ط ] وَالشَّارِحُ ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ  
 رَزِينٍ » ، وَغَيْرِهِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، نِصَابُ ذَلِكَ أَنَّ  
 تَبْلُغَ قِيمَتِهِ قِيمَةَ أَذْنَى نَبَاتٍ يُزَكَّى . وَهُوَ أَحْتِمَالٌ لِلْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » . وَاخْتَارَهُ  
 أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَالْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَقَدَّمَهُ فِي  
 « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُلَاصَةِ » . وَظَاهِرُ « الْفُرُوعِ » ، الْإِطْلَاقُ .  
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » . زَادَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، إِلَّا الْعُصْفُرَ ، فَإِنَّهُ تَبِعَ  
 لِلْقِرْطِمِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ ، فَاعْتَبَرَ بِهِ ، فَإِنْ بَلَغَ الْقِرْطِمُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، زَكَّى وَتَبِعَهُ  
 الْعُصْفُرُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقِيلَ : يُزَكَّى قَلِيلٌ مَا لَا يُكَالُ وَكَثِيرُهُ . وَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ  
 خَصَّ ذَلِكَ بِالزَّعْفَرَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا فَرْقَ . نِصَابُ الزَّعْفَرَانِ

(١) الشرح : دهن السمس.

(٢) في الفروع : « لعينهما » . الفروع ٢ / ٤١١ .



وَعَنْهُ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ نَصَابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ رُطْبًا، ثُمَّ يُؤْخَذُ عَشْرُهُ يَابِسًا، وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ .

الشرح الكبير

٨٩٦ - مسألة : (وعنه، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ نَصَابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ رُطْبًا، وَيُؤْخَذُ عَشْرُهُ يَابِسًا) رَوَى الْأَثَرُمُ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ نَصَابُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ عِنَبًا وَرُطْبًا، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ عَشْرِ الرُّطْبِ ثَمَرًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ، يُؤْخَذُ عَشْرُ مَا يَجِيءُ مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ ، إِذَا بَلَغَ رُطْبُهَا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ قَدْرِ عَشْرِ الرُّطْبِ مِنَ الثَّمَرِ إِيْجَابٌ لَأَكْثَرِ مِنَ الْعَشْرِ ، وَذَلِكَ يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ كَلَامِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ . وَظَاهِرُ مَا حَكَى عَنْهُ الْأَثَرُمُ ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِقْدَارُ عَشْرِ الرُّطْبِ يَابِسًا ، فَإِنَّهُ رَوَى أَنَّهُ قِيلَ لِأَحْمَدَ : رَجُلٌ<sup>(٢)</sup> خَرَصَ عَلَيْهِ مِائَةُ وَسْقٍ رُطْبًا ، يُعْطِيهِ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ثَمَرًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، عَلَى ظَاهِرِ الْجَدِيثِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

٨٩٧ - مسألة : ( وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ) تُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، سَوَاءً اتَّفَقَ

وَالْوَرَسِ وَالْعُضْفَرِ ، خَمْسَةَ أَمْثَالٍ ، جَمْعُ مَنَّا ، وَهُوَ رَطْلَان ، وَهُوَ الْمَنُّ ، وَالْإِنْصَافُ وَجَمْعُهُ أَمْثَانٌ .

قوله : وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . وَكَذَا

(١) في : المغنى ٤ / ١٦٢ .

(٢) سقط من : م .

المنع فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمْلَيْنِ [٤٧ ط] ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُضْمُّ .

الشرح الكبير وَقْتُ إِطْلَاعِهَا وَإِذْرَاكِهَا أَوْ اخْتَلَفَا ، فَلَوْ أَنَّ الثَّمَرَةَ جُدَّتْ ، ثُمَّ أُطْلِعَتْ أُخْرَى وَجُدَّتْ ، ضُمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى . وَكَذَلِكَ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ يُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، كَمَا قُلْنَا فِي الثَّمَرَةِ ، سَوَاءً اتَّفَقَ زَرْعُهُ وَإِذْرَاكُهُ أَوْ اخْتَلَفَ . وَيُضْمُّ الصَّيْفِيُّ إِلَى الرَّبِيعِيِّ . وَلَوْ حُصِدَتِ الدُّخْنُ<sup>(١)</sup> وَالذَّرَةُ ثُمَّ نَبَتَ أَصُولُهَا ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ زَرْعُ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، كَمَا لَوْ تَقَارَبَ زَرْعُهُ وَإِذْرَاكُهُ .

٨٩٨ - مسألة : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمْلَيْنِ ، ضُمَّ

الإنصاف زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، لَا يُضْمُّ صَيْفِيُّ إِلَى شَتْوِيِّ إِذَا زُرِعَ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمَجْرَدِ » : وَالتَّخْلُ الثَّهَامِيُّ يَتَقَدَّمُ لَشِدَّةِ الْحَرِّ . فَلَوْ أُطْلِعَ وَجُدَّ ، ثُمَّ أُطْلِعَ التَّجْدِيُّ ، ثُمَّ لَمْ يُجَدَّ حَتَّى أُطْلِعَ الثَّهَامِيُّ ، ضُمَّ التَّجْدِيُّ إِلَى الثَّهَامِيِّ الْأَوَّلِ ، لَا الثَّانِي ؛ لِأَنَّ عَادَةَ التَّخْلِ يَحْمِلُ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً ، فَيَكُونُ الثَّهَامِيُّ الثَّانِي ثَمَرَةَ عَامٍ ثَانٍ . قَالَ : وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَامِ هُنَا اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ، بَلْ وَقْتُ اسْتِغْلَالِ الْمُغِلِّ مِنَ الْعَامِ غُرْفًا ، وَأَكْثَرُهُ عَادَةً نَحْوُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِقَدْرِ فَضْلَيْنِ ، وَلِهَذَا أَجْمَعْنَا أَنَّ مَنْ اسْتَقَلَّ حِنَظَةً أَوْ رُطْبًا آخَرَ تَمُوزٍ مِنْ عَامٍ ، ثُمَّ عَادَ فَاسْتَقَلَّ مِثْلَهُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ أَوَّلَ تَمُوزٍ ، أَوْ حَزْرِيَّانَ ، لَمْ يُضْمَّ ، مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا . انْتَهَى . وَمَعْنَاهُ كَلَامُ ابْنِ تَعِيمٍ .

قوله : فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمْلَيْنِ ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . هَذَا

(١) نبات عشبي حبه صغير أملس كحب السمسم .

الشرح الكبير

أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وقال القاضي : لَا يُضْمُّ ( وهو قول الشافعي ؛ لأنه حَمْلٌ يَنْفَصِلُ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ حَمْلٍ <sup>(١)</sup> عَامٍ آخَرَ ، كَحَمْلِ الْعَامِّينَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ نَحْلٌ يَحْمِلُ مَرَّةً ، وَنَحْلٌ يَحْمِلُ حَمْلَيْنِ ، صَمَمْنَا الْحَمْلَ الْأَوَّلَ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَلَعَّ بِمُفْرَدِهِ نِصَابًا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا ثَمَرَةٌ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، كَزَرْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ ، وَكَالذُّرَّةِ الَّتِي تَنْبُتُ مَرَّتَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْحَمْلَ الثَّانِي يُضْمُّ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ أَوَّلٌ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا ، بِدَلِيلِ حَمْلِ الذُّرَّةِ الْأَوَّلِ ، وَبِهَا يَنْطَلُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِنْفِصَالِ .

٨٩٩ - مسألة : ( وَلَا يُضْمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ .

الإنصاف

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وقال : قَالَ الْأَصْحَابُ . وقال القاضي : لَا يُضْمُّ ؛ لِتَدْرِيتهُ ، مَعَ تَنَافِي أَصْلِهِ ، فَهُوَ كَثَمَرَةٌ عَامٍ آخَرَ ، بِخِلَافِ الزَّرْعِ . فَعَلِيَ هَذَا ، لَوْ كَانَ لَهُ نَحْلٌ يَحْمِلُ بَعْضَهُ فِي السَّنَةِ حَمْلًا ، وَبَعْضُهُ حَمْلَيْنِ ، ضَمَّ مَا يَحْمِلُ حَمْلًا إِلَى آيَتِهِمَا بَلَّغَ مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَتَنَاهَا فَاِلَى أَقْرَبِهِمَا إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ أَيْضًا : وَفِي ضَمِّ حَمْلٍ نَحْلٍ إِلَى حَمْلٍ نَحْلٍ آخَرَ ، فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، وَجِهَانٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قوله : وَلَا يُضْمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . هَذَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ .

(١) سقط من النسخ . وانظر المعنى ٢٠٧/٤ .

المقنع

وَعَنَّهُ ، أَنَّ الْحُبُوبَ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وَعَنَّهُ ، تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقَطَنِاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ .

الشرح الكبير

وعنه ، أَنَّ الْحُبُوبَ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وعنه ، تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقَطَنِاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ( الْقَطَنِاتُ ، بِكَسْرِ الْقَافِ <sup>(١)</sup> : جَمْعُ قَطْنِيَّةٍ ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا قَطَانِيٌّ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٢)</sup> : هِيَ صُنُوفُ الْحُبُوبِ ، مِنْ الْعَدَسِ ، وَالْحِمَصِ ، وَالْأُرْزِ ، وَالْجُلْبَانِ ، وَالْجُلْجُلَانِ . وَهُوَ السَّمْسِمُ . وَزَادَ غَيْرُهُ : الدُّخْنُ ، وَاللُّوْبَا ، وَالْفَوْلُ ، وَالْمَاشُ . وَسُمِّيَتْ قَطْنِيَّةً ، فِعْلِيَّةً ، مِنْ قَطَنَ يَقْطُنُ فِي الْبَيْتِ ، أَيْ يَمْكُثُ فِيهِ . وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي غَيْرِ [ ١٥٨/٢ ] الْحُبُوبِ وَالْأَثْمَانِ ، أَنَّهُ لَا يُضَمُّ جَنْسٌ إِلَى جَنْسٍ آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ .

الإنصاف

اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّنْظِيمِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » . وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اضْطَلَحْنَاهُ فِي الْخُطْبَةِ . وَعَنَّهُ ، أَنَّ الْحُبُوبَ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . رَوَاهَا صَالِحٌ ، وَأَبُو الْحَارِثِ ، وَالْمَيْمُونِيُّ . وَصَحَّحَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ : رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَدَمِ الضَّمِّ ، وَقَالَ : يُضَمُّ . وَهُوَ أَخْوَطُ . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ عَنْ مَنَعِ الضَّمِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ « نِهَائِيَّتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَعَنَّهُ ، تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقَطَنِاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . اخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ ،

(١) وتضم القاف أيضا .

(٢) في : الأموال ٤٧١ ، ٤٧٢ .

فالمأشئة ثلاثة أجناس ؛ الإبل ، والبقر ، والغنم ، لا يضم جنس إلى غيره . وكذلك الثمار ، لا يضم جنس إلى آخر ، فلا يضم التمر إلى الزبيب ، ولا إلى غيره من الثمار . ولا تضم الأثمان إلى السائمة ، ولا إلى الحبوب والثمار . ولا خلاف بينهم فيما علمنا<sup>(١)</sup> أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب . ولا نعلم بينهم خلافاً في أن العروض والأثمان يضم كل واحد منهما إلى الآخر ، إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به ؛ لأن نصابها عنده معتبر بذلك . فأما الحبوب فاختلّفوا في ضم بعضها إلى بعض ، وفي ضم أحد الثّقدين إلى الآخر ، فروى عن أحمد في الحبوب ثلاث روايات ؛ إحداهن ، لا يضم جنس منها إلى غيره ، ويُعتبر النصاب في كل جنس منفرداً . وهذا قول عطّاء ، ومكحول ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وشريك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي ؛ لأنها أجناس ، فاعتبر النصاب في كل واحد منفرداً ، كالنصاب ، والمواشي .

والشريف ، وأبو الخطاب ، في « خلافيهما » . قال في « المبهيج » : يضم ذلك ، في أصح الروايتين . قال القاضي : وهو الأظهر . نقله ابن رزّين عنه . وجزم به في « الإيضاح » ، و « الإفادات » ، و « الوجيز » . وصحّحه القاضي في « المجرد » . قاله المجدد في « شرحه » . وهي من المفردات . وظاهر « الفروع » ، إطلاق الخلاف . وأطلقهن في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « شرح المجدد » ، و « تجريد

(١) في م : ذكرنا من .

وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْجُوبَ كُلَّهَا يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ .  
 اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا قَوْلٌ عَكْرِمَةَ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ عَنْ طَاوُسٍ ؛  
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ  
 أَوْسُقٍ » (١) . فَمَفْهُومُهُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . وَلِأَنَّهَا  
 تَتَّفَقُ فِي النَّصَابِ وَقَدْرِ الْمُخْرَجِ ، فَوَجَبَ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ،  
 كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ . وَهَذَا الدَّلِيلُ مُنْتَقِضٌ بِالثَّمَارِ . وَالثَّالِثَةُ ، أَنَّ الْحِنْطَةَ تُضَمُّ  
 إِلَى الشَّعِيرِ ، وَتُضَمُّ الْقِطَنِيَّاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . حَكَاهَا الْخِرَقِيُّ . وَنَقَلَهَا  
 أَبُو الْحَارِثِ عَنْهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ،  
 وَاللَّيْثِ ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ ، فَقَالَ : الذَّرَّةُ ، وَالذُّخْنُ ، وَالْأُرْزُ ، وَالْقَمْحُ ،  
 وَالشَّعِيرُ ، صِنْفٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مُقْتَنَاتٌ ، فَضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ،  
 كَأَنْوَاعِ الْحِنْطَةِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ : تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ؛  
 لِأَنَّهَا تَتَّفَقُ فِي الْأَقْتِيَّاتِ وَالْمَنْبِتِ وَالْحَصَادِ وَالْمَنَافِعِ ، فَوَجَبَ ضَمُّهَا ،

الْعِنَايَةِ . فَعَلِيهَا ، تُضَمُّ الْأَبَازِيرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَحَبُّ الْبُقُولِ ؛ لِتَقَارُبِ  
 الْمَقْصُودِ . وَكَذَا يُضَمُّ كُلُّ مَا تَقَارَبَ ، وَمَعَ الشُّكِّ لَا ضَمَّ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ :  
 وَعَنْهُ ، يُضَمُّ مَا تَقَارَبَ فِي الْمَنْبِتِ وَالْمَحْصَدِ . وَحَكَى ابْنُ تَمِيمٍ أَيْضًا رِوَايَةً ،  
 تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ عَلَى رِوَايَةٍ أَنَّهُ جِنْسٌ .  
 وَخَرَجَ ابْنُ عَقِيلٍ ، ضَمَّ الثَّمَرِ إِلَى الزَّرْبِيبِ ، عَلَى الْخِلَافِ فِي الْجُوبِ . قَالَ  
 الْمَجْدُ : وَلَا يَصِحُّ ؛ لِتَضَرُّيغِ أَحَدٍ بِالتَّفْرِيقَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْجُوبِ ، عَلَى قَوْلِهِ  
 بِالضَّمِّ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَخَبَلٍ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ : وَقَالَ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٤٩٨ .

كَأَيُّضُمِّ الْعَلَسِ إِلَى الْجِنَظَةِ . وَالْأُولَى أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَسُ ، يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهَا ، فَلَمْ يُضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، كَالثَّمَارِ . وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْعَلَسِ مَعَ الْجِنَظَةِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا . وَإِذَا انْقَطَعَ الْقِيَاسُ ، لَمْ يَجْزِ إِيْجَابُ الزَّكَاءِ بِالتَّحْكُمِ ، وَلَا بَوَصْفِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ بِالثَّمَارِ ، فَإِنَّهَا تَتَّفَقُ فِيمَا ذَكَرُوهُ ، وَلَا يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وَلَا خِلَافَ فِيمَا نَعْلَمُهُ ، فِي ضَمِّ الْجِنَظَةِ إِلَى الْعَلَسِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا . وَعَلَى قِيَاسِهِ السُّلْتُ إِلَى الشَّعِيرِ .

**فصل :** وَلَا تَفْرِيعَ عَلَى الرَّوَائِثِ الْأُولَيَيْنِ ؛ لَوْضُوحِهِمَا . فَأَمَّا الثَّالِثَةُ ، وَهِيَ ضَمُّ الْجِنَظَةِ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقِطْنِيَّاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَإِنَّ الدَّرَةَ تُضَمُّ إِلَى الدُّخَنِ ؛ لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْمَقْصِدِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَّخِذَانِ خَبِيزًا وَأَدْمًا ، وَقَدْ ذُكِرَ <sup>(١)</sup> مِنْ جُمْلَةِ الْقِطْنِيَّاتِ ، فَيُضَمَّانِ إِلَيْهَا . وَالْبُزُورُ لَا تُضَمُّ إِلَى الْقِطْنِيَّاتِ ، <sup>(٢)</sup> وَالْأَبَازِيرُ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْمَقْصِدِ ، كَالْقِطْنِيَّاتِ . وَحُبُوبُ الْبُقُولِ لَا تُضَمُّ إِلَى الْقِطْنِيَّاتِ <sup>(٣)</sup> ، وَلَا إِلَى الْأَبَازِيرِ ،

أَبُو الْخَطَّابِ ، وَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ .

[ ٢٠٩/١ ] **فائدة :** الْقِطْنِيَّاتُ حُبُوبٌ كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا الْحِمَّصُ ، وَالْعَدَسُ ، وَالْمَاشُ ، وَالْجُلْبَانُ ، وَاللُّوْتِيَا ، وَالْدُّخْنُ ، وَالْأَرْزُ ، وَالْبَاقِلَا ، وَنَحْوُهَا ، مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا الْأِسْمُ .

**تنبيه :** ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ . أَنَّهُ يُضَمُّ أَنْوَاعُ الْجِنْسِ بَعْضُهَا

(١) فِي م : ذَكَرَ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ م : .

وَيَتَّبَعِي أَنْ يُصَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَكُلُّ مَا تَقَارَبَ مِنَ الْحُبُوبِ صُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَلَا فَلَ ، وَمَا شَكَّكْنَا فِيهِ لَا يُصَمُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ .

**فصل :** ومتى قلنا بالصَّمِّ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى قَدْرِ مَا يَخْصُهُ . وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ جِنْسٍ عَنْ غَيْرِهِ ، [ ١٥٨/٢ ط ] فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا فِي أَنْوَاعِ الْجِنْسِ : يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخْصُهُ ، فَفِي الْأَجْنَاسِ مَعَ تَقَارُبِ مَقَاصِدِهَا أَوَّلَى .

إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ فَالسُّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحُبُوبَ بِالشَّعِيرِ فِي صُورَتِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : السُّلْتُ لَوْهٌ لَوْ أَنَّ الْجَنْطَةَ ، وَطَبْعُهُ طَبْعُ الشَّعِيرِ فِي الْبُرُودَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ ، أَوْ هَلْ يُعْمَلُ بِلَوْنِهِ أَوْ بِطَبْعِهِ ؟ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : السُّلْتُ يُكْمَلُ بِالشَّعِيرِ . وَقِيلَ : لَا . يَعْنِي ، أَنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ . قَالَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَفِيهِ وَجْهٌ ، السُّلْتُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ . وَأُطْلِقَ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، فِي صَمِّ السُّلْتِ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَجْهَيْنِ . وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْعَلَسَ نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ فَيُصَمُّ إِلَيْهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : لَا يُصَمُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : فِي صَمِّ الْعَلَسِ إِلَى الْبُرِّ وَجْهَانِ . وَقَالَ أَيْضًا : وَالْحَارُوسُ <sup>(١)</sup> نَوْعٌ مِنَ الدُّخَنِ يُصَمُّ . وَقَالَ أَيْضًا : وَفِي صَمِّ الدُّخَنِ إِلَى الذَّرَّةِ وَجْهَانِ . وَيَأْتِي صَمُّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ ، فِي بَابِ زَكَاةِ الْأَثْمَانِ .

(١) كَذَا فِي النسخ بالحاء ، وبالإراء قبل الواو ، ولعلها « الجاروس » وهو الذرة .



الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقْتُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ فِيمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ ، أَوْ يَأْخُذُهُ بِحَصَادِهِ ، وَلَا فِيمَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ ؛ كَالْبُطْمِ ، وَالزُّعْبَلِ ، وَبِزْرِ قَطُونًا وَنَحْوِهِ ، ....

الشرح الكبير

( الثاني<sup>(١)</sup> ) ، أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقْتُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ وَلَا فِيمَا يَأْخُذُهُ ( أُجْرَةً ( بِحَصَادِهِ ( نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاحَاتِ ، لَيْسَ فِيهِ صَدَقَةٌ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَتَاهُ . ( و ) كَذَلِكَ ( مَا يَنْبُتُ مِنَ الْمُبَاحِ ) الَّذِي لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِأَخْذِهِ ( كَالْبُطْمِ<sup>(٢)</sup> ) وَالْعَفْصِ<sup>(٣)</sup> ) ( وَالزُّعْبَلِ ) وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ ( وَبِزْرِ قَطُونًا<sup>(٤)</sup> ) وَحَبِّ الثَّمَامِ<sup>(٥)</sup> ) ، وَبِزْرِ الْبَقْلَةِ ، وَحَبِّ الْأَشْنَانِ إِذَا أَذْرَكَ

الإنصاف

فائدة : قوله : وَلَا تَجِبُ فِيمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ ، أَوْ يَأْخُذُهُ أُجْرَةً بِحَصَادِهِ . بِلَا زِرَاعٍ . وَكَذَا مَا يَمْلِكُهُ بَعْدَ بُدْؤِ صَلَاحِهِ ؛ بِشِرَاءٍ أَوْ لِزْنٍ أَوْ غَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَجِبُ الزَّكَاةُ يَوْمَ الْحَصَادِ وَالْجَدَادِ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِتَعَلُّقِ الْوُجُوبِ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ ، وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ .

قوله : وَلَا فِيمَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ - أَيْ لَا تَجِبُ - كَالْبُطْمِ وَالزُّعْبَلِ - وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ - وَبِزْرِ قَطُونًا وَنَحْوِهِ . كَالْعَفْصِ وَالْأَشْنَانِ ، وَالسَّمَاقِ وَالْكَلَأِ ، سِوَا أَخْذِهِ مِنْ مَوَاتٍ ، أَوْ نَبَتٍ فِي أَرْضِهِ ، وَقُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِأَخْذِهِ . فَأَخْذُهُ .

(١) أى الشرط الثانى لوجوبها ، وقد سبق ذكر الأول فى المسألة ٨٩٣ .

(٢) البطم : شجرة الحية الخضراء ، من الفصيلة الفستقية ، ونحوها تؤكل فى بلاد الشام .

(٣) العفص : شجر البلوط .

(٤) بزر قطونا : بذور نبات عشبي حولى من فصيلة لسان الحمل ، يطيب به .

(٥) الثام : من الفصيلة النجيلية ، يرتفع ، وفروعه مزدهمة متجمعة .

المقنع وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ .

الشرح الكبير

حَصَلَتْ فِيهِ مُرُورَةٌ<sup>(١)</sup> وَمُلُوحَةٌ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِحِيَازَتِهِ وَأَخْذِهِ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهُ ، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ ، كَالَّذِي يَلْتَقِطُهُ اللَّقَاطُ ، وَكَالْمُوَهَّبِ لَهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْكَيْلِ وَالِادْخَارِ فِيهِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ( وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ ) يَعْنِي فِي الْمُبَاحِ ، وَلَعَلَّهُ بَنَى هَذَا عَلَى أَنَّ مَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ مِنَ الْكَلَالِ يَمْلِكُهُ . وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ . فَأَمَّا مَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ مِمَّا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّونَ ، كَمَنْ سَقَطَ فِي أَرْضِهِ حَبٌّ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ ، فَيَنْبُتُ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ . وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ فِيهِ ، أَوْ ثَمَرَةً قَدْ بَدَأَ صِلَاحُهَا ، أَوْ مَلَكَهَا بِجَهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْمِلْكِ ، لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الإنصاف

وَهَذَا الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالُوا : هَذَا الصَّحِيحُ . وَرَدُّوا غَيْرَهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَاخْتَارَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » فِيمَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِيهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخِلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : الْمَذْهَبُ تَجِبُ فِي ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَ« الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْجِبَهَا فِي الْعَسَلِ ، فَيُكْتَفَى بِمِلْكِهِ وَقَدْ أَخَذَ كَالْعَسَلِ . اِتَّبَعِي . وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : مُرُورَةٌ .

**فَصْلٌ :** وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ؛ كَالْغَيْثِ ، وَالسُّيُوحِ ، وَمَا يَشْرَبُ بِعُرْوِقِهِ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ ؛ كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ .

الشرح الكبير

**فصل :** قال ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ؛ كَالْغَيْثِ ، وَالسُّيُوحِ <sup>(١)</sup> ) ، وَمَا يَشْرَبُ بِعُرْوِقِهِ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ ؛ كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ ) وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ »

الإحصاف

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : أَشْهَرُ الْوَجْهَيْنِ الْوُجُوبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الزَّرَكِشِيِّ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » فِيمَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » .

**فائدة :** لَوْ نَبَتَ مَا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّ ، كَمَنْ سَقَطَ لَهُ حَبٌّ جَنْطَةً فِي أَرْضِهِ ، أَوْ أَرْضٍ مُبَاحَةٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ . وَكَذَا إِنْ قَلْنَا : يَمْلِكُ مَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ .

قوله : وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ؛ كَالْغَيْثِ وَالسُّيُوحِ ، وَمَا يَشْرَبُ بِعُرْوِقِهِ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ ؛ كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ . وَكَذَا مَا سُقِيَ

(١) السيوخ : جمع شَيْخ ، وهو الماء الظاهر الجارى على وجه الأرض .

نِصْفَ الْعُشْرِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup> : الْعَثْرِيُّ مَا تُسْقِيهِ السَّمَاءُ ، وَتُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ : الْعَذَى<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ الْمَاءُ الْمُسْتَنْقَعُ فِي بَرَكَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، يَصُبُّ إِلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ فِي سَوَاقٍ تُشَقُّ لَهُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ سُقِيَ مِنْهُ ، وَاشْتَقَّاهُ مِنَ الْعَاثِرِ ، وَهِيَ السَّاقِيَّةُ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ ؛ لِأَنَّهُ يَعَثُّ بِهَا مَنْ يَمُرُّ بِهَا . وَالتَّوَاضُّعُ ؛ الْإِبْلُ يُسْتَقَى عَلَيْهَا لَشُرْبِ الْأَرْضِ ، وَهِيَ السَّوَانِي أَيْضًا . وَعَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخِذٌ مِمَّا سَقَتْ السَّمَاءُ ، أَوْ سُقِيَ بَعْلًا ، الْعُشْرُ ، وَمَا سُقِيَ بِدَالِيَةٍ ، نِصْفَ الْعُشْرِ<sup>(٤)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup> : الْبَعْلُ مَا يَشْرَبُ بِعُرْوِهِ مِنْ غَيْرِ سُقَى . وَفِي الْجُمْلَةِ كُلُّ مَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ أَوْ مُؤْنَةٍ ؛ مِنْ دَالِيَةٍ أَوْ سَانِيَةٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ،

بِالنَّاعُورَةِ أَوْ السَّانِيَةِ ، وَمَا يَخْتَلِجُ فِي تَرْقِيَةِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ إِلَى آلَةٍ مِنْ غَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ : لَا يُؤَثِّرُ خَفَرُ الْأَنْهَارِ وَالسَّوَاقِي لِقِلَّةِ الْمُؤْنَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ ، وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ عَامٍ . وَكَذَا مَنْ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي السَّوَاقِي ؛ لِأَنَّهُ كَحَرْثِ الْأَرْضِ . وَقَالَ الشَّيْخُ

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣٧٢ .

(٢) في : كتاب الأموال ٤٧٨ .

(٣) في الأصل : « العدى » .

(٤) أخرجه النسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى

٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨١ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٣ .

(٥) في : كتاب الأموال ٤٧٨ .

ففيه العُشْرُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصِّ ، وَلَأَنَّ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ بِالْكُلْفَةِ فِي الْمَعْلُوفَةِ ، فَفِي تَخْفِيفِهَا أَوْلَى . وَلَا يُؤَثِّرُ حَفَرُ الْأَنْهَارِ وَالسَّوَاقِي فِي نُقْصَانِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْنَةَ تَقِلُّ فِيهِ ، لَكَوْنِهَا مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ عَامٍ ، وَكَذَلِكَ أَحْتِيَاجُهَا إِلَى مَنْ يَسْقِيهَا ، وَيُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي نَوَاجِيزِهَا ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي السَّقْيِ بِكُلْفَةٍ أَيْضًا ، فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمُؤْنَةِ ، فَجَرَى مَجْرَى حَرَثِ الْأَرْضِ وَتَسْمِيَّتِهَا<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ يَجْرِي مِنَ النَّهْرِ فِي سَاقِيَةٍ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ ، مِنْ وَجْهِهَا<sup>(٣)</sup> ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِعَرْفٍ أَوْ دُولَابٍ ، فَهُوَ مِنَ الْكُلْفَةِ الْمُسْقِطَةِ لِنُصْفِ الْعُشْرِ ، وَلَأَنَّ مِقْدَارَ الْكُلْفَةِ [ ١٥٩/٢ ] وَقُرْبَ الْمَاءِ وَبُعْدَهُ لَا يُعْتَبَرُ ، وَالضَّائِبُ لَذَلِكَ الْاِحْتِيَاجُ فِي تَرْقِيَةِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ إِلَى آلَةِ<sup>(٤)</sup> « مِنْ عَرَفٍ » أَوْ نَضَحٍ أَوْ دَالِيَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَجِدَ .

تَقَى الدِّينَ : وَمَا يُدِيرُ الْمَاءَ ، مِنَ التَّوَابِعِ وَنَحْوِهَا ، مِمَّا يُصْنَعُ مِنَ الْعَامِ إِلَى الْعَامِ ، أَوْ فِي أَثْنَاءِ الْعَامِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى دُولَابٍ تُدِيرُهُ الدَّوَابُّ ، يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ ؛ لِأَنَّ مُؤْنَتَهُ خَفِيفَةٌ ، فَهِيَ كَحَرَثِ الْأَرْضِ ، وَإِصْلَاحِ طُرُقِ الْمَاءِ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ اشْتَرَى مَاءَ بَرَكَةٍ أَوْ حَفِيرَةٍ ، وَسَقَى بِهِ سَيِّحًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْعُشْرُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ . وَقَالَ : وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ

(١) ق م : « وَلَأَنَّ » .

(٢) فِي النِّسخِ : « تَسْحِيَّتُهَا » . وَالتَّسْمِيَةُ هُنَا تَجْبِةُ الْأَرْضِ وَتَسْوِيطُهَا ، أَوْ جَعْلُ طُرُقِهَا . وَانْظُرِ الْمَعْنَى

١٦٦/٤ .

(٣) ق م : « وَجْهِهَا » .

(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

فَإِنْ سُقِيَ نِصْفَ السَّنَةِ بِهَذَا ، وَنِصْفَهَا بِهَذَا ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ .  
وَإِنْ سُقِيَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَالَ  
ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ . وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، وَجَبَ الْعُشْرُ ، ..

٩٠٠ - مسألة : ( فَإِنْ سُقِيَ نِصْفَ السَّنَةِ بِهَذَا ، وَنِصْفَهَا بِهَذَا ،  
ففيه ثلاثة أرباع العُشْرِ ) وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب  
الرأي ، ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لأن كل واحدٍ منهما لو وُجد في جميع  
السَّنَةِ لَأَوْجَبَ مُقْتَضَاهُ ، فإذا وُجد في نصفها أَوْجَبَ نِصْفَهُ ( وَإِنْ سُقِيَ  
بأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ ) أحمد . وهو قول  
عطاء ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأخذ قول الشافعي ؛ لأن اعتبار مقدار  
السَّقْيِ وعدد مرّاته وقدر ما يُشْرَبُ في كل سَقْيَةٍ يَشُقُّ ، فاعْتَبِرَ الْأَكْثَرُ ،  
كَالسَّوْمِ فِي الْمَاشِيَةِ . ( وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ ) وهو القول  
الثاني للشافعي ؛ لأن ما وَجَبَ فِيهِ بِالْقِسْطِ عِنْدَ الثَّمَالِ ، وَجَبَ عِنْدَ  
التَّفَاضُلِ ، كِفْطَرَةِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ( وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، وَجَبَ الْعُشْرُ )

نِصْفِ الْعُشْرِ ؛ [ ٢٠٩/١ ظ ] لِأَنَّهُ سَقِيَ بِمُؤْنَةٍ . وَأُطْلِقَ ابْنُ تَمِيمٍ فِيهِ وَجْهَيْنِ .  
الثَّانِي ، لَوْ جَمَعَ الْمَاءُ وَسُقِيَ بِهِ ، وَجَبَ الْعُشْرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ  
تَخْرِيجُ مِنْهُ فِي الصُّورَيْنِ ، وَإِطْلَاقُ غَيْرِ وَاحِدٍ يَقْتَضِيهِ ؛ كَعَمَلِ الْعَيْنِ . ذَكَرَهُ غَيْرُ  
وَاحِدٍ . وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ ، إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ أَوْ الْقَنَاءُ يَكْثُرُ نَضُوبُ الْمَاءِ عَنْهَا ،  
وَيَحْتَاجُ إِلَى خَفَرٍ مُتَوَالٍ ، فَذَلِكَ مُؤْنَةٌ ، فَيَجِبُ نِصْفُ الْعُشْرِ فَقَطْ .  
قوله : وَإِنْ سُقِيَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ ، اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وهو  
المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ .

احتياطاً . نصَّ عليه أحمد ، في رواية عبد الله ؛ لأنَّ الأصلَ وجوبُ العُشرِ ، وإنما «يَسْقُطُ بوجُودِ» الكُلفةِ ، فما لم يَتَحَقَّقِ الْمُسْقِطُ يَبْقَى على الأصلِ ، ولأنَّ الأصلَ عَدَمُ الكُلفةِ في الأكثرِ ، فلا يَثْبُتُ وجُودُها مع الشكِّ فيه ، وإن اختلفَ رَبُّ المالِ والسَّاعِى في أيَّهما سُقِيَ به أكثرُ ، فالقولُ قولُ رَبِّ المالِ بغيرِ يَمِينٍ ، فإنَّ النَّاسَ لَا يُسْتَحْلِفُونَ على صَدَقَاتِهِمْ .

**فصل :** وإذا كان لرجلِ حائِطانِ ، يَسْقَى أحدهما بِمُؤَنَةٍ ، والآخَرَ بغيرِها ، صَمَّ غَلَّةَ أَحَدِهِمَا إلى الآخرِ في تَكْمِيلِ النَّصابِ ، وأُخْرِجَ مِنَ الذي

قوله : فإنَّ جُهْلَ الْمِقْدَارِ وَجِبَ العُشرُ . يعْنى ، إذا جَهِلَ مِقْدَارُ السَّقْيِ فلم يَعْلَمْ ، هل سَقَى سِنِحًا أَكْثَرَ ، أو الذي بِمُؤَنَةٍ أَكْثَرَ ؟ وهذا المذهبُ ، نصَّ عليه في رواية عبد الله ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : يُخْرِجُ حَتَّى يَعْلَمْ بِرَأَةِ ذِمَّتِهِ .

**تنبيه :** قوله : وإن سُقِيَ بأحدهما أَكْثَرَ . الاغْتِبَارُ بِالْأَكْثَرِ ، النَّفْعُ لِلزَّرْعِ وَالنُّمُو . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نصَّ عليه . وقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » . وقيلَ : الاغْتِبَارُ بِأَكْثَرِ السَّقْيَاتِ . وقيلَ : الاغْتِبَارُ بِالْأَكْثَرِ مُدَّةً . وأُطْلِقَهُنَّ « ابن تَمِيمٍ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِئَتَيْنِ » ، و « الْفَائِقَتَيْنِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » .

**فائدتان :** إحداهما ، مَنْ لَهُ بُسْتَانَانِ أَوْ أَرْضٌ ، سَقَى أَحَدَ الْبُسْتَانَيْنِ بِكُفَّةٍ وَالْآخَرَ بِغَيْرِهَا ، أَوْ بَعْضَ الْأَرْضِ بِمُؤَنَةٍ وَبَعْضَهَا بِغَيْرِهَا ، صَمَّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصابِ ، وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِحَسَبِهِ . الثَّانِيَةُ ، لو اختلفَ السَّاعِى

المقنع وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ ، وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ ، وَجَبَتِ الزُّكَاةُ .

الشرح الكبير

سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤَنَةِ عَشْرِهِ ، وَمِنَ الْآخِرِ نِصْفَ عَشْرِهِ ، كَمَا يَضُمُّ أَحَدَ النَّوَاعِينَ إِلَى الْآخِرِ ، وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا وَجَبَ فِيهِ .

٩٠١ - مسألة : ( وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ ، وَبَدَأَ الصَّلَاحُ فِي الثَّمَرِ ، وَجَبَتِ الزُّكَاةُ ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ وَالْأَقْبِيَاتِ بِهِ ، فَأَشْبَهَ الْيَابِسَ ، وَقَبْلَهُ لَا يُقْصَدُ لَذَلِكَ ، فَهُوَ كَالرُّطْبَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَجِبُ زَكَاةُ الْحَبِّ يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِي الثَّمَرَةِ أَوْ الْحَبِّ قَبْلَ

الإنصاف

وَرَبِّ الْأَرْضِ فِيمَا سَقَى بِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِينٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقُطِعَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : لِلسَّاعِي اسْتِخْلَافُهُ ، لَكِنْ إِنْ نَكَلَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا مَا اعْتَرَفَ بِهِ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : تُعْتَبَرُ الْبَيِّنَةُ فِيمَا يَظْهَرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ هَذَا وَجْهًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قوله : وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ ، وَجَبَتِ الزُّكَاةُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَأَكْثَرُهُمْ قَطَعَ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَجِبُ الزُّكَاةُ يَوْمَ الْحَصَادِ وَالْجِدَادِ ؛ لِلآيَةِ . فَيَزَكِّيهِ الْمُشْتَرَى ؛ لِتَعَلُّقِ الْوُجُوبِ فِي مِلْكِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ قَرِيبًا .

فائدة : لو باعه ربُّه وشرط الزُّكَاةَ عَلَى الْمُشْتَرَى ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَأِطْلَاقُ كَلَامِهِمْ ، خُصُوصًا الشَّيْخُ ، يُعْنَى بِهِ الْمُصَنَّفُ ، لَا يَصِحُّ . وَقَالَ الْمَجْدُ ، وَقُطِعَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ، يَصِحُّ ؛ لِلْعِلْمِ بِهَا .

(١) سورة الأنعام ١٤١ .



فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ ، فَلَا [ ٤٨ ] زَكَاةَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا فِرَارًا مِنَ الْمَنَعِ الزَّكَاةِ فَتَلَزَمَهُ ، وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْجَرَيْنِ ، ...

الشرح الكبير

الْوُجُوبُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ أَكَلَ السَّائِمَةَ أَوْ بَاعَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي السَّائِمَةِ فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ سَقَطَتْ ، ( إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَتَلَزَمَهُ ) لِأَنَّهُ قَوَّتَ الْوَاجِبَ بَعْدَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ . ٩٠٢ - مسألة : ( وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْجَرَيْنِ )

فَكَأَنَّهُ اسْتَشْنَى قَدْرَهَا وَوَكَّلَهُ فِي إِخْرَاجِهِ ، حَتَّى لَوْ لَمْ يُخْرِجْهَا الْمُشْتَرِي وَتَعَذَّرَ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ ، أَلْزَمَ بِهَا الْبَائِعَ .

قوله : فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ ، فَتَلَزَمَهُ .  
تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْخِلَافُ فِيهِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، فَلْيَعَاوِذْ .

فائدة : قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، أَوْ صَرِيحُ بَعْضِهِمْ ، أَنَّ صَلَاحَ الثَّمَرَةِ هُنَا حُكْمُهُ حُكْمُ صَلَاحِ الثَّمَرَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : صَلَاحُ الْفُسْتَقِ وَالْبُنْدُقِ وَغَوَاهُ إِذَا انْعَقَدَ لَهُ ، وَصَلَاحُ الزَّيْتُونِ إِذَا كَانَ لَهُ زَيْتٌ يَجْرَى فِي دُفْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا زَيْتَ فِيهِ فَبِأَنَّ يَصْلُحَ لِلْكَبْسِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَيَجِبُ إِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ ، أَوْ بَدَأَ اسْتِدَادُهُ ، وَبَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ ، وَانْعَقَدَ لُبُّ اللَّوزِ وَالْبُنْدُقِ وَالْفُسْتَقِ وَالْجَوْزِ ، إِنْ قُلْنَا : يُزَكَّى . وَجَرَى دُهْنُ الزَّيْتُونِ فِيهِ ، أَوْ بَدَأَ صَلَاحُهُ ، وَطَابَ أَكْلُهُ ، أَوْ صَلَحَ لِلْكَبْسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَيْتٌ . وَقِيلَ : صَلَاحُ الْحِنْطَةِ إِذَا أَفْرَكْتَ ، وَالْعَسْبُ إِذَا انْعَقَدَ وَحُمَضَ . وَقِيلَ : وَتَمَوَّهَ وَطَابَ أَكْلُهُ . انْتَهَى .

قوله : وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْجَرَيْنِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

المقنع فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ خُرِصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ .

والشرح الكبير وبجعل الزَّرْعِ فِي الْبَيْدَرِ ( فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ خُرِصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ ) إِذَا خُرِصَ وَتُرِكَ فِي رُغُوسِ النَّخْلِ ، فَعَلَيْهِمْ حِفْظُهُ ، فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْجَدَادِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا . وَلَأنَّهُ قَبْلَ الْجَدَادِ فِي حُكْمِ مَا لَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ الْيَدُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَتَلَتْ بِجَائِحَةٍ ، رَجَعَ بِهَا عَلَى الْبَائِعِ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الثَّمَرَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ الْبَاقِي نِصَابًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهَذَا الْقَوْلُ يُوَافِقُ قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ إِلَّا يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ النِّصَابِ شَرْطٌ فِي الْوُجُوبِ ، فَمَتَى لَمْ يُوجَدْ وَقْتُ الْوُجُوبِ لَمْ يَجِبْ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : إِنْ الْوُجُوبُ يَثْبُتُ إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ . فَقِيَاسُ قَوْلِهِ : إِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ . إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ الْقَاضِي ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، وَجَبَ فِي الْبَاقِي بِقَدْرِهِ ،

الإصناف الأصحاب . وَعَنْهُ ، لَا يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَدَاءِ ، كَمَا سَبَقَ فِي أَثْنَاءِ كِتَابِ الزَّكَاةِ ؛ لِلزُّومِ الْإِخْرَاجِ إِذَنْ .

فائدة : الْجَرَيْنِ يَكُونُ بِمِصْرَ وَالْعِرَاقِ . وَالْبَيْدَرُ ، وَالْأَنْدَرُ يَكُونُ بِالشَّرْقِ وَالشَّامِ . وَالْجَرِيدُ يَكُونُ بِالْحِجَازِ . وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تُجْمَعُ فِيهِ الثَّمَرَةُ لِتَكْمُلَ جَفَافُهَا . وَالْجُوجَانُ يَكُونُ بِالْبَصْرَةِ ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَشْمِيسِهَا وَتَبْيِيسِهَا . ذَكَرَهُ فِي «الرَّعَايَةِ» وَغَيْرِهَا ، وَيُسَمَّى بُلْغَةَ آخِرِينَ الْمَسْطَاحِ ، وَبُلْغَةَ آخِرِينَ الطَّبَايَةِ . قَوْلُهُ : فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ خُرِصَتْ

سواءً كان نصاباً أو لم يكن ؛ لأنَّ المُسْقِطَ [ ١٥٩/٢ ط ] اخْتَصَّ بِالْبَعْضِ ،  
فَاخْتَصَّ السُّقُوطُ بِهِ ، كما لو تَلَفَ بعضُ نصابِ السَّائِمَةِ بعدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ  
فيها . وهذا فيما إذا تَلَفَتْ بغيرِ تَفْرِيطِهِ ولا عُدْوَانِهِ . فأما إنْ أَتَلَفَهَا ، أو  
تَلَفَتْ بِتَفْرِيطِهِ بعدَ الْوُجُوبِ ، لم تَسْقُطْ عنه الزَّكَاةُ ، وإنْ كانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ  
سَقَطَتْ ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَيُضْمَنُهَا ، ولا تَسْقُطُ  
عنه ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

أو لم تُخَرِّصْ . إذا تَلَفَتْ بغيرِ تَعَدٍّ ، في عِبَارَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمَجْدُ .  
ونَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، قَبْلَ الْحَصَادِ [ ١٠/١ ط ] وَالْجِدَادِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إجمالاً . وفي عِبَارَةِ جَمَاعَةٍ أَيْضاً ، قَبْلَ أَنْ تُصَيِّرَ فِي الْحَرَمَيْنِ  
وَالْيَدَيْنِ ؛ كَالْمُصَنِّفِ ، وَابْنِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمَا ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَطَعَ بِهِ  
أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : سَقَطَتْ اتِّفَاقاً . وَقِيلَ : لَا تَسْقُطُ .  
قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « عُمْدِ الْأَدْلَةِ » رِوَايَةً ؛ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ  
عَنْهُ . وَقَالَ غَيْرُهُ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : وَهُوَ ضَعِيفٌ ، مُخَالِفٌ  
لِلْإِجْمَاعِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُظُنُّ فِي « الْمُغْنَى » أَنَّهُ قَالَ : قِيَاسٌ مَنْ  
جَعَلَ وَقْتُ الْوُجُوبِ بُدْؤَ الصَّلَاحِ ، وَاشْتِدَادَ الْحَبِّ ، أَنَّهُ كَتَفَصَ نِصَابَ بَعْدَ  
الْوُجُوبِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ . انْتَهَى . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الزَّكَاةِ .

فائدة : لو بَقِيَ بعدَ التَّلَفِ نِصَابٌ ، وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ ، وَإِلَّا فلا . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَذَكَرَ  
ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِي » ، فِيمَا إِذَا لَمْ يَبْقَ نِصَابٌ ، وَجْهَيْنِ . قَالَ ابْنُ  
تَمِيمٍ : اخْتَارَ الشَّيْخُ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ ، الْوُجُوبَ فِيمَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ . قَالَ : وَهُوَ

وَأِذَا ادَّعَى تَلَفَهَا قَبْلَ قَوْلِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ .

المقنع

٩٠٣ - مسألة : ( ومتى ادَّعَى ) رَبُّ الْمَالِ ( تَلَفَهَا ) مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطِهِ ( قَبْلَ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ) سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْخَرْصِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي قَدْرِهَا ، وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صِدْقَاتِهِمْ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَدِّ .

الشرح الكبير

**فصل :** وَإِنْ أَحْرَزَ الثَّمَرَةَ فِي الْجَرِينِ ، أَوِ الْحَبِّ فِي الْبَيْدَرِ ، اسْتَقَرَّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ، عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرِ التَّمَكُّنَ مِنَ الْأَدَاءِ شَرْطًا فِي اسْتِقْرَارِ الْوُجُوبِ . فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهَا ، كَمَا لَوْ تَلَفَ نَصَابُ الْأَثْمَانِ بَعْدَ الْحَوْلِ . وَعَلَى قَوْلِنَا ، فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : التَّمَكُّنُ مِنَ الْأَدَاءِ مُعْتَبَرٌ . لَا يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ فِيهَا حَتَّى تَجِفَّ الثَّمَرَةُ ، وَيُصَفَّى الْحَبُّ ، وَيَتِمَّكَّنَ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَلَا يُؤَدَّى ، وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ .

أَصَحُّ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ بَعْضُ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرَةِ ، بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : أَظْهَرُهُمَا يُرَكَّى مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ . تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا قَبْلَ قَوْلِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ . وَلَوْ أَتَاهُمْ فِي ذَلِكَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَنَصَرَهُ ، وَكَذَا صَاحِبُ « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ،

الإنصاف

**فصل:** وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِي النَّصَابِ قَبْلَ الْخَرَضِ وَبَعْدَهُ ، بِالتَّيْبِعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . فَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ بُدْوَ صِلَاحِهِ ، فَصَدَّقْتَهُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْوَاهِبِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُتَبَاعِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ قَبْلَ التَّيْبِعِ . فَبَقِيَ الْوُجُوبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ جِنْسِ الْمَيْبَعِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الثَّمَنِ ، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَلَأَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَامَ بِالثَّمَرَةِ حَتَّى يُودَى الْوَاجِبُ فِيهَا ثَمَرًا ، فَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ بَيْعُهَا . وَيَخْرُجُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُشْتَرَى ، عِنْدَ مَنْ قَالَ : إِنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ يَوْمَ الْحَصَادِ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا تَعْلَقُ بِهَا فِي مِلْكِهِ ، فَكَانَتْ عَلَيْهِ . وَلَوْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا ، ثُمَّ بَدَأَ صِلَاحُهَا فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ ، كَمَنْ اشْتَرَى شَجَرَةً مُثْمِرَةً وَاشْتَرَطَ ثَمَرَتَهَا ، أَوْ وَهَبَتْ لَهُ ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا ، فَبَدَأَ صِلَاحُهَا فِي يَدِهِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِالثَّمَرَةِ فَقَبِلَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، ثُمَّ بَدَأَ صِلَاحُهَا ، فَالْصَّدَقَةُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الصُّورِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ وَجَدَ فِي مِلْكِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدًا آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ .

و « الْحَاوِيَيْنِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى غَلَطٍ مُمَكِّنٍ مِنَ الْخَارِصِ . قَالَ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » وَغَيْرِهِمْ : كَالسُّدُسِ وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الثَّلَاثِ وَالتَّنْصِيفِ . وَقِيلَ : إِنْ ادَّعَى غَلَطًا مُحْتَمَلًا ، قِيلَ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِلَّا فَلَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَإِنْ

المفنع وَيَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَبِّ مُصَفًّى ، وَالثَّمَرِ يَابِسًا .

الشرح الكبير

**فصل :** وإذا اشترى الثمرة قبل بُدُو صلاحها ، فتركها حتى بدا صلاحها من غير شرط القطع ، فالبيع باطل ، وزكاتها على البائع ، وإن شرط القطع بطل البيع أيضًا ، ويكون كما لو لم يشترط القطع . وعنه ، أنه صحيح ويشتركان في الزيادة . فعلى هذا يكون على المشتري زكاة حصته منها إن بلغت نصابها ، فإن لم يكن المشتري من أهل<sup>(١)</sup> الزكاة ، فلا صدقة فيها ، فإن عاد البائع فاشترها بعد بُدُو الصلاح ، فلا زكاة فيها ، إلا أن يكون قصد بيعها الفرار من الزكاة ، فلا تسقط .

٩٠٤ - مسألة : ( وَيَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَبِّ مُصَفًّى وَالثَّمَرِ<sup>(٢)</sup> يَابِسًا ) لأنه أوان الكمال ، وحال الادخار . والمؤنة التي تلزم الثمرة

الإنصاف

فحش ، فقبل : يُردُّ قوله . وقيل : ضمانًا كانت أو أمانة ، يُردُّ في الفاحش فقط . وظاهر كلامهم ، لو ادعى كذب الخارص عمدًا ، لم يُقبل . وجزم به في « التلخيص » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . ولو قال : ما حصل في يدي غير كذا . قبل ، قولًا واجدًا .

**فائدة :** لا تُسمع دَعْوَاهُ في جائحة ظاهرة تظهر عادةً إلا بينة ، ثم يُصدق في التلفير . جزم به المجذ وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . وقيل : يُصدق مطلقًا . وجزم به في « الرعاية » ، وقدمه ابن تميم .

قوله : وَيَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَبِّ مُصَفًّى ، وَالثَّمَرِ يَابِسًا . هذا المذهب

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : ١ والفر .

[١٦٠/٢] إلى حين الإخراج على رَبِّ المال ؛ لأنَّ الثَّمَرَةَ كَالْمَاشِيَةِ ،  
وَمُؤَنَةُ الْمَاشِيَةِ وَحِفْظُهَا وَرَعِيْهَا عَلَى رَبِّهَا إِلَى حِينِ الْإِخْرَاجِ ، كَذَلِكَ هَذَا .  
فَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي الزَّكَاةَ قَبْلَ التَّجْفِيفِ فَقَدْ أَسَاءَ وَيَرُدُّهُ إِنْ كَانَ رَطْبًا بِحَالِهِ ،  
وَإِنْ تَلَفَ رَدًّا مِثْلَهُ ، وَإِنْ جَفَّفَهُ وَكَانَ قَدَّرَ الزَّكَاةَ ، فَقَدْ اسْتَوْفَى <sup>(١)</sup> .  
الوَاجِبَ ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ أَخَذَ الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا رَدَّ الْفَضْلَ . وَإِنْ  
كَانَ الْمُخْرَجُ رَبِّ الْمَالِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَلَزِمَهُ إِخْرَاجُ الْفَرَضِ بَعْدَ التَّجْفِيفِ ؛  
لأنَّه أَخْرَجَ غَيْرَ الْفَرَضِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْمَاشِيَةِ  
عَنِ الْكِبَارِ .

مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُطْلِقَ ابْنُ تَمِيمٍ ، عَنْ  
ابْنِ بَطَّةٍ ، لَهُ أَنْ يُخْرَجَ رُطْبًا وَعَتَبًا . قَالَ : وَسِيَّاقُ كَلَامِهِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا اعْتَبَرْنَا  
نِصَابَهُ كَذَلِكَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يُجْزِئُ رُطْبُهُ . وَقِيلَ : فِيمَا لَا يُثْمَرُ  
وَلَا يُزَبُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا وَأَمثَالُهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ،  
وَأِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِمَا انْفَرَدَ بِهِ بِالتَّصْرِيحِ ، وَكَذَا يُقَيَّدُ <sup>(٢)</sup> فِي مَوْضِعِ الْإِطْلَاقِ ،  
وَيُطْلَقُ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ <sup>(٣)</sup> ، وَيُسَوَّى بَيْنَ شَيْئَيْنِ الْمَعْرُوفِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا  
وَعَكْسُهُ . قَالَ : فَلِهَذَا وَأَمثَالُهُ حَصَلَ الْخَوْفُ وَعَدَمُ الْاعْتِمَادِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ  
خَالَفَ وَأَخْرَجَ سُبُبًا رُطْبًا وَعَتَبًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَوَقَعَ تَفَلُّا . وَلَوْ كَانَ الْآخِذُ  
السَّاعِي ، فَإِنْ جَفَّفَهُ وَجَاءَ قَدَّرَ الْوَاجِبَ ، أَجْزَأُ ، وَإِلَّا أُعْطِيَ إِنْ زَادَ ، أَوْ أَخَذَ إِنْ  
نَقَصَ ، وَإِنْ كَانَ بِحَالِهِ رَدَّهُ ، وَإِنْ تَلَفَ رَدًّا مِثْلَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « اسْتَوْفَى » .

(٢) فِي الْأَصُولِ : « يَدْمُ » ، وَالتَّبَيُّنُ مِنَ الْفُرُوعِ ٤٢٣ / ٢ .

(٣) فِي الْأَصُولِ : « التَّقْيِيدُ » ، وَالتَّبَيُّنُ مِنَ الْفُرُوعِ ٤٢٣ / ٢ .

فَإِنْ احْتِيجَ إِلَى قَطْعِهِ قَبْلَ كَمَالِهِ لِضَعْفِ الْأَصْلِ وَنَحْوِهِ، أَوْ كَانَ رُطْبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ تَمَرٌ، أَوْ عِنَبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ، أُخْرِجَ مِنْهُ عِنَبًا وَرُطْبًا .

٩٠٥ - مسألة : ( فَإِنْ احْتِيجَ إِلَى قَطْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ كَمَالِهَا ) وبعد بُدُو الصَّلَاحِ ، لِلخَوْفِ مِنَ الْعَطَشِ ، أَوْ ( لِضَعْفِ الْأَصْلِ ) جاز قَطْعُهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ ، فَلَا يُكَلِّفُ الْإِنْسَانُ مَا يَهْلِكُ أَصْلَ مَالِهِ . وَلِأَنَّ حِفْظَ الْأَصْلِ أَحْظُّ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ حِفْظِ الثَّمَرَةِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ يَتَكَرَّرُ بِحِفْظِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ ، فَهَمُّ شُرَكَاءِ رَبِّ التَّخْلِ . ثمَّ إِنْ كَانَ يَكْفِي تَخْفِيفُ الثَّمَرَةِ دُونَ قَطْعِ جَمِيعِهَا ، خَفَّفَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ إِلَّا قَطْعُ الْجَمِيعِ ، جاز . وَكَذَلِكَ إِنْ قَطَعَ بَعْضُ الثَّمَرَةِ لِتَحْسِينِ الْبَاقِي ، وَكَذَلِكَ ( إِنْ كَانَ عِنَبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ ) كَالْخَمْرِيِّ ( أَوْ رُطْبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ تَمَرٌ ) كَالزَّيْتِيِّ ، وَالْهَلْبَاثِ ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ ( مِنْهُ عِنَبًا وَرُطْبًا ) لِلْحَاجَةِ ،

الأصحاب . قَالَه الْمَجْدُ . وَقَالَ : وَعِنْدِي لَا يَضُمُّهُ ، إِنْ أَخَذَهُ مِنْه بَاخْتِيَارِهِ وَلَمْ يَتَعَدَّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ أَيْضًا ، وَقَدَّمَ ، يَضُمُّهُ بِقِيَمَتِهِ . قَالَ : وَفِيهِ وَجْهٌ بِمِثْلِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قوله : فَإِنْ احْتِيجَ إِلَى قَطْعِهِ قَبْلَ كَمَالِهِ ؛ لِضَعْفِ الْأَصْلِ وَنَحْوِهِ - كَخَوْفِ الْعَطَشِ ، أَوْ لِتَحْسِينِ بَقِيَّتِهِ - أَوْ كَانَ رُطْبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ تَمَرٌ ، أَوْ عِنَبًا لَا يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ - زَادَ فِي « الْكَافِي » : أَوْ يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ رَدِيءٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَعَلَى قِيَاسِهِ إِذَا جَاءَ مِنْهُ تَمَرٌ رَدِيءٌ - أُخْرِجَ مِنْهُ رُطْبًا وَعِنَبًا . يَعْنِي ، جَازَ قَطْعُهُ ، وَإِخْرَاجُ زَكَاتِهِ مِنْهُ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(١)</sup> ، وَ « الشَّرْح » : وَإِنْ كَانَ يَكْفِي التَّخْفِيفُ ،

(١) انظر : المعنى / ٤ / ١٨٠ .



ولأن الزكاة مؤاسة ، فلم تجب عليه من غير ما عنده كَرْدَى الْجِنْسِ .

لم يَجُزْ قَطْعُ الْكُلِّ . قال في « الفروع » : وفي كلام بعضهم إطلاق . فقدم المصنف هنا جواز إخراج الرطب والعنب ، والحالة هذه ، فله أن يخرج من هذا رطباً وعنباً مشاعاً ، أو مفسوماً بعد الجذاد ، أو قبله بالخرصر ، فيخير الساعي بين قسمه مع رب المال قبل الجذاد بالخرصر ، ويأخذ نصيبهم شجرات مفردة ، وبعد الجذاد بالكيل . وهذا الذي قدمه المصنف هنا ، اختاره القاضي وجماعة من الأصحاب . قاله في « الفروع » . وصححه ابن تميم ، وابن حمدان وغيرهما . وقدمه في « الفروع » ، و « المحرر » ، و « الفائق » ، و « النظم » ، و « تجريد العناية » . فاول كلام القاضي الذي ذكره المصنف ، وهو تخير الساعي ، موافق لما قدمه المصنف ، وباقي كلامه مخالف [ ٢١٠/١ ط ] للنص ، والمنصوص ، أنه لا يخرج إلا يابساً . اختاره أبو بكر في « الخلاف » . وجزم به في « الإقادات » ، و « الوجيز » ، و « المنور » . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « ابن تميم » . وهو من المفردات . قلت : هذا المذهب ؛ لأنه المنصوص . واختاره أكثر الأصحاب . وأطلقهما في « المذهب » . وعنه ، يجوز إخراج القيمة هنا ، وإن متعنا من إخراجها في غير هذا الموضع .

تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ، وجوب الزكاة في ذلك مطلقاً . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة ، والأئمة الأربعة . قال في « الفروع » : ويتوجه احتمال ، يُعتبر بنفسه ؛ لأنه من الخضر ، وهو قول محمد بن الحسن ، واحتمال فيما لا يثمر ولا يصير زبيبا . وهو رواية عن مالك . انتهى .

فوائد : الأولى ، لا تجب فيه الزكاة حتى يبلغ حداً يكون منه خمسة أوسق ثمرًا أو زبيبا . على الصحيح كغيره . اختاره ابن عقيل وغيره . وجزم به

المُصَنَّفُ، والشارحُ، وابنُ رَزِينِ في « شَرْحِهِ »، وغيرُهم . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : هذا أَصَحُّ . وقِيلَ : يُعْتَبَرُ نَصَابُهُ رُطْبًا وَعَبْنًا . قال في « الفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهُ نَهَائِيَّةٌ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوعِ » . وهما وَجْهَانِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَرَوَاتَانِ في « الْمُسْتَوْعِبِ » . فعلى مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَجَاعَةً ، وَقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَغَيْرُهُمَا في أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، لَوْ أَتْلَفَ رَبُّ الْمَالِ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ ، ضَمِنَ الْقِيَمَةَ كَالْأَجْنَبِيِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ في « الْكَافِي » . وَعَلَى الْمَنْصُوصِ ، يَجِبُ في ذِمَّتِهِ ثَمَرُ أَوْ زَبِييَا . وَلَوْ أَتْلَفَ رَبُّ الْمَالِ جَمِيعَ الثَّمَرَةِ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ ، عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي وَمَنْ تَابَعَهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ . وَعَلَى الْمَنْصُوصِ ، يَضْمَنُ الْوَاجِبُ في ذِمَّتِهِ ثَمَرُ أَوْ زَبِييَا ، كَغَيْرِهِمَا إِذَا أَتْلَفَهُ ، فَلَوْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَرُ أَوْ الزَّبِيْبَ في الْمَسْأَلَتَيْنِ ، بَقِيَ الْوَاجِبُ في ذِمَّتِهِ يُخْرِجُهُ إِذَا قَدَّرَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقِيلَ : يُخْرِجُ قِيَمَتَهُ في الْحَالِ . وهما رَوَاتَانِ في « الْإِرْشَادِ » ، وَوَجْهَانِ في غَيْرِهِ . وهما مَبْنِيَّانِ عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ إِعْوَازِ الْفَرَضِ ، كَمَا تَقَدَّمَ في كَلَامِ الْمُصَنَّفِ . وَذَكَرَ هَذَا الْبِنَاءَ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمَا ، وَهِيَ طَرِيقَةٌ ثَانِيَّةٌ في « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَخْرَجَ قِيَمَةَ الْوَاجِبِ هُنَا ، وَمَتَعْنَا مِنْ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ في إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ كَغَيْرِهِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَعِيْمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَعَنهُ ، يَجُوزُ ، ذَنْعًا لِمَشَقَّةِ إِخْرَاجِهِ رُطْبًا وَعَبْنًا ، فَإِنَّهُ عِنْدَ أَخْذِهِ قَدْ لَا يَخْضُرُهُ السَّاعِي وَالْفَقِيرُ ، وَيَحْشَى فُسَادَهُ بِالتَّأْخِيرِ ، وَلِذَلِكَ أَجَزْنَا لِلْسَّاعِي بَيْعَهُ ، وَلِلْمُخْرِجِ شِرَاءَهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ . قَالَهُ الْمَجْدُ . وَأُطْلِقَهُمَا هُوَ وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . الثَّالِثَةُ ، لَا يَجُوزُ قَطْعُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ السَّاعِي إِنْ كَانَ ، وَإِلَّا جَازَ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ قَطَعَهُ قَبْلَ الْوُجُوبِ لِأَكْلِهِ حَصْرَمًا ، أَوْ خِلَالًا ، أَوْ لَبِيعَهُ ، أَوْ تَحْفِيفَهُ عَنِ التَّحْلِيلِ ، أَوْ

وَقَالَ الْقَاضِي : يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ قَسْمِهِ مَعَ رَبِّ الْمَالِ قَبْلَ الْجُدَاذِ وَبَعْدَهُ ، وَبَيْنَ بَيْعِهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا يَابِسًا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ .

( وقال القاضي : يُخَيَّرُ السَّاعِي ) إذا أراد ذلك رَبُّ الْمَالِ ، بَيْنَ أَنْ يُقَاسِمَ رَبَّ الْمَالِ ( قَبْلَ الْجُدَاذِ ) بِالْخَرَصِ ، وَيَأْخُذَ نَصِيبَهُمْ نَخْلَاتٍ مُنْفَرِدَةً ، يَأْخُذُ ثَمَرَتَهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يَجُدَّهَا ، وَيُقَاسِمَهُ إِيَّاهَا بِالْكَيْلِ ، ( وَيُقَسِّمُ الثَّمَرَةَ ) فِي الْفُقَرَاءِ ( وَبَيْنَ بَيْعِهَا ) مِنْ رَبِّ الْمَالِ ( وَمِنْ غَيْرِهِ ) قَبْلَ الْجُدَاذِ وَبَعْدَهُ ، وَيُقَسِّمُ ثَمَنَهَا ( وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا يَابِسًا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ) لَهُ ( شِرَاءُ زَكَاتِهِ ) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ الْيَابِسَ حَالُ الْكِبَالِ فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ حَدِيثُ عُمَرَ حِينَ

لِتَحْسِينَ الْبَاقِي ، أَوْ لِمَصْلَحَةٍ مَا ، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ .

تنبيه : قوله فِي تَيْمَةِ كَلَامِ الْقَاضِي : يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ بَيْعِهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ . اعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ شِرَاءُ زَكَاتِهِ مُطْلَقًا . وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : هُوَ أَشْهَرُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَ أَصْحَابِنَا ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ . اخْتَجَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ » . وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى اسْتِزْجَاعِ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُسَامِحُهُ رَغْبَةً أَوْ رَهْبَةً . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ شِرَاؤها . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ .

اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي شِرَاءِ الْفَرَسِ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فَقَالَ : « لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ بَاعَكَهُ بِدِرْهَمٍ »<sup>(١)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا قُلْتُمْ : لَا زَكَاةَ فِي الْعَنْبِ وَالرُّطَبِ الَّذِي لَا يَجِيءُ مِنْهُ زَيْبٌ ، « وَلَا تَمُرَّ » ؛ لَكُونَهُ

الإِنصاف وقَدِّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَلَا يَشْتَرِيهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ . وَقَدِّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » فِي هَذَا الْبَابِ . وَعَنْهُ ، يُبَاحُ شِرَاؤها كَمَا لَوْ وَرَثَهَا . نَصُّ عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، لَوْ رَجَعَتِ الزَّكَاةُ إِلَى الدَّافِعِ بِإِثْرٍ ، أُبَيِّحَتْ لَهُ عِنْدَ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعَلَّلَهُ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ بِغَيْرِ فِعْلِهِ . قَالَ : فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَصَلَ بِفِعْلِهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَنُصُوصُ أَحْمَدَ لِنَمَاهِي فِي الشِّرَاءِ . وَصَرَّحَ فِي رِوَايَةٍ عَلَى بَنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ الْهَبَةَ كَالْمِيرَاثِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، مَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهِ فَلَا ، إِذَا كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ، وَبَابِ إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ فَهُوَ كَالْعَمْرَى وَالصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ ، وَفِي : بَابِ وَقَفَ الدُّوَابُّ وَالْكِرَاعُ وَالْعَرُوضُ وَالصَّامِتُ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَفِي : بَابِ الْجَعَاتِلِ وَالْحَمَلَانِ فِي السَّبِيلِ ، وَبَابِ إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فَرَأَاهَا تَبَاعُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٧ / ٢ ، ٢١٥ / ٣ ، ٢١٨ ، ٢١٨ / ٤ ، ٧١ ، ٦٤ ، ١٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ شِرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِمَّنْ تَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَاتِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٩ / ٣ ، ١٢٤٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَتَنَاقَشُ صَدَقَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٦٩ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٤ / ٣ . وَالنَّيْسَابِيُّ ، فِي : بَابِ شِرَاءِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٨٢ / ٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الرَّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٧٩٩ / ٢ . وَالْإِسْلَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ اشْتِرَاءِ الصَّدَقَةِ وَالْعُودِ فِيهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُوطَأُ ٢٨٢ / ١ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٣ ، ٥٥ ، ٣٤ ، ٧ / ٢ ، ٥٤ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٢٥ / ١ . (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

لَا يُدْخَرُ ، فَهُوَ كَالْخَضِرَاوَاتِ . قُلْنَا : بَلْ يُدْخَرُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُدْخَرْ هُنَا ؛ لِأَنَّا أَخَذَهُ رُطْبًا أَنْفَعُ ، فَلَمْ تَسْقُطْ مِنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلِكَ . وَلَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَبْلُغَ حَدًّا يَكُونُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ تَمْرًا أَوْ زَبِيًّا ، إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى . فَإِنْ أَتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمَرَةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، كَمَا لَوْ أَتَلَفَهَا غَيْرُهُ . وَعَلَى قَوْلِ أُنَى بَكَرٍ : يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَشْرُ تَمْرًا أَوْ زَبِيًّا ، كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّمَرَةِ . قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَرَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَوْخُذُهُ مِنْ قِيمَتِهِ . وَالثَّانِي ، يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَهُ ، فَيَأْتِي بِهِ .

شَيْءٌ جَعَلَهُ اللَّهُ ، فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ . وَاجْتَنَحَ الْمَجْدُ لِلْقَوْلِ بِصِحَّةِ الشِّرَاءِ ، بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ ذِمَّتِهِ ، وَيَأْخُذَهَا بِهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ ، فَبِعَوَضٍ <sup>(١)</sup> أُولَى . وَمِنْهَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ اشْتَرَاهَا مِمَّنْ أَخَذَهَا [ ٢١١/١ ] مِنْهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَبَرِ . وَنَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي فَرَسِ حَمِيلٍ <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ؛ فَأَيْدَاهُ قَالَ : وَيُكْرَهُ شِرَاءُ زَكَاةٍ ، وَصَدَقَتِهِ . وَقِيلَ : مِمَّنْ أَخَذَهَا مِنْهُ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَظَاهِرُ مَنْ عَلَّلَ بِأَنَّهُ يُسَامِحُهُ ، أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَنْ أَخَذَهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » أَيْضًا : وَكَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، أَنَّ النَّهْيَ يَخْتَصُّ بِعَيْنِ الزَّكَاةِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، وَمَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِهِ ، أَوْ شَيْئًا مِنْ نِتَاجِهِ فَلَا <sup>(٣)</sup> . وَمِنْهَا ، الصَّدَقَةُ كَالزَّكَاةِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(١) فِي ١ : « فَبِعَوَضٍ مِنْهَا » .

(٢) فِي ١ : « حَمِيد » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ١ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرِ ، فَيُخْرِصُهُ عَلَيْهِمْ ؛ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ .

٩٠٦ - مسألة : ( وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي الثَّمَرِ ، فَيُخْرِصُهُ عَلَيْهِمْ ؛ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ ) فَيَعْرِفَ بِذَلِكَ قَدْرَ الزَكَاةِ ، وَيَعْرِفَ الْمَالِكَ ذَلِكَ . وَمَنْ كَانَ يَرَى الْخَرْصَ ؛ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَسَهْلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ<sup>(١)</sup> ، وَمَرْوَانُ<sup>(٢)</sup> ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ الْخَرْصَ بِذَعَةٍ . وَقَالَ أَهْلُ الرَّأْيِ : الْخَرْصُ ظَنٌّ وَتَخْمِينٌ ، لَا يَلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ تَخْوِيفًا لِلْأَكْرَةِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْخِيَانَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَتَابُ بْنُ أُسَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مِنْ يَخْرِصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَثِمَارَهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> .

قوله : وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَرِ ، فَيُخْرِصُهُ عَلَيْهِمْ ؛ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ . بَعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا لِلْخَرْصِ مُسْتَحَبٌّ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالَى ابْنُ مُنْجَى ، أَنَّ نَحْلَ الْبَصْرَةِ لَا

(١) سهل بن أبي حنمة بن عبد الله الأنصاري الأوسي ، ولد سنة ثلاث من الهجرة وتوفي النبي ﷺ وله ثمان سنين ، وحفظ عن النبي ﷺ ، وتوفي في أيام معاوية . أسد الغابة ٤٦٨/٢ .

(٢) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، ولد على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يره ، وكان واليا في أيام معاوية ومن بعده من الأمويين ، واغتيل بعد ذلك . أسد الغابة ١٤٥/٥ .

(٣) الأكره : الخراث .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في خرص العنب ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٤٢/٣ ، ١٤٣ . وابن ماجه ، في : باب خرص النخل والعنب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٢/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٨٢/٥ .

وفي لَفْظٍ ، قال : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ [ ١٦٠/٢ ط ] الْعَبَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئًا ، كَمَا تُؤْخَذُ زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا . وقالت عائشةُ ، وهى تَذَكُّرُ شَانَ خَبِيرَ : كان النُّبِيُّ ﷺ يَبْعُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ ، فَيَخْرُصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ حِينَ يَطْلُبُ قَبْلَ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْهُ . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُمْ : هو ظَنٌّ . قلنا : بل هو اجْتِهَادٌ فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الثَّمَرِ بِالْخَرْصِ ، الذى هو نَوْعٌ مِنَ الْمَقَادِيرِ ، فهو كَتَقْوِيمِ الْمُتَلَفَاتِ . وَوَقْتُ الْخَرْصِ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ ؛ لحديثِ عائشةَ ، ولأنَّ فائِدَةَ الْخَرْصِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الزَّكَاةِ ، وإِطْلَاقُ أَرْبابِ الثَّمَارِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَإِنَّمَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ .

يُخْرَصُ . وقال : أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ، وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ . وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِالْمَشَقَةِ وَغَيْرِهَا . قال فى « الْفُرُوعِ » : كذا قال . تنبيه : قوله : يَنْبَغِي . يعنى ، يُسْتَحَبُّ .

فوائد ؛ الأولى ، لا يُخْرَصُ غَيْرُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وعليه الْجُمْهُورُ . وقال ابنُ الْجَوْزِيِّ : يُخْرَصُ غَيْرُ الزَّيْتُونِ . قال فى « الْفُرُوعِ » : كذا قال . ولا فَرْقَ . الثانيةُ ، يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْخَارِصِ مُسْلِمًا أَمِينًا خَبِيرًا . بلا نزاع . ويُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَّهَمٍ . ولم يَذْكُرْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ منهم ابنُ تَمِيمٍ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وصَاحِبُ « الْحَاوِى » . وقيل : عَدْلٌ . ولا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ حُرًّا . على

(١) فى : باب متى يخرس الصخر ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب فى الخرص ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢٣٦ / ٢ ، ٣٧٢ / ١ .

كما أخرجه الدارقطني ، فى : باب فى قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٣٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٣ / ٦ .

المقنع فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، خَرَصَ كُلَّ نَوْعٍ وَحْدَهُ .

الشرح الكبير

**فصل :** ويُجزئ خارِصٌ واحدٌ ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يبعث ابنَ رَواحةٍ يخرِصُ ، ولم يُذكر معه غيره ، ولأنَّ الخارِصَ يفعل ما يؤدِّيهِ إليه اجتِهاده ، فهو كالحاكم<sup>(١)</sup> والقائِفِ ، ويُعتَبَرُ فيه أن يكون أمينًا كالحاكم<sup>(٢)</sup> .

٩٠٧- مسألة : ( فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، خَرَصَ كُلَّ نَوْعٍ وَحْدَهُ ) لأنَّ الأنواعَ تَخْتَلِفُ ؛ فمنها ما يكثرُ رطبه ويقلُّ ثمره<sup>(٣)</sup> ، ومنها بالعكس .

الإنصاف

الصَّحيح من المذهب . قدَّمه في « الفروع » وغيره . وقيل : يُشترطُ . قال في « الرعاية الكبرى » : حرٌّ في الأشهر . وجزم به في « الفائق » . الثالثة ، يكفي خارِصٌ واحدٌ . بلا نزاع بين الأصحاب ، ووجه في « الفروع » تخريجًا بأنَّه لا يكفي إلا اثنان ، كالقائِفِ عند مَنْ يقولُ به . الرابعة ، أُجرة الخرصِ على ربِّ التخلُّ والكرم . جزم به في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، وغيرهم . وقال في « الفروع » : ويتوجَّه فيه ما يأتي في حصَّادٍ . الخامسة ، كره الإمام أحمدُ الحصَّادَ والجَدَّادَ لئلا . السادسة ، يلزم خرصُ كُلِّ نوعٍ وحده ؛ لاختلاف الأنواع . وقت الجفافِ ، ثم يُعرَّفُ المالكُ قدرُ الزكاة ، ويُخَيَّرُ بين أن يتصرَّفَ بما شاء ، ويضمَّنَ قدرَها ، وبين حفظها إلى وقتِ الجفافِ ، فإن لم يضمَّنِ الزكاةَ وتصرَّفَ ، صحَّ تصرُّفه . قال في « الرعاية » : وكرهه . وقيل : يُباح . وحكى ابنُ تميمٍ عن القاضي ، أنَّه لا يُباحُ التصرُّفُ ، كتصرُّفه قبل الخرصِ . وأنَّه قال في موضعٍ آخر : له ذلك كما لو ضمَّنَها . وعليهما ، يصحُّ تصرُّفه . وإن اتَّلفها المالكُ بعد الخرصِ ، أو تَلَفَتْ بتفريطه ، ضمَّنَ زكاتها بخرصها ثمرًا . على الصحيح من المذهب ؛ لأنَّه يلزمه

(١) في م : « كالحكم » .

(٢) في م : « ثمره » . . .



وَأِنْ كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا ، فَلَهُ خَرْصُ كُلِّ شَجَرَةٍ وَحْدَهَا ، وَلَهُ خَرْصُ  
الْجَمِيعِ دَفْعَةً وَاحِدَةً .

الشرح الكبير

وهكذا العُنبُ ، ولأنَّه يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ كُلِّ نَوْعٍ حَتَّى يُخْرِجَ عُشْرَهُ .  
٩٠٨ - مسألة : ( وإن كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا ، فَلَهُ خَرْصُ كُلِّ شَجَرَةٍ  
وَحْدَهَا ) فَيُطِيفُ بِهَا ( وَلَهُ خَرْصُ الْجَمِيعِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ) دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ ،  
وَيَنْظُرُ كَمْ يَجِيءُ مِنْهُ تَمْرًا أَوْ زَبِييًا ، ثُمَّ يُعْرِفُ الْمَالِكَ قَدْرَ الزَّكَاءِ ، وَيُخَيِّرُهُ  
بَيْنَ أَنْ يَضْمَنَ قَدْرَ الزَّكَاءِ ، وَيَتَصَرَّفَ فِيهَا بِمَا شَاءَ مِنْ أَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَبَيْنَ  
حِفْظِهَا إِلَى وَقْتِ الْجِدَادِ وَالْجَفَافِ ، فَإِنْ حَفِظَهَا وَجَفَفَهَا فَعَلَيْهِ زَكَاةُ  
الْمَوْجُودِ لَا غَيْرُ ، سَوَاءً اخْتَارَ الضَّمَانَ أَوْ الْحِفْظَ ، وَسَوَاءً كَانَتْ أَكْثَرَ  
مِمَّا خَرَصَهُ الْخَارِصُ أَوْ أَقَلَّ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَلْزَمُهُ مَا  
قَالَ الْخَارِصُ ، زَادَ أَوْ نَقَصَ ، إِذَا كَانَتْ الزَّكَاءُ مُتَقَارِبَةً . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُ  
ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا خَرَصَ الْخَارِصُ ، فَإِذَا فِيهِ فَضْلٌ كَثِيرٌ ، مِثْلُ

الإنصاف

تُجْفِيفُ هَذَا الرُّطْبِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ . وَعَنْهُ ، رُطْبًا كَالْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ  
رُطْبًا يَوْمَ التَّلْفِ . وَقِيلَ : بِقِيَمَتِهِ رُطْبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَدَّمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .  
وَتَقَدَّمَ قَرِييًا ، إِذَا أَتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ تَصِيبَ الْفُقَرَاءِ أَوْ جَمِيعِ الْمَالِ ، فِيمَا إِذَا كَانَ لَا يَجِيءُ  
مِنْهُ تَمْرٌ وَلَا زَبِييًا ، أَوْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَقْرِيطِ السَّابِغَةِ ، لَوْ حَفِظَهَا إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ ،  
زَكَّى الْمَوْجُودَ فَقَطْ ، سَوَاءً وَافَقَ قَوْلَ الْخَارِصِ أَوْ لَا ، وَسَوَاءً اخْتَارَ حِفْظَهَا ضَمَانًا  
بَأَنْ يَتَصَرَّفَ ، أَوْ أَمَانَةً ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ كَالْوَدِيعَةِ ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِالْاجْتِهَادِ مَعَ عَدَمِ تَبَيُّنِ  
الْخَطَأِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِصَابَةَ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ مَا قَالَ الْخَارِصُ ، مَعَ تَفَاوُتِ قَدْرِ يَسِيرِ  
يُخْطِئُ فِي مِثْلِهِ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : لَا يَقْرَمُ مَا لَمْ يُقَرِّطْ وَلَوْ خَرِصَتْ . وَعَنْهُ ،  
بَلَى . انْتَهَى .

الضعف ، تصدق بالفضل ؛ لأنه يخرص بالسوية ؛ لأن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي ، بدليل وجوب ما قال عند تلف المال . ولنا ، أن الزكاة أمانة ، فلا يصير مضمونة بالشرط ، كالوديعة ، ولا نسلم أن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي ، وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة ولم يعلم قدرها ؛ لأن الظاهر إصابته . قال أحمد : إذا تجافى السلطان عن شيء من العشر ، يخرجه فيؤديه . وقال : إذا حط من الخرص عن الأرض ، يتصدق بقدر ما نقضوه من الخرص ، وإن أخذ منهم أكثر من الواجب عليهم ، فقال أحمد : يحتسب لهم من الزكاة لسنة أخرى . ونقل عنه أبو داود : لا يحتسب بالزيادة ؛ لأن هذا غصب . اختاره أبو بكر . قال شيخنا<sup>(١)</sup> : ويحتمل الجمع بين الروايتين ، فيحتسب إذا نوى صاحبه به التعجيل ، ولا يحتسب إذا لم ينو .

**فصل :** وإذا ادعى رب المال غلط الخارص ، وكان ما ادعاه محتتملاً ، قبل قوله بغير يمين ، وإن لم يكن محتتملاً ، مثل أن ادعى غلط النصف ونحوه ، لم يقبل ؛ لأنه لا يحتمله ، فيعلم كذبه . وإن قال : لم يحصل في يدي إلا كذا . قبل قوله ؛ لأنه قد يتلف بعضه باقاً لا نعلمها<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** فإن أتلف رب المال الثمرة ، أو تلفت بتفريطه بعد خرصها ، فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص ، وإن أتلفها أجنبي ، فعليه قيمة ما

(١) في : المغني ١٧٧/٤ .

(٢) في الأصل : « يعلمها » .

وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرَصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثُّلُثُ أَوْ الرَّبْعُ ، ..... المنع

الشرح الكبير

أَتْلَفَ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ رَبَّ الْمَالِ وَجِبَ عَلَيْهِ تَجْفِيفُ هَذَا الرُّطْبِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَلِهَذَا قُلْنَا فِي مَنْ أَتْلَفَ أَصْحَبَتَهُ<sup>(١)</sup> الْمُعَيَّنَةُ : فَعَلِيهِ أَصْحَابَةُ مَكَانِهَا . وَإِنْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ فَعَلِيهِ قِيمَتُهَا . وَإِنْ تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ مِنْ [ ١٦١/٢ ] السَّمَاءِ ، سَقَطَ عَنْهُمْ الْخَرَصُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ زَكَاتِهَا ، وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا ، قُبِلَ قَوْلُهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

٩٠٩ - مسألة : ( وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرَصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثُّلُثُ أَوْ الرَّبْعُ ) تَوْسِيعَةٌ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْأَكْلِ هُوَ وَأَصْيَافُهُ ، وَيُطْعِمُ جِيرَانَهُ وَأَهْلَهُ ، وَيَأْكُلُ مِنْهَا الْمَارَّةُ ، وَيَكُونُ فِي الثَّمَرَةِ السَّاقِطَةِ ، وَيَتَنَاوَبُهَا الطَّيْرُ ، فَلَوْ اسْتَوْفَى الْكُلَّ مِنْهُمْ أَضَرَّ بِهِمْ . وَهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَالْمَرْجِعُ فِي تَقْدِيرِ الْمَتْرُوكِ إِلَى اجْتِهَادِ السَّاعِي ، فَإِنْ رَأَى الْأَكْلَةَ كَثِيرًا تَرَكَ الثُّلُثَ ، وَإِلَّا تَرَكَ الرَّبْعَ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ

الإنصاف

قوله : وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرَصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثُّلُثُ أَوْ الرَّبْعُ . بِحَسَبِ اجْتِهَادِ السَّاعِي ، بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ ، فَيَجِبُ عَلَى السَّاعِي فَعْلُ ذَلِكَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » : « الثُّلُثُ كَثِيرٌ ، لَا يَتْرُكُهُ . وَقَالَ الْإِمْدِيُّ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : يَتْرُكُ قَدْرَ أَكْلِهِمْ وَهَدْيَتِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ ، بِلَا تَحْدِيدٍ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ أَصْحُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَقِيلَ : هُوَ أَصْحُ . انْتَهَى . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنَّمَا يَتْرُكُ فِي الْخَرَصِ إِذَا زَادَتِ الثَّمَرَةُ عَلَى النُّصَابِ ، فَلَوْ كَانَتْ نِصَابًا فَقَطْ ، لَمْ يَتْرُكْ شَيْءٌ .

(١) في م : « ضحيته » .

الله ﷺ كان يقول : « إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا التُّلْتَ ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا التُّلْتَ فَدَعُوا الرَّبْعَ » . رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي<sup>(١)</sup> . وروى أبو عبيد<sup>(٢)</sup> ، بإسناده ، عن مكحول ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخُراص قال : « خَفَّفُوا عَلَى النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةِ وَالْوَاطِئَةِ وَالْأَكْلَةِ » . قال أبو عبيد : الواطئة ؛ السابلة ؛ سُمُوا بذلك لوطيهم بلاد الثمار مُجتازين . والأكلة : أرباب الثمار وأهلهم ، ومن لصق بهم . ومنه حديث سهل في مال سعد بن أبي سَعْدٍ ، حين قال : لولا أني وَجَدْتُ فيه أربعين عَرِيْشًا لَخَرَصْتُهُ بِسَعْمَانَةٍ<sup>(٣)</sup> وَسَقِي ، فكانت تلك العُرْشُ هولاء الأكلة<sup>(٤)</sup> . والعريئة ؛ النخلة أو النخلات يَهَبُ إنسانًا ثمرتها . فجاء عن

تبيين ؛ أحدهما ، هذا القَدْرُ المَثْرُوكُ للأكل لا يكْمُلُ به النَّصَابُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نصَّ عليه . وقَدَّمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرُّعَايَةِ » ، وغيرهم . واختارَ المَجْدُ ، أَنَّهُ يُحْتَسَبُ به مِنَ النَّصَابِ ، فَيَكْمُلُ به ، ثُمَّ يَأْخُذُ زَكَاةَ البَاقِي سِوَاهُ . الثَّانِي ، لو لم يَأْكُلْ رَبُّ المَالِ المَثْرُوكَ له بلا خَرَصٍ ، أَخَذَ زَكَاةً . على الصَّحِيحِ [ ٢١١/١ ظ ] . جَزَمَ به المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الخرص ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٢/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأخوذ ١٤٠/٣ ، ١٤١ . والنسائي ، في : باب كم يترك الخارص ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٣٢/٥ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الخرص ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢٧٢/٢ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٨/٣ ، ٣ ، ٢/٤ ، ٣ .

(٢) في : الأموال ٤٨٧ .

(٣) كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٥ .

(٤) في النسخ : « بسبعمانة » . والمثبت من الأموال . وانظر المعنى ١٧٨/٤ .

(٥) رواه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَرَبُّ [ط٤٨] الْمَالِ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ. المقنع

النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ » <sup>(١)</sup> . وَالْحُكْمُ فِي الْعَتَبِ كَالْحُكْمِ فِي الرُّطْبِ سَوَاءً ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

٩١٠ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَلَرَبُّ الْمَالِ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ ) نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجِ الْإِمَامُ خَارِصًا ، فَاحْتِاجُ رَبِّ الْمَالِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّمَرَةِ فَأَخْرَجَ خَارِصًا ، جاز أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . فَإِنْ خَرَصَ هُوَ وَأَخَذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، جاز ، وَيَخْتِطُّ أَنْ لَا يَأْخُذَ أَكْثَرَ مَمَالِهِ أَخَذَهُ ، ثُمَّ إِنْ بَلَغَ الْبَاقِي نَصَابًا زَكَاةً ، وَإِلَّا فَلَا .

تَمِيمٌ ، وَابْنُ رَجَبٍ فِي « الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ وَالسَّبْعِينَ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » : ذَلَّ النَّصُّ الَّذِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا عَلَى أَنَّ رَبَّ الْمَالِ لَوْ لَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا ، لَمْ يُزَكَّهُ <sup>(٢)</sup> ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، وَأُظُنُّ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بِهِ أَوْ قَدَّمَهُ ، وَذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » اخْتِمَالًا لَهُ . انْتَهَى .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَلَرَبُّ الْمَالِ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَكَذَا إِذَا لَمْ يَتَعَثَّ الْإِمَامُ سَاعِيًا ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الْخَرَصِ مَا يَفْعَلُهُ السَّاعِي ، لِيَعْرِفَ قَدْرَ الْوَاجِبِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحْتَلِفٌ فِيهِ ، وَلَوْ تَرَكَ السَّاعِي شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبِ ، أَخْرَجَهُ الْمَالُ . نَصُّ عَلَيْهِ . الثَّانِيَةُ ،

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٩٥ .  
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ يَتْرَكَ لِرَبِّ الْحَاطِطِ قَدْرًا مَا يَأْكُلُ .... مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) كَذَا بِالْأَصُولِ . وَفِي الْفُرُوعِ : « يَتْرَكَ » . انْظُرْ : الْفُرُوعُ ٢ / ٤٣٣ .

**فصل :** وَيُخْرَصُ النَّخْلُ وَالكَرْمُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَثَرِ فِيهِمَا ، وَلَا يُخْرَصُ الزَّرْعُ فِي سُنْبِلِهِ . وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالْخَرَصِ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ وَالكَرْمِ تُوَكَّلُ رَطْبًا ، فَيُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَيْهِمْ ، لِيُخْلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَكَلَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَلِأَنَّ ثَمَرَةَ الْكَرْمِ وَالنَّخْلِ ظَاهِرَةٌ مُجْتَمِعَةٌ ، فَخَرَصُهَا أَسْهَلُ مِنْ خَرَصِ غَيْرِهَا ، وَمَا عَدَاهُمَا لَا يُخْرَصُ ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ الْأَمَانَةُ إِذَا صَارَ مُصَفًى يَابِسًا ، وَلَا بَاسَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ . وَقَدْ سُئِلَ أَحَدُ عَمَّا يَأْكُلُهُ أَرْبَابُ الزَّرْعِ مِنَ الْفَرِيكِ ؟ قَالَ : لَا بَاسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ ، فَاشْتَبَهَ مَا يَأْكُلُهُ أَرْبَابُ الثَّمَارِ مِنْ ثِمَارِهِمْ . وَإِذَا صُفِّيَ الْحَبُّ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَوْجُودِ كُلَّهُ ، وَلَمْ يَتْرَكْ مِنْهُ

تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُخْرَصُ إِلَّا النَّخْلُ وَالكَرْمُ ، فَلَا تُخْرَصُ الْحُبُوبُ إِجْمَاعًا ، لَكِنْ لِلْمَالِكِ الْأَكْلُ مِنْهَا هُوَ وَعِيَالُهُ ، بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، كَالْفَرِيكِ وَمَا يَخْتَاجُهُ ، وَلَا يُحْتَسَبُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَلَا يُنْهَدَى . نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ . وَخَرَجَ الْقَاضِي فِي جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْهَا وَجْهَيْنِ ؛ مِنَ الْأَكْلِ مِنَ الزَّرْعِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَائِطٌ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : أَسْقَطَ أَحْمَدُ عَنْ أَرْبَابِ الزَّرْعِ الزَّكَاةَ فِي مِقْدَارِ مَا يَأْكُلُونَ ، كَمَا أَسْقَطَ فِي الثَّمَارِ . قَالَ : وَذَكَرَهُ فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ ، وَجَعَلَ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءً . وَقَالَ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَغَيْرِهِمَا : يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ مَا يَأْكُلُهُ ، وَلَا يَتْرَكُ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ . وَذَكَرَهُ الْأَمِيدِيُّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ ، كَالْمُشْتَرَكِ مِنَ الزَّرْعِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ . وَالْحَبُّ لَيْسَ فِي مَعْنَى الثَّمَرَةِ . وَحَكَى رِوَايَةً ، أَنَّهُ لَا يَزَكَّى مَا يُنْهَدِيهِ أَيْضًا . وَقَدَّمَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ يَزَكَّى مَا يُنْهَدِيهِ مِنَ الثَّمَرَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ الْأَثَمَةُ

وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى حِدَّتِهِ ، فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ أَخَذَ مِنَ  
الْوَسْطِ .

الشرح الكبير

شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ لَهُمْ فِي الثَّمَرِ شَيْءٌ ، لَكَوْنِ النَّفْسِ تَتَوَقَّ إِلَى أَكْلِهَا  
رَطْبَةً ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ ، وَفِي الزَّرْعِ إِنَّمَا يُؤْكَلُ مِنْهُ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، لَا وَقَعَ  
لَهُ . وَلَا يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ ، وَلَا غَيْرُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ؛ لِأَنَّ حَبَّهُ مُتَفَرِّقٌ فِي  
شَجَرِهِ ، مُسْتَوْرٍ بَوْرَقِهِ ، وَلَا حَاجَةَ بِأَهْلِهِ إِلَى أَكْلِهِ ، بِخِلَافِ النَّخْلِ  
وَالكَرْمِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ :  
يُخْرَصُ قِيَاسًا عَلَى الرُّطْبِ وَالْعَسْبِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّهُ  
لَا نَصٌّ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

٩١١ - مسألة : ( وَيُخْرَجُ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى حِدَّتِهِ ، فَإِنْ  
شَقَّ ذَلِكَ أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ الزَّكَاوِيُّ نَوْعًا

الإنصاف

بِخِلَافِهِ . وَحَكَى ابْنُ تَمِيمٍ ، أَنَّ الْقَاضِيَ قَالَ فِي « تَعْلِيْقِهِ » : مَا يَأْكُلُهُ مِنَ الثَّمَرَةِ  
بِالْمَعْرُوفِ لَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ ، وَمَا يُطْعِمُهُ جَارَهُ وَصَدِيقَهُ يُحْسَبُ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ .  
وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ ، لَا زَكَاةَ فِيمَا يَأْكُلُهُ مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ . وَفِيمَا يُطْعِمُهُ رَوَائِقَانُ .  
وَحَكَى الْقَاضِيَ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، فِي جَوَازِ أَكْلِهِ مِنْ زَرْعِهِ ، وَجَهَيْنِ .  
قَوْلُهُ : وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى حِدَّتِهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَشُقَّ . عَلَى مَا يَأْتِي .  
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُؤْخَذُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْقِيَمَةِ ، كَالضَّائِنِ مِنَ الْمَعْرِ .  
قَوْلُهُ : فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ - يَعْنِي ، لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ وَاخْتِلَافِهَا - أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ .  
هَذَا أَخَذَ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

وَأَحَدًا أَخَذَ مِنْهُ ، جَيِّدًا كَانَ أَوْ رَدِيئًا ؛ [ ١٦١/٢ ظ ] لِأَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمَوَاسِقَةِ ، فَهَمَّ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : يُؤْخَذُ مِنَ الْوَسْطِ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا هَهُنَا وَأَبُو الْخَطَّابِ ، إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ ، وَقياسًا عَلَى السَّائِمَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَسَاوَوْا فِي كُلِّ نَوْعٍ ، وَلَا مَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْمَالِيشِيَّةِ ، فَإِنْ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا يُفْضِي إِلَى التَّشْقِيقِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ ، بِخِلَافِ الثَّمَارِ . وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ <sup>(٢)</sup> سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ : هُوَ الْجُعْرُورُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَوْ أَنَّ حَبِيبَ <sup>(٤)</sup> ، فَتَهَى

و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : يُخْرِجُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ، وَإِنْ شَقَّ . قَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، و « الْكَافِي » ، و « الشَّرْحِ » ، وَصَحَّحَاهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَاهُ . وَقِيلَ : يَأْخُذُ مِنَ الْأَكْثَرِ .

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) سقط من : م . وهو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، ولد قبل وفاة النبي ﷺ بعامين ، وكان من أكابر الأنصار وعلمائهم . توفي سنة مائة . تهذيب التهذيب ١/٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٣) ضرب من القرمصغار لا ينتفع به .

(٤) في م : « الحبيب » . وهو نوع من القرمص .



رسول الله ﷺ أن يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ . رواه النَّسَائِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup> . قال : وهما ضَرْبانِ مِنَ التَّمْرِ ؛ أَحَدُهُما ، إِنَّمَا يَصِيرُ قِشْرًا عَلَى نَوَى . وَالْآخَرُ ، إِذَا أْتَمَرَ <sup>(٢)</sup> صَارَ حَشَفًا . وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجَيْدِ عَنِ الرَّدِيِّ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» <sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا إِنْ تَطَوَّعَ رَبُّ الْمَالِ بِإِخْرَاجِ الْجَيْدِ عَنِ الرَّدِيِّ ، جَازَ ، وَلَهُ أَجْرُ ذَلِكَ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَاشِيَةِ .

**فصل :** وَأَمَّا الزَّيْتُونُ ، فَإِنْ كَانَ مَمْلَأَ زَيْتٍ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ عَشْرَةٌ حَبًّا إِذَا بَلَغَ نِصَابًا ، لِأَنَّهُ حَالٌ كَمَالِهِ وَادِّخَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ زَيْتٌ أَخْرَجَ مِنْهُ زَيْتًا ، إِذَا بَلَغَ الْحَبُّ نِصَابًا . . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ . قَالُوا : يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ زَيْتًا صَافِيًا . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخَذَ الْعُشْرَ مِنْ زَيْتِهِ بَعْدَ أَنْ يُعْصَرَ ؛ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يُخْرَجُ مِنْ حَبِّهِ كَسَائِرِ الثَّمَارِ . وَلِأَنَّهُ الْحَالَةُ الَّتِي يُعْتَبَرُ فِيهَا الْأَوْسَاقُ ، فَكَانَ إِخْرَاجُهُ فِيهَا كَسَائِرِ الثَّمَارِ . وَهَذَا جَائِزٌ ، وَإِخْرَاجُ الزَّيْتِ أَوْلَى وَأَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الْفُقَرَاءَ مُؤْنَتَهُ ، وَلِأَنَّهُ حَالٌ كَمَالِهِ وَادِّخَارِهِ . . أَشْبَهَ الرُّطْبَ إِذَا بَيَسَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فوائد ؛** إِحْدَاهَا ، لَوْ أَخْرَجَ الْوَسْطَ عَنْ جَيْدٍ وَرَدِيٍّ بِقَدْرِ قِيَمَتِي الْوَاجِبِ مِنْهُمَا الْإِنْصَافُ

(١) أخرجه النسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْثَ مِنْهُ تَتَّبِعُونَ ﴾ ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٥٠٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٢ / ١ .

(٢) في م : أتمر .

(٣) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ ، في حديث بعث معاذ إلى اليمن .

## وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْمَالِكِ .

٩١٢ - مسألة : ( وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْمَالِكِ ) وبهذا قال مالك ، والثوري ، وشريك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : هو على مالك الأرض ؛ لأنه من مؤنتها ، أشبه الخراج . ولنا ، أنه واجب في الزرع ، فكان على مالكه كزكاة القيمة فيما إذا أعدّه للتجارة ، وكعشر زرع في ملكه . ولا يصح قولهم : إنه من مؤنة الأرض . لأنه لو كان من مؤنتها لوجب فيها وإن لم تزرع ، « ولو جَبَّ » على الذمي ، كالخراج ، ولتقدر بقدر الأرض لا بقدر الزرع ، ولو جَبَّ صرفه إلى مصارف الفئ . فإن استعار أرضاً فزرعها ، فالزكاة على صاحب الزرع ؛ لأنه مالكه . وإن غصبها فزرعها وأخذ

، أو أخرج الرديء عن الجيد بالقيمة ، لم يُجزئه ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تميم : لا يُجزئ في أصح الوجهين . وقدمه في « الفروع » . وفيه وجه ؛ يُجزئ . قال المجتهد : قياس المذهب جوازه . وقال أبو الخطاب في « الإيتصار » : يَحْتَمِلُ في الماشية كمسألة الأثمان . على ما يأتي هناك . الثانية ، لا يجوز إخراج جنس عن آخر ؛ لأنه قيمة ، ولا مشقة ، ولو قلنا بالضم . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال ابن عقيـل : يجوز إن قلنا بالضم ، وإلا فلا . الثالثة ، قوله : وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْمَالِكِ . بلا خلاف أعلمه ، بخلاف الخراج ، فإنه على المالك . على الصحيح من المذهب . وعنه ، على المستأجر أيضاً . وهو من المفردات . ويأتي ذلك في كلام المصنف ، في باب حكم الأرضين المغنومة .

وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ .

الزَّرْعُ ، فالعُشْرُ عليه ؛ لأنه نَبَتَ عَلَى مِلْكِهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَخَذَهُ مَالِكُهَا قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ ، فالعُشْرُ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ بَعْدَهُ ، احْتَمَلُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ إِيَّاهُ اسْتِنْدًا إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ ، فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ زَكَاتُهُ عَلَى الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لَهُ حِينَ وَجُوبِ عُشْرِهِ ، وَهُوَ حِينَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ . وَإِنْ زَارَعَ رَجُلًا مَزَارَعَةً فَاسِدَةً ، فالعُشْرُ عَلَى مَنْ يَجِبُ الزَّرْعُ لَهُ . وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُشْرٌ . وَجِصَّتْهُ ، إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا ، أَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ مَا يَبْلُغُ بَضْمَهُ إِلَيْهِ نِصَابًا ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّةُ أَحَدِهِمَا نِصَابًا دُونَ الْآخَرِ ، فَعَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النِّصَابَ <sup>(٢)</sup> الْعُشْرُ دُونَ صَاحِبِهِ ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : الْخُلْطَةُ تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ . فَيَلْزَمُهُمَا الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ زَرْعُهُمَا نِصَابًا ، وَيُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُشْرَ نَصِيبِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ لَا عُشْرَ عَلَيْهِ ، كَالْمُكَاتِبِ ؛ فَلَا يَلْزَمُ شَرِيكَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ حِصَّتُهُ نِصَابًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُسَاقَاةِ .

٩١٣ - مسألة : ( وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ .

وَكَذَلِكَ الْمُسْتَعِيرُ لَا يَلْزَمُهُ خَرَجٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَحُكِيَ عَنْهُ ، يَلْزَمُهُ . وَقِيلَ : يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرُ دُونَ الْمُسْتَأْجِرِ . الرَّابِعَةُ ، قَوْلُهُ : وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ . وَكَذَا كُلُّ أَرْضٍ خَرَجِيَّةٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَالْخَرَجُ فِي رَقَبَتِهَا ، وَالْعُشْرُ فِي غَلَّتِهَا . الْخَامِسَةُ ، لَا زَكَاةَ فِي قَدْرِ الْخَرَجِ ، إِذَا لَمْ

(١) فِي م : « مَالِكُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : النَّسَخِ . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٢٠٢/٤ .

[ ١٦٢/٢ ] فَتَحَتْ عَنَوَةٌ ( الْأَرْضُ أَرْضَانِ ؛ صُلَحَ ، وَعَنَوَةٌ . فَأَمَّا الصُّلَحُ فهو كلُّ أرضٍ صُولَحَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا لِتَكُونَ مِلْكًا لَهُمْ ، وَيُؤَدُّونَ عَلَيْهَا خَرَاجًا ، فهذه الأرضُ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا ، وهذا الخَرَجُ كالْجَزْيَةِ ، متى أَسْلَمُوا سَقَطَ عنهم ، وَلَهُمْ يَتَعَمَّهَا وَهَبْتُهَا وَرَهْنُهَا ، وكذلك كلُّ أرضٍ أَسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ وَشَبِهَا ، ليس عليها خَرَجٌ وَلَا شَيْءٌ ، إِلَّا الزَّكَاةُ ، فهي واجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ . وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْعُشْرِ فِي الْخَارِجِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ عَلَى كُلِّ أَرْضٍ أَسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا قَبْلَ فَهْرِ هَم ، عَلَيْهَا الزَّكَاةُ فِيمَا زَرَعُوا فِيهَا . وَأَمَّا الْعَنَوَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا فَتَحَتْ عَنَوَةٌ ، وَوُقِفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَضُرِبَ عَلَيْهِ خَرَجٌ مَعْلُومٌ ، فَإِنَّهُ يُؤَدَّى الْخَرَجُ عَنْ رَقَبَةِ الْأَرْضِ ، وَعَلَيْهِ الْعُشْرُ عَنْ غَلَّتِهَا إِذَا كَانَتْ لِمُسْلِمٍ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ . وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ <sup>(١)</sup> ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا عُشْرُ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ فِي أَرْضٍ »

يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ يَقَابِلُهُ . قَالَ الْمُعْجَدُ فِي « شَرْحِهِ » : عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لِأَنَّهُ كَذَنَ آدَمِيُّ . وَكَذَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ ، وَأَنَّهُ اخْتِيارُ الْجَرَفِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤَنَةِ الْأَرْضِ ، فَهُوَ كَنَفَقَةِ زَرْعِهِ . وَسَبَقَ

(١) سقط من : الأصل .

مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup> . ولأنَّهما حَقَّانِ سَبَّاهُمَا مُتَنَافِيَانِ ، فلم يَجْتَمِعَا ، كزكاةِ السُّومِ والتَّجَارَةِ ، وكالعُشْرِ وزكاةِ القِيَمَةِ . ويَبَانُ تَنَافِيُهُمَا أَنَّ الخَرَاجَ وَجِبَ عُقُوبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ لِلأَرْضِ ، والزَّكَاةُ وَجِبَتْ طَهُورًا وَشُكْرًا . ولَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ »<sup>(٣)</sup> . وَغَيْرُهُ مِنْ عُمُومَاتِ الْأَخْبَارِ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ . ثم قال : تَنَزُّكُ الْقُرْآنَ لِقَوْلِ أَيْ حَنِيفَةً ! ولأنَّهما حَقَّانِ يَجِبَانِ لِمُسْتَحَقِّينَ يَجُوزُ وَجُوبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْمُسْلِمِ فَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا ، كَالْكَفَّارَةِ وَالْقِيَمَةِ فِي الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ الْمَمْلُوكِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ عُبْسَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ أَيْ حَنِيفَةً ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْخَرَاجِ الَّذِي هُوَ جِزْيَةٌ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ سَبَبَهُمَا<sup>(٤)</sup> مُتَنَافِيَانِ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْخَرَاجَ أَجْرَةُ الْأَرْضِ ، وَالْعُشْرُ زَكَاةُ الزُّرْعِ ، وَلَا يَتَنَافِيَانِ ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا . وَقَوْلُهُمْ : الْخَرَاجُ عُقُوبَةٌ . قُلْنَا : لَوْ كَانَ عُقُوبَةً لَمَا وَجِبَ عَلَى مُسْلِمٍ ، كَالْجِزْيَةِ . وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِكَافِرٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا سِوَى الْخَرَاجِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي أَرْضِ أَهْلِ الذِّمَّةِ صَدَقَةٌ ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ

فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ الرُّوَايَاتُ . السَّادِسَةُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى غَلَّةِ الْأَرْضِ ، وَفِيهَا مَالَا

(١) أخرجه ابن عدى في الكامل ٢٧١٠/٧ . وابن الجوزي ، في : الموضوعات ١٥١/٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٣٧٢ .

(٤) في م : ١ سببها .

تعالى : ﴿ تَطَهَّرْهُمْ وَتُنَزِّهِهُمْ بِهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . فَأَيُّ طَهْرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ ؟ .

**فصل :** فإن كان في غَلَّةِ الْأَرْضِ ما لا عَشْرَ فيه ، كالثَّمَرِ التي لا زَكَاةَ فيها ، والخَضِرَاوَاتِ ، وفيها زَرْعٌ فيه الزَكَاةُ ، جُعِلَ ما لا زَكَاةَ فيه في مُقَابَلَةِ الخَرَجِ ، وزُكِّيَ ما فيه الزَكَاةُ ، إذا كان ما لا زَكَاةَ فيه وافيًا بالخَرَجِ . وإن لم يكن لها غَلَّةٌ إِلَّا ما تَجِبُ فيه الزَكَاةُ ، أَدَّى الخَرَجَ مِنْ غَلَّتِهَا ، وزُكِّيَ ما بَقِيَ ، في أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ . اخْتَارَهَا الخِرَقِيُّ . وهذا قولُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ . قال أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٢)</sup> ، عن إبراهيم بن أبي عُبَلَةَ : كَتَبَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ إلى عامِلِهِ على فِلَسْطِينَ ، في مَنْ كَانَتْ في يَدِهِ أَرْضٌ بِجَزِيرَتِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنْ يَقْبِضَ مِنْهَا جَزِيرَتَهَا ، ثُمَّ يُؤْخَذَ مِنْهَا زَكَاةٌ ما بَقِيَ بَعْدَ الْجَزِيرَةِ . وذلك لِأَنَّ الخَرَجَ مِنْ مُؤْنَةِ الْأَرْضِ ، فَيَمْنَعُ وَجُوبَ الزَكَاةِ في قَدْرِهِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : يَحْسِبُ ما أَنْفَقَ على زَرْعِهِ دُونَ ما أَنْفَقَ على أَهْلِهِ . وفيه رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، أَنَّ الدِّينَ كُلَّهُ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَكَاةِ في الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . فعلى هذه الرِّوَايَةِ يَحْسِبُ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ العُشْرَ مِمَّا بَقِيَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا . يُرْوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ فَمَنْعَ وَجُوبِ العُشْرِ ، كَالْخَرَجِ ، وما أَنْفَقَهُ على زَرْعِهِ . وفيه رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ

زَكَاةَ فِيهِ ، كَالْخَضِرِ ، جَعَلَ الخَرَجَ في مُقَابَلَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحْطَ [ ١٢٢/١ ] لِلْفُقَرَاءِ . السَّابِقَةُ ، لَا يَنْقُصُ النَّصَابُ بِمُؤْنَةِ الْحَصَادِ وَالْدِّيَاسِ <sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهَا مِنْهُ ؛ لِسَبْقِ

(١) سورة التوبة ١٠٣ .

(٢) في : الْأَمْوَالِ ٨٨ .

(٣) الدِّيَاسِ : الدَّرَاسِ .

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ ، وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِمْ .  
وَعَنَهُ ، عَلَيْهِمْ عَشْرَانِ ، يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ .

الشرح الكبير

وُجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ مُطْلَقًا ، سِوَاءِ اسْتِدَانِهِ لَتَفَقُّعِ زَرْعِهِ ،  
أَوْ لَتَفَقُّعِ أَهْلِهِ ، فَيَحْتَمِلُ [ ١٦٢/٢ ط ] عَلَى هَذِهِ أَنْ يُزَكَّى الْجَمِيعُ . وَقَدْ  
ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ .

٩١٤ - مَسْأَلَةٌ : ( وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ ،  
وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِمْ . وَعَنَهُ ، عَلَيْهِمْ عَشْرَانِ ، يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ )  
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ <sup>(١)</sup> لِلْمُسْلِمِ بَيْعُ أَرْضِهِ مِنَ الذِّمِّيِّ وَإِجَارَتُهَا مِنْهُ ؛

الإنصاف

الْوُجُوبِ ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَيَحْتَمِلُ ضِدُّهُ ، كَالْحَرَجِ . وَيَأْتِي فِي  
مُؤَنَةِ الْمُعْدِنِ مَا يُشَابِهُ ذَلِكَ . الثَّامِنَةُ ، تَلَزُّمُ الزَّكَاةِ فِي الْمَزَارَعَةِ مَنْ حَكِمَ بِأَنَّ الزَّرْعَ  
لَهُ ، وَإِنْ صَحَّحْتُ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَ أَحَدَهُمَا نِصَابُهَا ، زَكَاةً ، وَلَا فِرَاقًا خُلُطَةً فِي غَيْرِ  
السَّائِمَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . الثَّاسِعَةُ ، مَنْ حَصَدَ غَاصِبُ الْأَرْضِ زَرْعَهُ اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ ،  
عَلَى مَا يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْعَصَبِ ، وَزَكَاةً ، وَإِنْ تَمَلَّكَ رَبُّ الْأَرْضِ قَبْلَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ ،  
زَكَاةً . وَكَذَا قِيلَ بَعْدَ اسْتِدَادِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ ، فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ إِذَنْ .  
وَقِيلَ : يُزَكِّيهِ الْغَاصِبُ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ وَقَتَ الْوُجُوبِ . وَيَأْتِي قَوْلُ ، أَنَّ الزَّرْعَ  
لِلْغَاصِبِ فَيُزَكِّيهِ . الْعَاشِرَةُ ، لَا زَكَاةَ فِي الْمُعْشَرَاتِ بَعْدَ ادِّاءِ الْعُشْرِ ، وَلَوْ بَقِيَتْ  
أَحْوَالًا ، مَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ .

قَوْلُهُ : وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ  
وَالرُّوَابِئِينَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ،

(١) فِي م : لَمْ يَكْرَهُ .

لإفضائه إلى إسقاطِ عُشْرِ الخَراجِ منها . قال محمدُ بنُ موسى : سألتُ أبا عبد الله عن المسلمِ يُؤاجرُ أرضَ الخَراجِ مِنَ الذَّمِّيِّ ؟ قال : لا يُؤاجرُ مِنَ الذَّمِّيِّ ، إِنما عليه الجِزْيَةُ ، وهذا صَرَرٌ . وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ : لأنَّهم لا يُؤدُّون الزكاةَ . فإن آجرَها مِنَ الذَّمِّيِّ ، أو باع أرضَه التي لا خَراجَ عليها لذرَميٍّ ، صَحَّ البَيْعُ والإجارةُ . وهو مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، والشافعيُّ ، وأبي عُبَيْدٍ . وليس عليهم فيها عُشْرٌ ولا خَراجٌ . قال حَرْبٌ : سألتُ أحمدَ عن الذَّمِّيِّ يَشْتَرِي أرضَ العُشْرِ ؟ قال : لا أَعْلَمُ عليه<sup>(١)</sup> شيئاً ، وأهلُ المَدِينَةِ يَقُولُونَ في هذا قَوْلًا حَسَنًا ، يَقُولُونَ : لا يَتْرُكُ الذَّمِّيُّ يَشْتَرِي أرضَ العُشْرِ . وأهلُ البَصْرَةِ يَقُولُونَ قَوْلًا عَجَبًا ، يَقُولُونَ : يُضَاعَفُ عليهم .

و «الحاويين» ، و «الشرح» ، و «إذراك الغاية» ، و «الخلاصة» ، و «المعنى» ، و «الكافي» . ونصره المَجْدُ في «شرح» . وعنه ، لا يجوزُ لهم شراؤها . اختارها أبو بَكْرٍ الخَلَّالُ ، وصاحبه أبو بَكْرٍ عبد العزيز . وقدمه ابنُ تَمِيمٍ ، و «المُسْتَوْعِب» ، و «الفائق» . وأطلقهما في «الفروع» ، و «الهداية» ، و «المذهب» . فعلى الرِّوَايَةِ الأولى ، اقتصَرَ بعضُ الأصحابِ على الجَوَازِ ، كالمُصَنِّفِ هنا . وبعضُهم قال : يجوزُ ، ويُكرَهُ . منهم المُصَنِّفُ في «الكافي» . وقال في «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الحاويين» : يجوزُ . وعنه ، يُكرَهُ . وعنه ، يَحْرُمُ . وعلى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لو خَالَفَ واشتَرَى صَحَّ . قال في «الفروع» : جَزَمَ به الأصحابُ ، وهو كما قال . وكلامُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ في «اقتضاء الصُّرَاطِ المُسْتَقِيمِ» ، يُعْطَى أن على المنعِ ، لا يصحُّ شراؤه . قاله في «الفروع» .

(١) سقط من : النسخ . والثبت كما في المعنى ٢٠٢/٤ .



الشرح الكبير

وقد رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُمْ يُمْتَنَعُونَ مِنْ شِرَائِهَا . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَاحِبِهِ . فَإِنْ اشْتَرَوْهَا ضَوْعَفَ عَلَيْهِمُ الْعَشْرُ ، فَأُخِذَ مِنْهُمْ الْخُمْسُ ، كَمَا لَوْ اتَّجَرُوا بِأَمْوَالِهِمْ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِمْ ، يُؤْخَذُ مِنْهُمْ نِصْفُ الْعَشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأَبَى يُوسُفَ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : الْعَشْرُ بِحَالِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَصِيرُ أَرْضُ خَرَجٍ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ أَرْضُ لَا خَرَجَ عَلَيْهَا ، فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا<sup>(٢)</sup> الْخَرَجُ بَيْعِهَا ، كَمَا لَوْ بَاعَهَا مُسْلِمًا ،

الإنصاف

تَبْيِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، فِي غَيْرِ نَصَارَى يَنْبَى ثَغْلِبَ ، فَأَمَّا نَصَارَى يَنْبَى ثَغْلِبَ ، فَلَا يُمْتَنَعُونَ مِنْ شِرَاءِ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ وَالْخَرَاجِيَّةِ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَتَقْلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِمْ عَشْرَانُ كَالْمَاشِيَةِ .

**فائدة :** يَجُوزُ لِأَهْلِ الدِّمَةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَالْحَقُّهَا ابْنُ الْبَنَّا بِالْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ . قَوْلُهُ : وَلَا عَشْرَ عَلَيْهِمْ . هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ ، مِنْ أَنَّهُمْ يَجُوزُ لَهُمْ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ عَلَى هَذَا التَّفْرِيعِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » ، أَنَّ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَجُوبُ نِصْفِ الْعَشْرِ عَلَى الدِّمِيِّ غَيْرِ التَّغْلِيْبِيِّ ، سَوَاءً اتَّجَرَ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَتَّجَرَ بِهِ ، مِنْ مَالِهِ وَتَمَرَّتْهُ وَمَاشِيَتِهِ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَعَنْهُ ، عَلَيْهِمْ عَشْرَانُ ، يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :

(١) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَصَنِ الْعَنْبَرِيُّ الْقَاضِي ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْبَصْرَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيرَازِيِّ ٩١ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٧/٧ - ٩ .  
(٢) فِي م : « فِيهِ » .

وَلَأَنَّهَا مَالٌ مُسْلِمٌ يَجِبُ الْحَقُّ فِيهَا لِلْفُقَرَاءِ ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ لِلذَّمِّيِّ ، كَالسَّائِمَةِ . وَإِذَا مَلَكَهَا الذَّمِّيُّ فَلَا عُشْرَ عَلَيْهِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ ، فَلَا يَجِبُ <sup>(١)</sup> عَلَى الذَّمِّيِّ ، كَزَكَاةِ السَّائِمَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِزَكَاةِ السَّائِمَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ تَضْعِيفِ الْعُشْرِ تَحَكُّمًا لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا قِيَاسَ .

ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي « اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ » ، عَلَى هَذَا ، هَلْ عَلَيْهِمْ عُشْرَانِ ، أَمْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَهَذَا غَرِيبٌ . وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ لَفْظِ « الْمُقْنَعِ » . انْتَهَى . يَعْنِي ، أَنَّ نَقْلَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الشِّرَاءِ غَرِيبٌ . فَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ مَنْعِهِمْ مِنَ الشِّرَاءِ ، لَوْ خَالَفُوا وَاشْتَرَوْا ، لَصَحَّ الشِّرَاءُ بِإِذْنِ عِنْدِ الْأَصْحَابِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَعَلَيْهِمْ عُشْرَانِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الشَّرْحِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : وَإِنْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ عُسْرِيَّةً ، فَعَلَيْهِ فِيهَا عُشْرَانِ . وَعَنْهُ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِمْ عُشْرٌ وَاحِدٌ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، كَمَا كَانَ قَبْلَ شِرَائِهِمْ . قَدَّمَهَا فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا وَجْهَ لَهُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : يُمْنَعُ الذَّمِّيُّ مِنْ شِرَاءِ أَرْضٍ عُسْرِيَّةٍ . وَعَنْهُ ، لَا . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ ، وَيُصِحُّ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَارِجِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ . وَعَنْهُ ، يَلْزُمُهُ عُشْرَانِ . اخْتَارَهُ شَيْخُنَا . وَعَنْهُ ، عُشْرٌ وَاحِدٌ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » .

فَوَائِدُ : مِنْهَا ، حَيْثُ قُلْنَا : عَلَيْهِمْ عُشْرَانِ . فَإِنْ أَحَدُهُمَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً ، لَا يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ . وَمِنْهَا ، حُكْمُ

(١) لِي م : وَ نَجِب .

**فَصْلٌ : وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ ، سَوَاءٌ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ .** المقنع

**( فصل : وفي العَسَلِ العُشْرُ ، سَوَاءٌ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ .** الشرح الكبير

ما مَلَكَه الذَّمُّ بِالْإِخْيَاءِ ، حُكْمُ شِرَاءِ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَيَأْتِي حُكْمُ  
إِخْيَاءِ الذَّمِّ ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، فِي بَابِ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ . وَمِنْهَا ، حَيْثُ أُخِذَ مِنْهُمْ  
عُشْرٌ أَوْ عَشْرَان ، فَإِنْ حُكِمَ مَصْرِفُهُ حُكْمُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَقَلَب ، عَلَى  
مَا يَأْتِي . وَمِنْهَا ، الْأَرْضُ الْحَرَجِيَّةُ ؛ هِيَ مَا فُتِحَ عَنْوَةٌ وَلَمْ يُقَسِّمْ ، وَمَا جَلَا عَنْهَا  
أَهْلُهَا خَوْفًا ، وَمَا [ ٢١٢/١ ظ ] صُولِحُوا عَلَيْهِ ، عَلَى أَنَّهَا لَنَا ، وَتُرْفَاهَا مَعَهُمْ بِالْخَرَاجِ .  
وَالْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ ، عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ ؛ هِيَ مَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا . نَقَلَهُ  
حَرْبٌ ؛ كَالْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا ، وَمَا أَحْيَاهُ الْمُسْلِمُونَ وَاسْتَخْطَوْهُ . نَقَلَهُ أَبُو الصَّقَرِ ؛  
كَالْبَصْرَةِ ، وَمَا صُولِحَ أَهْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَهُمْ بِخَرَاجٍ يُضْرَبُ عَلَيْهِمْ . نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ؛  
كَأَرْضِ الْيَمَنِ ، وَمَا فُتِحَ عَنْوَةٌ وَقُسِّمَ ؛ كَنَيْصَفِ خَيْبَرِ ، وَكَذَا مَا أَقْطَعَهُ الْخُلَفَاءُ  
الرَّاشِدُونَ مِنَ السَّوَادِ إِقْطَاعَ تَمْلِيكٍ ، عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةُ هَذَا الْقِسْمِ  
مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَالْمُرَادُ أَنَّ الْعُشْرِيَّةَ لَا  
يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَيْهَا خَرَاجٌ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَأَنَّ الْعُشْرَ وَالْخَرَاجَ  
يَجْتَمِعَانِ فِي الْأَرْضِ الْحَرَجِيَّةِ ، فَلِهَذَا لَا تَنَافَى بَيْنَ قَوْلِهِ فِي « الْمَغْنِيِّ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » :  
الْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا خَرَاجَ عَلَيْهَا . وَقَوْلُ غَيْرِهِ : مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ خَرَاجِيَّةٌ  
أَوْ غَيْرُ خَرَاجِيَّةٍ . وَجَعَلَهُمَا أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ مَنْجَبٍ فِي « شَرْحِهِ » قَوْلَيْنِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ  
غَيْرِ الشَّيْخِ أَظْهَرُ .

قوله : وفي العَسَلِ العُشْرُ ، سَوَاءٌ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ . هذا المذهب ،  
روايةً واحدةً ، وعليه الأصحابُ . وهو من مُفْرَدَاتِ المذهبِ . وَذَكَرَ فِي « الْفُرُوعِ »  
أَدِلَّةَ الْمَسْأَلَةِ . وَقَالَ : مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا وَغَيْرَهُ ، ظَهَرَ لَهُ ضَعْفُ الْمَسْأَلَةِ ، وَأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ

وَنَصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ ، كُلُّ فَرَقٍ سِتُّونَ رَطْلًا .

المفتح

الشرح الكبير  
ونصابه عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ ، كُلُّ فَرَقٍ سِتُّونَ رَطْلًا ( قال الأثرم : سئل أبو عبد الله : أنت تذهب إلى أن في العَسَلِ زكاة ؟ قال : نعم ، أذهب إلى أن في العَسَلِ زكاة ، العَشْرُ ، قد أخذَ عُمَرُ منهم الزكاة . قلت : ذلك على أنهم تَطَوُّعُوا به ؟ قال : لا بل أخذَه<sup>(١)</sup> منهم . ويروى ذلك عن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز ، ومَكْحُولٍ ، والزُّهْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وإسحاق . وقال

الإنصاف  
لأحمد رواية أخرى ؛ أنه لا زكاة فيه ، بناءً على قول الصحابي . قال : وسبق قول القاضي ، في الثَمَرِ يأخذه من المباح : يُزَكِّيهِ في قياس قول أحمد في العَسَلِ . فقد سوى بينهما عند أحمد ، فدل أن على القول الآخر ، لا زكاة في العَسَلِ من المباح عند أحمد ، وقد اعترف المجتهد أنه القياس ، لولا الأثر ، فيقال : قد تبين الكلام في الأثر . ثم إذا تساوى في المعنى ، تساوى في الحكم وترك القياس ، كما تعدى في العرايا إلى بقية الثمار وغير ذلك ، على الخلاف فيه . انتهى . ففى كلام صاحب « الفروع » إيماء إلى عدم الوجوب ، وما هو ببعيد .

قوله : ونصابه عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ووجه في « الفروع » تحريجا ؛ أن نصابه خُمُسَةُ أَفْرَاقٍ كَالزَّيْتِ . قال : لأنه أعلى ما يُقَدَّرُ به فيه ، فاعتبر خُمُسُهُ أمثاله كالوسق .

قوله : كُلُّ فَرَقٍ سِتُّونَ رَطْلًا . هذا قول ابن حامد ، والقاضي في « المجرد » . وجزم به في « التسهيل » ، و « المبهيح » . وقدمه في « التلخيص » . والصحيح من المذهب ، أن الفَرَقَ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا عِراقِيَّةً . نص عليه ، وجزم به في « الوجيز » .

(١) في م : « أخذ » .

مالك، والشافعي، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وابن المنذر :  
 لا زكاة فيه ؛ لأنه مائع خارج من حيوان ، أشبه اللبن . قال ابن المنذر :  
 ليس في وجوب الصدقة في العسل حديث يثبت ولا إجماع ، فلا زكاة  
 فيه . وقال أبو حنيفة : إن كان في أرض العشر فيه الزكاة ، وإلا فلا زكاة  
 فيه . ووجه الأول ما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن  
 رسول الله ﷺ كان يؤخذ<sup>(١)</sup> في زمانه من قرب العسل ، من كل عشر  
 قرب قرصة من أوسطها . رواه أبو عبيد ، والأثرم ، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> . وعن  
 سليمان بن موسى ، أن أبا سيارَةَ الْمُتَعِيِّ<sup>(٣)</sup> ، قال : قلت يا رسول الله :  
 إن لي نحلاً . قال : « أَدْ الْعُشْرَ » . قال : فأحم إذا جبلها . فحماء له .  
 رواه أبو عبيد ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> . وروى الأثرم ، عن ابن أبي ذباب<sup>(٥)</sup> ،  
 عن أبيه ، عن جده ، أن عمر ، رضى الله عنه ، أمره في العسل بالعشر .

وهو ظاهر كلام القاضى فى « الأحكام السلطانية » . واختاره المجد وغيره ، الإنصاف

(١) فى م : « يأخذ » .

(٢) أخرجه أبو عبيد ، فى : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، فى : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن  
 ابن ماجه ٥٨٤ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٧١ / ١ .

(٣) نسبة إلى متع ، بطن من فهم ، فيما يظن السمعاني ؛ وهو أبو سيارَةَ عامر بن هلال . الباب ٩٤ / ٣ .  
 وضبط ابن حجر « متع » بضم الميم وفتح المثناة الفوقية ، وذكر الاختلاف فى اسمه . الإصابة ١٩٦ / ٧ .

(٤) أخرجه أبو عبيد ، فى : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، فى : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن  
 ابن ماجه ٥٨٤ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٦ / ٤ .

(٥) فى النسخ : « ذبابه » . والتصويب من ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبى ذباب ،  
 فى تهذيب التهذيب ٢٩٢ / ٥ .

أَمَّا اللَّيْنُ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي أَصْلِهِ ، وَهُوَ السَّائِمَةُ ، بِخِلَافِ الْعَسَلِ .  
 وَقَوْلُ أُمِّي حَنِيفَةٌ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْعُسْرَ وَالْخَرَاجَ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .  
 وَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ :  
 خَمْسَةُ أَوْسَاقٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا [ ١٦٣/٢ ] دُونَ خَمْسَةِ  
 أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، بِنَاءً عَلَى  
 أَصْلِهِ فِي الْجُبُوبِ وَالثَّمَارِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
 أَنَّ نَاسًا سَأَلُوهُ ، فَقَالُوا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لَنَا وَادِيًا بِالْيَمَنِ ، فِيهِ  
 خَلَايَا مِنْ نَحْلِ ، وَإِنَّا نَجِدُ نَاسًا يَسْرِقُونَهَا . فَقَالَ عُمَرُ : إِنْ أَدَيْتُمْ  
 صَدَقَتَهَا ، مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ أَفْرَاقٍ فَرَقًا ، حَمَيْنَاهَا لَكُمْ . رَوَاهُ  
 الْجَوْزْجَانِيُّ<sup>(٢)</sup> .. وَهَذَا تَقْدِيرٌ مِنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ  
 إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْمَذْهَبُ فِي قَدْرِ الْفَرَقِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ

وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ  
 تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَقِيلَ : سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ رَطْلًا .  
 قَالَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقِيلَ : مِائَةٌ وَعِشْرُونَ .  
 وَنَفَاهُ الْمَجْدُ . وَحَكَى ابْنُ تَمِيمٍ قَوْلًا ، أَنَّهُ مِائَةٌ رَطْلٍ . قَالَ : وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ .  
 وَقِيلَ : نِصَابُهُ أَلْفُ رَطْلٍ عِراقِيَّةٍ . وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي « الْمُعْنَى » . وَقَدَّمَهُ فِي  
 « الْكَافِي » . نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةً .  
 فَائِدَةٌ : الْفَرَقُ بَفَتْحِ الرَّاءِ . وَقِيلَ : بَفَتْحِهَا وَسُكُونِهَا ، مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

(٢) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة العسل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٣ .

الشرح الكبير

ما يَدُلُّ على أَنَّهُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا بِالْعِرَاقِيِّ<sup>(١)</sup> . فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي رِوَايَةٍ  
أَبَى دَاوُدَ : قَالَ الزُّهْرِيُّ : فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقٌ ، وَالْفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا ،  
فَيَكُونُ نِصَابُهُ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطْلًا بِالْعِرَاقِيِّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : الْفَرَقُ سِتُّونَ  
رَطْلًا ، فَيَكُونُ النَّصَابُ سِتِّمِائَةَ رَطْلٍ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي  
« الْمَجَرَّدِ » ، فَإِنَّهُ يُرَوَّى عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup> ، قَالَ : الْفَرَقُ ،  
بِإِسْكَانِ الرَّاءِ ؛ مِكْيَالٌ ضَخْمٌ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وَحُكِيَ عَنِ  
الْقَاضِي ، أَنَّ الْفَرَقَ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ رَطْلًا . وَقِيلَ : هُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ رَطْلًا .  
قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٣)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نِصَابُهُ أَلْفَ رَطْلٍ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَو بْنِ  
شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُؤْخَذُ<sup>(٤)</sup> مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةٌ  
مِنْ أَوْسَطِهَا . وَالْقَرَبَةُ مِائَةُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، بِدَلِيلِ قَرَبِ الْقَلْتَيْنِ . وَوَجْهُ  
الْأَوَّلِ قَوْلُ عُمَرَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا . وَالْفَرَقُ بِتَحْرِيكِ الرَّاءِ ؛  
سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup> : لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ أَعْلَمُهُ ، فِي أَنَّ

ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَتَغَلَّبَ وَالْجَوْهَرِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ كَعْبٍ ، وَهُوَ  
مُرَاؤُ الْفُقَهَاءِ . وَأَمَّا الْفَرَقُ ، بِالسُّكُونِ ، فَمِكْيَالٌ ضَخْمٌ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ .  
قَالَ الْخَلِيلُ . قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ : يَسَعُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ رَطْلًا . قَالَ الْمَجْدُ : وَلَا

(١) سقط من : م .

(٢) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، الإمام ، صاحب العربية ، ومنشئ علم  
العروض ، أحد الأعلام الكبار ، وصاحب كتاب « العين » . توفي سنة بضع وستين ومائة . سر أعلام النبلاء

٤٢٩/٧ - ٤٣١ .

(٣) في : المغنى ٤/ ١٨٤ .

(٤) في م : « يأخذ » .

(٥) في : الأموال ٥٢٠ .

الْفَرْقُ ثَلَاثَةٌ أَصْعٌ . وقال النبي ﷺ لَكَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ : « أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرْقًا مِنْ طَعَامٍ »<sup>(١)</sup> . فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ أَصْعٌ . وقالت عائشة : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ ، هُوَ الْفَرْقُ<sup>(٢)</sup> . هَذَا الْمَشْهُورُ ، فَيَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ . وَالْفَرْقُ الَّذِي هُوَ مِكْيَالٌ صَخْمٌ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ ؛ لَوْ جُوهٍ ؛ أَحَدُهَا أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ مِنْ كَلَامِهِمْ . قَالَ ثَعْلَبٌ : قُلُ فَرْقٌ وَلَا تَقُلْ فَرْقٌ . الثَّانِي أَنَّ عُمَرَ قَالَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقًا . وَالْأَفْرَاقُ جَمْعُ فَرْقٍ ، بَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَجَمْعُ الْفَرْقِ ، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ ، فُرُوقٌ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ

الإنصاف قَائِلٌ بِهِ هُنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَحَكَى بَعْضُهُمْ قَوْلًا . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ .

**فائدة :** لَا زَكَاةَ فِيمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الشَّجَرِ ؛ كَالْمَنْ ، وَالتَّرْنَجِينِ<sup>(٣)</sup> ، وَالشَّيْرِ خَشَلِكِ<sup>(٤)</sup> ، وَنَحْوِهَا . وَمِنَ اللَّادِنِ ، وَهُوَ طَلٌّ وَنَدَى يَنْزِلُ عَلَى ثَبْتٍ تَأْكُلُهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى ﴾ ، وَبَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ صَدَقَةٌ ... ﴾ ، وَبَابِ التَّسْلُكِ شَاةً ، مِنْ كِتَابِ الْخَصْرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ الْحَدِيثِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ الْمَرِيضِ إِنِّي وَجَعٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَرَضَى ، وَفِي أَوَّلِ كِتَابِ كَفَارَاتِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢/٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦٤/٥ ، ١٥٥/٧ ، ١٧٩/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذًى ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٥٩/٢ - ٨٦٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْقَدِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٠/٢ ، ٤٣١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَرَمِ بِحَلْقِ رَأْسِهِ فِي إِحْرَامِهِ ، مَا عَلَيْهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٧/٤ ، ٩٧/١١ ، ٩٨ . وَالتَّسَنُّافُ ، فِي : بَابِ فِي الْحَرَمِ يُؤْذِيهِ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمُجْتَمَعُ ١٥٣/٥ ، ١٥٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤١/٢ - ٢٤٤ .

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ١٤٨/٢ .

(٣) التَّرْنَجِينُ : يَسْقُطُ بِخَرَّاسَانٍ يَشْبَهُ الْمِنْ .

(٤) الشَّيْرِ خَشَلِكُ : مَعْزَبٌ عَنْ شَيْرٍ كَشَشَ ، بِمَعْنَى الْمِنْ .



الشرح الكبير

سَاكِنَ الْعَيْنِ غَيْرَ مُعْتَلٍّ ، فَجَمَعُهُ فِي الْقِلَّةِ أَفْعَلٌ ، وَفِي الْكَثَرَةِ فِعَالٌ أَوْ فُعُولٌ . وَالثَّالِثُ ، أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي هُوَ صَخَمٌ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ عُمَرَ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كَلَامُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى مَكَايِلِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّهُ بَهَا وَمِنْ أَهْلِهَا ، وَيُوكِّدُ ذَلِكَ تَفْسِيرُ الزُّهْرِيِّ لَهُ فِي نِصَابِ الْعَسَلِ بِمَا قُلْنَا ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإيضاح

الْمَعْرَى ، فَتَعْلُقُ<sup>(١)</sup> تِلْكَ الرُّطُوبَةُ بِهَا فَيُؤْخَذُ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفَائِقُ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالشَّارِحُ فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ الْوُجُوبِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ . وَقِيلَ : تَجِبُ فِيهِ كَالْعَسَلِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَاقْتَصَرَ فِي [ ٢١٣/١ ] « الْمُسْتَوْعِبِ » عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَشْهُرُهُمَا الْوُجُوبُ . وَقِيلَ : عَدَمُهُ . انْتَهَى . وَظَاهِرُ « الْفُرُوعِ » الْإِطْلَاقُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . فَعَلَى الْوُجُوبِ ، نِصَابُهُ كِنِصَابِ الْعَسَلِ . صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ كَالْعَسَلِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « فَتَعْلُقُ » .

**فصل في المَعْدِنِ :** وَمَنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نِصَابًا مِنْ الْأَثْمَانِ ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَالصُّفْرِ ، وَالزُّبَيْقِ ، وَالْقَارِ ، وَالنَّفْطِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزَّرْنِیْخِ ، وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْحَالِ ، رُبْعُ الْعُشْرِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ مِنْ عَيْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا ، سِوَاءِ اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ لَمْ يَتْرُكِ الْعَمَلَ بَيْنَهَا تَرْكُ إِهْمَالٍ .

( فصل في المَعْدِنِ ) : ٩١٥ - مسألة: (وَمَنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نِصَابًا مِنْ الْأَثْمَانِ ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَالصُّفْرِ ، وَالزُّبَيْقِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزَّرْنِیْخِ ، وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْحَالِ ، رُبْعُ الْعُشْرِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ مِنْ عَيْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا ، سِوَاءِ اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ لَمْ يَتْرُكِ الْعَمَلَ بَيْنَهَا تَرْكُ إِهْمَالٍ ) الكلام في هذه المسألة في فصول أربعة ؛

قوله : وَمَنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نِصَابًا مِنَ الْأَثْمَانِ ، ففيه الزَّكَاةُ . الصحيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَعْدِنِ ، اسْتِخْرَاجُ نِصَابٍ . وَعَنْهُ ، لَا يُشْتَرَطُ . فَيَجِبُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَخَصَّ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي « الْفُرُوعِ » بِالْأَثْمَانِ ؛ فَقَالَ : قَالَ الْأَصْحَابُ : مَنْ أَخْرَجَ نِصَابَ نَقْدٍ . وَعَنْهُ ، أَوْ دُونَهُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِمَا ، عُمُومُ الرِّوَايَةِ فِي الْأَثْمَانِ وَغَيْرِهَا ، فَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَعَنْهُ ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلِ الْمَعْدِنِ وَكَثِيرِهِ <sup>(١)</sup> . ذَكَرَهَا ابْنُ شَهَابٍ فِي « عُيُونِهِ » . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَعَنْهُ ، لَا يُشْتَرَطُ لِلْمَعْدِنِ

(١) في ط : « وكثيرها » .

أخذها ، في صِفَةِ الْمَعْدِنِ الذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ ، وَهُوَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا خُلِقَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ ، كَالَّذِي ذُكِرَ هُنَا وَنَحْوَهُ مِنَ الْبِلَورِ ، وَالْعَقِيقِ ، وَالْحَدِيدِ ، وَالسَّبْجِ<sup>(١)</sup> ، وَالزَّاجِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْمُعْرَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْكِبْرِيْتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ : لَا تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُقَوِّمٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، أَشْبَهَ الطِّينَ الْأَحْمَرَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ : تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِكُلِّ مَا يَنْطَبِعُ ، كَالرُّصَاصِ وَالْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ ، ذَوْنِ [ ١٦٣/٢ ط ] غَيْرِهِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَعْدِنٌ ،

نَصَابٌ . ذَكَرَهَا ابْنُ شِهَابٍ .

تَبْيِيهِ : قَوْلُهُ : وَمِنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نَصَابًا ، فِيهِ الزَّكَاةُ . مُرَادُهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُكَاثِبًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ الذَّمِيُّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُمْنَعُ مِنْ مَعْدِنٍ بَدَارِنَا . وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ

(١) السَّبْجُ : خَرَزُ أَسُودَ ، الْوَاحِدَةُ سَبْجَةٌ كَقَصَبٍ وَقَصْبَةٍ .

(٢) الزَّاجُ الْأَيْضُ : كِهَيْتَاتُ الْخَارَصِينِ . وَالزَّاجُ الْأَزْرَقُ : كِهَيْتَاتُ النُّحَاسِ . وَالزَّاجُ الْأَخْضَرُ : كِهَيْتَاتُ الْحَدِيدِ .

(٣) الْمُعْرَةُ : مَسْحُوقُ أَكْسِيدِ الْحَدِيدِ ، وَيُوجَدُ فِي الطَّبِيعَةِ مَخْتَلَطًا بِالطُّفَالِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَصْفَرًا أَوْ أَحْمَرَ بَنِيًّا ، وَيَسْتَعْمَلُ فِي أَعْمَالِ الطَّلَاءِ . ( الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ م غ ر ) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ١٤٦/٤ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٦٧ .

فَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِهِ ، كَالْأَثْمَانِ ، وَلَأنَّهُ مَالٌ لَوْ غَنَمَهُ حَمْسَهُ ، فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ مَعْدِنٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ ، كَالذَّهَبِ . فَأَمَّا الطِّينُ فَلَيْسَ بِمَعْدِنٍ ؛ لِأنَّهُ تُرَابٌ ، وَالْمَعْدِنُ ؛ مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهَا .

الفصلُ الثاني ، في قَدْرِ الواجبِ فيه ، وصِفَتِهِ . وَقَدَرُ الواجبِ فيه رُبْعُ العُشْرِ . وهو زكاةٌ . وهذا قولُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٍ . وقال أبو حنيفةٌ : الواجبُ فيه الخُمُسُ ، وهو فَيْءٌ . واختاره أبو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> . وقال الشافعيُّ : هو زكاةٌ . واخْتَلَفَ عنه في قَدْرِهِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . واحتجَّ مَنْ أَوْجَبَ الخُمُسَ بقوله عليه الصلاة والسلامُ : « مَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِ مَاتِيٍّ ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ غَائِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ » . رواه النَّسَائِيُّ ، والجَوْزْجَانِيُّ<sup>(٢)</sup> . وفي حَدِيثٍ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي الرِّكَازِ

الْكَبْرى » . فعليه ، يَمْلِكُهُ أَخْذُهُ قَبْلَ مَنْعِهِ<sup>(٣)</sup> . مَحْجَأًا . على الصَّحِيحِ ، وعليه الأكثرُ . وقال في « التَّلْخِصِ » : ذَلِكَ كَأَحْيَائِهِ الْمَوَاتِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَبْدٌ لِمَوْلَاهُ ، زَكَاةَ سَيِّدِهِ ، وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ ، اثْبَتَى عَلَى مِلْكِ الْعَبْدِ ، على ما تَقَدَّمَ في أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ . **فائدة** : إِذَا كَانَ الْمَعْدِنُ بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ إِلَّا بِقَوْمٍ لَهُمْ مَنَعَةٌ ، فَغَنِيمَةٌ<sup>(٤)</sup> تُخْمَسُ بَعْدَ رُبْعِ الْعُشْرِ .

(١) انظر : الأموال ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) أخرجه النَّسَائِيُّ ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجلد ٣٣/٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : كتاب النقط . سنن أبي داود ٣٩٧/١ . والإمام أحمد بلفظ آخر ، في : المسند ١٨٠/٢ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ .

(٣) في الأصل ، ١ : « يبعه » .

(٤) في ١ : « فقيمته » .

الْخُمْسُ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الرِّكَازُ ؟ قَالَ : « الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الْمَخْلُوقَانِ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ »<sup>(١)</sup> . وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الرِّكَازُ هُوَ الذَّهَبُ الَّذِي يَنْبُتُ مَعَ الْأَرْضِ »<sup>(٢)</sup> . وفي حديث عليٍّ ، عليه السلام ، أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي السُّيُوفِ الْخُمْسُ »<sup>(٣)</sup> . قال : والسُّيُوفُ عُرُوقُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي تَحْتَ الْأَرْضِ . ولَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٤)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْخَارِثِ الْمُزَنِّيَّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ<sup>(٥)</sup> مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ<sup>(٦)</sup> ، قَالَ : فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ<sup>(٧)</sup> إِلَى الْيَوْمِ . وَقَدْ أَسْنَدَهُ

قوله : أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ ، فِيهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، الْإِنْصَافُ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(٢) ذكر ابن منظور ، في اللسان ( س ي ب ) ١ / ٤٧٧ أن ذلك كان في كتاب النبي ﷺ لوائل بن حجر . ووائل بن حجر من أقبال اليمن ، وفد على النبي ﷺ ، وكتب له كتابا ، ومات في خلافة معاوية . أسد الغابة ٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، الإصابة ٦ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(٣) في : الأموال ٣٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الخراج والنفى والإمارة . سنن أبي داود ١٥٤ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في المعادن ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ . والبيهقي ، في : باب زكاة المعدن ومن قال المعدن ليس بركاز ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥٢ .

(٤) في الأصل : « القبلة » .

(٥) الفرع : موضع بين نخلة والمدينة .

(٦) في النسخ : « الركاز » . والمثبت من مصادر التخریج .

كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف<sup>(١)</sup> المزني ، عن أبيه ، عن جده<sup>(٢)</sup> .  
 ورواه الدراوردي ، عن ربيعة عن<sup>(٣)</sup> الحارث بن بلال ، عن بلال بن  
 الحارث ، أن النبي ﷺ أخذ منه زكاة المعادين القبلية . قال أبو  
 عبيد<sup>(٤)</sup> : القبلية بلاد مغروقة بالحجاز . ولأنها زكاة أثمان فكانت ربع  
 العشر ، كسائر الأثمان ، أو تتعلق بالقيمة ، أشبهت زكاة التجارة .  
 وحديثهم الأول لا يتناول محل النزاع ؛ لأن النبي ﷺ إنما ذكر ذلك  
 في جواب سؤاله عن اللقطة ، وهذا ليس بلقطة ، فلا يتناول النص ،  
 وحديث أبي هريرة يرويه عبد الله بن سعيد ، وهو ضعيف . و سائر  
 أحاديثهم لا تعرف صحتها ، ولا هي مذكورة في المسانيد .

الفصل الثالث ، في نصاب المعدن . وهو عشرون مثقالاً من الذهب ،  
 أو مائتا درهم من الفضة ، أو قيمة ذلك من غيرهما . وهذا مذهب

وأكثرهم قطع به . واختار الأجرى وجوب الزكاة في قليل ذلك وكثيره . وثقدهم  
 الرواية التي نقلها ابن شهاب .

تنبيه : شمل قوله : من الجوهر والصنفر والزئبق والقار والتفط والكحل

(١) في م : « عون » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأضين ، من كتاب الحراج والقي والإمارة . سنن أبي داود  
 ١٥٥ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٠٦ .

(٣) في الأصل : « ابن » .

(٤) في : الأموال ٣٣٨ .

الشافعي . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ  
رَكَازٌ ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي اخْتُجِّوا بِهَا ، وَلِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ حَوْلٌ ،  
فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ نَصَابٌ ، كَالرَّكَازِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيمَا  
دُونَ خَمْسٍ أَوْاقِرُ صَدَقَةٍ »<sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِي الذَّهَبِ  
شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا »<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ زَكَاةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْأَثْمَانِ أَوْ  
بِالْقِيَمَةِ ، فَاعْتَبِرَ لَهَا النُّصَابُ ، كَالْأَثْمَانِ وَالْعُرُوضِ . وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا لَيْسَ  
بِرَكَازٍ ، وَأَنَّهُ مُفَارِقٌ لِلرَّكَازِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرُّكَازَ مَالٌ كَافِرٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ  
فِي الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ كَالْقِيَمَةِ . وَهَذَا وَجِبَ مُوَاسَاةً وَشُكْرًا لِلنِّعْمَةِ الْغِنَى ،  
فَاعْتَبِرَ لَهُ النُّصَابُ كَسَائِرِ الزُّكُوتِ . وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ الْحَوْلُ ؛ لِحُصُولِهِ  
دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَاشْبَهَ الزُّرُوعَ وَالْثَمَارَ ، وَلِأَنَّ الثَّمَاءَ يَتَكَمَّلُ فِيهِ بِالْوُجُودِ  
وَالْأَخْذِ ، فَهُوَ كَالزُّرْعِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُ النُّصَابِ دَفْعَةً  
وَاحِدَةً أَوْ دَفْعَاتٍ لَا يَتْرَكُ الْعَمَلُ بَيْنَهُنَّ تَرْكٌ إِهْمَالٍ ، فَإِنْ أَخْرَجَ دُونَ  
النُّصَابِ ، ثُمَّ تَرَكَ الْعَمَلَ مُهْمِلًا لَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ دُونَ النُّصَابِ ، فَلَا زَكَاةَ  
فِيهِمَا وَإِنْ بَلَغَا بِمَجْمُوعِهِمَا نَصَابًا ؛ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ . وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا نَصَابًا

وَالزُّرْنِخَ وَسَائِرَ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا . الْمَعْدِنُ الْمُنْطَبِعُ وَغَيْرَ الْمُنْطَبِعِ ، فَغَيْرُ  
الْمُنْطَبِعِ ؛ كَالْيَاقُوتِ ، وَالْعَقِيقِ ، وَالتِّنْفُسِ ، وَالتُّرْبُجْدِ ، وَالغَيْرِ وَزَجِ ،  
وَالْبُلُورِ ، وَالْمُومِيَا ، وَالتُّورَةِ ، وَالْمَعْرَةِ ، وَالْكُخْلِ ، وَالزُّرْنِخِ ، وَالْقَارِ ،  
وَالنَّفْطِ ، وَالسَّبْجِ ، وَالْكِبْرِيتِ ، وَالتُّرْبَةِ ، وَالتُّرْجَاجِ ، وَالْيَشْمِ ، وَالتُّرْجَاجِ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

دُونَ الْآخَرِ ، زَكَّى النَّصَابَ وَحَدَّه ، [ ١٦٤/٢ ] وَيجِبُ فيما زاد على النَّصَابِ بِجَسَائِهِ ، كَالْأَثْمَانِ وَالْحَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ . فَأَمَّا تَرْكُ الْعَمَلِ لَيْلًا ، وَلِلْإِسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِعُذْرِ مَرَضٍ ، أَوْ لِإِضْلَاحِ الْأَدَاةِ ، أَوْ لِإِبَاقِهِ عَبْدٍ ، وَنَحْوِهِ ، فَلَا يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَمَلِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَّصِلِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ كَذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُشْتَغِلًا بِالْعَمَلِ ، فَخَرَجَ بَيْنَ الْمَعْدِنَيْنِ تَرَابٌ ، لَا شَيْءَ فِيهِ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَمَلَ الْمَعْدِنُ عَلَى أَجْنَاسٍ ، كَمَعْدِنٍ فِيهِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يُصَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَسٌ ، فَلَا يُصَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى غَيْرِهِ ، كَغَيْرِ الْمَعْدِنِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالصَّوَابُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَعْدِنُ يَشْتَمِلُ عَلَى ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، فَفِي صَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي صَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي غَيْرِ الْمَعْدِنِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَجْنَسٌ مِنْ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، صَمِّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي قِيَمَتِهَا ،

وَنَحْوِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ، لَمْ أَسْمَعْ فِي مَعْدِنِ الْقَارِ وَالْقَطْرِ وَالْكُحْلِ وَالزَّرْنِخِ شَيْئًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَظَاهِرُهُ التَّوَقُّفُ فِي غَيْرِ الْمُتَّعِبِ . قُلْتُ : ذَكَرَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِمْ ، الرَّجَاجُ مِنَ الْمَعْدِنِ . وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَصْنُوعٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ بَعْضُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ صُنْعٍ .

(١) فِي : الْمَغْنَى ٢٤٣/٤ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .



فَأَشْهَتْ عُرُوضَ التَّجَارَةِ . وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَحَدُ التَّقْدِثَيْنِ ، وَجِنْسٌ آخَرُ ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، كَمَا تَضُمُّ الْعُرُوضُ إِلَى الْأَثْمَانِ . وَإِنْ اسْتَخْرَجَ نِصَابًا مِنْ مَعْدِنَيْنِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ ، كَالزَّرْعِ فِي مَكَائِنِ .

الفصل الرابع ، في وَقْتِ الْوُجُوبِ . وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ حِينَ يَتَنَاوَلُهُ وَيَكْمُلُ نِصَابُهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يُعْتَبَرُ لَهُ الْحَوْلُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (١) .

فائدة : ذَكَرَ الْأَصْحَابُ مِنَ الْمَعَادِنِ ، الْمِلْحَ . وَجَزَمَ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا بِأَنَّ الرُّخَامَ وَالْبِرَامَ وَنَحْوَهُمَا مَعْدِنٌ . وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَمَالَ إِلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » .

فائدة أخرى : قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي « التَّبَيُّرَةِ » فِي مَجْلِسِ ذِكْرِ الْأَرْضِ : وَقَدْ أُخْصِيَتِ الْمَعَادِنُ ، فَوُجِدَتْهَا سَبْعُمِائَةٍ مَعْدِنٍ .

قوله : فِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْحَالِ ؛ رُبْعُ الْعُشْرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، فِي « الْإِنْصَاحِ » : قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : فِي الْمَعْدِنِ الْخُمْسُ ، يُضْرَفُ مَضْرَفَ الْفَيْءِ .

قوله : مِنْ قِيَمَتِهِ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ أَبِي الْفَهْمِ شَيْخُ ابْنِ تَمِيمٍ : يُخْرَجُ مِنْ غَنِيِّهِ ، كَالْأَثْمَانِ . تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : أَوْ مِنْ غَنِيِّهَا ، إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا . لَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا إِلَّا بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ [١٤٩] .

ولنا ، أنه مُستفادٌ من الأرض ، فلا يُعتَبَرُ في وُجوبِ حَقِّهِ حَوْلٌ <sup>(١)</sup> ، كالزَّرْعِ وَالثَّمَارِ وَالرَّكَازِ ، وَلأنَّ الحَوْلَ إِنَّمَا يُعتَبَرُ في غيرِ هذا ؛ لِيَكْمُلَ الثَّمَاءُ ، وَهَذَا يَتَكَمَّلُ نَمَائُهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فلم يُعتَبَرْ له حَوْلٌ كالزَّرْعِ ، والخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالزَّرْعِ وَالثَّمَرِ ، فَتَقْيِسُ عَلَيْهِ مَحَلَّ النَّزَاعِ .

٩١٦ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا إِلَّا بَعْدَ السَّبْكِ

وإِنَّمَا زَادَهُ بَعْضُ مَنْ أَجَازَ لَهُ الْمُصَنِّفُ الإِصْلَاحَ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى . وَقَالَ : إِنَّمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى قَوْلِهِ : مِنْ قِيَمَتِهِ . إِنَّمَا لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْأَثْمَانِ مِنْ جَنْبِهِ ظَاهِرٌ ، وَإِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَثْمَانَ وَأَجْنَسًا كَثِيرَةً ، فَعَلَبَ الْأَكْثَرَ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْأَوَّلُ أَوْلى ، فَالْقِيَمَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي غَيْرِ الْأَثْمَانِ .

فائدة : قوله : سَوَاءٌ اسْتَحْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ ، لم [ ٢١٣/١ ط ] يَتْرُكِ الْعَمَلَ بَيْنَهُمَا تَرْكُ الْإِهْمَالِ . مِثَالُهُ ، لَوْ تَرَكَه لِمَرْضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ، أَوْ لإِصْلَاحِ آلَةٍ ، أَوْ اسْتِزَاحَةِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، أَوْ اسْتِغَالِهِ بِثَرَابٍ خَرَجَ بَيْنَ الثَّيْلَيْنِ ، أَوْ هَرَبَ عَبِيدِهِ أَوْ أَجِيرِهِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : أَوْ سَفَرٍ يَسِيرُ . انْتَهَى . فَلَا أَثَرَ لَتَرْكِ ذَلِكَ ، وَهُوَ فِي حُكْمِ اسْتِمْرَارِهِ فِي الْعَمَلِ . قَالَ الْأَصْحَابُ : إِنْ أَهْمَلَهُ وَتَرَكَه ، فَلِكُلِّ مَرَّةٍ حُكْمٌ . ( قَالَ ابْنُ مُنَجَّى : وَجْهُ الْإِهْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، وَإِلَّا فَمَعْدُونٌ <sup>(٢)</sup> ) .

قوله : وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا إِلَّا بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ وَقْتُ الْإِخْرَاجِ مِنْهَا بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ ، وَوَقْتُ وَجُوبِهَا إِذَا أُخْرِزَ . عَلَى

(١) في م : حوله .

(٢) زيادة من : ش .

والتَّصْفِيَّةِ ( كَالْحَبِّ وَالثَّمَرَةِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرِ ثَرَاهِ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ ، وَجَبَ رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا ، وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِ الْمَقْبُوضِ . قَوْلُ الْآخِذِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، فَإِنْ صَفَّاهُ الْآخِذُ فَكَانَ قَدْرُ الزَّكَاةِ ، أَجْزَأُ ، وَإِنْ زَادَ رَدُّ الزِّيَادَةِ ، إِلَّا أَنْ يَسْمَحَ لَهُ الْمُخْرَجُ ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى الْمُخْرَجِ ، وَمَا أَنْفَقَهُ الْآخِذُ عَلَى تَصْفِيَّتِهِ فَهُوَ مِنْ مَالِهِ ، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَلَا يُحْتَسَبُ الْمَالِكُ مَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْمَعْدِنِ فِي اسْتِخْرَاجِهِ ، وَلَا فِي <sup>(١)</sup> تَصْفِيَّتِهِ مِنَ الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ زَكَاةٌ ، فَلَا يُحْتَسَبُ بِمُؤْنَةِ اسْتِخْرَاجِهِ وَتَصْفِيَّتِهِ ، كَالْحُبُوبِ . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ اخْتَسَبَ بِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا يُحْتَسَبُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الزَّرْعِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَلْزَمُهُ الْمُؤْنَةُ مِنْ حَقِّهِ . وَشَبَّهَ بِالْغَنِيمَةِ ، وَبَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ أَنَّهُ رِكَازٌ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ .

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّ وَقْتَ وَجوبِهَا بظهوره ، كَالثَّمَرَةِ بِصَلَاحِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ مُرَادَ الْأَوَّلِينَ ، اسْتِقْرَارُ الْوُجُوبِ .  
فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، لَا يُحْتَسَبُ بِمُؤْنَةِ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَّةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمُؤْنَةِ اسْتِخْرَاجِهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُحْتَسَبُ النَّصَابُ بَعْدَهَا . الثَّانِيَةُ ، إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ اخْتَسَبَ بِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَسَبَ بِهِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ

(١) سقط من : م .

وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ؛ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَالْعَنْبَرِ وَنَحْوِهِ .

٩١٧ - مسألة : ( ولا زكاة فيما يخرج من البحر ؛ ( من العنبر )

وَاللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَنَحْوِهِ ) فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى

الْمُصَنَّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ الشَّارِحُ : اخْتَسَبَ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا يَحْتَسِبُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الزَّرْعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ . وَأُطْلِقَ فِي « الْكَافِي » وَغَيْرِهِ ، أَنَّهُ لَا يُحْتَسِبُ ؛ كُمُوتَةِ الْحَصَادِ وَالزَّرَاعَةِ . الثَّلَاثَةُ ، لَا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنَ الْمَعْلُومِ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يُضَمُّ . اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ أَحْسَنُ . وَقِيلَ : يُضَمُّ إِذَا كَانَتْ مُتَقَارِبَةً ؛ كَقَارِ وَنَفْطٍ ، وَحَدِيدٍ وَنُحَاسٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَالَ الْمُصَنَّفُ : وَالصُّوَابُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، إِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَجْنَاسٌ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي قِيَمَتِهَا ، فَأُشْبِهَتْ الْعُرُوضُ . الرَّابِعَةُ ، فِي ضَمِّ أَحَدِ التَّقْدِيزِ إِلَى الْآخَرِ الرَّوَايَتَانِ الْأَتْنَتَانِ ، نَقْلًا وَمَذْهَبًا . قَالَهُ الْمُصَنَّفُ وَالشَّارِحُ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ أُخْرِجَ نِصَابًا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ مَعَادِنِ مُتَفَرِّقَةٍ ، ضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَالزَّرْعِ مِنْ مَكَانَيْنِ ، وَإِنْ أُخْرِجَ اثْنَانِ نِصَابًا فَقَطْ ، فَأُخْرِجَهُمَا لِلزَّكَاةِ مَبْنًى عَلَى خُلْطَةِ غَيْرِ السَّائِمَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ ؛ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَالْعَنْبَرِ وَنَحْوِهِ .

وَعَنْهُ ، فِيهِ الزَّكَاةُ .

المفنع

الشرح الكبير

( فيه الزكاة ) لأنه خارج من معدن ، أشبه الخارج من معدن البر . ويروى عن عُمر بن عبد العزيز ، أنه أخذ من العنبر الخمس<sup>(١)</sup> . وهو قول الحسن ، والزهرى . وزاد الزهرى في اللؤلؤ يخرج من البحر . ولنا ، أن ابن عباس ، قال : ليس في العنبر شيء ، إنما هو شيء ألقاه البحر . وعن جابر نحوه . رواهما أبو عبيد<sup>(٢)</sup> . ولأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه ، فلم يأت فيه سنة عنه ولا عنهم من وجه يصح ، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ، ولا يصح قياسه على معدن البر ؛ لأن

الإنصاف

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه ، وجزم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه ابن تميم ، والناظم ، و « الفروع » . وقال : اختاره الخريقي ، وأبو بكر . واختاره أيضاً المصنف ، والشارح ، وغيرهم . قال في « تجريد العناية » : لا زكاة فيه في الأظهر . قال ابن منجي في « شرحه » : هذا المذهب . وعنه ، فيه الزكاة . قال في « الفروع » : نصره القاضي ، وأصحابه . قال ناظم « المفردات » : هو المنصور في الخلاف . قال في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » : زكاه على الأصح . وجزم به في « المبهم » ، و « تذكرة ابن عقيل » ، و « ابن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ .  
وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٤ ، ٦٥ .  
(٢) في الأموال ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وأخرج الأول البخاري تعليقا ، في : باب ما يستخرج من البحر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٥٩ / ٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٢ ، ١٤٣ .  
وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٥ .  
وأخرج الثاني ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ .

الْعَنْتَرِ إِنَّمَا يُلْقِيهِ الْبَحْرُ ، فَيُوجَدُ عَلَى الْأَرْضِ [ ١٦٤/٢ ظ ] فَيُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ ، فَهُوَ كَالْمُبَاحَاتِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْبَرِّ ، كَالْمَنْ وَغَيْرِهِ . فَأَمَّا السَّمَكُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً ، إِلَّا شَيْءٌ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ : لَيْسَ النَّاسُ عَلَى هَذَا ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ كَالْعَنْتَرِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَيِّدٌ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ زَكَاةٌ ، كَصَيْدِ الْبَرِّ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إجماعَ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى مَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَا وَجْهَ لِإِجْبَاحِهَا .

عَبْدُوسَ ، و « الإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، وَنَاطِظُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « خِصَالِ ابْنِ الْبَنَّا » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، و « الْبُلْغَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، فِي غَيْرِ الْحَيَوَالِ . وَقِيلَ : يَجِبُ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ . جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ ، كَصَيْدِ الْبَرِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » . وَنَصُّ أَحْمَدَ ، التَّسْوِيَةَ بَيْنَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ .

فائدة : مِثْلُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِالْمِسْكِ وَالسَّمَكِ . فَعَلَى هَذَا ، يَكُونُ الْمِسْكُ بَحْرِيًّا . وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ ، أَنَّهُ يَرَى فِيهِ الزَّكَاةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . ثُمَّ قَالَ : وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . يُؤَيِّدُهُ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ فِي « الْخِلَافِ » ، بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَاتِبَيْنِ ،

(١) في : الأموال ٣٤٧ .

**فَصْلٌ :** وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ، أَيْ نَوْعٌ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، قُلْ الْمَقْنَعُ  
أَوْ كَثُرَ ، لِأَهْلِ الْفَيْءِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ زَكَاةٌ ، وَبَاقِيهِ لِوَاجِدِهِ .

الشرح الكبير

( **فصل :** وفي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ، أَيْ نَوْعٌ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، قُلْ أَوْ  
كَثُرَ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَهْلِ الْفَيْءِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ زَكَاةٌ ، وَبَاقِيهِ لِوَاجِدِهِ ) الْوَاجِبُ فِي  
الرِّكَازِ الْخُمْسُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي  
الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا

الإنصاف قال : وَكَذَلِكَ السَّمَكُ وَالْمِسْكُ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ ، فَقَالَ : كَانَ  
الْحَسَنُ يَقُولُ : فِي الْمِسْكِ إِذَا أَصَابَهُ صَاحِبُهُ ، الزَّكَاةُ . شَبَّهَهُ بِالسَّمَكِ إِذَا اضْطَّادَهُ  
وَصَارَ فِي يَدِهِ مَائِنًا دِرْهَمًا ، وَمَا أَشَبَّهَهُ . فظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَلَى هَذَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ .  
وَلَعَلَّهُ أُرِئِيَ . انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » . وَفَصَّلَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ  
الصَّغِيرِ » ، [ ٢١٤/١ ] وَ « النَّازِمِ » ، بَيْنَ مَا يُخْرِجُهُ الْبَحْرُ ، وَبَيْنَ الْمِسْكِ .  
كَأَمَّا قَالَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَنْ أَخْرَجَ مِنَ  
الْبَحْرِ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ أَخَذَ مِمَّا قَذَفَهُ الْبَحْرُ مِنْ غَنَبٍ وَعُودٍ وَسَمَكٍ . وَقِيلَ : وَمِسْكٍ  
وغير ذلك . انْتَهَى . وَقُطِعَ فِي بَابِ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالْثَمَارِ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْمِسْكِ .  
كَأَمَّا تَقْدِيمُ . قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، أَنَّ الْمِسْكَ سُرَّةُ الْغَزَالِ . عَلَى  
الصَّحِيحِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : دُمُ الْغَزَالِ . وَقِيلَ : مِنْ دَابَّةٍ فِي الْبَحْرِ لَهَا أَنْيَابٌ .  
فَيَكُونُ مَنْ مَثَّلَ بِالْمِسْكِ مِنَ الْأَصْحَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ بِهِ .

قوله : وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ، أَيْ نَوْعٌ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، قُلْ أَوْ كَثُرَ . هَذَا

(١) فِي م : « أَكْثَرُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ حَفَرَ بَيْرًا فِي مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ ، وَفِي : بَابِ فِي الرِّكَازِ =

الشرح الكبير خالف هذا الحديث ، إلا الحسن ، فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب ، فقال : فيما يوجد في أرض الحرب الخمس ، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة .

**فصل : والركاز الذي فيه الخمس كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه ؛ من الذهب ، والفضة ، والحديد ، والرصاص ، والصفير ، والآنية ، وغير ذلك . وهو قول إسحاق ، وأبي عبيد ، وابن المنذر ،**

المذهب ، وعليه الأصحاب . وَوَجَّه في « الفروع » « تخريجا ، لا يجب في قليله إذا قلنا : إن المخرج زكاة .

**فائدة :** يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال القاضي في موضع : يَتَعَيَّن أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ . فعلى

= الخمس ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب المعدن جبار والبير جبار ، وباب العجماء جبار ، من كتاب الديات . صحيح البخاري ٣ / ١٤٥ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥ ، ١٦ . ومسلم ، في : باب جرح العجماء والمعدن والبير جبار ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الركاز وما فيه ، من كتاب الحراج والفيء والإمارة ، وفي : باب العجماء والمعدن والبير جبار ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ ، ٥٠٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار ... ، من أبواب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في العجماء جرحها جبار ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذي ٣ / ١٣٨ ، ٦ / ١٤٥ . والنسائي ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٣ . وابن ماجه ، في : باب من أصاب ركازا ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب الجبار ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٩ ، ٨٩١ . والدارمي ، في : باب في الركاز ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب العجماء جرحها جبار ، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١ / ٣٩٣ ، ١٩٦ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب زكاة الركاز ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب جامع العقل ، من كتاب العقول . الموطأ ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٨٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٩ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٣ / ٣٣٦ ، ٣٥٤ ، ٥ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .



وأصحاب الرأي ، والشافعي في قول ، وأخذ الروايتين عن مالك . وقال الشافعي في الآخر : لا يجب إلا في الأثمان . ولنا ، عموم قوله عليه السلام : « وفي الرِّكَازِ الخُمُسُ » . ولأنه مالٌ مَظْهُورٌ عليه من مال الكُفَّارِ ، فوجب فيه الخُمُسُ على اختلاف أنواعه ، كالغَنِيمَةِ . إذا ثبت هذا ، فإنَّ الخُمُسَ يجبُ في كثيره وقليله . وهذا قولُ مالك ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، والشافعي في القديم . وقال في الجديد : يُعْتَبَرُ فيه النَّصَابُ ؛ لأنه مُسْتَخْرَجٌ مِنَ الْأَرْضِ ، يجبُ فيه حقٌّ ، أشبه المَعْدِنِ والزَّرْعِ . ولنا ، الحديث المذكور ، ولأنه مالٌ مَخْمُوسٌ ، فلا يُعْتَبَرُ له النَّصَابُ ، كالغَنِيمَةِ ، والمَعْدِنِ والزَّرْعِ يَحْتَاجُ إِلَى كُلْفَةٍ ، فاعْتَبِرَ فيه النَّصَابُ تَخْفِيفًا ، بخلاف الرِّكَازِ .

**فصل :** وقد اختلفت الرواية عن أحمد ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، في مَصْرُفِ خُمُسِ الرِّكَازِ ، فروى عنه ، أنه لأهل الفَيْءِ . نقلها عنه محمد بنُ الحَكَمِ .

هذا ، لا يجوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِ . قاله في « الفروع » ، و « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم .

قوله : لأهل الفَيْءِ . هذا المذهب . اختاره ابنُ أَبِي مُوسَى ، والقاضي في « التَّعْلِيلِ » ، و « الجامع » ، وابنُ عَقِيلٍ ، والشَّيْخَانِزِيُّ ، والمُصَنِّفُ ، والشارحُ ، وابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » ، وقال : هو المذهب . وجزم به ابنُ عَبْدِوَسٍّ في « تَذَكُّرَتِهِ » ، و « الْمُتَخَبَّرِ » . وقدمه في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْكَافِي » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وصحَّحه المَجْدُ

وبه قال أبو حنيفة ، والمُزَنِّي ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مَذْفُونَةً <sup>(٢)</sup> خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَتَى بِهَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْخُمْسَ مَائَتَى دِينَارٍ ، وَدَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ بَقِيَّتَهَا وَجَعَلَ عُمَرُ يَقْسِمُ الْمَائَتَيْنِ بَيْنَ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَى أَنْ فَضَلَ مِنْهَا فَضْلَةً ، فَقَالَ : أَيْنَ صَاحِبُ الدَّنَانِيرِ ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ عُمَرُ : خُذْهَا فَهِيَ لَكَ . وَلَوْ كَانَ زَكَاةً لَخَصَّ بِهِ أَهْلُ الزَّكَاةِ ، وَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَى وَاجِدِهِ . وَلَئِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الذِّمِّيِّ ، وَالزَّكَاةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ مَالٌ مَخْمُوسٌ زَالَتْ عَنْهُ يَدُ الْكُفَّارِ ، أَشْبَهَ خُمْسَ الْغَنِيمَةِ . وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَقْبَسُ فِي الْمَذْهَبِ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّ مَضْرِفَهُ مَضْرِفُ الصَّدَقَاتِ .

الإنصاف في « شَرْحِهِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ زَكَاةٌ . جَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْإِنْصَاحِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الزُّرْكَاشِيِّ » . وَقَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : لِأَهْلِ الزَّكَاةِ أَوْ الْفَيْءِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَجِبُ أَنْ يُخْمَسَ كُلُّ أَحَدٍ وَجَدَ ذَلِكَ ، مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، وَيَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَهُ تَفَرُّقَتَهُ بِنَفْسِهِ ، كَمَا إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ زَكَاةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ،

(١) فِي : الْأُمُود ٣٤٢ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

الشرح الكبير

نَصَّ عليه أحمدٌ ، في رواية حنبلٍ ، فقال : يُعْطَى الخُمْسَ مِنَ الرِّكَازِ عَلَى مَكَانِهِ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَجْزَأَهُ . واختاره الخرقي . وهذا قولُ الشافعي ؛ لِمَا رَوَى الإمامُ أحمدُ <sup>(١)</sup> ، بإسناده عن عبدِ اللهِ بنِ بِشْرِ الخثعميِّ ، عن رجلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُقَالُ لَهُ : ابْنُ حُمَمَةَ ، قَالَ : سَقَطْتُ عَلَى جَرَّةٍ مِنْ دَيْرٍ قَدِيمٍ بِالْكُوفَةِ ، عِنْدَ جَبَائَةِ بِشْرِ ، فِيهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : أَقْسِمُهَا خَمْسَةَ أَخْمَاسٍ فَقَسَمْتُهَا ، فَأَخَذَ مِنْهَا عَلَى خُمْسٍ ، وَأَعْطَانِي أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ ، فَلَمَّا أَدْبَرْتُ دَعَانِي ، فَقَالَ : فِي جِيرَانِكَ فَقَرَاءُ وَمَسَاكِينُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَخُذْهَا فَأَقْسِمْهَا بَيْنَهُمْ . وَالْمَسَاكِينُ مَضْرُوفُ الصَّدَقَاتِ ؛ وَلِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ فِي الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، فَأَشْبَهَ صَدَقَةَ الْمَعْدُونِ .

الإنصاف

لا يجوزُ . وهو تخريجٌ في « الْمُعْنَى » . قَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِ ، كَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . فَعِلِ الْأَوَّلِ ، يُعْتَبَرُ فِي إِخْرَاجِهِ النَّيَّةُ . وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ ، يُؤْخَذُ الرِّكَازُ كُلُّهُ مِنَ الدِّمِيِّ لَيْتَ الْمَالِ ، وَلَا خُمْسَ عَلَيْهِ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ زَكَاةٌ ، لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، لَكِنْ إِنْ وَجَدَهُ غَنَدَهُ ، فَهُوَ لِسَيِّدِهِ كَكَسْبِهِ ، وَيَمْلِكُهُ الْمُكَاتَبُ ، وَكَذَا الصَّبِيُّ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَيُخْرِجُهُ عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا . وَصَحَّحَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ زَكَاةٌ ، وَجَوَبُهُ عَلَى كُلِّ وَاجِدٍ . وَهُوَ تَخْرِيجٌ فِي « التَّلْخِصِ » . نَقَلَهُ عَنْ الزُّرْكَاشِيِّ . وَلَمْ أَرَهُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَصَحَّحَاهُ . وَجَعَلَا الْأَوَّلَ تَخْرِيجًا لهما . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ .

(١) الحديث لم نجده في المسند . وأخرجه البيهقي ، في : باب ما روى عن علي رضي الله عنه في الركا، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٦/٤ ، ١٥٧ .

**فصل :** [ ١٦٥/٢ ] وَيَجُوزُ لَوَاجِدِ الرِّكَازِ أَنْ يَتَوَلَّى تَفْرِقَةَ الْخُمْسِ بِنَفْسِهِ . وبه قال أصحابُ الرَّأْيِ ، وابنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ . وَلَأنَّهُ أَدَّى الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَ الزَّكَاةَ . وَيُتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأنَّهُ فِيَّ ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَفْرِقَتَهُ بِنَفْسِهِ كَخُمْسِ الْعَنِيمَةِ . وبهذا قال أَبُو ثَوْرٍ . وَإِنْ فَعَلَ ضَمَّنَهُ الْإِمَامُ . قال القاضي : ليس لِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسِ الرِّكَازِ عَلَى وَاجِدِهِ ؛ لِأنَّهُ حَقُّ مَالٍ فَلَمْ يَجْزِ رَدُّهُ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَخُمْسِ الْعَنِيمَةِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ؛ لِأنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى وَاجِدِهِ ، وَلَأنَّهُ فِيَّ ، فَجَازَ رَدُّهُ أَوْ رَدُّ بَعْضِهِ عَلَى وَاجِدِهِ ، كَخِرَاجِ الْأَرْضِ . وهذا قولُ أَيْ حَنِيفَةٍ .

**فصل :** وَيَجِبُ الْخُمْسُ عَلَى مَنْ وَجَدَ الرِّكَازَ ، مِنْ مُسْلِمٍ ، وَذِمِّيٍّ ، وَحُرٍّ ، وَعَبْدٍ ، وَمُكَاتَبٍ ، وَكَبِيرٍ ، وَصَغِيرٍ ، وَعَاقِلٍ ، وَمَجْنُونٍ ، إِلَّا أَنْ الْوَاجِدَ لَهُ إِذَا كَانَ عَبْدًا فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأنَّهُ كَسَبُ مَالٍ ، أَشْبَهَ الْاِحْتِشَاشَ ، وَالْمُكَاتَبُ يَمْلِكُهُ ، وَعَلَيْهِ خُمْسُهُ ؛ لِأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَسْبِهِ ، وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ يَمْلِكَانِهِ ، وَيُخْرَجُ عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

**فوائد :** الْأَوَّلَى ، يَجُوزُ لِلْإِمَامِ رَدُّ سَائِرِ الزُّكُوتِ عَلَى مَنْ أُخِذَتْ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ الْمُجَدُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَنَصَّرَهُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ؛ لِأنَّهُ أَخَذَهَا بِسَبَبٍ مُتَجَدِّدٍ ، كَأَرْثِهَا أَوْ قُبْضِهَا مِنْ دِينٍ ، بِخِلَافِ مَالِو تَرَكَهَا لَهُ ؛ لِأنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَذَكَرَهُ الْمَذْهَبُ . قال ابنُ تَمِيمٍ : يَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ .

قال ابن المُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ عَلَى الذَّمِّ فِي الرِّكَازِ يَجِدُهُ الْخُمْسُ . قَالَ مَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَغَيْرُهُمْ : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ . وَحُكِيَ عَنْهُ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ ، أَنَّهُمَا لَا يَمْلِكَانِ الرِّكَازَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : إِذَا وَجَدَهُ عَبْدٌ يُرْضَخُ لَهُ مِنْهُ ، وَلَا يُعْطَاهُ كُلَّهُ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » <sup>(١)</sup> . فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى وَجُوبِ الْخُمْسِ فِي كُلِّ رِكَازٍ ، وَبِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ بَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ ، فَكَانَ فِيهِ الْخُمْسُ عَلَى مَنْ وَجَدَهُ ، وَبَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ ، كَالْعَنِيْمَةِ ، وَلِأَنَّهُ اكْتِسَابُ مَالٍ ، فَكَانَ لَوَاجِدِهِ إِنْ كَانَ حُرًّا ، وَلَسَيِّدِهِ إِنْ كَانَ عَبْدًا ، كَالْاِحْتِشَاشِ وَالْاِصْطِيَادِ . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنَّ لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ زَكَاةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْإِنْصَافِ « الْمُجَرَّدُ » : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ فِي الرِّكَازِ وَالْعَشْرِ . وَحُكِيَ أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ . وَكَذَا الْحُكْمُ فِي صَرْفِ الْخُمْسِ إِلَى وَاجِدِهِ ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ زَكَاةٌ ، فَيَقْبِضُهُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يَجُوزُ رَدُّ خُمْسِ الرِّكَازِ فَقَطْ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا : خُمْسُ الرِّكَازِ فِيءٌ . فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُهُ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ ، كَالْخَرَاكِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » : فِي الْأَقْيَسِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

المقتع **إِنْ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ ، أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ مَالِكَهَا ، وَإِنْ عَلِمَ مَالِكَهَا ،**

الشرح الكبير

**فصل :** وباقي الرُّكاز لواجده ؛ لما ذكرنا ، ولأنَّ عَمَرَ وَعَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، دَفَعَا باقِيَ الرُّكازِ بَعْدَ الْخُمْسِ إِلَى واجده . ولأنَّه مَالٌ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ ، فَكَانَ لَوَاجِدِهِ بَعْدَ الْخُمْسِ ، كَالْغَنِيمَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ .

**٩١٨ - مسألة :** قال : ( إِنْ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ

الإنصاف

» الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ« الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ لِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ« مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » . وَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْغَنِيمَةَ أَضْلًا لِلْمَنْعِ فِي الْفَيْءِ ، وَذَكَرَ الْخَرَجَ أَضْلًا لِلجَّوَارِ فِيهِ . الثَّلَاثَةُ ، الْمُرَادُ بِمَضْرُوفِ الْفَيْءِ هُنَا ، مَضْرُوفُ الْفَيْءِ الْمُطْلَقُ لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا ، [ ٢١٤/١ ظ ] فَلَا يَخْتَصُّ بِمَضْرُوفِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ .

**تبيين :** أحدهما ، قوله : وباقيه لواجده . مراده ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجِيرًا فِي طَلَبِ الرُّكازِ ، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِحَفْرِ بئرٍ يُوجَدُ فِيهِ الرُّكازُ . ذَكَرَهُ الزُّرْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْأُجْرَةُ . الثَّانِي ، قوله : وباقيه لواجده ، إِنْ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ ، أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ مَالِكَهَا . وَكَذَا إِنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ الَّذِي مَلَكَه بِالْإِحْيَاءِ ، أَوْ فِي شَارِعٍ أَوْ طَرِيقٍ غَيْرِ مَسْلُوكٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ خَرَابٍ ، أَوْ مَسْجِدٍ ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، بِلَا إِزَاعٍ فِي ذَلِكَ .

قوله : وَإِنْ عَلِمَ مَالِكَهَا ، أَوْ كَانَتْ مُتَّيِّلَةً إِلَيْهِ بِهَبَةٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

أَوْ كَانَتْ مُتَّبَعَةً إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِمَالِكِهَا ، أَوْ لِمَنْ  
 انْتَقَلَتْ عَنْهُ ، إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ . وَإِنْ وَجَدَهُ  
 فِي أَرْضِ حَرْبِيٍّ مَلَكُهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ  
 الْمُسْلِمِينَ ، فَيَكُونُ غَنِيمَةً .

الشرح الكبير

مَالِكِهَا ، وَإِنْ عَلِمَ مَالِكِهَا ، أَوْ كَانَتْ مُتَّبَعَةً إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا . وَعَنْهُ ،  
 أَنَّهُ لِمَالِكِهَا ، أَوْ لِمَنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ ، إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ .  
 وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِ حَرْبِيٍّ مَلَكُهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ  
 الْمُسْلِمِينَ ، فَيَكُونُ غَنِيمَةً ( وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَوْضِعَ الرُّكَّازِ لَا يَخْلُو مِنَ  
 أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مَوَاتٍ ، أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ لَهَا مَالِكًا ،  
 كَالْأَرْضِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا آثَارُ الْمُلْكِ ، مِنَ الْأَيْنَةِ الْقَدِيمَةِ ، وَالتَّلُولِ ،  
 وَجُذُرَانِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقُبُورِهِمْ . فَهَذَا فِيهِ الْخُمْسُ بغيرِ خِلَافٍ فِيهِ ، إِلَّا  
 مَا ذَكَرْنَا . وَلَوْ وَجَدَهُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِهَا ، أَوْ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ  
 مَسْلُوكٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ خَرَابٍ ، فَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ  
 شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ،

الإنصاف

فَهُوَ لَهُ أَيْضًا . هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَايَتَيْنِ ، سِوَا ادِّعَاءِهِ وَاحِدٌ أَوْ لَا . قَالَ  
 فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا أَشْهُرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا أَنْصُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَاخْتَارَهُ  
 الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
 وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ  
 زَرِينٍ » . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِمَالِكِهَا ، أَوْ لِمَنْ انْتَقَلَتْ  
 عَنْهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ . يَعْنِي ، عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، إِذَا لَمْ يَعْتَرَفْ

فقال : « (مَا لَمْ يَكُنْ ) فِي طَرِيقِ مَاتِي ، أَوْ فِي قَرْيَةِ عَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

القسم الثاني ، أن يَجِدَهُ فِي مِلْكِهِ الْمُنتَقِلِ إِلَيْهِ ، فهو له في إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَالُ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَانَ لِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ، كَالْعَنَائِمِ ، وَلِأَنَّ الرَّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا قَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَمْلِكَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، هِيَ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ فَهُوَ لِلَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ إِلَى أَوَّلِ مَالِكٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ [ ١٦٥/٢ ظ ] الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَتْ يَدُهُ عَلَى الدَّارِ ، فَكَانَتْ عَلَى مَا فِيهَا ، وَإِنْ انْتَقَلَتِ الدَّارُ بِالْمِيرَاثِ ، حُكِمَ

بِهِ مَنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ ، فَهُوَ لِمَنْ قَبْلَهُ ، إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ ، فَهُوَ لِمَنْ قَبْلَهُ كَذَلِكَ ، إِلَى أَوَّلِ مَالِكٍ ، فَيَكُونُ لَهُ ، سِوَاءِ اعْتَرَفَ أَوْ لَا ، ثُمَّ لَوَرَّثَتْهُ إِنْ مَاتَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ ، فَلْيَبْتَ الْمَالِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، يَكُونُ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَوَّلُ ، فَهُوَ لَوَاجِدِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَيَبْتَ الْمَالِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، إِنْ ادَّعَاهُ الْمَالِكُ قَبْلَهُ بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا وَضْفٍ ، فَهُوَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، لَوَاجِدِهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . فَإِنْ ادَّعَاهُ بِصِفَةٍ وَحَلَفَ ، فَهُوَ لَهُ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، إِنْ ادَّعَاهُ وَاجِدُهُ ، فَهُوَ لَهُ . جَزَمَ بِهِ

( ١ - ١ ) فِي النسخ : « مَا كَانَ » . وَالتَّبَيُّنُ مِنْ سَنَنِ النَّسَائِيِّ ٣٣/٥ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ فِي صَفْحَةِ ٥٧٦ .



بأنه ميراث ، فإن اتَّفَقَ الْوَرَثَةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمَوْرُوْثِهِمْ <sup>(١)</sup> ، فهو لأوَّل مالِكٍ ، فإن لم يُعْرَفْ أوَّل مالِكٍ ، فهو كالمالِ الضَّائِعِ الذي لا يُعْرَفُ له مالِكٌ . والأوَّلُ أَصَحُّ ، إن شاء الله ؛ لأنَّ الرِّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِيَمْلِكِ الدَّارِ ؛ لأنَّه ليس من أجزائها ، وإنما هو مُودَعٌ فيها ، فهو كالمباحاتِ مِنَ الحَطَبِ والحَشِيشِ والصَّيْدِ يَجِدُهُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَأْخُذُهُ ، لَكِنْ إِنْ ادَّعَى المَالِكُ الذي انْتَقَلَ عَنْهُ المِلْكُ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ يَدَهُ كانت عليه ، بكونها <sup>(٤)</sup> على مَحَلِّهِ ، وإن لم يَدَّعِهِ ، فهو لَوَاجِدِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ ، فَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لِمَوْرُوْثِهِمْ <sup>(٥)</sup> وَأَنْكَرَ الْبَعْضُ ، فَحُكْمُ مَنْ أَنْكَرَ فِي نَصِيْبِهِ حُكْمُ المَالِكِ الذي لم يَعْتَرَفْ بِهِ ، وَحُكْمُ الْمُدَّعِيْنَ حُكْمُ المَالِكِ الْمُعْتَرَفِ .

بعضُ الأصحابِ . قال في « الفروع » : وظاهرُ كلامِ جماعةٍ لَا يَكُونُ لَهُ . وعلى الرِّوَايَةِ الثَّالِثَةِ ، إِنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ المِلْكُ إِرْثًا ، فهو ميراثٌ ، فإنْ أَنْكَرَ الْوَرَثَةُ أَنَّهُ لِمَوْرُوْثِهِمْ ، فهو لِمَنْ قَبْلَهُ ، على ما سَبَقَ ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَاحِدٌ ، سَقَطَ حَقُّهُ فَقَطْ . فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، متى دَفَعَ إِلَى مُدَّعِيهِ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِ ، غَرَمَ وَاجِدُهُ بِذَلِكَ ، إِنْ كَانَ إِخْرَاجُهُ بِاخْتِيَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا ، غَرَمَهُ الإِمَامُ ، لَكِنْ هَلْ هُوَ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ مِنْ بَيْتِ المَالِ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ . قاله في « الفروع » . قَدَّمَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، أَنَّهُ مِنْ مَالِ الإِمَامِ . وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي ، أَنَّهُ إِذَا خَمَسَ رِكَازًا ، فَادَّعَى بَيِّنَةً ، هَلْ لَوَاجِدِهِ الرُّجُوعُ ، كَزَكَاةِ

(١) ق م : لموروثهم .

(٢) ق م : المالك .

(٣) في هامش الأصل : يعنى يمينه .

(٤) ق م : بكونه .

القسم الثالث ، أن يَجِدَهُ في مِلْكِ آدَمِيٍّ مَغْصُومٍ ، مسلمٍ أو ذِمِّيٍّ ، فعن أحمد ما يَدُلُّ على أنه لصاحب الدَّارِ ، فإنه قال ، في مَنْ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لِيَحْفَرَ لَهُ في دارِهِ فأصاب كَنْزًا عَادِيًّا<sup>(١)</sup> ، فهو لصاحب الدَّارِ . وهذا قولُ أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن . ونُقِلَ عن أحمد ما يَدُلُّ على أنه لو أجدِه ؛ لأنَّه قال ، في مَسْأَلَةٍ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لَهُ في دارِهِ ، فأصاب في الدَّارِ كَنْزًا : فهو للأجير . نَقَلَ عنه ذلك محمد بنُ يحيى الكَحَالُ<sup>(٢)</sup> . قال القاضي : هو الصَّحِيحُ . وهذا يَدُلُّ على<sup>(٣)</sup> أَنَّ الرَّكَازَ لو أجدِه . وهو قولُ الحسن بن صالح ، وأبي ثور . واستَحْسَنَهُ أبو يوسف . وذلك لأنَّ الكَنْزَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الدَّارِ ، على ما ذَكَرْنَا في الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، لكنَّ إِنْ ادَّعَاهُ المَالِكُ ، فالقولُ قولُهُ ؛ لأنَّ يَدَهُ عليه بِكَوْنِهَا على مَحَلِّهِ . وإنَّ لم يَدَّعِهِ ، فهو لو أجدِه . وقال الشافعي : هو للمالك الدَّارِ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وإلَّا فهو لأوَّلِ مالِكٍ . ويُخَرَّجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ ، على ما<sup>(٤)</sup> ذَكَرْنَا في الْقِسْمِ الثَّانِي .

مُعْجَلَةً ؟ ومنها ، مِثْلُ ذَلِكَ في الْحُكْمِ ، لو وُجِدَ الرَّكَازُ في مِلْكِ آدَمِيٍّ مَغْصُومٍ ، فيكونُ لو أجدِه . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ صَاحِبُ المِلْكِ ، فبَيَّ دَفْعُهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ . وعنه ، هو لصاحب المِلْكِ . قال الرَّزَّكَانِيُّ ؟ وَقَطَعَ صَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، تَبَعًا لِأَيِّ الْخُطَابِ في « الْهَدَايَةِ » ،

(١) عاديا : أى قديما ، من عهد عاد ونحوه .

(٢) أبو جعفر محمد بن يحيى الكحال المتطبيب البغدادى ، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد ، وكان يقدمه ويكرمه ، وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة حسان مشبعة . من رجال القرن الثالث .

طبقات الحنابلة ١ / ٣٢٨ .

(٣) سقط من : م .

وإن استأجر حَقَّارًا يَحْفَرُ لَهُ طَلَبًا لِكَنْزٍ يَجِدُهُ ، فَوَجَدَهُ ، فهو للمستأجر ؛  
لأنه استأجره لذلك ، أشبه ما لو استأجره ليَحْتَشَّ له أو ليضطاد ، فإن  
الحاصل من ذلك للمستأجر دُونُ الأجير . وإن استأجره لأمرٍ غير طلب  
الرَّكاز ، فالواجد له هو الأجير . وهكذا قال الأوزاعي .

**فصل :** وإن اُكْتَرَى دارًا ، فَوَجَدَ فيها رِكَازًا ، فهو لَوَاجِدِهِ ، في أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ، وفي الآخر ، هو للمالك ، بناءً على الرُّوَايَتَيْنِ ، في مَنْ وَجَدَ  
رِكَازًا في مِلْكٍ اُنْتَقَلَ إليه . وإن اِخْتَلَفَا ، فقال كُلُّ واحدٍ منهما : هذا كان  
لي . فعلى وَجْهَيْنِ أيضًا ؛ أَحَدُهُما ، القولُ قولُ المالك ؛ لأنَّ الدَّفْنَ تابعٌ

أنَّه لِمَالِكِ الأَرْضِ . وعنه ، إن اعْتَرَفَ به ، وإِلَّا فعلى ما سَبَقَ . ومنها ، لو وَجَدَ  
لُقْطَةً في مِلْكٍ أَدْمِيٍّ مَغْصُومٍ ، فَوَاجِدُهَا أَحَقُّ بها . على الصَّحِيحِ . وقَدَّمَهُ ابنُ  
تَمِيمٍ ، وصاحبُ « الفائق » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَتَيْنِ » ، والمَجْدُ في  
« شَرْحِهِ » . وقال : نصُّ عليه في رِوَايَةِ الأَثَرِمِ ، وهو الَّذِي نَصَرَهُ القاضِي في  
« خِلَافِهِ » ، وكذلك ذَكَرَهُ في « الْمَجَرَّدِ » في اللَّقْطَةِ ، ولم يَذْكُرْ فيه خِلَافًا .  
انتهى . وعنه ، هي لصاحبِ المِلْكِ بَدْعُوهُ بلا صِفَةٍ ؛ لِأَنَّهَا تَبِعَ لِلْمِلْكِ . حَكَاهَا  
القاضِي ، والمَجْدُ في « مُحَرَّرِهِ » وغيرُهما . وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » .  
وأُطْلِقَهُمَا في « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفُرُوعِ » . وكذا حُكِمَ المُسْتَأْجِرُ إذا وَجَدَ في  
الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ رِكَازًا أو لُقْطَةً . على الصَّحِيحِ . وعنه ، صاحبُ المِلْكِ أَحَقُّ  
بِاللُّقْطَةِ . فلو ادَّعَى كُلُّ واحدٍ مِنْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَنَّهُ وَجَدَهُ أَوَّلًا ، أو أَنَّهُ دَفَنَهُ ،  
فَوَجَّهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا في « التَّلْخِصِ » ، و « مُحْتَصَرِ ابنِ تَمِيمٍ » ،  
و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَتَيْنِ » . وكذا في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ،  
وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » ، أَنَّ الْقَوْلَ قولُ الْمُكْرِي . قلتُ : الصَّوَابُ أَنَّ

للأرض . والثاني القول قول المُكْتَرَى ؛ لأنَّ هذا مُودَعٌ في الأرض ،  
وليس منها ، فكان القول قول مَنْ يَدُهُ عليها ، كالقماش .

الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ . وعليهما ، مَنْ وَصَفَهُ «حَلَفَ وَأَخَذَهُ» . نصُّ عليه في  
رِوَايَةِ الْفَضْلِ . وكذا لو عَادَتِ الدَّارُ إِلَى الْمُكْرَى ، وقال : دَفَعْتُهُ قَبْلَ الْإِجَارَةِ .  
وقال الْمُكْتَرَى : أَنَا وَجَدْتُهُ . عِنْدَ صَاحِبِ «التَّلْخِصِ» . وَتَبِعَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ،  
[ ٢١٥/١ ] وابنُ حَمْدَانَ ، و «الفروع» . قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ  
الْمُسْتَأْجِرِ . ومنها ، لو وَجَدَهُ مَنْ اسْتَوْجَرَ لِحَفَرٍ شَيْءٌ أَوْ هَذِهِ ، فعَلَى مَا سَبَقَ مِنْ  
الْخِلَافِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقِيلَ : هُوَ  
لَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الفروع» ،  
و «مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ» . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، أَنَّهُ لَوْ أَجِدُوهُ ، فِي  
أَصْحَ الرِّوَايَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ رَزِينَ : هُوَ لِلْأَجِيرِ . نصُّ عليه . وَالثَّانِيَةُ ، لِلْمَالِكِ .  
وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، أَنَّهُ لَقَطَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : وَعَنْهُ ، رِكَازٌ يَأْخُذُهُ  
وَأَجِدُهُ . وَعَنْهُ ، رَبُّ الْأَرْضِ . وَمِنْهَا ، لَوْ دَخَلَ دَارَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : فَحَفَرَ  
لِنَفْسِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي فِي «الْخِلَافِ» : لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ؛ كَالطَّائِرِ وَالظُّبِيِّ .  
انْتَهَى . وَمِنْهَا ، مُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ كَمُكْرٍ وَمُكْتَرٍ . قَدَّمَهُ فِي «الفروع» . وَجَزَمَ فِي  
«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَتَبِعَهُ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» ، أَنَّهُمَا كِبَاعٌ مَعَ مُشْتَرٍ ، يُقَدَّمُ قَوْلُ  
صَاحِبِ الْيَدِ . قَالَ فِي «الفروع» : كَذَا قَالَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي الرِّوَايَتَيْنِ  
السَّابِقَتَيْنِ ، إِنْ كَانَ لَقَطَةً . نَقَلَ الْأَثَرُ ، لَا يُدْفَعُ إِلَى الْبَائِعِ بِبِلَاصِفَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
«الْمُجَرَّدِ» . وَنَصَرَهُ فِي «الْخِلَافِ» . وَعَنْهُ ، بَلَى ؛ لَسَبَقَ يَدُهُ . قَالَ : وَبِهَذَا  
قَالَ جَمَاعَةٌ .

القسم الرابع ، أن يَجِدَهُ في أرضِ الحَرْبِ ، فإن لم يَقْدِرْ عليه إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنْ<sup>(١)</sup> المسلمين ، فهو غَنِيمَةٌ لهم ، وإن قَدَّرَ عليه بِنَفْسِهِ فهو لَوَاجِدُهُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ وَجَدَهُ في مَوَاتٍ مِنْ أرضِ المسلمين . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إن عَرَفَ مَالِكُ الأَرْضِ وَكَانَ حَرْبِيًّا ، فهو غَنِيمَةٌ أيضًا ؛ لِأَنَّهُ في حِرْزِ مَالِكٍ مُعَيَّنٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ بَيْتٍ أَوْ خِزَانَةٍ . ولنا ، أَنَّهُ ليس لِمَوْضِعِهِ مَالِكٌ مُحْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لم يُعْرِفْ مَالِكُهُ . وَيُخْرَجُ لَنَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ ، بِنَاءً على قَوْلِنَا : إن الرِّكَازَ في دارِ الإسلامِ يَكُونُ لِمَالِكِ الأَرْضِ .

قوله : وإن وَجَدَهُ في أرضِ حَرْبِيٍّ مَلَكُهُ . يعنى ، أَنَّهُ رِكَازٌ . وهذا المذهب ، مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وهو مِنْ الْمُفْرَدَاتِ ، ونَصٌّ عليه . وقيل : هو غَنِيمَةٌ . خَرَّجَهُ المَجْدُ في « شَرْحِهِ » مِنْ قَوْلِنَا : الرِّكَازُ في دارِ الإسلامِ لِلْمَالِكِ . وخَرَّجَهُ المُصَنِّفُ ، والشارحُ ، مِمَّا إِذَا وَجَدَهُ في بَيْتٍ أَوْ خِزَانَةٍ<sup>(٢)</sup> . قوله : إِلَّا أَن لا يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ - يعنى ، لهم مَنَعَةٌ - فَيَكُونُ غَنِيمَةً . وهذا المذهب ، وعليه الأصحابُ ، وقَطَعُوا به .

فائدة : قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وغيره ، في المَذْفُونِ في دارِ الحَرْبِ : هو كَسَائِرُ مَالِهِم المَأْخُوضِ مِنْهُمْ ، وإن كَانَتْ عَلَيْهِ علامةُ الإسلامِ . قال المُصَنِّفُ في « الْمُعْنَى »<sup>(٣)</sup> : إن وَجَدَ بِدَارِهِمْ لُقْطَةً مِنْ مَتَاعِنَا ، فَكَلَارِنَا . وَمِنْ مَتَاعِهِمْ غَنِيمَةٌ ، ومع الاحْتِمَالِ تَعَرَّفَ حَوْلًا بِدَارِنَا ، ثُمَّ تُجْعَلُ في الغَنِيمَةِ . نَصٌّ عليه احتياطًا . وقال ابنُ الجَوْزِيِّ في « المَذْهَبِ » في اللُّقْطَةِ ، في دَفِينِ مَوَاتٍ عليه

(١) سقط من : م .

(٢) انظر : المعنى ٤ / ٢٣٥ .

(٣) كذا في : ١ ، ط . وهي غير منقوطة في الأصل . وفي المعنى والشرح : « خزانة » .

وَالرَّكَازُ مَا وَجَدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ ، عَلَيْهِ عَلَامَتُهُمْ . فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ  
عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ ، فَهُوَ لِقِطَّةٌ .

٩١٩ - مسألة : ( والرَّكَازُ ما وَجَدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ ، عليه  
علامتهم . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ ، فَهُوَ  
لِقِطَّةٌ ( الدَّفْنُ ، بِكَسْرِ الدَّالِ ؛ الْمَدْفُونُ . وَالرَّكَازُ ؛ هُوَ الْمَدْفُونُ فِي  
الْأَرْضِ . وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ رَكَزَ يَرَكُزُ<sup>(١)</sup> : إِذَا أَخْفَى . يُقَالُ : رَكَزَ الرُّمَحَ ،  
إِذَا غَرَزَ أَسْفَلَهُ فِي الْأَرْضِ . وَمِنْهُ الرُّكُزُ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ ، قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وَالرَّكَازُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ  
الْخُمْسِ مَا كَانَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ . هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ،  
وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِأَنْ يُرَى [ ١٦٦/٢ ] عَلَيْهِ  
عَلَامَتُهُمْ ، كَأَسْمَاءِ مَلُوكِهِمْ ، وَصُورِهِمْ ، وَصُورِ أَصْنَانِهِمْ ،  
وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَهُمْ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، أَوْ اسْمُ  
النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ أَحَدٍ مِنْ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ وَلَاتِهِمْ ، أَوْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ،

عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ : لِقِطَّةٌ ، وَإِلَّا رَكَازٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ دَارٍ  
وَدَارٍ . وَنَقَلَ إِسْحَاقُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَالْخُمْسُ . وَكَذَا جَزَمَ فِي  
« غِيُونِ الْمَسَائِلِ » ، مَا لَا عَلَامَةَ عَلَيْهِ رَكَازٌ . وَالْحَقُّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بِالْمَدْفُونِ  
حُكْمًا ، الْمَوْجُودَ ظَاهِرًا بِخَرَابِ جَاهِلِيٍّ ، أَوْ طَرِيقٍ غَيْرِ مَسْلُوكٍ .

قوله : وَالرَّكَازُ مَا وَجَدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ ، عَلَيْهِ عَلَامَتُهُمْ . بِلا نزاع . وكذا

(١) كَذَا ضَبَطَهُ ، وَتَضَمَّ عِنْدَهُ فِي الْمَضَارِعِ أَيْضًا .

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ ٩٨ .

وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَهُوَ لُقْطَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ مُسْلِمٍ لَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْهُ . وَإِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْكُفْرِ ، فَكَذَلِكَ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ صَارَ إِلَى مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْ مِلْكِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا عَلَى جَمِيعِهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ فَهُوَ لُقْطَةٌ ، تَعْلِيلًا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ فِي مِلْكٍ انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، فَيَدَّعِيهِ الْمَالِكُ قَبْلَهُ ، بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا صِفَةٍ ، فَهَلْ يُدْفَعُ إِلَيْهِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(١)</sup> فِي كِتَابِ « الْمُحَرَّرِ » ؛ إِحْدَاهُمَا لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ، كَاللُّقْطَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْمِلْكِ . فَإِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْكُفَّارِ ، وَلَيْسَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رِكَازًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِلْكُ الْكُفَّارِ .

لَوْ كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكُفَّارِ فِي الْجُمْلَةِ ، فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ عَهْدَ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ كُفْرٍ فَقَطْ . نَصُّ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ ، فَهُوَ لُقْطَةٌ . إِذَا كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ ، فَهُوَ لُقْطَةٌ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ ، فَالْمَذْهَبُ أَيْضًا أَنَّهُ لُقْطَةٌ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي إِيَّاءِ نَقْدِهِ ، إِنْ كَانَ يُشْبِهُ مَتَاعَ الْعَجَمِ ، فَهُوَ كَثَرٌ ، وَمَا كَانَ بِمِثْلِ الْعِرْقِ فَمُعَدَّنٌ ، وَإِلَّا فَلُقْطَةٌ .

(١) هُوَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ صَفْحَةُ ١٨ .





## فهرس الجزء السادس من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

### كتاب الجنائز

- فائدة : الجنائز ، بفتح الجيم ، جمع جنازة  
بالكسر ، ...  
٥
- ٧٢١ - مسألة : ( وتستحب عيادة المريض ، وتذكيره التوبة  
والوصية )  
١٢ - ٧
- ٧٢٢ - مسألة : ( وإذا نزل به ، تعاهد بلُّ حلقه بماء أو  
شراب ، ... )  
١٢ - ٨
- ٧٢٣ - مسألة : ( و ) يستحب أن يلقنه قول : لا إله إلا  
الله . مرة )  
١٢
- فائدة : قال أبو المعالي : يكره تلقين الورثة  
للمحتضر بلا عذر .  
١٢
- تنبية : قوله : ولقنه قول : لا إله إلا الله ... لأن  
إقراره بها إقرار بالأخرى .  
١٢
- ٧٢٤ - مسألة : ( ولا يزيد على ثلاث )  
١٥ ، ١٤
- ٧٢٥ - مسألة : ( ويقرأ عنده سورة يس )  
١٥
- ٧٢٦ - مسألة : ( ويوجهه إلى القبلة )  
١٧ ، ١٦

- تنبيه : ظاهر قوله : وإذا نزل به ، فعل كذا  
ويوجهه. أنه لا يوجهه قبل النزول به،... ١٧  
فائدة : استحباب المصنف ، والشارح ، تطهير  
ثيابه قبيل موته . ١٧
- ٧٢٧ - مسألة : ( فإذا مات أغمض عينيه ، وشد لحية،...) ١٨ - ٢٠  
تنبيه : قوله : فإذا مات أغمض عينيه . هذا  
صحيح ؛ ... ١٨
- ٧٢٨ - مسألة : ( ويسارع في قضاء دينه ) ٢٠ ، ٢١  
تنبيه : قوله : ويسارع في قضاء دينه . وكذا  
قال الأصحاب . ٢٠
- ٧٢٩ - مسألة : ( و ) يسارع في ( تفريق وصيته ) ٢١  
٧٣٠ - مسألة : ( و ) يستحب المسارعة في ( تجهيزه إذا  
تيقن موته ) ٢١ - ٢٤
- تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف ، أن  
ذلك يعتبر في كل ميت،... ٢٤  
الثاني ، قوله : إذا تيقن موته . راجع  
إلى المسارعة في تجهيزه فقط،... ٢٤
- فوائد ؛ الأولى ، قال الآجری في من مات  
عشية : يكره تركه في بيت  
وحده ، ... ٢٤
- الثانية ، لا يستحب النعي ؛ ... ٢٤  
الثالثة ، إذا مات له أقارب في دفعة  
واحدة... بدأ بالأخوف  
فالأخوف ، ... ٢٤
- فصل في غسل الميت
- ٧٣١ - مسألة : ( غسل الميت ودفنه وتكفينه والصلاة عليه ،  
فرض كفاية ) ٢٥ - ٢٨

- ٢٧ - ٢٥ فوائد تتعلق بغسل الميت .
- ٣٩ - ٢٩ ( وأحق الناس به وصيّه ، ... )
- ٢٩ تنبيه : أفادنا المصنف صحة الوصية بالغسل .
- فائدة : حيث قلنا : يغسل الوصى .
- فالصحيح من المذهب ، أنه يشترط أن
- ٢٩ يكون عدلا ، ...
- فصل : فإن لم يكن له وصى فالعصبات أولى
- ٣٠ الناس به ، ...
- ٣٠ تنبيه : محل هذا كله في الأحرار .
- ٣١ فصل : وأحق الناس بالصلاة عليه وصيه .
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، صحة
- ٣٣ الوصية بالصلاة عليه .
- فصل : وأحق الناس بالصلاة بعد ذلك
- ٣٤ العصبات ، ...
- فصل : وإن اجتمع زوج المرأة وعصباتها ،
- فأكثر الروايات عن أحمد تقديم
- ٣٤ العصبات .
- ٣٧ - ٣٤ فوائد تتعلق بوصية الميت بمن يصل عليه .
- فصل : فإن اجتمع أخ من أبوين ، وأخ من
- ٣٥ أب ، ...
- ٣٧ فصل : ومن قدمه الولي فهو بمنزلة ؛ ...
- فصل : وإن كان القريب عبدا ، فالحر البعيد
- ٣٧ أولى منه ؛ ...
- ٣٧ تنبيه : محل هذا الخلاف في الأحرار .
- ٤٠ - ٣٨ فوائد تتعلق بمن يُقدَّم للصلاة على الميت .
- فصل : فإن اجتمع جنائز ، فتشاح
- ٣٩ أولياؤهم ... قدّم أولاهم بالإمامة ...

٧٣٣ - مسألة: ( وأحق الناس بغسل المرأة ) وصيها ، ... ٤٠ ، ٤١

٧٣٤ - مسألة: ( ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه... ) ٤١ - ٤٨

فائدة : قال أبو المعالي : ولو وُطئت بشبهة بعد

موته ، أو قبلت ابنه لشهوة ، لم

تغسله ؛ ... ٤٢

فصل : والمشهور عن أحمد جواز غسل الرجل

زوجته . ٤٣

تنبيه : أثبت الرواية الثانية أبو الخطاب ... ٤٣

فصل : فإن طلق امرأته طلاقاً بائناً ... لم يجر

لواحد منهما غسل الآخر . ٤٤

فصل : وحُكِمَ أم الولد حكم الزوجة فيما

ذكرنا . ٤٥

تنبيه : حمل المصنف ومن تابعه كلام الخرق

على التنزيه . ٤٥

فائدتان ؛ إحداهما ، أم الولد مع السيد وهو

معها ، كالسيد مع أمته

وهي معه ، ... ٤٥

الثانية ، حيث جاز الغسل ، جاز

النظر لكل منهما غير

العورة . ٤٥

فائدة : ترك التغسيل من الزوج والزوجة

والسيد أولى من فعله . ٤٦

فصل : فإن كانت الزوجة ذمية ، فليس لها

غسل زوجها ؛ ... ٤٧

تنبيه : ظاهر قوله : وكذلك السيد مع سريره .

أنه لا يغسل أمته المزدوجة ولا المعتدة من

زوج . ٤٧

- ٤٧ فائدة : للسيد غسل مكاتبته مطلقا ، ...
- فصل : وليس لغزير من ذكرنا من الرجال غسل
- ٤٨ أحد من النساء ، ...
- ٧٣٥ - مسألة : ( وللرجل والمرأة غسل من له دون سبع سنين ، ... )
- ٥٢ - ٤٩ فصل : ويصح أن يغسل المحرم الحلال ،
- ٥٢ والحلال المحرم ؛ ...
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه يجوز لهما غسل من له أكثر من سبع سنين ، قولا واحدا .
- ٥٢
- ٧٣٦ - مسألة : ( وإذا مات رجل بين نسوة ، ... يُمَّم ... )
- ٥٣ ، ٥٢ فائدة : يجوز أن يلي الخنثى الرجال والنساء ، ...
- ٥٣
- ٧٣٧ - مسألة : ( ولا يغسل مسلم كافرا ، ولا يدفنه ، ... )
- ٥٥ ، ٥٤ تنبيه : محل الخلاف المتقدم ، إذا كان الكافر قرابة أو زوجة أو أم ولد .
- ٥٥
- ٧٣٨ - مسألة : ( وإذا أخذ في غسله ، ستر عورته وجرده ... )
- ٥٨ - ٥٦ فائدة : يستحب أن يبدأ في الغسل بمن يخاف عليه ، ...
- ٥٦ فصل : ويستحب تجريد الميت عند غسله ما سوى عورته .
- ٥٧
- ٧٣٩ - مسألة : ( ويستر الميت عن العيون ، ولا يحضره إلا من يعين في غسله )
- ٦١ - ٥٩ فائدتان ؛ إحداهما ، لا يغطي وجهه .
- ٦٠ الثانية ، يستحب توجيهه في كل أحواله .
- ٦١

- ٧٤٠ - مسألة: ( ثم يرفع رأسه برفق إلى قريب من الجلوس ، ... ) ٦٢ ، ٦١
- تنبيه : مراد المصنف وغيره ممن أطلق ، غير الحامل ، ... ٦١
- فصل : فإن كانت امرأة حاملاً لم يعصر بطنها ؛ ... ٦٢
- ٧٤١ - مسألة: ( ثم يلف على يده خرقه ، فينجيه ... ) ٦٣ ، ٦٢
- تنبيه : قوله : ولا يحل مس عورته ... يعنى ، إذا كان الميت كبيراً . ٦٢
- ٧٤٢ - مسألة: ( ثم ينوى غسله ، ويسمى ) ٦٤ ، ٦٣
- فائدة : لا يعتبر نفس فعل الغسل في أصح الوجهين . ٦٤
- ٧٤٣ - مسألة: قال : ( ويدخل إصبعيه مبلولتين بالماء بين شفتيه، ... ) ٦٦ ، ٦٥
- فائدة : فعل ذلك مستحب لا واجب . ٦٦
- فائدة : يستحب أن يكون ذلك بخرقه . ٦٦
- ٧٤٤ - مسألة: ( ثم يضرب الصدر ، فيغسل برغوته رأسه ولحيته وسائر بدنه ، ... ) ٧٢ - ٦٦
- فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ ... ٧٠
- فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كفريهما في الغسل ، ... ٧٠
- فائدة : يقوم الخطمى ونحوه مقام الصدر . ٧١
- فائدة : يقلب على جنبه مع غسل شقيقه . ٧١
- فصل : وقال بعض أصحابنا : يتخذ الغاسل ثلاثة آنية ؛ ... ٧٢
- فائدة : يكره الاقتصار في غسله على مرة واحدة . ٧٢

- ٧٤٥ - مسألة: ( فإن لم ينق بالثلاث ، أو خرج منه شيء ،  
٧٦ - ٧٣ غسله إلى خمس ، ... )  
فصل : فإن خرج من الميت نجاسة بعد  
٧٤ الثلاث ، ...  
فائدة : لو لمسته أنثى لشهوة ، ... غُسلَ ... ٧٥  
فائدتان ؛ إحداهما ، قال في « مجمع  
البحرين »: لفظ المصنف  
وإطلاقه يعم الخارج الناقض  
٧٦ من غير السيلين ، ...  
٧٦ الثانية ، يجب الغسل بموته .  
٧٧ - مسألة: ( ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورًا ) ٧٧ ، ٧٦  
٧٤٧ - مسألة: ( والماء الحار ، والحلال ، والأشنان ،  
٧٨ ، ٧٧ يستعمل إن احتيج إليه )  
فائدة : لا بأس بغسله في الحُمَام . ٧٨  
٧٨ - مسألة: ( ويقص شاربه ، ويقلم أظفاره ، ... ) ٨٣ - ٧٨  
فائدة : قوله : ويقص شاربه . بلا نزاع . ٧٨  
فصل : فأما قص الأظفار إذا طالت ففيها  
٧٩ روايتان ؛ ...  
فصل : فأما العانة ففيها وجهان ؛ ... ٧٩  
فوائد تتعلق بما يؤخذ وما لا يؤخذ من الميت . ٨٢ - ٧٩  
فصل : فأما الختان فلا يشرع ؛ ... ٨١  
فصل : وإن جبر عظمه بعظم فجبر ، ... ٨٢  
فصل : ومن كان مشنَّبًا ، أو به حذب ، ... ٨٢  
فصل : فأما تسريح رأسه ولحيته فكرهه  
٨٢ أحمد ، ...  
تنبيه : محل ما تقدم من ذلك كله ، في غير  
٨٣ المُحَرَّم ، ...

- ٧٤٩ - مسألة: ( ويضفر شعر المرأة ثلاثة قرون ، ويسدل  
من ورائها ) ٨٣ ، ٨٤
- ٧٥٠ - مسألة: ( ثم ينشف بثوب ) ٨٤  
فائدة : لا يتنجس ما نشف به . ٨٤
- ٧٥١ - مسألة: ( فإن خرج منه شيء بعد السبع حشاه  
بالقطن ، ... ) ٨٤ ، ٨٥
- ٧٥٢ - مسألة: ( ثم يغسل المحل ويوضأ ) ٨٥  
تنبيه: قال ابن منجي في « شرحه »: لم يتعرض  
المصنف إلى أنه يُلجِمُ المحل  
بالقطن ، ... ٨٥
- ٧٥٣ - مسألة: ( فإن خرج منه شيء بعد وضعه في  
أكفانه ، ... ) ٨٦
- ٧٥٤ - مسألة: ( ويغسل المحرم بماء وسدر ، ... ) ٨٧ - ٨٩  
فصل : واختلف عن أحمد في تغطية  
وجهه ، ... ٨٨
- تنبيه: مفهوم قوله: ولا يخمر رأسه. أنه يغطى  
سائر بدنه ، ... ٨٨
- فوائد ؛ إحداها ، يجنبُ المُحْرَمُ الميت ما يجنب  
في حياته ... ٨٩
- الثانية ، قال في « الفروع »: ... بقية  
كفنه كحلال . ٩٠
- الثالثة ، لا تمنع المعتدة إذا ماتت من  
الطيب . ٩٠
- تنبيه : هذا كله في أحكام المُحْرَمِ ، ... ٩٠
- ٧٥٥ - مسألة: ( والشهيد لا يغسل ، إلا أن يكون جنباً ) ٩٠ - ٩٣  
فصل : فإن كان الشهيد جنباً غُسل . ٩٢
- فوائد ؛ إحداها ، حكم من طهرت من الحيض  
والنفاس حكم الجنب ، ... ٩٢



- الثانية ، لو كان على الشهيد نجاسة غير  
 ٩٣ الدم ... تغسل .
- الثالثة ، صرح المجتهد بوجود بقاء دم  
 ٩٣ الشهيد .
- ٧٥٦ - مسألة: ( وينزع عنه السلاح والجلود ، ... ) ٩٣ - ٩٥
- ٧٥٧ - مسألة: ( ولا يصلى عليه ، في أصح الروايتين ) ٩٥ - ٩٧
- فصل : والبالغ وغيره سواء في ترك غسله  
 ٩٧ والصلاة عليه ، إذا كان شهيداً .
- تنبيه : محل الخلاف في الشهيد الذى لا  
 ٩٧ يغسل ...
- فائدة جلية : قيل : سمي شهيداً لأنه حي . ٩٧
- ٧٥٨ - مسألة: ( وإن سقط من دابته ... غُسلَ وصُلّيَ عليه ) ٩٨ - ١٠٤
- فصل : وكذلك إن حمل ، فأكل ، ... ٩٩
- تنبيه : قوله : وإن وجد ميتاً ولا أثر به . هكذا  
 ٩٩ عبارة أكثر الأصحاب .
- فصل : فإن كان الشهيد قد عاد عليه سلاحه  
 ١٠٢ فقتله ، فهو كالمقتول بأيدي العدو .
- تنبيه : قوله : أو طال بقاؤه . قال في  
 ١٠٢ «الفروع» : والمراد عرفاً .
- فصل : ومن قتل من أهل العدل في  
 ١٠٣ المعركة ، ...
- ٧٥٩ - مسألة: ( ومن قتل مظلوماً ، فهل يلحق بالشهيد ؟ )  
 ١٠٧ - ١٠٤ على روايتين (
- تنبيه : قد يقال : دخل في كلامه ، إذا قتل  
 ١٠٥ الباغي العادل ، ...
- فصل : فأما الشهيد بغير قتل ، كالمطعون ...  
 ١٠٦ فإنهم يغسلون ، ويصلى عليهم .

- فوائد ؛ إحداهما ، قيل : إنما لم يغسل الشهيد  
 دفعاً للحرج ... ١٠٦  
 الثانية ، قال في « الفروع » : الشهيد  
 غير شهيد المعركة بضعة  
 عشر ، ... ١٠٦  
 ٧٦٠ - مسألة : ( وإذا ولد السقط لأكثر من أربعة أشهر ،  
 غسل وصلى عليه ) ١٠٧-١١١  
 تنبيه : مفهوم قوله : وإذا ولد السقط ... أنه  
 لو ولد لدون أربعة أشهر ، أنه لا يغسل  
 ولا يصلى عليه . ١٠٨  
 فصل : ويستحب أن يسقى السقط ؛ ... ١١٠  
 فوائد تتعلق بالسقط . ١١١، ١١٠  
 ٧٦١ - مسألة : ( ومن تعذر غسله يم ) ١١٢، ١١١  
 ٧٦٢ - مسألة : ( وعلى الغاسل ستر ما رآه إن لم يكن حسناً ) ١١٣، ١١٢  
 فصل في الكفن  
 ٧٦٣ - مسألة : ( ويجب كفن الميت في ماله ، مقدماً على  
 الدين وغيره ) ١١٦-١١٤  
 فوائد تتعلق بكفن الميت . ١١٧-١١٥  
 ٧٦٤ - مسألة : ( فإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه  
 نفقته ، ... ) ١٢١-١١٧  
 فائدة : لا يكفن ذمي من بيت المال للعدم  
 كمرتد . ١١٨  
 فائدة : لو وجد ثوب واحد ، ووجد جماعة  
 من الأموات ، ... ١١٨  
 فائدة : يقدم الكفن على دين الرهن وأرث  
 الجناية ونحوهما . ١١٨  
 فصل : ويستحب تحسين الكفن ؛ ... ١١٩

- ١٢٠ فصل : والمستحب أن يكفن في جديد ، ...  
 ٧٦٥ - مسألة : ( ويستحب تكفين الرجل في ثلاث لفائف  
 ١٢٤-١٢١ بيض ، ... )  
 ١٢٢ فائدة : يكره زيادة الرجل على ثلاثة أثواب .  
 ١٢٣ فصل : ويستحب تجميم الأكتاف ، ...  
 ٧٦٦ - مسألة : ( ثم يوضع عليها مستلقيا ، ... )  
 ١٢٦-١٢٤ فائدة : الحنوط والطيب مستحب ، ولا بأس  
 ١٢٤ بالمسك فيه .  
 ١٢٥ فائدتان ؛ إحداهما ، لا يوضع في عينيه كافور .  
 الثانية ، يكره الورس والزعفران في  
 ١٢٥ الحنوط .  
 ٧٦٧ - مسألة : ( ثم يرد طرف اللقافة العليا على شقه الأيمن ، ... )  
 ١٢٨-١٢٦ فصل : وتكره الزيادة في الكفن على ثلاثة  
 ١٢٧ أثواب ؛ ...  
 ٧٦٨ - مسألة : ( وإن كفن في قميص ومئزر ولفافة ، جاز )  
 ١٢٩، ١٢٨ فصل : قال أبو داود : قلت لأحمد : يتخذ الرجل  
 ١٢٨ كفته يصل في أياما ... فرآه حسنا .  
 ١٢٨ فصل : ويجوز التكفين في ثوبين ؛ ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، يكون القميص بكمين  
 ١٢٩ ودخاريص .  
 ١٢٩ الثانية ، الإزار ؛ القميص .  
 ٧٦٩ - مسألة : ( وتكفن المرأة في خمسة أثواب ؛ ... )  
 ١٣٣-١٢٩ فصل : قال أحمد : يكفن الصبي في خرقة ، ...  
 ١٣١ فصل : قال المروذي : سألت أبا عبد الله : في كم  
 ١٣١ تكفن الجارية إذا لم تبلغ ؟  
 فائدة : يكفن الصغير في ثوب واحد ، ويجوز في  
 ١٣١ ثلاثة .

- فصل : قال أحمد : لا يعجبني أن تكفن في  
 ١٣٢ شئ من الحرير .  
 فصل : وإن أحب أهل الميت أن يروه لم  
 ١٣٣ يمنعوا ؛ ...  
 ٧٧٠ - مسألة : ( والواجب من ذلك ثوب يستر جميعه ) ١٣٤، ١٣٣  
 فصل : فإن لم يجد ثوبًا يستر جميعه ، ستر  
 ١٣٤ رأسه ، ...

### فصل في الصلاة على الميت

- فوائد تتعلق بالصلاة على الميت . ١٣٦، ١٣٥  
 فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب أن لا تنقص  
 ١٣٦ الصفوف عن ثلاثة .  
 الثانية ، لم يصل على النبي ﷺ  
 ١٣٦ بإمام ، إجماعًا .  
 ٧٧١ - مسألة : ( السنة أن يقوم الإمام عند رأس الرجل ،  
 ١٣٧-١٣٩ ووسط المرأة )  
 ٧٧٢ - مسألة : ( ويقدم إلى الإمام أفضلهم ، ... ) ١٣٩-١٤٤  
 فصل : فإن كانوا أنواعًا ، ... قُدِّم  
 ١٤٠ الرجال ، ...  
 فوائد تتعلق بمن يُقَدَّم إلى الإمام . ١٤٢-١٤٠  
 فصل : ولا نعلم خلافًا في تقديم الخنثى على  
 ١٤٢ المرأة ؛ ...  
 فصل : وإذا اجتمع رجل وامرأة ، ...  
 جعل رأس الرجل حذاء وسط  
 ١٤٣ المرأة ، ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو اجتمع رجال موق  
 فقط ، ... يسوى بين  
 ١٤٤ رءوسهم ، ...

- الثانية ، إذا اجتمع موتى ، قدم من  
الأولياء للصلاة عليهم  
١٤٤  
٧٧٣ - مسألة: ( ثم يكبر أربع تكبيرات ؛ ... ) ١٤٩-١٤٥  
فصل : وقراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنابة . ١٤٦  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يزيد على  
١٤٦ الفاتحة .  
فائدتان ؛ إحداها ، يتعوذ قبل قراءة الفاتحة . ١٤٧  
الثانية ، لا يستفتح . ١٤٧  
فصل : ويكبر الثانية ، ويصلى على النبي  
ﷺ ؛ ... ١٤٨  
٧٧٤ - مسألة: ( ويدعو في ) التكبيرة ( الثالثة ) ١٥٣-١٤٩  
تنبيه : قوله : ويدعو في الثالثة . يعنى ،  
١٤٩ يستحب أن يدعو بما ورد ؛ ...  
٧٧٥ - مسألة: ( وإن كان صيباً ) جعل مكان الاستغفار  
له ... ١٥٤-١٥٣  
فوائد ؛ إحداها ، إن لم يعرف إسلام والديه ،  
١٥٤ دعا لمواليه .  
الثانية ، نقل حنبل وغيره ، أنه يشير في  
١٥٤ الدعاء بإصبعيه .  
الثالثة ، يقول في الصلاة على الخنثى  
١٥٥ المشكل : ...  
٧٧٦ - مسألة: ( ثم يقف بعد الرابعة قليلاً ، ... ) ١٥٩-١٥٥  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يدعو  
١٥٥ بشيء بعد الرابعة .  
فصل : والتسليم واجب فيها ؛ ... ١٥٧  
فائدة : الصحيح من المذهب ، أنه لا يتشهد  
١٥٧ بعد الرابعة ...

- فصل : وروى عن مجاهد ، أنه قال : إذا  
 صليت فلا تبرح مصلاك حتى تُرْفَعَ . ١٥٩  
 فائدة : قال في « الفروع » : ... أن الإمام  
 يجهر بالتسليم ، ... ١٥٩  
 ٧٧٧ - مسألة : ( ويرفع يديه مع كل تكبيرة ) ١٦٠، ١٥٩  
 ٧٧٨ - مسألة : ( والواجب من ذلك ، التكبيرات ، ... ) ١٦٤-١٦٠  
 فصل : ويستحب أن يُصَفَّ في الصلاة على  
 الجنائزة ثلاثة صفوف ؛ ... ١٦٢  
 فائدة : قال في « الفروع » ، ... ولعل ظاهر  
 ذلك ، تعين القراءة في الأولى ، ... ١٦٢  
 فصل : ويستحب تسوية الصف في صلاة  
 الجنائزة . ١٦٣  
 فوائد تتعلق بما يشترط لصلاة الجنائزة . ١٦٥، ١٦٤  
 ٧٧٩ - مسألة : ( وإن كبر الإمام تحمسا كبر بتكبيره ... ) ١٧٢-١٦٥  
 فصل : فإن زاد على سبع لم يتابعه . ١٦٩  
 فصل : والأفضل أن لا يزيد على أربع ؛ ... ١٦٩  
 فوائد ؛ إحداها ، لا يتابع الإمام إذا زاد على  
 أربع ، ... ١٦٩  
 الثانية ، قال المجد في « شرحه » ، ...  
 هل يدعو بعد الزيادة ؟ ١٧٠  
 الثالثة ، لو كبر ، فجىء بجنائزة ثانية ،  
 أو أكثر ، ... ١٧١  
 فصل : ولا يجوز النقص من أربع . ١٧٠  
 فصل : قال أحمد : يكبر على الجنائزة فيجيبون  
 بأخرى ، يكبر إلى سبع ، ... ١٧٠  
 فوائد تتعلق بعدد التكبيرات في صلاة الجنائزة ،  
 وهل يتابع الإمام على الزيادة فيها أم لا ؟ ١٧٣، ١٧٢

- ٧٨٠ - مسألة: ( ومن فاتته شيء من التكبير ، قضاه على صفته ... ) ١٧٥-١٧٣
- ٧٨١ - مسألة: ( فإن سلم ولم يقضه ، فعلى روايتين ) ١٧٧-١٧٥  
فائدة : يكره لمن صلى عليها أن يعيد الصلاة مرة ثانية . ١٧٦
- فصل : إذا أدرك الإمام بين تكبيرتين ، ... ١٧٧
- ٧٨٢ - مسألة: ( ومن فاتته الصلاة على الجنائز ، صلى على القبر إلى شهر ) ١٨٢-١٧٧  
فصل : ولا يصلى على القبر بعد شهر ، ويصلى قبله . ١٧٩
- فوائد تتعلق بالصلاة على القبر . ١٨٢-١٧٩  
فصل : ومن صلى عليها مرة ، فلا تسن له إعادة الصلاة عليها . ١٨١
- فصل : ويصلى على القبر ، وتعاد عليه الصلاة جماعة وفرادى . ١٨٢
- ٧٨٣ - مسألة: ( ويصلى على الغائب بالنية ، ... ) ١٨٥-١٨٢  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، صحة الصلاة على الغائب عن البلد ... ١٨٣
- فصل : فإن كان الميت فى أحد جانبي البلد ، ... ١٨٤
- فصل : وتتوَقَّت الصلاة على الغائب بشهر ، ... ١٨٤
- فائدة : مدة جواز الصلاة على الغائب ، كمدة جواز الصلاة على القبر . ١٨٤
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الخلاف جار ، سواء كانت البلد صغيرة أو كبيرة . ١٨٤

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو حضر الغائب ...  
استحب أن يصلي عليه
- ١٨٥ ثانيا .
- الثانية ، لا يصلي مطلقا على  
المُفْتَرَسِ المأكول في بطن
- ١٨٥ السبع ، ...
- ٧٨٤ - مسألة: ( ولا يصلي الإمام على الغال ، ولا من قتل  
نفسه )
- ١٩٢-١٨٥ تنبيهان ؛ الأول ، مفهوم كلام المصنف ، أنه  
يصلي على غير الغال ومن قتل
- ١٨٦ نفسه ، ...
- الثاني ، المراد هنا بالإمام ، إمام  
القرية .
- ١٨٦
- فصل : قال أحمد : لا أشهد الجهمية ولا  
الرافضة ، ...
- ١٨٨
- فصل : ولا يصلي على أطفال المشركين ؛ ...
- ١٩٠
- فصل : ويصلي على سائر المسلمين ؛ ...
- ١٩٠
- فائدة : إذا قُتِلَ الباغي ، غُسلَ وصُلِّيَ عليه .
- ١٩٠
- ٧٨٥ - مسألة: ( وإن وُجِدَ بعض الميت ، غُسلَ وصُلِّيَ  
عليه ... )
- ١٩٤-١٩٢
- فصل : وإن وجد الجزء بعد دفن الميت غسل  
وصلي عليه ...
- ١٩٤
- فائدتان ؛ إحداهما ، إذا صلى على البعض ، ثم  
وجد الأكثر ، ...
- ١٩٤
- الثانية ، ما بان من حى ، ... لم  
يغسل ولم يصل عليها .
- ١٩٤
- ٧٨٦ - مسألة: ( وإن اختلط من يصلي عليه بمن لا يصلي  
عليه ، ... )
- ١٩٥



- فصل : وإن وجد ميت ، فلم يعلم أمسلم هو أم كافر ؟ ١٩٥
- ٧٨٧ - مسألة: ( ولا بأس بالصلاة على الميت في المسجد ) ١٩٨-١٩٦
- فصل : فأما الصلاة على الجنازة في المقبرة ،
- ١٩٧ فقها روايتان ؛ ...
- ١٩٧ تنبيه : محل الخلاف ، إذا أمن تلويثه ، ...
- ٧٨٨ - مسألة: ( وإن لم يحضره إلا النساء صلين عليه ) ١٩٨
- ١٩٨ فائدة : له بصلاة الجنازة قيراط .
- فائدة : يكره أخذ الأجرة للحمل والدفن والغسل ونحوه . ١٩٨
- فصل في حمل الميت ودفنه
- ٧٨٩ - مسألة: ( يستحب التبريع في حمله ) ١٩٩
- ٧٩٠ - مسألة: قال : ( وهو أن يضع قائمة السرير اليسرى المقدّمة على كتفه اليمنى ... ) ١٩٩
- ٧٩١ - مسألة: ( وإن حمل بين العمودين فحسن ) ٢٠١، ٢٠٠
- ٢٠١ فائدة : يستحب ستر نعش المرأة .
- ٧٩٢ - مسألة: ( ويستحب الإسراع بها ) ٢٠٤-٢٠١
- ٢٠٣ فصل : واتباع الجناز سنة ؛ ...
- ٢٠٣ فائدة : يراعى بالإسراع الحاجة .
- ٧٩٣ - مسألة: ( و ) يستحب أن يكون المشاة أمامها ،
- ٢١١-٢٠٥ والركبان خلفها (
- ٢٠٧ فصل : ويكره الركوب في اتباع الجناز ؛ ...
- فائدتان ؛ إحداهما ، يكره الركوب لمن تبعها بلا عذر . ٢٠٧
- الثانية ، في راكب السفينة
- ٢٠٧ وجهان ؛ ...

الصفحة

- فصل : ويكره رفع الصوت عند الجنائز ؛ ... ٢٠٨
- فصل : ويكره اتباع الميت بنار . ٢٠٩
- فصل : ويكره اتباع النساء الجنائز ؛ ... ٢١٠
- فصل : فإن كان مع الجنائز منكر يراه أو يسمعه ، ... ٢١١
- ٧٩٤ - مسألة : ( ولا يجلس من تبعها حتى توضع ) ٢١٣، ٢١٢  
تنبيه : قوله : حتى توضع . يعنى ، بالأرض للدفن . ٢١٢
- ٧٩٥ - مسألة : ( وإن جاءت وهو جالس لم يقم لها ) ٢١٤، ٢١٣  
فوائد تتعلق باتباع الجنائز . ٢١٥، ٢١٤
- ٧٩٦ - مسألة : ( ويُدخل قبره من عند رجل القبر ، إن كان أسهل عليهم ) ٢١٩-٢١٥  
فوائد تتعلق بإدخال الميت القبر . ٢١٨-٢١٥
- فصل : قال أحمد : يعمق القبر إلى الصدر ، ... ٢١٨
- ٧٩٧ - مسألة : قال : ( ولا يُسجى القبر ، إلا أن يكون لامرأة ) ٢١٩
- ٧٩٨ - مسألة : ( ويلحد له لحدا ، وينصب عليه اللبن نصبا ) ٢٢٠، ٢١٩
- ٧٩٩ - مسألة : ( ولا يدخل القبر خشبا ، ولا شيئا مسته النار ) ٢٢١، ٢٢٠
- تنبيه : مراده بقوله : ولا يدخله خشبا . إذا لم يكن ضرورة ، ... ٢٢٠
- فائدتان ؛ إحداهما ، يكره الدفن في تابوت ، ... ٢٢١
- الثانية ، لا توقيت في من يدخله القبر ، ... ٢٢١
- ٨٠٠ - مسألة : ( ويقول الذى يدخله : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ) ٢٢٣-٢٢١

- ٢٢٢ فصل : وإذا مات في سفينة في البحر ، ...
- ٨٠١ - مسألة : ( ويضعه في لحدّه على جنبه الأيمن ، مستقبل القبلة ) ٢٢٣-٢٢٥
- ٢٢٥، ٢٢٤ فوائد تتعلق بكيفية الدفن ووقته ومكانه .
- ٨٠٢ - مسألة : ( ويحشو التراب في القبر ثلاث حثيات ، ... ) ٢٢٦، ٢٢٥
- ٢٢٦ فائدة : يكره زيادة ترابه .
- ٨٠٣ - مسألة : ( ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر مُسْتَمًا ) ٢٢٦-٢٢٨
- فائدة : لا بأس بتعليمه بحجر أو خشبة ونحوهما . ٢٢٦
- ٢٢٧ فصل : وتسليم القبر أفضل من تسطيحه .
- ٨٠٤ - مسألة : ( ويرش عليه الماء ) ٢٢٨-٢٣١
- فصل : ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو خشبة ، يعرفه بها . ٢٢٨
- فصل : فأما التلقين بعد الدفن ... فلم نسمع فيه عن أحمد شيئا ، ... ٢٢٩
- ٢٢٩ فائدة : يستحب تلقين الميت بعد دفنه ...
- ٨٠٥ - مسألة : ( ولا بأس بتطينه ) ٢٣١، ٢٣٢
- ٨٠٦ - مسألة : ( ويكره تجصيصه ، والبناء عليه ، ... ) ٢٣٢-٢٤١
- فصل : ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور ؛ ... ٢٣٥
- ٢٣٥ فائدة : لا يجوز التخلي عليه .
- فصل : ويستحب خلع النعال لمن دخل المقابر ؛ ... ٢٣٦
- ٢٣٦ فائدة : يكره الحديث عند القبور ، والمشي بالنعل ، ...
- ٢٣٦ فصل : والدفن في مقابر المسلمين أعجب إلى

- ألى عبد الله من الدفن فى البيوت ؛ ... ٢٣٨  
 فصل : ويستحب الدفن فى المقبرة التى يكثُر  
 فيها الصالحون ؛ ... ٢٣٨  
 فصل : وجمع الأقارب فى الدفن حسن ؛ ... ٢٣٩  
 فصل : ويستحب دفن الشهيد حيث قتل . ٢٣٩  
 فصل : وإذا تنازع اثنان من الورثة ، ... ٢٤٠  
 فصل : وإن تيقن أن الميت قد بلى وصار  
 رميما ، جاز نبش قبره ، ودفن غيره  
 فيه . ٢٤١  
 ٨٠٧ - مسألة : ( ولا يدفن فيه اثنان إلا لضرورة ، ... ) ٢٤٣-٢٤١  
 فصل : فإن مات له أقارب بدأ بمن يخاف  
 تغييره ، ... ٢٤٣  
 فوائد تتعلق بدفن جمع من الموتى . ٢٤٤، ٢٤٣  
 ٨٠٨ - مسألة : ( وإن وقع فى القبر ماله قيمة ، نبش وأخذ ) ٢٤٥، ٢٤٤  
 تنبيه : مراده بقوله : ماله قيمة . يعنى ، فى  
 العادة والعرف . ٢٤٥  
 ٨٠٩ - مسألة : ( وإن كُفّن بثوب غصب ، أو بلغ مال  
 غيره ... ) ٢٥٢-٢٤٥  
 فائدة : حيث تعذر الغرم نبش ، قولاً واحداً . ٢٤٦  
 تنبيه : مفهوم قوله : أو بلغ مال غيره . أنه لو  
 بلغ مال نفسه ، أنه لا ينبش . ٢٤٧  
 فائدة : لو بلغ مال غيره بإذنه ، أخذ إذا بلى  
 الميت ، ... ٢٤٧  
 فائدة : لو مات وله أنف ذهب ، لم  
 يقلع ، ... ٢٤٨

- فصل : وإن دفن من غير غسل ... نُبِشَ ،  
 ٢٤٩ وَغُسِّلَ ، ...  
 فصل : وإن دفن قبل الصلاة عليه ، ... يَنْبِشُ  
 ٢٤٩ وَيُصَلَّى عليه .  
 ٢٤٩ فوائد تتعلق بدفن الشهيد .  
 فصل : وإن دفن بغير كفن فقيه وجهان ؟ ... ٢٥٠  
 فصل : ولا يجوز الدفن في الساعات التي نهي  
 ٢٥٠ النبي ﷺ عن الدفن فيها ...  
 ٨١٠ - مسألة : ( وإن مات حامل لم يشق بطنها ، ... ) ٢٥٣، ٢٥٢  
 فائدة : لو خرج بعض الحمل حيا ، شق بطنها  
 ٢٥٤ حتى يكمل خروجه .  
 ٨١١ - مسألة : ( وإن ماتت ذمية حامل من مسلم دفنت  
 وحدها ... ) ٢٥٥، ٢٥٤  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لا يصلى على هذا  
 ٢٥٥ الجنين ؛ ...  
 الثانية ، يصلى على المسلمة  
 ٢٥٥ الحامل ، ...  
 ٨١٢ - مسألة : ( ولا تكره القراءة على القبر ، في أصح  
 الروايتين ) ٢٥٧-٢٥٥  
 ٨١٣ - مسألة : ( وأى قرية فعلها وجعل ثوابها للميت  
 المسلم ، نفعه ذلك ) ٢٦٢-٢٥٧  
 فائدة : نقل المروذى ، إذا دخلتم المقابر فافزعوا  
 ٢٥٨ آية الكرسي ...  
 تنبيه : قوله : وأى قرية فعلها ... وكذا لو  
 ٢٥٩ أهدى بعضه ، ...  
 تنبيه : شمل قوله : وأى قرية فعلها . الدعاء  
 ٢٦١ والاستغفار ، ...

- فائدتان ؛ إحداهما ، قال المجد : يستحب إهداء .  
 ٢٦٢ القرب للنبي ﷺ .  
 الثانية ، الحى فى كل ما تقدم  
 ٢٦٢ كالميت ...  
 ٨١٤ - مسألة : ( ويستحب أن يصلح لأهل الميت طعام ، ... )  
 ٢٦٧-٢٦٣ فصل : ويستحب للرجال زيارة القبور ...  
 ٢٦٤ فوائد تتعلق بزيارة القبور .  
 ٢٦٨، ٢٦٧ ٨١٥ - مسألة : ( ويقول إذا زارها ، أو مر بها ) ما روى مسلم ...  
 ٢٦٩، ٢٦٨ فائدة : إذا سلم على الحى ، يخير بين التعريف والتكبير .  
 ٢٧٠ ٨١٦ - مسألة : ( ويستحب تعزية أهل الميت )  
 ٢٧٢-٢٧٠ فائدة : يكره تكرار التعزية .  
 ٢٧٠ تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن التعزية ليست محدودة بمحد .  
 ٢٧١ الثانى ، قوله : ويستحب تعزية أهل الميت .  
 ٢٧٢ فصل : ( ويكره الجلوس لها ) .  
 ٢٧٢ فائدة : لا بأس بالجلوس بقرب دار الميت ؛ ...  
 ٢٧٣ ٨١٧ - مسألة : ( ويقول فى تعزية المسلم بالمسلم : ... )  
 ٢٧٤، ٢٧٣ ٨١٨ - مسألة : ( و يقول فى تعزية الكافر بالمسلم : ... )  
 ٢٧٦-٢٧٤ فصل : فأما الرد من المعزى ، ...  
 ٢٧٦

تنبيه : يحتمل أن يكون مراد المصنف بتعزية

الكافر بمسلم ... ٢٧٦

فوائد ؛ إحداها ، قال في الفروع : هل ير

المعزى شيئاً أم لا ؟ ٢٧٦

الثانية ، معنى التعزية ، التسلية ، ... ٢٧٦

الثالثة ، لا يكره أخذه بيد من عزاه . ٢٧٦

٨١٩ - مسألة : ( ويجوز البكاء على الميت ، ... ) ٢٧٧-٢٧٩

فائدة : يكره للمصاب تغيير حاله ؛ ... ٢٧٩

٨٢٠ - مسألة : ( ولا يجوز الندب ، ولا النياحة ، ... ) ٢٨٠-٢٨٩

فصل : وينبغي للمصاب أن يستعين

بالله ، ... ٢٨٣

فصل : وقد صح عن النبي ﷺ ، أنه قال :

« إن الميت يعذب في قبره بما يناح

عليه » . ٢٨٤

فوائد ؛ منها ، ... جاءت الأخبار ...

بتعذيب الميت بالنياحة والبكاء

عليه ، ... ٢٨٤

ومنها ، ما هيَّج المصيبة ؛ ... فمن

النياحة . ٢٨٧

ومنها ، يكره الذبح عند القبر ، وأكل

ذلك . ٢٨٧

فصل : ويكره النعي ، ... ٢٨٧

### كتاب الزكاة

فائدة : الزكاة في اللغة ، التماء . ٢٩١

- ٨٢١ - مسألة: ( تجب الزكاة في أربعة أصناف من المال ؛ ... ) ٢٩٥-٢٩٣
- ٨٢٢ - مسألة: ( وقال أصحابنا : تجب في المتولد بين الوحشى والأهلى ) ٢٩٧-٢٩٥
- ٨٢٣ - مسألة: ( وفي بقر الوحش روايتان ) ٢٩٨، ٢٩٧
- فوائد ؛ منها ، حكم الغنم الوحشية حكم البقر الوحشية ، ... ٢٩٧
- ومنها ، لا تجب الزكاة في الظباء . ٢٩٧
- ومنها ، تجب الزكاة في مال الصبى والمجنون ، ... ٢٩٨
- ٨٢٤ - مسألة: ( ولا تجب إلا بشروط خمسة ؛ ... ) ٣٠١-٢٩٨
- تنبيه : دخل في قوله : ولا تجب إلا بشروط خمسة ؛ ... المعتق بعضه ، ... ٢٩٨
- ٨٢٥ - مسألة: ( فإن ملك السيد عبده مالاً ، ... ) ٣٠٨-٣٠٢
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، أن العبد إذا ملكه سيده مالاً ، أن في ملكه خلافاً ؛ ... ٣٠٣
- فصل : ومن بعضه حر عليه زكاة ماله ؛ ... ٣٠٤
- فائدة : تجب الزكاة على المعتق بعضه بقدر ما يملكه . ٣٠٤
- فائدة : لهذا الخلاف فوائد عديدة ، أكثرها متفرقة في الكتاب . ٣٠٥
- تنبيه : هل الخلاف في ملك العبد بالتملك ، مختص بتمليك سيده أم لا ؟ ٣٠٨
- ٨٢٦ - مسألة: ( الثالث ، ملك نصاب ، ... ) ٣١١-٣٠٩
- فائدتان ؛ إحداهما ، الصحيح ، أن نصاب الزرع والثمر تحديد . ٣١١



- الثانية ، لا اعتبار بنقص داخل  
الكيل ، ... ٣١١
- ٨٢٧ - مسألة: (وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب،...) ٣١٢-٣١٤  
فائدة : قال في الفروع : في تعلق الوجوب  
بالزائد على نصاب السرقة احتمالان . ٣١٤
- ٨٢٨ - مسألة: الشرط ( الرابع ، تمام الملك ، ... ) ٣١٤
- ٨٢٩ - مسألة: ( ولا ) تجب ( في السائمة الموقوفة ، ... ) ٣١٤-٣٢٠  
فائدة : لو وقف أرضاً أو شجراً على معين ،  
وجبت الزكاة مطلقاً في الغلة . ٣١٥
- فوائد ؛ منها ، لو أوصى بدراهم في وجوه  
البر ، ... فاتجربها الوصى ... ٣١٦  
ومنها ، المال الموصى به يتركه من حال  
عليه الحول في ملكه . ٣١٦
- ومنها ، لو وصى بنفع نصاب سائمة ،  
زكاها مالك الأصل . ٣١٦
- فصل : فأما حصة المضارب من الربح قبل  
القسمة ، فلا تجب فيها الزكاة . ٣١٨
- فائدة : يلزم رب المال زكاة رأس ماله مع  
حصته من الربح ، ... ٣١٨
- فائدة : لو أداها رب المال من غير مال  
المضاربة ، فرأس المال باق ، ... ٣١٩
- فصل : وإن دفع إلى رجل ألفاً مضاربة ، ...  
فحال الحول وقد ربح ألفين ، فعلى  
رب المال زكاة ألفين . ٣٢٠
- ٨٣٠ - مسألة: ( ومن كان له دين على مليء ... ) ٣٢١-٣٢٤  
تنبيه : قوله : على مليء . من شرطه أن يكون  
باذلاً . ٣٢١

- فائدة : الحوالة به والإبراء منه ، كالقبض . ٣٢١
- فوائد تتعلق بركة الدين . ٣٢٢، ٣٢٣
- تنبيه : شمل قول المصنف : من صدق أو غيره . القرض ، ... ٣٢٣
- فائدة : لو وهبت المرأة صداقها لزوجها ، لم تسقط عنها الزكاة . ٣٢٥
- ٨٣١ - مسألة : ( وفي الدين على غير الملىء ، ... روايتان ) ٣٢٥-٣٣٦
- فصل : وظاهر كلام أحمد ، أنه لا فرق بين الحال والمؤجل ؛ ... ٣٢٧
- فصل : ولو أجر داره سنين بأربعين ديناراً ، ... ٣٢٧
- فصل : ولو اشترى شيئاً بعشرين ديناراً ، ... ٣٢٨
- فصل : والغنيمة يملك الغائمون أربعة أخماسها بانقضاء الحرب ، ... ٣٢٨
- فصل : وقد ذكرنا أن حكم المال المغصوب حكم الدين على المعسر ، ... ٣٢٩
- تنبيه : قوله : المجحود . يعنى ، سواء كان مجحوداً باطناً أو ظاهراً ، ... ٣٣٠
- فوائد تتعلق بالزكاة على المجحود . ٣٣٠-٣٣٣
- فصل : إذا ضلت واحدة من النصاب ... فنقص النصاب ، ... ٣٣١
- فصل : وإن أسير المالك لم تسقط الزكاة عنه ، ... ٣٣٢
- فصل : وإن ارتد قبل مضي الحول ، ... ٣٣٢
- فصل : وحكم الصداق حكم الدين ؛ ... ٣٣٣
- فصل : وإن قبضت صداقها قبل الدخول ، ... ٣٣٤
- فصل : فإن كان الصداق ديناً ، ... ٣٣٥
- ( قال الحرق : واللقطة إذا جاء ربها زكاهما ) ٨٣٢ - مسألة ؛
- للحول ( ... ) ٣٣٧، ٣٣٦

- فصل : وزكاتها بعد الحول الأول على  
٣٣٧ الملتقط ، ...  
٣٣٨،٣٣٧ فوائد تتعلق بزكاة اللقطة .
- ٨٣٣ - مسألة : ( ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص  
النصاب ، ... )  
٣٤٧-٣٣٨ فصل : فأما الأموال الظاهرة ، ... ففيها  
٣٤٠ روايتان ؟ ...  
٣٤٧-٣٤٢ فوائد تتعلق بزكاة الأموال الظاهرة والباطنة .  
فصل : وإنما يمنع الدين الزكاة إذا كان يستغرق  
٣٤٣ النصاب أو ينقصه ...
- ٨٣٤ - مسألة : ( والكفارة كالدين في أحد الوجهين )  
٣٥٠-٣٤٧ فائدتان ؛ أحدهما ، النذر المطلق ودين الحج  
٣٤٨ ونحوه كالكفارة ، ...  
الثانية ، لو قال : لله على أن أتصدق  
بهذا . أو هو صدقة . فحال  
٣٤٩ الحول ، فلا زكاة فيه .  
فصل : وإذا قلنا : لا يمنع الدين وجوب الزكاة  
٣٤٩ في الأموال الظاهرة .  
فصل : وإذا جنى العبد المعد للتجارة جنابة ،  
٣٥٠ تعلق أرشها برقبته ، ...
- ٨٣٥ - مسألة : الشرط ( الخامس ، مضى الحول شرط ،  
٣٥٢-٣٥٠ إلا في الخارج من الأرض )
- ٨٣٦ - مسألة : ( فإذا استفاد مالا ، فلا زكاة فيه حتى يم  
عليه الحول ، ... )  
٣٥٨-٣٥٢ فائدة : يضم المستفاد إلى نصاب يديه من  
٣٥٣ جنسه أو في حكمه ، ...
- ٨٣٧ - مسألة : ( وإن ملك نصابا صغيرا ، انعقد عليه الحول  
من حين ملكه ... )  
٣٥٩،٣٥٨

- ٨٣٨ - مسألة: ( ومتى نقص النصاب في بعض الحول ، ...  
 ٣٦١، ٣٦٠ انقطع الحول )  
 فصل: ومتى باع النصاب في أثناء  
 الحول ، ... ٣٦١  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لا ينقطع الحول بإبدال  
 نصاب ذهب بفضة، ... ٣٦١  
 الثانية ، لا ينقطع الحول في أموال  
 الصيارفة ؛ ... ٣٦٢  
 تنبيه: حيث قلنا: لا ينقطع الحول .  
 فالصحيح ، أنه يخرج مما ملكه عند  
 وجوب الزكاة . ٣٦٢  
 ٨٣٩ - مسألة: ( إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة ... ) ٣٦٨-٣٦٢  
 فصل: وإذا قلنا: لا تسقط الزكاة . وحال  
 الحول ، أخرج الزكاة من جنس المال  
 المبيع ، ... ٣٦٣  
 فصل: وإذا باع النصاب فانقطع الحول ، ... ٣٦٣  
 فصل: وإن كان البيع بالخيار ، انقطع  
 الحول ... ٣٦٤  
 فصل: فإن كان البيع فاسداً ، لم ينقطع به  
 الحول ، ... ٣٦٦  
 فصل: ويجوز التصرف في النصاب الذي  
 وجبت فيه الزكاة ... ٣٦٦  
 فائدتان ؛ إحداهما ، يزكى من جنس المبيع  
 لذلك الحول فقط ، ... ٣٦٧  
 الثانية ، لو ادعى أنه لم يقصد بما فعل  
 الفرار من الزكاة ، ... ٣٦٧

- ٨٤٠ - مسألة: ( وإن أبدله بنصاب من جنسه بنى على حوله ، ... ) ٣٦٨-٣٧٠
- فصل : قال أحمد بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها بضعفها من الغنم ، ... ٣٦٩
- تنبيه : اعلم أن بعض الأصحاب عبر في هذه المسألة بالبيع ، ... ٣٦٩
- فائدة : لو زاد بالاستبدال ، تبع الأصول في الحول أيضًا . ٣٧٠
- فائدة : لو أبدله بغير جنسه ، ثم ردّ ... ٣٧٠
- استأنف الحول . ٣٧٠
- ٨٤١ - مسألة: ( وإذا تم الحول وجبت الزكاة في عين المال ... ) ٣٧١-٣٧٥
- تنبيه : للخلاف في وجوب الزكاة في العين أو الذمة فوائد جمّة . ٣٧٢
- تنبيه : محل هذه الفائدة ، في غير ما زكاته الغنم من الإبل ، ... ٣٧٤
- فوائد ؛ إحداها ، متى أفنت الزكاة المال ، سقطت بعد ذلك . ٣٧٤
- الثانية ، تعلق الزكاة بالعين مانع من وجوب الزكاة في الحول الثاني وما بعده بلا نزاع . ٣٧٥
- الثالثة ، إذا قلنا : تجب الزكاة في العين . فقال ... تتعلق به كتحلق أرش جناية الرقيق برقبته ، ... ٣٧٥
- ٨٤٢ - مسألة: ( ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء ) ٣٧٦، ٣٧٧

٣٨٠-٣٧٧ ٨٤٣ - مسألة: ( ولا تسقط بتلف المال ... )

تنبيه: يستثنى من عموم كلام المصنف

٣٧٨ وغيره ، زكاة الزروع والثمار ...

تنبيه: اختلف الأصحاب في مأخذ الخلاف في

٣٨٠ أصل المسألة ؛ ...

٨٤٤ - مسألة: ( وإذا مضى حولان على نصاب لم يؤد

٣٨٣-٣٨١ زكاتها ، فعليه زكاة واحدة ، ... )

فصل: فأما ما كانت زكاته الغنم من

٣٨٢ الإبل ، ...

٨٤٥ - مسألة: ( وإن كان أكثر من نصاب ، فعليه زكاة

٣٨٤،٣٨٣ جميعه لكل حول ، ... )

٨٤٦ - مسألة: ( وإذا مات من عليه الزكاة أخذت من

٣٨٨-٣٨٤ تركته ، ... )

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المالك حيا

٣٨٥ وأفلس ، ...

٣٨٥ الثانية ، ديون الله كلها سواء .

فائدة: قال في « الفروع » : النصاب الزكوى

٣٨٨ سبب لوجوب الزكاة ، ...

### باب زكاة بيمة الأنعام

٣٩٠،٣٨٩ ٨٤٧ - مسألة: ( ولا تجب إلا في السائمة منها )

٣٩٣-٣٩٠ ٨٤٨ - مسألة: ( وهي التي ترعى في أكثر الحول )

تنبيه: يستثنى من ذلك العوامل ، ولو كانت

٣٩١ سائمة .

٣٩٤-٣٩١ فوائد تتعلق بزكاة السائمة .

٣٩٨-٣٩٤ ٨٤٩ - مسألة: ( وهي ثلاثة أنواع ؛ ... )

تنبيه: ظاهر قوله: أحدها ، الإبل ، ... أن

٣٩٤ القيمة لا تجزئ .

- فصل : ولا يجزئ في الغنم المخرجة في الزكاة إلا  
الجدع من الضأن ، ... ٣٩٧
- فصل : وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل ... ٣٩٧  
فائدة : يشترط في الشاة المخرجة عن الإبل ، أن  
تكون بصفتها ؛ ... ٣٩٧
- ٨٥٠ - مسألة : ( فإن أخرج بعيراً لم يجزئه ) ٣٩٩، ٣٩٨  
فوائد ؛ منها ، لو أخرج بقرة ، لم تجزئه ، قولاً  
واحداً . ٣٩٩  
ومنها ، قوله في بنت المخاض : ...  
العدم إما لكونها ليست في  
ماله ، أو كانت في ماله ولكنها  
معية . ٤٠٠
- ٨٥١ - مسألة : ( وفي العشر شاتان ، ... ) ٤٠٠
- ٨٥٢ - مسألة : ( فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت  
مخاض ، ... ) ٤٠٠
- ٨٥٣ - مسألة : ( فإن عدها أجزاء ابن لبون ، ... ) ٤٠٠-٤٠٣  
تنبيه : ظاهر قوله : فإن عدها ... أن خشي  
لبون لا يجزئ . ٤٠١
- فصل : ولا يجبر نقص الذكورية بزيادة سن في  
غير هذا الموضع ، ... ٤٠٣
- ٨٥٤ - مسألة : ( وفي ست وثلاثين بنت لبون ، ... ) ٤٠٥، ٤٠٤  
تنبيه : ظاهر قوله : وفي ست وثلاثين بنت  
لبون . عدم إجزاء ابن لبون إذا عدها ،  
ولو جبره . ٤٠٤  
فوائد ؛ الأولى ، تجزئ الثانية عن الجدعة بلا  
جبران ، بلا نزاع . ٤٠٤  
الثانية ، الأسنان المذكورة في

- الإبل ... هو قول أهل اللغة . ٤٠٥  
الثالثة ، سميت بنت مخاض ؛ لأن أمها  
٤٠٦ قد حملت غالباً .
- ٨٥٥ - مسألة: ( فإذا زادت ) على عشرين ومائة  
( واحدة ، ففيها ثلاث بنات  
لبون ، ... )  
٤٠٦-٤٠٩  
فائدة: لا يتغير الواجب بزيادة بعض  
بعير ، ...  
٤٠٩
- ٨٥٦ - مسألة: ( فإذا بلغت مائتين اتفق الفرضان ، ... ) ٤٠٩-٤١٣  
تنبيه: منصوص أحمد على التعيين .  
٤١١  
فصل: فإن أراد إخراج الفرض من  
نوعين ، ...  
٤١٢  
فائدتان ؛ إحداهما ، لو كانت إبله  
أربعمائة ، ... لا  
يجزى غير الحقائق . ٤١٢  
الثانية ، أفادنا المصنف ... أن الزكاة  
تعلق بالنصاب ، لا بما زاد  
من الأوقاص .  
٤١٣
- ٨٥٧ - مسألة: ( وليس فيما بين الفريضتين شيء ) ٤١٣، ٤١٤  
٨٥٨ - مسألة: ( ومن وجبت عليه سن فعدمها ، ... ) ٤١٦-٤١٤  
تنبيه: ظاهر كلام المصنف ، ... أنه لو  
أخرج شاة وعشرة دراهم ، لا يجزئه . ٤١٥
- ٨٥٩ - مسألة: ( فإن عدم السن التي تليها انتقل إلى  
الأخرى ، ... )  
٤١٧-٤١٩  
فصل: فإن كان النصاب كله مراضاً ، ...  
٤١٩  
فوائد تتعلق بالجبران .  
٤٢١-٤٢١  
٨٦٠ - مسألة: ( ولا مدخل للجبران في غير الإبل )  
٤٢٠-٤٢٥



- فصل : قال ، رضى الله عنه : النوع الثانى ،  
 البقر ، ... ٤٢١  
 فائدتان ؛ إحداهما ، ... التبييع ؛ ما عمره سنة  
 ودخل فى الثانية . ٤٢١  
 الثانية ، يجزئ إخراج مسن عن تبيع  
 وتبيعة . ٤٢٣  
 فوائد تتعلق بزكاة البقر . ٤٢٦-٤٢٤  
 فصل : والواجب فيها فى كل ثلاثين تبيع أو  
 تبيعة ، ... ٤٢٥  
 ٨٦١ - مسألة: ( ولا يجزئ الذكر فى الزكاة فى غير  
 هذا ، ... ) ٤٢٩-٤٢٦  
 فصل : وإذا كان فى ماشيته إناث لم يجز إخراج  
 الذكر ، ... ٤٢٧  
 فصل : فإن كانت ماشيته كلها ذكورا ، أجزأ  
 الذكر فى الغنم ، ... ٤٢٧  
 ٨٦٢ - مسألة: ( ويؤخذ من الصغار صغيرة ، ... ) ٤٣٣-٤٢٩  
 تنبيه : شمل كلام المصنف : ويؤخذ من  
 الصغار صغيرة . الفصلان من  
 الإبل ، ... ٤٣١  
 فصل : وكذلك إذا كان النصاب كله  
 مراضا ، ... ٤٣٣  
 فائدة : لو كان عنده أقل من خمس وعشرين من  
 الإبل صغارا ، وجبت عليه فى كل  
 خمس شاة كالكبار . ٤٣٤  
 ٨٦٣ - مسألة: ( فإن اجتمع كبار وصغار ، ... ) ٤٣٦-٤٣٤  
 فصل : وإن كان فى النصاب ذكور وإناث ، لم  
 يؤخذ إلا أنثى . ٤٣٥

- فائدة : لو كان ماله مائة وإحدى وعشرين  
 ٤٣٦ شاة ، والجميع معيب إلا واحدة ، ...  
 ٨٦٤ - مسألة : ( وإن كان نوعين ؛ كالبخاق  
 والعرا ، ... )  
 ٤٣٦-٤٤٠ فصل : والأولى أن يخرج عن ماشيته من  
 ٤٣٩ نوعها ؛ ...  
 فوائد ؛ إحداها ، لو أخرج عن النصاب من  
 غير نوعه ما ليس في ماله  
 ٤٣٩ منه ، جاز ، ...  
 الثانية ، لا تضم الطباء ، ... إلى الغنم  
 ٤٣٩ في تكميل النصاب .  
 الثالثة ، يضم ما تولد بين وحشى  
 ٤٤٠ وأهل ، إن وجبت .  
 فصل : قال رضى الله عنه : ( النوع الثالث )  
 ٤٤٠ فى ( الغنم ) .  
 ٨٦٥ - مسألة : ( ولا شئ فيها حتى تبلغ أربعين ، ... )  
 ٤٤٢-٤٤٠ ٨٦٦ - مسألة : ( ويؤخذ من المعز الثنى ، ومن الضأن  
 ٤٤٤-٤٤٢ الجذع )  
 فائدتان ؛ إحداها ، من الأصحاب من ذكر  
 هذه الرواية الأخيرة ،  
 ٤٤٢ وقال : اختارها أبو بكر .  
 الثانية ، قوله : ويؤخذ من المعز  
 الثنى ... فالثنى من المعز ؛  
 ٤٤٢ ماله سنة ...  
 ٨٦٧ - مسألة : ( ولا يؤخذ ) فى الصدقة ( تيس ، ولا  
 ٤٤٦-٤٤٤ هامة ، ... )  
 ٨٦٨ - مسألة : ( ولا الرى ؛ وهى التى ترى ولدها ، ... )  
 ٤٤٨-٤٤٦

- فائدة : قوله : ولا الرى ؛ ... وهذا بلا  
 ٤٤٦ نزاع .  
 ٨٦٩ - مسألة : ( ولا يجوز إخراج القيمة . وعنه ، يجوز ) ٤٤٨-٤٥٢  
 فائدة : لو باع النصاب قبل إخراج زكاته ...  
 ٤٥٠ له أن يخرج عشر ثمنه .  
 ٨٧٠ - مسألة : ( وإن أخرج سنا أعلى من الفرض من  
 ٤٥٣،٤٥٢ جنسه ، جاز )

### فصل في الخلطة

- ٨٧١ - مسألة : ( وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل  
 ٤٦٢-٤٥٤ الزكاة ... )  
 فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : وإذا اختلط نفسان  
 أو أكثر من أهل الزكاة...  
 ٤٥٤ وهذا بلا نزاع .  
 الثانية ، قوله : سواء كانت خلطة  
 أعيان ؛ بأن تكون مشاعاً  
 بينهما . تُتَصَوَّرُ الإشاعة  
 بالإرث ...  
 ٤٥٦  
 فصل : ويعتبر للخلطة شروط أربعة ؛ ...  
 ٤٥٦ فصل : ويعتبر للخلطة الأوصاف اشتراكهم في  
 الأوصاف المذكورة ، وهى  
 ستة ؛ ...  
 ٤٥٧  
 فائدة : المراح ، بضم الميم ؛ مكان مبيتها .  
 ٤٦١  
 تنبيه : لا يشترط خلط اللبن .  
 ٤٦٢  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا تشترط نية  
 الخلطة .  
 ٤٦٢  
 ٨٧٢ - مسألة : ( فإن اختل شرط منها ، ... )  
 ٤٦٤،٤٦٣

- فائدة : قوله : فإن اختل شرط منها ، ...  
 فيضم من كان من أهل الزكاة ماله  
 ٤٦٣ بعضه إلى بعض ويزكيه ، ...  
 فائدة : قوله : أو ثبت لهما حكم الانفراد في  
 بعض الحول ، ... مثال ذلك ، لو  
 خلطا في أثناء الحول نصابين ثمانين  
 ٤٦٤ شاة ، ...  
 ٨٧٣ - مسألة : ( وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد  
 وحده ، ... )  
 ٤٦٨-٤٦٥ فائدة : قوله : فإن ثبت لأحدهما حكم  
 الانفراد وحده ، ... مثاله ، إن ملكا  
 ٤٦٥ نصابين فخلطاهما ، ...  
 فصل : وإن كان بينهما ثمانون شاة مختلطة ...  
 ٤٦٦ لم ينقطع حولهما ، ولم تزَل خلطتهما .  
 فائدة : لو كان بينهما نصاب خلطة ثمانون  
 شاة ، ... لم ينقطع حولهما ، ولم يزل  
 ٤٦٦ خلطتهما ...  
 ٨٧٤ - مسألة : ( ولو ملك رجل نصابًا شهرًا ، ثم باع نصفه  
 مشاعًا ، ... )  
 ٤٦٩، ٤٦٨ ٨٧٥ - مسألة : ( فإن أخرجها من المال انقطع حول  
 المشتري ؛ لنقصان النصاب )  
 ٤٧٠ ٨٧٦ - مسألة : ( وإن أخرجها من غيره ، ... )  
 ٤٧٢-٤٧٠ فوائد تتعلق بزكاة الخلطة .  
 ٤٧٢ ٨٧٧ - مسألة : ( وإن أفرد بعضه وباعه ثم اختلطا ، انقطع  
 الحول )  
 ٤٧٣ ٨٧٨ - مسألة : ( وإن ملك نصابين شهرًا ، ثم باع أحدهما  
 مشاعًا ، ... )  
 ٤٧٤، ٤٧٣

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المال ستين في هذه  
المسألة ، والمبيع ثلثها ،  
٤٧٤ زكى البائع ثلثي شاة ...  
الثانية ، لو ملك أحد الخليطين ، في  
نصاب فأكثر ، حصه  
٤٧٤ الآخر ...
- ٨٧٩ - مسألة: ( ولو ملك ) رجل ( نصاباً شهراً ، ثم ملك  
آخر لا يتغير به الفرض ؛ ... )  
٤٧٤-٤٧٧ فصل : فإن كان ملك أربعين أخرى في  
ربيع ، ففيها وجهان ؛ ...  
٤٧٦ فائدتان ؛ إحداهما ، لو ملك أربعين شاة  
أخرى في ربيع الأول ، ...  
٤٧٦ الثانية ، لو ملك خمسة أبعة ، بعد  
خمسة وعشرين ، ...  
٤٧٦ ٨٨٠ - مسألة: ( وإن كان الثاني يتغير به الفرض ؛ ... فعليه  
زكاته ... )  
٤٧٧-٤٨٠ فائدة : لو ملك مائة أخرى في ربيع ، ففيها  
شاة .  
٤٧٨ فوائد تتعلق بالأنصبة وما يجب فيها من الزكاة .  
٤٧٨-٤٨٠ فصل : وإن ملك عشرين من الإبل في الحرم ،  
وخمسة في صفر ، ...  
٤٧٩ ٨٨١ - مسألة: ( وإذا كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ  
نصاباً ، ... )  
٤٨٠ ٨٨٢ - مسألة: ( وإن ملك ما لا يغير الفرض ، كخمس ،  
فلا شيء فيها )  
٤٨١ فائدة : مثل ذلك لو ملك عشرين شاة بعد  
أربعين بقرة ، ...  
٤٨١

- ٨٨٣ - مسألة: ( وإذا كان لرجل ستون شاة ، كل عشرين منها مختلطة بعشرين لآخر ، فعل الجميع شاة ؟ ... )  
٤٨٣-٤٨١
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو لم يخالط رب الستين منها إلا بعشرين لآخر ، ...  
٤٨٢
- الثانية ، لو كان خمسة وعشرون بعيراً ، كل خمسة منها خلطة بخمسة لآخر ، ...  
٤٨٣
- ٨٨٤ - مسألة: ( وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدين لا تقصر بينهما الصلاة ، فهي كالجمعة )  
٤٨٥-٤٨٣
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن سائر الأموال لا يؤثر فيها تفرق البلدان ، قولاً واحداً .  
٤٨٥
- ٨٨٥ - مسألة: ( ولا تؤثر الخلطة في غير السائمة ... )  
٤٨٧-٤٨٥
- ٨٨٦ - مسألة: ( ويجوز للساعي أخذ الفرض من مال أي الخليطين شاء )  
٤٨٨
- ٨٨٧ - مسألة: ( ويرجع المأخوذ منه على خليطه بحصته من القيمة )  
٤٨٩
- ٨٨٨ - مسألة: ( فإن اختلفا في القيمة ، فالقول قول المرجوع عليه إذا غدمت البينة )  
٤٨٩
- ٨٨٩ - مسألة: ( وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ظلما ، ... )  
٤٩٠، ٤٨٩
- ٨٩٠ - مسألة: ( وإن أخذه بقول بعض العلماء رجع عليه )  
٤٩١، ٤٩٠
- فائدتان ؛ إحداهما ، قال في « الفروع » : وإطلاق الأصحاب يقتضي الإجزاء ، ...  
٤٩١

الثانية ، يجزى لإخراج بعض الخلطاء

بإذن باقيهم وبغير إذنهم ،

غيبية وحضوراً . ٤٩١

### باب زكاة الخارج من الأرض

٨٩١ - مسألة: ( تحب الزكاة في الحبوب كلها ، ... ) ٤٩٤-٥٠٦

فصل : ولا تحب فيما ليس بحب ولا ثمر ، ... ٤٩٩

تنبيه : دخل في عموم قوله : ولا تحب في سائر

الثمر . التفاح ، ... ٥٠٠

فائدة : لا تحب أيضاً في الريحان ،

والمسك ، ... ٥٠١

تنبيه : دخل في كلام المصنف ، الزيتون ،

والقطن ، والزعفران . ٥٠١

فصل : واختلفت الرواية في الزيتون عن

أحمد ، ... ٥٠٣

فصل : ونصابه خمسة أوسق . ٥٠٤

فائدة : الكتان كالقطن فيما تقدم . ٥٠٤

فوائد : إحداهما ، قال القاضي : الورس عندي

بمنزلة الزعفران ، ... ٥٠٥

الثانية ، لا زكاة في الجوز . ٥٠٦

الثالثة ، تحب الزكاة في العناب . ٥٠٦

٨٩٢ - مسألة: ( وقال ابن حامد : لا زكاة في حب

البقول ؟ ... ) ٥٠٧

٨٩٣ - مسألة: ( ويعتبر لوجوبها شرطان ؛ ... ) ٥٠٩-٥٠٧

فصل : وتعتبر الخمسة الأوسق بعد التصفية في

الحبوب ، ... ٥٠٩

- ٥١٢-٥١٠ ( والوسق ستون صاعًا ، ... ) مسألة: ٨٩٤  
 فصل : قال القاضي : النصاب معتبر  
 ٥١١ تحديدًا ، ...  
 ٥١٦-٥١٢ قال : ( إلا الأرز والعلس ؛ ... ) مسألة: ٨٩٥  
 فصل : ونصاب الأرز كنصاب العلس ، ... ٥١٣  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو صفى الأرز والعلس ،  
 فنصاب كل منهما خمسة  
 ٥١٣ أوسق ، بلا نزاع .  
 الثانية ، قال المجد في « شرحه » ، ...  
 ٥١٣ الوسق والصاع كيلان ، ...  
 ٥١٧-٥١٤ فوائد تتعلق بزكاة الزيتون وغيره .  
 ( وعنه ، أنه يعتبر نصاب ثمرة النخل والكرم  
 ٥١٧ رطبًا ، ... ) مسألة: ٨٩٦  
 ( وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في  
 ٥١٨، ٥١٧ تكميل النصاب ) مسألة: ٨٩٧  
 ( فإن كل له نخل يحمل في السنة حملين ، ضم  
 ٥١٩، ٥١٨ أحدهما إلى الآخر ... ) مسألة: ٨٩٨  
 ( ولا يضم جنس إلى آخر في تكميل  
 ٥٢٩-٥١٩ النصاب ... ) مسألة: ٨٩٩  
 فصل : ولا تفرع على الرويتين الأوليين ؛  
 ٥٢٣ لوضوحهما .  
 ٥٢٣ فائدة : القطنيات حبوب كثيرة ؛ ...  
 تنبيه : ظاهر قوله : ولا يضم جنس إلى آخر .  
 ٥٢٣ أنه يضم أنواع الجنس ...  
 فصل : ومتى قلنا بالضم ، فإن الزكاة تؤخذ  
 ٥٢٤ من كل جنس على قدر ما يخصه .



- فائدة : قوله : ولا تجب فيما يكتسبه  
 ٥٢٥ اللقاط ، ... بلا نزاع .  
 فصل : قال ، رضى الله عنه : ( ويجب العشر  
 ٥٢٧ فيما سقى بغير مؤنة ؛ ... )  
 فائدة : لو نبت ما يزرعه الآدمى ، ... وجب  
 ٥٢٧ عليه زكاته ؛ ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو اشترى ماء بركة أو  
 حفيرة ، وسقى به سيحاً ،  
 ٥٢٩ وجب عليه العشر ، ...  
 الثانية ، لو جمع الماء وسقى به ،  
 ٥٣٠ وجب العشر .  
 ٩٠٠ - مسألة : ( فإن سقى نصف السنة بهذا ، ونصفها بهذا  
 ٥٣٢-٥٣٠ ففيه ثلاثة أرباع العشر )  
 فصل : وإذا كان لرجل حائطان ، يسقى  
 ٥٣١ أحدهما بمؤنة ، والآخر بغيرها ، ...  
 تنبيه : قوله : وإن سقى بأحدهما أكثر .  
 ٥٣١ الاعتبار بالأكثر ، النفع للزرع والنمو .  
 فائدتان ؛ إحداهما ، من له بستانان أو أرض ،  
 سقى أحد البستانين بكلفة  
 ٥٣١ والآخر بغيرها ، ...  
 الثانية ، لو اختلف الساعى ورب  
 الأرض فيما سقى به ، فالقول  
 قول رب الأرض من غير  
 ٥٣١ يمين ، ...  
 ٩٠١ - مسألة : ( وإذا اشتد الحب ، وبدا الصلاح فى  
 ٥٣٣،٥٣٢ الثمر ، وجبت الزكاة )  
 فائدة : لو باعه ربه وشرط الزكاة على

- المشتري ، ... لا يصح . ٥٣٢
- فائدة : قال في « الفروع » : ... صلاح  
الثمرة هنا حكمه حكم صلاح الثمرة  
المذكورة في باب بيع الأصول  
والثمار ، ... ٥٣٣
- ٩٠٢ - مسألة : ( ولا يستقر الوجوب إلا بجعلها في الجرين ) ٥٣٣-٥٣٥
- فائدة : الجرين يكون بمصر والعراق . ٥٣٤
- فائدة : لو بقي بعد التلف نصاب ، وجبت  
الزكاة فيه ، وإلا فلا . ٥٣٥
- ٩٠٣ - مسألة : ( ومتى ادعى ) رب المال ( تلفها ) من غير  
تفريطه ( قبل قوله من غير يمين ) ٥٣٦-٥٣٨
- فصل : وإن أحرز الثمرة في الجرين ، ...  
استقر وجوب الزكاة عليه ، ... ٥٣٦
- تنبيه : ظاهر قوله : وإن ادعى تلفها قبل قوله  
بغير يمين . ولو اهتم في ذلك . ٥٣٦
- فصل : ويصح تصرف المالك في النصاب قبل  
الخرص وبعده ، ... ٥٣٧
- فصل : وإذا اشترى الثمرة قبل بدو  
صلاحها ، ... فالبيع باطل ، ... ٥٣٨
- فائدة : لا تسمع دعواه في جائحة ظاهرة تظهر  
عادة إلا بينة ، ... ٥٣٨
- ٩٠٤ - مسألة : ( ويجب إخراج زكاة الحب مصفى والتمر  
يابساً ) ٥٣٩، ٥٣٨
- ٩٠٥ - مسألة : ( فإن أحيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها ... ) ٥٤٠، ٥٤٥
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ،  
وجوب الزكاة في ذلك مطلقاً . ٥٤١
- فوائد تتعلق بزكاة التمر والزبيب . ٥٤١-٥٤٣

- تنبيه : قوله : يخير الساعى بين بيعه منه ...  
 ٥٤٣ لا يجوز للإنسان شراء زكاته مطلقاً .  
 فوائد ؛ منها ، لو رجعت الزكاة إلى الدافع  
 بآرث ، أبيحت له عند الأئمة  
 ٥٤٤ الأربعة .  
 ومنها ، قال فى الفروع : ظاهر كلام  
 الإمام أحمد ، أنه سواء اشتراها  
 ٥٤٥ ممن أخذته منه ، أو من غيره .  
 ومنها ، الصدقة كالزكاة فيما تقدم من  
 الأحكام ، ...  
 ٥٤٥  
 ٩٠٦ - مسألة : ( وينبى أن يبعث الإمام ساعياً إذا بدا  
 الصلاح فى الثمر ، فيخرصه عليهم ؛  
 ليتصرفوا فيه )  
 ٥٤٦-٥٤٨  
 ٥٤٧ تنبيه : قوله : ينبى . يعنى ، يستحب .  
 ٥٤٧-٥٤٩ فوائد تتعلق بخرص النخل والكرم .  
 ٥٤٨ فصل : ويجزى خارص واحد ؛ ...  
 ٩٠٧ - مسألة : ( فإن كان أنواعاً ، خرص كل نوع وحده )  
 ٥٤٩، ٥٤٨  
 ٩٠٨ - مسألة : ( وإن كان نوعاً واحداً ، فله خرص كل  
 شجرة وحدها )  
 ٥٤٩-٥٥١  
 فصل : وإذا ادعى رب المال غلط الخارص  
 وكان ما ادعاه محتملاً قبل قوله بغير  
 ٥٥٠ يمين ، ...  
 فصل : فإن أتلّف رب المال الثمرة ... فعليه  
 ٥٥٠ ضمان نصيب الفقراء بالخرص ، ...  
 ٩٠٩ - مسألة : ( ويجب أن يترك فى الخرص لرب المال الثلث  
 أو الربع )  
 ٥٥٣-٥٥١  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا القدر المتروك للأكل لا  
 ٥٥٢ يكمل به النصاب .

- الثاني ، لو لم يأكل رب المال المتبرك  
 له بلا خرص ، أخذ زكاته . ٥٥٢
- ٩١٠ - مسألة: ( فإن لم يفعل ، فلب المال الأكل بقدر ذلك ، ولا يحسب عليه ) ٥٥٣-٥٥٥
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : فإن لم يفعل ... نص عليه . ٥٥٣
- الثانية ، تقدم أنه لا يخرص إلا النخل والكرم ، فلا تخرص الحبوب إجماعاً ، ... ٥٥٣
- فصل : ويخرص النخل والكرم ؛ ... ٥٥٤
- ٩١١ - مسألة: ( ويخرج العشر من كل نوع على حدته ، ... ) ٥٥٥-٥٥٧
- فصل : وأما الزيتون ، فإن كان مما لا زيت فيه ، فإنه يخرج منه عشرة حبا إذا بلغ نصيباً ، ... ٥٥٧
- فوائد تتعلق بزكاة الأنواع المختلفة . ٥٥٧-٥٦٣
- ٩١٢ - مسألة: ( ويجب العشر على المستأجر دون المالك ) ٥٥٩،٥٥٨
- ٩١٣ - مسألة: ( ويجمع العشر والحراج في كل أرض فتحت عنوة ) ٥٥٩-٥٦٣
- فصل : فإن كان في غلة الأرض ما لا عشر فيه ، .. جعل ما لا زكاة فيه في مقابلة الحراج ، ... ٥٦٢
- ٩١٤ - مسألة: ( ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ، ولا عشر عليهم ... ) ٥٦٣-٥٧٣
- تنبيه : محل الخلاف ، في غير نصارى بنى تغلب ، ... ٥٦٥
- فائدة : يجوز لأهل الذمة شراء الأرض الخراجية . ٥٦٥

- ٥٦٧، ٥٦٦ فوائد تتعلق بما يجب على أهل الذمة .  
 ٥٦٧ فصل : وفي العسل العشر ، ...  
 فائدة : الفرق بفتح الراء ... مكيال معروف  
 ٥٧٠ بالمدينة .  
 فائدة : لا زكاة فيما ينزل من السماء على  
 ٥٧٢ الشجر ؛ ...

### فصل في المعدن

- ٩١٥ - مسألة: ( ومن استخرج من معدن نصاباً من  
 ٥٨٢-٥٧٤ الأثمان ، ... ففيه الزكاة في الحال ... )  
 تنبيه : قوله : ومن استخرج من معدن نصاباً ،  
 ففيه الزكاة . مراده ، إذا كان من أهل  
 ٥٧٥ الزكاة .  
 فائدة : إذا كان المعدن بدار الحرب ... فغنيمة  
 ٥٧٦ تخمس بعد ربع العشر .  
 تنبيه : شمل قوله : من الجوهر والصفير ، ...  
 ٥٧٨ المعدن المنطيع وغير المنطيع ، ...  
 فصل : وإن اشتمل المعدن على أجناس ... لا  
 يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل  
 ٥٨٠ النصاب ؛ ...  
 ٥٨١ فائدة : ذكر الأصحاب من المعدن ، الملح .  
 فائدة أخرى : قال ابن الجوزي ، في  
 « التبصرة » ... وقد أخصيت ،  
 ٥٨١ المعدن ، فوجدوها سبعمائة معدن .  
 تنبيه : قوله : أو من عينها ، إن كانت أثماناً . ليس  
 ٥٨١ هذا من كلام المصنف ، ...

- فائدة : قوله : سواء استخرجه في دفعة أو دفعات ، ... مثاله لو تركه لمرض ،  
 أو سفر ، ... ٥٨٢
- ٩١٦ - مسألة : ( ولا يجوز إخراجها إذا كانت أثمانا إلا بعد السبك والتصفية )  
 ٥٨٣، ٥٨٢  
 فوائد تتعلق بزكاة المعادن . ٥٨٤، ٥٨٣
- ٩١٧ - مسألة : ( ولا زكاة فيما يخرج من البحر ؛ ... ) ٥٨٤-٥٩٤  
 فائدة : مثل في « الهداية » ، ... بالمسك .  
 ٥٨٦ والسبك .  
 فصل : وفي الركاز الخمس ، ... ٥٨٧  
 فصل : والركاز الذي فيه الخمس كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه ؛ ... ٥٨٨  
 فائدة : يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره . ٥٨٨  
 فصل : وقد اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في مصرف خمس الركاز ، ... ٥٨٩  
 فصل : ويجوز لواجد الركاز أن يتولى تفرقة الخمس بنفسه . ٥٩٢  
 فصل : ويجب الخمس على من وجد الركاز ، من مسلم وذمي ، ... ٥٩٢  
 فوائد ؛ الأولى ، يجوز للإمام رد سائر الزكوات على من أخذت منه إن كان من أهلها . ٥٩٢  
 الثانية ، يجوز للإمام رد خمس الفئ والغنيمة . ٥٩٤  
 الثالثة ، المراد بمصرف الفئ هنا ، مصرف الفئ المطلق للمصالح كلها ، ... ٥٩٤  
 فصل : وباقي الركاز لواجده ؛ ... ٥٩٤

الصفحة

تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : وبقية لواجده .

مراده ، إن لم يكن أجيرًا في

طلب الركاز ، ... ٥٩٤

الثاني ، قوله : وبقية لواجده ، ...

وكذا إن وجدته في ملكه الذي

ملكه بالإحياء ، ... ٥٩٤

٩١٨ - مسألة : قال : ( إن وجدته في موات أو أرض لا يعلم

مالكها ، ... )

٦٠١-٥٩٤

فوائد تتعلق بالركاز واللقطة .

٦٠٠-٥٩٧

فصل : وإن اكترى دارًا ، فوجد فيها ركازًا ، فهو

لواجده ، ... ٥٩٩

فائدة : قال المجد في « شرحه » ، وغيره ، في

المدفون في دار الحرب : هو كسائر مناهم

المأخوذ منهم ، ... ٦٠١

٩١٩ - مسألة : ( والركاز ما وُجد من دفن الجاهلية ، عليه

علامتهم ... )

٦٠٣،٦٠٢

آخر الجزء السادس

ويليه الجزء السابع ، وأوله :

باب زكاة الأثمان

والْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ٢٨٦٢/١٩٩٥ م  
I.S.B.N : 977 - 256 - 119 - 5

## هجر

الطباعة والنشر والتوزيع: عمان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيرة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

٣٤٥٢٩٦٣ - الهاتف

ص. ب. ٦٣ إسماعيلية